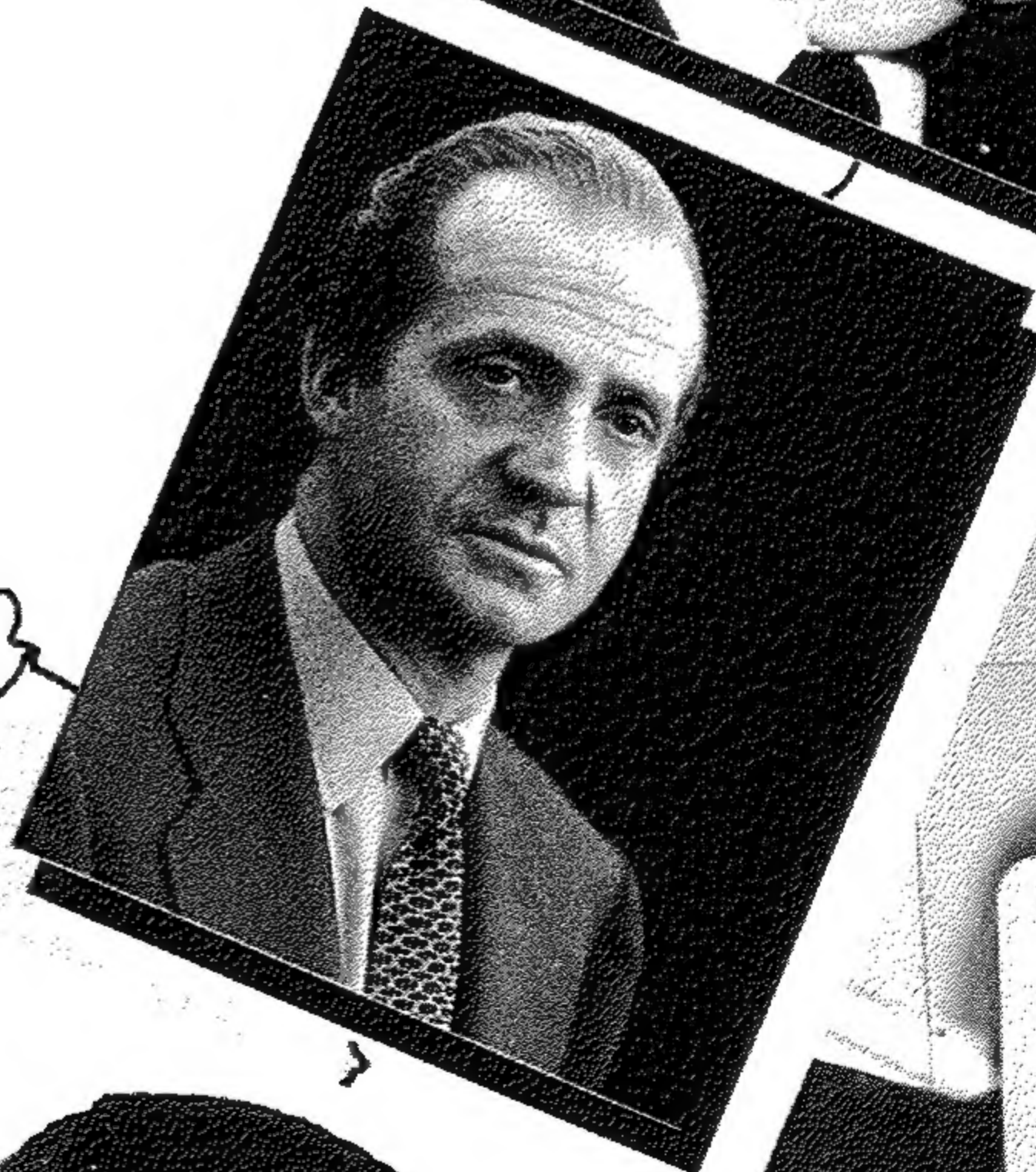


السيرة



من الكنازورية إلى الديمقراطية أشولة وقدوة



محمد عبد الكافي





نبذة عن المؤلف

هو من مواليد سنة 1928 بمدينة صفاقس التونسية . تتقن بالعربية والفرنسية ثم تعلم الانجليزية والاطالية والاسبانية وبعضا من اللغة الألمانية .

بدأ حياته العملية بالإذاعة التونسية في عهد الحماية الفرنسية وهو دون العشرين فعمل كمنسق ومذيع وكتب البرامج المختلفة والقصة القصيرة التي استمر يمارس كتابتها إلى اليوم . قرض الشعر ووضع كلمات الأغاني ونشرت أعماله في العديد من المجلات العربية .

انخرط في سلك التعليم وتعاطى في نفس الوقت النشاط الصحفي وبقي إلى اليوم موزعا جهده بين التعليم والصحافة .

انتسب ، بحكم بيئته وعائلته ، إلى الحركة الوطنية التونسية منذ طفولته إلى ان أجبرته الظروف السياسية على الهجرة دون ان يتخلى عن النشاطين فدرس في ليبيا وأسبانيا وراسل العديد من الصحف كما ساهم بإنتاجه في إذاعة ليبيا والتلفزيون الألماني وإذاعة أسبانيا الخارجية وهو الآن مدرّس بمدرّس ونائب رئيس نادي الصحافة العالمي وجمعية المراسلين الأجانب بأسبانيا .

اسبانيا من الدكتاتورية الى الديمقراطية

أمتولة وقدة

تألف

محمء عبء الكافى

الإهداء

إلى الإنسانية التي علمتني الصراحة

والإنسان الذي علمني الصدق

إلى والديّ عساني عملت بما علمانيه

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

© Mohamed Abdelkefi Zlitni
P.O. Box 14504
28080 Madrid - Spain
DLM: 42.107-1991
ISBN: 84-604-0837-X
Impresión Gráficas Lormo
Isabel Méndez, 15. 28038 Madrid
Portada: Nja Mahdaoui

تقديم

قليلة هي الكتب العربية التي تتحدث عن اسبانيا والتي تتناول الموضوع بتوسع استنادا الى الوثائق فتبرهن عن معرفة مباشرة وكافية . فالمصادر الكثيرة الموجودة التي عاجلت الموضوع تسيطر فيها الآراء السطحية المكررة المعادة والانطباعات السريعة العديمة التحقيق والتروي والنصوص الموضوعية نتيجة لزيارات خاطفة واتصالات عديمة الرسوخ فاقدة الحرص والعناية في الاختيار وذات معلومات خالية في غالب الأحيان من الثقة الكافية ومن الموضوعية وعدم التحيز ، وهذا ما جعل التعارف بين اسبانيا والعرب يتأثر عظيم التأثير فيبقى ولايزال بلاغيا أساسا وعرضيا فهو ليس سوى ثمرة ظروف ومصالح وقتية لاتزال راسية في صيغ اصطلاحية ، في معظمها مهجورة بالية ، بحيث إنها لاتستجيب ، بطبيعة الحال ، للمتطلبات الحقيقية للعصر الذي نعيشه ولا للمشاكل التي تضايق الجانين بصفة أولية . ففي معظم الظروف نجد انفسنا ، ويا للأسف ، أمام " جهل " ولو جزئي ، لا أمام " معرفة " حقيقية .

ان هذا الكتاب لا صلة له بمثل تلك المؤلفات وهو من ذلك يستمد مفهومه وقيمه وأهميته . فمؤلفه الصحفي التونسي محمد عبد الكافي يقيم منذ سنوات عديدة بأسبانيا حيث يتعاطى نشاطه المهني بجدارة وفاعلية . وعلى مدى هذه المدة استطاع عبد الكافي ان يربط الصلة الواسعة والمباشرة بشخصيات بارزة ممثلة للحياة العامة في هذه البلاد على مختلف مستوياتها ومختلف أوساطها ويربط الصلة بمؤسسات عامة وخاصة على اختلاف ميولها ونشاطاتها واتجاهاتها ، كما وطد الصلة مع الكثير من الجماعات والأفراد .

لقد استطاع عبد الكافي ان يطوف بتؤدة ودون مضايقة جغرافية أسبانيا الطبيعية وجغرافيتها الأخلاقية والعقائدية والروحانية . لقد تعرف بصفة خاصة على ما يشغل بال السياسي والمثقف ورجل الشارع فتذوق التجربة المثيرة التي عاشتها أسبانيا المعاصرة ، أسبانيا الحالية ، تذوقها في " مرقها " كما نقول نحن الأسبان فعرف كيف يستفيد من هذه التجربة الفريدة المركزة دائما على الحدث السياسي الصعب المعقد . لقد عرف عبد الكافي أولا كيف يتزود بالوثائق المناسبة وكيف يستقي المعلومات بطريقة ملائمة ومرتنة ، ثم كيف ينظم الأحداث ويرتبها بطريقة مستساغة ومفهومة

جدا لدى القارىء العربي وهو، أخيرا ، يمد القارىء بكمية ثمينة من المعلومات والأخبار التى لاشك وانه يصعب عليه جدا العثور عليها في كتاب آخر . فعمله اذن يسد فراغا مازالت تشكوه المكتبة العربية وهو يملأ عن جدارة ، ثغرة يتزايد الأسف لها يوميا بقدر ما تنعدم مبررات وجودها . إن التجربة الأسبانية المعاصرة ليست هامة فقط بل هي أيضا فريدة منقطعة النظير وهي ، في نظري ، طافحة أيضا بالكثير من المعاني والمقاصد من عديد النواحي . فهي من بعض الوجوه قد تعتبر حتى مثالية وهي قد تدعو ، في بعض الحالات ، إلى أعمال الفكر وإلى عميق التبصر ، إذ انه من الواضح ، وعلى هامش أي إطرء شخصي أو أي تقييم ذاتي ، ان أحدث تاريخ أسبانيا ليس تاريخا خاليا من الأهمية بل هو على عكس ذلك . ومن الواضح أيضا ان هذا التاريخ الحديث ليس موقوفا علينا ، نحن الأسبان ، ولا هو مرتبط بنا وحدنا ، لان هذه التجربة الأسبانية تتعدى حدودنا وهي تثير كبير الاهتمام خارج أسبانيا ذاتها وهي تأثير في المسائل العالمية بصفة مباشرة قريبة .

إن تاريخ اسبانيا الحالي هو معاكس تماما للتاريخ القصصي الاسطوري ، لانه من الجلى أيضا ان الأمر يتعلق بتجربة لاتزال مفتوحة على مصراعيها وهي عرضة للتطور حتى تهتدي إلى الوجهة النهائية . ولأن بدت هذه التجربة مشوقة في كل ما جرى حتى الآن فليس بأدنى منه ما يجري حاليا وما يتوقع حدوثه في المستقبل . ونظرا لكل هذا فان الكتاب الذي بين أيدينا لا يتطلب الإمعان في المطالعة فحسب بل يقتضي التبصر والتفكير العميق وهو في هذا المعنى يتحدى القارىء وفي نفس الوقت يفيد ، أي ان الكتاب ذو غاية مزدوجة مبررة تمام التبرير وهذا مايدعو إلى الشكر والإمتنان .

إن المؤلف قد أبدى تقييمه الخاص للوقائع والمواقف التي تعرض إليها ، كل ما اعتبر ذلك مناسبا ، وهذا ما من شأنه الدعوة إلى المناقشة والجدل فيصلح في نهاية الأمر لإثراء مادة الكتاب ويزيد من جاذبيته .

إني من أولئك الموقنين تماما بأن العلاقة الأسبانية العربية ثرية خصبة بالإمكانات الثرية ، الكثيرة التنوع وقليلة الاستثمار حتى الآن بل هي لاتزال مهمة الاستغلال في العديد من المجالات إني أيضا من أولئك المؤمنين بأن هذه العلاقة لابد وأن تكون طبيعية ومباشرة وليس لها أن تخضع ، كما يحدث باستمرار ، إلى حضور أو تصرف مختلف الوسطاء الذين يعملون دوما بدافع من المصلحة الخاصة . وإني مقتنع أيضا

تمام الاقتناع بأن معالجة الحاضر والحوار حول وقائع اليوم ، لا يصرف النظر البتة عن الماضي ، ذلك الماضي الغنى الباهر الذي نتقاسمه نحن الأسبان والعرب كما لا يصرف النظر عن وقائع الأمس . اني أيضا لمن المدافعين دوما عن وجوب قيام علاقة صداقة صريحة نتخاطب فيها بكل وضوح في الآراء وفي كل ما يُضْمَرُ وفي المصالح وهذا يؤدي إلى علاقة حقيقية راسخة لا إلى عذر أو مايقوم بدله .

لكل هذا فإنه لمن دواعي سروري تقديم هذا المؤلف وهو مساهمة هامة في تحقيق ماعبرت عنه ، لان هذا الكتاب يستطيع ان يكون في بعضه أو ضمن القياس الذي يستحقه ، عاملا من عوامل احداث هذا الجو . وكون أن مؤلفه صحافي تونسي ، وصديق تونسي فهو بالإضافة إلى ذلك رجل متعین التكوين في الثقافة العربية وهذا مايزيد في غبطتي وفي دوافع الامتنان التي نكنها له .

الدكتور بيدرو مارتيناث مونتاث

أستاذ كرسي

للغة والأداب العربية بجامعة مدريد المستقلة

والعميد السابق لنفس الجامعة

ورئيس جمعية الصداقة الإسبانية العربية

توطئة

ليس من مؤرخ مهما عظم شأنه يستطيع أن يتجاهل الصعوبات التي تعترضه في كتابة التاريخ ، ومن هذه الصعوبات استحالة مراقبة الأحداث التاريخية كما يستطيع عالم الفيزياء مثلاً أن يراقب الكون وما فيه أو مثل الكيميائي في مختبره أن يكرر الاختبارات أولاً وثانياً وثالثاً وأكثر من ذلك بكثير ، بينما المؤرخ عاجز عن هذا كله لأنها أحداث مرت ودخلت التاريخ ولاعودة لها وجل ما يقوى عليه هو الاختصار على دراسة اقوال الذين سبقوه وتمحيص واقعيتهما ، وما هو من صنع الأحداث وما هو من عنديات الذي رواها وتأثيراته وانفعالاته ودوافعه النفسية والذاتية .

هذا بالنسبة إلى المؤلف أو المؤرخ الذي يكتب عن أحداث مترامية القدم لم تقع في زمانه ولم يشاهدها مشاهدة عيان ولم يعيشها ، فهذا المؤرخ يعاني صعوبات كثيرة ، أما إذا كان المؤرخ قد عاش الأحداث التي يكتب عنها فمن واجبه تجنب الأخطاء التي وقع فيها من سبقه من المؤرخين فلا ينحاز إلى فئة دون أخرى ولا يأخذ بالوجوه ولا يراعي مصالح شخصية ، فهو أشبه شيء برجل واقف على جبل يشاهد ماتحته ويصفه دون أن يتأثر بعوامل داخلية أو خارجية تعمي بصيرته عن الحقيقة المجردة الماثلة أمام عينيه .

شاء الصديق الأستاذ محمد عبد الكافي أن يكتب تاريخ أسبانية المعاصر ، أي منذ الربع الثاني من هذا القرن إلى أيامنا الحاضرة ليطلع العالم العربي على أسبانيا الحالية ويعرفه بها . عنوان كتابه : " من الدكتاتورية إلى الديمقراطية " . فمدار الأحداث حول هاتين النقطتين .

راعى المؤلف الصدق والأمانة كل الأمانة في سرد الوقائع التاريخية ، فلم يتعصب لأي من الطرفين الذي تخاصما على الأراضي الأسبانية طيلة ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر في حرب أهلية ، فاستمع إلى آراء الطرفين وأخذ بها .

نزاع سالت فيه الدماء غزيرة اذ انه لم يتوقف عند حجمه المحلي بل تعداه إلى نزاع دولي . وصلت إلى أسبانية الفيالق الدولية لمساعدة الجمهوريين وهبت ألمانية وإيطالية

لمساعدة القوات الوطنية التي يتزعمها الجنرال فرنكو ، وعلى هذا النحو يمكن القول ان الحرب العالمية الثانية بدأت في أسبانيا وليس في عام 1939 بل في عام 1936 عام الحرب الاهلية الأسبانية 18 تموز يوليو لما اعلن فرنكو العصيان من المغرب الشمالى الذى كان تحت الحكم الأسباني فعبر البحر بقوات مغربية من المتطوعة . إنها أحفاد المرابطين والموحدين وبني مرين والمورسكيين الذين نزحوا إلى المغرب في اوائل القرن السابع عشر 1609 ، يعودون إلى أسبانيا الآن بعد ان أرغموا على الخروج منها منذ ثلاثة اجيال ونيف ، وكأني أسمع من جديد طارق بن زياد يهتف في جنوده " أيها الناس ، أين المفر ، البحر وراءكم والعدو امامكم وليس لكم والله الا الثبات والصبر " ، وكأني بالكثيرين منهم تذكروا هذه الخطبة التي ألهمت حماسة العرب فهبوا لمقاتلة جيش يفوقهم اضعاف الاضعاف عدة وعددا ، وكأني بيوسف بن تاشفين أمير المرابطين أسمع من جديد يرفع صوته بالدعاء إلى الله قائلا : اللهم إذا كان هذا الجواز لخير المسلمين فاجعله سهلا ، وهكذا كان .

اعتمد فرنكو على هذه القوات الضاربة التي أبليت البلاء الحسن في جميع المعارك التي خاضتها ، تهزها عاطفة الحرية والاستقلال . وكان القائد المغربي الذي يرأس هذه القوات هو اللواء مزيان الذي توصل على عهد فرنكو إلى رتبة لواء ركن وحاكم إحدى المناطق العسكرية الست في أسبانية وهي منطقة لاكورونا من أعمال جليقية وبعد ان نالت المغرب استقلالها في الخمسينات عاد القائد مزيان إلى بلاده وعينه الملك محمد الخامس المغربي سفيرا له في أسبانية . وفي أقل من أسبوع قدم أوراق اعتماده لرئيس الدولة الأسبانية الجنرال فرنكو .

أذكر هذه الحادثة الطريفة وهي ان هذا السفير العربي الجديد لما توجه لزيارة السفارات العربية بمدير يد بادر إلى زيارة سفارة لبنان وكنت من جملة الموظفين في هذه السفارة ، طلب إلى السفير ان استقبل الجنرال مزيان على مدخل السفارة حتى أرشده إلى القاعة المعدة لاستقباله . فلما وصل القائد مزيان تقدم منه سائق السفارة وهو اسباني وضرب له التحية العسكرية قائلا : " لا جديد يا قائدي " ورد عليه اللواء الركن مزيان بكل بساطة وتحادشا برهة . ولما سألت السائق لماذا تصرف على هذا النحو ؟ . أجابني انه قاتل تحت أوامر اللواء مزيان في الحرب الاهلية الأسبانية وانه في

حديثه القصير معه ذكره بالمكان الذي خاضوا فيه المعركة .

هذه الحادثة التي جرت في أوائل السبعينات جعلتني أتأمل في الفرق بين المعاملة التي كان يلاقيها المغربي في صفوف الجيش الأسباني والمغربي والجزائري والتونسي والسوري واللبناني في صفوف الجيش الفرنسي فالمواطن من هذه الدول لا يحق له الترقى إلى أكثر من رتبة رقيب بينما توصل المواطن المغربي في الجيش الأسباني إلى رتبة لواء ركن وحاكم منطقة عسكرية .

كما ان فرنكو اختار حرسه من المغاربة وافرد لهم داراً فسيحة في جوانب قصره ، فمناظرهم مهيب جميل في الاستعراضات والمناسبات عندما كانوا يتقدمون موكبه على خيولهم المطهمة واوشحتهم البيض وخوذهم اللماعة ورماحهم الطويلة .

انقسم العالم إلى قسمين في الثلاثينات : الدول الدكتاتورية والدول غير الدكتاتورية الأولى ممثلة بدول المحور المانيا وإيطاليا وأسبانيا ، الفوهرير في ألمانيا والدوتشي في إيطاليا والكوديليو في أسبانية وهذه الألقاب تعنى شيئاً واحداً : الزعيم . ودول الحلفاء انجلترا وفرنسة ومن شد أزرها في مستعمراتها التي لا تغيب عنها الشمس شعوب لا تحصى خاضعة لهاتين الدولتين . ومن الطبيعي ان توجد عناصر متحررة تنوق إلى الاستقلال والتخلص من نير الاستعمار ، ومن الطبيعي ايضا ان تلاقي هذه العناصر المتحررة الاضطهاد من الدول المستعمرة ، فوجه المتحررون انظارهم نحو أعداء هذا الاستعمار : عدو عدوك صديقك " كما قال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه . فوجد الرجال الأحرار في العالم العربي والاسلامي ان خلاصهم على يد ألمانية النازية فتقربوا منها وأكرمت مشواهم لما قصدوها لاجئين ومن جملة هؤلاء الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين في ذلك العهد ، ولاشك انه لو ربحت ألمانية الحرب لما نال اليهود وطناً في فلسطين ولكننا في العالم العربي بنجوة من جميع الويلات والشرور التي تحيط بنا الآن ومسببها وجود اليهود على أرض فلسطين ، وليس من أحد يجهل البغض الذي يكنه النازيون لليهود . كما ان جماعات كثيرة من العرب تطوعت في الجيش الألماني فقد وصل عددهم إلى مايزيد على ستين ألف رجل خصهم هتلر بعطفه ومحبة .

فالإقبال من قبل المغاربة على الانخراط في الجيش الأسباني الوطني الذي تزعمه الكوديلو ليس سوى حلقة في هذه السلسلة الطويلة من العناصر المتحررة التي تبغي التخلص من نير الفرنسيين والانجليز في كافة انحاء الوطن العربي ، ولم يكتفوا بالعاطفة بل تعدوها إلى العمل الجدي ، فهذا رشيد عالي الكيلاني يشور في العراق على الإنجليز إبان الحرب العالمية الثانية ويطلب مساعدة ألمانية النازية ، وفشلت تلك الحرب التي شنّها رشيد عالي الكيلاني على انجلترا لأنها لم تلق المساعدة المطلوبة من ألمانية .

والغريب في الأمر الانسجام بين الألمان والعرب واقع منذ زمان بعيد ويرجع عهده إلى الملك فريدريك الثاني فهذا الملك كما هو معروف كانت علاقاته مع العرب على أحسن مايرام .

نساءل لماذا لم يشارك فرنكو في الحرب العالمية الثانية ، لماذا لم يقف إلى جانب حليفه ومساعديه الكبارين هتلر وموسليني ويعلن الحرب على الحلفاء ، هل اقتنع بأن ألمانية خاسرة هل وجد أن لا مكسب له من دخول هذه الحرب سواء ربحت ألمانيا أو خسرت ، أليس له مطامع إقليمية توسعية ، هل أن أسبانية في ذلك الحين بعد أن خرجت من حرب أهلية شرسة لا تسمح لها ظروفها بالانزلاق في حرب جديدة ، كل هذه التساؤلات تأتي على لسان الكثيرين ولا يجدون لها ردا مرضيا . الرد المرضي في ضمير فرنكو وقد نجد الجواب الشافي في مذكراته إذا كتب لهذه المذكرات أو إذا نشرت ولكن حتى الآن لم يظهر شيء من ذلك وقد لمح هتلر في وصيته إلى بعض النواحي قد تسهل لنا الرد الصحيح على تساؤلاتنا السابقة .

نقول من جهتنا انه لو دخلت أسبانيا الحرب لكان تغير مجرى الحوادث لصالح ألمانية ، لانه في تلك الحال كان قد أغلق مضيق جبل طارق في وجه الحلفاء وانعزلت جيوشهم في الشرق الاوسط وانقطع عنها المدد وسهل على جيوش روميل القضاء على الجيوش البريطانية في ليبيا وانفتحت أمامه الطريق إلى القاهرة والبترول العربي ولكان تم اللقاء بين الألمان واليابانيين في منطقة ما من الشرق في الهند مثلا او في سواها ولكن سمح لهم بالحصول على كل ما يحتاجون اليه من بترول ، ومن المعروف ان ألمانية وإيطالية محتاجتان إلى البترول ، وكان الألمان قد وضعوا خطة لاقتحام جبل طارق عام 1940 بعد القضاء على فرنسة ، وعملوا حسابهم ووجدوا ان العملية

سهلة لاتكلفهم شيئا يذكر . فلماذا لم ينفذوا الخطة بالتواطؤ مع فرانكو .

من حقنا التساؤل والافتراض في المسائل التاريخية لان الانسان ليس من الكواكب قد اختط له طريق لا تنحاز عنها ، الإنسان يملك الحرية في التصرف ، الكواكب لا تملك هذه الحرية ومن مجرد اننا نستطيع التساؤل أصبح من حقنا ان نفترض كأن نقول ، ماذا كان جرى لو ان كولومبوس لم يكتشف اميركا أو لم ينتصر طارق بن زيادة في معركة وادي بكة وماذا كان جرى لو ان الموحدين انتصروا في معركة العقاب سنة 1212 وماذا كان حصل لو ان شارلمان تمكن من الاستيلاء على سرقسطة في الثغر الأعلى وانفتحت أمامه الطريق إلى قلب الاندلس ، كل هذه احتمالات كان من الممكن ان تقع ، والتاريخ علم يرد على أسئلة : " لماذا " إنه علم الأحداث التي وقعت والأحداث التي لم تقع وكان من الممكن ان تقع . كان من الممكن ان يدخل فرنكو الحرب إلى جانب حليفه هتلر ، فلو دخل الحرب . . . فكلمة " لو " هذه هي المحور الذي يدور عليه علم التاريخ بدرس الافتراضات ، فهو علم يجاوب على " لماذا " مثل كل علم وأكثر من ذلك يحق له ان يقول " ولو " تم ذلك . . . ماذا كان يحدث . . .

حسب فرنكو في ظنه انه إذا لم يدخل الحرب إلى جانب ألمانية يحفظ له الحلفاء هذا الجميل ويردون له جبل طارق الذي تطالب به أسبانية منذ أكثر من قرنين ، ولكن خاب ظنه فلما كادت تنتهي الحرب بانتصار الحلفاء على دول المحور حتى قاطعوا أسبانية وسحبوا منها السفراء وكادوا يصلونها حربا للإطاحة بالنظام الدكتاتوري فيها كما أطاحوا بالنظام النازي والفاشي ، ولاشك ان الجمهوريين الذين غادروا أسبانيا بعد انتصار فرنكو والاتحاد السوفياتي كانوا يرغبون في مهاجمة أسبانية ، ولكن الحلفاء أدركوا ان أسبانيا والبرتغال هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم يصل اليهما النفوذ الشيوعي فتركوهما لشانهما ولاسيما أسبانية حتى تظلا حصنا حصينا يصد الشيوعية عن شبه الجزيرة الإبرية وبالتالي عن القارة الافريقية .

جاهر فرنكو بعدائه للشيوعيين الممثلين بالاتحاد السوفياتي ، فسمح في الحرب العالمية الثانية للاسبان " بالتطوع في صفوف الجيش الألماني على الجبهة السوفياتية " فبلغ عدد المتطوعين الأسبان خمسين الفا ونيف اطلق عليهم اسم " فرقة

القمصان الزرق " وهو لباس الكتائب الأسبانية . وقاتل هؤلاء المتطوعون في صفوف الجيش الألماني وهرق الدم الأسباني والعربي في البلاد السوفييتية ، وقاد الحملة الأسبانية في روسية اللواء الركن مونيوس غراندس الذي اشتهر بحبه للعرب .

والخلاصة ان هتلر لم يجد في فرنكو الحليف الذي يرجوه لدرجة انه ندم على مساعدته له وتمنى في أيامه الاخيرة لو انه ساعد الجمهوريين في أسبانية إذ ان الشيوعيين فيهم قليلون جدا ولكن بذلك اكتسب عطف الشعوب الطالبة إلى الحرية والاستقلال وما أكثرها في ذلك الحين . هذا ما نقرؤه في وصيته الأخيرة لبورمان ، كتبها قبل وفاته بأيام قليلة ، وقد نشرت وصية هتلر لبورمان وتوصلت إليها بالنص الفرنسي مع تعليق كتبه فرنسوا بونسيه سفير فرنسة في برلين ورومة ثم مفوض سام لفرنسية في ألمانية المحتلة :

قيادة الفوهرير العامة ، تاريخ 10 شباط فبراير 1945 :

إني تساءلت مرارا ألم نخطيء في عام 1940 لاننا لم نجرّ أسبانيا إلى الحرب ، يكفيها تلميح بسيط لكي تنجر إليها لأنها تحترق رغبة في دخولها قدوة بإيطالية لتصبح عضوا من أعضاء نادي الظافرين .

اعتبر فرانكو ان تدخله يكون لقاء ثمن باهظ ، ولكنني أعتقد انه بشروط معتدلة كان مستعدا لخوض الحرب إلى جانبنا مقابل وعدنا له بإعطائه قطعة صغيرة من فرنسة لإرضاء كبريائه وقسمها هاما من الجزائر لمصلحته المادية ، ولكن وجدت ان أسبانية غير قادرة على تقديم مساعدة فعالة لنا وبالتالي من الأفضل عدم دخولها الحرب مباشرة . ولاشك ان دخولها كان سمح لنا باحتلال جبل طارق وهذا يقضي علينا بان ندافع عن مساحات كبيرة على المحيط الاطلسي من سان سبستيان إلى قادش مع احتمال عودة إضرام الحرب الأهلية بتحريض من الانجليز ونجد ذواتنا مرتبطين بنظام لم يعجبني قط ، نظام انتهازين راسماليين يسيرهم رجال الدين . لا أستطيع ان أغفر لفرنكو جهالته بعد انتهاء الحرب الأهلية إذ انه لم يتصالح مع جميع الأسبان وانه أقصى الكتائب المدينة لهم أسبانيا بمساعدتنا لهم ، ولانه عامل أعداءه كما لو كانوا قطاعي طرق ولصوصا رغم ان أكثرهم أبعد ما يكون عن الشيوعية . لم يكن حله معقولا لما ،

وضع نصف البلاد خارج القانون بينما أقلية من اللصوص تغتني على حساب الجميع برضى الاكليروس وموافقته . إني واثق ان الشيوعيين أقلية ضئيلة جدا بين الجمهوريين الأسبان . وقعنا في خدعة رغم معرفتنا بالحقيقة الأسبانية فقد عملنا على القضاء على المتضررين جوعا وأعدنا إلى الاكليروس الأسباني امتيازاته الشنيعة ، وعلى كل حال فان أفضل خدمة أدتها لنا أسبانيا هي في بقائها خارج النزاع ، كفانا ان جررنا وراءنا سلاسل القيود الإيطالية ، شجاعة الجندي الأسباني لا تكفي . ينقصه التدريب وواقع في حالة عوز شديدة ، كان دخولها قد عرقلنا أكثر من ان يساعدنا .

أعتقد ان هذه الحرب كشفت عن حقيقة كبيرة هي انحطاط الدول اللاتينية ، فقد برهنت بما لا يقبل الشك عن انه لم يعد يحق لها إبداء رأيها في تنظيم شؤون العالم . .

أسهل أمر كان احتلال جبل طارق بارسال المظليين بمواطاة فرنكو دون ان يدخل الحرب وإني واثق ان انجلتره لم تكن أعلنت الحرب على أسبانية لهذا السبب بل على العكس كانت سعيدة لان أسبانية ظلت على الحياد .

هذا ماجاء في وصية هتلر فيما يخص أسبانية .

وفي مكان آخر يقول : توجهت إلى هندي لمعانة صديق ظننت انه صديق (يعني فرانكو) ، كما اني أصبت بصديق حقيقى اغتسم فرصة انشغالي بامور اخرى ليعلن الحرب المشؤومة على اليونان .

وفي هذه الوصية أمور كثيرة تتعلق بالعالم العربي : بدل ان ثبتنا نفوذ فرنسة في سورية وتونس والجزائر والمغرب كان علينا ان نساعد هذه الشعوب على التحرر من الحماية الفرنسية ، فالعالم الإسلامي اجمع هلك لانتصاراتنا ، المصريون والعراقيون والشرق الأدنى كله كان مستعدا للانتفاضة وكان من مصلحتنا وواجبنا ان نساعدهم ولكن وجود الإيطاليين إلى جانبنا شل قدرتنا وخلق بعض النفور منا عند أصدقائنا المسلمين .

كان بمقدورنا ان نصنع الكثير لهم ولكننا أفسدنا موقفنا تجاههم كما أخطانا في مواقف اخرى كثيرة إرضاء لحليفنا الإيطالي .

انتهت الحرب العالمية الثانية كما هو معروف بانتصار الحلفاء . وسحب أكثرية دول العالم الموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو سفراءها من أسبانيا الفرنكية ، والدول العربية المستقلة آنذاك ولها تمثيل سياسي في أسبانيا لم تشأ ان تسحب سفراءها منها بل على العكس ساعدت فيما بعد على دخول أسبانيا في هيئة الأمم المتحدة في الخمسينات ولم يعترف فرنكو بدولة اسرائيل إرضاء للعرب الذين عقد معهم معاهدات صداقة ومعاهدات ثقافية وتجارية فأقبل الطلاب العرب على أسبانية جماعات جماعات حتى عُدوا بالآلاف ، منهم اللبنانيون والسوريون والأردنيون والفلسطينيون حتى وصل عددهم في بعض السنين إلى عشرة آلاف طالب عربي موزعين في كافة الجامعات الأسبانية وخاصة في كليات الطب .

واستمرت الحركة الطلابية العربية ناشطة في أسبانيا طوال الستينات ثم أخذت تضعف شيئاً فشيئاً لأسباب خاصة ولكنها لم تنقطع فظل التبادل الثقافي قائماً . فقد فتحت أسبانيا مراكز ثقافية في كافة انحاء الوطن العربي وتبادلت البعثات الثقافية بين أسبانيا وكافة أقطار العالم العربي بحيث انه لم تبقى دولة عربية واحدة لم ترسل طلابها إلى إسبانيا للتخصص في إحدى فروع المعرفة وخاصة الطب والأدب الاندلسي والفن . كما أقبل الأسبان على دراسة اللغة العربية وأدائها وترجم المستعربون الأسبان عددا كبيرا من الأدب العربي المعاصر ومازالت حركة الترجمة من العربية إلى الأسبانية ناشطة ومازال الطلاب الأسبان مقبلين على دراسة اللغة العربية بل يمكن القول انهم تخطوا جميع من سبقهم من مواطنيهم في دراسة هذه اللغة وفي الوقت الحاضر يوجد رجيل لا يستهان به من الشباب النشيط العامل في حقل الاداب والعلوم العربية من قديمة ومحدثة ومعاصرة ، والسلطات الأسبانية شجعت هذا النشاط بتقديم المنح للطلاب الأسبان الذين يريدون ان يحسنوا معرفتهم باللغة العربية .

يمكن القول ان هذه الحركة الأدبية الناشطة ابتدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية لما أسست حكومة فرنكو في شمالي المغرب وهي منطقة إنتدبها آنذاك معهد للدراسات العربية في تطوان أطلق عليه اسم معهد فرنكو للدراسات العربية عمل فيه عدد من الباحثين اللبنانيين بنوع خاص فحققوا مخطوطات وترجموا مؤلفات أسبانية إلى العربية ومن العربية إلى الأسبانية ، وطبع هذا المعهد عشرات الكتب بالعربية

والأسبانية لمستشرقين معروفين ، ثم انشئ المعهد الأسباني العربي للثقافة بمدريد وهو معهد تابع لوزارة الخارجية الأسبانية قدم خدمات جليلة للطلاب إذ خصص منحاً للطلاب العرب من كافة البلدان العربية وطبع العشرات من الكتب الأسبانية والعربية التي تدور حول مواضيع اندلسية وعربية على العموم وطبع القاموس العربي الأسباني والأسباني العربي وهو تقريباً الوحيد من نوعه في العالم وهو الوحيد فعلاً في الوقت الحاضر نجده متداولاً بين أيدي العاملين في حقل الترجمات من العربية إلى الأسبانية والعكس بالعكس وظل هذا المعهد عدة سنوات يقدم جوائز مالية سخية في الشعر العربي والأسباني منها جائزة ابن زيدون وولادة وابن خفاجة ، كما أصدر عدة مجلات : مجلة اوراق مازالت تصدر ومجلة " كلمو " بالاسبانية توقفت عن الصدور ومجلة اخرى " اربسمو " مازالت تصدر.

كل هذه الأمور جرت على عهد فرنكو الذي وطد علاقاته على أحسن مايرام مع العالم العربي وتبادل السفراء مع كافة الدول العربية من أصغر دولة إلى أكبر دولة وأيدته الدولة العربية في الانتساب إلى كافة الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إذ أن أسبانيا كانت على الصعيد الدولي تجد سندها في دول أميركا اللاتينية ومجموعة الدول العربية فأيدتها في انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

لم يشأ فرنكو الاعتراف بإسرائيل رغم الضغوط التي تعرض لها من الداخل ومن الخارج .

اندثر عهد فرنكو وأقبل العهد الملكي واستمرت أسبانية مصرّة على عدم اعترافها بإسرائيل إرضاء للعرب إلى أن اضطرت مكرهة إلى الاعتراف بالدولة اليهودية بعد أن وجدت أن دولة عربية كبيرة اعترفت بها وصالحتها . كما أن أسبانيا تعرضت أيضاً للضغط من دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية لكي تعترف بإسرائيل إذ أن أسبانيا لا يمكن أن تدخل السوق الأوروبية المشتركة التي تربطها بإسرائيل علاقات تجارية قوية دون الاعتراف بالدولة اليهودية . غير أن اعترافها الذي جرى مؤخراً لم يؤثر على علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية بل على العكس : اعترفت بإسرائيل واعترفت أيضاً بمنظمة التحرير الفلسطينية ورفعت تمثيلها فيها إلى رتبة دبلوماسية عالية قريبة

من رتبة سفارة ، ولم تقر لاسرائيل بالاراضي التي استولت عليها في حرب 1967 بل إن السياسة الأسبانية ترى وجوب انشاء دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة .

المشكلة الوحيدة بين أسبانية والوطن العربي هي مشكلة مدينتي سبتة ومليلية اللتين يطالب بهما المغرب وهي مشكلة قابلة للحل ومرتبطة بقضية جبل طارق الذي تطالب به أسبانية وهو في ايدي الإنجليز ، فعندما تحل مشكلة جبل طارق بين أسبانيا وانجلترا تنحل مشكلة سبتة ومليلية بين أسبانية والمغرب على ما اعتقد ويعتقد الكثيرون لانه ليس من دولة في العالم ترضى ان تكون أسبانية مهيمنة على باقي البحر المتوسط ، غير ان هذه المشكلة لا تمنعها عن ان تكون علاقاتها مع المغرب على أحسن ما يرام ، فالمغاربة حتى الآن يدخلون أسبانية بدون تأشيرة وكذلك الأسبان يدخلون المغرب بدون تأشيرة والتبادل التجاري على اوسع ما يكون بين البلدين .

أعرض المؤلف عن ذكر علاقات أسبانية بالعالم العربي لانه اعتبر هذه العلاقات مكثفة بنوع إنها تحتاج إلى كتاب على حدة ، وموضوع كتابه : " أسبانية من الدكتاتورية إلى الديمقراطية " فاقصر على هذه الناحية دون سواها ، ولكن بما انه يكتب التاريخ إلى القراء في الوطن العربي ، وجدت ان المح بإيجاز لهذه الناحية حتى يدرك القارئ الكريم اننا نتحدث عن دولة صديقة للعرب سواء كانت ديكتاتورية او ديمقراطية ، وماضيها عربي صرف والآثار العربية موزعة في كل مدينة وقصبة وقرية ومحلة تجهر بهذا الماضي القريب الذي لم يمض عليه أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن ، وهذه الآثار الباقية تذكر الشعب الأسباني ان العرب عاشوا على هذه الارض التي يعيش عليها مدة تسعة قرون ، فالكمل يعلم ان العرب دخلوا أسبانية عام 712 مسيحية وأجبروا على الخروج منها عام 1611 .

لأبد من كلمة شكر وتقدير للمؤلف لانه بذل جهدا كبيرا في تقصي الحقائق والحصول على المعلومات الدقيقة من أصدق المصادر والمراجع ومن الأشخاص انفسهم الذين عاشوا هذه الفترة من التاريخ الأسباني المعاصر .

سيمون الحايك
دكتور في الفلسفة

تمهيد

لقد عشت التحول الأسباني فرأيت كيف يصنع شعب مصيره . شعب بأكمله
قادة وقاعدة ، فكراً وساعداً ، جامعة ومصنعاً ، مدينة وريفاً ، فلمست ما قاله
الشاعر العربي التونسي الراحل أبو القاسم الشابي من انه :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

فلا بد ان يستجيب القدر

وأحب الشعب ، بل الشعوب الأسبانية الحياة ، فاستجاب لها القدر . أحبت
الحياة في تعايش ووثام تحت ظل الحق والعدالة وفي أمن وسلام فكان لها ذلك بفضل
مجهود جماعي فيه الخلافات والمنافسات والمشادات والتضارب في الآراء ، وفيه ما في
الإنسان من محاسن ومساوئ ، ولكنه كان مجهوداً يرمي قبل وبعد كل شيء إلى هدف
فكان لابد من بلوغه وتم البلوغ اليه .

كانت كل هذه المشاهدات وما توحىه من أفكار وما تدفع اليه من مقارنات تفرض
علي التفكير في ما تمر به بلادنا العربية من أقصاها إلى أقصاها وما هي في حاجة اليه
من تغيير نظم ، وإبدال أساليب ، واتباع طرق ، وتوخي سير ، وتحل بأخلاق
تبعثها من رقادها وترمي بها متيقظة متحدة في حلبة سباق الزمن الذي لا يرحم
فتستعيد مكانتها وتسترجع عزتها وتمسح كرامتها مما لوّثته الأيام .

كنت أفكر في كل هذا وكنت أزداد تأكيداً ان شيئاً من هذا لا يمكن ان يتم ما لم
يتحرر الإنسان العربي من مظالم السادة وقيود نفسه ، ما لم يتمتع الإنسان العربي
بحقوقه الأساسية وما لم يقيم بواجباته ويتحمل مسؤولياته كخلية حية وسط مجتمع
حي سليم . كنت أرى ان لا شيء من هذا يمكن ان يتم ما لم يؤمن الحاكم والقائد
فيما انه حكم ومرتب لا حاكم وسيّد وما لم يؤمن المواطن ان لا سيادة إلا سيادة الشعب
ولا سلطة الا للقانون ولا أرى إلا ما أجمعت عليه الأمة وان لا استقرار إلا
بالتعايش ولا عدل إلا بالاصداق بالحق ولا أمن إلا باحترام الكل لحقوق الكل .

كانت هذه تأملاتي وأنا أشاهد وأحيي كيف يبني شعب حاضره ويعد لمستقبله
متعصاً بالماضي ، معتبراً الحاضر ، ومتشوقاً إلى المستقبل فاندفعت نحو قلبي محاولاً
تدوين بعض ما شاهدت عله يصلح مثلاً يذكر إخواني العرب أيّاً كانوا وحيثما كانوا ،
إن الشعوب قادرة ، ان أرادت ، على صنع المعجزات وان شعوبنا قادرة هي الأخرى

على النهوض والسير والرقي إذا ما تخلى كل فرد فيها عن غروره واحترم رأي أخيه واتخذ الحوار آلة وسلاحاً ، عاملاً بكلامه عز وجل " وجادلهم بالتي هي أحسن " .
كنت وأنا أكتب الجزء الأول من هذا السفر ، أفكر في أوضاع بلداننا وأتابعها ، ويحضرني في مقدمتها وضع مسقط رأسي ، تونس الخضراء ، التي كانت آنذاك على فوهة بركان ، وكان وضعها شديد الشبه بالذي عرفتة أسبانيا . فزاد هذا من حماستي في تسجيل التجربة الأسبانية ولسان حالى يعرضها على كل تونسي وكل عربي مؤكداً لهم أنه بالإمكان أحسن وأكثر مما كان وانه " لو تعلقت همه المرء بما وراء العرش لناله " وكم أنا سعيد أنه قبل إنهائي هذا المؤلف وقبل أن يخرج إلى النور ما احتواه وما دونته فيه ، تم في تونس تحول شبيه بالذي أردت عرضه وتخلصت تونس من كابوس مخيف لتدخل مرحلة الإبدال بالتي هي أحسن وإرجاع للشعب دوره وحقوقه وأملّي الذي هو أمل كل عربي ، أن تواصل تونس مسيرتها على هذا النسق وأن تحذو حذوها الأخوات العربيات وكل هذا ليس سوى تأكيد للفكرة التي دفعتني إلى الكتابة وهي " وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين " .

تمنيت لو استطعت الوقوف عند هذا الحد في هذا التمهيد ولكن الواجب نحو القاريء يلزمني بإعطاء بعض البيانات منها انني لم أكتب تاريخاً ولا دراسة ولا تحقيقاً بل سردت قصة محاولاً قدر المستطاع الوقوف عند هذا الحد ولكن الضرورة إلى تعديده في بعض الحالات كانت أحوج وألزم . فالجزء الأول أو المدخل التاريخي ، ارتأيته ضرورة تمكن القاريء من تقدير قيمة الحاضر ومنجزاته لانه شئنا أم أبينا ، ليس سوى وليد ذلك التاريخ . ورغم هذا فقد تماشيت التعليق والحكم مقتصرين على السرد في أغلب الأحيان . وكذلك فعلت عند التعرض للزمن الحاضر فلم أدخل في متاهات الجزئيات وتحاليلها ومنها تقاليد أسبانيا في إصدار الدساتير أو تاريخ القوات المسلحة في أسبانيا وتصرفاتها عبر المرحلة التاريخية المعروضة هنا وبصفة خاصة ما أتته وما كانت عليه بعد الحرب الأهلية إلى اليوم وكيف عاشت تحت نظام فرنكو ، أو جزئيات تحركات الأحزاب المعارضة وظاهرة الخوف من الحزب الشيوعي وأسبابها ومناورات هذا الحزب وتكتيكه ، أو تأثيرات الاقتصاد وعوامله على مجرى الأمور والأحداث . لم أتوقف كذلك طويلاً عند صورة تركيب حزب اتحاد الوسط الديمقراطي الذي تزعمه السيد أدولفو سوارث فلعب دوراً كبيراً في بداية المسيرة ولا عند أسباب الصراع داخله ولا الدوافع التي أدت بالسيد سوارث إلى الاستقالة

وكيف أدى كل ذلك إلى فوز الاشتراكيين بأغلبية مطلقة ساحقة في مجلس الشيوخ والنواب وفي كل أجهزة الدولة . كما لم أتوقف لتحليل هذه الأغلبية وتحليل تأثيرها على الحياة السياسية في أسبانيا ولا للتمعن في فوائد ومضار الأغلبية المطلقة والأغلبية البسيطة والتفضيل بينهما . كما لم أتعرض إلى مفهوم الشرعية لدى العسكريين وتأثيره في تصرفاتهم إلى غير ذلك من الأمور والأحداث والحالات التي تحتاج قطاعا إلى مزيد التعمق فيها وإبداء الرأي بشأنها بعد تحليل أسبابها ومسبباتها . لم أفعل من كل هذا شيئا إلا بقدر ما أوجبه الضرورة لأن غايتي ، كما أسلفت ، لم تكن سوى سرد ما وقع وطرحه أمام القارئ العربي ، على علاقاته دون تحريف ولا تعليق أو تحسين أو تلميع حتى أترك له ، بعد الاطلاع ، حرية التأمل دون مؤثرات وامكانية الدرس أو التحليل أو الاتعاض دون مكيفات مسبقة وعلى الدارسين من بعدي وأهل الاختصاص ان يقوموا بها أهملت وتحاشيت ان أرادوا ذلك وارتأوا فيه الفائدة والصلاحية .

بعد هذا ، لزاما عليّ الادلاء ببعض الإيضاحات ومنها اني استعملت عبارة " فرنكية " نسبة لنظام فرنكو أي " الفرانكزم " ولربما كان من الأفضل لغويا ان أقول " فرنكوية " لكنني فضلت الأولى لخفتها وسلاستها . هناك ايضا ظاهرة انقسام أسبانيا إلى شقين تناحرا عبر التاريخ حتى أصبح تقليدا الحديث عن جزأين من بلد واحد يحمل كل منهما اسم أسبانيا فلزمت تشية اسم أسبانيا أو أسبانية إلى أسبانيين وأسبانيتين وكلاهما كما هو واضح في صفة النعت فضلت التأنيث على التذكير للملاءمة حسب رأيي ولاني لم أجد أحسن من ذا ، فمعذرة إن أخطأت .

ولم يبق لي إلا إسداء الشكر والثناء إلى كل الزعماء والشخصيات الذين تفضلوا بمقابلتي ومحادثتي وتقديم جزيل المعلومات والإيضاحات حول مواقفهم ومواقف غيرهم وإلى الزملاء الصحفيين الذين وضعوا تحت تصرفي مذكراتهم ومحفوظاتهم ، معبرا هنا عن أسفي لعدم تمكني من " صب " كل ما وجدت عندهم في مؤلفي المتواضع هذا ، لما في ذلك من فائدة لمن قد يقرأ هذا الكتاب .

وأخيرا ، لم يكن بالامكان أكثر مما كان وقد اجتهدت وقدمت فإن أصبت فلي أجران وان لم أصب فأجر واحد واني بذلك وبرضا القارئ لله شكور .

محمد عبد الكافي

مدريد في 18 شعبان سنة 1408

5 أبريل / نيسان 1988

الباب الأول

الفصل الأول

لماذا أسبانيا

كيف ما تكونوا يولى عليكم . ان هذا الحديث المأثور لأصدق ما ينطبق على أسبانيا التي أصبحت شاهدا أو مثالا يذكر كلما دار الحديث حول الديمقراطية وسبل الوصول إليها بلا عنف ولا تصادم ولا شقاق ولا ضحايا .

فهذه البلاد ذات المتناقضات ، متعددة الشعوب واللغات ، ثقيلة الماضي البعيد والقريب بالانقلابات والثورات ، ذات الجروح التي لا تزال دامية موجعة من جراء حرب أهلية أتت على كل المفاهيم والقيم ودمرت كل صالح ومفيد ، هذه البلاد التي رزحت أربعين عاما تحت حكم وسلطة رجل واحد ، بما في تلك السلطة وذلك النظام من سلبيات وإيجابيات وعرفت الجوع والحاجة والظلم وعرف نصف أهلها التشريد والهجرة ، هذه البلاد التي كانت في شبه عزلة عن العالم الذي ولى لها ظهره طيلة أربعين سنة فعاشت في انطواء على النفس ، هذه البلاد استطاعت في وقت قصير جدا ان تتحول من نظام السلطة الفردية إلى الديمقراطية التعددية حيث السيادة للشعب في ظل ملكية دستورية عصرية هي كما وصفها الملك نفسه في خطاب مبايعته مؤسسة متفتحة حيث يجد كل المواطنين مكانا فسيحا لمساهماتهم السياسية دون تمييز من أي نوع كان ودون ضغوط غير مستوجبة من طرف مجموعات متشعبة أو متطرفة . إن التاج يصون الشعب بأكمله وكل مواطن على حدة ضامنا عن طريق القانون وبواسطة ممارسة الحريات المدنية هيمنة العدالة . إن الملكية ستعمل وفق مبادئ الديمقراطية ، على استتباب الأمن الجماعي والاستقرار السياسي في أسبانيا ، وتضمن في نفس الوقت الوصول المنتظم إلى السلطة لكل الذين قد يتداولون على الحكم ، حسب رغبات الشعب المصرح بها بكل حرية .

إن هذا التحول من نظام إلى آخر ، مقابل له تماما ، من نظام السلطة الفردية والرجل الواحد إلى سلطة وسيادة الشعب ، وهذا التغيير الذي أعاد انتصاب الملكية بعد غيبة طالت أربعة وأربعين عاما وبطريقة مميزة ، وهذا التبدل الذي جعل أكثر الجماعات والتيارات والمبادئ تباعدا وعداء ، تتصافح وتتعامل وتتعايش دون عنف أو تصادم ، كل هذا كسا التجربة الأسبانية صبغة ألفت إليها الانظار وجلبت إليها اهتمام العالم الخارجي خاصة وإن محققى هذا التحول العظيم تميزوا بشبابهم وإن بعض

التيار اليميني الذي ساند النظام السابق قد أجبر تحت الضغوط الشعبية إلى مسايرة الركب والسير مع الجميع في طريق الديمقراطية والتعددية مع طي صفحة الماضي وقبول مبدأ التعايش بين جميع الآراء والتيارات ، أساسا للنظام وقاعدة للحياة الجديدة التي سوف لا تهدف إلا إلى السلم والعدالة الاجتماعيين وتطور وتقدم البلاد سياسيا واقتصاديا وتقنيا والعودة إلى حضيرة الأمم والمجتمع العالمي أخذة مكانها اللائق المخصص والذي بدونه لا تكون .

كل هذا تم في ظرف قصير جدا مقارنة بالصعوبات والمنجزات وبالرغم من تكهنات معظم الملاحظين الذين ترك الكثير منهم البلاد عندما قربت نهاية الفريق «الجنرال» فرنكو ، رئيس الدولة آنذاك ، خوفا مما كانوا يتوقعونه مخطئين .

كان السؤال الوحيد الذي يتردد على جميع الألسن هو " وبعد فرنكو ماذا ؟ " كان الناس في الداخل وفي الخارج خاصة يتساءلون عما سيحدث بعد زوال فرنكو الذي جاء إلى السلطة عن طريق انتفاضة عسكرية تلتها حرب أهلية عديمة المثال في شراستها وشدتها وتعقيدها وتشابك المصالح الوطنية والعالمية فيها ، وقليلة الشبه في تخريبها وتدميرها وحتى وحشيتها في بعض الأحيان علاوة على عدد ضحاياها من موتى وجرحى وسجناء ولاجئين . كان الاستفهام عاما والرغبة ملحة لمعرفة ما سيقع ويحدث بعد موت هذا الرجل الذي قبع على كرسي السلطة قرابة الأربعين عاما من خلال نظام فريد في نوعه وشدته ومعالجته للأمور والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى ان بعضهم رأى في نظامه فلسفة سياسية جديدة هي " الفرانكيّة " أو " الفرانكيزمو " نسبة للفريق فرنكو نفسه وظنوا ان هذا النظام سيبقى بعد صاحبه لكن كيف وبمن ؟ فهل يمكن ان يستمر الفرانكيزمو بدون فرنكو ؟ وإن كان كذلك ، هل كَوّن هذا النظام رجالا يستطيعون المحافظة على استمراريته ؟ هل النظام نفسه له وفيه من المقومات ما يجعله يبقى ويستمر أم كان كله مقاما على شخصية رجل واحد فينهار بزوال ذاك الرجل ؟ وأخيرا والأكثر أهمية واعتبارا هو هل ان الشعب الأسباني بجميع مكوناته وفئاته قابل ذلك النظام أم كان مفروضا عليه ومن ثم سيكون زوال صاحبه الفرصة الملائمة للتخلص منه ؟ وإن كان كذلك ، فكيف سيكون التخلص من هذا النظام ؟ أليس في ذلك مغامرة قد تؤدي مرة أخرى إلى الشقاق والتصادم ومن ثم إلى حرب أهلية

أخرى بين شقي اسبانيا أو " الأسبانيتين " كما شاعت تسميتها ؟

كل هذه الاسئلة وكثيرة غيرها كانت تدور على الألسنة وكثيرة أيضا علامات الاستفهام التي كانت بارزة في الأفق دون ان يجزأ أحد على الإفصاح باجابة أكيدة عنها لان تلك الإجابة الحققة الواقعية الثابتة كانت بيد ثلاثة عناصر داخلية ، ثلاثة عوامل كامنة في الشعب أو هي وليدته منه انبثقت وإليه تعمل .

قد يكون مفيدا لمن لا يعرف الكثير عن ماضي أسبانيا ، بعيدة ، وقريبة ، ان نترك الآن جانبا تلك العوامل الثلاثة التي كانت تمسك بالإجابة عن المجهول لما بعد فرنكو، ونلقي نظرة على تاريخ أسبانيا ، ولو سريعة موجزة حتى يسهل فهم الأحداث وتقييم المواقف والتصرفات حق الفهم والتقييم فتكون متابعة الحاضر مبنية على الواقع الأسباني لا منظورا إليه من خلال رؤى خارجية أو مفاهيم أجنبية .



تمهيد تاريخي

إن أسبانيا كما نعرفها اليوم هي فسيفساء من الشعوب واللغات ومجموعة من الدول والدويلات كانت قديما متفرقة منفصلة فتوحدت حتى ضمتها رقعة جغرافية واحدة وظللها تاج واحد فأصبحت دولة واحدة سرعان ما تحولت إلى امبراطورية لا تغرب الشمس عنها وهذا دون ان تخسر شعوبها المتعددة لغتها أو ثقافتها أو عاداتها بل بقيت محتفظة بشخصيتها وذاتيتها يعترف لها بها حيناً وينكر عليها ذلك أحيانا باسم المركزية والوحدة الوطنية فقبلت مرغمة لكن محافظة في صمت على مقوماتها متحينة الفرصة لإبرازها .

إن موقع أسبانيا الجغرافي جعلها عرضة لموجات متواصلة من النزوح البشري . فهي جسر كبير ممتد بين أوروبا وإفريقيا وهي عائمة بين المحيط الأطلسي غربا والبحر الأبيض المتوسط شرقا وجنوبا وبابها البحري الشمالي مفتوح على الجزر البريطانية ومن ثم على البحار الشمالية فأصبحت بهذا الموقع الممتاز وبمناخها العذب وطقسها المعتدل وثرواتها المنجمية والزراعية مقصد النازحين وبغية الغازين فتحوّلت بحكم الظروف والأحداث بمرور الأيام إلى ملتقى حضارات ومصهر أجناس وشعوب ولغات . لقد أم شبه الجزيرة السلتيون والفينيقيون والأغريقون والقرطاجنيون والرومان والغوطيون والعرب المسلمون فأقام فيها كل منهم حضارة وبث ثقافة وطريقة عيش أصبحت بمرور الزمن إحدى مكونات الذاتية والشخصية الأسبانية . وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات ، العوامل السياسية وتأثيراتها في تركيبات الشعوب والأوطان فهمنا أو قربنا من فهم هذا النسيج البشري العجيب وهذه الفسيفساء الحضارية الثقافية التي هي أسبانيا .

فيكفي ان نعود إلى أواخر العهد الإسلامي بشبه الجزيرة لنجدها مكونة عند وفاة صانشو الثالث ر، ملك نافارا (1035) من مايزيد عن عشر ممالك هي ليون وقشتالة ونافارا وأراغون ومقاطعات قاطولونيا وكلها مسيحية وإلى ممالك ساراقسطة وطليطلة وبلنسية ووادي الحص * باداخوث اليوم * ودانية وغرناطة وقرطبة واشبيلية وهي تلك الممالك الإسلامية التي عرفت بملوك الطوائف . وطبيعي ان ينشأ عن هذا الخلط والمزج تعدد في معظم الظواهر الحياتية والثقافية ومنها التعبير اللغوي الذي

اشتمل هو الآخر على لغات متعددة إلى ان جاء الرومان فحاولوا توحيدها في اللغة اللاتينية التي أثارها العرب بعد ذلك بكثير من المعطيات العربية . إلا ان تعدد الشعوب وتعايشها تسبب في تكوين عدة لغات وعدد كبير من اللهجات تفرعت في معظمها ، باستثناء الباسكية ، عن ما عرف باسم " الرومانكية " وهي بدورها تنتمي إلى اللاتينية . ولم تنعدم هذه الصورة حاليا إذ نجد في الوقت الحاضر لغات عدة ، لغات مستعملة يوميا وهي تختلف عن بعضها بكل وضوح . فهناك الباسكية وتستعمل في بلاد الباسك ونافارا ، والجليقية وهي أداة التعبير لدى سكان الشمال الغربي من شبه الجزيرة ويسمى جليقية « غاليسيا » والقطالانية وهي لغة أهل المنطقة الشمالية الشرقية وإمارة أندورزا بشيء من الاختلاف والفروق البسيطة يتكلمها أهل بلنسية وجزر الباليار . وأخيرا اللغة القشتالية ، لغة بقية البلاد وهي أيضا اللغة الرسمية للدولة والتي تعرف عامة باسم " اللغة الأسبانية " .

نشأت هذه اللغة في " كانتابريا " شمال البلاد . واللغة القشتالية هي تطوّر خاص للاتينية تم عبر القرون الوسطى . ولهذه اللغة اليوم عدة لهجات منها " البابلي لهجة أهل أستورياس و " الساياغيس " لهجة أهل ثامورا وليون و " التشارو " لهجة يتكلمها أهل سالامنقة .

واللغة القشتالية أو الأسبانية هي اليوم ثلاثة لغات العالم من حيث عدد الناطقين بها ومساحة البلدان التي تتكلمها وهي اللغة الرسمية في بلدان وسط وجنوب أميركا .

ليست هذه سوى لمحة تاريخية مختصرة عابرة وقد تكون غير مكتملة إذ ليس القصد منها كتابة التاريخ بل إعطاء صورة ولو باهتة عن شبه الجزيرة حتى يقرب القارئ من الواقع فيفهم الأسباب خير فهم ويقدر الأحداث أحسن تقدير . ولذا وكى لاندخل في مالىس قصدنا وهو كتابة التاريخ ، سنحصر نظريتنا بعد هذا التمهيد التاريخي في أحداث القرنين الماضيين ، الثامن عشر والتاسع عشر ، إذ ما حدث خلالها كاف لإعطاء صورة عن الأوضاع في أسبانيا المعاصرة وهي التي تعيننا . ولا بد قبل ذلك وكى تكون النظرة شاملة لعوامل الفهم والتبع ، ان نستعرض ولو في اقتضاب أهم المراحل التي مر منها التاريخ الأسباني قبل القرنين اللذين حددناهما مرآة لكل المعطيات والعوامل التي أدت بأسبانيا إلى ما انتهت إليه في النصف الأول من القرن العشرين .

منشأ أسبانيا

إن أسبانيا الحالية يمكن اعتبارها وليدة نهاية العهد الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية إذ حاول من عرفهما التاريخ باسم " الملوك الكاتوليك " وهما فرناندو الثاني و إيزابيل توحيد الممالك والامارات المختلفة تحت تاج واحد . فالملكة إيزابيل قد ورثت عرش قشتالة بعد حرب وصراع غير هين وورث زوجها فرناندو عرش أراغون ، فانضمت المملكتان تحت تاجهما وكان هذا نواة الوحدة ولو الصورية لشبه الجزيرة .

إن النظام والتدبير السياسيين اللذين أقامهما هذان الملكان ، فرناندو وإيزابيل ، ونمو عدد السكان والتوسع الاقتصادي الملحوظ والمتعش بالمعادن الثمينة المجلوبة من العالم الجديد ، أميركا ، كلها عوامل قد مكنت أسبانيا من احتلال مركز مهيم في أوروبا طيلة قرن كامل ويزيد . إن العهود الملكية الثلاثة التي تالت خلال هذه الفترة تعطي ثلاث صور وثلاثة مواقف لأسبانيا أمام أوروبا والأوربي وتبرز كذلك تدرجا اقتصاديا عاما نحو الازدهار والرفاهية .

إن السنوات التي مرت تحت حكم ذلك الوجه والرجل العظيم ، كارلوس الأول أي من 1516 إلى 1556 * كان يسمى كارلوس الأول بأسبانيا والخامس بألمانيا التي ورث عرشها * كانت سنوات رفاهية وسنوات صلات وتعامل مفيد مع الدوائر والمراكز الثقافية في البلاد الواطئة وألمانيا وإيطاليا وكانت كلها تحت إمرته . تحت فيليبي الثاني (1556 / 1598) انطوت أسبانيا على نفسها وانغلقت دون التأثيرات الخارجية وتحولت إلى معقل الأصولية الكاثوليكية ضد الحركتين الاعتراضيتين * البروتستانت * اللتين تزعمهما " مارتين لوتر " و " جان كالفين " . وأخيرا وتحت حكم فيليبي الثالث 1598 / 1621 . انفتحت فجوات عديدة في صرح المملكة الأسبانية ولأن تجنب هذا الصرح الانهيار فما ذلك الا " بفضل " تعب بلدان أوروبا من الصراعات والحروب التي عرفت في النصف الثاني من القرن السادس عشر واتخاذها مواقف مسالمة في بداية القرن السابع عشر .

مرحلة التدهور

جاء بعد هذا عهد فيليبي الرابع (1621 / 1665) وكارلوس الثاني (1665 / 1700) وهو عهد عرف التدهور السياسي والاقتصادي للمملكة الأسبانية . وقد ظهرت أولى علامات هذا التدهور في أواخر عهد فيليبي الثاني الا ان فيليبي الثالث وأعوانه لم يعيروا ذلك اهتماما يذكر . عرفت البلاد اذاك التجنيد الاجباري المتواصل والهجرة إلى أميركا وطرد الأقليات المتمردة واحتقار المهن اليدوية وعرفت حياة الأديرة والضعف الجبائية التي أثقلت كاهل الطبقات المتواضعة واجتاحتها الأوبئة وسني القحط وقلة المحصول فتأزرت كل هذه العوامل حتى أدت إلى تملل سكان الممالك الأسبانية وخاصة مملكة قشتالة .

وبتداخل من فرنسا انتفضت شعوب شبه الجزيرة * البرتغال وقاطالونيا ثم في أراغون والاندلس * وعلى أثرها انتفضت الممالك الخارجية في كل من نابولي وصقلية . ورغم كل الجهود أجبر فيليبي الرابع على توقيع معاهدة سلم مع فرنسا * سلم البرانس * وبعد سنوات عادت قاطالونيا إلى خريطة شبه الجزيرة * قضت فترة مندجة مع مقاطعة الروسون الفرنسية المجاورة * بعد حصولها على ضمانات لاحتفاظها بمميزاتها .

عرض الأحداث

وبدأ القرن الثامن عشر بمجيء آل بربون إلى السلطة وتوليهم عرش أسبانيا وكان أول ملوكهم فيليبي الخامس (1700 / 1746) الذي عينه خلفا له كارلوس الثاني . كانت الأوضاع في البلاد غير مستقرة ولا مطمئنة على وحدة الامبراطورية الأسبانية في أواخر القرن السابع عشر فارتأى كارلوس الثاني وهو على فراش الموت ان أمر البلاد لن يستقر إلا إذا تولى العرش الأسباني رجل يحظى بتأييد ملك فرنسا ولذا عين خليفة له فيليبي دي أنجو حفيد لويس الرابع عشر الفرنسي . وجلس فيليبي على عرش أسبانيا وعرف بفيلبي الخامس .

ولم تكن هذه الخلافة لترضى غير فرنسا لان العداء القديم الذى تكنه لأسبانيا كل من النمسا وهولاندا وانجلترا ، تسبب في اندلاع الحرب التي عرفت باسم حرب الخلافة ، على العرش الأسباني طبعاً ، وهي حرب كان الدافع اليها في أوربا البحث عن طريقة توازن بين دول القارة بينما اتخذت داخل الممالك الأسبانية شكل الحرب الأهلية والتصادم بين مفهومين للدولة أحدهما يمثله كارلوس دي أوستريا * كارلوس النمساوي * الذي وقفت إلى جانبه مملكة أراغون وثانيهما يمثله فيليبي الخامس الذي بعد معارك طاحنة انتصر على منافسه المطالب بالعرش واعترفت في الحال كل من هولاندا وانجلترا بفيلبي ملكا على أسبانيا وامبراطوريتها بشرط التنازل عن ممتلكاتها الأوربية وترك الكثير من المزايا والتسهيلات التجارية التي كانت حبا عليها .

وبعد ان قوى فيليبي سلطته ونفوذه وجه اهتمامه إلى النواحي الاقتصادية والمالية وهي سياسة واصل انتهاجها من بعده فيليبي السادس وكارلوس الثالث أدت هذه السياسة إلى نزوح كبير للسكان تجاه المناطق الساحلية * قاطالونيا ، بلنسية ، جليقية ، بلاد الباسك * وهكذا خسر وسط البلاد هيمنته الاقتصادية التي كانت تميزه ولكنه عرف كيف يحتفظ بالسلطة السياسية . وهذه الثنائية التي ازدادت رسوخا وتطورا خلال القرون التالية هي التي كانت دوما السبب في الكثير من التوترات والانتفاضات التي عرفت بها أسبانيا .

إلا ان العواصف التي ستهزها حقا طيلة قرنين أو يزيد هي تلك التي تبدأ مع قيام

الثورة الفرنسية . ففي هذا الصدد يقول خيسوس بايون " ان فاجعتنا المعاصرة تنطلق مع الثورة الفرنسية إذ كل المشاكل التي واجهتنا خلال القرنين تكمن في الغزو الفرنسي المزدوج بالسلاح والأفكار " .

وفعلا فمنذ ذلك التاريخ والأحداث تتعاقب في أسبانيا متخذة في كل مرة شكلا أعنف وأشد . وقفت أسبانيا بكل حزم وعزم ضد ما أخذ يتسرب اليها من مبادئ وأراء مصدرها الجارة فرنسا حتى أدى الأمر إلى الحرب العلنية (1793) . إلا ان الظروف الدولية وضروريات الفترة أجبرت أسبانيا على تغيير موقفها من جارتها ولم تجد بدا من التحالف معها ضد انجلترا فكانت تلك الحيلة البحرية العظمى والهزيمة الكبرى التي تلتها ، هزيمة الطرف الأغر التي أدت بعد سنوات قليلة إلى صحوة المستعمرات الأمريكية وبدء تحركها . إن الاستبداد التمديني للملك آل بربون الأوائل ومحاولتهم القيام " بالثورة من عل " قد أیده شق من الشعب ولكن عارضه شق آخر حاول في بعض الأحيان التمرد والانتفاض .

أما الثورة الفرنسية فقد تسببت في تأصيل وتوطيد مواقف المصلحين ومعارضتي الإصلاح على حد سوى مما نتج عنه ضعف وتأزم موقف المعتدلين . وتوالت بعد ذلك الأحداث . فقد نشأ الخصام بين أمير أستورياس الذي أصبح في ما بعد فرناندو السابع وبين أبيه كارلوس الرابع . فيجد نابليون في ذلك الفرصة السانحة لاحتلال البلاد ويدعو المتخاصمين لمقابلته في مدينة بايون وهناك ينصب نفسه حكما فيدفع الابن إلى التنازل لأبيه ثم يحصل من هذا الأخير على التنازل بدوره عن العرش ليجلس عليه أخاه خوسي نابليون . ، وكما هو طبيعي لم يقبل هذا التنازل إلا القليلون من الأسبان واحتذاء شعب العاصمة مدريد في انتفاضته ضد الحكم الفرنسي يوم 2 مايو 1808 ، تحركت معظم المناطق الأسبانية وقاومت للتخلص من الدخيل الفرنسي فكانت حرب الاستقلال التي انتهت سنة 1814 .

وبينما كانت المعارك جارية بين الوطنيين والمحتلين ، اجتمع أعضاء البرلمان * لاس كورتس * في مدينة قادش حيث برز تياران ينادي أحدهما بالسيادة للملك والبرلمان وهو التيار الإصلاحى وثانيهما الليبرالي الذي تأثر كثيرا بمبادئ الثورة الفرنسية فنادى بسيادة الشعب وإعلان دستور . وكان الانتصار للشق الثاني وتجسم

هذا الانتصار في دستور سنة 1812 . إلا ان هذا الحدث لم يكن يعني الا القلة المثقفة . أما غالبية الشعب الأمي الذي لم يكن ينبغي سوى طرد المحتل الفرنسي فقد رحّب بعودة فرناندو السابع الذي كان يرى فيه تجسيم الخير والعدالة . فاعتمد الملك على حماسة الشعب فاستطاع الغاء شرعية البرلمان والمسك بزمام السلطة المطلقة . إلا ان هذا سوف لا يعني الاستقرار في البلاد التي سوف تعرف سلسلة غير منقطعة من الصراعات البلاطية والانتفاضات العسكرية والشعبية والمحاولات الدستورية والحروب الأهلية والمشاكل والنزاعات العائلية الملكية وأزمات الوصاية والخلافة والحروب التحريرية من طرف المستعمرات الأمريكية وما إلى كل هذا من انهيارات اقتصادية ومالية وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية .

إن تأثير التغيير الحاصل في فرنسا على مستقبل أسبانيا قد أخذ شكل ضياع تلك السيادة التاريخية التي تمتعت بها من قبل . تبدأ الأمور بمؤامرات وانقلابات داخل البلاط . وزير يسقط وآخر يعلو ليسقط بدوره تاركا المكان ليعود اليه سلفه الذي سقط . ثم ينعكس جو البلاط على الطبقة السياسية " القيادية " فيكثر خصامها ويشتد تناحرها حتى يصل الأمر إلى الجيش أو الشارع فيكون الانقلاب أو الثورة الشعبية منظمة كانت أو غير منظمة . وقد تحدث الأستاذ المؤرخ ريكاردو دي لاثارفا عن هذه الأوضاع فقال " لما غرق تاريخ أسبانيا العظيم على إثر هزيمة الطرف الأغر ، كان قرن جديد يقترب وهو القرن التاسع عشر وكان صبحه غير وضّاح حتى انه بإمكاننا تلخيص هذا القرن في كلمتين لتعريف مراحلها الأكثر تعبيرا وتعريفه كلية للأسف . وهاتان الكلمتان هما " التغيير والفوضى . . . انه قرن يتدىء وينتهي بكارثة . يتدىء بهزيمة الطرف الأغر وينحتم بسان تياغو كافيتي وكلتاها كارثة بحرية " (1) .

تتغير سرعة التاريخ الأسباني خلال القرن التاسع عشر وتتمركز السياسة الداخلية في سطحيّتها وتنعدم السياسة الخارجية بينما الفوضى تستمر وتنمو حتى ان المؤرخ خوسي لويس كوماياس لخص ما حدث خلال القرنين في " 130 حكومة و 9 دساتير و 3 ملوك تخلع عن عروشها وخمسة حروب أهلية وعشرات الانظمة المؤقتة وعدد لا يحصى من الثورات يمكن تحديدها مؤقتا في ألفي ثورة " (2) .

ميلاد الأسبانيتين

لقد أشرنا سلفا إلى الازدواجية الأسبانية التي بدأت كنتيجة للسياسة الاقتصادية والإصلاحات التي بدأها فيلبي الخامس واستمر في تطبيقها من بعده فيلبي السادس وكارلوس الثالث والتي قسمت البلاد إلى شقين متقابلين يتخذان في كل ظرف شكلا وفي كل تغيير لونا ولكنها شقان متقابلان سميا "الاسبانيتان" أي أسبانيا ضد أسبانيا الأخرى وهي صورة وأوضاع مؤلة فاجعة لم تمنح الا مؤخرا بعد بزوغ شمس الديمقراطية الحديثة . ويرى الأستاذ الكبير ريكاردو دي لاثيارفا ان " ميلاد هاتين الاسبانيتين قد جاء على أثر الثورة الفرنسية التي تأثر المجتمع الأسباني بمبادئها تأثيرا كبيرا واستحسن طرقها المعيشية فأحدث كل هذا تغييرا في المجتمع الأسباني فبدل وجهه من النظام القديم إلى آخر ، لانجرؤ على تسميته جديدا لانه ولد متعبا ، ولكنه من الناحية الزمنية على الأقل هو نظام جديد . كان النظام القديم يحمل في نفسه ضمنا عقائديا كاملا ويعرف نفسه بقائمة من التعريفات كان مجرد الشك في احدهما يعد كفرا فالكنيسة هي الدولة والنظام هو التاج والبرنامج الاجتماعي هو الجمود السياسي وبين النظامين القديم والجديد معبر أو عمر هو الثورة . ثورة هي قبل كل شيء تدرج ملموس وهو الأسلوب الفرنسي . . ولكنها أيضا تحول وتغيير غير مرتب ولا مكتمل . . . تغيير لم ينته طوال القرن التاسع عشر * ولعله لم ينته خلال جانب كبير من القرن العشرين * ولهذا فهو يحاول تحرير طاقته غير الراضية عبر شقوق وتصدعات التاريخ في شكل خيبات أمل ومأس وحروب أهلية " (3) .

أما الأستاذ كومياس فهو يقول بخصوص هذا الازدواج أو هذا الانشقاق " ان تاريخ هذه المرحلة العابرة الضخمة هي ان ملايين الأسبان يغيرون " أرواحهم " على هامش مشاغل حكومات وانظمة الفترة المعينة . فتفكك الضمير الوطني يبرز ويتجسم سريعا في ما سمي الاسبانيتان " (5) .

وهكذا وجدت أسبانيا نفسها على عتبة القرن العشرين وهي مثقلة متعبة تقلصت امبراطوريتها وضعف حالها وأمامها التاريخ يجري والعالم حولها يتقدم ولا بد لها من مسابقة الركب إن أرادت العيش والبقاء .

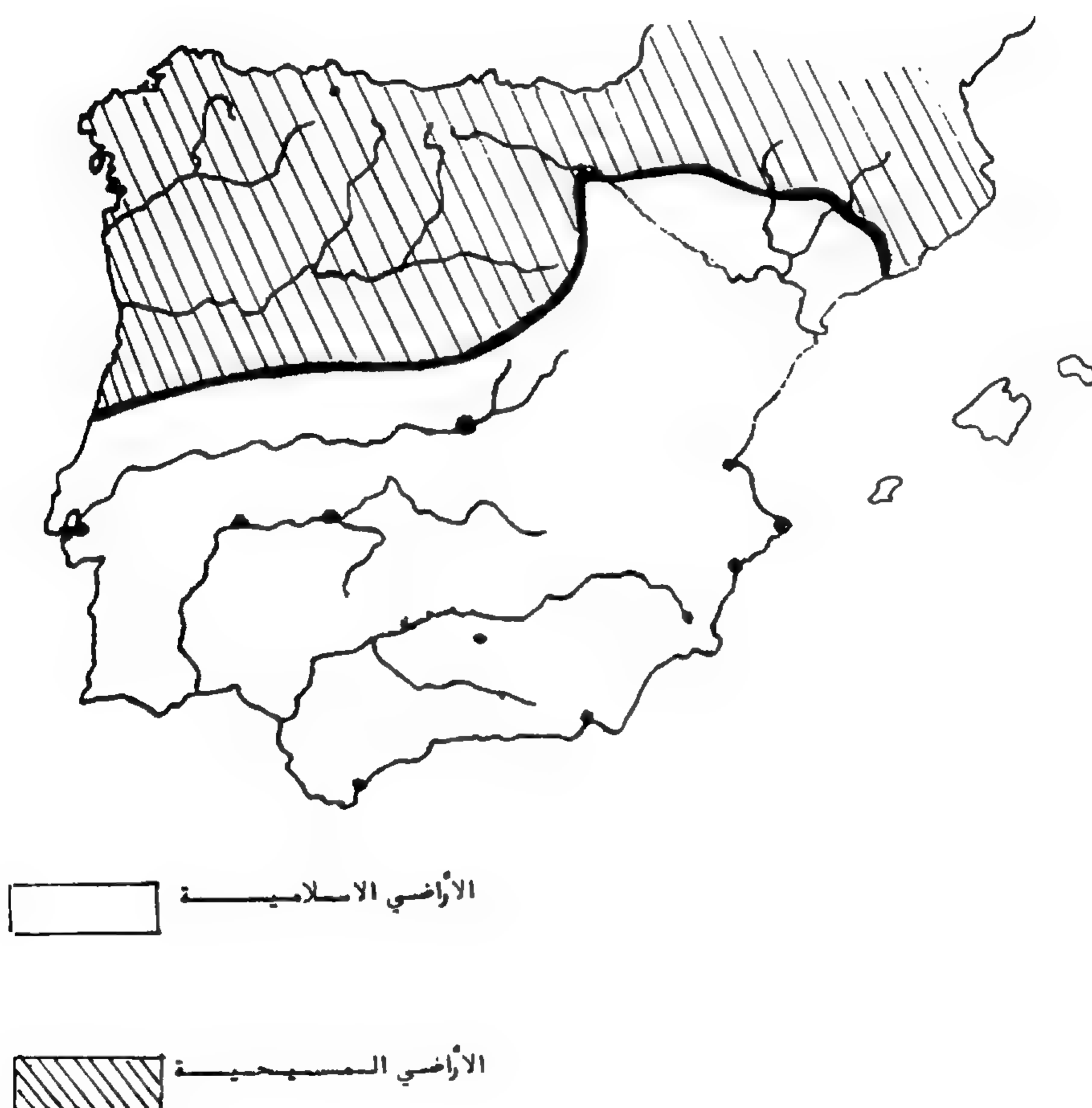
عودة الملكية

إن مبايعة ابن ايزابيل الثانية ألفونسو الثاني عشر كملك دستوري يفتح عهدا جديدا في التاريخ الأسباني . فخلال هذه الفترة احتكرت أقلية بورجوازية اقطاعية السلطة السياسية ولو أنها حافظت على مظهر ديمقراطي لحكمها وذلك بتناوب الحزبين السياسيين الكبيرين على الحكم ﴿ الحزبان الليبرالي والمحافظ ﴾ وإجراء انتخابات عامة إلى غير ذلك .

وقد أمكن الابقاء على هذه الأوضاع والتصرفات دون تعب ولا شغب إلى ان جاءت سنة 1898 عندما خسرت البلاد بقايا مستعمراتها ﴿ كوبا وبويرتو ريكو والفيلبين ﴾ الشيء الذي أيقظ ضمير الكثيرين من المواطنين الأسبان فجعلوا يطالبون بجعل أسبانيا " متناسبة مع الواقع " . وازداد الوضع خطورة في عام 1902 متصادفا ذلك مع جلوس الملك ألفونسو الثالث عشر على العرش . فبينما كانت الأحزاب التقليدية تتآكل في نزاعات داخلية كانت المجموعات السياسية غير المرتبطة بالملكية الحاكمة ، كالجماهيريين والجهويين ، تقوى صفوفها بالطبقات المتوسطة ، وإن كانت قليلة ، بينها حيد الاشتراكيون والفوضويون الطبقة الشغيلة . وعجز النظام عن استيعاب القوات الجديدة وإرضاء المطالب بينما فشلت كل المحاولات الإصلاحية أمام انانية أقلية تخاف ضياع امتيازاتها وميل جانب كبير من الجماهير العمالية إلى الأعمال والحركات الثورية . وأكبر برهان على هذا تلك الموجات من العنف التي انفجرت في شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ عام 1923 فقام الفريق بريمو دي ريفارا بفرض حله لمشكل عدم الاستقرار السائد عن طريق انقلاب عسكري آخر ودكتاتورية أعادت الأمن والنظام وانتهت حرب الريف المغربي المستمرة منذ عام 1908 وأقدمت على برنامج طموح من الأشغال العمومية ولكنها غفلت عن معالجة المشاكل الأساسية وهي الإصلاح الجبائي وإعادة توزيع الممتلكات الزراعية إلى غير ذلك فيبقى النظام أو بقيت الديكتاتورية واهية قضت عليها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 . ففي شهر يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1930 اضطرب بريمو دي ريفارا إلى الاستقالة وبعد ذلك بخمسة عشر شهرا أي يوم 14 من ابريل ﴿ نيسان ﴾ 1931 لم يجد الملك ألفونسو الثالث عشر بدا من ترك العرش

﴿ دون التنازل عن حقه فيه ﴾ على اثر النتائج التي أفرزتها الانتخابات البلدية التي أجريت إذاك .

خريطة تبين حدود امارة قرطبة الاسلامية في القرن التاسع
الميلادي



القرن العشرون

دخلت أسبانيا القرن العشرين بالرجل اليسرى ، كما يقول التعبير الشعبي الدارج في أسبانيا نفسها . كانت ، كما رأينا ، كل المعطيات والعوامل السلبية التي تسببت لها في الهيجان وعدم الاستقرار وكثرة المشاكل والمجابهات السياسية والاجتماعية قد ازدادت حدة وأكثر الحاحا بوجوب إعطاء البلاد كساء ملائما لحجمها ونشاطها ، كساء غير ذلك الذي ترتديه إذ هو قد بلي وتهرأ ولم يعد يتماشى ومتطلبات الظرف ولا يتناسب وحاجيات الجماهير . ومن هنا جاءت تلك الحركة أو تلك الفلسفة الاصلاحية المعروفة باسم " التجديدية " أو الإحيائية والتي ليست بوجهيها الاجتماعي السياسي والعقائدي ، سوى موقف ناقد وقفته مجموعة من الشباب المثقف انطلاقا من أرضيات اشتراكية أو فوضوية فقوت من الناحية العقائدية ، وضع الحركة العمالية تجاه النكبة أو تجاه التجديدية (6) .

كانت رغبة التجديد ملحة لان الأوضاع الجديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قد غيرت النسيج العام والتركيبات الهيكلية للمجتمع الأسباني وهو ما زاد في حدة المشاكل التي كانت تواجهها البلاد منذ القرن السابق . فمن امبراطورية ذات مصادر ثروة متعددة وأسواق استيعابية كبيرة تقلصت وأصبحت بلدا يفوق عدد سكانه الثمانية عشر مليونا بقليل يحابه الفقر بعد الغنى والجوع بعد الشبع والتخمة ويعاني الظلم الاجتماعي والأوبئة ويتخبط في الأمية وتتوالى على تسيير شؤونه حكومات لم تهتد إلى المرض الحقيقي ومن ثم لم تقدم الدواء المطلوب . فعم القلق ، وانتشر التشويش وازداد التملل وانبعث مشاعر التفرقة والانفصالية من نومها فبرزت واضحة في قاطالونيا وظهرت متحدية في بلاد الباسك ورفعت رأسها ولو في حيطه وحذر في جليقية وبلنسية وحتى قشتالة قد تعرضت إلى تيار التفرقة فشاعت فيها فكرة الحكم المحلي . وكما لو كان كل هذا غير كاف فقد عم الشعب الشعور بالخيبة ومركب الهزيمة ، نتيجة ضياع كوبا والفيلين وبويرتو ريكو فأصبح يبحث عن التجديد والخروج مما هو فيه .

ولم يكن الجيش في معزل عن كل هذه الأزمات بل هو أول من أحسها إذ أدمته الهزيمة العسكرية التي أضاعت آخر المستعمرات وضربته في الصميم وجلبت له

انتقاد وعداء الكثيرين خاصة منهم الليبراليين الذين ناصبوه العداء حتى قبل الهزيمة أي قبل عام 1898 .

تقول الاحصائيات ان أسبانيا استقبلت سنة 1900 بعدد سكان يبلغ 18594000 ساكن يموت منهم ، حسب فيثانس فيفاس ثلاثون شخصا لكل ألف مقابل 18 لكل ألف أوربي وهكذا تكون نسبة الوفيات الأسبانية تقارب ضعف النسبة الأوربية . كما استقبلت نفس السنة ، مستهل القرن العشرين ، باستمرار وتزايد نزوح الريف إلى المدن وازدياد نسبي لعدد السكان وبلغ هذا التزايد أقصاه في جزر كانارياس والاندلس . ويقول الأستاذ ريكاردو دي لاثيارفا في هذا الخصوص " يبدو ان الحكام الأسبان لم يتنبهوا أبدا إلى الاتصال الأكيد والتاريخي بين هذا التزايد والصراع الاجتماعي عندما لا توجد محليا إمكانات استيعاب اليد العاملة وانه إذا وجدت مشكلة اجتماعية جديدة تلخص في الاستئصال الجماعي وتحول شيئا فشيئا وفي مدى متوسط إلى مشاكل سياسية . إن الشعب الأسباني المتأثر إلى أعماق جذوره بالهزيمة كان يواجه قرنا جديدا وكان جائعا . إن الجوع ومناطقه الحدودية - الاقتصاد العائلي والشخصي لسد الرمق - لا يحدد نظرية مفتعلة لطبقات اجتماعية صالحة للدعاية التاريخية بل يعني التقسيم الثنائي الهائل إلى طبقتين حقيقتين كبيرتين ، الأغنياء والفقراء ، تفصلهما طبقات متوسطة باهتة مكونة من الموظفين وأصحاب الحرف العمال ذوي التخصص وهي طبقات تعيش داخل الإعجاب الصامت تجاه الطبقة العليا والخوف من الانزلاق إلى الطبقة السفلى ، طبقة البروليتاريا . إن هذا التقسيم الحقيقي كان أرضا خصبة لزراعة نوع آخر من الدعاية هي دعاية التهديم والكراهية التي رفع لواءها الفوضويون انطلاقا من ارهابهم ونقابتهم الثورية الحديثة العهد . ولكن يشارك الفوضويين عن شبه دراية بقية المجموعات المنظمة الأخرى التابعة للشورة البروليتارية الأسبانية في الريف والمدن . . إن الشعب الأسباني الجائع كان ، طبعا ، أميا . فالإحصاء الرسمي لسنة 1900 يعطي نسبة 60٪ بينما نسبة الأمية الحقيقية قد بلغت بدون شك 80٪ . . . فوضع عصيب خرج كهذا عند عتبة القرن العشرين لا يمكن انقاذه إلا بإصلاح كامل . ولكن المؤسسات التي عليها تحقيق هذا الإصلاح لم تكن في وضع يمكنها من القيام به " (7) .

فالجيش كما رأينا كان متالما متتقدا فانطوى على نفسه ومشاكله . والكنيسة المستهدفة لعنيف الهجومات من المعادين لها كانت منشغلة إذاك بالدفاع عن نفسها سياسيا أكثر من انشغالها بما يعانيه الشعب . فلم يبق اذن من المؤسسات الرئيسية الثلاث إلا تلك التي خرجت سليمة من آثار الهزيمة وهي العرش . العرش الأسباني الذي لم يكن هناك من يناقش بقاءه أو شرعيته بغض الطرف عن الملك الذي قد يجلس عليه وهو ما لايمكن قوله بالنسبة لغير العرش من المؤسسات .

رأينا حال الجيش والكنيسة ولم تكن حال البرلمان * لاس كورتيس * بأحسن منهما . لقد فقد البرلمان الأمل ودوافعه ونخرت جذوره من الأصل نتيجة كيفية انتخاب أعضائه الاستبدادية فكان يجابه المستقبل المجهول محروما من الثقة فيه ومن صدق تمثيله . ومن ثم ، وبغياب أو شلل الهياكل الدستورية كان لابد لنظام الأقليات من احتلال مكان تلك المؤسسات والقيام بدورها حسب متطلبات مصالح تلك الأقليات طبعا ودون الاهتمام بمصالح وحاجيات الأغلبية أو حتى ضد تلك الحاجيات وتلك المصالح . كانت هناك مجموعتان يمكن اعتبارهما صاحبتى النفوذ أو مالكتي وسائل الضغط على صانعي القرار وهما المجموعة المالية المتمثلة في الاقطاعيين الزراعيين وأصحاب المصارف وكبار أرباب الصناعة بالاضافة إلى طبقة النبلاء بالعاصمة التي يمكن ضمها إلى هذه المجموعة نظرا لمواقفها إزاءها ومؤازرتها في بعض الأحيان . أما المجموعة الثانية فهي تلك المكونة من كبار الأخصائيين كالمهندسين والمحامين ومحري العقود الذين جمعت كل فرع منهم هيئة أو جمعية يتحركون من خلالها في الوجهة التي يرتأونها .

الأحزاب السياسية

كيف كانت تتحرك هذه القوى وما هي القنوات التي كانت تتسرب عبرها للتأثير على صانعي القرار ؟ هذا ما يصعب حصره أو تحديده خاصة إذا نظرنا إلى الأمور بمنظارنا العصري . فالتكتلات والأحزاب كانت تؤسس وتحل بسهولة وكثرة يجعل من عسير العسير حصرها وتحديد ميولاتها في أوقات وظروف محددة . ولكن قد لا يكون من الخطأ التأكيد بأنه بالنسبة للفترة التاريخية التي حصرنا فيها اهتمامنا ، ونعني القرنين الماضيين ، كان هناك حزبان أساسيان هما الحزب المحافظ والحزب الليبرالي .

الحزب المحافظ : كان الحزب المحافظ حزبا ضخما قويا ، يتحرك من مركز الحكم ولكن كان يفتقد إلى التنظيم وحتى إلى مكتب تنفيذي مكثفيا بالقيمة التاريخية والسياسية التي يتمتع بها الكثيرون من رجاله الموجودين في الحكم أو قريبا منه والذين كانت تربط بينهم منهجية أساسها " منشور النبلاء " الصادر يوم 9 يناير 1876 ، وكذلك نظرتهم إلى الغايات الكبرى وتأيدهم مكاسب الفكر المعاصر . كانوا يعيرون النظام والأمن العام أهمية قصوى وقيمونه على أسس قوية واضعين في مأمن من الطوارئ الخطرة المبادئ الأساسية للملكية الأسبانية آنذاك . ولذا يمكن حصر سياسة الحزب المحافظ وفلسفة رجاله في مفاهيم أساسية ثلاثة هي - العقلية العصرية والأمن العام والملكية التي لم تكن في نظرهم سوى علامة على الاستمرارية التاريخية وضمان للأمن الاجتماعي وكل ذلك من خلال الانفتاح على العقلية المعاصرة السائدة بأوروبا آنذاك .

الحزب الليبرالي :

أما الحزب الثاني ، الليبرالي ، فمن الصعب تحديد مآتاه ومنشأه إذ قد تمثل التيار الليبرالي الرأسمالي في تكتلات وتجمعات عدة ، اتحدت حيناً وافترقت أحيانا ليعود البعض منها إلى التوحد مرة أخرى . وهكذا إلى أن جاءت سنة 1880 فأتحدت عدة مجموعات ليبرالية واندجت فكان ميلاد الحزب الليبرالي الذي تم خلال شهر مايو من تلك السنة .

وجاءت فترة صدرت فيها قوانين ضد الحريات فعرقلت الطباعة ولجمت الصحافة ومنع نشاط وتأسيس الجمعيات فانحصر النشاط الشرعي طيلة سريان مفعول تلك القوانين (من 1879 إلى 1881) في الأحزاب الملكية أو ما اعتبر كذلك من الحركات المسموح لها بالعمل .

ثم تغير الجو السياسي شيئا فشيئا فأبطلت تلك القوانين واحدا واحدا ما بين شهري فبراير ﴿ شباط ﴾ ومارس ﴿ آذار ﴾ من سنة 1881 فأعيدت الحريات للصحافة ثم للمحاكم وللتدريس والطباعة وأخيرا وفي شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1887 تحرر تأسيس الجمعيات فكان ذلك بمثابة البوابة الكبرى التي فتحت أمام الحركات العمالية وتحولها إلى أحزاب منظمة .

الحركة العمالية :

لقد مرت الحركة العمالية الأسبانية بين شهر يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1874 وشهر فبراير ﴿ شباط ﴾ 1881 بمرحلة من النشاط السري نظرا لانعدام الحريات وتعرضها للمضايقات والتتبعات ولم تبق نشيطة شرعيا سوى " جامعة الطبقات التجارية الثلاث " ببرشلونة و " جمعية فن الطباعة " بمدريد وهما جمعيتان نشاتهما أقرب إلى النشاط النقابي الاجتماعي منه إلى النشاط السياسي . ولكن لما عادت الحريات وأصبح التحرك مشروعاً ، كبرت أهمية هاتين الجمعيتين وأخذ نشاطهما ، وخاصة نشاط جمعية الطباعة بمدريد ، لونا آخر وصبغة سياسية أكثر وضوحاً ، خاصة بعد أن انضم إليها " الاتحاد الجهوي الأسباني " الفوضوي المنهج والذي تأثر كثيرا في نظامه وهياكله من جراء العمل السري والتحريك الدفين .

الحركة الفوضوية :

وجاءت سنة 1888 لتعرف تحولا كبيرا في مسيرة الحركة العمالية بأسبانيا . فالجمعيات أو المجموعات أو التنظيمات الفوضوية تعددت ونشطت كثيرا . ثم إن الفوضى نفسها ، كمبدأ سياسي أو كطريقة للعمل والمطالبة ، قد شاعت بين الطبقات العاملة الأسبانية وأحيت في مسؤوليها ميلا إلى التنظيم القديم فضموا

الشمـل في ما عرف باسم " جامعة عمال المنطقة الأسبانية " . إلا أن هذا لم يعن الوحدة الشاملة إذ أن الفوضوية بقيت عرضة لاتجاهين تمثل أحدهما في مؤتمر برشلونا الذي صدرت عنه " معاهدة الوحدة والتضامن " والذي تغيب عن المشاركة فيه ممثلو منطقة الأندلس الذين كانوا يميلون إلى اتجاه ثان . وفي شهر نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ من نفس السنة انعقد مؤتمر بمدينة بلنسية تقرر أثناءه حل " الاتحاد الجهوي الأسباني " وتأسيس المنظمة الفوضوية لمنطقة أسبانيا . لقد لعبت الفوضوية في أسبانيا ، وخاصة في القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ، دورا بل أدوارا أثرت عظيم الأثر في الأحداث التي عرفتـها وعاشتـها البلاد وانبثقت عن تلك الفوضوية حركات وأحزاب أو هي نفسها قد تحولت إلى أحزاب كان لها وزنها في ما عرفتـه أسبانيا في أواخر القرن الماضي وأوائل الحالي . ولذا فقد يكون من المفيد أو حتى الضروري معرفة فلسفة هذه الحركة أو مفاهيمها ومنطقها وطرق عملها ، معرفة أحسن للتمكن من فهم تصرفات ومرامي معتنقها . ولم نجد ، لاعطاء هذا التعريف ، أحسن وأوضح مما كتبه عنها الأستاذ خوزي ألفارث خونكو في كتابه " الأيديولوجيا السياسية للفوضوية الأسبانية " التي يرى فيها الكاتب " أربعة مستويات أولها وجود أسس فلسفية وأنتروبولوجية تحتل فيها مكانا مركزيا فكرة الحرية والاعتقاد في طيبة الإنسان الطبيعية والإيمان بالعقل والعلم وبالتقدم وقرار أخلاق طبيعية ومنطقية ﴿ عقلية ﴾ تعنى بالتضامن ومعبر عنها تكراريا بنمط وطريقة حنبلية مدققة . ثانياها نقد للمجتمع الموجود المقام على نظام اقتصادي رأسمالي وعلى فلسفة أخلاقية سلبية تجبذ الامتيازات ، بما فيها امتيازات الكنيسة الكاثوليكية ، وعلى الوطنية والنزوات الحرية التي تضع حدودا أمام التضامن وتؤدي إلى الحرب . أما المستوى الثالث فهو مثال المجتمع المستقبلي ويرمي إلى تنظيم غير استبدادي للمجتمع ، تنظيم أساسه الاتفاق كما يرمي إلى الشيعة في الملكية وهذا طبقا لصيغ منها " لكل حسب عمله أو لكل حسب حاجياته " ، صيغ كانت موضوع نقاش وشقاق . وأخيرا المستوى الرابع ويتمثل في التلقائية أو العفوية ورفض المشاركة في السلطة ورفض الأحلاف والتسييس الباطني وكلها مواقف تقام عليها مناهج وأساليب تتأرجح تباعا من فكرة المقاومة الثورية المغذاة بالعمل السري إلى الثقة في الدعاية وقوة انتشار المبادئ ومنها إلى الدعاية بالأعمال أي عن طريق الحركة الارهابية "

وقد سيطرت هذه الآراء أو هذه المواقف المعقدة على جانب كبير من الجماهير الشعبية ﴿ البروليتاريا ﴾ الأسبانية وخاصة منها القطاع العمالي القطلاني والقطاع الفلاحي الأندلسي .

وكي تكون صورة الأحزاب والتكتلات السياسية مكتملة لابد من ذكر تلك المجموعات أو الفرق التي كانت مناهجها مقامة على مماشة واحترام دستور سنة 1869 والتي انضوت إلى الحزب الدستوري ثم إلى وريثه وخليفته الحزب الاندماجي وأخيرا إلى الحزب الليبرالي الذي تأسس رسميا في شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ سنة 1885 .

وهكذا يلاحظ من كل هذه التكتلات والتجمعات أن المناخ السياسي والاجتماعي كان إطارا فسيحا ومجالا خصبا لبروز وتعدد ثم موت فبعث الكثير من الحركات والتكتلات لم تتضح معالمها ومناهجها وبرامجها وغاياتها كلية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث تأسست أحزاب منظمة هيكلية وعقائدية ، أحزاب رسخت قدمها على المسرح السياسي الأسباني ومن ثم عمرت وبقيت حتى الساعة الراهنة رغم مرورها بفترات احتضار ومراحل اضطهاد واستبداد ولجوئها إلى السرية والاعتراب .

الحزب الاشتراكي :

يجب الإيضاح أولا أننا إذا تحدثنا هنا عن الحزب الاشتراكي أو عن الاشتراكية في أسبانيا إنما نعني الاشتراكية ذات الطابع الماركسي لأنه كانت هناك وقبل الفترة التاريخية التي نتحدث عنها ، عدة حركات واتجاهات اشتراكية ، عرفت بالاشتراكية المثالية أو الحركات الاشتراكية الاجتماعية وهذه لها تاريخها الذي يمتد إلى ماوراء القرنين المعنيين . ولذا فقد لا يكون من الخطأ اعتبار الحركة الاشتراكية العمالية الأسبانية منبثقة عن الفيدرالية المدريرية الجديدة وعن جمعية فن الطباعة التي استطاعت إطاراتها ، كما أسلفنا ، أن تحافظ على استمرارية نشاطها شرعيا أيام انعدام الحريات والاضطرار إلى العمل السري وأن تقوم بعض تلك الإطارات بربط الصلة بقيادة الفكر الاشتراكي في أوربا آنذاك أمثال " لافارغ " و " ماركس " و " أنجلس " .

من بين هؤلاء القادة بابلواغليسياس الذي أسس وهو رئيس لجمعية فن الطباعة ، وجمعية خمسة وعشرين من زملائه وأصحابه الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني وكان ذلك بمدريد يوم 2 مايو ﴿ أيار ﴾ 1879 . كان هدف المؤسسين " بعث حزب يدعى اشتراكيا عماليا تكون سياسته منفصلة كلياً عن تلك التي تتبعها الأحزاب البورجوازية كلها ، من أكثرها تقدماً إلى أكثرها محافظة ، لأن المؤسسين كانوا يعتقدون أن أيّاً من تلك الأحزاب لم يكن يمثل مصالح البروليتاريا .

وانبثقت عن اجتماع التأسيس لجنة مكونة من خمسة أشخاص برئاسة بابلواغليسياس نفسه ، كلفت بوضع برنامج هذا الحزب الوليد الذي سيلعب دوراً كبيراً هاماً في حياة أسبانيا المعاصرة . وقدمت اللجنة برنامجها الذي تمت الموافقة عليه يوم 20 يوليو ﴿ تموز ﴾ من نفس السنة وكان يهدف إلى ثلاث غايات أساسية وهي " إزالة الطبقات أي تحرير العمال تحريراً كاملاً وتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية اجتماعية أو ملكية المجتمع بأكمله والاستيلاء على السلطة من طرف الطبقة الشغيلة " وبالإضافة إلى هذه الأهداف الأساسية قدمت اللجنة برنامجاً اعتبر الحد الأدنى لمطالب الطبقة العمالية إذ تلخصت فيه مطالب البروليتاريا المستعجلة وهو برنامج يمكن أن نعتبره أوضح وأشجع تصريح ونداء بحقوق الإنسان ، حقوق تفوق الحريات التي وضعتها وضممتها القوانين الليبرالية . جاء في ذلك البرنامج مطلب واضع بخصوص " الحريات السياسية - حق الإضراب وتخفيض ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال دون التسع سنوات من العمر ومنع النساء من أي نشاط يفترق إلى الوسائل الصحية أو المتعارض والأخلاق وسن قوانين تحمي حياة وصحة العمال وتكوين لجان مراقبة منتخبة من طرف العمال أنفسهم تقوم بزيارة مساكن العمال والمناجم والمصانع والورش والاطلاع على ملاءمتها صحياً واجتماعياً وأخيراً حماية صناديق الاسعاف والمنح للعجز من جراء حوادث الشغل " .

وتتبع هذه المطالب مجموعة أخرى تشمل التعليم الذي ينبغي البرنامج مجاني في المرحلة الابتدائية وأن يكون علمانياً إلى غير ذلك من المطالبات التي من بينها مطالب اشتراكية بحتة كتلك التي تطالب الدولة " باقتناء جميع وسائل النقل والمرور وكذلك

المناجم وغابات الاشجار وغيرها ومنح خدمة هذه الممتلكات إلى كل الجمعيات العمالية المكونة أو التي تكوّن لهذا الغرض " .

لم يتخذ هذا الحزب صورته النهائية ولم تتضح معالم الاشتراكية الأسبانية إلا بعد فترة العمل السري أي في الثمانينات * من القرن الماضي طبعاً * عندما ألغيت قوانين المنع والحجر وأعيدت للجميع حرية الاجتماع والصحافة والطباعة . إذاك اتخذ الحزب الاشتراكي صورته ونظامه النهائيين إذ ركز مسؤولوه الجهود على أسس ثلاثة هي تنظيم الحزب وغرس جذوره في اطار الطبقة الشغيلة وتحديد ايدولوجية وأسلوب نشرها وتطبيقها على الصعيدين السياسي والعمالي .

أما من حيث التنظيم فقد قام الحزب على هياكل فيديرالية أي خلايا ومجموعات في كل منطقة يجتمع ممثلوها في مجلس أو مؤتمر وطني شامل * فيديرالي * وفي القمة مكتب تنفيذ وطني يدير ويسير دفة الحزب وسياسته التي كانت في عهدها الأول مستوحاة أو قل هي تقليد لما يقوم به الرفاق الفرنسيون في البلد المجاور خاصة منهم جول غيسد العظيم التأثير على بابلواغليسياس كما هو معروف ولو أن أسبانيا ، كما سبق أن قلنا ، كانت في كل هذه المرحلة التاريخية متأثرة جدا بما هو فرنسي وكل ما يحدث في أوروبا وتريد أسبانيا اعتناقه ، تأخذه عن طريق فرنسا ومصبوغا باللون الفرنسي وهذا طبيعي أو يكاد يكون كذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الجوار واللغة والقربا الثقافية .

ولم يهمل مسؤولو الحزب الاشتراكي آنذاك وسائل الإعلام وأهميتها بالنسبة لنشر عقيدتهم ومبادئهم فأسسوا سنة 1886 جريدة اسبوعية أسموها " الاشتراكي " تصدر في مدريد فكانت إذن لسان حال الحزب بأسره ومكتبه التنفيذي بينما ظهرت نشرات أخرى داخل المناطق مثل صحيفة " المقاومة الطبقة " " بمدينة بلباو و " الفجر الاشتراكي " في كل من خيخون وأفيادو . أما الفلسفة والمبادئ والنظم الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تظهر وتبرز في كتابات ونصوص الاشتراكيين آنئذ فكانت ماركسية بحتة تمثلت في تصادم أو تقابل البورجوازية والبروليتاريا وفي الاعتقاد بأن الثورة كانت مرتبطة في الزيادة في حدة النزاع بين الطبقات والاعتقاد أيضا بأن

البورجوازية لاتستطيع المحافظة على هيمنتها أمام الاضرابات وانتشار
الآزمات " (9) .

كان الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني عند نشأته ماركسي النزعة وكان حزبا طبقيا
ومن هنا ستواجهه في أول عهده مشاكل كبيرة مهمة ناشئة عن تحاليل مسؤوليه للواقع
الاجتماعي وعن التكتيك التي أرتأوا اتباعها تجاه مختلف الأحزاب الأخرى "
البورجوازية " في نظرهم خاصة منها الأحزاب الجمهورية وعن موقفهم تجاه الطبقة
المثقة والطبقات المتوسطة وتجاه أهل الريف وعماله . في هذا الخصوص يكاد يتفق
كل المؤرخين على أن الحزب الاشتراكي قد أهمل آنذاك التحاليل المطلوبة حول الواقع
الاجتماعي الأسباني ونتيجة لذلك قد أهمل أو كاد المشكل العمالي الفلاحي وكذلك
دور الطبقات المتوسطة . على قلتها ، في المرحلة الانتقالية نحو مجتمع جديد . ومهما
يكن من أمر ، فإن هذا الحزب ، الذي انضمت إلى صفوفه منذ البداية شخصيات
ورجال من خيرة المثقفين عملت من داخله أو ساهمت في صحفه ونشراته مثل "
أونامونو " وغيره ، فإن هذا الحزب رغم اخطائه وتعثراته قد لعب دورا كبيرا في حياة
أسبانيا وها هو لا يزال يلعبه إذ هو بعد خمسين سنة تقريبا من الركود الكامل والغربة
والعمل السري قد استطاع الوصول إلى السلطة وها هم رجاله يحكمون للدورة
التشريعية الثانية (الأولى 1982 - 1986 والثانية 1986 - 1990) في
مصير أسبانيا بأغلبية مطلقة في مجلسي الشيوخ والنواب .

الحزب الشيوعي :

لم يظهر الحزب الشيوعي الأسباني إلى الوجود بشكله وتنظيمه المعاصر الا في أواخر
الربع الأول من قرننا هذا ، القرن العشرين ، فكان من الطبيعي ، واحتراما للتسلسل
التاريخي للأحداث إرجاء الحديث عنه لحينه ، لكننا فضلنا إدراجه هنا مع بقية
الأحزاب حتى تكون الصورة المعاصرة لأسبانيا من هذه الناحية واضحة جلية لدى
القارئ البعيد علما عن التاريخ والواقع الأسبانيين . والحديث عن الحزب الشيوعي
يجر حتما للحديث عن كل الحركات والتيارات الشيوعية والعمالية بصفة عامة التي
سبقت ميلاد هذا الحزب . غير أن ذلك يطول حتما ويخرجنا من مجالنا المحدود ولكن
يمكننا القول بأن " السراب السوفياتي كان يستقطب بقوة كبيرة كل الحركات الثورية

الأسبانية مهما كان لونها وميولاتها ولو أن كثيرا منها صحت عن الحقيقة المرة أمام خيبة الأمل في ما كانت تعتقده " .

ففي سنة 1920 قرر الاشتراكيون والنقابات القريبة منهم " المشاركة في العالمية الثالثة ، أي الملتقى الشيوعي العالمي الثالث ، بشرط أن يبت في ذلك نهائيا بعد الاطلاع على تقرير الأستاذ فرناندو دي لوس ريوس على إثر مقابله مع لينين . سافر الأستاذ دي لوس ريوس إلى موسكو وأمام معارضته للصعوبات التي تضعها الماركسية اللينينية في طريق النمو الديمقراطي للحرية أجابه " فلاديمير ليتش " بسؤال قائلا : " الحرية ؟ ولأية غاية ؟ " (10) .

وما أن عرف الاشتراكيون والنقابيون التابعون لهم ذلك حتى سارعوا بقطع انتسابهم المتحمس للشيوعية العالمية وهو ما أحدث في هاتين الحركتين الأسبانيتين انشقاقات وانفصالات أدت إلى نشوء الحزب الشيوعي الأسباني . فرفض النقابات الاشتراكية الانتماء إلى الشيوعية العالمية نشأ عنه تأسيس حزب شيوعي جهوي تحت اسم الفيدرالية القطلانية الباليارية التي بعد طردها من الشيوعية الأرثوذكسية إلى " الحزب التروتسكي الأسباني " واسمه الرسمي هو الكتلة العمالية الفلاحية التي تحولت بدورها وبعد اتحادها مع اليسار الشيوعي إلى الحزب المكوّن سنة 1936 والمسمى " الحزب العمالي للوحدة الماركسية " . أما رفض الحزب الاشتراكي المشاركة في الشيوعية العالمية الثالثة فقد أدى إلى تأسيس الحزب الشيوعي العمالي من طرف بعض قدماء الحزب الاشتراكي . وفي شهر أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1920 قام رسول الكرملين مخايل بارودين بتكليف مكسيكي المولد " مانوال راميرث " تأسيس مجموعة جديدة هي الحزب الشيوعي الأسباني . ثم أمرت موسكو بادماج المجموعتين فيطغى الحزب الشيوعي العمالي على أخيه الحديث الحزب الشيوعي الأسباني إلى أن يحدث انشقاق جديد في صفوف الحزب الاشتراكي (1921) فتتضم مجموعة من شبابه إلى الحزب الشيوعي الأسباني فتقويه وتستولي على قيادته . ولكن كما يقول الأستاذ دي لا ثيارفا " كل هذه النوادر لا يجب أن تضللنا إذ أن الواقع هو أنه حتى سنة 1934 كان الحزب الشيوعي الأسباني يفتقد تماما إلى الجماهير والأهمية السياسية " (11) . ولكنه سيصمد ويتنظر وسيلعب هو الآخر دورا ذا بال في ما سبق الحرب الأهلية وأثناءها ولم

يخل منه المسرح السياسي إبان الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية وتثبيت هذه الأخيرة ، علاوة على ما قام به من مقاومة لنظام فرانكو، مقاومة تكاد تكون مستمرة متخذة في بعض الأحيان شكل حرب العصابات .

الكنفيديرالية الأسبانية لليمين المستقل « ثيدا » :

وختاماً لهذا العرض المختصر للأحزاب التي لعبت دوراً مهماً في حياة أسبانيا السياسية خلال القرنين الماضيين وما انقضى من هذا القرن إلى بداية الحرب الأهلية (1936) لابد لنا من ذكر الحزب اليميني الذي تأسس في آخر وقت أي قبل الحرب الأهلية بقليل وفي خضم الهيجان والتحرك والتأزم الذي عرفته البلاد وهي على أبواب أعظم كارثة وأشد فتنة عرفتها .

أسس هذا الحزب سنة 1933 وأطلق عليه اسم " الكنفيديرالية الأسبانية لليمين المستقل " وهو نوع من التلاحم أو الاندماج بين مجموعات سياسية يمينية أهمها " اليمين الجهوي البلنسي " و " الاتحاد الجهوي لليمين الجليقي " و " اليمين الجهوي الزراعي " بالإضافة إلى مجموعات أخرى مسيحية المبدأ والمنهج . عرف هذا الحزب أو هذا التجمع بالأحرف الأولى للكلمات المكوّنة لاسمه وهي حسب التهجّي الأسباني " ث ي د ا " أي " ثيدا " وبهذا الاسم المختصر سنشير ونتعرض لهذه الحركة من الآن .

كان برنامج الثيدا ، الذي لا ينص على شكل حكم معين ، يمينياً يتعارض ويتقابل مع برنامج الحكومة آنذاك ومع برامج معظم الحركات الموجودة آنئذ والمائلة إلى اليسار أو هي يسارية بحتة . وحتى الليبرالية من هذه الحركات كانت بعيدة في غاياتها وبرامجها عن الثيدا التي ضمت حول برنامجها ملكيين وجمهوريين ومحافظين . ومن ثم كانت هذه الحركة تمثل في أغلب الأحيان مصالح ملاك الأراضي وأرباب العمل ولذا فقد عارضت دوماً ووقفت ضد مختلف الإصلاحات الاجتماعية وخاصة منها تلك التي تمس بهياكل وأشكال الملكية الزراعية . فلا غرابة إذن ، والبلاد على ما

كانت عليه كما سنرى ، أن يتسبب دخول أعضائها الحكومة والإسهام في تسيير البلاد، في مظاهرات عنيفة معارضة ، في كل من قاطالونيا وأستورياس .

وطبيعي أيضا أن ينحاز أتباع هذه الحركة إلى النظام الناتج عن انتفاضة يوليو ﴿ تموز ﴾ 1936 التي تسببت في الحرب الأهلية ولاغرابة كذلك أن ينضم معظم أعضائها إلى المنظمة السياسية التي كوّنوها إذاك النظام وهي الكتائب الأسبانية التي أسسها خوزي أنطونيو دي ريفارا .

النقابات : إن الإشارة والحديث عن الأحزاب السياسية يجرنا طبيعيا إلى التعرض إلى النقابات والحديث عنها لأنها كانت دوما متسبة بصفة أو بأخرى إلى حزب معين عن طريق المبادئ التي ينادي بها ويعتقها ذلك الحزب . ونحن أمام هذه الحقيقة لانرى بدا من التعرض للحركة النقابية في أسبانيا خاصة وأن اتحاداتها قد لعبت منذ نشأتها أكبر الأدوار وأخطرها في الحياة السياسية الأسبانية وكان لدور النقابات تأثير كبير على سير الأحداث ، فاق في بعض الأحيان تأثير دور الأحزاب السياسية وقد لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا بأن النقابات بتصرفات قادتها وأعضائها قد أجبرت أحيانا هذا الحزب أو ذاك على اتخاذ موقف أو السير في اتجاه لم يكن ليتبعه لولا تأثير النقابات أو اتباعها سياسة الأمر الواقع .

ليس من السهل تحديد تاريخ معين لميلاد الحركة العمالية لأنها جاءت في بدايتها تلقائية تمثلت في مشاركة العمال في هذا النشاط أو ذاك دفاعا عن حقوقهم أو مطالبة ببعض الامتيازات وكان هذا التحرك يجيء داخل عمل سياسي عام تشهد البلاد تحت تأثير مجموعة أو مجموعات سياسية لغاية كثيرا ما تكون بعيدة عن حق العمال أو تحسين أوضاعهم . الا أنه يتكرر هذا التحرك وتحت تأثيرات داخلية وخارجية ، كاهتمام بعض المثقفين بمصير العمال أو الاطلاع على ما يجري في بلدان أخرى وخاصة فرنسا ، أخذ العمال في تنظيم تحركاتهم وتحديد مطالبهم وغاياتهم فأسسوا هنا وهناك وحسب الظروف والإمكانات مجموعات توحد صفوفهم وتنظم عملهم وتضم أسسا المطالبهم وحاجاتهم . غير أن هذه الخطوة التنظيمية ظاهريا لم تقض على التعددية ولا على شيء من الفوضى في العمل إذ كانت هناك مجموعات كثيرة يدين كل منها بمذهب معين ويتبع أسلوبا خاصا في العمل يختلف في أكثر الأحيان مع مذهب أو أسلوب الغير .

الاتحاد العام للشغل : وتشتت القوى ، وإن انعدام الوحدة في العمل والتحرك دفع بعضهم إلى البحث عن جمع الشمل وتأسيس منظمة تلتقي فيها مختلف المجموعات وتعمل من داخلها إلى تحقيق حاجيات العمال ومطالبهم فجاء مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1888 الذي شاركت فيه عدة مجموعات ذات ميولات ماركسية واشتراكية وعنه انبثقت منظمة نقابية في شكل اتحاد سمي " الاتحاد العام للشغل " .

كان هذا الاتحاد دوما متأثرا بمبادئ المجموعات التي تكوّنه ومن ثم كان اتحادا اشتراكيا ماركسيا متصلا وثيق الصلة بالحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ولو أن الاتحاد حاول وادعى دوما المحافظة على استقلاليته وحرية تحركه . ورغم قلة عدد مشركيه فقد تركز هذا الاتحاد بسرعة في بلاد الباسك ومنطقة المناجم ، أستورياس ، والعاصمة مدريد التي عرف فيها الاتحاد انتشارا وتوسعا كبيرين بفضل انضمام جمعية فن الطباعة اليه وهي جمعية أسسها ويرأسها آنذاك بابلواغليسياس مؤسس الحزب الاشتراكي . وبفضل هذا الدفع الجديد من طرف جمعية الطباعة بلغ عدد مشركي الاتحاد سنة 1899 ما يزيد عن الخمسة عشر ألف مشترك . وفي نفس السنة نقل مقر المجلس الوطني للاتحاد من برشلونة إلى مدريد وهناك ترأسه بابلواغليسياس نفسه .

لم تكن الظروف التي تأسس فيها الاتحاد وخطا فيها خطواته الأولى ظروفها سهلة بالمرّة بل كانت مليئة بتغيير الحكومات وسياساتها ومليئة بالنزاعات والانتفاضات ولكنه بالرغم من ذلك استطاع الصمود والبقاء مزدهرا ومتزايدا عدد مشركيه حيناً ، ومنكمشا خاسرا الكثيرين من المتسبين إليه حيناً آخر دون أن يتعد كثيرا عن خطه السياسي العام المعتدل بالمقارنة لغيره والذي تسبب له في مهاجمات كثيرة من الداخل والخارج وأدى به أحيانا إلى خسارة بعض عناصره الراديكالية المتصلبة . غير أن هذا لم يحل دون بحثه عن التقارب العملي وتنسيق النشاط والحركة مع غيره من النقابات المعروفة بخطها الفوضوي وتصلبها الشديد من ذلك ماتم بينه وبين الكنفيديرالية الوطنية للشغل ﴿ ثينيتي ﴾ فوضوية المبدأ والمنهج خلال الأسبوع المأسوي (25-30 يوليو [تموز] 1909) إذ اتفقت المنظمتان على خط عمل واحد فنسقتا نشاطهما

وكذلك كان الأمر بالنسبة للاضرابات العامة التي نظمت خلال سنوات 1910 و 1916 و 1917 . إلا أنه كما سبق وأن قلنا ، لم تكن سياسة الاتحاد العام لترضي الآخرين لئلا ينفذوا " راديكاليته " فاستعانت الهوة بينه وبين غيره من النقابات وخاصة منها الكنفيديرالية الوطنية للشغل التي حاولت استيعاب الاتحاد عن طريق الوحدة والاندماج ولكن ذلك لم يتم بل زاد في التباعد بين المنضمتين خاصة إبان دكتاتورية بريمو دي ريفارا (1923) . فقد أدان اتحاد الشغل استيلاء الجيش على السلطة ولكنه توصل إلى اتفاق مع النظام العسكري جعل عددا من قادة الاتحاد يشاركون في مؤسسات حكومية رسمية ويقبلون بالتضييقات الدكتاتورية فكانت منظماتهم المجموعة النقابية الوحيدة التي حافظت على شرعيتها وتحركت في شيء من الحرية مغتنمة ذلك للتوسع وتقوية نفوذها . لكن سبب لها هذا التصرف طبعاً خلافات داخلية أدت بها إلى التخلي عن المهادنة وسياسة التفاهم مع النظام الدكتاتوري .

ثم واجه الاتحاد مشكلة نظام الدولة لما نودي باقامة جمهورية وبالعامل في سبيل تحقيق ذلك إذ أن قاداته لم يأخذوا ، تجاه هذه المشكلة ، موقفاً محدداً ولم يبدوا تصميمها أو اقتناعاً ظاهراً تجاهها بيد أن القاعدة العمالية داخل الاتحاد نفسه وخارجه قد أيدت فكرة التغيير إلى جمهورية ودفعت بتلك الحركة دفعا أدى إلى انتصارها وإعلان الجمهورية الثانية .

استمر الاتحاد رغم العقبات والهزات في النمو وفي توسيع قاعدته حتى زاد عدد مشتركيه سنة 1923 عن المليون عامل فأصبح بذلك أقوى منظمة نقابية وأكثرها تأثيراً . إلا أن دخول الاشتراكيين الحكومات الأولى للجمهورية وعدم القضاء على النضال الطبقي في البلاد قد أثر على الاتحاد تأثيراً سلبياً وجعله يخسر عدداً كبيراً من مناصريه وتتدهور سمعته تدهوراً كبيراً فاغتنمت ذلك المنظمات المنافسة ، فوضوية المبدأ ، والتي ناصبت الجمهورية العداء باعتبارها جمهورية بورجوازية . وأمام وضع الاتحاد المتدهور قام بعض القادة والأعضاء ونظرائهم بالحزب الاشتراكي ينادون بوجوب العدول عن المشاركة في الحكم وعملوا في سبيل ذلك بجهد إلى أن حققوه سنة 1933 ، وبعد سنة من ذلك مسك فرانشيسكو لارغو كابايارو ، أحد الزعماء العماليين

الاشتراكيين البارزين بالأمانة العامة للاتحاد فتصلبت بقيادته سياسة الاتحاد وجعل يبحث عن تقارب من النقابات ذات النزعة الفوضوية والشيوعية بغية الوصول إلى توحيد العمل ، وحدة تحققت ثم تقوت بالحركة الثورية التي جرت في شهر أكتوبر ﴿تشرين أول﴾ 1934 فأثمرت التحالف الذي أنجب الجبهة الشعبية التي أوصلت بدورها اليسار إلى الحكم من خلال انتخابات فبراير ﴿شباط﴾ 1936 .

وعلى إثر انتفاضة يوليو ﴿تموز﴾ 1936 تعاون الاتحاد مع منافسته الكنفيديرالية الوطنية للشغل على مقاومة العسكريين المتفرضين وشارك بعض أعضائه في حكومة الجمهورية أثناء الفتنة فتسبب ذلك في ابتعاد الكنفيديرالية عنه من جديد . ولما انتهت الحرب الأهلية التي خسرها الجمهوريون واليساريون معا ، أجبرت مجموعات ومنظمات الاتحاد العام للشغل على الهجرة أو الحل أو العمل السري .

الكنفيديرالية الوطنية للشغل ﴿ث. ن. ت.﴾ : إن الكنفيديرالية الوطنية للشغل التي اشتهرت في تاريخ أسبانيا الحديث بالأحرف الأولى للكلمات الثلاث المكوّن منها اسمها ﴿ث. ن. ت.﴾ التي يقابلها بالعريية (ك - و - ش) هي جمعية عمال أسست ببرشلونة سنة 1910 . ميولاتها نقابية فوضوية جاءت نتيجة لاندماج عدة حركات فوضوية معظمها قطلانية ولذا كان مبدؤها الأساسي غير سياسي بل هو معارض للسياسة الأولى ولأي شكل من أشكال الدولة . ومن هنا جاء الاختلاف الكبير بينها وبين الاتحاد العام للشغل ولو أن هذا لم يحل دون اتفاق المنظمين في بعض الظروف وتعاونها في فترات وأمام أحداث معينة . ومنذ تأسيسها قامت الـ ث. ن. ت بتنظيم اضرابات عمالية هامة لاعتقادها بأن اضرابا عاما مكتمل الشروط يؤدي إلى انهيار وغرق الدولة فتسمح الفرصة إذاك باقامة الشيوعية الفوضوية . كانت معظم قوى الكنفيديرالية متمركزة حيث لها أيضا قيادتها المنظمة ايدولوجيا . وفي بداية العشرينات وقع اصطدام وصراع شديدان بين أنصار الكنفيديرالية ومجموعات من المسلحين في خدمة أرباب العمل فكان اصطداما قويا أدمى مدينة برشلونة وزاد الردع العنيف الشديد الذي قام به حاكم المدينة والذي تسبب في موت أو سجن العديدين من القادة النقابيين فدفع أنصار ث. ن. ت إلى القيام برد فعل أكثر عنفا وشدة .

إن انتصار الثورة البولشفية في روسيا قد كان له أعمق التأثير على الكنفيديرالية التي أرسلت نوابا عنها لحضور ومتابعة أشغال العالمية الثالثة والنظر في احتمال الانتساب إليها . إلا أن تيارا قويا داخل الكنفيديرالية يعارض قيام حكومات العمال ودكتاتورية البروليتاريا قد انتصر في النهاية على الاتجاه الآخر فلم يتم الانتساب إلى العالمية الثالثة .

ولما قامت دكتاتورية بريمودي ريفارا (1923) أجبرت الكنفيديرالية على العمل في الخفاء والسرية وظهرت في صفوفها ميولات نحو الاتفاق سياسيا مع جميع أعداء الدكتاتور وخاصة منهم الجمهوريين للاطاحة بالدكتاتور ونظامه . لكن لم يكن هذا الاتجاه ليمر دون ترك أثر إذ قد تسبب في انشقاق الفوضويين الأنقياء الخالص وتأسيسهم الجامعة الفوضوية الأيبيرية ﴿ فاي ﴾ التي طمحت إلى الإشراف على الكنفيديرالية الأم دون بلوغ بل زاد هذا في شدة الشقاق والخلاف خاصة مع سقوط الدكتاتورية وبعد اعلان الجمهورية .

برز الخلاف العميق الفاصل بين شقي الكنفيديرالية بروزا واضحا خلال صيف 1931 بمدريد ثم ازداد شدة بظهور التصريح الذي عرف باسم " بيان الثلاثين " .

كان هؤلاء ثلاثين من أهم قادة المنظمة ينادون بإنشاء جبهة شعبية واسعة يرونها ضرورية للقيام بثورة . ولم يكن هذا سوى نداء واضح للتعاون مع القوى اليسارية الأخرى ، بما فيها اليسار الجمهوري ، فقبل هذا التحرك بمقاومة شديدة من طرف الراديكاليين المنضوين تحت لواء الجامعة الفوضوية الأيبيرية ﴿ فاي ﴾ الذين استطاعوا منذ ذلك الحين السيطرة على الكنفيديرالية ومصيرها .

نظمت الكنفيديرالية اضرابات عامة عديدة خاصة في قاطالونيا والأندلس حيث لها كثير من الأتباع ، وقوبلت اضراباتها دوما بعنف شديد من طرف السلطة دون أن يفت ذلك في ساعدها أو يضعف من نشاطها وتحركها . وفي انتخابات 1933 أمرت المنظمة أتباعها بالامتناع عن التصويت مما أدى إلى إعطاء السلطة لليمين ولم يكن تصرفها هذا لشيء سوى معارضتها الشديدة للنظام الجمهوري وأي نظام دولة أخرى وقامت - كما هو طبيعي - حركة معارضة للحكومة اليمينية وليدة انتخابات 1933

إلا أن الفوضوية لم تسهم في هذه المعارضة كجبهة موحدة . فبينما شارك أتباع الكنفيديرالية في ثورة 1934 بأستورياس إلى جانب الاشتراكيين امتنع اخوانهم من مؤازرة الحكومة الإقليمية بقاطالونيا . لكن عمليات القمع التي تبعت هذه الأحداث والتي أدت بالكثيرين من القادة الاشتراكيين والفوضويين إلى السجن أقنعت هؤلاء الآخرين بالحاجة لتأييد الجبهة الشعبية فوقفوا إلى جانبها وساعدت أصواتهم على انتصار مرشحي اليسار .

في شهر أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1936 انعقد مؤتمر بمدينة ساراقسطة انضمت على أثره إلى الكنفيديرالية من جديد تلك الأقلية التي تبعت حركة الثلاثين الذين كونوا بعد انفصالهم منظماتهم النقابية الخاصة . ولما اندلعت الحرب الأهلية أيدت الكنفيديرالية قيام الجمهورية منذ اللحظة الأولى واحتل عدد من أعضائها مناصب وزارية في حكومة الجمهورية وفي الحكومة المحلية ﴿ الجينيراليات ﴾ بقاطالونيا وبذلك تكون قد تخلت عن مذهبها ومبادئها التقليدي المناهض باللاسياسية والمعارض لأي تعاون مع أية حكومة أو الإسهام فيها . وبتقدم الحرب الأهلية اقترحت الكنفيديرالية القيام بثورة اجتماعية في ماوراء الخطوط الخلفية للقتال وشرعت فعلا في حركة مهمة بكل من قاطالونيا وأراغون محاولة إقامة الملكية الاشتراكية . ولكن مثلها كمثل منافسها الأول ، الاتحاد العام للشغل ، لم يبق أمامها بعد انتصار العسكريين في الحرب الأهلية ، إلا الحل والهجرة والعمل السري .

الجامعة الفوضوية الايبيرية ﴿ فاي ﴾ : أشرنا فيما سبق إلى الانشقاق الذي حدث داخل الكنفيديرالية الوطنية للشغل على إثر مناداة بعض مسؤوليها بالاتفاق والسير مع كل أعداء الدكتاتورية وخاصة منهم الجمهوريين بغية الإطاحة بالنظام الدكتاتوري وذكرنا أن المتصلين قد أسسوا جمعية أخرى سموها " الجمعية الفوضوية الايبيرية " ﴿ فاي ﴾ وكان ذلك على إثر اجتماع عقده بمدينة " ليون الفرنسية " . وفي سنة 1927 عقدوا سرياً مؤتمراً أساسياً بمدينة بلنسية وضعوا فيه القواعد التي ستعمل عليها منظماتهم . وبعد سقوط الملكية خرجوا من سريتهم وتوصلوا سنة 1932 إلى السيطرة على المؤتمر الأقليمي للكنفيديرالية الوطنية الفوضوية المنعقد ببرشلونة ومن إزاحة النقابيين من مراكز القيادة بها .

وهكذا وبمبدئها المعادي للنظام الجمهوري والرامي إلى غرس الشيوعية الفوضوية استطاعت هذه المنظمة أن تلعب دورا مهما جدا خلال السنوات التي سبقت الحرب الأهلية .

الفصل الثاني

ألفونصو الثالث عشر

أشرنا في ما سبق أن أسبانيا دخلت القرن العشرين بالرجل اليسرى ، كما يقال ، إذ كانت البلاد تعيش مرحلة حاسمة من تاريخها اتسمت وتميزت برغبة عامة وحاجة أعم إلى التغيير تغيرا كاملا شاملا عميقا ، وذلك وسط أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة مضعضعة عرضة لتيارات كثيرة عنيفة أتية من كل جانب داخل البلاد وخارجها . وأهم هذه التيارات والتأثيرات تلك الناتجة عما يجري بفرنسا وروسيا وبصفة عامة ما كان يحدث بأوروبا وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على الحياة في أسبانيا .

وكل هذا أحدث ، كما ذكرنا سابقا ، حركة تجديدية قوية منطلقة من أرضيات متباينة المبدأ والعقيدة ومتباعدة المنهج والأسلوب كالاشتراكية مثلا أو الفوضوية فتقوت بها الحركات العمالية وازداد بها النقد والانتقاد وعم أوكاد العمل بعقل أو بدونه بحثا عن التغيير " التجديد " الذي كان بعضهم يبغيه جذريا عميقا .

لم تكن الحركة التجديدية مجرد رد فعل بسيط أمام الكارثة التي واجهتها أسبانيا والمتمثلة في خسارة بقايا امبراطوريتها ، لأن التجديدية كفكرة أو حتى كفلسفة كانت قد ظهرت قبل ذلك بكثير ولو أنه كان ظهورا في شكل حدس أو شعور أمام أحداث متوقعة . لكن تلك الفكرة أو ذلك الشعور سيتحول على اثر الكارثة إلى حركة وطنية تشمل كل مطالب الطبقات الشعبية من اقتصادية إلى أدبية وثقافية إلى سياسية . ان هذه الحركة التجديدية ستتوالى موجاتها وتتواصل إلى ما بعد الملك ألفونصو الثالث عشر والحرب الأهلية وهي تتلخص حسب الأستاذ ريكاردودي لاثارفا في مقولة أو شعار يحمل ذكريات ومخاوف فاجعة وهو " انقاذ أسبانيا " . إن هذا الشعار يحتاج إلى دراسة جدية دقيقة كشافة لأن كلمتيه قد طبعتا حياة الكثيرين من الحكام الأسبان منذ " سلفالا " و " كامبو " إلى " بريياتو " و " فرانكو " (12) لكن هذا الانقاذ الذي يردده ويطالب به الحكام والجماهير على حد سوى هو ممت وممن ؟ مم ومن يجب انقاذ أسبانيا؟ لاشك أنه من شعور خفي دفين في النفوس يتوقع التفكك والشقاق ويخاف من المستقبل الذي لا يراه جليا ولا يتوقعه مطمئنا ولا مريحا .

ووسط هذه الحيرة والبحث عن طريقة " لإنقاذ أسبانيا تقوم مؤسسة كان من المفروض أن تكون هي الدافعة للتجديد المنادى به أو للبعث المطالب به ونعني الجامعة التي ، رغم كل ما يجري حولها استمرت جامدة راكدة عديمة الفاعلية ، كثيرة الجدل ولم تكن سوى وكر للشقاق بين أقلية اجتماعية ضيقة استطاعت مزاوله فصول الجامعة ، بدون مواظبة أحيانا ، والاستماع إلى محاضراتها المملة المضجرة المركزة على الآداب وحدها ناسية ومهملة العلوم التقنية مثلها في ذلك كمثل أغلب الطبقة المثقفة في البلاد . ومن ناحية أخرى كانت الأحزاب المتداوله على الحكم تعاني حالة انحلال وتفكك . لقد سلطت عليها الجماهير تهمة عدم النجاعة السياسية التي أدت إلى الكارثة ، وهي محقة في ذلك ، لأن تحول الأحزاب إلى " عائلات " سياسية كان يظهرها كل يوم أكثر عجزا عن جمع أنصارها فما بالك بمواجهة مشاكل البلاد الحقيقية ، البلاد المنهكة المتعبة . فالبرلمان كان فاقدا لكل بادرة وأمل وكان مهزوزا من أصوله وجذوره بسبب انتخابه المزور أو المفروض ولذا كان يسير نحو مستقبل غير واضح ولا محدد يحدوه الحرمان من الايمان بنفسه وبشرعيته في تمثيله الشعب بكل طبقاته . وهكذا وأمام هذا التفكك أو انعدام الإطار القانوني الدستوري للنظام قام حكم الأقلية بدور المؤسسات الدستورية .

كانت هناك كما أسلفنا مجموعتان رئيسيتان في السلطة تمثلان حكم الأقلية أو "الأوليغاركية " وكانت في بداية القرن العشرين تعتبران مجموعتي الضغط الكبيرتين . أولى هاتين المجموعتين هي تلك الممثلة للأقلية " المالية " ونعني ملاك الأراضي والمصارف وأرباب الصناعة الكبار وقد يضاف اليهم نظراؤهم أرباب الصناعة بقاطالونيا ولو أن هؤلاء قد احتفظوا دوما باستقلال تحركاتهم وتدخلهم المباشر في السياسة المديرية أي سياسة الحكومة المركزية . لكن لابد من اضافة الطبقة النبيلة التي رغم قلة عددها قدمت إلى المجموعة المالية مساعدات تذكر ممكنة إياها من استعمال ألقابها وامتيازاتها كما استعانت المجموعة بما عرف بالتقنيين وهم في الحقيقة أصحاب المهن والحرف الذين يبرز من بينهم المحامون لما لهم من تأثير اجتماعي وسياسي والذين قدموا كبير الخدمات للمجموعة دون أن يشعروا باستعمالها لهم واستغلالها إياهم .

أما المجموعة الثانية ، التي تلتقي مع الأولى في التأثير على قرار الدولة ، فكانت مكونة من تكتلات أو جمعيات المهندسين المدنيين والحقوقيين ومحامي الدولة .

وكانت الحركة العمالية في تطور مستمر مركزة مجهوداتها على التجمع العمالي الذي بلغ شكلا جماهيريا في بداية القرن . والغريب اللافت للنظر هو أن الجمعيات العمالية الأكثر نموًا هي تلك التي تفتقد إلى أية عقيدة معينة وتلك المنادية بالمقاومة المباشرة الرامية إلى تحسين مستوى العيش والعمل وفي هذه وتلك يكمن قسط من الفوضى وانعدام الدقة والتحديد في كل شيء ، في الأرقام وفي المفهوم السياسي وغير ذلك " إذ أن جزءا كبيرا من هذه الجمعيات كانت واقعة تحت تأثير نوع من الراديكالية المصبوغة بمعاداة الكنيسة والمبالغة الكلامية " والذي يزيد في الفوضى هو وجود نقابات كاتوليكية قد تكون ذات نوايا حسنة وأهداف نبيلة ولكنها كانت غير عملية وغير ناجعة .

أما الحركة الفوضوية فكانت تتصف بالتفكك على المستوى التنظيمي ولو أنها كانت تبذل مجهودا دعائيا كبيرا ضم إليها معظم الحركات الجماعية الفلاحية الأندلسية وبعض المجموعات المنعزلة ذات التمرکز الخاص في مناطق كثيفة السكان بالمدن والتي كانت تميل إلى الأعمال الارهابية .

ومن جهة أخرى كانت الاشتراكية تبحث عن تقوية تمركزها بسرعة وتواصل متزايدين دليل عليهما تزايد عدد المنتسبين اليها خاصة الى الاتحاد العام للشغل .

ثم إن الجبهوية أو الروح اللاقليمية قد احتلت مكان الصدارة من الحياة السياسية الوطنية إلى جانب مشاكل جديدة تمثلت في حدة التوترات الاجتماعية مما أظهر رجالا جددا أغلبهم من الشباب ، جاؤوا بأفكار جديدة تجاه المشاكل الجديدة وكذلك اتسموا بقلّة صبرهم تجاه الزعماء الشيوخ الذين يمثلون الاستمرارية في الدفاع عن مجتمع قائم والدفاع عن مصالح اجتماعية خاصة واقتصادية أخص لفائدة مجموعات مهيمنة ولذا كان من الضروري اصلاح الكثير . الا أن الجمود الذي قوبلت به محاولات الإصلاح العديدة قد أبرزت الذروة الكأداء القوية المفروضة من جانب بعض ذوى المصالح ذوى رد الفعل الدفاعي التلقائي بينما الحزبان الرئيسيان المتداولان على السلطة يواجهان أزمات ومشاكل داخلية تحول دونها ودون تحقيق أي تغيير .

كان الحزب المحافظ يعاني أزمة البحث عن صورة له إذ طغت الحيرة عليه بين اعتناق محافظة عنيفة تمكنه من الفوز في الانتخابات دون اعتبار الطرق والوسائل الموصلة لذلك أو اعتناق محافظة أكثر شبها بالمحافظة الأوربية المحترمة للأشكال والأساليب ولو على حساب الفشل في الانتخابات إذ المهم هو المحافظة على المبادئ الأخلاقية ومبادئ التعايش .

أما الحزب الليبرالي فقد حاول الإصلاح إلا أنه فشل في ذلك فتدهورت أوضاعه ويمكن ارجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي رفض ومقاومة الإصلاح من ذوي المصالح المكتسبة وإيقاف الانفتاح نحو اليسار بالرغم من تغلغل التيار الجمهوري بالبرلمان وبلديات أهم المدن وهو تغلغل يمثل قوة سياسية كبيرة سدت الطريق أمام الليبراليين . أما السبب الثالث فهو كما قلنا نزول الشباب إلى الميدان السياسي وتحركهم خاصة ضد الشيوخ من أهل السياسة وقادتها .

وهكذا بالنظر إلى كل هذا ، وغيره كثير ، فإن الوضع في أسبانيا في نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين يمكن تلخيصه في ما يلي " نكبة أو كارثة كبيرة أحسها الشعب في أعماق أعماقه فآثر ذلك في الدولة والأمة بأجمعها ورأى الجميع فيها خيبة تاريخية للشعب قاطبة خسرت فيها البلاد آخر ما تبقى من امبراطوريتها وعانت من جرائم الطبقات الضعيفة إرسال أبنائها إلى الموت وتحملت الفاقة وتعرضت إلى المرض وواجهت انخفاض الدخل والمحصول .

صورة محزنة تلك التي كانت عليها البلاد " حكم أقلية " فشلت سياسيا ولكنها لم تسقط لأن معارضيهامشتتون وغير منظمين . أزمة سياسية وقطيعة عميقة تمس العقيدة والفكر . بوجوازية غير مندجة في الوضع . طبقة شغيلة تغزو فكريا صحوة الضمير العام وتنادي في عدة مناسبات بالعنف واستعمال القوة . وأخيرا فإن " التجديدية " بوجهيها النيلين الاجتماعي السياسي والعقائدي والموقف الناقد الذي وقفته مجموعة من الشباب المثقف انطلاقا من أرضيات اشتراكية أو فوضوية معززة بذلك وضع الحركة العمالية ، والتغيير الثقافي المترجم عنه بالتمدين ، قد أصبحت كلها الشعار الدائم والمطلب الأصلي الذي تدور حوله معظم الحركات وتنادي به معظم الأفواه .

جلوس ألفونسو

وفي مثل هذه الظروف العصيبة ، ووسط عدم الاستقرار والرضى إن لم نقل الغضب وفي خضم هذه التيارات الكثيرة العديدة المتشابكة الطرق والسبل والغير واضحة المرامي والأهداف ، جلس على عرش أسبانيا ذلك الذي " ولد ملكا " ألفونسو الثالث عشر آل بربسون وكان ذلك يوم 17 مايو ﴿ أيار ﴾ 1902 عندما بلغ سن السادسة عشرة وهي السن القانونية التي تؤهله للجلوس على العرش وتحمل مسؤوليات التاج ومشاكله .

ولد ألفونسو الثالث عشر سنة 1886 بعد وفاة أبيه ألفونسو الثاني عشر فتولت أمه ماريا كريستينا ، من آل هابسبورغولورينا ، الوصاية على العرش من يوم وفاة زوجها ألفونسو الثاني عشر سنة 1885 إلى أن بلغ ابنها السن القانونية سنة 1902 فتكون قد أشرفت وقادت شؤون البلاد سبع عشرة سنة تميزت كما رأينا بتداول المحافظين والليبراليين على السلطة وبمواجهة البلاد مشاكل داخلية وخارجية من كل نوع فتكون قد سلمت ذلك الشاب المراهق تاجا وميراثا . كان الأول أشق تاج في التاريخ الأوربي وكان الثاني أكثر الموارد حزنًا في التاريخ الأسباني ، تاريخ القرن التاسع عشر الذي بدأ بكارثة وانتهى بأخرى . كارثتان بمقدورهما تحويل أي وطن إلى العدم وأي شعب إلى الانهيار باستثناء هذا الشعب الأسباني العجيب الكثير الألفاظ .

جلس ألفونسو الثالث عشر على العرش إذن والبلاد في حاجة إلى قيادة شديدة المراس ، قوية الإرادة ، لها برنامج سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي يشمل مختلف فئات الأمة ويتماشى مع متطلبات الزمان وحاجيات الشعب التي تزايدت وتطورت وأصبحت ضرورية في معظمها مثل النور الكهربائي وحد أدنى من التعليم وقراءة الجرائد والتنقل من مكان الإقامة إلى غيره أيام الأحد ووسائل النقل في المدن الكبيرة إلى ومن مكان العمل . وكانت كل شروط القيادة هذه منعدمة لدى الملك الشاب الفاقد للخبرة الكافية نتيجة سنه والفاقد أيضا لمستشارين نصحاء نزهاء إذ الرشوة والفساد

طاغين على أبرز الشخصيات الحائمة حول العرش وداخل مقاصر وأبهاء القصر أو داخل وحول الحكومة مما جعل " رامون بارينيا " يقول في كتابه " من اقتصاد أسباني " (13).

أنه " في كل المعاملات التجارية تظهر ، تحت ستار الاستشارة أسماء وزراء سابقين ورؤساء وزارات سابقين حتى أني لا أدري إلى أي حد كانت المغامرات السياسية مرتبطة بمصالح ذوي السلطة المالية لكن بالإمكان أن نقول بأنه قبل قرن من ظهور الهاتف الآلي كان الكي دورسي * مقر الحكومة الفرنسية * ودوانغ ستريت رقم 10 * مقر الحكومة البريطانية * باتصال آلي بالحكومات الأسبانية التي كانت أشبه شيء بتلك الخيول الخشبية في ناعورة مدن الملاهي تصعد وتنزل لكن لا على صوت الموسيقى القوية بل على مرافقة قوية من النار والانفجار ورائحة البارود . " ان في هذا اشارة واضحة للتدخل الأجنبي في الاقتصاد والمالية الأسبانيين وتأثير ذلك على الحكومات المتتالية التي كانت مشلولة فاقدة لكل أو معظم المتطلبات فلم تقدم للملك الشاب أي عون أو مساعدة بل زادت مشاكل وتعقيدا للأمور .

كان ألفونسو الثالث عشر كما وصفه ريكاردو دي لاثارفا ، نبها متيقظا ذا تصميم ، مولعا بالأزياء الرسمية والجنود والمحركات ، مؤمنا بالكاثوليكية التي حاولوا تلقينه اياها وهو رغم كل شيء لم تفارقه الرغبة العميقة في تطبيق الدروس الثلاثة التي تركها لها أبوه وهي أولاً ، أن يكون رمزا وقائدا للجيش وثانيا أن يبقى فوق الرجال والأحزاب وثالثا أن يقوم في صمت بدور الموحد للنظام والملكية والقوى السياسية الحقيقية بالبلاد .

يجمع المؤرخون على أن الملك ألفونسو قد فشل في تطبيق وصيات أبيه الثلاث لكن بعد أن بذل كل ما في امكانه لتحقيق ما أراده أبوه . أن المؤرخين في نظرنا المتواضع ، قد ظلموا أو لم ينصفوا الملك ألفونسو ، لأنه كيف كان يمكنه أن يكون رئيسا أو قائدا لجيش لم يكن موحدا في مشاعره ولا في مطالبه ولا حتى في غاياته بالإضافة إلى توغل السياسة في صفوفه ولو في شكل مستتر ؟ وكيف كان يمكنه أن يكون فوق الرجال والأحزاب وقد أختلط هؤلاء وأولئك وسط خضم الحيرة والتذبذب والفوضى وعدم الوضوح ؟ ولذا فلم يبق للملك ما يوحد ولا ما يقود بل بقي هو نفسه عرضة

للأحداث التي جرت بها جرت البلاد بمن فيها إلى تلك الكارثة وهي الحرب الأهلية التي بذل الملك ألفونسو كل ما في وسعه للحيلولة دونها وإلى سقوط الملكية قبل ذلك قال عنه السيد ألفونسو نفسه " كان انحدار الملكية يبدو مؤكدا وتتابع تدهور النظام لم يكن سوى تسلسل انهيار شعب لم يقبل أن يشخص لنفسه علته " .

لم يكن الملك مخطئا في حكمه وتحليله لأن الشعب الأسباني في عهد ألفونسو ، لم يكن بكل قواه وتنظيماته وتكتلاته التي لا حصر لها ، يعرف هو نفسه ما يريد أو أنه كان يريد الكثير ولم يكن يعرف من أين يبدأ فوجه أنظاره إلى القمة واحتار بين الملكية والجمهورية وبين اليمين واليسار وبين الاقتصاد الحر والاقتصاد المسير فاختلطت الأمور وتشابكت السبل وانعدم الوضوح . وفي هذا الصدد ، أو بالأحرى في وصف الشعب الأسباني ومواقفه تجاه المبادئ السياسية عن طريق الأحزاب ، بنقل بتصرف ما كتبه الصحفي الشهير أميليو روميرو في كتابه " رسائل إلى أمير " إذ يقول " نادر جدا أن نجد في أسبانيا حزبا سياسيا حقق استراتيجية تأقلم ومسايرة ، مثل الذي يسميه الألمان " السياسة الواقعية " ويسميه الانجليز " التفكير الإيجابي " . فاليمين الأسباني ، الجديد أيام الجمهورية الثانية مثلا والمتألق منطقيا من الأوساط الملكية في مناطق ليبرالية أو محافظة ، قد فاز في انتخابات برلمانية وأحرز على الأغلبية وفي هذا الوضع لم يقرر اسقاط الجمهورية ولكنه حاول اعتدالها ضد تطرف أنصار الملكية القدامى ، الثائرين ضد الجمهورية وضد اليسار المشط في تصرفاته . لكن انتفض اليسار في ثورة أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1934 لمنع ما أسماه تشويها للجمهورية المعلنة قبل ذلك بثلاث سنوات " (14) .

فمن هنا نرى أنه طيلة عهد ألفونسو الثالث عشر ومن بعده أيام الجمهورية ومن قبله أيضا أيام الوصاية وأواخر القرن التاسع عشر ، اختلطت الاتجاهات والعقائد فكان الأشخاص والأحزاب تهزم التيارات وتدفعهم المعتقدات وكل منهم يرى أنه وحده قد أمسك بزمام الحقيقة ولا حقيقة غير حقيقته ومن هنا جاء الشقاق وعدم التفاهم ومن ثم عدم الاستقرار . فخلال عهد ألفونسو الثالث عشر وحده ، أي بين يوم 17 مايو ﴿ أيار ﴾ 1902 ويوم 14 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1931

تداولت على السلطة إحدى وثلاثون حكومة تناوب فيها بانتظام يكاد يكون حسابيا دقيقا ، المحافظون والليبراليون دون أن تصل أي منها ، مع بعض الاستثناء ، إلى تحقيق ما يرضي الجميع ويستجيب إلى معظم الطلبات .

لكن لسنا هنا لنحلل عهد ألفونسو الثالث عشر أو لنحكم عليه أو له وإنما لاعطاء لمحة تاريخية تمكن من فهم وتبصر التجربة الأسبانية في الانتقال من الدكتاتورية والحكم الفردي إلى الديمقراطية وهو موضوعنا الأساسي إلا أنه ليس من السهل تلخيص أحداث عهد ألفونسو الثالث عشر ، على قصره ، ولو أننا سنحاول ذلك مؤمنين سلفا بعدم الإيفاء بالمقصود . قد لا يكون خطأ تقسيم عهد ألفونسو الثالث عشر ، كما فعل الكثيرون ، إلى ثلاث مراحل أو ثلاث حركات طول كل منها عشرية أو تكاد ، فنغطي بذلك التسعة والعشرين عاما التي بقيها الملك ألفونسو على العرش . أما العشرية الأولى فهي عشرية المحاولات أو عشرية الصحوة إذ حاولت خلالها أسبانيا استعادة ثباتها بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها اثر ضياع كوبا والفلبين وبويرتوريكو فقامت بسلسلة من المحاولات التجديدية على مختلف المستويات وفي الكثير من القطاعات ولكن كان ذلك في احتشام وسطحية فلم يرض أي انجاز أحدا . وتنتهي هذه العشرية بمحاولة رئيس الحكومة " خوزي كاناليخاس " الذي ضد كل الرياح والتيارات وحتى ضد صيانيات حزبه نفسه ، أراد أن يحقق ما نادت به أو بعض ما نادت به الحركة التجديدية فكانت محاولة التقت مع الأمل الوطني العام وانتهت بعد أن دامت ثلاث سنوات بمقتل الرئيس كاناليخاس في شهر نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ من سنة 1912 .

وتتميز العشرية الثانية ، بين سنتي 1913 ، 1923 بتخبط أسبانيا وسط العديد من الرجعات والهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية فأكدت فشل الليبرالية بالبلاد ، حسب ما يراه كثير من المؤرخين .

وثالثة العشريات ولو أنها لم تكتمل ، أي من سنة 1923 إلى سنة 1931 . فقد كانت العشرية الدكتاتورية التي قادها الفريق بريمو دي ريفارا والتي دججت نفسها في العرش والتاج أو جرت العرش والتاج للاندماج فيها وفي أخطائها لكن لا في انجازاتها فأطالت عمر الملكية بعض الوقت ولكنها أدت إلى سقوطها .

يجب أن لا ننسى أن أسبانيا التي جلس ألفونسو الثالث عشر على عرشها كانت بلدا أقطاعيا ، أقلية محدودة العدد من أهله ذات سعة ورفاهية وهي مكونة من ملاك أراض وصناعيين وأصحاب مصارف بينما الأغلبية الساحقة التي قدرت بها يزيد عن 70٪ أو ما يعادل الخمسة ملايين نسمة ويزيد كانت تعاني الجوع والبرد وبين هذين الطرفين طبقة متوسطة منعومة أو تكاد . ومن هنا جاء اليأس والقلق والتملل والبحث عن حل أو طريق يؤدي إلى مستقبل أفضل . ولكن عجز الحكومات والقادة عن تحقيق أي تحسين يذكر لحالة الطبقات الكادحة انفجرت هذه لتصبح تكتلات متعددة اتسم معظمها بالثورية واتسمت نسبة غير صغيرة منها بالعنف والارهاب .

لقد تأسست سنة 1905 النقابات الكاثوليكية الأولى ولعلها جاءت كرد فعل لتلقائي أمام تعدد ونشاط الحركات العمالية اليسارية وخاصة الفوضوية . وتأسس التحالف القطلاني تحت اسم " تضامن قاطالونيا " بمدينة برشلونة خلال سنة 1906 فكان حركة من تلك المنادية بالسياسة الاقليمية وبالاستقلال الذاتي لقاطالونيا ذات الشخصية والذاتية والثقافة الخاصة علاوة على اللغة . وفي مدينة برشلونة أيضا تأسست سنة 1907 حركة التضامن العمالي . ثم جاء ميلاد الحزب الراديكالي سنة 1908 متبوعا بتكوين الكنفيديرالية الجهوية للعمل بقاطالونيا بينما الكنفيديرالية الوطنية للشغل * ث . ن . ت . * التي ستحتل صدارة الكفاح العمالي بالاشتراك مع الاتحاد العام للشغل الاشتراكي النزعة ، فقد تأسست ، كما رأينا سلفا عند الحديث عن الأحزاب والنقابات ، في شهر أكتوبر * تشرين أول * من عام 1910 . وبعد سنة أي عام 1911 أسس تضامن العمال الباسكيين ولا تظهر الكنفيديرالية الكاثوليكية الزراعية على المستوى الوطني العام إلا عام 1916 . وفي سنة 1918 أسست المجموعة الديمقراطية المسيحية وبعد ذلك بسنة أي عام 1919 أسست الكنفيديرالية الوطنية للنقابات العمالية الكاثوليكية . وتتواصل هذه الفسيفساء من الأحزاب والنقابات والمجموعات والفرق في الاتساع فيؤسس الحزب الشيوعي الأسباني سنة 1920 والحزب الشيوعي العمالي الأسباني سنة 1921 ثم يندمج الاثنان في ما سمي حزب أسبانيا الشيوعي عام 1922 . وفي نفس السنة تولد الحركة القطلانية والحزب الاجتماعي الشعبي . أما الاتحاد الوطني فقد أسس عام 1924 وبعده بسنة ظهر الاتحاد الليبرالي للطلبة

وللحركة الجمهورية ثم ظهر عام 1926 الحلف الجمهورى الفيدرالية الجامعية المدرسية (1927) والفيدرالية الفوضوية الاييرية (1927) .

فخلال عهد ألفونسو وحده ظهرت عشرون حركة أو منظمة جديدة علاوة على سابقاتها مثل الاحزاب المحافظ والليبرالى والاشتراكي العمالي والاتحاد العام للشغل وغيرها ، فكان من الصعب بل ومن المستحيل السيطرة على هذا النسيج الغريب من الحركات ، كما كان من الصعب جدا أن يتم اتفاقها أو على الأقل اتفاق أغلبها على وضع برنامج موحد والعمل على تنفيذه وتحقيق طموحات الجماهير من خلاله .

وكما لو لم تكن العوامل والمشاكل الداخلية كافية فقد أثرت على الوضع السياسي والاجتماعي الأسباني في هذه الفترة عوامل خارجية فقد تكون حرب الزيف بالمغرب ، بزعامة وقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي ، أشدها تأثيرا وقد يكون ذلك لانعكاسها المباشر على المجتمع الأسباني ماديا وأديبا ، انعكاس يللمسه المواطن العادي إذ الحرب تلتهم الكثير من الأموال التي هو في أشد الحاجة اليها ثم أنها تسببت في ارتفاع تكاليف الحياة وطلبت منه التضحية بأبنائه فلذات كبده وعونه على صعاب الحياة . وزادت كارثة أنوال ، تلك المعركة التي انتصر فيها الأمير عبد الكريم ورجاله انتصارا كبيرا ملحقا بالقوات الأسبانية عظيم الخسائر وأشدها ، زادت في بلبلة الأفكار وفي هيجان الجماهير معطية الفرصة للحركة الثورية وخاصة الفوضوية لاغتنام عدم الرضى السائد لفائدتها أي تحويله إلى إضرابات عامة ومشادات مع السلطة والشرطة وحتى مع الجيش في بعض الأحيان فنزل الحوار إلى الشارع في شكل مظاهرات واصطدامات بدلا من أن يبقى داخل البرلمان الذى شل تماما في وقت ما ولم يعد يعقد جلساته وان عقدها فلاعطاء النواب الفرصة للترشق بالسباب والشتائم أو لاطهار قدرتهم الكلامية وخطاباتهم البليغة المصقعة .

غضبت الجماهير وثارَت ومرة أخرى طالبت بتحديد المسؤوليات عن هزيمة أنوال وغيرها مما يعانى الوطن من تدهور اقتصادي ، أنقذه بعض الشيء عودة رؤوس الأموال الأسبانية من كوبا ومن ثم جاءت المقولة " لم يضع كل شيء في كوبا " وتدهور اجتماعي بعيد الحدود وتفكك يهدد البلاد بالتبعثر إلى دويلات وطوائف .

الأسبوع الفاجع : كانت البلاد على فوهة بركان كما يقال دون أن تظهر دلائل على أن الماسكين بمقاليد الأمور على دراية بذلك . فالعنف والارهاب في تزايد مستمر حتى بلغ أعتاب الملك بل هدد شخصه بالذات . فبينما كانت عربته مارة به صحبة عروسه فكتوريا أوخينيا قرب الميدان الأكبر وسط مدريد ألقى أحد الفوضويين قنبلة على العربة ونجا العروسان بأعجوبة . إلا أن التحريات قد أكدت أن المؤامرة مدبرة من طرف أحد مفكري الحركة الفوضوية . كان ذلك يوم 31 مايو ﴿ أيار ﴾ 1906 وهي سنة عرف آخرها أحداثا أثرت كثيرا في المستقبل القريب . أولها تقديم الحكومة قرضا ماليا كبيرا لاتحاد احتكاري صحفي ليبرالي ﴿ تروست ﴾ وثانيها مؤتمر الجزيرة حيث تأكدت الحماية على المغرب وثالثها وثيقة أميانس التي بعثت بموجبها حركة نقابية جديدة في أوربا مقامة على أسس غير التي كانت مقامة عليها النقابات من قبل ولو أن الفوضوية ستستمر في أسبانيا مستعملة الارهاب والعنف إلى أن قامت الحرب الأهلية ، ورابعها قانون يعطي العسكريين حق الفصل في القضايا التي لها مساس بالوطن أو بالجيش وأخيرا وليس آخرا إصدار قانون جبائي اعتبره الجميع ، باستثناء المستفيدين منه وهم قلة ، حماية من طرف الدولة للقطاع الخاص في مجال الصناعة .

وقد حاولت الحكومة برئاسة أنطونيو ماورا (1907 - 1909) القيام بالثورة من القمة فأنشأت صناعة بحرية ناجحة وأعطت حق الإضراب ومنحت البلديات المزيد من السلطة وغير ذلك من الخطوات الجريئة إذا عرفنا أنها حكومة محافظة . إلا أن تلك الخطوات لم تغير من الوضع شيئا . وضع تتالت فيه الأحداث بسرعة فائقة . فقد انتصر التضامن القطالاني في انتخابات 1907 فزادت جسارته خاصة وأن الحكومة لم تهتد لأرضاء طلباته علاوة على ميلاد تضامن آخر قريبا من المجموعات الفوضوية ، توازره صحيفة قوية التأثير هي جريدة " صولي " . وتوسع نشاط الحزب الراديكالي بزعماء أليخادرو لورو الذي اتخذ من العنف شعارا ومن الإرهاب وسيلة إلى أن جاءت انتفاضة مليلة بالمغرب واضطرت الحكومة إلى إرسال المزيد من الجنود إلى ميدان القلاقل والحرب فوجد الفوضويون في ذلك فرصتهم لإثارة الشعب في برشلونة وحمله على العصيان ورفض إرسال أبنائه إلى ميدان الحرب . ف وقعت في ميناء برشلونة اصطدامات قوية كانت الشرارة لما عرف بالأسبوع الفاجع أو الأسبوع المأسوي الذي بلغ أشده بين يومي 25 و30 من شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ 1909 . فالتضامن

النقابي نادى للاضراب العام يوم 26 مغتنيا عدم الرضى بإرسال الجنود إلى المغرب فتبعه الجمهوريون والاشتراكيون ﴿ الاتحاد العام للشغل ﴾ والفوضويون . لقد بلغ العنف خلال هذا الأسبوع أقصاه إذ هدمت وحرقت أكثر من خمسين عمارة ، بعضها كنائس ، وشنع بجثث القتلى إلى غير ذلك من الأعمال الرهيبة الشنيعة الدامية .

وجاء رد فعل الحكومة شديدا حاسما يوم 30 يوليو ﴿ تموز ﴾ عن طريق فيالق مشتركة بين الحرس المدني والجيش الذي تصرف ببالغ الشراسة هو أيضا وبمعزل عن الحكومة وأوامرها فحكم بالاعدام على خمسة أفراد من بينهم فرامشكو فيرير غوارديا من مفكري الفوضويين الذي أثار اعدامه عاصفة سياسية هوجاء داخل البلاد وخارجها حتى أن وزير الداخلية أذاك قال " نفذ الحكم وعلى أثره اجتاحتنا التيارات الفوضوية والمناصونية والثورية بالعالم " . أما في الداخل فقد اغتنمت معظم الحركات المعارضة حادثة الإعدام وتحت ستارها طالبت بسقوط الحكومة وخاصة رئيسها ووزيره للداخلية بحثا عن مقاومة الضغط والقمع والرعب الحكومي كما اتخذت المعارضة شكلا سياسيا آخر تمثل في تجمع أو " كتلة اليسار " التي تكونت من ملكيين وجمهوريين والحزب الليبرالي بكل فئاته وطوائفه والمنتسبين إلى الوسط والاتلاف الجمهوري الاشتراكي والحزب الاشتراكي العمالي الأسباني . وهذه الكتلة برزت للوجود يوم 7 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1909 وساندها " التروست " الصحفي وكانت مراميها تتلخص في جملة أجاب بها الناطق باسمها في البرلمان عن خطاب وزير الداخلية الذي فند كل دعاوى الكتلة وأفحم من مثلوها ، إذ قال النائب باسم الكتلة طبعا " فيما السلطة وإما الجمهورية " عرفت سنة 1910 ميلاد الكنفيديرالية الوطنية للعمل وهي كما رأينا تجمع نقابي ورث ما كان لدى التضامن العمالي ومعه ولدت الفوضوية النقابية في أسبانيا . وهكذا سيصبح للحركة النقابية وجهان أو تياران أحدهما معتدل والثاني فوضوي ارهابي . وسرعان ما استحوذت الكنفيديرالية ﴿ ث . ن . ت . ﴾ على جماهير البروليتيريا وعقوها في برشلونة والمنطقة الشرقية ﴿ بلنسية وما إليها ﴾ ثم اشبيليا والأندلس لتمتد بعد ذلك إلى ساراقسطة ومنطقة الشمال . لم يمض عام على تأسيسها حتى حجر نشاطها فبقيت تعمل في الخفاء بينما حاولت المنطقة المنافسة لها ، الاتحاد العام للشغل ، السيطرة على الطبقة العاملة واحتكارها فنودي في هذه الفترة بالوحدة النقابية بحثا عن ازالة الخصم أكثر من

البحث عن الوحدة والوئام وبين التوفيق في بعض الشؤون وعدمه وبين الهدوء النسبي أيضا والاضطرابات والقلاقل وبين بريق الأمل وظلام اليأس قامت الحرب العالمية الأولى التي بقيت أسبانيا أثناءها على حياد تام ❖ أم الملك نمساوية وزوجته انجليزية ❖ ورغم هذا فقد أسهمت في ضعضة هياكل البلاد .

وبانتهاء الحرب شاعت فكرة " ولسن " المنادية بتحرير الأقليات وهو ما اغتنمه القطالنيون للمطالبة بحكم ذاتي مضيفين بذلك ذريعة أخرى لتبرير مواصلة الإضراب الذي استمر في التزايد تحت ذريعة أخرى ، قد تكون حرب الريف وانتصارات الأمير عبد الكريم من أهمها وأكثرها وقعا على أنفس الشعب الذي أصبح مرة أخرى يطالب بتحديد المسؤوليات .

في هذه الأثناء وفي حرب الريف بالذات سبرز أحد الضباط لجرأته وشجاعته ومقدرته ، فيذكر اسمه وتبدأ سمعته في الانتشار حتى يأتي يوم يلعب فيه دورا تاريخيا كبيرا فيرتبط اسمه باسم أسبانيا وتاريخها ويتحكم في مصيرها مدة طويلة وهذا الضابط هو فرانيسكو فرانكو الذي بصفته أصغر رائد في الجيش الإسباني وبمعية زميل له هو مليان أستراي ، بصفته أكبر مقدم في الجيش ، أنشأ قوة اللفي لمجابهة حرب المغرب ، وهذه القوة أشبه شيء بقوة اللفي الأجنبي داخل الجيش الفرنسي ، وقد لعبت دورا حاسما بالمغرب ومع فرانكو خلال الحرب الأهلية .

دكتاتورية بريمو

أما الأحداث في أسبانيا فتسير من سيء إلى أسوأ اقتصاديا واجتماعيا ومن ثم سياسيا . فالاضطرابات تتوالى ، والاتحادان الرئيسيان للحركة النقابية الاتحاد العام للشغل والكنفيديرالية الوطنية للشغل ❖ ث . ن . ت . ❖ وصلا إلى الاتفاق وتنظيم العمليات والاضرابات المشتركة كلما دعت الحاجة وانعدم الاستقرار خاصة في مدينة برشلونة حيث انعدم القانون واحتلت الفوضى شوارع المدينة وانتشر الإرهاب في أهم نقاط البلاد حتى أن سنة 1921 وحدها سجلت في باب الجريمة الاجتماعية 18 اعتداء على أرباب عمل و 12 اعتداء على رؤساء أحزاب و 56 ضد أعوان الشرطة و 142 ضد العمال . وفي يوم ونصف من يناير ❖ كانون ثان ❖ 1921 سجلت 21

عملية اغتيال وهذه الأرقام وحدها كافية لاعطاء فكرة عن جو الحيرة الرهيب السائد في البلاد وعن نتائجه خاصة لما بلغ الإرهاب أوجهه بمقتل رئيس ثالث للحكومة يوم 8 مارس ﴿ آذار ﴾ 1921 والرئيس المغتال هو ادواردو داتو الذي سبقه كضحية العنف والارهاب كل من الرئيسين كانوفاس وكاناليخاس .

كان الرأي العام غاضبا كما رأينا وثائرا أحيانا يرى أن النظام الليبرالي يقضي يوميا على البعث التجديدي الذي أمّلته الجماهير يساعده على ذلك عدم الاستقرار السياسي حتى أن الملك نفسه قد جرفه التيار الغاضب المعارض وأصبحت له نفس آراء الجماهير فعبر عن ذلك في خطاب ارتجله أثناء حفل بقرطبة صفقت له الجماهير طويلا وأصبح مؤكدا أن تغييرا ما لابد وأن يحدث .

وكان ذلك فعلا وجاء الحل على يد الجيش إذ فرض الفريق بريمو دي ريفارا حله للقضاء على عدم الاستقرار وانعدام الأمن وتشويش النظام فوجه يوم 13 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1923 منشورا إلى الملك يخبره فيه بعزم الجيش وهو في مقدمته على انتهاك السلطة ويهدد بأن " ثورته المعتدلة " ستكون " دموية " إن هي لاقت أي مقاومة ولم تلاق ثورته أية مقاومة تذكر إذ استقال رئيس الحكومة المدني أمام عجزه عن القيام بأي اجراء وفي اليوم الموالي هاتف الملك الفريق بريمو دي ريفارا في مقر قيادته ببرشلونة وأخبره بقبوله الانقلاب . وفي يوم 15 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ صدر المرسوم الملكي بتعيين الحكومة العسكرية مريوسة من طرف قائد الانقلاب فكان في ذلك نهاية زوبعة تحديد المسؤوليات والمحاسبات على الاحداث وانتصار السلطة العسكرية التي وجدت ، وهنا الغرابة في الأمر ، تأييدا حماسيا شديدا من الرأي العام والشعبي وكذلك من الطبقة المثقفة ولا أدل على ذلك مما نشره الكاتب الفيلسوف خوسي أورتيجا إي غاسيت آنذاك في جريدة " أل صول " ﴿ الشمس ﴾ إذ قال " إذا كانت الحركة العسكرية قد بحثت عن التوحيد ذاتيا مع الرأي العام وتصبح شعبية جدا فمن الحق القول بأنها قد حققت ذلك تماما . فلنقدّر اعتراف الجماهير الشعبية الكبيرة بالجميل الذي تشعر به تجاه أولئك الفرقاء العظام الذين حققوا بكل تجرد وكرم مطامع عشرين مليوننا من الأسبان دون أن يكلفهم ذلك أي مجهود " .

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من عهد الملك ألفونسو الثالث عشر ، مرحلة تحكم أثناءها في مصير البلاد ومقاليد أمورها ضابط عسكري وصل إلى السلطة برغبة أو طموح منه ولكن بموافقة وتعيين الملك أيضا فكان ممثلا ومؤيدا للقوات العسكرية بأكملها ولذا لم تكن عملياته انتفاضة شلة من العسكريين ليحلوا محل الحكام المدنيين بل هي حركة كل القوات المسلحة قامت بها لتضع حدا لحالة وأوضاع أضرت بالبلاد فرغبت في تحسينها . ومن ثم نجد أن القوات المسلحة بأكملها قد أقدمت على المغامرة السياسية والادارية إذ حتى البلديات والمصالح الاقليمية قد ترأسها العسكريون . لكن مهما كانت الأسباب والغايات فترة حكم بريمو دي ريفارا لم تكن سوى ديكتاتورية حاولت الكثير وحقت بعض ما أرادته ولكنها كانت وستبقى ديكتاتورية .

ديكتاتورية بريمو دي ريفارا

انتصر إذن العسكريون وجاؤوا إلى السلطة وسط حماس وتأيد يكاد يكون جماعيا وقبل الملك انتصاب هذه الديكتاتورية لأنه في تلك الظروف التي كانت تعيشها البلاد لم يكن يستطيع أن يفعل شيئا ودون شك لم يكن يجب عليه أن يفعل شيئا لأنه باتفاق كل المؤرخين الواقعيين لم يكن هناك طريق آخر لأن عهدا إذاك قد انتهى ، عهد تقهقرت فيه الملكية وولت ، وستسقط هذه الملكية لكن لا تحت ضربات أعدائها بل بأيدي أنصارها الدستوريين . لقد انهار بناؤها السياسي بنفسه والمدافعون عنها وعن سياستها قد فقدوا الايمان بالنظام عدة سنوات قبل سقوطه وانهاره خاصة وأن الكثيرين منهم لم يكونوا يؤمنون بالملكية ولا بالملك .

استلم ميغال بريمو دي ريفارا السلطة وهو لا يدري ما استلم . كانت حركته مغامرة سياسية شاركت فيها كل القوات المسلحة في وحدة أو شبه وحدة ضد السلطة المدنية العديمة الفاعلية والمهينة أيضا وفي نفس الوقت لمشاعر العسكريين وحساسيتهم فكان نظامه ، حسب الناطق باسمه راميرو دي مائثو، ملكية عسكرية . إن هذه التسمية ليست عفوية لأنه لا بد من التذكير أن الملك ألفونسو الثالث عشر كان يشعر بنفسه عسكريا قبل كل شيء ، عسكريا محترفا لا شرفيا وهو دستوريا وشرعيا ، القائد الأعلى للقوات المسلحة وهذه وظيفة ومهمة قد أداها الملك بكل جدية

استلم ميغال بريمو دي ريفارا السلطة وغايته تحقيق الكثير من الإنجازات ، فقد جاء في بيانه الأول الذي أعلنه يوما قبل تنفيذ الانقلاب أي يوم 12 سبتمبر ﴿أيلول﴾ 1923 " لقد حان الوقت الذي نخشاه أكثر مما ننتظره ﴿لأننا كنا دوما نود أن نعيش في ظل الشرعية وأن تحكم هذه الأخيرة الحياة الأسبانية بلا انقطاع﴾ لنستلم الزمام ونستجيب إلى المطلب الصارخ الّاتي من الكثيرين المحبين لأسبانيا والذين لا يرون لها انقاذا آخر غير تحريرها من احتراف السياسة ومن الرجال الذين بسبب أو بآخر يقدّمون لنا إطارا من البؤس والتعاسة وفساد الأخلاق بدأت كلها عام 1898 وها هي تهدد أسبانيا بنهاية قريبة فاجعة ومهينة . . . إذن نحن سنتحمل كل المسؤوليات ونتولى الحكم أو يتولاه رجال مدنيون يمثلون أخلاقنا وفلسفتنا . لسنا مطالبين بتبرير عملنا هذا ، فالشعب يطالب به ويفرضه نتيجة لما يلي اغتيال أساقفة وولاة سابقين وأعوان سلطة وأرباب عمل ورؤساء فرق وعمال . واعتداءات جريئة لا يعاقب عليها وانخفاض في قيمة العملة وتبذير الملايين في نفقات سرية وسياسية ضرائبية مشكوك فيها نظرا لميولاتها وخاصة لأن الذين يحركونها يتبجحون بقلّة أخلاق خليعة ودسائس سياسية دنيئة متخذة لها ذريعة مأساة المغرب وحيرة وانعدام ثقة تجاه هذا المشكل الوطني الخطير وانعدام الانضباط الاجتماعي مما جعل العمل باطلا وغير ناجع والانتاج الزراعي والصناعي مزعزعا مفلسا ودعاية شيوعية لا رادع لها وضعف ايمان وانعدام ثقافة وعدالة متأثرة بالسياسة ودعاية انفصالية مفضوحة وتأثيرات عاطفية مغرضة حول مشكل تحديد المسؤوليات . وأخيرا ، ، لكن منصفين ولنعترف بعمل واحد قامت به الحكومة وعاشت بفضلها تسعة أشهر ، نظرا لطيبة الشعب الأسباني اللامتناهية ، وهذا العمل هو الضغط على الميسر ومتابعته ولو أن المتابعة كانت ضعيفة وغير كاملة .

اننا لم نأت لنبكي حسرة وحياء على كل ذلك بل لنضع له علاجا سريعا وحاسما ولذلك نحتاج إلى مساعدة الوطنيين الطيبين . . . نحن لا نريد أن نصبح وزراء واننا لا نشعر بطموح أكثر من الرغبة في خدمة أسبانيا . إننا بمثابة الحرس المحلي ، ذي التقاليد الأسبانية الاسطورية المشرفة ، ونحن مثله نأتي وشعارنا " السلم ، السلم ، السلم ، ولكنها سلم مشرفة في الخارج وسلم مقامة على الحزم الملائم وعلى الردع العادل في الداخل .

هذا هو موقف بريمو دي ريفارا وهذه هي مطامحه . فهل كان له ما أراد ؟
تتضارب الآراء عند الاجابة عن هذا السؤال لكن إذا نظرنا إلى سنوات حكمه بتجرد
ودون اعتبار الميولات السياسية وجدنا أنه قد نجح في إعادة استتباب الأمن والقضاء
قضاء يكاد يكون كاملا على الارهاب وأعمال العنف واستطاع إنهاء حرب الريف
المشتعلة منذ سنة 1908 على أثر استسلام البطل عبد الكـريم يوم 26 مايو
﴿ أيار ﴾ 1926 وإعلان نهاية الحرب رسميا يوم 10 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1927 .
ونجد أيضا أنه أدخل إصلاحات على الزراعة فتحسنت نتيجة لذلك التجارة
الخارجية ، وقام بإصلاحات عديدة في قطاع المالية ولو أنها إصلاحات جمدها
الطبقات الثرية المعادية لأي تغيير ، عداء أعماها عن التطور فبقيت مسمرة في ما
تعتبره امتيازات مستحقة دائمة ثم إنه أعطى دفعا للاقتصاد محررا مختلف قطاعاته
وخاصة المصارف . ولعل القطاع الذي حقق أعظم الإنجازات هو قطاع الأشغال
العامة الذي حسن ووسع وأنشأ فيه من الطرقات مما جعل الشبكة الأسبانية تصبح
أحسن شبكة طرق في أوربا عند انتهاء فترة الديكتاتورية ، حسب معظم أدلاء
السياحة والطرق في ذلك الوقت وأسس تنفيذيراليات استثمار المياه السطحية
متقدما بذلك عما عرف بمشاريع " نيوديل " الأمريكية ، كما أسس مجلسا وطنيا
للسكك الحديدية بنسبة تطويرها وعمل على الزيادة في استعمال الطاقة الكهربائية
وبناء مجموعة من النزل في أماكن تاريخية أو ذات ميزات طبيعية بقي البعض منها
إلى أن جاء الازدهار السياحي الذي عرفته أسبانيا منذ الستينات فسار المسؤولون
عن السياحة في نفس ذلك المنهج وإلى اليوم تولي مصالح السياحة عناية خاصة
بهذا النوع من النزل المعروف باسم " بارادور " .

ولعل أهم عمل أو على الأقل العمل الذي كان له صداه خارج البلاد هو انشاء
الشركة المحتكرة لتجارة النفط والوقود " كامبسا " كشركة حكومية مختلطة فكان
ذلك بمثابة القنبلة وسط الاحتكار النفطي العالمي المتمثل في السبع أخوات
اللاتي تتزعمهن شركة استاندرد أويل ، وكن يردن احتكار رقابة المنتجات النفطية
بأسبانيا بمعية آل روكفيلير .

لقد رفض الوزير " كالفوصوتيلو " بشدة رغبة المجموعة العالمية واستطاع

بمساعدة المصارف الخاصة انشاء تلك الشركة التي أفسد بها اندماجها كان وشيكا بين شركات ستاندارد وشل والشركة الأسبانية للنفط التابعة لمجموعة جوان مارتش . وكي لا تختنق السوق الأسبانية اتفق كالفوصوتيلو مع الاتحاد السوفياتي على استيراد نفطها من آبار البحر الأسود بشرط ، قبلته موسكو بكل سهولة ، وهو رفع الحماية والعون السوفياتيين عن الحزب الشيوعي الأسباني .

كانت هذه الخطوة ناجحة سياسيا واقتصاديا ولكنها كلفت الكثير لكل من بريمو دي ريفارا والملك نفسه جالبة لهما اعداء الأخوات السبع اللاتي أخذن من يومها يتدخلن في السياسة الداخلية للبلاد فاشتريين مجموعة من الصحف ذات الميولات الليبرالية وتزعمن بذلك الهجومات المتكررة ضد الدكتاتور ونظامه وحتى ضد الملك ، الذي أشار الى ذلك في بعض تصريحات له بعد تركه العرش .

ولان حققت الدكتاتورية بعض المنجزات في المجال الاقتصادي والأمني فهي قد فشلت في الميدان الاجتماعي والسياسي ، فقد استلم العسكريون السلطة لوضع حد للفوضى بكل مظاهرها ، حسب دعواهم ، إلا أنهم لم يفعلوا شيئا من الناحية السياسية من شأنه أن ينظم الأمور ويرتب الحياة الدستورية . فبعد المرحلة الأولى التي عاشتها البلاد تحت الاحكام العرفية انتظر الجميع العودة إلى الحياة البرلمانية ولكن استمرت حالة الطوارئ ، واستمر العسكريون في مختلف مراكز السلطة المركزية والمحلية ولو أن الفريق بريمو دي ريفارا شكل حكومة " مدنية " أي أن بعض أعضائها من المدنيين الذين لم يكونوا يتمتعون مباشرة إلى أي حزب أو ايديولوجية ظاهرة بل كانوا ، جميعهم ، تقنيين متخصصين ، ولعل هذا هو الذي جعل الدكتاتورية تحقق ما حققته اقتصاديا . وقد وجه الدكتاتور بريمو منشورا أو تعليمات في شكل منشور إلى أعضاء الوزارة قبل أن يتم تشكيلها رسميا جاء فيه " أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تترك في الاعتبار الثاني السياسة العقائدية وتهتم قبل كل شيء باتخاذ اجراءات وتدابير إدارية مستقيمة " .

فهل استقامت هذه الحكومة ورجالها ؟ رأينا أنها استطاعت أن تحقق بعض المنجزات الاقتصادية وأن تحرز على إنهاء حرب الريف ولكنها لم تصل بذلك إلى إرضاء الشعب الذي قبل الانقلاب أو حتى تحمس له طمعا في التغيير المنشود

والموعدود ، إلا أن الأمور بقيت على حالها أن لم تزد تعكرا . فالحياة البرلمانية قد جمّدت والنقاية أجمدت واضطهدت والرغبات الأقلية حرّمت واعتبرت انشقاقا وتمردا وكل هذا إلى جانب عدم إنجاز ما كان ينتظره الجيش نفسه من تحسينات تقنية بالنسبة للقوات المسلحة ورفع مستوى حياة المجندين ، فأخذ الغضب يتشرب شيئا فشيئا في الأوساط العسكرية مما جعل مدة الدكتاتورية تعرف عدة محاولات انقلابية أجمدت طبعا ولم يخرج بعضها عن طور النوايا والأخذ والرد .

وكثير من الضباط السامين قد ناصبوا الدكتاتور العداء أيضا إذ أن بعض التغييرات في سلم الرتب قد مس مصالحهم وأحالههم على التقاعد فأروا في ذلك إضعافا للقوات المسلحة التي يرونها في حاجة إلى التطور تقنيا وعسكريا من ذلك فصل الطيران في سلاح مستقل وتزويده بالتقنيات المتقدمة آنذاك . وما من شك أن أهم إصلاح عسكري أنجز أثناء الدكتاتورية هو إنشاء الأكاديمية العسكرية ﴿ التي مقرها اليوم مدينة ساراقسطة ﴾ سنة 1927 واسناد ادارتها إلى " رجل عرف بخبرته التنظيمية والادارية بالاضافة إلى تفوقه التكتيكي وهو أصغر فريق في أوربا آنذاك وهو فرانسكر فرانكو باهامونتي . تولى فرانكو ادارة الأكاديمية التي أراد الدكتاتور بريمو بانشائها وضع حد للخلافات والحزازات السائدة بين مختلف الأسلحة وذلك عن طريق تربية عناصرها داخل جو ومحيط واحد .

وفشلت الدكتاتورية في إنشاء مؤسسات سياسية قوية . فالاتحاد الوطني الذي أسس ليكون تجمعا شعبيا لم يعط النتائج المنتظرة منه لانعدام القادة والزعماء الأكفاء القادرين على اجتلاب الجماهير وإثارة حماسها . ثم إن تأسيس الجمعية الاستشارية التي من مشمولاتها إعادة الحياة إلى طبيعتها هو اعتراف ضمني بأن الحياة قد فقدت مجراها الطبيعي ثم أنه اعتداء على نص وروح الدستور الجاري به العمل ﴿ دستور سنة 1876 ﴾ حسب معظم الساسة الذين رأوا في تلك المؤسسة جمعية تأسيسية فثارت ثائرتهم وشرعوا في التحرك بعد هدوء نسبي . وأخطأت الدكتاتورية أيضا بتدخلها في الشؤون العدلية فجلبت لنفسها عداء وتهجمات الطبقات المثقفة ، أهل العلم والأدب الذين استقال البعض منهم من كراسيهم الجامعية احتجاجا . فالدكتاتورية التي أرادت أن تكون ثورية في ما هو اقتصادي

ومحافظة في ما هو اجتماعي ، ولو بشيء من التجديد ، قد دخلت حالة
الاحتضار بدخول سنة 1929

كانت تعيش أيامها الأخيرة وسط عداء المجموعات السياسية قديمها وجديدها ،
عداء إن أضيفت اليه الخيبة وعدم الرضى في الأوساط العسكرية والشعور بالمهانة
والاضمحلال تحت وطأة الحكم السائد داخل الطبقات الشعبية والمؤسسات ،
لاحت علامات النهاية لهذا النظام الدكتاتوري الذي جاء ليحقق الأمل فخيبتها
فارضا على الشعب ، بكل طبقاته ، باستثناء ذوي المال والجاه ، ثمنا ثقيلا من
انعدام الحريات والضغط المتنوعة صعبة الاحتمال . فبدأت الجماهير تتحرك
والنظام يشدد رده وقمعه . إضراب في برشلونة يسحق من جذوره ومحاولة انتفاضة
من طرف سلاح المدفعية تقمع هي الأخرى واحتجاج طلابي وآخر جامعي مؤيدان
باحتجاج رجال الفكر وغيرها من التظاهرات والمعارضات وضعت النظام ، ومن
ورائه الملكية ، على شفا الهاوية .

وهكذا وفي الأسبوع الأخير من شهر يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1930 شعر الدكتاتور
باقتراب النهاية ، فقبل ذلك بأسبوع استقال وزيره للاقتصاد لعدم موافقته على
السياسة الاقتصادية التي أصبحت تنفذ بتدخل من رئيس الحكومة . وفي 26 يناير
﴿ كانون ثان ﴾ بعث الدكتاتور برسالة دورية إلى قادة حاميات المناطق يطلب منهم
الاجابة بأقصى السرعة عن سؤال واحد هو " هل تستطيع الدكتاتورية أن تعول على
مساندة القوات المسلحة ؟ " وجاءته الردود باردة مثلجة فليس بين القادة سوى
اثنين يمكن اعتبارهما في صفه . فأخذ إذن يفكر في النهاية الوشيكة ويحاول إعداد
خلفه . ولكن دعاه الملك يوم 28 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1930 واتفقا على أن يقدم
بريمو دي ريفارا استقالته . وفي نفس اليوم كلف الملك الفريق داماسو بيرنغر
بتشكيل حكومة تحت راية وفي ظل دستور 1876 الذي أوقف العمل به أو كاد عند
انتصاب الدكتاتورية يوم 13 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1923 . وبعد فترة قصيرة خرج
بريمو دي ريفارا ، بعد القيام بمحاولة تأمر ضد الملكية ، وقصد فرنسا حيث توفي
يوم 16 مارس ﴿ آذار ﴾ 1930 .

لقد قيل وكتب الكثيرون عن بريمو دي ريفارا وحكمه ونظامه الذي كان دون

شك دكتاتوريا ، ولكنه لم يخل من الرغبة في الإصلاح . فبعد أن توصل إلى تهدة منطقة الريف المغربي وانهاء حربها أراد أن يفعل كل شيء على عجل وفي وقت واحد . أراد إصلاح المالية والاقتصاد وانجاز أشغال عامة كبرى والإصلاح العسكري في القوات البرية والبحرية وتحوير القوانين وبرامج التعليم وما إلى ذلك ولكنه أخطأ الوسائل والطرق أيضا في تقديره لعمر نظامه ودوامه لقد علق وحكم على هذا النظام رجل عسكري آخر أصبح في ما بعد دكتاتورا ولمدة أطول ، وهو الفريق فرانكو ، الذي كما قال هو نفسه " قد كرس الساعات الطوال للتفكير السياسي حول دكتاتورية بريمو دي ريفارا ولاحظ بخصوص ما كان يراه انجازات موفقة ثلاثة أخطاء أولها اصرار السيد ميغال بريمو دي ريفارا على اتباع الأسلوب الذي وصفه بأنه " اعتداء دستوري " وثانيها انعدام السياسة في دكتاتوريته وثالثها الأمعان في اعتبار حكمه مؤقتا دون أن يقدم على تغيير النظام من أساسه ، ذلك النظام الذي أجبرت الملكية على أن تخلفه لا حبا في الانقلاب ولكن لعجز ظاهر لدى ذلك النظام " .

سقط الدكتاتور وترك الملك متهما بالتواطؤ معه خاصة وأن بريمو دي ريفارا حاول دوما ادماج القصر في نظامه ومقرراته وتصرفاته أو التظاهر بأن نظامه هو نظام القصر وهو ما جلب للملك ألفونصو الكثير من التهم والتهجمات مما أدى إلى تركه العرش كما سنرى . ولكن ها هو الملك ألفونصو الثالث عشر نفسه يوضح كيف وفي أية ظروف قبل تعيين الدكتاتور على رأس الحكومة . يقول الملك " أصدر بريمو دي ريفارا بيانه الشهير ووضع على أهبة الحرب حاميته **﴿مقرها برشلونة﴾** تؤيدها حامية مدريد وليس ثمة من يستطيع إثبات تواطؤ مع المتمردين . فبمحضر جميع أعضاء الحكومة سألتهم قائلا بالنظر إلى موقف الجيش هل يمكن أن تضمن لي إعادة استتباب الأمن في أسبانيا وحماية الملكية والحكومة ؟ فكان الجواب الذي حصلت عليه هو أنه لم يكن بالامكان تأكيد أو ضمان أي شيء . إذاك بعث إلي الفريق بريمو دي ريفارا ببرقية تضمن لي فيها المحافظة على النظام العام والولاء للتاج وإعادة اقامة الضمانات الدستورية بمجرد القضاء على الفوضى . لم أتردد إذن لأن الأمر كان يقضي بالاختيار بين المجهول وبين سلامة ممكنة " (15) .

ومن جهة أخرى يروي ابنه دون خوان آل بوربون ﴿أبو الملك الأسباني الحالي﴾ بأن أباه ألفونسو الثالث عشر كان يحدثه في المهجر لينقل له تجاربه وملاحظاته ولذا فهو يرى أن أباه " رأى في أنقلاب بريمو دي ريفارا محاولة تحول دون سقوط الملكية أو على الأقل تؤجل سقوطها . ففي سنة 1922 كان الملك ألفونسو قد ربط أمتعته " خياليا " ورضى بالدكتاتورية ظنا منه أنها سوف لا تدوم سوى الوقت الكافي لإعداد العودة إلى الأوضاع الطبيعية على أسس جديدة . كان يرغب في أن يعد بسرعة دستور جديد حتى يمكن ادماج الشعب إدماجا حقيقيا في الواجبات السياسية وكان نص مسودة الدستور الذي أعدته لجنة خاصة نصا ممتازا " (16) .

ويتحدث الملك ألفونسو الثالث عشر مرة أخرى عن هذه المرحلة من عهده فيقول " صعد الفريق بريمو دي ريفارا إلى منصة السلطة عندما هجمت الأمة على الديماغوجيين وأجبر على ترك السلطة لأن الأمة التي استرجعت نبضها شعرت بعدم الراحة بدون الديماغوجيين . إن فشل الفريق بريمو عجلت به الأزمة الاقتصادية العالمية . ففي نفس الوقت الذي اصطدمت فيه التجارة بجدار الأزمة العالمية ورأى العمال أنفسهم وجها لوجه مع إنتاج أخذ في الانخفاض ، ألقيت كل المصائب والمحن على كاهل الدكتاتور وأخذ الناس ينادون بانعقاد جلسات البرلمان " (17) .

وسواء أنجحت دكتاتورية بريمو دي ريفارا أم فشلت فهي ليست سوى مرحلة أخرى من مراحل التاريخ الأسباني قد أنطوت ومعها آمال شعب ظن ، ولو لبرهة أنه يحققها وبقي ليحياه ما تبقى من مصيره .

المشهد الأخير : إن عهد ألفونسو الثالث عشر المليء بالأحداث والأزمات والصراعات بما في ذلك الحروب ﴿الحرب العالمية الأولى وحرب الريف﴾ هو أشبه شيء برواية فاجعة تتابعت فصولها لتؤدي إلى حل هو سقوط الملكية وقيام الجمهورية وتحقيق الفرحة للجميع أو هكذا ظن واضعو فصول تلك الرواية . فبعد سقوط الدكتاتورية وتكليف الملك الفريق داماسو بيرنغر بتشكيل الحكومة بدا جليا ما كان يأبى الكثيرون أن يروه رغم أنه ظاهرة سياسية تفرض نفسها وتعيد لأسبانيا صورتها التي أصبحت تقليدية وهي انقسامها إلى أسبانيتين . فقد كانت هناك كتلتان كبيرتان متقابلتان تجران إلى صفيهما بقية الأمة أي تلك الأغلبية غير

المبالية . إن أسبانيا قد وقعت مرة أخرى في سياسة القطبين التي عرفتھا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وفي سنة 1930 كان التقسيم السياسي العام لأسبانيا ، حسب الأستاذ ريكاردو دي لاثيارفا ، تقسيما يفضي إلى أسبانيتين ويشمل آراء الأقليات ومختلف مفاهيم رجال الفكر ومفاهيم العسكريين ويمثل سياسات الأسبانيتين الصغيرتين وكان يتجزأ إلى كلمتين رنانتين واضحتين هما " جمهوريون وملكيون " (18) .

كان الأمر إذن من خلال كل المعطيات الأخرى كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحرك العمال للمطالبة بصلاحيها والأوضاع الثقافية وخروج الأساتذة والطلبة من سكونهم منادين بإصلاحها والأوضاع العسكرية من حيث حالة الجنود المادية وحاجة الجيش إلى التطور ومماشاة العصر منحصر في أي النظامين تحتاج أسبانيا ، النظام الملكي أو النظام الجمهوري . وكان طبيعيا أن تميل الكفة لفائدة الجمهورية فهي المأمول الذي لم يجرب بعد فيبقى حاملا لكل مواصفاته الطيبة الحسنة بينما الملكية قد جربت وھا هو الواقع يثبت عدم صلاحيتها ، ولا أدل على ذلك من أعمال حكومة بيرنغر وتصرفاتها .

كانت حكومة مكونة من أضعف المحافظين عادت من يومها الأول إلى الليبرالية في الاقتصاد ولعل أصح التعبير هو أنها كانت عديمة أية سياسة اقتصادية بينما أول ما كانت تحتاج اليه البلاد هو سياسة اقتصادية واقعية مرنة تخرج الوطن من الأزمة الحادة التي كان يعانيها وتسكت أو تهدىء من ثورة الطبقات الشغيلة والطبقات المحتاجة . لكن الحكومة كانت ضعيفة فلم تقدم ولم تستطع تحقيق أي تقدم في أي مجال كان . فقد حكمت بالدستور لكن دون مشاركة المجالس ، وخاصة البرلمان ، ولذا كانت حجة الدستوريين أن الملك اعتدى على الدستور فلم يعد صالحا ولذا وجبت الدعوة إلى تشكيل برلمان تأسيسي جديد ليقرر مستقبل وطبيعة النظام مع تعطيل وظيفة الملك ودوره مؤقتا ريثما يبيت في الأمر .

كان عدم الرضى عاما والغضب شاملا حتى أن " الآتينيو " * المركز الثقافي الأكاديمي لمدرید * أصبح مركزا للمعارضة ومن أعلى منصبه وجهت أكبر التهم

وخاصة تهمة الرشوة ، ضد الجميع بما في ذلك الملك ، فالمعارضة لم تعد ضد الحكومة بل ضد النظام . لقد بقيت الحكومة وحدها في عزلة دون أي اتصال أو ارتباط بالمجموعات السياسية التي تقوي كل يوم من تهجماتها ضد النظام وتضم صفوفها وتوحد جهودها فتوجب ذلك باجتماع انعقد في مدينة سان سييا ستيان يوم 28 أغسطس ﴿ أب ﴾ 1930 ضم قادة وزعماء المجموعات السياسية التالية : الحلف الجمهوري والحزب الجمهوري الراديكالي الاشتراكي واليمين الليبرالي الجمهوري والحركة القطلانية وحركة قاطالونيا الجمهورية والدولة القطلانية والمنظمة الجمهورية الجليقية المستقلة . ومن جملة مقررات هذا الاجتماع إنشاء لجنة ثورية مكلفة بتنظيم تغيير النظام وذلك عن طريق انتفاضة عسكرية يؤيدها المدنيون . لكن لم تكن المجموعات المساهمة في لقاء سان سييا ستيان تتمتع بقاعدة شعبية عريضة ولذا كان لابد وأن تبحث عن تأييد المنظمات العمالية وهذا ما فعلت إذ توصلت اللجنة الثورية إلى الاتفاق مع الحزب الاشتراكي العمالي ونقاباته ، الاتحاد العام للشغل ، وما أن جاء شهر نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ من نفس السنة حتى تحصلت اللجنة على تأييد ومساندة المنظمة العمالية الأخرى ، الكنفيديرالية الوطنية للشغل ﴿ ث . ن . ت . ﴾ ذات الميول الفوضوية .

كانت التهجمات تتوالى على النظام ولم تكن آتية من الجمهوريين فحسب بل ومن أكبر الأحزاب الملكية أيضا . وفي هذه الأثناء ، وضمن الحملة الدعائية التهجمية أعلنت اللجنة الثورية بمديرية عن انتفاضة ستنفذ يوم 15 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1930 . إلا أن أحد النقباء ، فيرمين غالان ، سارع بمعية جنود حامية مدينة خاكا فأعلن الجمهورية وتحرك يوم 12 فكان له اصطدام مع القوات الموالية للملكية وأحبطت حركته واعتقل مع زميل له وحوكما بسرعة من طرف محكمة عسكرية وأعدما حالا وكان ذلك يوم 14 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ فأصبحا أول شهداء الجمهورية .

وبعد شهرين من هذا الحادث سقطت حكومة الفريق بيرنغر ولم يتم تشكيل

حكومة جديدة إلا بعناء ومشقة . فأيام النظام أصبحت معدودة ولم يبق الا انتظار الانتخابات البلدية ، بينما الاضطراب والقلق أخذان في الازدياد خاصة اثر محاكمات بعض العسكريين والساسة من طرف محاكم اعتبرتها المعارضة وريثة عدم الشرعية التي أتت بها الدكتاتورية .

ووسط هذه الأجواء المكهربة والحلبى بالأحداث جاء يوم 12 أبريل ﴿نيسان﴾ يوم الانتخابات البلدية التي تقدم اليها الملكيون دون أن يصلوا إلى توحيد صفوفهم والمعارضة بعد أن توصلت إلى التحام جمهوري اشتراكي لم يترك خارج الصف سوى بعض الشيوعيين .

أسفرت الانتخابات عن فوز الجمهوريين في المدن الهامة بينما فاز الملكيون في القرى والدواخل . هذه على الأقل هي النتيجة الأكثر شيوعا لأن الأرقام الحقيقية لتتائج تلك الانتخابات لم تعرف رسمياً حتى اليوم وقد لن تعرف أبدا . ويكفي للدلالة على تضارب الأقوال والإحصائيات الخاصة بهذه النتائج ما جاء بلسان قلم مؤرخين معاصرين شهيرين أحدهما ملكي النزعة يمينى الاتجاه وهو الاستاذ ريكاردو دي لاثيارفا وثانيهما جمهوري النزعة يساري الاتجاه ونعنى الأستاذ مانوال تونيون دي لارا . فالأول يقول في كتابه القيم " التاريخ الأساسي لأسبانيا الحالية " بأن " الأرقام الرسمية " ﴿ لتتائج الانتخابات البلدية تلك ﴾ هي هذه = 22150 نائبا ملكيا مقابل 5775 نائبا جمهوريا فليس هناك مجال للشك بأن النصر الملكى العام كان ساحقا . " أما الثاني فقد جاء بالمجلد التاسع من " تاريخ أسبانيا " الذي أشرف عليه وبقلم الأستاذ بيار ماليرب بأن النصر الساحق كان من نصيب الجمهوريين " الذين فازوا في احدى وأربعين عاصمة محافظة من مجموع خمسين عاصمة وكان عدد النواب هو 39501 نائبا من الجمهوريين والاشتراكيين و 34238 نائبا ملكيا أو من يمكن أن يعتبروا ملكيين " . فالفرق كبير جدا بين التقديرين كما يلاحظ مع العلم أن هناك تقديرات أخرى عديدة .

فمهما يكن من أمر ، وأيا كانت الأرقام الصحيحة الواقعية ، فإن الجانب الملكى وخاصة الحكومة والملك ، قد شعروا بالهزة وأخذوا يبحثون عن مخرج عبر سبل خاطئة .

فبعد أن أشعرت الحكومة بأن القوات المسلحة والحرس المدني سيبقيان على حياد في حالة حدوث ما يستوجب استعمال القوة ، انعقد مجلس وزراء حضره الملك وقال أثناءه رئيس الحكومة متعجبا " لقد نامت أسبانيا ملكية واستيقظت جمهورية " . هذا ويضيف أحد الوزراء قائلا " لدي شعور أريد التعبير عنه وهو أنه بعد انتخابات أمس تبدو الملكية لي غير شرعية " . بينما يقول ثالث " ليس ثمة إلا حلين : الخضوع للهزيمة أو الاجابة بالعنف " .

كان الملك في جاحة إلى أقل من ذلك ليتخذ قرارا راوده منذ سنة 1917 ، خاصة وأنه كان يشعر بأن الشعب قد حرمه حبه وعطفه وأن المد الدعائي المغرض ضده قد غمر كل الحدود وأنه مهما يكن من أمر فهو لن يقبل ، لن يتسبب في حرب أهلية فترك العرش موجهها بالمناسبة بيانا إلى الأمة قال فيه " بكل عزم وتصميم أريد الابتعاد عما هو دفع مواطن ضد آخر في حرب أهلية . إني أبتعد ولا أتنازل عن أي من حقوقي لأنها ليست ملكي فقط بل هي وديعة متراكمة من طرف التاريخ . إني عن طواعية أوقف ممارسة السلطة الملكية وأبتعد عن أسبانيا معترفا لها بذلك بأنها وحدها سيدة مصيرها " . وبينما هو في المهجر صرح لبعضهم يقول " لم يكن بإمكانني تجاهل أبعاد تلك الانتخابات التي كانت موجهة ضد شخصي مباشرة . فالافتراءات قد اقتلعت من قلوب الأسبان حبا كنت أعتربه وأفخر " .

وهكذا ترك الملك ألفونسو الثالث عشر العرش وفي مساء يوم 14 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1931 خرج من قصره بمدير يد متجها إلى قرطاجنة ومنها أبحر إلى هجرة طويلة انتهت بوفاته ولم تعد رفاته إلى الوطن إلا بعد عودة الملكية والديمقراطية لأسبانيا وكان ذلك يوم 19 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1980 .

وفي هذه الأثناء ، وفي نفس الوقت تقريبا كانت الجمهورية تعلن في كل المدن تقريبا وسط حماسة جماهيرية شديدة . صفحة تطوى وأخرى تفتح وتلك سنة الحياة وليس لها تبديلا .

الحياة الأدبية : لا يمكن أن نترك الحديث عن عهد ألفونسو الثالث عشر دون التعرّيج على الحياة الثقافية والأدبية بصفة خاصة ، لأنه لا يمكن التحدث عن ثقافة

عامّة ذات جذور وأبعاد شعبية بينما الشعب في معظمه أمي . ولذا فالنهضة أدبية بحثة ولو أن السياسة قد اندمجت فيها في كثير من الأحيان أو أن بعض قادة الفكر قاموا بنشاطات سياسية في هذا الاتجاه أو ذاك .

إن ما هو مؤكد ومحرز على الإجماع أن عهد ألفونسو الثالث عشر كان عصرا فظيا ، ان لم يكن ذهبيا ، بالنسبة للفكر والآداب . عصر اختلط فيه جيلان أدبيان وهما جيل 98 أي 1898 في عنفوان نضجه ومجده وانتاجه ومن نجومه اللماعة الشهيرة أونامونو والأخوان ماتشادو وأثورين وباروخا وجيل 27 الشاب الذي لمعت فيه نجوم أدبية كثيرة قد يكون أشهرها ولظروف معروفة فيديريكو غارثيا لوركا وخوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا . ثم أن هناك نخبة جامعية عبر عنها بالجسر الرابط بين الجيلين وهي أيضا قد شملت شخصيات لمعت محليا وخارجيا وفي شتى فروع الأدب والفكر . وما من شك أن أشهر أسم والمع نجم في هذه العائلة هو الفيلسوف خوزي أورتيجا إي غاسات . كانت أعمال هؤلاء الكتاب والمفكرين تنشر وتتحصل في مجلتين لعبتا دورا كبيرا في الربط بين مختلف العناصر والاتجاهات وفي بعث تيار ، بل ثورة تنادي بالتجديد في الأسلوب والشكل الجمالي . وهاتان المجلتان هما " مجلة الغرب " التي يشرف عليها أورتيجا إي غاسيت وتسير في تيار فكره ورؤيته و " المجلة الأدبية وصاحبها أرنيسو خيميناث كاباييرو وهي التي تزعمت الحركة الجمالية .

كان الانتاج زاخرا والتنوعية جيدة والمواضيع المعالجة متنوعة وذات مرمى بعيد يتصل دوما بالأصول والجذور الأسبانية . كانت نهضة أدبية شاملة فضمت الملكيين والجمهوريين والمستقلين والاعتباريين واللا اعتباريين والكاثوليكين وأدباء العاصمة وكتاب مختلف المناطق ولكنها كانت في نفس الوقت مقصورة على النخبة منحصرة في طبقة أرسطوقراطية دون أن يصل نشاطها المتعدد الوجوه إلى مجموع شعب كان لا يزال غارقا في تخلف ثقافي . لم يكن هناك من يفكر أو يهتم بثقافة شعبية حقة في أسبانيا ولو أن غارثيا لوركا سيعمل في ما بعد ، بعد إعلان الجمهورية على محاولة إيصال صوته إلى الطبقات الكادحة في القرى النائية عن طريق فرقته للتمثيل " البراقة " . إلا أن ذلك المجهود الفردي الذي جاء بعد عهد ألفونسو ، لا يمكن اعتباره بأي حال ، برنامجا لبعث ثقافة شعبية .

إن قائمة المفكرين والأدباء الذين لمعوا وجادوا وأجادوا خلال عهد ألفونسو الثالث

عشر طويلة يتعذر إعطاؤها كاملة ولو أن الإفادة والانارة تفرض ذكر بعض حملة القلم في تلك الفترة ومنهم خورخي غيان ، داماسو ألونسو ، رافايل ألبيرتي ، فيشتي ألكسندر ، فرانثسكو أبالا ، ايمليو غارثيا غومث ❀ شيخ المستعربين حاليا❀ ، وغيرهم .

ولم يكن العصر فظيا أو ذهبيا في الأداب وحدها فالفنون التشكيلية والموسيقى قد أحرزت هي الأخرى على نهضة وتطور جعلها تتعدى حدود البلاد لتنتشر وتروج في الخارج . ففي عالم الرسم مثلا قد لمع فنانون أمثال سورويا ثولوواغا والعباقرة العالمين بيكاسو وصولانا وميرو وغريس . كما ذاع صيت المهندس المعماري غاودي زعيم التجديد والحركة ثم إن أوربا بأسرها تمتعت ولا تزال تتمتع بانتاج الموسيقىار دي فايا وألبانيث وجرانادوس .

وهكذا فان عصر الملك ألفونسو الثالث عشر ، قد يعرف بعصر الفوضى أو عصر الحيرة أو عصر الظلم الاجتماعي أو الانهيار الاقتصادي ، فهو - دون شك - ومن الناحية الثقافية البحتة ، عصر ذهبي معطاء ، زخرت أرضيته بالمجيد من المفكرين والأدباء والفنانين الذين لا يزال البعض منهم على قيد الحياة يواصل انتاجه وعطاءه رغم ثقل السنين وتقلبات السياسة .

الفصل الثالث

الجمهورية

كان يوم 13 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1933 يوما حاسما في حياة أسبانيا إذ صدرت فيه رسميا نتائج الانتخابات البلدية التي أمالت الكفة لفائدة الجمهوريين إن لم يكن عدديا فحسبا وواقعيا لأنه في ذلك اليوم ، بينما كان مجلس الوزراء مجتمعاً برئاسة الملك باحثا عن حيلة أو مخرج كانت شوارع معظم المدن الأسبانية في هيجان حماسي تنادي فيها الجماهير المتراصة بحياة الجمهورية التي أعلنت فعليا في بعض المدن حتى أنه ما أن جاء صباح يوم 14 حتى كانت الجمهورية واقعا ملموسا . إن أعضاء اللجنة الثورية المنبثقة عن اتفاقية سان سباستيان قد أصبحوا أقرب شيء إلى حكومة مؤقتة ، وبين هتافات وحماسة الجماهير ، شقوا طريقهم من مركز اللجنة إلى مقر الحكومة حيث أعلنوا رسميا قيام الجمهورية . كانت الساعة الثامنة مساء ، وفي نفس الوقت تقريبا ، خرج الملك ألفونسو الثالث عشر من قصره مغادرا البلاد لتبدأ بالنسبة له مرحلة هجرة ثقيلة وبالنسبة للبلاد مرحلة آمال وخيبة ، مرحلة تقدم وتقهقر ، مرحلة سعي وفشل ، مرحلة هي في النهاية تجربة مرة ستفضي إلى ما هو أمر وأقصى .

الميراث : ترك الملك ألفونسو الثالث عشر العرش دون التنازل عليه ولا على أي من حقوقه بل كان نزولا عن طوعية ومحاولة منه للحيلولة دون تصادم الأسباني ودون نشوب فتنة . غادر العرش إذن تاركا للجمهورية التي تلتها ميراثا قليل في التاريخ ثقله وعدد ونوعية مشاكله . ترك للمسؤولين الجدد بلدا يسوده الاقطاع ، تحكم في شؤونه أقلية ماسكة بالثروة ومصادرها متمركزة في مواقعها ، رافضة لأي تغيير أو أي تجديد خاصة إذا كان ذلك ماسا بمصالحها أو رأت فيه خطرا يهدد مكاسبها ، ترك الملك للمسؤولين الجدد بلدا ، غارقة أغلبية شعبه في الأمية والفقر أو حتى في الجوع والمهانة ، بلدا انقسم شقين : غني وفقير ، متعلم وجاهل ، يميني ويساري ، ملكي وجمهوري ، جامد ومتحرك . بلدا تشتت قواه الحية فكريا أو جسمانيا داخل نسيج معقد من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والنقابات يصعب حصرها أو فهم مبادئها وغاياتها وتحركاتها .

لكل هذا أراد النظام الجديد أن يكون دستوريا ديمقراطيا خالصا ولكنه لم يقدم على تغيير اجتماعي بالمعنى الصحيح أي لم يقدم على تغيير طريقة الانتاج أو إدخال

إصلاح اجتماعي للقضاء على المظالم وتصفية البالي القديم ومماشاة العالم الرأسمالي المعاصر الذي كان يعيش فيه . (19) .

المشاكل : كان النظام الجديد ، أي الجمهورية ، يواجه مشاكل من كل نوع تحتاج كلها إلى حلول سريعة نظرا لانعدام صبر الجماهير التي أيقظتها الحاجة وحركتها قيادات نقابية وفوضوية عاقدة العزم على تغيير الأوضاع وإخراج العامل من شقائه وعبوديته ، ولكنها تصطدم بتعنت ومعارضة أقلية رأت أنها قد سلبت السلطة السياسية وتخشى سلبها السلطة الاقتصادية .

ما من شك أن أهم تلك المشاكل وأصعبها حلا ، رغم ضرورة الاسراع بها ، هي المشاكل الاقتصادية . ان التأخير الهيكلي الذي كانت عليه أسبانيا قد خلق وضعاً وشكلاً زراعياً ذا بال . كانت هناك فوارق كبيرة في الملكية وكان هناك تضخم سكاني إلى جانب انتاج منخفض وانعدام طلب لليد العاملة داخل المدن مما لم يساعد على تخفيف الوطأة على الريف . " إنه لا يمكن فهم مشكلة الريف والقطاع الزراعي دون أخذ المشاكل الاقتصادية بعين الاعتبار . فالسوق الداخلية ضعيفة جدا والصادرات في معظمها زراعية ومنجمية والتأخر التقني واقع ملموس والمركزية الاحتكارية مهيمنة تحميها قوانين جبائية . وهذا بالإضافة إلى التشابك الكامل المحكم بين البورجوازية العليا ، الزراعية والمالية والتجارية ، . وهي بورجوازية مكونة مما يقرب من مئة عائلة لاغير تتصرف طبقاً لمفاهيم النظام القديم ، نظام الاقطاع الزراعي " (20) .

وكما لو لم يكن هذا كافياً في حد ذاته ، فهو يقع وسط تشابك هيكلي عالمي متأزم .

ولا يقل عن الاقتصاد أهمية وخطورة ، مشكل الجنسيات أو الحكم الذاتي . إن أسبانيا ، كما سبق وأن ذكرنا ، وحدها تحت تاج واحد وحكم مركزي الملك فرناندو وزوجته ايزابيل المعروفان باسم " الملوك الكاثوليك " وذلك على أثر استرجاع أسبانيا من أيدي المسلمين . ولكن لم تفقد بعض المناطق شخصيتها ومكوناتها بل زادت في الأيام حدة وازداد المواطنون فيها تعصبا . تأتي قاطالونيا في المقدمة متبوعة ببلاد الباسك ثم جليقية وكلها تنادي بحكم ذاتي يعطيها نوعاً من الاستقلال عن الحكومة المركزية لتبرز شخصيتها وذاتيتها وتستعمل لغتها وترفع علمها . ولم تزدها مركزية

الدولة التقليدية الا تصلبا كما زادت المشكل تعقيدا مما أدى إلى التشنج والتوتر ، واجهتهما الجمهورية مبكرا . إن هذا المشكل كان أحد المواضيع التي شملها مؤتمر سان سيباستيان ومقرراته .

ثم إن الكنيسة هي الأخرى كانت مشكلا أو حتى عقبة في طريق الجمهورية لأن الكنيسة بعد الهزات التي لاقتها خلال القرن التاسع عشر ، عادت ومنتت الصلة بالعرش وبالوضع القديم مما زاد في صلاتها وتأثيرها على الحياة العامة ، لا عن طريق التعليم الذي كانت تهيمن على جزء كبير من مؤسساته ولا عن طريق وظيفتها الطبيعية وتدخلها في الحياة العائلية فحسب بل عن طريق نشاطات أخرى أيضا تتمثل في منظمات تابعة لها ولوظيفتها مثل " العمل الكاثوليكي " و " الجمعية الكاثوليكية الوطنية للدعاية " ومنظمات مهنية أخرى ربطتها بالدين مثل " الكنفيديرالية الكاثوليكية الزراعية " ذات عظيم التأثير * كان أمينها العام الأستاذ الشاب أنذاك خوزي ماريّا خل روبلس الذي سيلعب دورا هاما عن طريق هذه المنظمة وعن طريق حزب يميني أسسه وهو الذي عرف باسم ثيدا * والنقابات الكاثوليكية العمالية وفيدرالية الطلاب الكاثوليكين والجمعية الوطنية للمعلمين الكاثوليك وغيرها . فبكل هذا كان واضحا أن الكنيسة لم تكن بعيدة عن السياسة ولم يخف بعض مسؤوليها ميولاتهم اليمينية .

وأخيرا لا آخرا ، فالمشاكل لا تحصى ، نجد مشكلا هو في الحقيقة نتيجة طبيعية لما تقدم ونعني التأخر الثقافي والتربوي الذي كان بارزا واضحا رغم المجهودات التي بذلها الكثيرون من المربين ورجال الفكر .

القوات الاجتماعية : أمام هذه المشاكل وكثرتها وتعقيدها ، ماهي القوى والمنظمات الاجتماعية التي كان يمكن للجمهورية أن تستند عليها أو تتعاون معها لمعالجة ما تشكوه البلاد من مشاكل وصعاب ؟ كانت البلاد تزخر بالأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات ، منها المحلي العامل داخل منطقة معينة وطبقا لسياسة منحصرة في حاجيات تلك المنطقة ومنها ماهو قومي وطني ينظر في سياسته إلى البلاد ككل ويعمل طبقا لذلك . ثلاثة من هذه الأحزاب جمهورية النزعة لها وزن يمكن اعتباره بينما هناك أحزاب أخرى ذات نفس الاتجاه ولكنها ضعيفة نسبيا . فهناك

الحزب الراديكالي والراديكالي الاشتراكي والعمل الجمهوري وأقل من هؤلاء قوة وانتشارا نجد الحزب الجمهوري الفيدرالي واليمين الليبرالي الجمهوري وهو حزب ذو صبغة محافظة .

أما الحزب الأكثر تنظيماً وقوة في الاتجاه اليساري فهو دون شك الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ووراءه مؤسسته النقابية المنظمة والقوية هي الأخرى ، الاتحاد العام للشغل . وكمؤسسة عمالية هناك أيضاً الكنفيديرالية الوطنية للشغل ذات النزعة الفوضوية التي ، مثل الحزب الشيوعي ، وكان إذاك صغيراً ، لا تقف من الجمهورية موقف المؤيد إذ تتنافى فلسفتها الفوضوية مع أي نظام معروف .

وإلى جانب هذه المنظمات ذات الشكل والنشاط القومي ، نجد حركات أخرى مقصور نشاطها على منطقة محدودة مثل اليسار الجمهوري والعمل القطلاني الجمهوري والوحدة الاشتراكية بقاطالونيا بينما الحزب الوطني الباسكي ونقابته ، التضامن العمالي الباسكي ، يعملان في بلاد الباسك . في جليقية كانت نشيطة المنظمة الجمهورية الجليقية المستقلة ولحق بها منذ سنة 1931 الحزب الجليقي .

كانت كل هذه التشكيلة من الأحزاب والجمعيات والنقابات تعمل ، ولو نظرياً ، لمساندة الجمهورية وشد أزرها ولو أنها في الواقع قد أضرت بها نتيجة التفرقة وعدم توافر أو تنسيق الجهود .

أما الصف المقابل أي الكتلة الاجتماعية الاقتصادية التي هيمنت سابقاً وفقدت مراكز إدارة وتسيير الدولة بعد ذلك فقد كانت تمر بأزمة حادة في ما يتعلق بتمثيلها ، فالأحزاب القديمة التي تداولت على السلطة قد اضمحلت وبقيت مجموعات صغيرة غير ذات تأثير يذكر ، كمجموعة الدستوريين أو المجموعة الديمقراطية الليبرالية . كانت هناك أيضاً الوحدة الملكية الوطنية ولكنها لم تكن تتمتع بسمعة لدى الرأي العام وأهم منها نواة الفاشيية المتمثلة في الحزب الوطني الفاقد لأية قاعدة ثابتة . " فهل يعني أن الفراغ السياسي قد تم وتأكد بالنسبة لليمين ؟ لا ، طبعاً ، لأن الفرق السياسية الكاثوليكية لا تزال عينا ساهرة وهي منظمات هامة جداً ذكرنا أهمها عند

الإشارة إلى تأثير الكنيسة ودورها . وإضافة إلى تلك المنظمات كانت هناك اتحادات ذات صبغة أو طابع مهني تتحرك وتعمل للدفاع عن أرباب العمل والوقوف في وجه النقابات والتحركات العمالية . نذكر من بين هذه الاتحادات كنفيدرالية الأعراف ﴿ أرباب العمل ﴾ الأسبانية والكنفيديرالية النقاوية وتنمية الشغل الوطني ببرشلونة ورابطة المنتجين الباسكيين والجمعية العامة لمربي المواشي وأخرى لملاك حقول الزيتون وثالثة للمزارعين وغيرها دون نسيان الغرف التجارية والصناعية وما إليها .

الانجازات : ما من شك أننا أطلنا في سرد وتعدد مختلف الكتل الممثلة للقوى الاجتماعية في البلاد وما كان ذلك منا إلا رغبة في إعطاء القارىء صورة أكثر وضوحاً وأقرب إلى الواقع الذي كانت عليه الجمهورية الفتية ، وليدة الصدف أكثر منها وليدة التخطيط والتنظيم ، أن تواجهه . لقد عاشت البلاد الأسابيع الأولى من إعلان النظام الجمهوري في حماسة وفرحة يحدوها الأمل الواسع العريض وهو ما قوى عزيمة المسؤولين فسارعوا بالشروع في الإصلاحات والحكومة لا تزال مؤقتة فأصدروا قانوناً زراعياً اجتماعياً وآخر للإصلاح العسكري والإصلاح التربوي وحوّروا قانون الانتخابات وتم الاعتراف بحق قاطالونيا في حكومتها الذاتية الإقليمية ، وكذلك الشأن بالنسبة لبلاد الباسك ولو بشيء من المشقة والمشاكل ، وأنشئت محاكم أو لجان الشغل المختلطة وحددت ساعات العمل اليومي إلى ثماني ساعات بالنسبة لكل القطاعات بما في ذلك القطاع الزراعي الذي حدد لعماله الأجر الأدنى أيضاً . صدر كذلك في هذه الفترة قانون وجوب استثمار الأرض أو استلامها من طرف مؤسسات ريفية أو تعاونيات لاستثمارها . لقد أريد بهذا القانون إصلاحاً زراعياً ولكنه كان اجراء غير كاف بالنسبة للوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي وملكيته في القطاع الزراعي ونظراً لحالة الفلاح الأسباني المادية والأدبية ولكنه بالنظر إلى الأوضاع السياسية إذاك يمكن اعتباره ثورة عديمة المثل بالنسبة للحياة الريفية الأسبانية وهو أيضاً بمثابة الكارثة بالنسبة لكبار الملاك الذين أطلقوا العنان لصحافتهم اليمينية المسيحية فبدأت الحملة ضد الجمهورية . ولم يكن الإصلاح المدخل على أوضاع العسكريين ليجد الصدى المطلوب أو النتائج المقصودة لأنه من ناحية قد مس بمصالح ومكاسب أكثر من ثلاث مئة من كبار الضباط ﴿ من بينهم فرانكو ﴾ ومن ناحية أخرى أضعف الجيش عن طريق قانون التقاعد المبكر، لا من أعداء الجمهورية

فحسب ، بل من أنصارها أيضا .

أما في الإصلاح التربوي والتعليمي فقد أنجزت خطوات هامة مفيدة لاتنكر إذ أحدث العديد من المدارس ورفعت أجور المربين ونظمت دورات لتدريبهم وأنشئ مجلس بيداغوجي لنشر الثقافة في الريف إلى غير ذلك . الا أن جعل التربية الدينية اختيارية وعدم فصلها عن البرامج وإعطائها حريتها قد صير الخطوة عاملا آخر من عوامل غضب اليمين والكنيسة واغتنام الفرصة للزيادة من مقاومة الجمهورية .

ومن جهة أخرى فانه رغم المقاصد الطيبة ومحاولة الاسراع بالتغيير من قبل الحكومة المؤقتة ، فقد خمد حماس الجماهير التي عبرت عنه بشدة خلال الأيام الأولى وبرز تمسك الكتلة التي كانت ماسكة بالاقتصاد والثروة بولائها لمصالحها ومكتسباتها فوضعت كل العراقيل في طريق الإنجازات مستعملة الأجهزة الإدارية المركزية والاقلية وواصلت تهجمها على الجمهورية وقراراتها بينما أخذ الصف المقابل ، صف الفلاحين والعمال والطبقات الكادحة المحرومة في التملل والتحرك وقد ضاق صبره وأثارته مناورات المنظمة الفوضوية ❖ ث . ن . ت . ❖ التي انتصر التطرف في صفوفها بعد مؤتمرها الذي انعقد في تلك الفترة . وانهقد أيضا في نفس الوقت مؤتمر الحزب الاشتراكي للنظر في مشاركة زعمائه في الحكومة أو البقاء خارجها فانتصر الرأي الأول وتقرر التعاون مع حكومة الجمهورية وأعد برنامج لتقديمه إلى البرلمان ومناقشته وكان برنامجا تقدّميا طموحا .

الانتخابات : وسط هذه الأجواء المكهربة والأوضاع غير المستقرة وغير الواضحة وفي خضم المؤتمرات التي كانت تعقدها الأحزاب والنقابات حدد يوم 28 يونيو ❖ حزيران ❖ لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي . وخلال الحملة الانتخابية جرت أحداث زادت الأوضاع توترا منها قلاقل عمالية سببها ارتفاع عدد العاطلين خاصة

بين العمال الزراعيين ، وذلك لرفض الملاك خدمة أراضيهم مما أدى في بعض المناطق ❖ طليطلة مثلا ❖ إلى زحف العمال على الأراضي غير المحروثة والتعاون على زراعتها وخدمتها .

جرت الانتخابات دون أحداث تذكر وفاز فيها التحالف الاشتراكي الجمهوري واليسار القطلاني أمام اليمين الذي كان ممثلا في " العمل الوطني " . وهكذا عقد البرلمان التأسيسي أولى جلساته يوم 14 يوليو ﴿ تموز ﴾ وكان تشكيله النهائي كما يلي : 116 نائبا اشتراكيا و 90 راديكاليا و 56 راديكاليا اشتراكيا و 36 من اليسار القطلاني و 26 من العمل الجمهوري و 26 عن الزراعيين و 22 عن اليمين الليبرالي الجمهوري و 16 عن المجموعة في خدمة الجمهورية و 15 عن الحركة الجليقية و 14 عن بلاد الباسك و نافارا ﴿ الحزب الوطني الباسكي ﴾ و 3 نواب عن الرابطة القطلانية و 4 نواب ليبراليين ديمقراطيين ونائب ملكي و 14 فيديراليين وممثلين لأقصى اليسار .

والملاحظ في تكوين هذا المجلس هو ولوج قاعته لأول مرة من طرف العمال فكان لهم صوت مباشر في البرلمان وهو ما لم يحدث من قبل .

الناهب : بعد تشكيل البرلمان التأسيسي وتشكيل أول حكومة أخذت مختلف الكتل تنأهب للحركة الفعلية . هذه للحصول على حقوق مفقودة وتلك للقضاء على الجمهورية بعد احباط مجهوداتها وأعمالها .

وهكذا نجد أن الحكومة الجديدة قد اضطرت لمواجهة اضطرابات عممت اشبيليا و، منطقتها ، إضرابات سرعان ما تحولت إلى مشادات واصطدامات بين المضربين ورجال الأمن أدت إلى مقتل أحد العمال وإلى اعتقالات كثيرة في صفوفهم . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تصرف القوات المكلفة بالحفاظ على الأمن تصرفا عنيفا انتقاميا وحشيا منه قذف أحد البيوت بالمدفعية .

أما في الصف المقابل فكان الكارليون ﴿ نسبة إلى أنصار التيار المطالب بالعرش منذ حروب الخلافة التي بدأت خلال القرن الثامن عشر ﴾ يتآمرون بالتعاون مع بعض كبار الضباط في الجيش للاطاحة بالجمهورية وطلبوا من الحزب الوطني الباسكي السير معهم في هذا الاتجاه ولكنه رفض ذلك . ومن جهة أخرى كان الكاردينال بيدرو سيغورا قد استقرّ في جنوب فرنسا ومن هناك تأمر هو الآخر عن طريق أساقفته

وقساوسته إلى أن أوقفت السلطة بعضهم فاكشفت لديم الكثير من الوثائق المفصلة لخطته فسارعت الحكومة بالاتصال بالفاتيكاني ، الذي كان مؤيدا لحركة سيفغورا ، وتوصلت معه الى اتفاق .

ولم يكن كبار الملاك وأرباب الصناعة والمال ليقبوا دون نشاط بل أخذوا يستعدون للوقوف بأكثر حزم ضد الجمهورية فأسسوا جمعية توحد صفوف وعمل ملاك الأرض كما هو الشأن بالنسبة لأرباب الأعمال فكان مولد جمعية مالكي الضيعات الزراعية .

الدستور الجديد : كان كل هذا ، وغيره ، يجري بينما انكبت لجنة على اعداد دستور جديد أتمته وقدمته للمناقشة داخل المجلس النيابي يوم 16 سبتمبر (ايلول) 1931 وسرعان ما تحول النقاش إلى صراع كلامي وتبادل تهم وشتائم لما تعلق الأمر بالموافقة على الفصلين 26 و27 المتعلقين بعلاقة الكنيسة بالدولة . فقد نص الفصلان على حل عدة مؤسسات تابعة للكنيسة وتأميم ممتلكات هذه الأخيرة ولم تهدأ الحالة إلا عند بلوغ حل وسط . وبعد شهرين من بدئها تمت المناقشة بالمصادقة على الدستور ، فجاء دستورا ضامنا لحقوق الإنسان في أشكالها العائلية والاقتصادية والثقافية ، ناصا على إمكانية نزع الملكية الخاصة للفائدة العامة مقابل تعويضات مناسبة ، معطيا حق الانتخاب لكل المواطنين من الجنسين ، البالغين سن الثالثة والعشرين ، ساعحا بالطلاق ومشيرا في فصله الأول إلى أن " أسبانيا جمهورية ديمقراطية عمالية تقام داخل نظام حرية وعدالة . والجمهورية تشكل دولة متكاملة متماشية مع الحكم الذاتي للمناطق " .

وهكذا صودق على هذا الدستور يوم 9 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1931 وانتخب الأستاذ الكالا ثامورا أول رئيس للجمهورية . وكانت الحكومة المؤقتة قد استقالت هي الأخرى وشكلت أول حكومة جمهورية يوم 15 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1931 وكان رئيسها الأستاذ مانوال أثانيا الذي حرص على أن تكون حكومته ممثلة لمجموعة الأحزاب اليسارية والطبقات العمالية وأن تكون حكومة إصلاحية .

خطواتها : رأينا ما جاء في بعض فصول الدستور من قرارات جديدة مثل حقوق

الإنسان الاقتصادية وحرية في اختيار تعليمه وثقافته ، وحق الجميع ، بما في ذلك المرأة ، في الاقتراع ، وشرعية الطلاق ، وحق المناطق ذات الشخصية المختلفة في حكم ذاتي واستقلال اقليمي وكلها خطوات جديدة جريئة لم تكن لترضي أنصار الجمود والمحافظة على الأوضاع القائمة لما فيها من ضمان لمصالحهم . وأقدمت الحكومة في هذا النطاق على سن قانون إعطاء قاطالونيا استقلالها الذاتي وقانون إصلاح زراعي قدمتهما إلى البرلمان حيث فازا بأغلبية كبيرة ووضعاً حالاً حيز التنفيذ ولو أن الإصلاح الزراعي تعطل وتعثر كثيراً فلم يحقق ما جاء فيه وما رمي إليه فاتخذت السلطات إجراءات عرضية منها السماح للفلاحين باحتلال الأراضي التي لم يخدمها أصحابها لمدة سنتين متتاليتين واستثمارها لفائدتهم . فأرضت بذلك بعض مطالب الفلاحين وهدأت غضبهم ولو لحين .

الوضع الاقتصادي الاجتماعي : يمكن القول أن الجمهورية واجهت في سنتها الأولى وضعاً اقتصادياً مشجعاً . فمحصول سنة 1932 كان حسناً في جملة زراعية وتجارية واسترجعت الصناعة بعض قوتها بعد الركود وتزايد عدد الشركات الخفية الاسم المحدودة كما ارتفعت نسبة الاستثمار ورفعت عدة مصارف من رؤوس أموالها فثبتت الأرصدة فيها وسجلت الكهرباء ارتفاعاً في فوائدها وكذلك الأسمدة والورق .

لكن مقابل هذا كانت البطالة تزداد استفحالا يوماً بعد يوم . فالسياسة أثرت فيها كثيراً إذ أن كبار الملاك الزراعيين قد رفضوا خدمة أراضيهم كرد فعل للمطالبات العمالية والإصلاحات المعلنة من طرف الحكومة . كما أن الاستثمار والقروض في قطاع البناء قد تعطلت ثم إن الأزمة العالمية قد أثرت في هجرة اليد العاملة فأصبح اتجاهها عكسياً أي عودة لا هجرة حتى أن عدد العاطلين قد قدر خلال شهر يونيو 1932 * بحزيران 1932 بقرابة النصف مليون عاطل أكثر من نصفهم في القطاع الزراعي (21) .

ردود الفعل : وكما هو طبيعي وأمام استفحال البطالة ونفاذ صبر الطبقات الكادحة الباحثة عن الخروج من مأسيتها في أقصر الأجل ، كانت هناك ردود فعل مختلفة الأساليب والتأثيرات . فقد كانت الإضرابات تتكرر وتتوالي وتتواصل حتى أن سنة 1933 مثلاً قد عرفت أكثر من ألف إضراب أغلبها في قطاعي الزراعة والمناجم لأن أرباب العمل لم يثنوا عن عزمهم على احباط كل الإصلاحات وبقوا أوفياء

لأيدولوجية ومفاهيم النظام القديم مؤمنين بقوتهم وتحكمهم في مصادر الثروة والشغل . وكان يساند هذه الأقلية المهيمنة على الاقتصاد والمالية ، أقلية أخرى مكونة من البورجوازية العليا والطبقة الأرستوقراطية ورجال الكنيسة الذين كانوا يعملون بدوافع خاصة وحسب تعليمات من الفاتيكان جاءت في منشور سري يطالبهم " بالدفاع عن الدين والنظام الاجتماعي " ، ومن كثير من العسكريين المرتبطين عاطفيا بالنظام القديم .

تكررت المشاغبات من طرف العمال وتعددت تظاهراتهم في العديد من المدن مثل اشبيليا وبرشلونة ومدن الشمال والمناطق المنجمية وتسربت تلك العدوى وذلك الهيجان إلى الريف . ان المحرك الأكبر للعمال في هذه المظاهرات هو الكنفيديرالية الوطنية للشغل * ث . ن . ت . * الفوضوية التي طالبت لهم بيوم شغل ذي سبع ساعات والتي ازدادت موافقها من الحكومة تشددا وتطرفا كلما تشددت هذه الأخيرة في القمع والردع . ولم يكن تشدد ردع الحكومة ليميل كفة التطرف داخل الكنفيديرالية فحسب بل تعداها إلى صفوف الحزب الاشتراكي ونقاباته ، الاتحاد العام للشغل ، حتى أصبحت أية مظاهرات أو أي إضراب تصادما بين المتظاهرين ورجال الأمن تسقط أثناءه الضحايا ويعتقل الكثيرون . جرى ذلك في الأندلس وفي منطقة سالامنقة وفي طليطلة ليتحول الصدام من الريف إلى المدن فتشهده معظمها مثل بلباو وساراقسطة وقادش وقرطبة دون أن تشذ العاصمة مدريد أو الحاضرة برشلونة ومنطقتها حيث بلغت انتفاضة " يوبريغات " أقصى حدود الخطر مما أدى بالحكومة إلى سن قانون خاص للدفاع عن الجمهورية وإلى إبعاد مئة وأربعة من مسؤولي الكنفيديرالية الوطنية للشغل إلى غينيا فاحتلت المزارع وحرقت الآلات وساد التوتر وعمت رائحة الثورة في كل مكان .

تأمر اليمين : جاء هيجان وتحرك الطبقات العاملة نتيجة لنفاذ صبرهم ولتصرفات الطبقة المهيمنة اقتصاديا التي عرقلت بكل ما لديها من وسائل ، ولديها الكثير ، كل إصلاح أو تغيير ترى فيه مَسًا بمصالحها . فقد رفضت تطبيق تحديد ساعات العمل ، كما رفضت خدمة المساحات الكبرى من أراضيها انتقاما واكثارا للبطالة ومن احتياج العمال وشتت واسع الحملات الدعائية المعادية لكل تصرفات الحكومة

والمؤسسات العمالية وصبغت دعايتها بصبغة " الدفاع عن الدين " كي تجلب إلى صفها أكثر ما يمكنها من الجماهير.

وليس هذا فقط بل مدت يدها ونسقت نشاطاتها مع غيرها من المتأمرين مثل الكنيسة وبعض المجموعات الفاشستية الحديثة العهد والتكوين والتي ربطت الصلة بروما والفاشستية الإيطالية التي قدمت لها المساعدات المادية والأدبية . ولعل أخطر تأمر هو ذلك الذي قام به الفريق سان خورخو القائد الأسبق للحرس المدني والذي حولته الحكومة الجمهورية عن ذلك المنصب . كانت الأسباب عديدة تلك التي دفعت بسان خورخو إلى تزعم الانتفاضة . فمنها ما هو شخصي ومنها ما يشترك فيه مع جانب من قادة الجيش الذين ناصبوا الجمهورية العداء . ولكن الأهم من كل هذا هو صلة بعض النوادي السياسية وزعمائها به مثل أليخاندرولورو ، زعيم الحزب الراديكالي الذي أخذ يتعد أكثر فأكثر عن الخط الجمهوري ويميل تدريجياً إلى اليمين ومثل خلايا العسكريين الملكيين المتقاعدين حديثاً بموجب قانون التقاعد الذي سنته الجمهورية ﴿ قانون أثانيا ﴾ وبعض الخلايا الغربية الأخرى إلى جانب عدد من ممثلي مصالح كبار المزارعين . إن فكرة الوحدة الوطنية التي يراها اليمين مهددة بقانون الأقاليم لم تكن غريبة هي الأخرى عن تحرك الفريق سان خورخو الذي حاول احتلال اشبيليا مقر قيادته ، بينما حاولت مجموعة أخرى مؤتمرة بأوامره احتلال مركز البريد والمواصلات بالعاصمة والسيطرة عليها بعد ذلك . لكن الحكومة كانت مطلعة على خطته فلم تنجح في أي مكان واضطر القائد الفاشل إلى اللجوء إلى البرتغال فحكم عليه بالإعدام غيابياً بعد محاكمة دامت سنتين ولو أن الحكم قد ألغي بعد ذلك .

كانت عملية طائشة غير محكمة ، فاقدة لأية قاعدة شعبية تذكر أو أي تأييد واسع داخل صفوف الجيش ، لكنها كانت كافية لتنبه الحكومة إلى شيء مؤكد وهو أن الجمهورية في خطر .

الحكومة بين نارين : بين اليمين وأنصاره من الاقطاعيين وكبار المالكين والعسكريين ورجال الدين ، وبين اليسار وما فيه من مؤسسات فوضوية ومتطرفة فقد أنصارها الصبر والانتظار ، وقفت الحكومة بين نارين ، اطفاء إحداها يزيد في لهيب الأخرى . وكي تتغلب على كل المشاكل التي جابهتها لم تستعمل الحزم اللازم

ولا الثبات الضروري بل ترددت في كل حين وإذا ما اتخذت القرار أوكلت تنفيذه إلى جهاز إداري لم يتغير منذ العهد السابق للجمهورية فكان أكثر طواعية للإجراءات والأساليب التي اعتاد عليها ولعله آمن بها وبنجاحاتها من طواعيته للمفاهيم الجديدة وحاجياتها من ذلك أن مجابهة الإضرابات والمظاهرات قد أوكلت إلى حرس مدني لم تتغير هيكله ولا مسؤولوه ، في معظمهم ، فتصرف بعنف وشدة ووحشية في بعض الأحيان شوهت وجه الجمهورية في أعين أكثر أنصارها حماسا بالاضافة إلى نزول الجيش إلى الشوارع في بعض الحالات مما ركز في ذهن وعقلية مسؤوليه حاجة الجمهورية إليه وإلى مساعدته فازداد ايمانا بدوره الضروري في سياسة البلاد واستقرارها .

لكل هذه الاسباب كان ردع القائمين بالإضرابات والمظاهرات أو الاحتجاجات ردعا عنيفا سقطت تحته الضحايا العديدة من الجانبين المتقابلين فزاد هذا التصرف في اتساع الفجوة بين القسمين المتواجهين من البلاد واعتبر الشق العمالي وخاصة الفوضويون منه ، حكومة الجمهورية موالية للشق الآخر ، شق أرباب العمل ورؤوس الأموال أو على الأقل هي قد أصبحت مسيرة من طرفه .

التكتلات : وطبيعي أمام أوضاع كهذه أن يبحث كل فريق عن طريقة يدافع بها عن نفسه ومصالحه فالتفتت معظم الأحزاب والمجموعات والجمعيات والمنظمات إلى تنظيم صفوفها ومراجعة برامجها والنظر في تحالفاتها متهيئة بذلك لكل الطوارئ ومستعدة لمجابهة أي " عدو " أو خصم .

ففي الاتجاه اليساري والجمهوري بصفة خاصة ، لم يسجل تقدم محسوس للأحزاب بل بقيت على حالتها ومستوى تمركزها في الأوساط والقاعدة الشعبية . ولعل أكثر هذه الأحزاب جمودا أو قلة نمو ، حزب الحركة الجمهورية ومثله الحزب الراديكالي الاشتراكي . أما الحزب الفيديريالي فقد انشق على نفسه ومال المنشقون منه إلى أقصى اليسار . والحزب الوحيد بين هذه المجموعة الذي سجل تقدما وتقوى بعض الشيء هو الحزب الراديكالي بزعامة أيجاندر لورو الذي نادى بارساء قاعدة للجمهورية وجعل من حزبه محور السياسة لبورجوازية متوسطة . وتقوى الحزب الشيوعي هو الآخر ولو أن عدم دراسته لحقيقة أوضاع البلاد جعلته يفتقد إلى برنامج

عمل مناسب واستراتيجية لائقة ولكنه رغم ذلك قد أثر كبير الأثر في معظم الأحداث وخاصة في مؤتمر الوحدة النقابية الذي تولدت عنه الكنفيديرالية العامة للعمل الموحد . هذا بينما الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني بقي يعاني نزاعاته الداخلية والتيارات المتضاربة التي تتنازع قاداته ولو أنه بالرغم من ذلك بقي الحزب الرئيسي المواجه لليمين لما تأزمت الأمور وتقابل الشقان وجها لوجه .

أما الحركة العمالية اليسارية فقد سارت في نمو مطرد وازدادت مع الأيام والأحداث قوة . فالاتحاد العام للشغل التابع للحزب الاشتراكي العمالي قد ارتفع عدد منخرطيه خاصة بعد أن انضم إليه عمال الزراعة الذين كانوا تابعين للفيديرالية الوطنية لعمال الأرض بينما توصلت الكنفيديرالية الوطنية للشغل * ث . ن . ت . * إلى إبعاد من عرفوا باسم " الامكانيين " وهم المعتدلون ، أبعدتهم عن قيادتها وسلمت مقاليد أمورها إلى أمين عام الفيديرالية الفوضوية الأيبيرية * فاي * فأحرزت على المزيد من الأنصار والأتباع نتيجة ما قامت به من مواجهة وصراع .

كانت الأوضاع مختلفة على الصعيد الإقليمي . ففي برشلونة مثلاً بدا اليسار منسجماً بالرغم من انشقاق مجموعة لتؤسس ما سمي بالحزب القومي للجمهورية اليسارية . أما في ما يخص الحركة العمالية فقد تقوت وازدادت الكتلة العمالية الفلاحية وازداد ميولها إلى اليسار وتحت تأثيرها أسست الفيديرالية العمالية للوحدة النقابية .

وفي بلاد الباسك ابتعد الحزب الوطني الباسكي عن حلفائه التقليديين واهتم أكثر من قبل بالأوضاع والمشاكل الاجتماعية فاتخذ شكل حزب ديمقراطي مسيحي ، ساهمت نقابته بفاعلية في النزاعات الطبقية .

وبالنسبة للاتجاه اليميني أي الكتلة التي خسرت مراكز القرار السياسي فقد ركزت الجهود في بناء هياكلها وإطارات حركتها واستعدادها عن طريق أحزاب أرادتها ممثلة لإيديولوجيتها ناجحة في عملها مستمرة في نشاطها . ومن أهم ما اتخذته من تدابير هو تطوير حزب العمل الوطني الذي غير اسمه فأصبح يدعى العمل الشعبي والذي نظم صفوفه في شكل لجان محلية وعلى مستوى المحافظات بالإضافة إلى

إحداث فرع للشباب ومنظمة نسائية . ورغم هذا فقد حدث نزاع داخل هذا الحزب حول أي الاتجاهين ، الملكي أو اليميني ، يتخذ فكانت الغلبة لأنصار اليمين مما تسبب في استقالة أحد القادة وتأسيسه حزب التجديد الأسباني .

إلا أن أهم حدث وأقوى دفع للاتجاه اليميني هو تأسيس الكنفيدريالية الأسبانية لليمين المستقل التي عرفت واشتهرت هي الأخرى بالأحرف الأولى للكلمات المكوّنة لاسمها فصارت " ثيدا " التي انخرط في صفوفها أعضاء وأنصار من معظم الجمعيات والتكتلات التي يعمل من خلالها كبار الملاك وأرباب العمل والصناعة والمال مثل العمل الشعبى وفرع شبابه . يقول المؤرخ الأستاذ مانوال توينون دي لارا في التعريف بهذا الحزب " أنه ظهر أو قدم نفسه كمُدافع عن الكاثوليكية وأيضاً عن " التنظيم النقابي للاقتصاد " الذي دافع عنه البابا بيو الحادي عشر سنة 1931 ، ثم إن هذا الحزب يدين الإصلاح الزراعي الذي يعارضه بإصلاح آخر مقام على تقسيم ضيعات دولية أو مهداة طوعية من طرف أصحابها ، كما يطالب بحماية جبائية لمنتجات الحبوب وبقضاة مهنيين للجان المحلفين المختلطة ويتزعم طبعاً حملة لمراجعة وتحوير الدستور في سبيل " حماية المبادئ الأساسية للمدنية المسيحية " كما يمثل هذا الحزب العقلية المحافظة لمجتمع زراعي سلطوي فلا طلاق ولا زواج مدني . فالمرأة مكانها البيت ، أما العائلة والملكية والسلطة الخ . . فكلها قيم تحتاج إلى الدفاع عنها في مفهوم هذا الحزب . لقد كتب خيل روبلس « رئيس الحركة » مرات عديدة بأن ثيدا مصيره الوقوف ضد الثورة " (22) .

أي ثورة يعني رئيس الثيدا بتصريحه ؟ لاشك تلك المتمثلة في تغيير علاقات الانتاج في الريف والقطاع الزراعي . أما بقية عناصر البرنامج من دين وأخلاق ونظام ومركزية الخ . . فلم تكن سوى تسترات أيديولوجية .

وراء الثيدا وقفت الجمعيتان القويتان وهما الجمعية الوطنية الكاثوليكية الزراعية والجمعية الكاثوليكية الوطنية للدعاية . كما وقفت وراءه النقابات العمالية الكاثوليكية وغيرها . وهكذا عن طريق هذا الحزب الثيدا ، استعادت الكتلة المهيمنة

اقتصاديا تمثيلها وحركية قاعدتها الاجتماعية والسيطرة على قاعدة شعبية بالريف وعلى بعض أوساط البورجوازية المتوسطة بالمدن . كما جلبت إلى صفها عددا كبيرا من النساء حتى أن عددهن قد بلغ ، حسب بعضهم ، نسبة 40٪ من مجموع منخرطي الثيدا . وهكذا كان هذا الحزب الوسيلة التي أخذت بها الكتلة الاقتصادية المهيمنة طريقها نحو العودة إلى السيطرة على مراكز القرار وسار الاثنان في انسجام تام إلى سنة 1936 لما نادى الكتلة باستعمال العنف المسلح بينما الحزب عارض ورفض ذلك لأن الصفة الأساسية التي يمكن أن يوصف بها الثيدا هي اعتناقه الشرعية والعمل بالطرق والوسائل المشروعة وداخل النظام لأن المشكل في مفهوم قاداته هو مشكل طبقة لا مشكل نظام . وفي خط مواز لهذا أسس أرباب العمل والأعراف منظمات مهنية عديدة للدفاع عن مصالحهم فكوّنوا الاتحاد الوطني الاقتصادي الذي تحول بسرعة إلى محور منظمات الأعراف تحت الجمهورية إذ تحت لوائه انضمت الجمعيات المهنية لمربي المواشي والمزارعين والصناعيين الخ . . ومعها أيضا جمعيات موظفي المصارف والشركات المساهمة . وقد نادى هذا الاتحاد من يومه الأول بأن " الأصل الاساسي للثورة الوطنية يتمثل في متوجاتها الزراعية والحيوانية والغايبية " . ونادى بعقد جمعية عامة اقتصادية زراعية حضرها ممثلوها يزيد عن ثلاث مئة جمعية فكان الاجتماع بمثابة إعلان حرب منظمة ضد الإصلاح الزراعي .

وبمعزل عن هذا الاتحاد استمرت كنفيديرالية الأعراف في نشاطاتها ومقاومة قرارات الحكومة وأي تغيير تقدم عليه يشتم فيه مساس بالمصالح المكتسبة . وقد يكون من المفيد الإشارة إلى النشاط الذي كان يقوم به من منفاه كالفو صوتيلو ، الذي تولى وزارات تحت دكتاتورية الفريق بريمو دي ريفارا ، وهو نشاط متمثل في حملة دعائية ضد النظام يقوم بها عن طريق الاسطوانات المسجل فيها خطابات وأفكاره وعن طريق الصحافة .

المنعرج : أمام تشعب الأمور وتراكم المشاكل ، وأمام شبه شلل أعمال الحكومة ونشاطاتها في سبيل تطبيق مآثره ضروريا من إصلاحات وتحويرات ، أقدمت على خطوة خطيرة غيرت وجهة السياسة الأسبانية ولو لحين وهي حل البرلمان ودعوة الشعب لانتخابات عامة . لاشك وأن أصحاب القرار أملوا من وراء هذه الخطوة

الحصول على أغلبية كبيرة تمكنهم من العمل براحة وسرعة ومن إخراج البرلمان من الركود والجمود الذي غرق فيه حتى أصبح أشبه شيء " بسوق عكاظ " يتبارى تحت قبته الزعماء لإبراز خطاباتهم وطلاقة لسانهم أكثر من مباراتهم للوصول إلى اتخاذ قرار مفيد .

دعي الشعب للانتخابات تطبيقا للقانون الجديد الذي أعطى حق الانتخاب للمرأة فتقدم يوم 19 من شهر نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1933 مايزيد عن ثمانية ملايين ونصف مليون ناخب وسط جو أقل ما يقال عنه أنه مكهرب . ورغم ذلك فقد جرت الانتخابات في هدوء ودون حوادث تذكر مما أقام الدليل على أن الشعب بأسره يمينه وشماله ، عامله وفلاحه ، غنيه وفقيره ، كان يأمل الكثير من نتائج تلك الانتخابات ، يأمل حلا بل حلو لمشاكله الكثيرة وتسوية عاجلة لأوضاعه المعقدة ولا يتم ذلك إن لم يكن عن طريق برلمان حي ، عامل ، فيه أغلبية قادرة على اتخاذ القرار وتحويله إلى الواقع بتنفيذه بالسرعة المطلوبة . ولذا فقد تقدمت مختلف التيارات إلى هذه الانتخابات بحماس كبير ولكن ببرامج وفي أوضاع مختلفة فبينما دخل اليسار هذه المعركة متفرقا مشته قواه ، فاقدا لأي برنامج محكم متفق عليه من مختلف التيارات ، فقد دخلها اليمين متحدا مجندا لها كل منظماته وجمعياته وأحزابه وفي مقدمتها الثيدا لأنه كان مصمما على الوصول إلى السيطرة على البرلمان مركز القرارات السلطوية .

لقد ركزت الكتلة اليمينية حملتها على ثلاثة محاور جعلتها ملخص برنامجها وهي :

1 - مراجعة ما أسسته بالتشريع العلماني الاشتراكي للجمهورية ، بما في ذلك مراجعة الدستور .

2 - الدفاع الصادق الشديد داخل البرلمان ، عن مصالح البلاد الاقتصادية مع الاعتراف للزراعة بأولويتها واعتبارها أساس الثروة الوطنية .

3 - إصدار عفو عام عن كل المساجين الذين ارتكبوا مخالفات سياسية .

وبهذا المحور الثالث رمى زعماء اليمين إلى تطمين الجيش والحرس المدني والظهور

بمظهر المتحرر القابل للمعارضين والمعارضة لأن قرار عفوسياسي سينتفع منه عدد من قادة اليسار ، خاصة الفوضويين المبعدين ، ولكنه سيسمح للفريق سان خورخو قائد انتفاضة يوم 10 أغسطس ﴿ أب ﴾ وزملائه الذين شاركوه المحاولة وكذلك السيد كالفو صوتيلو بالعودة إلى الوطن معترك الحياة السياسية وهما شخصيتان ، عسكرية ومدنية ، لهما وزن كبير ومقدرة لا تنكر.

تمت الانتخابات بفوز اليمين فجاء تشكيل البرلمان على النحو التالي :

227 نائبا عن الاتجاه اليميني و144 نائبا عن حركة الوسط و101 نائبا عن الاتجاه اليساري . وهكذا يمكن القول أن المجموعة المتحكمة في الاقتصاد ومناصريها قد ربحوا هذه الجولة فجلس في البرلمان من يمثلها علاوة على جلوس عدد صغير من أفرادها مباشرة . ويلاحظ في نتائج هذه الانتخابات فوز خوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا ابن الدكتاتور في عهد ألفونسو الثالث عشر وهو شاب أسس قبل الانتخابات بشهرين تقريبا (1933 / 10 / 29) حزبا ذا طابع فاشستي سمي في ما بعد " الكتائب " وهو حزب سيلعب دورا خاصة في عهد فرانكو .

دخلت البلاد بعد هذه الانتخابات وستبقى طيلة سنتين تقريبا ، فترة غير واضحة المعالم أسماها المؤرخ الأستاذ ريكاردو لاثيرفا الفترة الخاطئة لأن معظم الحركات والأحزاب والساساة لم يهتدوا إلى طريقتهم المثلى للتلاحم مع الجمهورية . فلا الراديكاليون التحموا معها ولا اليمينيون الكاثوليكيون أخلصوا لها .

وهذه الفترة قد عرفت فيها مرحلتان ، أولاهما الحكومة يرأسها الراديكاليون بتأييد من زعماء الشيدا ، وثانيتهما بمشاركة الشيدا مباشرة في الحكم وكان في مقدمة أعضائها في الحكومة ، رئيسها السيد خل روبلس الذي تولى وزارة الدفاع .

الخارج وتأثيره : خلال هذه الفترة كانت تجري في أوروبا أحداث لم تخل من التأثير ولو بطريق غير مباشر في أحداث أسبانيا أو في عقليات ساستها واتجاهاتهم . ف هتلر في ألمانيا يزداد كل يوم قوة وتزداد حركته النازية تمركزا عما جعل الاهتمام بكتابه " كفاحي " اهتماما كبيرا في مختلف الأوساط الحزبية . وفي النمسا تم محق

الاشتراكيين والقضاء على نشاطهم . أما في فرنسا فان اليسار قد أخذ في التلاحم وضم الصفوف بينما قام بيار لافال بتركيز سلطة فاشستية . ففسر الاشتراكيون الأسبان كل تلك الأحداث بأنها تأمر ضد الاشتراكية ، ونادوا بضرورة ولزومية الثورة الاجتماعية .

أما روما والفاتيكان بمعية رجال الكنيسة في أسبانيا نفسها فهم مسؤولون في نظر الرأي العام الأسباني والعالمي عن تقديم المزيد من المد والمساعدة العميقة الواسعة للجبهة السياسية التي تهيأت للوقوع على الجمهورية والقضاء عليها .

استعداد للثورة : كانت الجمهورية إذاك بيد اليمين فعليا مما جعل اليسار يرى وجوب الاستعداد للثورة وقوفا ضد ثورة أخرى يرى زعماء اليسار أن اليمينيين لابد وأن يقوموا بها أن عاجلا أو آجلا . وهكذا انقلبت الأوضاع . كانت السلطة تحت سيطرة اليساريين فعارض اليمينيون مقرراتها وبرامجها بتوجيه وتحريك من أصحاب المصالح من رجال المال والأعمال وكبار الملاك ، وها هي السلطة الآن بيد اليمينيين واليسار يستعد للمقاومة والصراع . لكن ، هل اليسار وحده قد أخذ يستعد للمقاومة والثورة ؟

كلا ، فتلك كانت حال كل الأحزاب والحركات . والغريب أن عدوى الفاشستية قد تفشت إلى الأوساط السياسية الأسبانية . فكانت معظم الأحزاب تنظم صفوفها من جديد على أسس أو طبق طرق فاشستية بحتة .

فالكنفيديرالية الوطنية للشغل ❖ ث . ن . ت . ❖ التي قاطعت الانتخابات استعدت للثورة في حالة انتصار اليمين وهذا ما كان . ففي 8 ديسمبر ❖ كانون أول ❖ أقدمت على تحرك كانت الحكومة على علم به فأوقفت العديد من قادة النقابة وحجزت كميات من الأسلحة . إلا أن هذا لم يحل دون حدوث قلاقل ومشادات عنيفة في عدة أماكن مثل مدينة ساراقسطة حيث استمر الصدام إلى يوم 14 ومثل مدينة بلنسية ومناطق ريسوخا والأندلس وغيرها حيث احتل الثائرون مراكز الحرس الوطني ❖ المدني ❖ وجرى قتال سقطت له الضحايا فكان ثمنه خمسة وسبعون قتيلا ومائة جريح من بين المتظاهرين و3 قتلى و18 جريحا من بين رجال

الأمن . أما الاعتقالات فقد بلغت 800 معتقل أو يزيد . ولم تكن هذه الكنفيديرالية هي الوحيدة التي تهيأت للثورة أو قامت بمشاغبات فقد نادى زعماء النقابات الاشتراكية بإقامة تحالف عمالي ونادى الشيوعيون ، ولو أنهم لم يكن لهم آنذاك وزن كبير ، بإقامة الأحلاف اليسارية فحققوا شيئا من ذلك بقاطالونيا عن طريق الكتلة العمالية والفلاحية واليسار الشيوعي ذي الاتجاه التروتسكي . أما في بلنسية فقد أسس الاستقلاليون الراديكاليون حزب اليسار البلنسي وأسس آخرون اليسار الجمهوري ، هذا بينما الحزب الاشتراكي العمالي ، القطب المقابل لليمين الممثل في الشيدا والذي تدور السياسة حوله ، يحاول القضاء على خلافات داخلية تتعلق بالاتجاه الذي يقضي الظرف اتباعه وتوصل في النهاية إلى قرار الاستعداد والوقوف بالثورة ضد الشيدا ان هي تحركت . بقي اتحاد العمالي ، الاتحاد العام للشغل ، ومنظمة الشباب التابعة له ، فقد بدا أكثر تطرفا وشدة كانت بالنسبة للاتحاد نتيجة ضغوط المنظمة العمالية المنافسة ﴿ ث . ن . ت . ﴾ وبالنسبة لمنطقة الشباب تحت تأثير أمينها العام الشاب سان تياغو كاريو الذي أدار عجلة القيادة نحو اليسار مقتربا أكثر وأكثر من الحزب الشيوعي الذي ما انفك يلح على وجوب إقامة جبهة مضادة للفاشية إلا أن مساعية بقيت دون جدوى إلى أن جاءت أحداث ﴿ إضرابات واعتداءات من طرف عناصر من الكتائب انتهت بمقتل شخصين ﴾ قربت بين شباب الحزبين الاشتراكي والشيوعي فدخل هذا الأخير في ما عرف باسم الأحلاف العمالية وكان انتسابه لهذا الحلف في 12 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1934 .

أما في بلاد الباسك فقد أخذ الحزب الوطني الباسكي في الابتعاد عن حركات اليمين واقترب أكثر وأكثر من الحزب الاشتراكي وجاء قمع السلطة ليدفع بزعمائه وقادته الى المعارضة فأصبحوا في الصف اليساري .

وهكذا نرى أن منظمات وأحزاب اليسار كانت تبحث عن هويتها وتحاول تنظيم صفوفها استعدادا للثورة التي أصبحت وشيكة الاندلاع في نظرهم ، بدفع من اليمين وخاصة حزبه الرئيسي ، الكنفيديرالية الأسبانية لليمين المستقل أي الشيدا .

وماذا كان يحدث داخل الأوساط اليمينية؟ أولا مواصلة عدم الاعتراف بشرعية النظام ثم التجنيد والتكتل والاستعداد . فحزب التجديد أخذ في تجنيد كل اطاراته وعناصره الحية وتكوين ميلشيا ، والكارليون يضعون البرامج والمخططات لانتفاضة مسلحة ، والكتائب حديثة التأسيس تنهياً هي الأخرى بأسلوب مطابق تماماً لأسلوب الفاشستية الإيطالية وحقت خلال الشهر الثاني من عام 1934 (13 / 2 / 1934) الالتحام والاندماج مع منظمة الشباب العمالي الوطني النقابي « خونس » والنقابات الطلابية الجامعية « سايو » وبرز في مقدمة هذه الكتلة الشاب اللامع المحامي خوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا ، مؤسس الكتائب الذي توصل إلى توقيع اتفاقات مع الحزب التجديدي والحزب الملكي فحصل عن طريقهما على المساعدات المادية التي ستعين حركته على التأهب للثورة .

أما الشيدا ، فهي خلافا لبقية الأحزاب اليمينية ، قد بقيت محافظة على مبادئها وإيمانها بوجوب احترام الشرعية والعمل في نطاق القانون إلى أن تصل السلطة ثم منها تتصرف . فقد ردد رئيسها خيل روبلس المرات قائلا " سنحتل السلطة مع أي نظام وبأي مكان ومهما كان " . فعلا وصل حزبه الشيدا إلى السلطة وتولى هو نفسه شؤون وزارة الدفاع .

لكن هذه الواجهة التي كان يظهر بها هذا الحزب هي في الواقع مخالفة للعقلية والسياسة التي تنتهجها منظمة الشباب القريبة منه والمسماة شباب الحركة الشعبية « خ أ ب » التي كانت تضم عددا كبيرا من المتطرفين فاشستيين النزعة .

في خط مواز لهذه التحركات كان تأثير الشيدا على الحكومة وتصرفاتها يتزايد بوضوح . وكانت اتصالات بعض عناصر اليمين بالمسؤولين الإيطاليين تتوالى . فقابل بعضهم الدوتشي موسوليني مصحوبا بالعقيد لونغو وتقرر إذاك تقديم إيطاليا المساعدات لأقصى اليمين الأسباني تتمثل في التزويد بالأسلحة والمال وتدريب الشباب . وفي نفس الوقت تأسس المجلس المركزي للوحدة العسكرية الأسبانية

﴿ أومي ﴾ وهي جمعية انتسب اليها عدد من كبار الضباط منهم الفريق مولا الذي قاد انتفاضة 18 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1936 التي كانت بداية الحرب الأهلية .

صورة اجتماعية : من السهل الملاحظة من كل هذه التحركات الحزبية أن إهمال الأوضاع الاجتماعية كان عاماً شاملاً ولو أن الجميع يدعي الرغبة في معالجتها وحل مشاكلها . فالحكومة قامت بتنفيذ إصلاح زراعي طفيف قابله ، رغم ضعفه وعدم كفايته ، كبار الملاك بالمقاومة فأحبطوا نتائجه . واصطدمت الحكومة بالسلطة المحلية بقاطالونيا وبلاد الباسك مما أثار المشاعر القومية في تلك المنطقتين اللتين كانتا شهدان ، وخاصة قاطالونيا ، تلملا كبيرا وحركة عمالية رائدة يسيطر على معظمها الفوضويون . كانت الأجور قد نزلت إلى مستوى العجز عن الإيفاء بالحاجيات الضرورية ، والبطالة بلغت وتعدت السبع مائة ألف عاطل أكثر من نصفهم من قطاع الزراعة . وأصدرت الحكومة في هذه الفترة العفو السياسي الا أنه لم يشمل اليساريين ولا الفوضويين النقابيين مما زاد في غضب الطبقات العاملة بينما شمل العفو الفريق سان خورخو فتمكن بذلك من إدارة وحبك تأمره انطلاقاً من مدينة استوريل بالبرتغال ومكن الفريق مولا من العودة إلى مركزه داخل الجيش والزعيم كالفوصوتيلو من استرجاع مقعده بالبرلمان . وكي تقرب الصورة من الواقع يجب التذكير بأن الحرس المدني كان في معظمه متعاملاً مع الملاك والمتحكمين في الثروة والشغل مما قوى غضب عمال الفلاحة في ضيق صبرهم فتقدموا بمطالب حصروها في عشر نقاط منها العودة إلى نظام التناوب بين العمال عند منحهم الشغل وعدم قبول العمال الأجانب عن منطقة الشغل وتقنين تشغيل الآلات الزراعية وتطبيق قانون الايجار وتشكيل لجان مختلفة في كل بلدية وغيرها . إلا أن هذه المطالب قد وقع رفضها فكانت الإضرابات والاصطدامات العنيفة (13 قتيلا) والاعتقالات (7 آلاف) وإغلاق مقرات الاتحادات العمالية وغير ذلك من التبعات .

وباختصار ، كان الوضع الاجتماعي على أدنى درجة من الانهيار يسوده التدهور

وعدم الإنجاز بل الالغاء والعدول عن انجاز ما تقرر من قبل وترك الطبقات الشغيلة تتخبط في فقرها وبطالتها وحيرتها وطعمه لمختلف التيارات المثيرة بينما انشغل الجميع بالاستعداد للثورة إلى أن اتهم كما كانوا يأملون .

التجربة : لما حل شهر أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ من عام 1934 كانت البلاد على فوهة بركان وكانت ، علاوة على اقتصادها المتردي ، وأوضاعها الاجتماعية المتدهورة وجوها السياسي المكهرب ، ومنظمتها السياسية المشتتة المتفرقة ، كانت فاقدة للسلطة الحقيقية التي تأمر فتطاع وتقرر فيتم التنفيذ ، فما كان من الحكومة إلا أن استقالت ، وتشكلت حكومة جديدة شارك فيها رجال حزب الشيدا مشاركة مباشرة هذه المرة فكان الاسهام الفعلي في السلطة التنفيذية " اشارة الثورة " لدى الأوساط اليسارية وخاصة نقابات ﴿ ث . ن . ت . ﴾ الفوضوية . فأعلن الإضراب العام يوم 5 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ فقامت الحكومة عند علمها بقرار الإضراب بتفتيشات كبيرة أدت إلى اكتشاف وحجز كميات من الأسلحة أدعى الذين وجدت لديهم أنها للدفاع عن شرعية الجمهورية ، وكان اكتشافها في قاطالونيا وأستورياس .

بدأ الإضراب العام وكان بمثابة " حرب صغيرة أو تمرين على الحرب الكبيرة " في مقاطعة أستورياس الكثيرة المناجم . فبينما توصلت قوات الأمن من إخماد القلاقل بسرعة وفي يوم واحد في كامل البلاد تقريبا ، بقيت أستورياس ميدانا لصراع شديد عنيف . إن ما يقارب الثلاثين ألف عامل منجمي ومعهم إطارات الاتحاد العام للشغل قد صمدوا يقاومون القوات الحكومية طيلة أسبوعين فمند أولى ساعات الصدام احتل العمال مخازن السلاح واستولوا على ما فيها من أسلحة وذخيرة فكان ذلك سندا آخر لهم لمواصلة الكفاح إلى جانب مساندة الشعب الذي وقف معهم وقفة الرجل الواحد . احتل " الثوار " ، علاوة على عاصمة المنطقة ، قرى ومدنا عديدة وأعلنوا سلطة البروليتاريا وشرعوا في تنظيم شؤون السكان والمكان . توسعت انتصارات العمال المتغلبين على القوات النظامية المحلية المكونة من ألف وستمئة جندي (1600) ومن تسع مائة حرس مدني (900) فبدأ خطر انتشار الثورة ورغم

القضاء عليها في كل المناطق الأخرى بما فيها مدريد حيث لم يتحرك الاشتراكيون خلافا لما كان متظرا وهو دون شك خذلان من طرف المسؤولين الاشتراكيين بالعاصمة أضر بأخوانهم خارجها .

وفي نفس اليوم الذي اندلعت فيه هذه الأحداث عين وزير الدفاع كمستشار له الفريق فرانيسكو فرانكو باهامونتي ، وهو من ألمع وأبرع كبار الضباط آنذاك إذ كان قد أعطى البرهان على مقدرته وذكائه وشجاعته في عدة مناسبات وخاصة في حرب الريف بالمغرب حيث أسس ، كما رأينا سلفا ، جيش الليف على صورة الليف الأجنبي الفرنسي .

عين فرانكو مستشارا لوزير الدفاع إذن وكلف في الحين بالتغلب على الثورة فجعل يشجع قائد المنطقة على الصمود والصبر بينما أمر بجلب قواته " الليف " ووحدات نظامية من إفريقيا أي من المغرب ، فأتت بحرا وأنزلت في ميناء خيخون بشمال البلاد لتزحف على مدينة أوفياو المهددة . وهكذا وبحرمان الثورة من هذين الميناءين وبتطبيق مخطط فرانكو تغلب القائد الحكومي على الثورة بعد أسبوع من اندلاعها ولو أن تصفيتها دامت أسبوعا آخر .

إن تسمية هذه الحوادث بالحرب الصغيرة تسمية محقة ما من شك . فعدد القتلى كان مرتفعا جدا ولو أن الأقوال متضاربة عند تحديد الرقم وعلى أي حال لم يقل هذا العدد عن ألف ومائتي قتيل وما يزيد عن ألفي جريح في جانب العمال بينما خسرت القوات النظامية 284 قتيلًا و 900 جريح ، حسب الإحصائيات الرسمية وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

ولأن كانت ضحايا الانتفاضة نفسها كثيرة في حد ذاتها ، فإن ضحايا القمع الذي تلاها لم تكن قليلة العدد هي الأخرى وهي تمتاز بأنها مكونة من كبار الشخصيات وأبرز الزعماء متعرضين أجمعهم لمختلف مظاهر القمع كان السجن أقلها ثقلا يقول المؤرخ الكبير الأستاذ ريكاردو دي لاثارفا في " تاريخه الأساسي لأسبانيا الحالية " .

إن أسوأ مظاهر القمع الحكومي استمراره الذي يعني دوام الخوف المغذي بكل أنواع الأساطير وبواقع مؤسف وأكثر من مؤسف . فمن شهر أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ إلى ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ استمر خطر " الثوار " فوقع في الايقاف علاوة على أثنينا ﴿ رئيس سابق للحكومة ﴾ مجموعة من القادة ضمن آلاف أخرى من الثانويين . ترددت الحكومة طويلا ، من أكتوبر إلى فبراير ﴿ تشرين أول ، شباط ﴾ أمام تنفيذ أو إعفاء المحكوم عليهم بالموت . فالحل كان غير عادل وأثار المنهزمين إلى درجة من الحدة المعقولة لأنه تمثل في أن الحكومة اليمينية المتوسطة ﴿ حكومة الاتجاه الوسط اليميني ﴾ تقرر ، بمشاركة فعلية من طرف حزب الكنيسة ، حياة أو موت رجال ، لأسباب سياسية وذلك وراء ظهر العدالة العامة . لم يتم إعدام أحد بالنسبة لأحداث قاطالونيا بينما أعدم أربعة من أستورياس . أربعة رجال يموتون ، شرعيا ، من أجل أكتوبر الأستورياني ويكون موتهم في فبراير 1935 " (23) .

ويواصل الأستاذ دي لاثيارفار فيقول " إن ثورة أكتوبر بقاطالونيا ، وخاصة بأستورياس كانت المقدمة السريعة الحاسمة للحرب الأهلية الأسبانية لسنة 1936 . ﴿ فقد كانت هناك كل العناصر ﴾ الطرفان المتقابلان والرموز وانقسام الأحزاب والعواطف والدعاية والكراهية والخوف . كان هناك القمع المجرم من هذا الطرف وذاك لم ينقص إلا عامل واحد هو انقسام الجيش الذي يمثل الشرط الأساسي بالنسبة للحرب الأهلية ولأنه توفر في أستورياس ولوفي شكل مجهض " .

هكذا كانت حوادث أكتوبر 1934 الدامية وهكذا وبها وقفت البلاد على شفا هاوية الفتنة ولم يعد يفصلها عنها الا الوقت الملازم للأطراف المتنازعة كي تستعد وتتهيا ولبعض العقلاء كي يحاولوا إيجاد موطن للوئام والوفاق ولكن دون جدوى ، وللحكومة كي تجد فرصة لانجاز ماتنوي انجازه أو البعض منه إلا أن ما تم تحقيقه لم يكن ليرضي أحدا .

الفصل الأخير : كانت الحكومة كما رأينا ، تحت تأثير حزب الشيدا وكبار

الإقطاعيين تطبق أو تحاول تطبيق سياسة وسط يميني وهو مالا يفي بالغرض أو يرضي السواد الأعظم من الشعب الذي يشكو كل أنواع الحاجة والحرمان وتكاد تقضي عليه البطالة التي أصبح عدد الواقعين تحت وطأتها يزيد عن سبع مائة ألف عاطل أي ثلاثة ملايين من الجوع ولذا فكلهم وكل من اليهم كانوا يهتمون الجمهورية بما يقاسونه دون النظر إلى لونها أو ميولاتها أو مبادئها . ورغم ضرورة الإسراع بأي حل اجتماعي مناسب ، فإن اليمين يطالب بلسان رئيس الشيدا ، بالعودة إلى الوراثة وإلغاء كل القوانين والخطوات التي تمت منذ تنازل الملك وقيام الجمهورية مع قلة ما تم . وهكذا ، وبعد لأي ومناقشات أقدم البرلمان على إلغاء تملك الفلاحين وحق تأجير الأراضي فكانت نتيجة ذلك أن أطرده كل من حاز أرضا وكان الطرد في قلب الشتاء وبعد أن خدم الفلاحون المساكين أراضيهم المحاذة أو المستأجرة ، بعد أن ظنوا أنها أراضيهم ، فجاء الطرد تصرفا أنانيا ، انتحاريا ، قاتلا من طرف الحكومة والملاك معا ، ففضى على التأثير الطيب الذي تركته الخطوة الإصلاحية الوحيدة التي أنجزتها الجمهورية وهي تملك عشرين ألف فلاح مساحات زراعية .

لم يكن الوقت وقت إصلاح أو تقدم بل وقت نزاع وتقاتل ولذا فقد إنكب اليسار على ما أصبح ضروريا حيويا وهو وحدة الصف وساعده على بلوغ غايته ذلك القمع الحكومي الذي لم يفرق أو يميز بل ضرب كل من رآه يستحق الضرب من العناصر اليسارية . كان الحزب الاشتراكي يعاني النزاع بين اتجاهين انتصر أحدهما وهو المعتدل في أوساط القادة والمفكرين ، وانتصر التيار الأكثر تطرفا في أوساط الشباب وجماهير القاعدة . هذا بينما بقي الجمهوريون المتطرفون على الهامش فكوتوا سرا " الاتحاد العسكري الجمهوري المضاد للفاشية " أما الشيوعيون فقد حاولوا جلب الجيش إلى عقيدتهم فلم يسجلوا نجاحا يذكر إلا في أوساط السلاح البحري وكان نجاحا محدودا ، ورغم هذا فقد واصلوا عملهم في سرية أكثر منها علانية وصمدوا محافظين على مواقفهم القائلة بأن " الفاشية لن تمر " و " نحن نناضل وستناضل لإقامة حكومة عمالية زراعية لدكتاتورية البروليتاريا في بلادنا " .

وباختصار فان الظرف والأوضاع السائدة ، والخوف من تحرك عسكري يميني باد في الأفق ، وأمام قرب انتهاء أربع سنوات على وضع الدستور ، ومن ثم امكانية وحق تحويره ، الذي سيكون ان تم ، على يد الحكومة اليمينية ، توصل اليسار إلى تكوين ما عرف بالجبهة الشعبية ولو أنها جبهة لم يتفق أصحابها إلا على الرغبة في إنقاذ الجمهورية لأن الجبهة من حيث البرامج والسياسات فقد كانت تتنازعها تيارات عديدة تلخص في برنامجين متقابلين تقريبا تتبناهما الأحزاب الجمهورية من جهة والأحزاب العمالية من جهة أخرى فكبر الخلاف حول تأميم المصارف وتأميم الأراضي وسيطرة العمال على الصناعة إلى غير ذلك . ولكن وبعد كل شيء كان اتحاد اليسار داخل الجبهة الشعبية اتحادا تكتيكيا على الأقل ، وهذا كاف .

وكان اليمين هو الآخر ، ولو في تشتت وشيء من التفرقة ، يتصرف تحت وطأة الخوف من " ثورة عمالية بروليتارية شيوعية ماصونية ملحدة " ، أو سمها ما شئت ، فما هي إلا ثورة مخيفة وبأي من تلك الصفات وصفت فهي كفيلة بتحريك الجماهير وإثارة حماسة الجيش قبل كل شيء . فاليمين ، وخاصة السيد خل روبلس زعيم الشيدا ، لم يلعب سوى ورقة الجيش ولم يكن يتحرك الا بعد جس نبض قادة القوات المسلحة واستطلاع درجة قبولها فكرة الانتفاض والعصيان . ولذا فقد إنتهى به الأمر إلى دخول حكومة السيد " لورو " واستلم فيها مقاليد وزارة الدفاع فقرب اليه الفريق " فانخول " وعين الفريق فرانكو على رأس قيادة الأركان بعد أن قضى مدة قصيرة مسؤولا في المنطقة المحتلة من المغرب حيث ربط من جديد صلاته " بالجيش الأفريقي " الذي سيكون دوره حاسما في ما بعد . أما الفريق مولا فقد عين في المغرب حيث سيجد المجال لإعداد خطة انقلابية .

ولم تكن الكنيسة لتبقى محائدة في مثل هذه الظروف بل كانت تتحرك في حذر وحيطة طبعا وتتبع الأحداث عن كثب وهي راضية بحكومة يديرها حزب هو في الواقع حزبا ونعني الشيدا .

غير أن كل هذا لم يكن سوى الوجه السياسي لما هو أخطر وهو تكوين الجماعات المسلحة أو الميليشيات . ففي الجانب اليساري أراد الحزب الاشتراكي أن يوحد تكوين هذه المجموعات تحت ظل الجبهة الشعبية ولكن الأحداث الثورية لم تقبل ذلك بل أخذت في تكوين جماعاتها على حدة ومثلها فعل الشيوعيون .

أما اليمين فقد رأينا أنه معول قبل وبعد كل شيء على الجيش ولكنه لم يهمل تأسيس الميليشيات إذ قرر قادة الشيدا تحويل أعضاء الحزب وأنصاره إلى ميليشيات في خدمة الجيش . ثم أن حزب الكتائب ، رغم بقائه وحده بعد أن أهمله الجميع ، أسس هو الآخر فرقه الهجومية وربط صلاته بالجيش حتى أن زعيمه الشاب المحامي خوزي أنطونيو قال في اجتماع للمكتب التنفيذي " أن الجماهير الزراعية ستأتي إلينا ، وفي أوساط الجيش لنا كل يوم مجال أوسع . فواجبنا إذن هو أن نسير رغم كل النتائج نحو الحرب الأهلية " .

وكما لو أن هذا لم يكن كافيا فقد عمد الزعماء ، علاوة على صراعاتهم الكلامية داخل البرلمان إلى طرح المسائل في الشارع ووسط الجماهير مما قضى على ما يمكن أن يسمى حكومة أو سلطة أو نظاما .

في البرلمان يقول خوزي كالفو صوتيلو " إن امكانية الحوار البرلماني قد فقدت إلى الأبد " وسمي عند ذلك الجيش بأنه " العمود الفقاري للوطن " مقابلا بذلك عبارة رئيس الشيدا خل روبلس الذي سمي الجيش " الذراع المسلح للوطن " . ولم يفت هذا على حصافة كبار ضباط الجيش وخاصة الفريق فرانشكو فرانكو ، الذي لاحظ وهو يتتبع الأحداث انقسام الجيش كانقسام بقية الشعب . فعلا . كانت الحكومة منقسمة وهي تشرف لا تحكم ، على زحف جماهيري ذى وجهين متقابلين وقوات مسلحة هي الأخرى أصبحت شقين يصعب التحامهما إذا ما حدث ما هو متظر .

وبتقدم سنة 1935 تقدمت الأحداث ولكن بسرعة مهولة وسط إجواء على درجة كبرى من التوتر والتشنج وما هو أخطر ، عدم الثقة . وهكذا وأمام العجز الكامل

سقطت الحكومة يوم 9 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ وبدأت بذلك أزمة طويلة . ويجس خل روبلس مرة أخرى نبض الجيش فيخبر بأن فرانكو يشعر بأن الجيش منقسم وهذا معناه أنه لا يزال مترددا وسيبقى كذلك إلى أن يعلن الفريق مولا الانتفاضة كما سنرى .

أعاد رئيس الجمهورية الرئيس المستقيل لإدارة الحكومة مع إصدار قرار بإجراء انتخابات عامة يوم 16 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1936 . وهكذا بدأت الحملة يوم 7 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ في جو متأثر كبير الأثر بحوادث أكتوبر وظهر ذلك جليا في خطابات الزعماء . فهذا يرى بأن البلاد أصبحت كتلتين متقابلتين لا تمكن مصالحتها وآخر يرى بأنه " سيجري صراع بين الأسبانيتين " . كان جو الانتخابات أقرب إلى جو حرب منه إلى استشارة شعبية حتى أن القلاقل والمشاغبات والحوادث التي وقعت لم تكن لتحصى .

انتهت الانتخابات بفوز اليسار الذي استلم السلطة في الشارع حيث تركها سلفه ، وخطت البلاد الخطوة الأخيرة الحاسمة نحو الهوة مما جعل جريدة " المداولة " بعد معرفة النتيجة " ها هي ذا أسبانيا . تركوها مقسمة إلى نصفين بدقة محزنة تكاد تكون حسائية " .

كان البرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات مكونا من ممثلين عن ثلاثة وثلاثين حزبا موزعين إلى 297 نائبا عن اليسار و 125 عن اليمين و 51 عن الوسط وكما يقول أحد المؤرخين " كانت خريطة الانتخابات نسخة طبق الأصل تقريبا من الخريطة الأساسية التي قامت عليها الحرب الأهلية في أواخر شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ من نفس السنة " .

وفي نفس السنة أيضا وفي الوقت الذي تبللت فيه الأفكار واحتارت النفوس اختلطت الأوراق ، طلب فرانكو من المسؤولين إعلان حالة الطوارئ ولكن عارضه الجميع ولكنه أعلنها في بعض المناطق غير عابىء

بـرفض المسؤولين فألغى رئيس الدولة قرار فرانكو وأعلن بدلا عنه حالة الحذر مع فرض الرقابة على الصحافة مما أبقى الشعب بعيدا عن وضوح الرؤيا وجلاء مجرى الأمور إلى أن أعلن العصيان وبدأت الحرب .

بتحول السلطة من اليمين إلى اليسار تحولت معها الظنون والتهم بإعلان الثورة . فبعد ما كان اليسار يخاف ثورة عسكرية من اليمين ، أصبح هذا الأخير يخاف ثورة عمالية يتهم اليسار بإعدادها . فأين جانب الصحة من هذا؟ ما من شك أن بعض القادة الكبار في الاتجاه اليساري لم يخفوا نواياهم وعزمهم بخصوص ذلك . والنقابات الفوضوية لم تخف هي الأخرى معارضتها بل عداؤها لأي نوع من أنواع الحكم بما في ذلك سلطة أو حكم الدكتاتورية البروليتارية التي ينادى بها البعض مثل الحزب الشيوعي . ولكن وفي نفس الوقت لم يعد سرا على أحد نوايا اليمين واستعداداته ولا ما كان يطبخ داخل بعض النوادي العسكرية المنسجمة معه . ولكن الذي حدث هو أن عفوا عاما أعلن ونفذ في الحين فخرج من السجن آلاف المعتقلين فضا عفوا من تعكير صفو النظام ومن ازدياد العنف فعاد دخان الحرائق يرتفع إلى السماء وتواصلت الاضطرابات والقتال في الريف واستؤنف احتلال المزارع والضيعات وقتلت المواشي وحرقت المحاصيل . كانت الاضطرابات في كل مكان وكل القطاعات وتعدت الأمور كل هذا حتى بلغت الأغتيالات الشخصية التي ذهبت ضحية لها عدة شخصيات فبدت البلاد حقا في مرحلة ثورية لا يؤتمن أثناءها لا على الأملاك ولا على الأنفس . عرفت الأحزاب العمالية اليسارية في هذه الفترة القصيرة ارتفاعا ملموسا في عدد المنتسبين إليها ، وانضم فعليا شباب الحزب الاشتراكي إلى الشيوعيين بينما شباب الأحزاب اليمينية ينسلخ منها ليندرج في صلب حركة حزب الكتائب بينما حزب الثيدا يتحول هو الآخر إلى حزب ثوري ينظم رجاله ، كما رأينا سلفا ، في شكل ميلشيات ويخبر بذلك مسؤولي منظمة " الوحدة العسكرية الأسبانية التي أخذت هي الأخرى في تنظيم صفوفها من جديد .

وتزداد الأحداث تراكما وسرعة بعض الأقاليم تطالب بحكمها الذاتي مثل قاطالونيا وبلاد الباسك وجليقية ، ومنطقة الأندلس تطالب بضم ولاية واد الحص * باداخوث * ومرسيا اليه وغير ذلك كثير . وفي شهر مارس * آذار * أصدر قانون يجبر أرباب العمل والملاك على إعادة تشغيل المطرودين من عملهم من أجل ثورة أكتوبر . وتتداخل الطبيعة في الأمر فتهدل الأمطار بشدة لم تعرف خلال القرن كله فتأتي على المحصول وتختتم الصورة الحالكة هذه بشروع عمال الزراعة بالزحف على المزارع الكبرى فتضفي الحكومة شيئا من الشرعية على ذلك بعد ارسالها قوات الأمن للردع والتأديب .

الضربة القاضية : كانت عين بعض الضباط في الجيش ساهرة تتابع وتترقب للتدخل أن اقتضى الأمر ولهذا الغاية اجتمع في أحد البيوت الفرقاء فرانكو ومولا وأوغاث وفاريل وفنخول وآخرون معهم وكونوا شبه مجلس ثوري واتفقوا باقتراح من فرانكو على الانتفاضة العسكرية ضد الجبهة الشعبية إذا أن الأوان وأصبح الوضع لا يطاق . وهكذا افترق المتآمرون دون تحديد موعد للعصيان . وقصد مولا مدينة بامبلونا في الشمال حيث عين قائدا عسكريا للمنطقة وفرانكو جزر كانارياس كحاكم عسكري هناك .

لم يطل الانتظار . فبعد مدة قصيرة جرى اعتداء على بعض رجال الجيش في مدينة قلعة هينارس بالقرب من مدريد وآخر في شمال المغرب فأعطت الحكومة الحق للمعتدين أو من اعتبروا كذلك وعاقبت أفراد الجيش القريبين من الحادث فاعتبر ذلك المتربصون القلقون عداء ضد القوات المسلحة من جانب الحكومة .

وفي يوم 12 مارس * آذار * تعتدي عناصر من حزب الكتائب على أحد الأساتذة فتعتقل الحكومة أعضاء المكتب التنفيذي للحزب بما فيهم رئيسه خوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا الذي استمر في تسيير حزبه من السجن في مدريد أولا ثم من سجن أليكانتي حيث نقل ، ومن السجن أيضا يستمر في

إدارة حركة الكتائب الانتفاضية . ولقد رفض خوزي أنطونيو بادىء الأمر التعامل مع الجيش وعارض ترشيح الفريق فرانكو لانتخابات جزئية في مدينة كورونكا ولكنه بعد لأي وافق على التعاون طبقا لبرنامج الفريق مولا .

وسط هذه الأجواء المملوغة ، قام بعض رجال الفكر بمبادرة ودفع الأستاذ كلاوديو صانشث البورنوث بمحاولات المصالحة بين مختلف الأحزاب المتقابلة والإتيان بمسؤوليها إلى التفاوض حول مشروع تشكيل حكومة من معتدلي الحزب الاشتراكي وتقديمي الشيدا تفاديا للنزاع والحرب . ولكن باءت هذه المساعي بالفشل مثل مساع أخرى تبعتها وهي مساع اقترحت اقامة دكتاتورية جمهورية وهي فكرة تتماشى وما يراه الفريق مولا .

فشلت المساعي الطيبة إذن وفي يوم 14 أبريل ﴿ نيسان ﴾ أثناء الاحتفالات بعيد الجمهورية أطلق بعض الملكيين أمام المنصة الرسمية مفرقات من تلك التي يلعب بها الأطفال فعم الهلع ، ظنا بأن المفرقات كانت جديّة ، ومات أحد صغار ضباط الحرس وسط الفوضى وتحت ضغط الازدحام ، فكان هذا الحادث وحوادث أخرى مشابهة حافزا ليحدد الضباط المتأهبون يوم 20 أبريل ﴿ نيسان ﴾ موعدا لانتفاضتهم لكنهم عدلوا في آخر لحظة عندما تأكدوا من اطلاع الحكومة على برنامجهم ونواياهم .

وتوالى أيام القلق والانتظار فضايق الفريق مولا ذرعا بهيأة الضباط المشاركة معه وبترددتها فاتخذ القرار بمفرده وشرع في إصدار بياناته تهيئة للساعة الصفر بينما الحوادث تتكرر في الشارع وفي الريف . ففي أواخر شهر مايو ﴿ أيار ﴾ جرى اصطدام عنيف بين مجموعة من الفلاحين الثائرين وقوات الحرس المدني كانت نتيجته سقوط 19 قتيلا مما أدى بالحكومة إلى تحوير وتعديل بعض القوانين العدلية وإحداث محاكم لتحديد المسؤوليات السياسية والبت فيها وهي محاكم تتركب من قضاة ومحلفين ﴿ تحولت هذه المحاكم في ما بعد وأثناء الحرب الأهلية إلى محاكم ثورية ﴾ وإصدار قانون الإصلاح الزراعي يوم 11 مايو ﴿ أيار ﴾ فبدأت الحرب الأهلية بالبرلمان .

بينما كانت هذه الحرب الكلامية جارية ، عقد الحزب الشيوعي مؤتمره ونظم ما أسماه الميلشيا المضادة للفاشية قوامها ألفي شخص . أما الفريق فرانكو الذي لم يقرر حتى ذلك الحين الاسهام الفعلي في حركة زملائه ، فقد أرسل من مقر قيادته بجزيرة تينيريفي ﴿ أرخبيل كانارياس ﴾ رسالة إلى رئيس الحكومة يلفت انتباهه فيها إلى الكارثة التي تقترب من الوقوع فوق الوطن ويطلب منه الوقوف دونها . فلم يجبه رئيس الحكومة وهكذا قرر نهائيا الانضمام فعليا للحركة الانقلابية وكان ذلك في أول شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ وفي نفس الوقت ، يصدر مسؤولو حزب الثيدا أمرا إلى أنصارهم ليكونوا في خدمة رجال الجيش والوقوف معهم ومساعدتهم في حالة قيامهم بالتحرك . ﴿ يؤكد بعضهم أن هذا الأمر أصدره منذ أوائل 1936 أي قبل ستة أشهر ﴾ .

واقتربت الساعة وبدأ العد للوراء . عفو عام يصدر فيفسر بأنه اعتراف بثورة أكتوبر وتقديرا لمن قاموا بها . فرانكو يبعث برسول إلى لندن ليؤجر له طائرة تنقله في شبه سرية من كنارياس إلى المغرب . حزب الثيدا يقدم للفريق مولا معونة مالية قيمتها نصف مليون من العملة المحلية آنذاك . وأخيرا اشتعلت الفتيلة وطارت الشرارة إذ قام بعض المنتسبين للكتائب باغتيال أحد أفراد الحرس المدني ، حديث الزواج ، أمام بيته وهو الذي كان على ما يبدو مسؤولا على تدريب أفراد الميلشيا المضادة للفاشية . ومن الغد ليلا قامت جماعة ، يقال أنها من أعوان الحرس المدني ، باخراج السياسي خوزي كالفوصوتيلو من بيته وأطلقوا عليه النار ثم ألقوا بجثته في الطريق .

لم تكن الأمور في حاجة إلى المزيد ، وما حدث وجرى كان كافيا لبرز انقسام البلاد إلى شطرين حتى في أمواتها . وهكذا خرجت الأسبانيتان من الغد يوم 14 يوليو ﴿ تموز ﴾ لدفن ضحيتيهما ثم لتقابلا .

لم يعرف بالضبط أي يوم قرره مولا لإعلان العصيان وقيام الثورة ولو أن يوم 18 يوليو ﴿ تموز ﴾ اعتبر رسميا يوم الانطلاقة . أما التحرك الفعلي فلم يبدأ

بأسبانيا ذاتها أي بشبه الجزيرة بل قام به فيلق الطابور المغربي في المنطقة الواقعة تحت حماية أسبانيا وكان ذلك يوم 17 يوليو ﴿ تموز ﴾ وتلت ذلك تحركات فرانكو في جزر كانارياس وكايو في اشبيليا ومولا في بامبلونا .

وكما قال خوزي أنطونيو " كان على الوضع أن ينفجر فانفجر " . انفجر الوضع وبانفجاره نزل الستار على فصل آخر من حياة أسبانيا ، فصل مليء بالمحاولات والطموحات والآمال والآراء والمذاهب والمخططات والتحركات والإضرابات والمشادات والمجادلات والنزاعات والصراعات والاصطدامات وكذلك بالضحايا والآلام والدموع وكل ذلك في سبيل تغيير أو تجديد أو تطور وتحسين كان ضروريا لحاجة الجماهير له ولزوميا لأن الظروف أصبحت تفرضه . ولكن ، لا المطالبون بهذا التجديد عرفوا كيف يقترحونه ويقدمونه ولا المعارضون له فهموا لزوميته وضرورته فانتصب الإدعاء والتحدي في وجه وأمام الأنانية والجمود فكان طبيعيا وضروريا أن يرفع الستار مرة أخرى على فصل آخر ، فصل الفتنة التي لا تدع ولا تذر ، فصل الدماء والدموع ، والوحل والعذاب والجوع والهدم والتخريب وما هو أفظع وأمر ، فصل البغض والكراهية والانتقام . بين من ومن ؟ بين المواطنين الأخوة أبناء البلد الواحد والتاريخ الواحد والمصير المشترك رغم الناكرين المتنكرين . وكما قال الدبلوماسي والكاتب الأسباني الشهير سالفادور دي ماداريغا " بدأت الحرب الأهلية كفاجعة اسبانية حقة . جاءت نتيجة لتشابك عاطفتين سياسيتين تتحكمان في الأسباني وهما الدكتاتورية والانفصالية . جاءت نتيجة لقلة الماء وكثرة النيران في مزاج وجبلية الأسباني " (24) .

الباب الثاني

الحرب الأهلية

مدخل : لقد أطلنا ولا شك في عرض حياة الجمهورية الثانية وأحداثها رغم عزمنا ومحاولتنا تلخيص ما جرى خلال تلك السنوات المليئة بالعواصف والزوابع الاجتماعية والسياسية . إلا أن الرغبة في إعطاء القارئ صورة أقرب ما تكون من الاكتمال ولمحة أقرب ما يمكن من الحقيقة كي يضع الأحداث والتحويلات والتغيرات في إطارها الصحيح ، قد فرضت علينا شيئاً من التطويل ولو أننا رغم ذلك قد اضطررنا إلى إهمال الكثير من الوقائع والعدول عن ذكر الكثير أيضاً من التفاصيل وتجنبنا الدخول في الجزئيات إيماناً منا بأن الغاية من هذا الكتاب هي الجزء الثاني منه أي التحوّل التاريخي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية دون عنف ولا اصطدام بل بالحوار والكلمة الحسنة وما العرض التاريخي الذي نحن بصدده سوى محاولة لوضع القارئ داخل إطار يمكنه من فهم أهمية هذا التحوّل وقيمه التاريخية والإنسانية والسياسية .

إن القارئ الراغب في معرفة تاريخ أسبانيا أو حقبة معينة منه له مكتبة ضخمة جداً من المؤلفات القيمة المتنوعة من تأليف كتاب ومؤرخين لهم باع ومتخصصين في هذا المجال .

كذلك الشأن بخصوص الحرب الأهلية التي قد لا نبالغ أن قلنا بأنه لم يكتب قط ، كما وكيفا وتنوعاً ، أكثر مما كتب عن الحرب الأهلية الأسبانية . فقد عالجه من جميع أوجهها الحرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعاطفية ، كتاب من جميع الجنسيات ، وبكل اللغات ، منهم من عاشها في لحمه ودمه وتابع مجراها وهو في خضمها كالساسة والمفكرين والعسكريين الأسبان أو المراسلين الصحفيين والمتطوعين الأجانب وغير هؤلاء وأولئك كثيرون ومنهم من تناولها عن بعد وعالجها بعين الدارس الباحث الباردة المستقلة .

ولذا فنحن سنكتفي بعرض مجمل لها وبعجالة حول أهم مراحلها لأنه كما سبق وإن قلنا فللمهتم الكثير من المصادر المختصة المنفصلة ولأننا نرى أنه بالتفاصيل أو بدونها وبتتبع المعارك والأحداث بانتظام وتواريخ أو بدونها فإن كلمة " الحرب "

وحدها و" الحرب الأهلية " أو " الفتنة " بالذات تكفي بأن تضع أيا كان أمام حقيقتها وهي ليست سوى إجرام وموت وتكسير وتحطيم وهدم ، وفقر ومجاعة ، وترمل وتيتم ، وقضاء على الحاضر والمستقبل وسط أو في أعماق جب مليء بالدم والدموع والوحل . إنها الوحشية التي تحركها الأنانية والكراهية والعداء والانتقام والحسد فتقضي على أجمل وأنبل ما وهبه الله الإنسان وهو إنسانيته .

إلا أننا نرى أنه قبل التعرض لهذه المرحلة أو أحداثها ، من المفيد جدا التعريف بالإنسان الأسباني من حيث أصله وجنسه ومزاجه وأخلاقه وتكوينه حتى يكون ذلك مساعدا لفهم تصرفاته في السلم أو في الحرب ولربما أعطيت له من خلال ذلك بعض الأعذار للكثير أو القليل من تصرفاته وتعامله مع الأحداث ومعاملاته .

الطبيعة الأسبانية : ليس من السهل أبدا تحديد وصف أو تمييز أو خصلة واحدة لشعب بأسره وأصعب من ذلك إذا كان كالشعب الأسباني الذي هو في الواقع مجموعة شعوب متعددة الأصول متشابكة المؤثرات العرقية والثقافية زادت طبيعة شبه الجزيرة نفسها والظروف السياسية والأنظمة في تعطيل وتأخير اندماجها واختلاطها كليا لتكون بشرية متقاربة الملامح والطباع والظواهر والخصال والمميزات . فالبلاد مقسمة جغرافيا إلى مناطق تفصل بينها سلاسل من الجبال والمرتفعات تزيد في عزلها عن بعضها وتتفاوت ثرواتها وغناها مما يميز سكان منطقة عن سكان أخرى من حيث مستوياتهم الثقافية وافتحاتهم للتيارات التمدنية والانمائية . فالجليقي في أقصى الشمال الغربي المتعرضة أرضه لرياح وعواصف البحر الكانتابري والمحيط الأطلسي ، العائش في طقس كثير الأمطار يتصارع مع أرض فقيرة مقسمة إلى قطع عائلية صغيرة لا تكاد تعطيه ما يسد رمقه ورمق أهله ، يختلف عن القاطلاني الذي تهب عليه وعلى منطقته أنسام البحر الأبيض المتوسط المنعشة الحاملة له ثقافات وتقنيات وأخلاق المدنيات القديمة التي كان الشـرق مهدا لها ، وكلاهما يختلف عن القشتالي الذي انحصرت أرضه القاحلة الوعرة الصعبة وسـط مجموعة من الجبـال والربى العارية في معظمها والأراضي البور والسهول الجرداء أو عن الأنـدلسي الذي يتنقل على أرض خصبة متنوعة الثمرات طقسها لطيف وجوها منعش لها هي الأخرى نافذة كبيرة تطل على الشرق عبر البحر

الأبيض المتوسط الغني بالثقافات وعلى افريقيا عبر مضيق جبل طارق الذي مع سلسلة جبال البرانس في الشمال يشكلان حدودا طبيعية لشبه الجزيرة الايبيرية أو أسبانيا حسب الاسم المتداول الآن .

وقد تعددت الأنظمة في أسبانيا وتداولت السلط إلا أن جميعها اتبع المركزية في حكمه وإدارته وذلك منذ أن بدأت عملية توحيد البلاد على يدي فرناندو ملك أراغون وزوجته ايزابييل ملكة قشتالة اللذين أسماهما البابا اسكندر السادس سنة 1492 " الملوك الكاثوليك " تقديرا لما قدماه من خدمة للمسيحية .

كانت قشتالة هي القوة الغالبة في تلك الوحدة أو نواة الوحدة الأسبانية فاعتبرت نفسها قلب أسبانيا النابض وروحها وحاميتها طالبة ، وفي بعض الأحيان مجبرة ، بقية المناطق على الالتفات إليها دوما واعتبارها اعتبارا خاصا . وهذا غير طبيعي إذ أن طبيعة البلاد الجغرافية ذاتها تحول دون ذلك " وتشجع إبراز الهوية الخاصة للمجموعات الصغيرة وتنمي الانفصالية " (25) . ثم إن السلط تعامت في كل عهد ونظام عن أهمية وسائل المواصلات وإنشاء ما يربط منها بين قشتالة ، وخاصة العاصمة مدريد في الوسط ، وبين بقية المناطق المحيطة والساحلية فيسهل التبادل ويكثر الاتصال فيكون التقارب والتلاحم إن لم يكن الاندماج الكلي . وبالإضافة إلى كل هذا فإن أسبانيا هي البلد الأوربي الوحيد الذي عرفت أغلبية أرضه الحضور العربي الاسلامي طيلة ثمانية قرون وهو أيضا البلد الذي رفض أخلاقية الرأسمالية وبدد ثروة المستعمرات الأمريكية دون الحرص على اقتناء مصادر ثروة جديدة أو تكنولوجيا حديثة . وهكذا ولكل هذه المعطيات وغيرها نجد أن أسبانيا أكثر البلدان أو من أكثرها تعقيدا بالنظر إلى طباع أهلها وميزاتهم البشرية والوطنية .

التعريف : بالرغم من هذا يمكن القول أن الأسبان لهم مجموعة ثابتة من الملامح والمميزات الوطنية وفي هذا الصدد يقول غراهام " إن الفارس القشتالي دون كيخوت والعاشق الأندلسي المخلص دون خوان قد تركا وراءهما صورة تفرض نفسها كمثال للميزات الأسبانية " (26) . ويعتبر بعض الملاحظين أن العنف والقساوة ميزة من ميزات أسبانيا والأسبان . فتاريخها يضم تعذيب محاكم التفتيش

والقمع في البلاد الواطئة وقهر الوطنيين الأصليين في العالم الجديد وحربان أهليتان خلال القرن التاسع عشر وأخرى في هذا القرن . ومع صورة القساوة والعنف نجد أن التعصب الذي " دونما تغيير ، يتسم بطابع ديني مثل الصراع الكاثوليكي لإخراج العرب والغيرة الصليبية عند استعمار أميركا وقلّة مرونة محاكم التفتيش وصلابة انتماء الكارليين إلى تقاليد الكنيسة والتاج وحركة الكتائب من خلال حملتها لتحرير أسبانيا من " الخطر الأحمر " أثناء الحرب الأهلية الأخيرة " فأسبانيا هي حسب هؤلاء الملاحظين ، هي بلد الأبيض والأسود ، بلد الكل أو لا شيء ، بلد الايمان الذي لا يعرف الشك ، بلد الحركة بدون حدود متوسطة " (27) .

وقد تبدو تلك العبارة التي يطلقها معظم الأوروبيين على أسبانيا وهي " أنها مختلفة " أو ما معناه أن أسبانيا تختلف عن غيرها وخاصة عن البلدان الأوربية ، قد تبدو هذه العبارة دالة على مميزات الشعب الأسباني وهو ما لانراه صحيحا . فالاختلاف الذي يراه بها الأوروبيون وغيرهم ليس سوى تلك الثروة الكبرى من الثقافات وأثارها التي زرعت في كل مكان وفي كل نفس بشبه الجزيرة حتى بدت في شكلها وملامحها ومعالمها ، وبالطبع ، في بعض مظاهر حياة أهلها ونشاطاتهم ، بدت مختلفة عن أخواتها من الأقطار الأوربية وقد يكون هذا الاختلاف كبيرا مميزا . فأي الأقطار الأوربية له مثل أسبانيا ثروة تمتد معماريا من الروماني إلى العربي مروراً بالرومانيكي والقوطي دون نسيان " الموثارابي " أي المستعرب " و " المدخر " وهو ذلك المزيج الجميل الفريد من نوعه في الفن المعماري والذي تنفرد به أسبانيا دون غيرها لا بين بلدان أوربا فحسب ، بل بين كل بلدان العالم . ثم أين هو البلد الأوربي الذي له جوهرة من الأجر والجبس مثل أسبانيا بقصري الحمراء وجنة العريف أو ثروة هندسية مائية تمتاز ببساطتها وقدمها ونجاعته كنظام السواقي بمنطقة بلنسية أو مجموعة من المدن والقرى النظيفة البيضاء المنتشرة في كل أنحاء الجنوب أو هذا العدد الذي يصعب حصره من الفنون والصناعات الشعبية الجميلة العتيقة والمحافظة إلى اليوم على دورها الاقتصادي علاوة على الذي أعطاه إياها نمو وانتشار السياحة فسميت " فولكلورا " أو هذه الأنواع المتعددة المختلفة من المنتجات الزراعية بما فيها من حبوب

وفواكه كثير منها عرفته أوربا عن طريق أسبانيا الذي لفته بدورها عن طريق العرب والمدنية الإسلامية ؟ يقول روبرت غراهام في هذا الشأن " الخطأ الأساسي في الرؤية التقليدية إلى أسبانيا سواء من طرف الأجانب أو من طرف الأسبان أنفسهم ، هو انعدام المنظور للتمييز بين ما هو خاص بالبلد وبين الظواهر العامة لمراحل معينة من نموه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي " (28).

ومهما يكن من أمر فالأسباني هو إنسان أنوف معتز بنفسه دون تكبر وهو في نفس الوقت خنوع متواضع وهو ما يبدو متضاربا مع صفته الأولى . وهو أيضا شهم غيور تجعل منه عاطفته الفياضة كريما حنونا سريع التلبية لنداء الضعيف أو المحتمي به وهو في بعض الأحيان جلف خشن الطباع وهذا ما يخفي الكثير من رقة شعوره ورومانطiquيته التي لم تأت عليها صعوبة المناخ ولا شدائد الدهر . والأسباني كثير الكلام سريع ، قوي الصوت وهذا ما يحول دوما دون حسن إصغائه لمحدثه أو مجادلته فينعدم التفاهم وتقارب الآراء المطلوب أحيانا . وأخيرا لا أخرا فان الإنسان الأسباني كثير الانتقاد لنفسه وذويه الخواص والعوام ولكنه لا يقبل بسهولة انتقاد الآخرين له أو لوطنه بسبب عزة النفس وقوة الشهامة والكرامة ولأنه كثيرا ما يتصاغر أمام الأجنبي خاصة إذا كان أوربيا مما دفعنا إلى القول بأنه " يشكو مركبا تجاه أوربا " وإن أهملنا فلن نهمل ظاهرة الفردية ولا سرعة التحمس والانفعال دون غضب مضر . ومن جهة أخرى فان الإنسان الأسباني كان ولا يزال يقدس العلاقات والروابط العائلية ولذا فهو أب * أو أم * وفير العاطفة والعناية بالأبناء كثير الصلة بالأهل والبلدة . أما الشعور الديني فكان دوما قويا لديه مشوبا بشيء من التعصب ولكنه أخذ الآن في الفتور ومائل إلى التحرر أو الابتعاد عن العقيدة المغلقة .

هذه في نظرنا ملامح شخصية الأسباني ومزاجه ولو أننا نكرر القول بأنها ليست وصفة نموذجية ثابتة لكل أسباني أيا كان ، ولكنها أقرب شيء إلى ما هو سائد دارج . ويلاحظ في هذا الوصف تضارب بعض الميزات مع بعض آخر وهذا دون شك هو الميزة التي قد تبرز لدى الأسباني أكثر من غيره وإلا فهو إنسان بخصاله وسيئاته وبعواطفه ومشاعره يدفعه الأمل والطموح كما يخضع للشدائد والخنوع ، كثير

الصبر في ثورة وعناد ، سريع التحرك في قوة وتصميم . ولعل أحسن وصف وأصدقه بالإضافة لما سبق هو الذي ذكره الكاتب والمعلق السياسي المعروف الأستاذ أميليو روميرو إذ قال " نحن شعب ذو مشاعر انتسابية ، وبدون ذكاء مستعد للتحاليل . ثم إن لنا تقاليد عنف وانحصر وراء متاريس سياسية لا نتحرر منها . إن الشعب الأسباني يفتقد إلى حس سياسي مفسر أو عملي بل هو متحمس أو غائب أو مستاء وهو في معظم الأحيان لا يصوت لفائدة أحد بل " ضد أحد " (29) .

اندلاع الحرب : هذا إذن هو الإنسان الأسباني الذي واجه سنة 1936 حربا أهلية امتازت بفظاعتها وشدتها . اندلعت هذه الحرب كما رأينا ، رسميا يوم الثامن عشر من يوليو ﴿ تموز ﴾ 1936 ولو أن أول من تحرك من العسكر الذين شقوا عصى الطاعة في وجه الحكومة الشرعية آنذاك ، حكومة الجمهورية برئاسة كاسارس كيروغا هم ضباط حامية مدينة مليلة بشمال المغرب ، تلاهم الجنرال ياغوي الذي سيطر على مدينة سبتة بالشمال المغربي أيضا وكان ذلك يوم 17 يوليو ﴿ تموز ﴾ . ومن الغد ، يوم 18 وجه الفريق فرانيسكو فرانكو عن طريق إذاعة جزر كانارياس حيث كان حاكما عسكريا ، نداء إلى الشعب والقوات المسلحة يطالبهم بالانتفاض ثم امتطى الطائرة " دراغون رايبد " التي استأجرها سرا من لندن واتجه إلى المغرب ف قضى الليلة الأولى بالدار البيضاء أي في المنطقة الخاضعة آنذاك للسلطة الفرنسية ليلتحق يوم 19 بمدينة تطوان . تلا ذلك تحرك جانب من القوات المتمركزة باشبيليا تحت إمرة الفريق كايو دي يانو الذي استطاع وصحبه ﴿ 100 رجل و 15 من ميليشا الكتائب ﴾ وبمساعدة عامل المفاجأة استطاع السيطرة على المدينة بعد شيء من المقاومة التي دامت بضع ساعات .

وأخذ التمرد في الانتشار عبر منطقة الأندلس . فبعد اشبيليا تمرد قادش ثم العامرية وويلبا وشيئا فشيئا يتسع الخرق وتدخل البلاد في حالة فوضى وانعدام وضوح للرؤيا مما جعل فهم الأحداث يصعب ، لا على من كان يعيشها آنذاك فحسب ، بل حتى على من يريد اليوم متابعتها وسبر غورها لاستخلاص العبرة والدرس .

اشتعلت أول شرارة كما رأينا ، في مليلة أي على أرض المغرب لا فوق تراب شبه

الجزيرة وكان هذا كافيا لإعطاء الحكومة إشارة الخطر لتتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على التمرد في مهده وهي العليمة بما يطبخه الفريق أميليو مولا الذي لم تعد نواياه ولا نوايا زملائه سرا على أحد . ثم ان ضباط حامية مليلة ، لما تمردوا معلنين العصيان ، قد سجنوا قائدهم في مكتبه دون أن يقطعوا خط الهاتف فتمكن بذلك من الاتصال شخصيا بالحكومة واشعارها بالموقف وخطورته ولكن لم يتحرك أحد للوقوف أمام الخطر الداهم وانحصر الأمر في إذاعة خبر الحدث من محطة مدريد مع الإشارة أنه أمر غير مزعج . الا أن الشعب في مدريد رأى الأمر بعين أخرى وخرج تحت قياداته الحزبية والنقابية المختلفة ينادي باعطائه السلاح للدفاع عن نفسه وذويه إلا أن الحكومة قد رفضت ذلك فتكون قد أحسنت صنعاً لو أنها وقفت بحزم وجد لتدارك الموقف . لكن حدث ما يخالف ذلك وهو استقالة رئيس الحكومة واعترافه لزملائه بأنه يفعل ذلك لانعدام الوسائل وعدم استطاعته إخماد العصيان . أما رئيس الجمهورية فقد وجه أنظاره تجاه المصالحة والمهادنة والتفاوض فكرس يومين أو أكثر في متابعة اتصالات أحد الساسة المكلف بتشكيل الحكومة ، بقيادة التمرد ، وفي مقدمتهم الفريق أميليو مولا ، لاقتناعهم بالاقلاع عن عزمهم فرفضوا رفضاً باتاً كما دلت على ذلك الأحداث ولو أن مادار بين المتمردين والمكلف بتشكيل الحكومة لم يعرف تفصيلاً حتى الآن .

عدل إذن السيد مارتينث باريو عن تشكيل الحكومة ، بعد فشل محاولاته مع المتمردين ، فكلف بتشكيلها السيد خوزي خيرال الذي عقد مجلس وزرائه الأول يوم 19 يوليو ﴿ تموز ﴾ أي بعد مضي يومين على أول تحرك عصياني وهو وقت أكثر من كاف لتمكين التمرد من الانتشار . وأول قرار اتخذته حكومة السيد خيرال كان السماح بتوزيع الأسلحة على النقابات العمالية والأحزاب الممثلة في الجبهة الشعبية ، علماً بأن الأسلحة لم تكن متوفرة بتلك الكثرة التي تمكن من تسليح شعب كامل .

وسواء وزعت الحكومة الأسلحة أم لم توزع ، فإن الأحزاب والمنظمات التي بقيت بعيدة عن الحكم ، إذ لم يشركها الرئيس الجديد في وزارته هذه المرة ، أخذت منذ أن سمعت بما حدث في المغرب ، في تنظيم رجالها واعداد العدة لكل الطوارئ مصدرة في الليلة التالية لأول تحرك عسكري بلاغات لأتباعها وأنصارها تحثهم على التأهب

ووضع أنفسهم تحت تصرف الحكومة . وكان طبعا في مقدمة هذه الأحزاب ، الاشتراكي الذي كان إذاك الهيكل الوحيد المنظم إلى جانب الحزب الشيوعي واتحاد الشباب المكون من الحزبين ، فانكب الجميع على تكوين المجموعات القتالية وتخزين وتنظيم التموين واتخاذ التدابير الأمنية انتظارا للدفاع عن العاصمة التي ستكون ، ما من شك ، هدف المتمردين الأول .

وهكذا ومن أحداث اليومين الأولين ، ظهر جليا ضعف الحكومة الشرعية وعدم قدرتها على اتخاذ أي قرار حازم ينفذ في حينه ، كما ظهرت سلطات موازية لها هي سلطات الأحزاب واللجان والبلديات إذ كان كل منها يتصرف بمعزل عن الآخرين وفي بعض الأحيان ضد الآخرين .

كان هذا يجري في الجانب الشرعي ، جانب الجمهورية وحكومتها . أما في الجانب الآخر فقد رأينا كيف كانت التحركات تتالى وكيف وصل الفريق فرانكو إلى تطوان واستلم أو أفتك قيادة جيش افريقيا الذي كان يعد أحسن وأقوى تنظيم داخل القوات المسلحة الأسبانية وهو جيش تربطه بفرانكو روابط متينة إذ كافح ضمنه خلال حرب الريف وتولى قيادات فيه على مختلف المستويات وهو مؤسس فرق " اللفيف " كما رأينا .

لم يتم سقوط مليلة ولا سبتة ولا تطوان دون مقاومة من قبل النظاميين إلا أنه تم القضاء عليها بشراسة وعنف وتلت ذلك عمليات قمع وانتقام شديدة انتهت في الكثير من الأحيان بإعدام من وقع تحت وطأتها فلم يسلم من ذلك حتى قريب فرانكو الذي لم يحل دون إعدام قريبه .

ومن ذلك الحين ، أي منذ أن تمركز فرانكو بمدينة تطوان ، أخذ هذا الأخير يتصرف وكأنه الحاكم المطلق غير معير أي وزن لزملائه الآخرين وفي مقدمتهم الفريق مولا ، الذي يعتبر المتمرّد الأول والرأس المدبر للتمرد مع سان خورخو اللاجئ بالبرتغال ومنه يحرك خيوط المؤامرة . لم تكن نية فرانكو طبعاً البقاء بشمال

المغرب بل هيا قواته لعبور مضيق جبل طارق وفتح جبهة على أرض شبه الجزيرة . فوجه من حيث هو نداء إلى كل القوات المسلحة يناديها للانتفاض والتمرد ولو أن نداءه لم يصل إلى غايته إذ التقطه ضابط المواصلات العسكرية فقطع الخطوط وحال دون ابلاغه مقصده . وفي نفس الوقت بعث فرانكو إلى إيطاليا وألمانيا طالبا مده بوسائل نقل تمكنه من تحويل قواته من المغرب إلى أسبانيا .

أما مولا فقد شكل " مجلس الدفاع الوطني " أي " مجلس قيادة الثورة " بالتعبير الحديث ، وأعلن حالة الحرب ، حالة الطوارئ والأحكام الاستثنائية ، وأمر بتشكيل المحاكم العسكرية وأصدر بلاغا يشرح فيه أسباب التمرد ويحث الشعب على الوقوف إلى جانب المتمردين زاعما كبقية المتمردين الآخرين أن تصرفهم دافعه انعدام السلطة في البلاد وما صنيعهم الا لإنقاذ أسبانيا ولمصلحتها ، لأن " الظروف غير العادية التي تمر بها أسبانيا والتي تعود أساسا إلى انعدام السلطة العامة كلية لدى أولئك الذين كان من المفروض أن يمسكوا بها عن طريق ما حولوه من شرعية دستورية وهذا ما يجبرني ، وأنا لا أفكر الا في مصالح أسبانيا العليا وفي الجمهورية ، أن أستلم مسؤولية القيادة المطلقة للمكان . . وما الغاية الوحيدة سوى إعادة استتاب النظام الضروري للسير الطبيعي للحياة الوطنية " (30) .

هكذا كان يدعى مولا وفرانكو وكايو وكل القادة العسكريين الذين مالوا إلى التمرد . لم يكن هؤلاء القادة مخطئين تمام الخطأ لأنه ولأن كانت الحكومة بمدير مستمرة في شرعيتها ودستوريتها فقد بقيت هناك عديمة السلطة والنفوذ تقريبا . بقي وزير الدفاع وحده يصحبه الأمين العام للوزارة لكن بدون جيش منظم منضبط بل بمعية مجموعات قتالية عمالية وفرق الطليعة الهجومية وبعض من قوات الحرس المدني الذي لم تكن تعرف ميولاتها الحقيقية في ذلك الحين . أما الشرطة فقد غلبتها الأحداث علاوة على عدم التأكد من استمرار ولائها ، وهي الغيرة من تدخل اللجان المدنية في أعمالها ومسؤولياتها .

أما في الخارج وعلى الصعيد الدبلوماسي ، فإن العديد من سفراء الجمهورية قد انضموا إلى التمرد فتركوا سفاراتهم وقاموا بأنشطة حالوا بها دون تقديم المساعدات للجمهورية أو سلموا وثائق سرية إلى دول أجنبية مثل ألمانيا النازية . كان كل هذا

إذن يعطي بعض الحق للقادة المتمردين في دعواهم ولكنه لا يبرر بأي حال تصرفهم لأن واجبهم آنذاك كان الوقوف إلى جانب تلك السلطة والعمل على تعزيزها وجعل القوات المسلحة ، كما هو واجب وطبيعي ، " الذراع المسلحة " للدولة ، تعمل في سبيل تقويتها وحمايتها ومساعدتها على تركيز النظام والأمن ، لاعلى مقاومتها والوقوف ضدها .

فقائد في مكانة وسمعة الفريق فرانيسكو فرانكو كان بإمكانه ، وكذلك مولا وغيرهما ، إنقاذ الحكومة من التدهور واعطاؤها السند الذي كانت تحتاجه لفرض هيبتها والتغلب على مصاعبها السياسية والاقتصادية باشعارها بوقوف القوات المسلحة موحدة مترابطة إلى جانبها مستعدة لتنفيذ أوامرها ، خدمة للمصلحة العامة ومصصلحة الشعب الذي ليست القوات المسلحة سوى صورة منه وانعكاس له . وبعبارة أوضح ، كان على القادة العسكريين وكل أفراد القوات المسلحة ، البقاء بعيدا عن السياسة ومتاهاتها وعدم الغوص في طينها وأوحالها العفنة . لكن القادة المتمردين كانت تحركهم غايات أخرى غير تلك التي ادعوها وزعموها . .

انتشار الحرب : رأينا كيف اندلعت الشرارة الأولى وكيف أخذت النار تتقد هنا وهناك في شيء من الفوضى وعدم الوضوح . فهذا تمرد ينجح وآخر يفشل وثالث يتمركز أو يسقط حسب الظروف المحلية للمكان وتوفر عنصر المفاجأة أو انعدامه وولاء هذه القوة أو تلك من مختلف الأسلحة داخل القوات العسكرية وحسب قوة التنظيم الشعبي ومقدرة لجانه الدفاعية . فبعد يومين من التحرك الأول ظهر فوز التمرد في قشتالة وسالا منقة ونافارا وثامورا وألبا شمالا ، واشبيليا وقادش وقرطبة جنوبا بالإضافة إلى جزر كانارياس وجزر الباليارس باستثناء مينوركا . غير أن هذه الانتفاضات الأولى لم تكن لتحدد الموقف النهائي لأن ذلك سوف لا يتم الا بعد أسبوعين أو ثلاثة أي بعد الأسبوع الأول من شهر أغسطس ﴿ آب ﴾ .

فمدينة مدريد اشتعلت فيها شرارتان أحدهما في ثكنة كارابنشىل إحدى الضواحي القريبة والثانية في قلب المدينة ، بثكنة الجبل ، حيث تمردت الحامية معززة بعدد من عناصر حزب الكتائب ومن الملكيين انضم اليهم الفريق فانخول وزميله

فرناندث كانتانا . أما حركة كارابنشيل فقد أخذت في الحين وفي شيء من السهولة لكن ثكنة الجبل أبدت مقاومة عنيفة أجبرت القوات النظامية ولجان الدفاع المدنية إلى إقامة حصار شديد حولها ثم قذفها بالقنابل من الطائرات والمدفعية السـى أن خمدت المقاومة وسقطت الثكنة يوم 20 يوليو ﴿ تموز ﴾ في أيدي النظاميين الذين بذلوا الجهد الكبير لحماية المستسلمين من غضب الشعب ونهشه إياهم . استسلمت الحامية وأسر الفريق نانخول وزميله فرناندث وأعدما بعد يومين رميا بالرصاص دون محاكمة تذكر .

هكذا سيطرت القوات النظامية أو الشرعية على مدريد وعززت تحصينها بعد ذلك ، فبقيت بأيديها إلى آخر الحرب رغم الهجومات المتكررة المتواصلة التي قامت بها بلا انقطاع وبكل شراسة وشدة قوات المتمردين . أما معركة ثكنة الجبل هذه ، فستبقى في ذاكرة شعب مدريد أسطورة تحكي فظاعة وضراسة تلك الفتنة .

عرفت مدينة برشلونة هي الأخرى محاولة من قبل المتمردين الذين خرجوا بقواتهم فجر اليوم الأول لاحتلال المراكز الحيوية من المدينة لكنهم وجدوا قوات المقاومة الشعبية متأهبة فتصدت لهم حتى أجبر البعض منهم على التراجع بينما واصل البعض الآخر الصمود فدارت معارك على درجة كبيرة من الضراوة والشدة واستمرت إلى أن أخذ قائد الحرس المدني قراره باحترام الشرعية وقدم ولاءه لرئيس الحكومة المحلية فمالت الكفة لصالح الشرعية وانهزم التمرد . ويحكى أن حديثا دار بين الفريق أرانغوران قائد الحرس المدني الذي ناصر لحكومة والفريق غوديت القائد المتمرّد وكان يطلب التفاهم بعد أن غلب على أمره فقال الأول لمخاطبه " لو أعدمتني غدا تكون قد أعدمت فريقا احترام ووفى بكلمته وقسمه العسكري لكن إذا أعدمتناك نحن غدا نكون قد أعدمتنا فريقا خائنا أخل بكلمته وشرفه " لكن إخماد الانتفاضة في برشلونة لا يعني سيطرة الحكومة على الموقف فيها أو امساكها بزمام الأمور لأن ذلك قد ضاع من بين يديها نهائيا وأصبحت السلطة الفعلية في أيـدي قادة النقابات الوطنية للشغل ﴿ ث . ن . ت . ﴾ ومن معهم من بقية المنظمات التي كوّنت " لجان الميليشيات المضادة للفاشية " وهي اللجان التي أصبحت فعليا صاحبة الأمر والنهي تنظم التموين والدفاع والأمن بينما بقيت حكومة قاتالونيا المحلية ﴿ الجينيراليتات ﴾ تحكم صوريا وتسير شكليا .

كان الأمر شبيها بما جرى في مدريد وبرشلونة في كل من بلنسية والعامرية ومالقة وغرناطة ولو أن هذه الأخيرة قد تغلب فيها التمرد في النهاية وجرت فيها كما في غيرها عمليات قمع وتتبع سقطت لها الضحايا العديدة كان أشهرها بالنسبة لمدينة غرناطة الكاتب الشاعر فيديريكو غارثيا لوركا . لم يكن هذا القمع منحصرا في مكان أو زمان بل كان عاما شاملا وقام به الطرفان الا أنه اكتسى من جانب المتمردين أكثر شدة وبروزا لأنه كان قمعا " رسميا " ينفذ من طرف المسؤولين أو بأمر منهم وهم الذين جاؤوا للدفاع عن الأمن والنظام . فكثير من بلاغاتهم حثت وأشارت إلى ذلك فقالت " إن أي نقابة مهنية يجري إضراب في صفوفها أو تعطيل في العمل يمكن اعتباره إضرابا ، سيعدم في الحين كل الأشخاص الذي يتكوّن منهم مكتب تلك النقابة ويعدم معهم عدد مساو لهم يتم اختياره من بين أصحاب تلك المهنة ونظرا لقلّة إعتبار الأوامر التي جاءت في بلاغاتي أحذر وأنبه إلى أن أي شخص يقاوم أوامر السلطة أو يعصي التعليمات التي بالبلاغات التي صدرت أو التي ستصدر في ما بعد ، سيتم إعدامه دون محاكمة " (31) .

استمرت الحركة من الجانبين حثيثة بغية احتلال المواقع والتمركز فيها وتحصينها وانقضت الأسابيع الأولى في تكوين الطواوير والفرق التي كانت تتقدم في هذا الاتجاه أو ذاك ولا تتوقف حتى تجابهها طواوير وفرق الجانب الآخر . فالفريق مولا وجه قواته نحو مدريد جنوبا ونحو بلاد الباسك شمالا ، موليا أهمية كبرى لهذه الجبهة التي ، علاوة على قيمتها المعنوية لها قيمة اقتصادية استراتيجية . فالمنطقة صناعية من الدرجة الأولى والاستيلاء عليها سيمكن المتمردين من مصانع تكون عوننا كبيرا على المجهود الحربي . ثم إن المنطقة محدة بفرنسا واغلاق هذا المنفذ على النظاميين عون كبير للمتمردين . أما الفريق فرانكو فقد توصل إلى الحصول على مساعدة مهمة من إيطاليا وألمانيا مكنته من إقامة جسر جوي فوق مضيق جبل طارق ونقل جيشه الأفريقي إلى أرض شبه الجزيرة حيث انطلق من اشبيليا نحو الشمال ليخترق جبهة منطقة استريبادورا ويربط بين جيشي مولا في الشمال وكاييو في منطقة الأندلس .

وقبل ذلك تحركت القوات النظامية أيضا تجاه اشبيليا وقرطبة وغيرها من الأماكن المتمردة بالأندلس وكانت قوات مختلطة بين نظاميين ومجموعات قتالية مدنية ﴿ ميليشيا ﴾ في حين فتحت القوات الجمهورية بمنطقة قاطالونيا جبهات ثلاث

لايقاف زحف قوات مولا ومنع توسع التمرد من تلك الناحية .

وهكذا ، وما أن حل شهر أغسطس ﴿ أب ﴾ حتى تحددت المناطق الموالية للسلطة والتمردة ، فانقسمت البلاد إلى جزأين يفصلهما خط ذو منحرجين يمتد من الشمال الشرقي وينتهي بالجنوب الغربي . وكما لكل قاعدة شذوذ ، فإن هذا التقسيم له هو الآخر شذوذ تمثل في شريط ساحلي يطل على بحر الكانتابريكو ولا يفوق عرضه الأربعين كيلو مترا ويضم بعضا من جليقية وأستورياس وبلاد الباسك ، بقي مواليا للنظام الشرعي ومنفصلا عنه ترايا بالمناطق المتمردة " (32) .

إذاك فقط وباقتراب الخريف ، تأكد لدى الطرفين ، الشرعي والمتمرد ، أن الحرب ستطول ، وأن ما كان يعتقد انقلابا ، ليس هو في الحقيقة سوى فتنة رهية اجتاحت البلاد وستدوم قرابة الثلاث سنوات تزرع الدمار والخراب والدم والدموع وتجمع حصاد البغض والكراهية والتعصب والتبعية ، تبعية لمبادئ وأفكار وأيديولوجيات زحفت على البلاد من شتى المصادر الخارجية فأفسدت بدل الإصلاح وأخرت بدل التقدم وأفقرت بدل الغنى لأن أكبر مصيبة عرفت أسبانيا وأشد خطرا داهمها منذ القرن التاسع عشر أو حتى قبله بقليل وحتى الحرب الأهلية ، هو استيرادها فلسفات وأيديولوجيات أو مبادئ ظهرت هنا وهناك في العالم المحيط بها ، وأرادت تطبيقها دون ما تحوير أو اقتباس فكانت لها رداء غير لائق ومركبة يستعصي تسييرها لعدم مماشاتها والمتطلبات الداخلية حسب الظروف والمعطيات الموجودة .

معارك مشهورة : تأكد الجميع إذن من أنها حرب لا انقلاب وأن هذه الحرب ستطول فتمت مواجهتها بما تتطلبه من شجاعة وصبر وتضحية إلى جانب ما تفرضه من تمويل وتموين وتسليح وتحالف . وليست الحرب الأهلية لتشد عن غيرها من الحروب . فهي أيضا لها أبطالها وضحاياها ومعاركها وملاحمها " الخالدة " ﴿ حبذا لو لم تكن لتخلد ﴾ وما يدور حول كل ذلك من الأساطير والروايات .

واشتهرت خلال الحرب الأهلية معارك عدة ، تعدت أنباؤها حدود البلاد لطولها أو فظاعتها أو بطولاتها . وقد تكون معركة مدريد في المقدمة لطولها وتقلباتها إذ حاول المتمردون احتلالها منذ الساعة الأولى للتمرد وصوبوا نحوها طوابير عديدة حاصرتها من كل الجوانب تقريبا غير أنها صمدت صمودا مثاليا رغم قلة التنظيم والتنسيق

ودافع عنها طوال الثلاث سنوات جيش خليط بين نظاميين ولجان دفاع مدنية والطابور الخامس الشهير الذي أشرف على تكوينه وتدريبه الشيوعيون وقد تقوى مفعولهم منذ بداية الحرب وأصبحت لهم فاعلية لم تكن لتخطر على بال قبل ذلك لحداثة حزبهم وصغره . ولكنهم عرفوا كيف ينظمون أنصارهم ويستغلون الأحداث والظروف فأصبحوا إلى جانب الاشتراكيين وبمعية اتحادي النقابات ، الفوضوي والاشتراكي ، أسياد الموقف في المناطق الموالية للجمهورية ومن المتحكمين في سير الأحداث .

وداخل أسوار مدريد معركة ثكنة الجبل التي أشرنا إليها سلفا ، كانت هي الأخرى من تلك المعارك التي لا تنسى لما تميزت به من شدة وعنف وللضحايا التي سقطت أثناءها ، ولم لا ، لكل ما عكسته من مقدرة الإنسان على نسيان إنسانيته وطواعيته لأهواء وعواطف وأفكار تجعل منه آلة للدمار والموت .

ومعركة أخرى أصبحت أيضا أسطورة خاصة لدى المتمردين ، المتصرين في مابعد إذ جعلوها رمزا للبطولة والتصميم والثبات ودليلا على مقدرة فرانكو الحربية .

دارت هذه المعركة في حصن مدينة طليطلة وحواليه إذ فيه احتفى يوم 22 يوليو ﴿ تموز ﴾ العقيد خوزي موسكاردو ومعه ما يزيد عن ثمان مائة حرس مدني وقراة المائة والخمسين جنديا وعدد من المدنيين يفوق المائتين وعدد آخر من الرهائن إلى جانب نساء وأطفال الجنود والمتطوعين . تحصن موسكاردو داخل القلعة ومنها واجه حصارا طويلا وقتالا عنيفا قامت به القوات الشرعية . طال الحصار والقتال وتخللها تفاوض ونداءات للاستسلام قوبلت كلها بالرفض من جانب القائد المحاصر الذي لم يلن حتى لما اعتقل المحاصرون ابنه ودفعوه لإقناع أبيه هاتفيا حتى يحول دون موت ابنه الذي سيعدم في حالة عدم الاستسلام . ورفض الأب بشدة وأعدم الابن واستمر القتال .

في هذه الأثناء قام الفريق فرانكو بعملية بقيت وستبقى لغزا قابلا لجميع الحلول والتأويل . فبعد أن احتلت قواته مدينة ماردة وربطت بذلك جبهتي الجنوب والشمال وجهها نحو مدريد لتساهم ، مع القوات الأخرى المحيطة بالعاصمة ، في

إخضاعها واحتلالها . ولكن فجأة غير فرانكو خطته وأمر قواته بالتوجه نحو طليطلة ونجدة المحاصرين بالقلعة .

ما الذي كان ينبغي ياترى من وراء هذا التحول المفاجيء ؟ هل تذكر حالته ووضعه سنة 1921 لما حوضر بمدينة الناظور بشمال المغرب ، فرق قلبه وهب لنجدة زميله المحاصر داخل قلعة طليطلة عرضة لأعنف القصف وأفظع الهزائم؟ أم هو توقع عدم جدوى هجومه على مدريد حيث اشتتم ، وهو الخبير بشؤون القتال ، رائحة الهزيمة أو على الأقل عدم النجاح ؟ أم هو رأى في عملية القلعة فرصة تعطيه انتصارا يلفت إليه الأنظار داخليا وخارجيا حيث استرعى وضع القلعة بطليطلة وصمود من فيها كل الأنظار وأصبح حديث الصحف والشوارع؟

مهما تكن الدوافع التي حركت فرانكو يوم 24 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ وأدت به إلى تغيير وجهة قواته ، فهو قد ضرب ضربة عارفة علقت على صدره وساما آخر جني ثماره في ما بعد . توجهت قوات فرانكو الافريقية نحو طليطلة وهاجمت محاصري القلعة ففكت الحصار وأنقذت العقيد موسكاردو وصحبه وبذلك كتبت أسطورة أخرى من أساطير هذه الحرب .

في الجنوب الغربي من طليطلة وفي الطريق الصاعد غربا نحو الشمال بين اشبيليا ومدينة سالامنقة ، مدينة واد الحص ﴿ باداخوت ﴾ حيث جرت معركة أخرى بقيت عالقة بالأذهان لا لضراوتها وثبات المقاومين فحسب بل للمجزرة البشرية التي تلتها . كان المهاجمون هذه المرة من صفوف المتمردين والمقاومون أنصار الحكومة الشرعية . وبعد قتال دام عنيف شديد ، سقطت المدينة يوم 14 أغسطس ﴿ آب ﴾ في أيدي القوات المتمردة بقيادة الفريق جاغوي الذي أطلق لقواته العنان فقامت بعملية " تطهير " أعدمت " أثناءها أعدادا كبيرة من الجنود والمتطوعين والمدنيين ، ثم جمعت السكان في حلبة مصارعة الثيران بالمدينة وأجرت عليهم عملية إعدام جماعي كانت وستبقى من بين أكثر أحداث الحرب فظاعة وشناعة زاد من وقعها تصريح الفريق جاغوي قائد الحملة لمراسل جريدة " نيويورك هيرالد " الأمريكية المرافق لقوات المتمردين إذ قال له إجابة عن سؤال بخصوص المجزرة " أعدمناهم طبعاً . ماذا كنت تنتظر مني ياسيدي ؟ أكنت تريدني أن أخذ معي أربعة آلاف أسير أحمر ضمن فيالقي وأنا أحاول التقدم بأقصى السرعة ؟ أم تريدني أن أتركهم ورائي كي تصبح واد الحص حمراء مرة أخرى ؟

" ملحمة " أخرى من الملاحم المشينة ومذبحة ينجبل المرء من ذكرها تلك التي تعرضت اليها مدينة مالقة في شهر فبراير ﴿ شباط ﴾ من عام 1937 . لقد رأت قيادة المتمردين وجوب القيام بتخفيف الضغط عن قواتها الجنوبية وعزل التهديد المستمر الذي تتعرض إليه غرناطة ، كما رأت في ميناء مالقة نقطة استراتيجية هامة يمكن احتلالها من تقديم سند كبير للعمليات البحرية وتخفيف وطأة هجمات الأسطول النظامي على مضيق جبل طارق فقررت المبادرة بالهجوم على مالقة ونفذت ذلك بواسطة ثلاث جبهات كانت إحداها مكونة من فرق ايطالية بقيادة الفريق ماريو ريوواتا . كان المهاجمون يفوقون الحماة عددا وعدة وكانت تحميهم مظلة جوية افتقد اليها المدافعون عن المدينة الذين لم تنجدهم قطع البحرية الراسية بميناء قرطاجنة لأسباب بقيت غامضة وخذلتهم قيادتهم التي أكلها الخلاف وأتت عليها مؤامرات بعض القادة الشيوعيين . هكذا وفي مثل هذا الوضع ، حاولت المدينة المقاومة ثم أذعن للواقع واستسلمت فاتحة أبوابها للمحتلين بعد أن هرع سكانها خارجها فتكوّنت منهم طوابير بشرية من كل فئة وجنس : نساء وأطفال ، شيوخ وعجز مختلطون ببقايا العسكريين والمتطوعين المدنيين ، يدفعهم الخوف ويجريهم الرعب نحو الفضاء الفسيح والمستقبل المجهول . لم يكن ذلك المستقبل بعيدا ، فهو وراءهم بل فوقهم تمثل في هجومات متتالية بالقنابل والمدافع أطلقها عليهم المنتصرون دون ما رأفة ولا شفقة ولا تمييز فكانت مذبحة أخرى من تلك التي ما انفك الإنسان يقوم بها ضد أخيه الإنسان .

وأخر مثال نذكره ، وهو ليس الأخير ، ولكنه دون شك أكثر الأحداث فظاعة واجراما ، وأوسعها شهرة وتأثيرا ، هز في حينه شعور الناس في الداخل والخارج وبقي مثالا ورمزا للقمع والقتل والتدمير ، مغلدا في لوحة رسمها الفنان الأسباني العالمي بابلويكاسو وتركها وديعة في الخارج على أن لا تعود إلى اسبانيا إلا إذا عادت اليها الديمقراطية وهو ماتم منذ أكثر من سنة (33) .

وغرنیکا هي بلدة في شمال أسبانيا ، بمقاطعة بلاد الباسك وهي بشجرة فيها شهيرة ، تعتبر مقدسة إذ فيها وتحت تلك الشجرة ، يقيم الباسكيون معظم احتفالاتهم الرسمية وخاصة منها تأدية القسم عند استلام سلطة أو مسؤولية . ليست البلدة مركزا استراتيجيا ولا معقلا عسكريا ولا مركبا صناعيا رغم كل ما حاوله بعضهم لاسدال كل ذلك عليها . هي بلدة صغيرة شبه مقدسة ، يقطنها ما يقرب

من أربعة آلاف ساكن . كانوا مثل عاداتهم في مثل ذلك اليوم من الأسبوع ، يوم السوق الأسبوعية ، يتعاطون أنشطتهم في دعة وطمأنينة حتى فتح الجحيم عليهم أبوابه ، مرسلا فوق رؤوسهم أسرابا متتالية من الطائرات تقذفهم بأنواع جديدة من القنابل المدمرة والمحركة المبيدة . جولة تلو جولة قامت بها الطائرات في سماء البلدة ولم تتركها حتى صارت غرنیکا حطاما ورمادا وأشلاء بشرية مبعثرة حيث لم يصلها لهيب القنابل المحركة الحديثة الاختراع ليحيلها رمادا . كانت الطائرات الألمانية وألمانا طياروها تابعين لفرقة " كاندور " التي أرسلها هتلر لمساعدة المتمردين ، ضمن ما أرسل اليهم من مساعدات ، والتي كانت تعمل تحت إمرة الفريق مولا المباشرة وامرة فرانكو بصفته القائد الأعلى والمسؤول الأول بين قادة التمرد . لم تكن عملية كهذه لتبقى مجهولة ولو أنها جرت داخل حرب أهلية مثل الحرب الأسبانية وسرعان ما طارت أنباؤها ونتائجها إلى كل أنحاء العالم ، فاهتز الضمير الإنساني ❀ ولم يفعل شيئا كعادته ❀ واحتج من احتج وغضب من غضب ولام من لام فجنى المتمردون أسوأ الدعاية لحركتهم وسمعتها وسمعتهم . فأنكروا أولا مدعين أن من قاموا بذلك هم " الحمر " الشيوعيون المسؤولون عن المفرقات بأستورياس وواصلوا بكل جرأة ادعاءهم هذا طيلة سنوات ثم شيئا فشيئا وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية بكثير اعترفت الصحافة التابعة لنظام فرانكو بأن تدمير بلدة غرنیکا كان من صنيع النازيين دون الإشارة إلى ما كان يفعل النازيون هياك وفي تلك الظروف ، ولا ما هي مهمة فرقة " كاندور " بالذات التي قامت بتلك الإبادة بشهادة أحد الباقين من أفرادها ، وأوتي به للمشاركة في برنامج تلفزي عن الحرب الأهلية الأسبانية (34) .

إن مايزيد في فظاعة هذه المذبحة الشنيعة هو أنها لم تأت نتيجة قتال أو صراع بين جانبين بل هي قساوة وشراسة تصب دون شفقة ولا رحمة على رؤوس الأمنيين الأبرياء دون سابق انذار . والذي يضاعف من وطأتها الأليمة هي أنها كانت عملية تجريبية لأسلحة جديدة ووسائل تدمير حديثة كانت ألمانيا تعدها للحرب العالمية التي كانت على الأبواب ووجدت في غرنیکا حقل تجارب مثالي فأتت فعلتها فيها وجنى حلفاؤها الجانب المتمرد الأسباني ، نتيجتها السريعة وهي الانهيار المعنوي للمقاتلين الباسكيين في الجانب الشرعي الذي كانوا يدافعون دفاع المستميت عن أرضهم التي هاجمها الفريق مولا يبغي ثروتها الصناعية الهامة .

هذه هي قصة ، بل أسطورة غرنیکا ، المخلدة في لوحة بيكاسو التي تحمل نفس الاسم وسيبقى يوم 26 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1937 من بين تلك الأيام التي يذكرها التاريخ فيندى لها جبين الإنسانية .

القمع والإرهاب : إن حادثة غرنیکا تؤدي طبعاً إلى الحديث عن عمليات القمع والإرهاب التي تميزت بها الحرب الأهلية الأسبانية حتى كادت أن تصبح صفة من صفاتها ونعتاً مجسماً لها . كان قمعا في شتى الأشكال والصور : خوف ورعب ، حيرة وقلق ، شك وريبة ، عدم طمأنينة وعدم استقرار ، وإعدام فموت بدون محاكمة أو بمحاكمة شكلية . كان قمعا يرتكب باسم الوطن والعدالة أو الدين أو غير ذلك من المبادئ السامية النبيلة وكلها براء منه لأن الطبيعة لا تعكس فلا يستعمل النبل الدناءة ولا العدالة الظلم ليقوم هذا أو تزدهر تلك . كان قمعا يأتيه الجميع ويتعرض له الجميع ، بصفة رسمية وغير رسمية ، يسمى قصاصاً هنا ، ومحاكمة هناك ، وتطهيراً في مكان آخر واجراءات وتدابير احتياطية في غير ذلك ، وكله ليس سوى خوف من الخوف يزرع الخوف . رأينا كيف بدأت الاعتداءات الشعواء قبل اندلاع الحرب بصفة فعلية ولكن القمع المنظم " فيصعب تحديد المكان أو الزمان حيث بدأ . إن كلا الطرفين يتهم الآخر بأنه المبادئ كأن ذلك وحده يكفي لتبرير ما يأتيه وما يقوم به أنصاره في هذا المجال الأليم . قد يكون القمع قد بدأ قبل الحرب فتضاعفت موجاته أثناءها فكان المتمردون في كل ثكنة أو حامية يعدمون أول ما يعدمون كل قائد أو ضابط زميل يرفض مسايرتهم أو الخروج عن الشرعية مثلهم ، ثم أصدر مجلس الدفاع الوطني ﴿ مجلس قيادة الثورة ﴾ أمراً يعلن حالة الحرب أو الحصار أو الاستثناء وتشكيل المحاكم العسكرية التي كانت تصدر أحكامها بالإعدام بأكبر السهولة وكان أول من تحاكمهم ، العسكريون الذين يرفضون التمرد وهكذا يطبق " القانون " الخارج عن القانون .

وفي المنطقة التي بقيت موالية للسلطة الشرعية كانت معظم عمليات القمع تأتيها الفرق القتالية غير النظامية ، دون علم السلطة في كثير من الأحيان ودون موافقتها . وهكذا كان القمع والرعب والإرهاب والخوف سائداً في كل مكان ، معرضاً له كل إنسان ، في منطقة التمرد يأتي أغلبه من عل وفي الأخرى يأتي أغلبه من أسفل وفي الحالتين زاد الكذب والوشاية والأغراض الشخصية والجهل أو عدم معرفة حقائق الأمور والحالات في توسيع رقعة ذلك التصرف المجرم فزاد من مأساه

وضحاياها ، ضحايا عرفوا الشهرة أمثال الشاعر غارثيا لوركا الذي أعدمه المتمردون أثناء حصار غرناطة ضمن عمليات البحث عن المشكوك فيهم والقضاء عليهم ، وخوزي أنطونيو بريمودي ريفارا مؤسس حزب الكتائب وزعيمه الروحي الذي وقع في قبضة الجمهوريين فسجن ثم أعدم بعد محاكمة قيل وكتب عنها الكثير فوصفت بالشكلية والتحيز والكذب وهناك حتى من أنكر وجودها . لكن المحاكمة جرت فعلا وتولى فيها خوزي أنطونيو الدفاع عن نفسه ، وهو المحامي والبرلماني المقتدر الفصيح ولكنه أعدم رغم كل شيء . وهناك مئات بل آلاف من الضحايا الأخرى التي نزل عليها المعصار وهي بريئة في معظم الأحيان . فقد أعدم أو سجن فعذب ثم أعدم أفراد من كل فئات الشعب : معلمون ، أطباء ، رجال دين ، راهبات ، عمال علاوة على المجازر الجماعية التي ذكرنا بعضها ونضيف فنذكر " قرية الأختين " بالأندلس التي أيسدت عن آخرها ولم يبق بها إلا شخص واحد يعلم الله كيف نجا وعملية " باراكووايوس " التي اتهم بها الشيوعيون بإعدام عدد كبير من الأسرى يبلغ الألفين حسب بعض الروايات وهو رقم مبالغ فيه طبعا مبالغة مشطة إذ الحقيقة لا تتعدى المائتين وهذا وحده كثير ، وحملة الطائرات الإيطالية التي انطلقت من جزيرة مايورقا الخاضعة آنذاك للطرف الوطني وإمطارها برشلونة بالقنابل فاستنكر ذلك الألمان أنفسهم و... و... و... ولا فائدة في مواصلة سرد الأمثلة لأن الواقع الأليم هو أن " عوامل متعددة تشابكت ، وظروفا سنحت ، في المنطقتين الشرعية والمتمردة ، أدت إلى انفجار هذا الجو من القمع والرعب طوال الحرب ، واكتسى صبغة أشد ، خلال أشهر صيف سنة 1936 . عوامل منها العامل المشترك مثل الحرب ذاتها والعناصر غير المراقبة والانتقامات الشخصية والضغط والمتابعة السياسية ومنها العوامل الخاصة بكل منطقة التي تزيد في إبراز المطاردة وتضفي عليها صبغة معينة " (35) .

قد يكون من المفيد للقارئ إعطاؤه أرقاما تؤكد وتجسم فظاعة هذا القمع ولكن تضارب الروايات وتباعد الأرقام بين رواية وأخرى ، كما رأينا بالنسبة لعملية " باراكووايوس " ، يجعلنا نتحاشى الأخذ بهذا الادعاء أو ذاك تاركين للقارئ المهتم فرصة الرجوع إلى المؤلفات الكثيرة التي عالجت الموضوع دون البت نهائيا بشأنه ولو أن دراسات الأستاذ خيزوس سالاس تعتبر من الجميع أكثر الدراسات جدية وأقربها إلى الواقع . من هذه المؤلفات " المقابر الكبيرة تحت القمر "

لجورج بيرنانوس ، و " القمع في ساراقسطة " للويس جرمان و " الجمهورية والحرب الأهلية " لغابريال دجاكسون و " حرب في أسبانيا " لخيزوس بيرث سالاس و " القمع والايديولوجية بالمنطقة الوطنية " لألبيرتوريغ تايا و " مأساة أليكانتي " لآندري أولمان وغيرها كثير (36) .

إن كل كاتب قد انتحى بهذا الخصوص ، منحى يتماشى وميولاته السياسية أو يرضى عاطفته الحزبية أو مشاعره العقائدية أو يستجيب لمتطلبات الساعة والمكان الذي كتب فيه أو له أو من أجله . أما نحن ، فبعد الاطلاع على الكثير من تلك الأرقام وبالأخص بعد سماع وصف عدد غير قليل من الأشخاص الذين عاشوا تلك الفترة وأحداثها فاننا لا نغير الأرقام وزنا لأنها أمام الجو الرهيب الذي عاشه الناس إذاك والضغط النفساني الذي تعرضوا له والخوف والشك وعدم وضوح المصير الذي قضوا تحت وطأته وفي عذابه ما يقارب الثلاث سنوات لم تعد ذات معنى ولأننا بعد أن سمعنا الروايات المختلفة أصبحنا نعتقد أن الذين ماتوا قد أنقذوا من عذاب أمر وأشد وأثقل ، تحمله الذين عاشوا أمواتا طوال الثلاث سنوات أو ماتوا أحياء طوال تلك الفترة .

إنه إذا ما انعدمت المفاهيم وأهدرت المثل وديست أبسط الحقوق الإنسانية فإن الموت يصبح نجاة يحسد عليها الأحياء أمواتهم .

تطور الحرب : بدأت الحرب بتمرد بعض القادة العسكريين ظنه هؤلاء انقلابا سيفصم الأمور عن عجل ، ولم تعره السلطة الشرعية الأهمية الحققة لتقضي عليه في المهد ومن ثم تحول الأمر إلى حرب طاحنة ، قاوم فيها نصف البلاد نصفه الآخر بكلمة سمحت به فنون الحرب العصرية آنذاك من عتاد وسلاح وتقنية وهندسة فتعددت الجبهات ، منها الرئيسي ومنها الثانوي ، يحتد القتال فيها حيناً ويهدأ أحيانا ليعود أعنف وأشد بفضل تنظيمات جديدة أو قوات مستحدثة أو مساعدات وصلت من الخارج الذي وجد في المأساة الأسبانية حقل تجارب لمخترعات قتالية جديدة أو مجالا خصبا لزرع مبادئه وآرائه ، فدفع الشعب الأسباني ، أسبانيا الثالثة أي تلك الأغلبية التي لم تكن لهذا الجانب المقاتل أو ذاك ، دفعت الثمن غالبا

أثناء الحرب وسنوات عديدة بعدها .

أما الجبهات الرئيسية فهي جبهة الجنوب منطلقة من اشبيليا ، وجبهة أو جبهات مدريد المحاطة من كل جانب تقريبا ، وجبهة الشمال منطلقة من بامبلونا ومنها تفرعت جبهات أستورياس وبلاد الباسك وأخيرا جبهة نهر الايرو ومنه إلى قاطالونيا .

قامت القوات المتمردة ، التي أصبحت تسمى الوطنية ، بتوجيه طوابيرها نحو مدريد على جبهات ثلاث انطلقت أولاها من بلد الوليد وتحركت الثانية من بامبلونا بينما خرجت الثالثة من برغش وتمركزت هذه القوات بثلاث نقاط بالقرب من مدريد هي واد الرمل ونافا ثيرادا وسوموسيارا . عرفت هذه الجبهات ملاحم بلغت أحيانا أشد درجات العنف لأن المواطنين يرون في سقوط مدريد ، نصرا كبيرا ونهاية الحرب بينما الجمهوريون يرون فيها مقر السيادة الشرعية ورمزها ولو أن الحكومة سارعت بالخروج منها واستقرت بمدينة بلنسية على الساحل الشرقي . وكانت المعارك ، كما هو طبيعي ، تشتد وتفتت وكانت المبادرة تأتي من هذا الجانب أو ذاك حسب الظروف . لقد رأينا كيف أن الفريق فرانكو بعد نزوله بجيشه المغربي وفرق الليف باشبيليا ، قدم المساعدة لجبهة الجنوب بقيادة الفريق كايو وتوجه نحو استریمادورا شمالا وحقق ما خططه وهو احتلال مدينة ماردة وخلق الوصل بين جيشي الجنوب والشمال ثم اتجه نحو مدريد التي عدل عن مواصلة مهاجمتها لأسباب مجهولة وفضل نجدة المحاصرين بقلعة طليطلة فحررها ووجه قواته نحو أستورياس التي خبر قوتها النضالية وشدة مقاومتها لما كلف باخماد ثورة أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1934 التي تحدثنا عنها سلفا . وهناك شاركت وحداته في معارك مدينة أوفبادو التي تعد هي الأخرى إحدى المعارك الأسطورية التي عرفتها حرب أسبانيا . ولعله من الحق أن نذكر ، ونحن بصدد الحديث عن قوات فرانكو أنها كما قلنا مكونة من فرق الليف المعروف بجرأتها وحتى وحشيتها ﴿ يكفي تذكر أعمال وتصرفات الليف الفرنسي بالجزائر ﴾ ومن

فرق اللفيف المغاربة الأشاوس المجندين بالمنطقة التي كانت خاضعة للحماية الأسبانية حتى أنه حسب ما يقال ، لم يبق بالمنطقة رجل بلغ سن التجنيد لم يشارك في حرب أسبانيا . لكن ما أردنا الإشارة إليه ليس عددهم بل فاعليتهم التي برهنوا عنها في كل مناسبة وميدان حتى أن خبر وصولهم إلى مكان ما من ميادين القتال كان وحده كافيا لبث الهلع والفرع في أهل المنطقة وكذلك في المقاومين بها ولعل هذا وغيره دفع بفرانكو إلى إظهار شيء من الاعتراف لهم بالجميل فكوّن حرسه الرسمي ، الحرس الرسمي لرئيس الدولة من الطابور المغربي وظل أفراد الحرس منهم وبزي رسمي خاص إلى أن استقل المغرب .

عدل فرانكو إذن عن مواصلة هجومه على مدريد وأثار ذلك القرار ما أثاره من عدم موافقة وغضب خاصة من طرف قائد الجبهة الفريق جاغوي . ولكن لم يعن هذا شيئا . أما مولا ، فما أن احتلت قواته مدينة ايرون على الحدود الفرنسية حتى بعث بتعزيزات إلى جبهات مدريد فعرفت المعارك دفعا جديدا ودارت في الخاراما والمدينة الجامعية وطريق لاكورونيا ووادي الحجارة وكلها مناطق على أبواب مدريد التي لم تستسلم رغم شدة وصعوبة الحياة بداخلها حيث اختلط الخوف بالخطر وهذا بانعدام الأساسيات الحياتية أو قتلها وندارتها علاوة على تصرفات الانتهازين وسوقهم السوداء .

ولمقابلة هذه القوات وصدها وجهت الحكومة قوات أخرى أساسها الفرق القتالية المدنية ، الميليشيات ، لأن الحكومة ، وهذا من أعظم أخطائها المرتكبة قد حلت الجيش النظامي وعولت على تلك الفرق وحماسها الفياض ناسية فوضاها وعدم انضباطها خاصة أنها فرق منتسبة إلى شتى الأحزاب والمنظمات . ولكن تجربة مدريد ، وبعد بضعة أشهر من بدايتها أكدت لسلطة الجمهورية أنه لا يمكن مجابهة حرب طويلة الأمد ولا مقاومة جيش عسكري منظم بمثل تلك الفرق القتالية فأخذت في تنظيمها شيئا فشيئا في شكل وحدات عسكرية حقيقية أو " جيش شعبي " يقوده طبعاً عسكريون محترفون ولكن تحت إشراف قيادات شعبية كانت تمسك في معظم الأحيان بالقيادات المتوسطة . كان جيش مكونا من الفرق القتالية الشعبية ومن المتطوعين

القليلى الخبرة فى استعمال السلا وقليلى المعرفة بفنون القتال ولذا كان هذا الجيش " شعبيا " فى تكوينه وتركيباته الإجتماعية ودوافعه ولكنه لم يكن جيشا لأنه كان يفتقد الى الفاعلية والى ما هو أساسى حيوى لكل قوة محاربة ونعنى الإنضباط والنجاعة والتقنية العسكرية . ورغم هذا فقد صمد المقاومون واستعصت مدريد على مريديها وبقيت جمهورية الى آخر يوم وباحتلالها ودخولها يوم 28 مارس ﴿ آذار ﴾ 1939 انتهت الحرب أو كادت لأنه بقيت ثلاثة أيام آخر توالى ناءها استسلامات ما تبقى من الجيش الشعبى الذى تراصت فلوله من جماعات المدنيين على رصيف ميناء اليكانتى حيث انتحر عديدون من أفرادہ بأسا وخوفا من المجهول .

وقد سبقت هذه النهاية ، نهاية مقاومة مدريد ، أو جيش الوسط كما كان يدعى ، عملية وصفت بأنها خيانة أو هي تمرد آخر أو أنشقاق أو حتى حرب أهلية داخل الحرب الأهلية . وخلاصتها هي أن العقيد كاسادو ، رئيس جيش الوسط التابع للجمهورية ، فتح على أثر سقوط منطقة قاطالونيا ، مفاوضات مع المقدم ثتانيو رئيس الجاسوسية الوطنية ﴿ أي التابعة للمتمردين ﴾ بالمنطقة الجمهورية بعد اتصال تم مع السفارة البريطانية . كانت غاية هذه المفاوضات انهاء الحرب وحقق ماتبقى من دماء والبحث عن اتفاق يضمن الوفاق والتعايش . قبل فرانكو إجراء المفاوضات إذا هي سارت نحو الاستسلام غير المشروط تقريبا فى حين أن رئيس الحكومة السيد نجرين والشيوعيين كانوا مصممين على مواصلة المقاومة فى المنطقة الوسطى ، منطقة مدريد . توقفت لفترة اتصالات ومحادثات العقيد كاسادو وأعوان الفريق فرانكو فى الوقت الذى قرر فيه قيادة الكنفيديرالية الوطنية للشغل ، " ث . ن . ت . " إيقاف القتال وأوعزوا لممثليهم بمدريد بالاتفاق مع العقيد كاسادو والذى التقى برئيس الحكومة بحضور القادة العسكريين الرئيسيين الذين قرروا جميعا وجوب إيقاف العمليات الحربية بأي ثمن إلا رئيس الحكومة الذى بقي ثابتا على قراره بوجوب ضرورة مواصلة الكفاح " متفقا فى ذلك مع وجهة نظر الشيوعيين " . وهكذا أدت هذه المواقف المتقابلة إلى انشقاق تفاقم حتى أخذ شكل حرب أهلية صغيرة داخل الحرب الأم . فالرئيس نجرين سلم معظم القيادات لأنصاره من الشيوعيين فتمرد العقيد كاسادو ضد ذلك

وشكل بمعية ضباط سامين آخرين وبعض الساسة المتواجدين بمدريد وبدون مشاركة شيوعية طبعاً ، مجلس دفاع جديد أمسك بكل السلطات وفتح محادثات جديدة مع رجال فرانكو محاولاً الوصول إلى اتفاق حول إيقاف القتال وانتهاء الحرب إلا أن الشيوعيين لم يقبلوا من ذلك شيئاً ولم ينصاعوا إلى الأمر الواقع فتسببوا في حرب داخلية دامت أسبوعاً أو يزيد فزادت مدريد شقاء على شقائها ودماء على دمائها إلى أن وصلت نجدات عسكرية من جبهة وادي الحجارة القريبة من مدريد فأحمد العقيد كاسادو تلك " الثورة " الصغيرة وسط نهر من الدماء .

أما جبهة الجنوب ، وجبهة الأندلس التي يقودها الفريق كايو فقد تخطت في مشاكل عديدة وواجهت مقاومات عنيفة مصممة مما جعل توسعها لا يتم إلا بعناء وبطء وكان دوماً يحتاج إلى مساعدات خارجية قدمها أولاً جيش افريقيا المكون من اللفي والمغاربة والذي أنزله فرانكو كما رأينا ، بمدينة اشبيليا بمساعدة الطائرات التي قدمتها له إيطاليا وهكذا وبأخذ ورد توصل جيش كايو إلى ربط جبهته بجبهة غرناطة ثم توجه معه جيش فرانكو والفيالق الإيطالية نحو مالقة إلى أن تم احتلالها كما سبق وصف ذلك .

لكن بين كل الجبهات ، وباستثناء مدريد لما لها من صبغة سياسية ورمز سيادة اكتست جبهة أراغون ، جبهة الشمال كما أسميناها ، أهمية خاصة ، لأسباب عدة ، منها أن القائد الأول للتمرد وهو الفريق مولا كان يعمل هناك كانت تمسك في معظم حيث كانت قيادته العامة . ثم أن هذه الجبهة تهدد منطقتين هامتين وحساستين وهما قاطالونيا شرقاً وبلاد الباسك شمالاً . كانت المنطقتان تتمتعان بحكم ذاتي وكانتا تشكلان محور الصناعة الأسبانية إذ فيهما تجمعت أكبر نسبة من المصانع المختلفة الانتاج . ولذا فمنذ اليوم الأول قام الجمهوريون برد الفعل محاولين ، لا إيقاف اتساع رقعة التمرد فحسب ، بل استرجاع عواصم الولايات الثلاث وهي ساراقسطة ولاردة وهويسكا . إلا أن الجيش الجمهوري كان ، كما رأينا ، مكوناً في معظمه من الفرق القتالية المدنية وكما هو طبيعي لا ولن تستطيع

الميليشيات الوقوف بنجاعة أمام جيش عسكري محترف منضبط . ولكن رغم هذا فالقوات الجمهورية ستستطيع التمرکز على خطوط نهر الايرو الذي سيصبح هو الآخر جبهة عنيدة قاتلة استعصت على القوات الوطنية ﴿ المتمردین ﴾ إلى آخر أيام الحرب إذ لم تتمكن تلك القوات من عبور نهر الايرو هذا الا في 15 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1938 وبذلك انفتحت أمام قوات مولا وفرانكو أبواب قاطالونيا .

في هذه الأثناء أرادت حكومة قاطالونيا المحلية ﴿ الجينيراليات ﴾ القيام بمحاولة تبغي استرجاع جزيرة مايورقا رغم رفض الحكومة المركزية ومعارضتها تلك الفكرة .

جرت المحاولة ولكنها باءت بالفشل ، كما كان منتظرا ، وأعطت الفرصة لقوات الوطنيين ومعهم القوات الإيطالية للقيام بعمليات قمع شديدة واسعة النطاق .

وفي اتجاه آخر نحو الشمال ركز الفريق مولا اهتمامه على ايرون ، على الحدود الفرنسية الأسبانية ، ليتمكن من إغلاق هذا المنفذ وقطع المدد إلى قاطالونيا الذي قد يأتيها من فرنسا وفعلا تمكن من احتلال تلك المدينة في 4 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1936 . إلا أن هذا لم يعن نهاية جبهة الشمال المكونة من بلاد الباسك وأستورياس وسانتندير حيث ستجرى معارك على غاية من العنف والشدة والوحشية ﴿ لقد ذكرنا سلفا مجزرة غرنیکا وحصار أوفيادو ﴾ ولم يتم احتلال الشمال والقضاء على المقاومة المباشرة إلا عندما تدخلت الوحدات المغربية واللفيف فسقطت بلباو ، عاصمة بلاد الباسك ، يوم 19 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1937 ومدينة سانتندير ، عاصمة الولاية الأخرى ، في 26 أغسطس ﴿ آب ﴾ من نفس السنة . انتهت المقاومة المباشرة ، كما قلنا لتحل محلها مقاومة أخرى ، مقاومة حرب العصابات التي تكوّنت من فلول جيش الشمال التابع للجمهورية والتي شرعت في الحين في القيام بعملياتها انطلاقا من جبال المنطقة إلا أن ذلك سوف لا يقض مضجع الوطنيين وسريعا ما انطفأت الشرارة واندثرت الحركة .

بانتهاء القتال في بلاد الباسك وفي أستورياس وسانتندير وسقوط الشريط الساحلي الشمالي نهائيا في أيدي الوطنيين تركزت الجهود على جبهة الايرو حيث ستطول المعارك ويصعب تقدم الوطنيين والجمهوريين على حد سواء إلى أن حل يوم 28 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ . في ذلك اليوم الذي كانت فيه برشلونة تودع المتطوعين العالميين الذين ساهموا في الحرب إلى جانب الجمهوريين ، قامت قوات الوطنيين بهجوم مضاد هو السابع من نوعه ، معززة بنيران مدفعية كثيفة شديدة ، وجعلت تضغط على قوات الجمهورية إلى أن أجبرتها على الانسحاب عابرة النهر إلى الورا ، وما أن جاء يوم 15 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ حتى أنتهت العملية وبها انتهت معركة نهو الايرو وبذلك بدأت فعليا المرحلة الأخيرة من معركة قاطالونيا .

ما يقرب من ثلاث مائة جندي ، تحت قيادة أبرز كبار الضباط وبمعية وحدات إيطالية تحت أمرة الفريق غامبارا ، انطلقوا جميعهم يوم 23 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ نحو الخطوط الدفاعية معززين بما يقرب من ألف قطعة مدفعية وخمس مائة طائرة وعدد كبير من الدبابات فالتحم الجيشان مرة أخرى ليتقاتلا أعنف وأشد القتال دفاعا عن مواقعهما شبرا شبرا حتى الأسبوع الأول من يناير ﴿ كانون ثان ﴾ لما أخذت قوات الجمهورية تنسحب شيئا فشيئا تحت ضغط القوات المعادية فسقطت المدن الصناعية واحدة تلو الأخرى وسقطت تاراغونا يوم 15 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ وجيرونا يوم 4 فبراير ﴿ شباط ﴾ من سنة نهاية الحرب ، سنة 1939 .

عبر رئيس الجمهورية الحدود الفرنسية يوم 5 فبراير ﴿ شباط ﴾ والتجأ في البلد المجاور بنية الاستقالة ولكنه بقي يعمل ﴿ وماذا يعمل يا ترى ﴾ بالسفارة الأسبانية بباريس بينما عقد رئيس الحكومة اجتماعا وزاريا قرر مواصلة المقاومة بالمنطقة الوسطى والجنوبية والشرقية ﴿ مدريد / بلنسية ﴾ وانتقل إلى هناك .

أما المقاتلون فقد واصلوا تقهقرهم تحت ضغط المهاجمين وعبروا الحدود الفرنسية فيلقا تلو فيلق وما أن حل يوم 13 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1939 حتى أسدل الستار على جبهة قاطالونيا التي كانت بمثابة الدرع لجبهة مدريد / بلنسية التي رأينا كيف انهارت هي الأخرى بعد " مؤامرة أو " محاولة " أو " خيانة " العقيد كاسادو . فبعد تفاقم وتوالي الهجومات من جانب الوطنيين الذين تركزت معظم جيوشهم حول

مدريد وتوافرت جهودهم عليها بدأ التعب يأخذ مأخذه من المقاتلين وعندما حل يوم 28 مارس ﴿ آذار ﴾ كانت الجبهة قد زالت ولم تعد هناك مقاومة تذكر فدخلت العاصمة طلائع قوات الوطنيين ظافرة تتبعها شاحنات تحمل المؤونة والطعام لتلك العاصمة التي استعصت عليها طيلة قرابة الثلاث سنوات . ولم يبق الكثير لنهاية الحرب . لقد انتقل مسرحها إلى بلنسية حيث توافرت الجهود لاخللاء المواقع وإخراج أكبر عدد ممكن من الأشخاص الراغبين في اللجوء إلى الخارج . حاول العقيد كاسادو وبعض من رفاقه الاتفاق مع عناصر من الكتائب حول خلق فترة انتقال إلى أن تصل القوات الوطنية فلم يحقق ذلك وركب الباخرة ولجأ كغيره من القادة إلى الخارج .

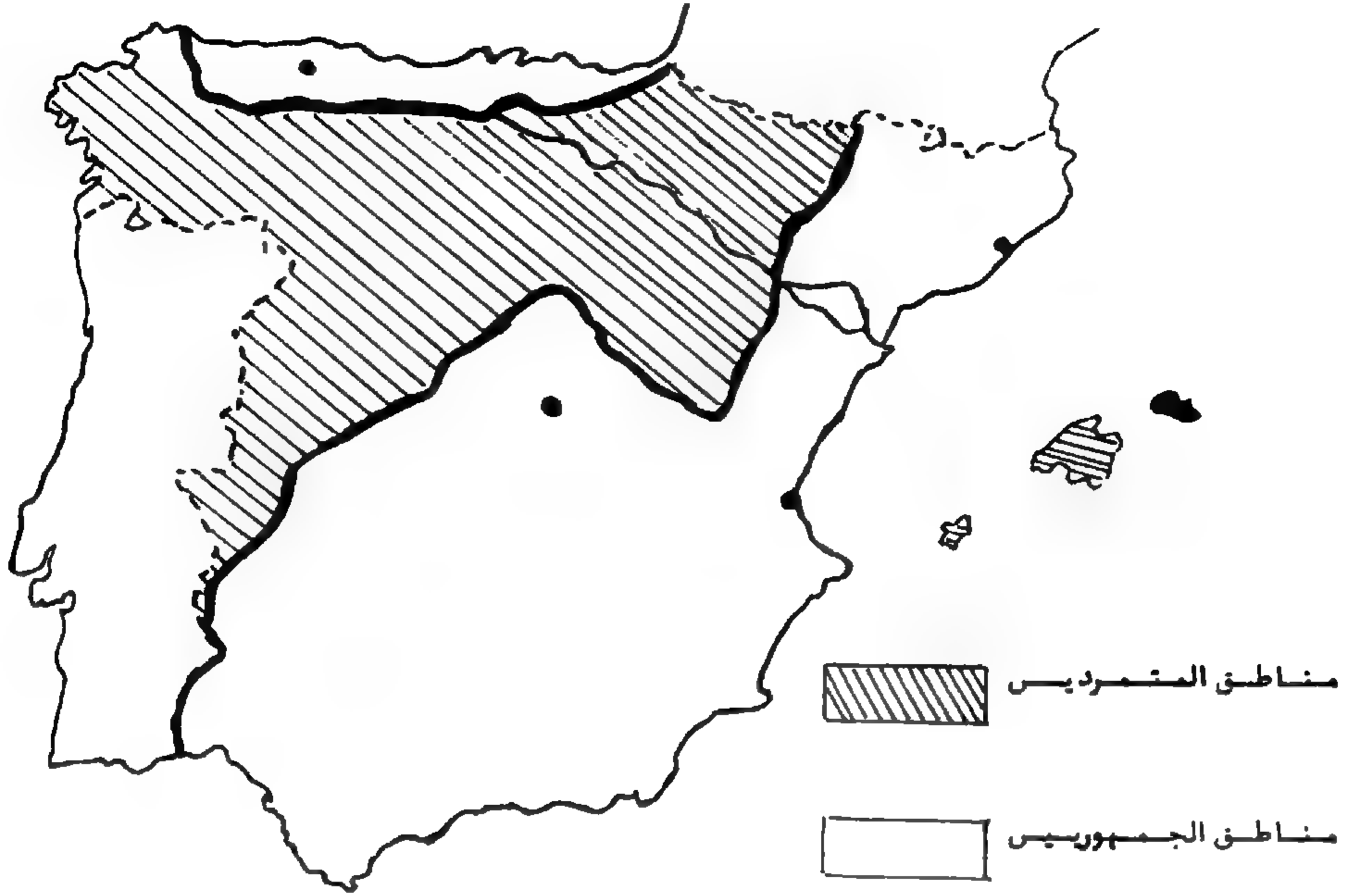
في تلك الأثناء " كان ميناء أليكانتي مكتظا بأكثر من خمسة عشر ألف نسمة : ضباط عسكريون ، سياسيون ، نساء ، أطفال ، مقاومون ، كانوا كلهم يمسكون بخيط أمل أخير ، وهو وصول بواخر خيالية أكثر منها حقيقية ، لتأخذهم فتحول دون سقوطهم بين أيدي المنتصرين كان هناك ما يشبه العالم المصغر لما كانت عليه المنطقة الجمهورية . كانوا كلهم في انتظار بواخر من المفروض أن تأتي ولكنها لم تأت ولن تأتي . سوف لا تأتي سوى بواخر فرانكو ولكن قبلها ، وفي مغرب يوم مسح بمطر ، يوم 30 مارس ﴿ آذار ﴾ دخل أليكانتي الجنود الإيطاليون تحت قيادة غامبارا " (37) . هناك وعلى رصيف الميناء جرت محاولة مقاومة دافعها اليأس قبل أي عقل أو تخطيط ولكن ، هيهات . لقد انتهت الحرب وخسر من خسر ، وانتصر من انتصر . انتصر المتمردون ، وهم الآن الوطنيون ، ويوم أول أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1939 أعلن الفريق فرانشكو فرانكو الذي أصبح القائد والرئيس الأوحده بدون منازع ، أعلن نهاية الحرب في بلاغ كتبه بخط يده يقول فيه " في هذا اليوم ، والجيش الأحمر أسير منهزم ، بلغت الجيوش الوطنية آخر أهدافها العسكرية . لقد انتهت الحرب " .

التدخل الأجنبي : خطأ ولاشك وصف الحرب الأسبانية بالأهلية أو اعتبارها كذلك فهي لم تتوفر فيها من معطيات الحرب الأهلية سوى الرقعة الأرضية وجنسية أبطالها الظاهرين البارزين في الصورة والذين سيجني المنتصر منهم حصادها وثمارها وحتى هذه المعطية الأخيرة مشكوك في تمام صحتها لأن ثمار الحرب الأسبانية قد جنتها أوروبا بأسرها ونتائجها انعكست مباشرة أو بالتعدي على مجرى الأحداث في كل



منهـد من العرب الأملية بمنطقة نـوال

خريطة اسبانيا تبين المناطق التي تمردت والمناطق
التي بقيت على ولائها للجمهورية عند اندلاع الحرب
الأهلية في شهر يوليو (تموز) ١٩٣٦



خريطة تبين مواقع حرب العصابات التي قامت بها المعارضة
الشيوعية ضد نظام فرانكو من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٥٠ غنقلا من
بونسيرا دس / أ. موريل / أفوادو مانشيت / ليميا بيرث .



المحيط الذي تقع فيه أسبانيا . أما معطيات الحرب العالمية فقد توفرت كلها أو معظمها في هذه الحرب فالتأثيرات الفكرية والعقائدية والسياسية والدبلوماسية وحتى الاقتصادية التي مهدت السبيل إليها كانت في معظمها خارجية ومن شتى البلدان والبقاع . فالليبرالية مثلاً أو الاشتراكية أو الشيوعية الماركسية أو غير الماركسية أو الحركة النقابية وغيرها كثير ، كانت كلها نظريات وأفكار وعقائد أتت من الخارج وما هو أخطر هو أنها كانت مسيرة من الخارج تقريباً عن طريق شكل أو آخر من أشكال المنظمات أو الاتحادات العالمية لهذه العقيدة أو تلك . أما من الوجهة الاقتصادية فقيمة الرأسمال الأجنبي وعدد الشركات الأجنبية يكفيان للدلالة على مدى تأثيرهما وإعطاء صورة عن ثقلهما في ميزان القوى داخل أسبانيا ويكفي لذلك التذكير بعملية إنشاء شركة " كامبسا " الحكومية لاحتكار نشاط وتجارة النفط والمحروقات وبالزوبعة التي أقامتها بسبب ذلك كبريات المؤسسات النفطية في العالم ﴿ الأخوات السبع ﴾ والتي انتهت ، ولو بصفة غير مباشرة ، بسقوط الملك ألفونسو الثالث عشر عن العرش . ثم إن تأثير الشركات الأجنبية يجلب معه حتماً تدخل حكومات تلك الشركات في السياسة الأسبانية وهو ما تم دوماً ولا يحتاج إلى برهان خاصة منه تدخل بريطانيا وفرنسا . يكفي كذلك التذكير بما قاله بخصوص هذا ، رامون بارينيا في كتابه " من اقتصاد أسبانيا " وهو أنه قبل قرن من ظهور الهاتف اللاي كان الكي دورسي ﴿ مقر الحكومة الفرنسية ﴾ ودوننغ ستريت رقم 10 ﴿ مقر الحكومة البريطانية ﴾ باتصال آلي بالحكومات الأسبانية التي كانت أشبه شيء بتلك الخيول الخشبية في ناعورة مدن الملاهي تصعد وتنزل لكن لا على صوت موسيقى قوية بل على مرافقة قوية من نار وانفجار ورائحة بارود .

إلى جانب هذه المعطيات الممهدة للحرب والمتسببة فيها ، نجد المعطيات الأخرى وهي الإسهام الفعلي في الحرب بالرجال والعتاد والسلاح وحتى المال ، ولو أن هذا الأخير وثمان الأسلحة كذلك ، قد بقي دينا سددته أسبانيا من دمها متمثلاً في مواد أولية ، منجمية وغير منجمية ، قدمتها بأرخص وأبخس الأثمان مقابل تلك الديون ، فالرجال الذين حاربوا في الفتنة الأسبانية وشاركوا فيها مشاركة مباشرة فعالة كانوا من كل جنس وقطر . شارك في حرب أسبانيا الفرنسيون والبريطانيون والألمان

والإيطاليون وغيرهم من جميع أقطار أوروبا تقريبا بما في ذلك روسيا ولم تتخلف الولايات المتحدة ولا الكانادا عن المشاركة بالمتطوعين ، كغيرهما من البلدان التي أرسلت الآلاف من أبنائها نجد من بينهم أفرادا لمعت أسماؤهم في ما بعد في عالم السياسة أمثال ويلي براندت المستشار الألماني السابق أو جوزيف تيتو رئيس يوغوسلافيا أو بالميرو تولياني الزعيم الإيطالي أو جورج أورويل وغيرهم كثير . وكما كانت المساهمة البشرية عالمية ، كذلك كانت المساهمة بالسلاح والعتاد الذي أوتي به من كل مكان ، من روسيا ومن ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمكسيك والولايات المتحدة وبعبارة مختصرة ، من جميع أقطار العالم التي كانت تنتج الأسلحة . ولعل الأكثر مرارة والأشد وقعا في هذا الخصوص هو أن نسبة غير صغيرة من تلك الأسلحة كان يؤتى بها ، وهي الحديثة الاختراع والصنع ، لتجربتها وتتبع مفعولها تمهيدا واستعدادا للحرب العالمية الثانية التي لم تكن الحرب الأسبانية لها ، سوى مقدمة تجريبية لمختلف أنواع الأسلحة والطرق والمخططات الحربية .

لم تكن هذه الحقيقة لتخفي عن القادة الأسبان وقتئذ لأنها جاءت على لسان مبعوث أسبانيا إلى دورة جمعية الأمم ﴿ أو عصبة الأمم كما شاع اسمها آنذاك ﴾ المنعقدة في 16 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1939 بمدينة جنيف مقر الجمعية فقال " نعم ، أيها السادة ، إن الشعب الأسباني الجريح ، المهمل المخذول ، سيواصل المقاومة . لم يكن بالاستطاعة إعادة استتباب السلم داخل العدالة فلم يبق لنا سوى المقاومة حتى الموت . لكن سيأتي يوم تذكرون فيه تنبيهنا وتعرفون إذاك أن أسبانيا كانت أول ميدان لمعارك الحرب العالمية الثانية التي تقترب ولا مناص " (38) .

كانت إذن حربا " عالمية مصغرة " ولذا فمنذ الساعة الأولى قام الجانبان الأسبانيان المتنازعان ، وكأنهما كانا مؤمنين بذلك ، بالاتصال بالأقطار والحكومات المتناسقة سياستها وأيديولوجيتها مع تيار واتجاه كل منهما ، بحثا عن السند والمساعدة . ولم تشذ الكنيسة عن هذا وقد وجدت في الفاتيكان طبعاً الحليف الخارجي الذي استعمله واستغل تأثيره ونفوذه الجانب المتمرد أو الوطني ، كما كان يدعى ، جاعلا من تمرده وحربه حركة أو حربا صليبية ضد الشيوعية والاتحاد .

عرف قادة الجنديين المتقابلين حقيقة الوضع وهو طول الحرب وعالميتها فسارع كلاهما إلى الاتصال بمن يعتبره في صفه ويرى أنه حليفه . اتصل رئيس الحكومة الشرعية بالسيد ليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية فحصل منه على وعود بالمساعدة وشده الأزر لكن لم ينفذ من وعوده إلا النادر القليل لأن بريطانيا حالت دون ذلك مقنعة " حليفها " فرنسا بأن التعقل والحذر يشيران بعدم التدخل والبقاء على حياد لأن الصراع داخلي بحث لا يصح " حشر الأنف " فيه . فقامت قيادة الصحافة الفرنسية الحرة تهاجم الحكومة وتنتقد موقفها الذي رأت فيه خذلانا وخيانة للشعب الاسباني بينما أيدت الصحافة اليمينية حياد الحكومة المزعوم . كذلك زعمت الولايات المتحدة وقوفها موقف الحياد في النزاع الدائر في أسبانيا ولو أنها في الواقع قدمت المساعدات للمتمردين عن طريق شركاتها أو عن طريق ألمانيا وإيطاليا ، مساعدات تمثلت في التزويد بالنفط والطائرات والشاحنات والأسلحة . ولم تشذ روسيا أول الأمر . فهي أيضا قد ادعت الحياد تقربا من فرنسا وبريطانيا بغية الوقوف في وجه ألمانيا الهتلارية . .

لجنة عدم التدخل : ضمن هذه السياسة والمواقف ظهرت الحليفتان فرنسا وبريطانيا بفكرة كانت بمثابة " الأضحوة " التي انخدعت لها حكومة أسبانيا والتي ستكون من أبرز وأقوى العوامل في خذلان وخيبة الجمهوريين . وتمثلت هذه الفكرة في إنشاء ما سمي بـ " لجنة عدم التدخل " التي حددت مهمتها في متابعة تنفيذ قرارات رئيسيين وهما الحياد تجاه النزاع الاسباني ومنع إرسال الأسلحة والعتاد الحربي إلى أسبانيا . جاءت هذه الفكرة من الجانب الفرنسي في شكل اقتراح تقدمت به لإيطاليا وانجلترا فسارعت هذه الأخيرة إلى الموافقة عليه ، وما أن تم شهر أغسطس 1936 * أب * حتى تبنته أغلبية الدول الأوروبية وفي مقدمتها إيطاليا والبرتغال وألمانيا وبولاندا وبلجيكا والاتحاد السوفياتي وغيرها .

ليس هذا مجال تحليل أسباب هذا الموقف الجماعي فهي واضحة أساسها من جانب من عرفوا بعد ذلك بالحلفاء ، الخوف من هتلر وسياسته ومن جانب هذا الأخير وحليفه موسوليني خداع الحلفاء وضمان تخليهم عن الحكومة الشرعية الأسبانية بينما ، هما ، سينفذان ما يناسبهما لفائدة المتمردين . وهكذا أشعرت الحكومة لأسبانية بالقرار فقبلته بشرط أن يطبق على الجانبين المتنازعين دون تحيز ولا تمييز .

وعلى أثر ذلك أنشئ ما سيعرف عالميا باسم " لجنة لندن " التي ستشرف على متابعة احترام الاتفاق . وكما هو طبيعي في مثل هذه الحالات التي تتضارب فيها المصالح والغايات ، تحولت اجتماعات اللجنة واللجان الصغرى المتفرعة عنها إلى جلسات جدل ونقاش وتناحر بين مندوبي ألمانيا وإيطاليا من جهة ومندوب الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى فلم ينتج عن أعمالها إلا ما أضر بالأوضاع وزاد في تشعبها لأنه ، إن كانت الدول الحليفة قد احترمت قرار عدم التدخل ، ونعني خاصة فرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفياتي فان دولتي المحور ، ألمانيا وإيطاليا ، واصلتا مد المتمردين بالمساعدة والعون .

رأينا سلفا كيف بحث فرانكو برسول إلى روما يطلب مده بوسائل نقل لعبور مضيق جبل طارق وكذلك فعل مولا فتقابل الرسولان مع المسؤولين الكبار في إيطاليا حيث تردد الكونتي تشيانو أول الأمر نظرا لقرار عدم التدخل ولكنه وافق في النهاية وكذلك فعل هس ثم هتلر الذي قابله المبعوثان وتقرر تقديم المساعدة الفورية عن طريق شركات تجارية أسست حالا لتلك الغاية فأرسلت الدفعات الأولى في مستهل شهر أغسطس تمثلت في طائرات مكنت جيش فرانكو من عبور المضيق وأسلحة أنزل جانب منها في شمال المغرب وجانب آخر في شمال أسبانيا لتسليح جيش الفريق مولا . وتواصلت هذه المساعدة طوال الحرب متخذة كل يوم شكلا أوسع وأعم ، منها ارسال بعثة عسكرية ألمانية إيطالية لتقوم بدور المستشار للمتمردين وللدراسة على العين لكل ما يحتاجونه من سلاح وطائرات ورجال .

لم تقف دولتا المحور عند هذا الحد بل تعدتاه إلى الاعتراف بأسبانيا المتمردة ، اعترافا أعلن يوم 18 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ وأبرمت إيطاليا في نفس الشهر ﴿ نوفمبر / تشرين ثان 1936 ﴾ معاهدة مع فرانكو .

كان هذا يجري بينما فرنسا مثلا لم تكتف بمنع بيع الأسلحة أو تقديم أية معونة إلى أسبانيا الشرعية آنذاك ، بل منعت حتى مرور المساعدة عبر أراضيها . وفي النهاية لم يقف إلى جانب الحكومة الجمهورية سوى الاتحاد السوفياتي لأسباب غنية عن التعريف . فدولتا المحور تريان في حرب أسبانيا فرصة للشيوعية العالمية الراغبة في التوسع عبر أوربا إذا ما انتصر الجمهوريون والاتحاد السوفياتي يرى في انتصار

المتمردين تعزيزا للفاشية المهددة التي ستجد في موانئ أسبانيا وموقعها الاستراتيجي ركنة هامة إذا ما قامت حرب بين التيارات ووقفت أوربا ، بين هؤلاء وأولئك ، متخاذة وزادت تخاذلها تأكيداً باستسلامها أمام طموحات هتلر أثناء اجتماع ميونخ الشهير . ولذا بعد أن وقف الاتحاد السوفياتي متردداً أول الأمر ، غير من موقفه وقرر المساعدة التي بدأها باقامة العلاقات الدبلوماسية بينه وبين حكومة الجمهورية وأتبع ذلك بإرسال المستشارين والسلاح الذي واجه صعوبات جمة في إيصاله لبعده المسافة ورفض الدول مروره من أراضيها والحصار الذي أقامته الوحدات البحرية التابعة للمتمردين بمساعدة الغواصات الإيطالية والألمانية على موانئ الجمهورية .

وأمام خذلان الحكومات الرسمية للجانب الشرعي من الشعب الأسباني ، تحركت الشعوب الأوربية محاولة نجدة الشرعية في أسبانيا فانعقد بدفع من عدة منظمات مؤتمر أوربي للدفاع عن الجمهورية الأسبانية والسلم فكان انطلاقاً للعديد من الاجتماعات والتظاهرات غايتها إثارة الرأي العام وجمع المعونات للشعب الأسباني .

وكما جمعت المعونة المادية المكونة من طعام وملبس وغيره ، وهي معونة قد تواصلت في المهجر بعد انتهاء الحرب ، فتح باب التطوع فتكونت فيالق حاربت في صفوف الجمهوريين وهي التي عرفت باسم " العالميين " الذين كان من بينهم ، كما أسلفنا ، وجوه لمعت على مسرح السياسة العالمية في ما بعد .

وهكذا وكما يقول الأستاذ ريكاردو دي لاثارفا " ولدت الحرب الأسبانية وماتت كنزاع أسباني بحث ، كتصفية حسابات بين الأسبان بعد مرور دهر على مستنقع مليء بالخوف والكراهية . ولكن منذ الأسابيع الأولى وحتى الأسابيع القبل الأخيرة ، منذ أغسطس * أب * 1936 إلى نوفمبر * تشرين ثمان * 1938 على وجه التحديد ، أسهمت أوربا والعالم بكل نشاط وحركة في الحرب الأسبانية ، وأسهموا قبل كل شيء ، عن طريق تقسيم الضمائر والمواقف السياسية لفائدة كل طرف من الطرفين الأسبانيين . ان المساهمة الفكرية تحولت ، منذ أول وهلة ، إلى مشاركة فعلية . فالمجموعات البشرية والأفراد والدول تدخلوا بأشكال مختلفة في تطور الحرب الأسبانية ، وبهذا أعطوها هيكلًا عظيمًا ، هيكل حرب عالمية وأيديولوجية وسياسية وبذلك بقيت البنية الأصلية للحرب الأهلية بين الأسبان سليمة ، لأن

الكثيرين من الأجانب الذين شاركوا فكريا أو ماديا في الحرب الأهلية هذه ، لم يكن لهم فيها أي نفع واقتصروا على بث وإشعاع مشاكلهم الخاصة وانقساماتهم الخاصة ، الوطني منها والعالمي ، على النزاع الأسباني " (39) .

الحركة السياسية لدى الجمهوريين : قبل أن نتقدم في وصف الأوضاع والتقلبات السياسية التي عرفتھا المنطقتان المتنازعتان خلال الحرب ، تجدر بنا الملاحظة ، ولو عرضيا ، بأن الجانب الجمهوري ، أي الشرعي ، كانت حربه سياسية ، تبدو الحركة العسكرية فيها لزوما آخر ضمن اللزوميات العديدة التي تحتاجها كل دولة ومهمة تلك الضرورة في الوقت ذاك ، الدفاع عن النظام المهدد . أما الجانب الوطني ، أي المتمرد ، فكان العمل العسكري قوامه الأساسي وما السياسة سوى ضرورة يحتاجها كل نظام يريد أن يصبح دولة . وهكذا بينما توفرت للجانب الجمهوري الدولة وكيانها ، عمل بتصرفاته على تفكيكها وانهارها ، كان الجانب الوطني يعمل لبناء دولة جديدة انطلاقا من حركة عسكرية وبناء على ما تحققة من انتصارات .

ما الذي يجري داخل المنطقة الموالية للجمهورية أو بتعبير أحسن في المنطقة التي بقيت تحت سلطة الجمهورية ؟ كان هناك استمرار لما وصفناه أو حاولنا وصفه أثناء الحديث عن الفترة التي سبقت اندلاع الحرب ، وهو تعدد مراكز القوى والسلطة والنفوذ ، والخلافات والانشاقات والمنازعات التي صيرت كل منطقة أو مدينة أو حي ، دولة ، وكل حزب أو منطقة أو نقابة ، حكومة حتى فقدت الحكومة الحقيقية المركزية كل سلطة أو نفوذ أو هيبة ومن ثم فلت من يدها القرار والتنفيذ والانجاز . وفي هذا الصدد يتحدث رئيس الجمهورية نفسه ، السيد مانوال أثانيا ، واصفا تلك الحالة فيقول " إن الطموحات والخلافات والخصومات والنزاعات وانعدام الانضباط التي عرقلت الجبهة الشعبية لم تتوقف خلال الحرب بل تضاعفت . لقد ظن الجميع أنه بفضل الحرب ، سيحصل ، عن طريق العمل المباشر ، على ما لم يكن ليحصل عليه بصفة عادية عن طريق الحكومات . لقد تحطمت الرمانة إلى ألف قطعة وبالضبط من حيث كانت تبدو الشقوق فيها " (40) .

كانت الحكومة الشرعية إذن فاقدة لما تستوجبه الظروف من حزم وسلطة ونفوذ

فقدت المراقبة على البلاد حتى أنه كثيرا ما حدث خلال الفترة الأولى من الحرب ، أن اتصلت الدوائر الرسمية هاتفيا بمنطقة ما ، فكان المتمردون هم المجيبين عن مكالماتها . وبدل العمل على ضم الشتات وتوحيد مراكز القرار ، وخاصة في ما يتعلق بالعمليات العسكرية ، بادرت إلى حل الجيش النظامي وإبداله بما سمي بالجيش الشعبي الذي كان خليطا من الجنود والميليشيات والمتطوعين الخاضعين جميعهم لشتى القيادات والتيارات السياسية والعقائدية حتى أن إعلان حالة الحرب والطوارئ التي أعلنت في كل المناطق التي خضعت للعصيان ، قوبلت في المنطقة الجمهورية باضراب عام .

أسست كل منطقة سياسية أو نقابية مجموعات المسلحة وأنشئت قيادات لتنسيق أعمالها لكن دون جدوى . كانت أهم هذه المجموعات الكتبية الخامسة الشهيرة التي أسسها الشيوعيون والتي حصلت شيئا فشيئا على أهمية وتأثير كبيرين وذلك لما أظهرته من حركية ولأنها أصبحت مركزا للتنظيم والتدريب العسكري يشرف عليه عدد من الضباط المحترفين فصار بأيدي الشيوعيين جيش منظم وليس بأيدي الحكومة والسلطة المركزية .

كانت هذه الأخيرة تتخبط برئاسة السيد خيرال وسط الفوضى وتعدد السلط بالولايات والبلديات حيث انهارت سلطة الحكومة وحلت محلها سلطة شعبية عفوية متعددة الآراء والأهداف ، متضاربة أحيانا ، دون وحدة ولا انسجام سياسي فتميزت بأشكالها المتعددة واستراتيجياتها المختلفة وجاءت انعكاسا لتعددية الحركة العمالية والنشاطات الحزبية ونتائجها في أحوال وظروف كانت أحوج ما تكون فيها إلى الوحدة والنظام والتنسيق . قامت اللجان الشعبية بمسؤولية السلطة فأدارت كل مظاهر الحياة المدنية من نظام وأمن عام واسكان وأشغال وتنظيم وسائل الانتاج . وقد برز هذا بأكثر وضوح في مدريد وبرشلونة وبلنسية ومعظم المدن الكبيرة حيث بدت بكل جلاء سلطتان * ولو أنها في الواقع سلطات متعددة * أحدهما السلطة الحكومية والثانية هي ما عرف بالسلطة الثورية دون أن يتمكن أحد من توحيدهما أو تنسيق نشاطهما فأدى ذلك إلى سقوط حكومة خيرال والضغط على رئيس الجمهورية لاسناد رئاسة الحكومة إلى زعيم جماهير الجبهة الشعبية السيد فرانشكو لارغو كابايارو الذي سارع بتشكيل حكومة ضمت ممثلين عن كل الأحزاب المشاركة في الجبهة الشعبية ولم

يشارك فيها الفوضويون الذين لم يكونوا ضمن الجبهة الشعبية ولو أنه بعد شهرين أدخل تحويرا على وزارته وضم إلى الحكومة أربعة وزراء من الحركة الفوضوية كانت بينهم أول امرأة اسبانية تتولى وزارة .

تعددت الحكومات ولكن لم تحل المشكلة وبقي الجانب الجمهوري فاقدا لمخطط أو غاية سياسية واضحة أو مثل أعلى يهدف إلى بلوغه الجميع ويؤكد هذا أحد كبار الضباط الذي بقي مواليا للجمهورية وقاد الكثير من معاركها وهو الفريق فيثانتي روخو رئيس الأركان المركزية الذي قال " في المجال السياسي ، لم تحدد الجمهورية لنفسها غاية ، خليفة بشعب سيد مصيره أو طامح إلى أن يكون كذلك . . . كان لكل حزب لدينا غاية سياسية مختلفة ولذا ، فبالرغم من اتفاق الجميع حول الجزء الأول من المشكلة وهو دحر الفاشستية والدفاع عن الحرية والديمقراطية ، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للجزء الثاني والغاية الخلاقة التي كان كل واحد يبحث عنها بطرق متباعدة إن لم تكن متقابلة " (41) .

تشكلت إذن الحكومة الثانية برئاسة لارغو كابايارو ، الثالثة منذ بداية الحرب ، أي في أقل من أربعة أشهر ، وركزت هذه الحكومة سياستها على تعزيز الخط الذي رسم منذ شهر سبتمبر وهو الرامي إلى إعادة بناء الهيكل الاقتصادي وتقوية السلطة ومحاولة تحقيق الوحدة . إلا أن الخلافات السياسية لم تزل وهو مازاد في صعوبة مهمة حكومة السيد لارغو كابايارو . وأول صعوبة واجهتها واقتضت منها الاسراع في الانجاز هي معركة مدريد وما تمثله من أخطار . فقابلت ذلك بقرار أول هو نقل الحكومة إلى بلنسية وتلته بآخر يقضي بتشكيل للدفاع عن مدريد ثم تكوينه يوم 7 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ وكان في عدد أعضائه وانتسابهم للأحزاب والمنظمات مطابقا لما كانت عليه الحكومة . أما من حيث سلطاته فكانت واسعة تكاد تكون مطلقة مما أحدث حساسيات وغيره بين المجلس والحكومة لكن دون أن يؤثر ذلك على علاقات المجلس بالقادة العسكريين المشرفين على جبهة مدريد لأن المجلس لم يتدخل في ما هو عسكري وقصر نشاطه على إدارة الأمن العام وتسيير الخدمات العمومية كالتموين والنقل وإخلاء السكان المدنيين وحركة المواصلات الخ . . . غير أن خلاف أعضاء المجلس ورئيس الحكومة سيتفاقم فيأمر هذا الأخير بتحديد مهام المجلس ثم أصدر

أمرا بتشكيل مجلس جديد أحدث تغييرا طفيفا في اسمه وهو مجلس سيستمر في أعماله إلى شهر أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1937 تاريخ حله ونقل أغلب مهماته إلى مجلس بلدية مدريد الذي أصبح أعضاؤه يعينون من طرف الأحزاب والنقابات بكل ما يحمل ذلك من نزاعات وخلافات . وفي نفس الوقت تقريرا أحدثت الحكومة المجلس الحربي الأعلى (36 / 11 / 4) ومهمته حسب قرار تأسيسه توحيد إدارة الحرب والإشراف على تسييرها .

أما من الناحية الدستورية ، فقد سارت الأمور سيرها الطبيعي أو حاول المسؤولون جعلها تسير سيرا طبيعيا ولو كان ذلك من حيث الشكل والمظهر فقط . فالبرلمان واصل عقد جلساته ولو في مواعيد تزداد كل يوم تباعدا وبحضور نواب يزداد كل يوم عددهم نقصا . والحكومة واصلت نشاطها هي الأخرى ساعة السى التوفيق بين المتطلبات الدستورية وحالة الحرب فأعلنت " حالة الانذار " ﴿ لا حالة الحرب أو الطوارئ ﴾ ونظرت في وضع الشريط الساحلي الشمالي الذي بقي ماليا ولكن منفصلا ترابيا عن بقية المناطق الجمهورية فأسدلت الصبغة الشرعية على اللجان المكونة هناك بموجب الحرب وهكذا أحدث ﴿ أو أسدلت الشرعية ﴾ مجلس أستورياس وليون ومجلس سانتاندير وبرغش وبالانثيا والمجلس الثوري لأراغون .

كانت كل هذه المجالس تعمل في شيء من الاستقلالية وعدم التبعية علما بأن كل مجلس منها تحركه سياسة وعقيدة تختلف تماما عن غيره من المجالس . فهذا عمالي بحث والآخر فوضوي ورغم هذا فقد واصلت حكومة السيد لارغو كابايارو مجهوداتها لتنسيق النشاط السياسي والإداري العام فأمرت بالغاء وحل كل اللجان والمكاتب الدفاعية التي تأسست عند قيام التمرد وأعطت الصلاحية للولاة أو المحافظين لتأسيس المجالس البلدية من ممثلين عن الأحزاب السياسية والنقابات طبقا لأهمية كل منها في المكان المعني . ولا فائدة من التذكير بالنزاعات والخلافات قبل وبعد تشكيل كل مجلس .

اهتمت الحكومة أيضا بالحياة العامة في ما وراء الجبهات القتالية فأصدرت مراسيم وقوانين لضمان الأمن العام وسير العدالة فألغت الرقابة والتفتيشات وحلت ميليشيات الحراسة ووحدات قوات الشرطة والأمن ووضعتها تحت سلطة وزير الداخلية ومدير

الأمن العام والمجلس الوطني للأمن الحديث النشأة هو الآخر . والتفتت بعد ذلك إلى العدالة فأصدرت لها ما تحتاجه من قوانين لمقاومة الرشوة داخل الجهاز العدلي وأخرى لتقويته وتعزيز سلطته وغيرها لمقاومة السوق السوداء وإعطاء المرأة مزيدا من الحريات وإصدار عفو عن كل المحكوم عليهم قبل الخامس عشر من يوليو «تموز» وأحداث حضائر شغل ومحاكم شعبية وإعطاء المتهم حق الدفاع عن نفسه دون الحاجة إلى توكيل محام . وأولت الحكومة اهتمامها كذلك بالمجال الصحي والاجتماعي فأحدثت مصالح وخدمات صحية ومجالس لحماية القصر والطفولة ودورا للحضانة وللعجز ولجنة وطنية للاجئين إلى غير ذلك . وباختصار قامت حكومة السيد لارغو كابايارو أو حاولت القيام بثورة اجتماعية وإصلاحية بصفة عامة كأنها لم تكن في حالة حرب أو لعلها ظنت أن تلك الإصلاحات من شأنها أن ترغب في السلم فتقضى على الحرب .

وبينما كانت الحكومة المركزية تقوم بكل هذا تصرفت الحكومات المحلية وخاصة حكومة قاطالونيا تحت تأثير القوى والعوامل السياسية والحزبية بترابها فحاولت تعزيز سلطتها والتصرف بأكثر استقلالية عن الحكومة المركزية وضمان الأمن العام بالتغلب على الفوضى والهيجان وغير هذا من التصرفات التي لم تحل دون التوتر الذي استمر في التصاعد مع مرور الأيام تحت تأثير منظمة الشغل " ث . ن . ت . " القوية التأثير في مختلف ذوايب الحكومة وخارجها والتي كانت تريد ثورة عمالية حقيقية للوقوف في وجه الفاشستية . كانت سياستها وبالسعي إلى الاحتفاظ بهيمنتها في خلاف مستمر مع الحكومة المحلية من جهة ، رغم أن لها فيها وزراء غير قليلين ، ومع بقية الأحزاب والنقابات السى أن حدث الانفجار وأصبحت برشلونة يوم 4 مايو «أيار» 1937 أشبه شيء بميدان قتال إذ قامت فيها انتفاضة هاجم أثناءها أنصار نقابات الث . ن . ت . وحلفاؤهم المراكز الرسمية للحكومة ومصالحها الإدارية والفنية بعد أن تحصنوا وأقاموا المتاريس وكذلك فعلت الحكومة المحلية والأحزاب والنقابات المعارضة لسياسة فوضويي الث . ن . ت . .

أمام هذا الوضع الخطير ، والمعارك العنيفة الدائرة في شوارع برشلونة ، قررت الحكومة المركزية حسم المشكلة فأرسلت قواتها بين بحرية وجوية وبرية "لأخماد

التمرد الداخلي " كما فوضت بعض الوزراء لإجراء المفاوضات مع المقاتلين وحسم الخلاف . وبعد لأي أمكن الوصول إلى حل ، فهدأت الحالة يوم 7 مايو ﴿ أيار ﴾ وعاد الشغالون إلى العمل وسوّي الوضع ولو لحين إلا أن هذه الأحداث قد تكلفت بما يزيد عن خمس مائة قتيل وقرابة الألفي جريح .

وأحداث مثل هذه وغيرها لم تكن لتمر بسلام على حكومة السيد لارغو كابايارو التي واجهت خلافات جديدة فوق خلافاتها أو لتجعلها تصمد طويلا أمام مناورات تهجمات الحزب الشيوعي الذي أصبح ذا قوة وتأثير ، مؤيدا تأييدا مطلقا من طرف موسكو ، التي طرد رئيس الحكومة ممثلها من مكتبه وطلب حالا تغييره لتدخله في شؤون الدولة . كان لرئيس الحكومة مخطط عسكري يوليه أهمية كبيرة وكان ينوي الاشراف على تنفيذه بنفسه منتقلا إلى الجبهة التي سيحدثها وذلك بشن هجوم كبير على خطوط الوطنيين بمنطقة استريبادورا فيكسر وحدتهم الترابية التي أتم التحامها جيش فرانكو كما رأينا . لكن لم يلق مخططه التأييد الكامل من زملائه وبعد أخذ ورد ومحاولات لاجتناب الأزمة الوزارية في تلك الظروف ، فوجيء باستقالة ثلاثة من وزرائه فقدم هو أيضا استقالته يوم 14 مايو ﴿ أيار ﴾ فخلفه أحد الوزراء المستقلين هو السيد خوان نغرين بعد ثلاثة أيام من المساومات حول الوزارات التي سيحصل عليها كل حزب ومنظمة داخل الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها يوم 17 مايو ﴿ أيار ﴾ ليلا .

سقط السيد لارغو كابايارو إذن بعد أن أنجز الكثير في المجال السياسي والإداري والاجتماعي وحتى العسكري إذ هو الذي قضى على الفوضى التجنيدية وفوضى اللجان الدفاعية وشكل الجيش الشعبي فاستقرت الجبهات وثبتت . ولعل أهم ما أنجزه لارغو كابايارو وحكومته هو ما يمكن اعتباره ثورة اقتصادية حققت الكثير مما عجزت حكومات الجمهورية عن انجازه أيام السلم وهي إنجازات في معظمها اشتراكية الغاية والفحوى من ذلك أن المصارف وجانبها كبيرا من القطاع الاقتصادي تم إخضاعها لسلطة وإدارة الحكومة بمساعدة ومشاركة النقابات ثم إن تجارة الذهب والعملية وجهت هي الأخرى إلى قنوات حكومية كما منع تصدير العملة في المجال المالي أيضا نظمت سياسة القرض التي توسع مفعولها إلى مجالات عديدة من الحياة في ما وراء الجبهة وأحدثت إدارة عامة للاقتصاد وشرطة مالية إلى غير ذلك .

وشمل الإصلاح الاقتصادي أيضا قطاع الزراعة وامتلاك الأراضي الفلاحية فأصدر في شهر أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ قرار يقضي بتنزع الملكية عن كل الأراضي التي تدخل أصحابها في أي نشاط معاد للجمهورية والسماح باستثمارها من طرف العمال والفلاحين المقيمين في الدائرة البلدية التي تقع فيها الأرض على أن يتم هذا الاستثمار فرديا أو جماعيا حسب رغبة أغلبية المتفعين من العملية . ولهذا الغرض أحدث معهد الإصلاح الزراعي الذي أشرف على تطبيق المقررات التي مكنت في النهاية عددا من الفلاحين من امتلاك أراض خاصة بهم كما حالت دون صغار الملاك وسياسة التعاونيات التي كانت تهددهم .

أما في القطاع التجاري والصناعي فبعد احتلال وتسيير الشركات التي تركها أصحابها وهربوا إلى المنطقة المتمردة أو تعاملوا مع المتمردين تسييرا فوضويا من طرف العمال ، تدخلت الحكومة وحاولت تنظيمها وتنمية انتاجها ثم اصدرت قرارا حددت فيه تأمين ومراقبة الشركات والمؤسسات الضرورية للمجهود الحربي واحترمت ، وهذا جدير بالاشارة ، كل الشركات والمؤسسات الأجنبية ولو أن تطرف أو حماس الطبقة الشغيلة في بعض المناطق تعدى قرارات الحكومة فاحتلوا أو سيروا بعض الشركات الأجنبية مما أدى إلى تركها من جانب أصحابها أو تدخل قناصل دولها لإنقاذها .

كل هذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن عهد السيد لاغور كابايارو كان عهد الإصلاح و " الثورة " الاقتصادية الاجتماعية بمعزل عن الحرب وأهوالها .

أزيح لاغور كابايارو إذن وأوتي بنغرين الا أن التغيير لم يأت على الخلافات ولا المناورات بالرغم من تصميم الرئيس الجديد على أن تكون حكومته حكومة الانتصار بعد استعادة السيطرة والسلطة وهي غاية حاول الوصول إليها عن طريق الكبت والقمع والتتبع ضد العديدين من قادة الأحزاب والحركات نزولا عند رغبة الشيوعيين أو تحت تأثيرهم مما جعل من حكومة نغرين حكومة " ستالينية " تركز أولا وبالذات على القمع والتصفية .

كلما تقدمت الأيام تدهورت الأوضاع السياسية أكثر فأكثر فأحدث هذا خلافا في الرأي حول مآل الحرب بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة . فبينما كانت هذه

الأخيرة تبحث عن الغلبة والنصر وتخطط للقتال حتى الموت أو النصر كما كان يردد رئيسها السيد نغرين ، كان رئيس الجمهورية يستبعد ذلك ويحاول عن طريق مبعوثين خاصين إلى بريطانيا ، إيجاد مخرج سلمي عن طريق التفاوض أو التصالح بعد إيقاف العمليات الحربية وحقن الدماء . وبعد أخذ ورد ونقاش وجدل بين كل الأطراف تم التغلب على فكرة رئيس الدولة وتلت ذلك أزمة وزارية أخرى شكل ، على أثرها ، السيد نغرين نفسه حكومة جديدة ببرنامج قوامه الحرب والقتال " حتى النصر " وأردفه بما عرف باسم " نقاط نغرين الثلاث عشرة " وهي عبارة عن ملخص للشروط التي يجب أن تتوفر لانتهاء الحرب والأسس التي ستقوم عليها الحياة الأسبانية بعد ذلك وفي هذه الأثناء وبينما رئيس الحكومة يقوم بمحاولة تفقدية في مختلف الجبهات جرت محاولة أحداث أزمة وزارية أو تأسيس وزارة موازية بدعوى أن غياب رئيس الحكومة عائد إلى استقالته . فقطع السيد نغرين جولته التفقدية وعاد حالا ليمسك بمقاليد الأمور مجددا عزمه على الكفاح وثقته في النصر . إلا أن محاولات ازاحته لم تتوقف إلى آخر يوم من الحرب واستمرت أيضا المحاولات لإجراء تفاوض أو تصالح ، مع الطرف المقابل رغم كل الدلائل على أن فرانكو لن يقبل أية مهادنة خاصة في تلك الظروف التي ظهر فيها تفوق قواته على قوات الجمهوريين وتأكدت سلبية الحركات والمنظمات العالمية إزاء اخوانهم في العقيدة السياسية المحاربين في أسبانيا وابتعاد الحكومات الأوربية حليفة الجمهوريين " نظريا " ، عن حكومة الجمهورية وفي مقدمة تلك الحكومات الفرنسية والبريطانية . وهكذا تدهورت الأوضاع تدريجيا ، سياسيا وعسكريا وتخللت ذلك تنازلات جديدة من جانب نغرين * نقطة الثلاث عشرة تقلصت إلى ثلاث فقط * مؤامرات وانقسامات كتلك التي تزعمها العقيد سيخسموندو كاسادو لوبث والتي تحدثنا عنها سلفا ، إلى أن تم النصر ، لكن للطرف المقابل . وتلاشت الجمهورية وحكومتها وأنصارها فمنهم اللاجئ ومنهم الأسير ولعل أسعدهم من مات وهو كريم .

لدى الوطنيين : هكذا كانت الأوضاع السياسية في صفوف الجمهوريين . حكومة ، بل حكومات ضعيفة فاقدة للحزم والسيطرة على الموقف ، وسلطات متعددة متضاربة ، وخلافات دفعت إلى المناورات والمؤامرات والتقاتل ، وحلفاء تميزوا بسليبتهم وخذلانهم ، ومنظمات عالمية أضرت أكثر مما نفعت ، وبطولات في

مبادى القتال وصمود شعبي افتقد إلى القيادة العسكرية الموحدة وإلى الانضباط والنظام . أما في الصف المقابل ، لدى المتمردين وقد أصبحوا وطنيين بعد ذلك ، فقد كانت الأوضاع في أولها معرضة هي الأخرى إلى شيء من الفوضى وتعدد القيادات والسلطات ولكن توفرت لديها عوامل عديدة عجلت بإزالة الارتجال والسير بحزم وانضباط في خط واضح جلي نحو هدف مرسوم محدد . وأهم هذه العوامل هي الجدية التي واجه بها القادة في مركز القرار متطلبات حركتهم بوضوح للرؤيا لديهم ووحدة الغاية والهدف بالنسبة للجميع بالإضافة مقدرة عسكرية لا تنكر . وهكذا ومنذ الأسبوع لقيام الحرب ، سارع الفريق أميليو مولا ورفاقه إلى تأسيس هيكل قيادي تتمثل فيه السلطة العليا التي تستقطب كل القيادات والمسؤوليات لتصبح شيئا فشيئا نواة حكومة . فحكومة حقيقية تدير بحزم وشدة وعنف في بعض الأحيان شؤون المناطق الخاضعة لها والتي ستخضع في ما بعد . ففي يوم 24 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1936 أي بعد أسبوع من اندلاع الحرب كوّن الفريق مولا " مجلس الدفاع الوطني " ﴿ مجلس قيادة الثورة ﴾ وسمى منطقتة الترابية " الدولة الأسبانية " مما يدل على أن الغاية واضحة جلية وهي اغتصاب الدولة أو تأسيس دولة . أسندت رئاسة هذا المجلس إلى قائد جمهوري بارز هو الفريق ميغال كاباناياس فيرار ولم يدرج الفريق فرانكو بادئ ذي بدء ضمن أعضاء المجلس ولو أن ذلك تم بعد أسبوعين تقريبا لما بدأت تظهر نتائج عمليات الجيش الأفريقي الذي يقوده فرانكو والذي لا يقبل بزعامه غيره .

كان مولا هو المحرك المدير لهذا المجلس طبعا وقد وضع له غايتين اثنتين أساسيتين وهما خلق نواة إدارية لا سياسية ، للدولة القادمة ، وقيادة عسكرية موحدة ، ضرورية لضمان النجاح . لم يضع المجلس وقته وحالا انكب يعمل فأعلن يوم 27 يوليو ﴿ تموز ﴾ حالة الحرب والأحكام العرفية في " كامل تراب الوطن " ﴿ تأكيد جديد للغاية وهي دولة جديدة لأسبانيا بأسرها ﴾ وحدد البلاغ الإجراءات التي ستطبع الحياة منذ ذلك الحين وهي وضع السلطات العدلية بأيدي العسكريين ، وفرض الرقابة على الصحافة ودور النشر ، ومنع التجمع والإضرابات وحجز وسائل النقل والمركبات لفائدة المجهود الحربي إلى غير ذلك . ثم ألغى علم الجمهورية وأعاد العلم السابق وأحدث لجانا لإدارة كل قطاعات الحياة ونشاطاتها من مالية ومصرفية

إلى اجتماعية واقتصادية وثقافية ومكاتب للصحافة والدعاية ولجنة لإعادة تنظيم الأجهزة العدلية وأخرى للصناعة والتجارة ، وبعبارة مختصرة ، تصرف المجلس وسعى ليصبح سلطة مركزية ذات سيادة ونفوذ موحدة ، توازي وتقابل الجمهورية وتفرض على الدول الأجنبية ، علاوة على الجماهير الشعبية ، الاعتراف بها كحكومة ثم دولة .

حرص المجلس أيضا ، ومنذ خطواته الأولى على أن لا يترك للسياسة الحزبية ولا للسياسة أي منفذ يتسربون منه إليه فأهمل حتى الذين تعاونوا مع قاداته مغلقا الطريق أمام أي نوع من الحياة البرلمانية والحزبية وجعل من برنامجه نظاما قوامه الجيش وأساسه القوات المسلحة فأصدر في شهر سبتمبر * أيلول * أوامر بحل كل الأحزاب التي تكونت منها الجبهة الشعبية لدى الطرف المقابل وبحظر كل حركة سياسية أو نقابية مهما كان مبدؤها أو ميولاتها مع الأمر بحجز كل ممتلكات الأحزاب والمنظمات وتسريح موظفيها ولم تستثن هذه الإجراءات ولا حتى الأحزاب الملكية والكتائب واتحاد الشباب التي أيدت التمرد ووقفت في صفه ولو أنه سمح للجمعيات المهنية بمواصلة نشاطاتها ولكن بعد إخضاعها لهيمنة المجلس ورقابته .

ثم جاء الاهتمام ببناء الدولة فوضع حجرها الأساسي بواسطة قانون صدر في 30 سبتمبر * أيلول * ينظم شؤون البلديات ويعتبر " البلدية الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه الدولة " . وحيث إن أي دولة لابد لها من اقتصاد فقد أولى مسؤولو مجلس الدفاع الوطني هذا القطاع اهتمامهم في ساعة مبكرة وكانت أولى خطاهم في هذا الخصوص هي إلغاء منجزات الجمهورية " الماركسية الشيوعية " في نظرهم ، فأمرُوا في 28 أغسطس * آب * بإلغاء الإصلاح الزراعي وكل قوانين الجمهورية التي خولت للفلاحين استثمار الأراضي التي يخدمونها أو التي سمحت بالتأميم وما إلى ذلك .

طبيعي إذن أن تؤثر كل هذه التصرفات والإجراءات الحازمة السريعة في الحياة العامة وراء خطوط القتال ، فتميزت بالحماسة والابتهاج ومشاعر النصر وزادت الدعاية المبرجة في إيقاد تلك المشاعر وإذكائها حتى أن حالة الحرب قد نسيت أو كادت استمرت المتابعات وأعمال القمع والانتقام دون أن تلفت الأنظار كثيرا إلا من قبل الذين استهدفتهم وتحملوا وقعها وثقلها . يقول المؤرخ الأستاذ تنيون دي لارا في

هذا الصدد ، وهو يساري يكاد يكون متعصبا " إن الجو العام الذي عاشه الناس
إذاك كان جو انبساط وفوز مغذ إلى حد كبير من طرف الصحافة والإذاعة وبالمظهر
الحربي الذي يبدو عليه الجيش . إن هذا الجو قد منع بروز خوف وضيق الجماعات
التي تعرضت للتتبع والقمع والتصفية .

لقد تغير المظهر الخارجي للحياة ، شعارات جديدة ، وأعلام جديدة ، وأزياء
جديدة خفق علم الجمهورية إلى أن زال في منتصف شهر أغسطس ﴿ آب ﴾ لما
أبدل بما سيصبح " العلم الوطني " وإلى جانبه العلم الأحمر والأسود شعار
الكتائب . لقد دخلت الشعارات العسكرية الحياة المدنية وهكذا أصبح عاديا
مشاهدة رجال ونساء على رؤوسهم كمة جنود اللفيف أو الطاقة الحمراء أو الخضراء
منذ منتصف شهر أغسطس ﴿ آب ﴾ ، وبسبب دخول قوات جاغوي
مدينة واد الحصص ﴿ باداخوث ﴾ أحييت كل المدن الحدث بتظاهرات
واستعراضات أثارت الفرحة والحماسة في السكان .

لقد نظمت المؤخرة " خطأ ثانيا " وانبثق تطوع مهمته حراسة المدن وتقديم
الخدمات الثانوية . . . " (42) .

لم تكن الأحزاب ، اليمينية طبعاً لتستكين بسهولة رغم كل هذه الحركة
والإنجازات والحماس . فقد أرادت بكل تصميم أن تجد لنفسها مكاناً في هذه
الدولة الناشئة ، دولتها ، وبكل طريقة . فظهرت أزمات داخل كل حزب على حدة
فعرفت القيادة كيف تواجهها وتزيلها أو تستوعبها . منعت طبعاً منعاً باتاً محرمة كل
الأحزاب السياسية بما في ذلك حزب " الثيدا " رغم أنه يميني تعاون زعماءه تعاوناً
وثيقاً مع قادة الانتفاضة وكان في مقدمتهم ، كما رأينا سلفاً ، زعيم الثيدا السيد خل
روبلس . لكن كانت هناك أحزاب أخرى ظنت أنها تستطيع التعايش مع النظام
الجديد لتشابه الميولات بينهما مثل حزب التجديد الأسباني والحزب الوطني الأسباني
وشباب الحركة الشعبية وطبعاً حزب الكتائب .

تحرك أولاً ومبكراً الملكيون " الكارليون " بمحاولتهم إنشاء أكاديمية عسكرية
لمجموعاتهم القتالية التطوعية ﴿ ريكييتي ﴾ فكان رد فرانكو صاعقاً رافضاً للفكرة

رفضاً قاطعاً وأمر بإبعاد زعيمهم إلى البرتغال واخضاع المجموعات للانضباط العسكري وما أن حل شهر يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1937 حتى كانت كل المجموعات القتالية المدنية خاضعة للسلطة العسكرية . كان هذا كافياً لفهم السياسيين المتحيزين أن لا مجال لهم في هذه " اللعبة " وأن ما يبحث عنه القادة الوطنيون هو الوحدة بأي ثمن وأن الحياة بعد الآن ستدور حول الجيش والسلطة العسكرية التي لا بد وأن تكون محور الدولة الناشئة وقوامها .

ولأن لانت الأحزاب الأخرى بسرعة ، فإن الكتائب التي تقوت كثيراً وكثر المتسبون إليها بسرعة ، رأت أن لا بد لها أن تلعب دوراً في النظام الجديد .

حزب الكتائب أسسه كما أشرنا سابقاً المحامي الشاب خوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا سنة 1933 ووضع له برنامجاً عقائدياً وسياسياً في ستة وعشرين نقطة أساسية . فالكتائب ، حسب قانونها وبرنامجهما ، أسست لتعمل على تحقيق وحدة أسبانيا وتأمين الأراضي المؤجرة وإزالة الشركات المساهمة الصناعية وتحسين الأجور داخل نظام دولة متين . وجعل المؤسس لأعضاء الكتائب زياً رسمياً يتمثل في القميص الأزرق والطاقيّة الحمراء تقليداً للحزب النازي الألماني أو الفاشستي الإيطالي ، إلا أن زعيم الكتائب المؤسس ، خوزي أنطونيو ، قد أعدم في المنطقة الجمهورية ومعظم القادة الآخرين موقوفون في سجون الجمهورية . ولذا لم تكن للكتائب قيادة ذات هيئة وسلطة يخضع لها الجميع فتنازع الزعماء وتكوّنت الكتل فاغتنم فرانكو ذلك ليزيح الجميع بمناورات قام بها أنصاره بدعوى الوحدة وتجنب الشتات وغايتها القبض على كل معالم ومظاهر الحياة في الدولة الجديدة . وبعد أيام من التناحر والتأمر والتقاتل أيضاً ﴿ هجوم مجموعة مناصرة للسيد هيديا الفائز في انتخابات جرت لرئاسة الحزب على بيت مجموعة مناهضة مات أثناءه شخصان ﴾ اغتنم فرانكو الفرصة " فقرر وقع وأذاع " قرار الوحدة السياسية الذي دمجت بموجبه كل الأحزاب " الشرعية بالمنطقة الوطنية في حزب واحد هو الكتائب الأسبانية التقليدية ، " الخونس " ﴿ الشباب العمالي الوطني النقابي ﴾ الذي سيصبح الواجهة السياسية للنظام وسيستمر كذلك إلى ما بعد الحرب إذ بقي طيلة عهد فرانكو

" الحركة " أي الحزب الأوحـد الذي مر منه معظم أو كل الذين تولوا مسؤولية في الدولة أيام حكم فرانكو وإلى أن مات .

صعود فرانكو : ما من شك أن الفريق فرانـسكو فرانكو كان يطمح ويفكر ويهيئ نفسه لزعمامة أسبانيا " لإنقاذها " منذ مدة طويلة وقبل الحرب الأهلية بكثير . فهو المتبع منذ ارتقائه إلى المرتبات العالية في السلم العسكري ، لكل ما مرت به البلاد من أحداث ، وهو المتمعن والدارس والناقد للدكتاتورية بريمو دي ريفارا في عهد ألفونسو الثالث عشر ، وهو القائل بأنه شعر يوما ما بأن عليه أن يقوم بدور هام في حياة أسبانيا . ولكنه لم يعلن طموحه ولا أظهر لهفة وتسرعاً وراء بلوغ مقصده بل تصرف بحكمة وتعقل وصبر وسرية ، مجيدا اغتنام الفرص واستغلالها لفائدة مخططة . وساعده حسن الحظ على ذلك . فقد مات الفريق سان خورخو المعترف به من الجميع كأول رئيس للتمرد ، في حادث طائرة كانت ستقله من منفاه بالبرتغال إلى أسبانيا وإلى الآن لم توضح حقيقة ذلك الحادث . ثم إن تضارب المصالح السياسية والطموحات الشخصية قد مهدت السبيل لزعامته وفتحت له الطريق إلى القمة في شيء من السهولة ودون ما احتياـج منه إلى التآمر أو المناورة . كان ينظر إلى الفريق مولا كقائد طبيعي للنظام الجديد أو حتى كإسـبـو قائد الحركة بالأنـدلس . ولكن شخصية فرانكو وزعامته لأقوى الجيوش الأسبانية وأكثرها تنظيماً وفاعلية ، وعمليته " الاستعراضية " التي حرر بها قلعة طليطلة ، وعدم شفافة أفكاره ونواياه ، كلها عوامل جلبت إليه أنظار عدد من القادة العسكريين الملكيين النزعة ، فرأوا فيه الرجل الذي يستطيع إنقاذ الموقف وتسيير دفة المركب وإعادة النظام الملكي إلى البلاد . وهكذا اقترحوه لاستلام القيادة والزعمامة وحصلوا على تصريحات أغلبية أعضاء مجلس الدفاع ، فقبل فرانكو دون تردد وعلى عجل شرع في تركيز وتقوية سلطته والامساك بكل مقاليد الأمور . صدر قرار تعيينه يوم 29 سبتمبر 1936 واستلم السلطة بمدينة برغش يوم 1 أكتوبر * تشرين أول * ثم انتقل حالا إلى مدينة سالامنقة التي جعل منها " العاصمة " المؤقتة لدولته الناشئة موزعاً أجهزتها بين ثلاث مدن هي سالامنقة وبلد الوليد وبرغش وفي نفس يوم استلامه السلطة شكل " المجلس التقني للدولة " الذي لم يكن سوى حكومة ستصرف تحت رئاسته كحكومة دولة ذات سيادة ستعمل وتجبر العالم الخارجي على

الاعتراف بها . فعلت ذلك حالا ألمانيا وإيطاليا ووقعت معها هذه الأخيرة معاهدة تعاون . أما فرنسا وبريطانيا فلم تفعل إلا فى آخر أيام الحرب (1939 / 2 / 27) رغم رغبتها اتيان ذلك قبل هذا التاريخ بكثير . لم يرض فرانكو بمجلسه ذاك طويلا فحوله إلى حكومة اسما وفعلا شكلها رسميا يوم 30 يناير 1938 «كانون ثان» وبدأ عن طريقها يضع الأسس والقوانين للدولة الجديدة التي تشمل أو ستشمل كامل تراب الوطن . في نفس يوم تشكيل الحكومة صدر قانون الإدارة المركزية للدولة تلتته على مر الأيام قوانين أخرى ستصبح بمثابة الدستور للدولة نظمت وبرمجت الاقتصاد والتعليم والثقافة وكل أوجه النشاطات الحياتية .

وبمثل هذه الإدارة وعلى هذه الصورة ، تواصلت الحرب بمدىها وجزرها إلى أن أنهت بسقوط الجمهورية وانتصار الوطنيين الذي غنم فرانكو كل شرفه ونتائجه .

الكنيسة : من الضروري قبل انهاء هذا الفصل التعرّيج على دور الكنيسة خلال الحرب الأهلية . فهي طبعاً ودون لف ودوران معادية للنظام الجمهوري لا لجمهوريته ، بل لميوله اليساري وبرز الحركات الماركسية والشيوعية والفوضوية فيه . وزاد في هذا العداء تصرف جانب من الجماهير الشعبية أيام الحكم الجمهوري وقيامهم بحرق الكنائس وقتل الرهبان والراهبات ولذا قامت الكنيسة كما رأينا ، بنشاط كبير ضد الجمهورية عن طريق منظمات تابعة لها وبتعاون مع بعض الأحزاب اليمينية .

ولما قامت الحرب وقف رجال الكنيسة إلى جانب المنتفضين طبعاً ، جاعلين ، وكذلك فعل فرانكو ولو أن بعض المؤرخين يفسرون أقواله ومواقفه تفسيراً آخر، جاعلين من الحرب الأسبانية حرباً صليبية ضد الكفر والالحاد . فقد صرح إنك أسقف مدينة سالامنقة فقال - أننا نحن المقاتلين - مسيحيين كنا أو مسلمين ، لسنا سوى جند الله ولسنا نقاتل ضد رجال آخرين ولكن ضد الالحاد والمادية " (43) .

تعاون رجال الكنيسة تعاوناً وثيقاً مع القادة الوطنيين دون أن يطلب منهم هؤلاء ذلك ، بل قبلوه واستغلوه فهو سلاح حاد نفاذ . والحديث عن الكنيسة يعنى أيضاً الفاتيكان لأن الكنيسة الأسبانية كاثوليكية رومانية فهي إذن تابعة للفاتيكان خاضعة

لتعليقاته وتعييناته . إلا أن الفاتيكان قد تظاهر بالحياد وعدم التدخل بينما قامت جريدته وصحافته بالهجومات العنيفة المتتالية ضد أسبانيا " الشيوعية " . وشيئا فشيئا ظهر في الفاتيكان تياران ، أحدهما معارض لأي نظام دكتاتوري سلطوي ، وآخر مائل بكل وضوح للمتمردين وحركتهم .

أما فرانكو ، وهو الرجل الحصيف الذي يجيد استغلال المواقف ، فقد رأى في الأوضاع الحربية والسمعة التي شاعت في العالم حول تصرفات قواته بعد تدمير غرنيكا ، ما من شأنه أن يعرقل خطاه فاغتنم " ولاء " رجال الكنيسة وأوعز إلى أحد الكرادلة اعداد رسالة رعائية وجهت إلى العالم أجمع بفضل ما أعطاه نظام فرانكو وأجهزته الدعائية من سعة إذاعة ونشرا فكانت بمثابة الفتوى التي تبرر التمرد وتعطيه الصبغة الشرعية الدينية لأنه حال دون " ثورة شيوعية " ولأن الكنيسة وإن كانت لم تتأمر ضد النظام الجمهوري ، فهي الآن وقد بدأت الحرب ، تزكي وتضفي الصبغة الشرعية على التمرد الذي تعتبره آلة ووسيلة لإنقاذ الدين وأسبانيا . فجاء هذا النداء في حينه ليكثف التأييد الجماهيري حول فرانكو ونظامه .

هكذا كانت الحرب الأهلية تصفية أو محاولة لتصفية المشاكل وضغائن كامنة منذ حقبة . جاءت بمثابة التعبير عن عجز دولة وشعب ومجتمع بهيئاته ، ومنظماته عن إيجاد طريقة مناسبة للتعايش والتفاهم . طرفان يتقابلان ، تحركهما نفس المعطيات وإن كانت في بعض الأحيان خاطئة وهي خوف كل طرف من محق الطرف الآخر له والحماسة لفكرة أو مبدأ مثل الاشتراكية أو الشيوعية أو الليبرالية أو الراديكالية وادعاء مقاومة عدو غير موجود أو هو ليس كما كان يتصور . فالشيوعية كانت غير ذات بال والفاشية لم تكن سوى قلة . وكما هو طبيعي في مثل هذه الحالات هناك المسهم الفعلي « المتحزب » وهناك الجماهير ، وهي الطرف الثالث ، الطرف الصامت ، الطرف المجرور جراً أو المغلوب على أمره بينما الأحداث تجري وتبرمج باسمه انها الخوف من القمع والانتقام باستعمال القمع والانتقام " (44) .

وما من شك أن أحسن ما نضيفه بعد كل هذا هو مقتطف من خطاب رئيس الجمهورية الأستاذ مانويل أثانيا ألقاه بمناسبة مرور ستين على اندلاع الحرب إذ قال :

في حرب أهلية لا يتم الانتصار ضد خصم ولو كان هذا مجرماً ، وإبادة الخصم غير ممكنة . فمهما كان عدد الآف القتلى الذين يسقطون من هذا الجانب أو ذاك ، سيبقى دائما ، من الاتجاهين ، عدد كاف ستواجههم لا محالة مشكلة ما إذا كان ممكنا أو غير ممكن مواصلة العيش معا " .

وهذه فعلا هي المشكلة التي واجهها الأسبان بعد أكثر من أربعين عاما وعرفوا بفضل التجرد والحكمة والواقعية والسماحة والتعلق بالديمقراطية وحق الجميع في العيش الكريم ، عرفوا كيف يجدوا لها حلا فكان التعايش وأمكن المستحيل .

مقارنة : مهما حاولنا التخلص فأننا لا نستطيع الهروب من الخضوع إلى إغراء قوي وهو المقارنة بين الشقين ، الجمهوري والوطني ، اللذين تحاربا وتقاتلا وهم أخوة ، قتالا مستميتا مدمرا طيلة ما يقرب من الثلاث سنوات . لقد خضع لهذا الإغراء أو لهذه الضرورة معظم الذين تناولوا الحرب الأهلية بالبحث والدرس إلا أن معظمهم قد ركز الجهد والاهتمام على النواحي المادية وحاول كل منهم ، حسب معتقداته السياسية ، إبراز تمتع الطرف المعاكس لأرائه وميوله بأكثر امكانات مادية وخاصة منها السلاح والعتاد والمعونة الأجنبية فهذا يؤكد حصول الوطنيين ﴿ المتمردين ﴾ على سند كبير ثابت مستمر من طرف إيطاليا وألمانيا وغيرهما مما جعلهم يتفوقون جوا وبراً . جوا بعدد الطائرات وحدائنها وبراً بقوتهم النارية بفضل عدد المدافع من كل نوع وحجم علاوة على المصفحات والدبابات . وآخر يعكس كل هذا ويحاول إثبات أن الجانب الجمهوري هو الذي حصل منذ البداية على نصيب الأسد من حيث الرجال والسلاح والعتاد بينما يؤكد آخر أن الجانبين حصلا طول الحرب والقتال على امكانات متشابهة متقاربة في عددها وقوتها ووجود السند الخارجي وما الفرق الا في المقدرة وحسن التصرف .

أما نحن فسنلتفت في مقارنتنا أو موازنتنا إلى النواحي المعنوية أو حتى النفسانية ولو أن هذا لا يحول دوننا ودون إعطاء فكرة ولو إجمالية عن إمكانية الطرفين على الأقل عند اندلاع الحرب في أيامها الأولى .

ما أن أعلن التمرد ومرت الأيام القليلة الأولى حتى " رسمت " الحدود بين الجانبين ، فكان الجانب الجمهوري يسيطر على إحدى وعشرين عاصمة ولاية

ومساحة تربية تقرب من 270 ألف ك.م. مربع أهلة جميعها بأربعة عشر مليون ساكن بينما سيطر المتمردون على تسع وعشرين عاصمة ولاية قرابة 230 ألف ك.م. مربع بالاضافة إلى منطقة الريف المغربي التي كانت خاضعة لحماية أسبانيا . أما عدد السكان في هذه المناطق فيقدر بعشرة ملايين نسمة تقريبا .

كان للجانب الجمهوري كل الساحل الشرقي على البحر المتوسط ونافذة على الأطلسي وأخرى على البحر الكانتابركو شمالا إلى جانب الحدود مع فرنسا . وكان للجانب المتمرد حدود البرتغال ونافذة بحرية بالمضيق ، وبينما تميزت المناطق التي بقيت تحت السلطة الشرعية بكثرة سكانها وصبغتها الصناعية ، إذ فيها انحصرت أهم المصانع . تميزت المنطقة التي تبعت المتمردين بالصبغة الزراعية إذ معظمها أراضي لزراعة الحبوب أولا وأساسا ثم الكروم وبها مساحات كبيرة للمرعى إلى جانب ما بها من مناجم فحم . وكل هذه الأراضي قليلة السكان كما هو معروف بالنسبة للمناطق الزراعية .

بقي إلى جانب الجمهورية أي الحكومة الشرعية ، أكبر جانب من قطع الأسطول ولكن بدون قادة ولا إطارات بينما القطع القليلة التي انضمت إلى التمرد كانت طواقمها مكتملة . أما بالنسبة لسلاح الجو فان نسبة 80٪ من الطائرات بقيت في حوزة الجمهوريين ومعها 95٪ من الميكانيكيين و35٪ من الضباط وانضمت النسب الباقية إلى التمرد . وبالنسبة للقوات البرية فقد رأينا كيف أن الجانب الجمهوري قد حل جيشه بينما الجانب المتمرد قد حصل على انضمام 51 ألف جندي و 27 ألف رجل أمن . وفي صف الضباط الكبار بقي مواليا منهم للجانب الشرعي 13 فريقا ﴿لواء﴾ بمناصب قيادية و22 آخرون . أما المتمردون فهم 4 فرقاء ﴿ألوية﴾ بمناصب قيادية و 18 بدونها (45) .

بقيت المساعدة الخارجية الصعبة الحصر أو التقدير ولوأنها متعادلة إذ نظر إليها عبر عدد البلدان التي مدت رسميا وباستمرار الجانبين المتقاتلين بالسلاح والعتاد والخبراء لأننا نجد ، في هذه الحالة ، إيطاليا وألمانيا من جانب والاتحاد السوفياتي والمكسيك من جانب آخر . لكننا نعرف أن كلا الجانبين قد وصلته معونات من مصادر أخرى ولو أن المرجح هو أن الطرف المتمرد كان أسعد حظا على الأقل من حيث سرعة الإرسال ونوعية المدد والمستشارين واستمرارية المعونة .

بعد هذا ، وبعد ملاحظة تقارب الامكانيات وحجمها بالنسبة للطرفين ، يتساءل المرء عن أسباب هزيمة الجمهوريين الذين رغم كل شيء ، كانوا في مركز القوة والشرعية وهو ما كان يكفي ، نظريا ، للتغلب على التمرد . ولابد لكل معركة من منتصر ومنهزم ، غالب ومغلوب ، لكن لكل انتصار أسبابه ولل هزيمة أسبابها ومبرراتها ولذا لماذا انتصر الوطنيون وانهزم الجمهوريون ؟ بسيط جدا أن يجاب عن هذا السؤال لأن الحرب لان كانت الأسلحة والمعدات هي أدواتها الضرورية ، فهي في نظرنا ليست الأساسية ولا الفعالة . فسلح في يدي طفل أو مجنون أو صاحب عاهة هو غيره إذا كان بين يدي شاب متحمس متدرب مؤمن بغاية سيستعمل السلاح من أجلها . ولذا فإن الجانب الجمهوري ، سواء توفرت لديه الأسلحة والعتاد أو لم تتوفر ، سواء أكان في مركز القوة أو الضعف ، وسواء أكانت الظروف لصالحه أم ضده ، فهو منهزم لا محالة لأنه في معظمه كان مشتتا مفرقا ، لانه عقيمة واحدة ولا غاية واحدة ولا إيمان واحد بل اتحد رجاله في عدم الوحدة . لقد فقد الجمهوريون وضوح ووحدة الغاية واعطائها شيئا من القداسة حتى تحرك المشاعر والهمم وتدفع إلى الموت بغية النصر أو الخلود في عالم الاستشهاد . رغم هذا فقد استمات الكثيرون في القتال وأظهروا الشجاعة والإقدام وضربوا في بعض الأحيان الأمثال بالبطولات لكن خذلهم عدم وجود قيادة واحدة حازمة عازمة ، سريعة القرار نافذة الفكر وخذلهم حلفاء أو أنصار بتقاعسهم عند الحاجة أو بتدخلهم في إعداد المخططات واتخاذ القرارات بما يتماشى ومصالحهم الخاصة ، لا ما يضمن النصر للمحاربين .

وخلافا لهذا فقد حرص الجانب الوطني على أن تكون له قيادة موحدة واسعة السلطات فكانت له وكانت عسكرية ذات خبرة ومقدرة وعزم وتصميم . وحرصت القيادة من جانبها أن يكون للقتال مثل وغاية فجعلت منه حربا " صليبية مقدسة " ضد " الشيوعيين والماسونيين الملحددين الكفار " فشجذت بذلك الهمم وقوت الحماسة وضمنت الطاعة وعدم مناقشة الأوامر ولا القرارات . وإذا أضفنا موقف الحلفاء الخازم ومعونتهم الفعالة كآ وكيفا واستمرارا ، فهمنا من أين أتى النصر وكيف ولماذا .

والآن ، لابد لنا أن نتساءل و كما تساءل " خوزي بريمودي ريفارا " ، مؤسس الكتاب وواضع فلسفتها ومبادئها وميثاقها . نتساءل كما تساءل هو ، بينما كان قابعا

في سجنه ينتظر الإعدام الذي حكمت به عليه محكمة " شعبية " لدى الشق الجمهوري ، وهذا التساؤل ملخصه : ما الذي سيجري لو انتصر المتفوضون ؟ ستبقى أسبانيا منقسمة على نفسها إلى شقين كما كانت . وكما كتب خوزي أنطونيو فان قادة التمرد ان انتصروا " ليسوا سوى مجموعة من الفرقاء شريفي النوايا ولكن نظرتهم السياسية ضعيفة " ولذا سيبقى من وراء انتصارهم " الحركة الكارلية القديمة الفظة عديمة التسامح ، وتبقى الطبقات المحافظة الكسولة القصيرة النظر ، ذات المصالحات الكثيرة ، وتبقى الرأسمالية الزراعية والمالية وهذا يعني سد الطريق في بضعة سنوات أمام كل إمكانية لبناء أسبانيا عصرية ، علاوة على انعدام أي شعور وطني بعيد المدى . وكرد فعل لكل هذا ستقوم مرة أخرى ثورة سلبية " .

هل كانت رؤى مؤسس الكتائب صحيحة ؟ هل كان حقاً ما رآه من داخل وأعماق سجنه وما تنبأ به قبل موته ؟ كان ولم يكن ، إذ انه أصاب وأخطأ ولكن كان تشاؤمه في محله لأن الأيام التي كانت تنتظر أسبانيا والشعب الأسباني بعد الحرب لم تكن ليحسدا عليها لأن طريقتيها لم تفرش حريراً ولا زهوراً ، لأن التعايش كقطعة الزجاج إذا تصدع أو انتهكت حرمانه من الصعب جدا التحامه وجبره .

الباب الثالث

الفصل الأول

عهد فرانكو

ليس غريبا ، أو هو طبيعي أن يخلف حربا أهلية " عالمية " كالتى منيت بها أسبانيا نظام مثل نظام الفريق فرانكو . فهي حرب أدى اليها تراكم المشاكل المتعددة المختلفة ، اقتصادية كانت واجتماعية وثقافية وحتى دينية بقيت دون حلول طوال قرون ولما أرادت السلطات الجمهورية حلها أو حل البعض منها ، لم تشترك في محاولاتها كل الأطراف المتعددة النزعات والميولات ، مشاركة فعالة فجاءت حلولها مرضية لشق دون آخر أو لجزء آخر من المواطنين ، فبدت منقوصة ولو اكتملت وعرجاء ولو صحت . ولعل الخطأ الأول قد تمثل في الدستور نفسه الذي وضعه الجمهوريون سنة 1931 ، إذ جاء كغيره من الدساتير السابقة جميعها ، ثمرة رأي ومجهود جانب واحد من الشعب وذا اتجاه واحد ومبادئ سياسية أو عقائدية واحدة فانعدمت فيه الصفة الأساسية لصلاحية ونجاعة أي دستور وهي أن يكون مظلة قانونية شرعية تظلل الجميع وقاعدة أو أرضية أساسية يتحرك فوقها الجميع دون ميز أو إكراه إلا ما يفرضه القانون الذي يمثل رأي وحاجة الأغلبية " الساحقة العريضة " دون إهمال رأي وحاجة الأقلية أو الأقليات .

ثم إن الحرب الأسبانية قد تشابكت فيها العوامل السلبية كالأغراض والطمع الخاص للأفراد أو المجموعات وكالمصالح المادية الطبقية والعقائدية بالإضافة إلى عوامل خارجية بدافع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية وحتى العقائدية المذهبية ثم إن " الوطنيين " وهم الجانب الذي تمرد على السلطة الشرعية ﴿ قد أطلقوا على أنفسهم هذا الاسم منكرين به الشعور الوطني والإخلاص للوطن على الجانب المقابل الذي لم يكن في نظرهم أخا مخالفا في الرأي أو خصما بل عدوا للوطن والدين يجب القضاء عليه . ومن هذا المفهوم ، مفهوم العداء للوطن والدين ، جعل الوطنيون من كفاحهم حربا صليبية ضد الكفر والماسونية والشيوعية " وهو ما أباح الرقاب وما للرقاب فكان ما كان من قتل وإعدام وسجن وتعذيب وتحقير وانتقام . لكن قبل أن نسترسل في عرض عهد ونظام فرانكو ، لنعرف أولا من هو فرانكو هذا .

تعريفه : هو فرانشكو فرانكو باهامونتي المولود بعد منتصف الليل بقليل من يوم 4 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ من سنة 1892 بمدينة الفرّول من منطقة جليقية بأقصى الشمال الغربي من شبه الجزيرة الايبيرية . كان أبوه نيكولاس محاسبا في إحدى البواخر وكانت أمه " بيلار " ابنة ضابط بقسم التموين بالبحرية الأسبانية . وكانت عائلة فرانكو تتمتع بجانب من الاحترام وشيء من الرفاهية ولو أن سيرة الأب الذي اشتهر بأنه زير نساء قد أخرجت باستمرار أفراد العائلة الذين وجدوا في الأم الشديدة التدين والخيرة تعويضا عن الأب وتصرفاته فكان تأثيرها ولا شك قويا على ابنها .

كان كل أمل فرانكو الانخراط في البحرية الأسبانية إلا أن ذلك الأمل قد ضاع بسبب اغلاق مدرسة مدينة الفرّول وشدة المتطلبات المشتركة لدخول المدرسة البحرية . ولذا رأى فرانكو نفسه مجبرا على تحويل وجهته والانخراط في القوات البرية . فدخل وهو في سن الخامسة عشرة الأكاديمية العسكرية بطليطلة وهو ما سيؤثر تأثيرا عميقا في حياته وحياة عائلته . " فابتعاده مبكرا عن الحياة المدنية مضافا إليه إيمانه العميق بأنه في خدمة الله والوطن قد جعلاه دائما منعزلا " ، وجعل تصرفاته إبان وبعد تخليه عن القيادة العسكرية المباشرة مطبوعة بطابع عسكري صرف ومتجهة اتجاها عسكريا بحثا فنظرته إلى الحكم والحكومة وإلى الهياكل والمصالح الدائرة حولها وكل ما يترتب عن هذه وتلك من أعمال أو خدمات ، كانت نظرة عسكرية أثرت حتى في تعبيره فأصبحت لديه السلطة " قيادة " ورئاسة الدولة " مركز القيادة " . وما من شك أن هذه العقلية وهذا المفهوم هما اللذان جعلاه منه أمرا لا يقبل النقاش أو " العصيان " إذ وصفه صهره وأحد كبار مساعديه السيد سيرانو سونيبار فقال " لقد أصدر الأوامر دوما ولم يترك الفرصة أبدا لمعارضة شبيهة بتلك التي يواجهها محام أو سياسي .

قد لانخطيء عندما نقول بأن أولى خطى فرانكو كانت في ميدان القتال لأنه ما كاد يتخرج من الأكاديمية بطليطلة حتى أرسل إلى المغرب ليشترك في حرب الريف وفي معركة " كرت " بالذات سنة 1912 . هناك وفي صائفة سنة 1916 جرح فرانكو جرحا خطيرا كاد يذهب بحياته ولكنه نجا ورقي بسبب ذلك إلى رتبة نقيب ومنذ ذلك الحين بدأ اسمه يلعب في أوساط الجيش الإفريقي وبعد سنة ، أي

عام 1917 تم نقله إلى مدينة أوفبادو بشمال البلاد حيث تعرف على الأنسة كارمن بولو التي أصبحت زوجته بعد ست سنوات . وفي نفس سنة 1917 شارك فرانكو في قمع انتفاضات واضطرابات منطقة أستورياس فألفت الحدث اهتمامه بالأوضاع الاجتماعية ومن ثم السياسية بالبلاد . إلا أن مصيره يبدو مرتبطا بالمغرب وأفريقيا إذ أنه نقل ثانية إلى الريف المغربي سنة 1920 وهو برتبة رائد . هناك بصحبة ضابط آخر يتقدمه في السن هو السيد " ميان أستراي " أسس النواة الأولى للفيف الأجنبي الذي سيصبح مع مرور الزمن قوة ضاربة فعالة ضمن القوات العسكرية الأسبانية ويد فرانكو الضارية الحاسمة أثناء الحرب الأهلية . وفي تلك الأثناء عاش فرانكو عن قرب كارثة عسكرية كبيرة ومأساة دامية تمثلت في معركة " أنوال " بشمال المغرب التي كبد فيها الأمير عبد الكريم الخطابي وجيشه أفدح الخسائر وأشنع الهزائم للقوات الأسبانية فكانت كارثة ثانية اهتز لها الضمير الأسباني بأسره مثل كارثة كوبا عام 1898 ، وأحسها الجيش في عظمه مثل الأولى . أما فرانكو فقد دفعته هذه الأحداث إلى الاهتمام بالسياسة فأصبح ، وهو الانعزالي بطبعه يشارك في مناقشات سياسية داخل الجيش فتوليه الصحافة وآراءه أولوية على غيره ، فيزداد اسمه شهرة ولمعانا . ولكن حذره وحيطته الطبيعيين جعلاه يمتنع عن مهاجمة الجيش .

قامت كما رأينا سلفا ديكتاتورية بريمو دي ريفارا سنة 1923 فرحب بها فرانكو وبقضائها على الحكومات الليبرالية الضعيفة آنذاك ترحيبا كبيرا لأنه وهو المؤمن بالقوة والمعجب بها ، لا يقبل بل يحتقر الضعف والضعفاء . إلا أن الترحيب شيء والموافقة شيء آخر . فالسياسة التي اتبعها بريمو دي ريفارا لم تكن لترضي الكثيرين من زملائه العسكريين من بينهم فرانكو الذي أسهم في محاولة ، احتجاز الدكتاتور بريمو أثناء زيارته المغرب سنة 1924 . إلا أنه ستجرى في تلك الأونة مقابلة بين فرانكو ، وهو إذاك برتبة مقدم والدكتاتور بريمو دي ريفارا ، أفضت إلى تفاهم كبير بين الرجلين . وكما هو معلوم ، قام الأمير عبد الكريم خلال عام 1925 بهجمات عنيفة ضد المناطق الخاضعة للهيمنة الفرنسية من المغرب ، مكبدا الجيش الفرنسي أيضا أكبر الهزائم فحانت بذلك الفرصة أمام أسبانيا للعمل المشترك مع فرنسا ضد عبد الكريم وكان الانزال الشهير الذي تم يوم 8 سبتمبر * أيلول * عام 1925 والذي قاد فرانكو أثناءه الخطوط الأمامية فكان انتصاره في تلك المعارك سببا في ترقيته

إلى رتبة فريق مما دعا إلى نقله إلى مدريد أولا حيث قضى مدة قصيرة ثم إلى مدينة ساراقسطة حيث أسندت إليه إدارة الأكاديمية العسكرية وهو منصب بقي فيه ثلاث سنوات .

ولعله من المفيد التوقف قليلا عند فترة دكتاتورية بريمو دي ريفارا وتحليل تأثيرها على فرانكو وموقفه منها . لقد رأينا أن فرانكو قد قبل بل رحب بانتفاضة بريمو ولو أنه لم يبد تحمسا ظاهرا فهو غامض بطبعه فيصعب جلاء ما يدور بخلده . ثم تحول ذلك القبول أو الترحاب إلى تحفظ فتمرد ليصل في النهاية إلى تعاون يتزايد عمقا مع الأيام . ولأن دل هذا التغيير في المواقف على شيء ، فانه يدل على نفس حائرة تبحث عن شيء لا تجده . هناك من رأى في ذلك انتهازية فرانكو بينما رأى فيها آخرون تعقلا وحسن تفكير وواقعية . ومهما يكن من أمر فان حركة بريمو دي ريفارا ستكون بمثابة التجربة أو التمرين لفرانكو الذي سيستخلص من أخطائها العبر ومن منجزاتها ما يفيد مستقبله .

إن ما يمكن اعتباره مؤكدا هو أن انتفاضة بريمو دي ريفارا وجدت تجاوبا كبيرا في نفس فرانكو وقد أعجب بالكثير من منجزاتها خاصة منها الاقتصادية والعسكرية ﴿أنهاء حرب الريف بالانتصار على عبد الكريم﴾ ولعل هذا الإعجاب هو الذي أدى به إلى اختيار يوم سقوط دكتاتورية بريمو تاريخا لإعلان أول حكومة له أثناء الحرب الأهلية وعين بنفس الحكومة ثلاثة من وزراء بريمو كأنه يريد بذلك أن تبدو حركته وحكومته امتدادا لحركة بريمو التي سقطت نتيجة أخطاء يجب تحاشيها وتحاشي أهمها وهو ذلك الشقاق الذي ظهر وسط القوات المسلحة الأسبانية حول وجوب أو عدم مشاركة العسكريين في الحياة السياسية والإدارية للبلاد إلى ابتعاد الجيش عن نظام أسهم في إقامته وتركيزه وهذا دون شك ما جعل فرانكو يقيم كل نظامه على العسكريين وعلى المفاهيم العسكرية أسلوبا وإدارة وانضباطا وحتى لغة ومفهوما .

استمرت حياة فرانكو المهنية في صعود وبرز متواصلين إلى أن حدث ما سيمسه مباشرة . فقد أغلقت سلطات الجمهورية الأكاديمية العسكرية بساراقسطة وكان ذلك بمثابة الاعتداء على فرانكو نفسه الذي كان يفتخر كثيرا بما أنجزه بها وهو انجاز اعترف له به الجميع . وكما لو لم يكن ذلك كافيا فقد صدر عن الرئيس آثانيا أمر وضع

النقطة السوداء الأولى في ملف فرانكو المهني فكان أول اصطدام له مع النظام الجمهوري تقوقع على اثره فرانكو وحصر مجال صداقاته فأحدث ذلك تغييرا ملحوظا على طباعه وتصرفاته .

لم يحل هذا دون التفات القادة السياسيين اليه . فلما وصل الوسط اليساري إلى السلطة عام 1933 وبعده الوسط اليميني سنة 1934 ، أنجرّ فرانكو إلى حلبة السياسة فكان له تعاون كبير مع لورو وبصفة خاصة مع خل روبلس زعيم " الشيدا " الذي تولى شؤون وزارة الدفاع .

وفي ربيع 1934 رفته الحكومة الراديكالية الماسكة بالسلطة آنذاك إلى رتبة فريق أول ومن مكتبه بـوزارة الدفاع نظم وأدار عمليات قمع ثورة أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1934 وعين خلال 1935 رئيسا ساميا بالمغرب ثم رئيسا للأركان العامة المركزية .

لقد وصل فرانكو إلى القمة وقد عرف واشتهر اسمه بين السياسيين وفي الأوساط العسكرية حيث يذكر فيعجب به ثم أنه لم يعد نكرة ولا ضابطا من ضمن مجموعة ضباط بل هو فرانكو البطل المقدم لدى البعض لما أثره في حرب الريف وهو القائد لدى البعض الآخر لتكوينه وقيادته للفيف الاجنبي وهو المدير والاداري لدى آخرين لما أنجزه سنوات إدارته الأكاديمية العسكرية وهو أيضا المخطط الاستراتيجي المجرب وقد أعطى البرهان على ذلك خلال عمليات الانزال والتمركز بشمال المغرب أثناء حرب الريف وخلال عمليات قمع ثورة أكتوبر 1934 بمنطقة مناجم أستورياس . ولذا هاهو الآن يدخل المجال السياسي لكن في حذر وحيطة دون جلبة أو ضوضاء . يتقرب اليه بعض الساسة ويستشيرونه وهو يزن الكلمات والحركات حتى لا يكشف عما يضمّر فبدا في صورة العسكري المنضبط الوفي لعهدده وقسمه ، الثابت الولاء لدولته ولو كانت جمهورية يسارية رغم أنه قبل وبعد كل شيء محسوب منذ القديم على اليمينية واليمينيين .

وهكذا تابع عن قرب ، ومن مكتبه بوزارة الدفاع كل محاولات الانقلاب التي حرض عليها وزير الدفاع خل روبلس خلال سنة 1935 ولكنه نصح بعدم تنفيذها

بحجة افتقادها أسباب وشروط النجاح وفي مقدمة تلك الشروط وحدة الجيش وتكتله حول فكرة واحدة ومبدأ واحد .

هل كان فرانكو مجدا حقا ومخلصا في نصحه أم كان يتحين الفرصة لنفسه فيبعد كل من بدا أنه سابقه إليها ؟ من العسير الإجابة عن هذا السؤال وعن أسئلة أخرى عديدة حول تردده إلى آخر لحظة في المشاركة في انتفاضة سنة 1936 حتى تحملها وتحمل مسؤولية إيقاد شرارتها الفريق مولا وحده وانضم فرانكو إلى الحركة في اليوم الموالي . فهل كان خائفا ؟ أو كان يعد بمفرده حركة لا يريد أن يفسدها عليه أحد ؟ أو هل كان يرى أن العوامل الضامنة للنجاح لم تتوفر ؟ أو هل كان يغار من رئاسة مولا أو رئاسة سان خورخو وتقدمهما عليه فيها وهو المحب للرئاسة والقيادة ؟ أم هي عدم ثقة في أولئك الزملاء وفي تمكنهم من قيادة السفينة إلى مرسى السلامة والنجاح ؟ هذه وغيرها أسئلة ستبقى لدينا دون جواب لأن السر قد ذهب به صاحبه ولا نظن أنه قد باح به إلى أي من أوفياؤه القليلين . أما ما كتب عنه حتى الآن ، وهو كثير منوع ، فلم يتعرض إلى ما يجيب عن هذه الاسئلة وغيرها بل ركزت معظم المؤلفات التي تمكثها من الاطلاع عليها ، على ثورية فرانكو وجعلت منه المتفرض الأول والقائد الأوحده للتمرد مبررة وطنيته وغيرته وتدينه جاعلة من تلك المشاعر الدافع الأوحده لتمرده وتحركاته . وهذا قد يكون طبيعيا منتظرا من كتاب موالين لفرانكو ونظامه أو كتبوا ونشروا في عهده وتحت رقابته لكن حتى ما قرأناه من كتب المعارضين له أو ذوي الاتجاه المعاكس لاتجاهه لم نجد فيها ما يجيب عن تلك التساؤلات .

ومهما يكن من أمر ، ومهما كانت نواياه ومطامح فرانكو الخفية وما كان كامنا في خبايا نفسه بهذا الخصوص ، فإنه من المؤكد أن وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة والشك في تأزر فرانكسكو لارغو كابايارو مع الشيوعيين جعل فرانكو يصمم على وجوب العمل والتحرك ويفكر جديا في الانقلاب في شهر فبراير ﴿ شباط ﴾ لكنه يتراجع مرة أخرى متعللا بنفس الأسباب السابقة وهي وحدة الجيش الايديولوجية والسياسية . وهكذا بقي بين مد وجزر ، محافظا على صلته بزملائه المعدين للتمرد ومجتمعهم عديد المرات ومظهرها ولاءه للسلطة العليا وإخلاصه لوظيفته رغم شعوره بالألم لتعيينه حاكما عسكريا على جزر الكنارياس معتبرا ذلك إبعادا له وشبه عقاب . وهناك في كنارياس جاءه نبأ التحرك ومن هناك تحرك هو أيضا كما رأينا عند الحديث عن الحرب وأطوار اندلاعها .

هذا في اختصار هو فرانثسكو فرانكو الضابط الذى تحكم في مصير أسبانيا قرابة أربعين عاما أي من شهر أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1939 إلى أن مات يوم 20 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1975 .

كان في نيتنا تخصيص باب للحديث عن شخصية فرانكو وتحليل نفسيته وعقليته وتكوينه السياسي ومن ثم استنتاج مفهوم لتصرفاته ومواقفه ولكننا عدلنا خوفا من الابتعاد عن غاية هذا الكتاب خاصة وأن المؤلفات التي عالجت شخصية فرانكو عديدة وفيرة وصدرت عن كتاب مختلفي الجنسيات واللغات والميولات فيجعل هذا من اليسير على الراغب التزود بالكثير من المعلومات والآراء حول هذا " الكاوديتو " أي القائد .

أما تعريفه بمعنى إعطاء معادلة له فقد جادت كل الأقلام التي عنيت به وفاقت كل الشخصيات القريبة منه والبعيدة عنه ، المناصرة له والمعادية بتعريفات متعددة بقدر ما هي مختلفة أو متباينة .

لقد عرفه الصحفي الشهير أميليو روميرو بأنه " حدث تاريخي جاء مثل غيره من قبله لمحاولة إصلاح الأوضاع عندما عجز السياسيون عن ذلك وتعطلت أو استحالت الديمقراطية ، ثم انفرد بالحكم والرأي وأصبحت أوتوقراطية " . أما البرلماني رامون تامامس أستاذ الاقتصاد بجامعة مدريد وأحد زعماء اليسار بأسبانيا فقد قال : " إن فرانكو كان نتيجة لتاريخ أسبانيا المتدهورة " (48) . سئل مرة الأمير دون خوان آل بوربون ، والد الملك خوان كارلوس ، سئل عن فرانكو فقال " ليس من السهل تشبيه فرانكو " ومشابهته بسياسيين أوروبيين معروفين ، بسياسيين أوروبيين أو أميركيين لأنه أسباني أساسا وابن أرضه أي جليقي . له ميزات هتلر وموسوليني من حيث آرائه بخصوص الحكم الفردي لكن له في ذلك أساليبه الخاصة منها تفرقة الأعداء والخصوم وفرض إرادته والاستغناء عن الآخرين . انه مثلها قد ارتأى من أول وهلة ملاءمة الحكم الفردي وفائدته " .

أما نحن فنرى فيه رجلا من أولئك الذين كبر طموحهم واختلط فيهم حب الذات بحب الوطن حتى امتزج الشعوران لديهم فأصبحوا يرون أن صلاح الوطن في

صلاحيهم ومن رأى غير ذلك فهو خائن لا مكان له فينحى وتنحيتة تولد القمع ومن
هنا جاءت الدكتاتورية يغذيها فضول الانتهازين وتطيلهم . وما هي فلسفته
وفلسفة أنصاره تقول فتؤيد حكمنا * نحن حققنا وحدة أسبانيا والاسبان ولذا فان
المعارضين لنا هم معارضون لاسبانيا ، وهم الخارج أو أعوانه * .



الفصل الثانی

عقود وخمسيات

هذا الرجل الطامح الطموح ، الذي عاش يشكو مركب قصر قامته وتفوقه في الدراسة والتكوين هو الذي قال " من يوم أن رقيت إلى رتبة فريق وأنا في الثالثة والثلاثين من عمري ، وضعت في دروب ذات مسؤوليات خطيرة بالنسبة للمستقبل . . كنت نظرا لسني وسمعتي مطالبا بتقديم خدمات ذات أهمية للوطن فأخذت في إعداد نفسي لذلك محلا التاريخ السياسي المعاصر ، دارسا تطور المصالح السياسية والقانون والاقتصاد السياسي ومتحدثا حول المشاكل الوطنية . كانت هذه الدراسة تدفعني للتمرد ضد الأساطير السياسية التي لم تكن تتحمل أي تحليل عميق ولكنها كانت مقبولة من الآخرين نتيجة كسلهم الذهني " . وهو الذي ظن ثم اعتقد أن الأقدار قد بعثته لإنقاذ بلاده فترجع على كرسي القيادة فيها حاكما بأمر ، ناهيا ، سيرها ومن فيها حسب ما عن له وارتأى فجعل من أيام حكمه الطويل عهدا بارزا من عهود الحكم في أسبانيا ومرحلة تاريخية من أهم وأبرز مراحل التاريخ الأسباني لأنها رغم كل مساوئها وأتعايبها قد تولدت عنها وجاءت كنتيجة لها كل العوامل والمعطيات التي ستجعل ما كان مستحيلا في أسبانيا ممكنا فيحقق ما كان عسيرا تحقيقه وهو تعايش جميع الأسبان بمختلف أصولهم العرقية أو اللغوية وبمختلف مشاربهم العقائدية والسياسية تحت مظلة واحدة هي مظلة الدستور والديمقراطية .

وهذه المرحلة من التاريخ الأسباني ، التي أسميناها عهد فرانكو ، قد قسمها كثير من المؤرخين والكتاب إلى تقسيمات عدة . فمن جزأها إلى عقود وغيره إلى حكومات إلى غير ذلك من التقسيمات المعقولة المتماشية مع واقع تدرج الأحداث خلال هذا العهد حسب نظرة الكتاب إليها . أما نحن فقد ملنا إلى أبسط تجزئة وأسهل تقسيم متبعين مجرى الأحداث أيضا لكن في شكلها السياسي العام الذي طبع كل جزء أو مرحلة بطابع مميز عن الذي طبع المرحلة السابقة أو الموالية وهكذا وجدنا أن تقسيمنا ينتج خمسيات تكاد تكون نهاية كل منها حدا فاصلا ، ولو أن الأحداث والتطورات والتفاعلات في حياة الشعوب تبدأ وتنتهي تدريجيا فلا يمكن بأية حال إقامة حد لها معين إلا تعسفا وهذا ما كان منا ولكن غايتنا من وراء ذلك التقرب والوضوح .

من المعلوم أن الحرب الأهلية انتهت " رسميا " يوم أول أبريل ﴿ نيسان ﴾ عام

1939 . فهل يعتبر عهد فرانكو ابتداء من هذا التاريخ أو من يوم تشكيله أول حكومة برئاسته في أول فبراير ﴿ شباط ﴾ 1938 والحرب لم تنزل إذاك في أوجها ، أو نعتبر عهده قد بدأ يوم سلم له زملاؤه رئاسة " مجلس الدفاع الوطني " فاستلمها يوم أول أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1936 ؟ .

نعم إن تأثير فرانكو المباشر والقوي في تسير دفة الحكم قد بدأ مع هذا التاريخ الأخير ، لكن قبله وبعده كان له تأثير أيضا إلا أنه لم يكن تأثير الحاكم المفرد كما لم تكن سلطته على أسبانيا بأسرها بل انحصرت في ما خضع منها لاحتلال الجانب المتمرد المسمى بالوطنيين . ولذا سنعتبر عهد فرانكو قد بدأ مع نهاية الحرب الأهلية وإصداره آخر بيان لها يوم أول أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1939 فيكون تقسيمنا له يبدأ من سنة أربعين وينتهي بموت صاحبه في آخر سنة 1975 . وهكذا ستكون لدينا سبع خمسيات تميزت أولاها بمواصلة توطيد وتركيز النظام ولو أنها تميزت كذلك بعمليات " التطهير " وتصفية الحسابات من المهزومين والانتقام ممن اعتبروا أعداء أي من كانوا إلى جانب الجمهورية ولو لم يكونوا جمهوريين . كانت خمسية سعى فيها النظام الجديد إلى التغلب على الأوضاع والعمل من أجل البقاء . أما الخمسية الثانية الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 1950 فهي خمسية العزلة والصراع الخارجي صراع سيعطي نتائجه خلال الخمسية الثالثة 1950 / 1955 التي استطاع النظام أثناءها وضع أقدامه في الأوساط والمنظمات الدولية العالمية . أتت بعد ذلك الخمسية الرابعة 1955 / 1960 ، خمسية التكنوقراطيين ، كما أسميناها ، إذ أبرز النشاطات فيها قام بها وزراء تميزوا بتقنياتهم وحنكتهم الفنية الاقتصادية أكثر من أية ميزة أخرى . وتلت ذلك الخمسية الخامسة ، 1960 / 1965 ، فكانت ثمرة مجهودات الخمسية السابقة فعرفت بمرحلة الانطلاقة نحو النمو الاقتصادي . وهكذا تأتي الخمسية السادسة 65 / 70 فتتميز بظهور المعارضة على السطح ، وهي التي لم تنعدم ، لأن المعارضة لا تحديد لبدايتها سوى بداية العامل الذي أدى إليها ولذا فإن الإشارة إلى تاريخ معين ، عند الحديث عن المعارضة ، لا يراد منه إلا تحديد الظروف التي أصبحت فيه المعارضة قوة ، إن لم تكن فعالة قادرة على التغيير أو فرض الإصلاح فهي على الأقل قوة متحركة في شيء من المعقولية والاستمرارية والانسجام ووضوح الهدف . لأن المعارضة في معناها المجرد البسيط ، موجودة دائما ولو في شكل سلبي صامت خاصة تحت الأنظمة التعسفية الظالمة .

ولذا فإن معارضة نظام فرانكو بدأت معه ولم تنقطع ، وما نسبة خمسية معينة إليها سوى لبروزها وظهورها على الساحة بأكثر وضوح وجرأة . وختاما تأتي الخمسية الأخيرة وهي خمسية الأفول والسقوط وانتهت كما رأينا بموت فرانكو في 20 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ سنة 1975 .

تعريف النظام : قبل أن نشرع في سرد بل إيجاز تاريخ هذه المرحلة وإعطاء صورة ولو مصغرة لها وذكر أهم أحداثها وانعكاسات هذه الأحداث على الحياة الأسبانية وتطورها تحت هذا النظام الذي سمي " الفرنكية " نسبة لفرانكو ارتأينا وجوب إعطاء تعريف له يمكن القارئ من تصوّره تصوّرا حقيقيا كاملا لأنه ولأن بدا لأول وهلة دكتاتورية أو حكما فرديا فقد اكتسب صبغة خاصة ميزته عن الأنظمة المشابهة أو المتقاربة .

وقد قمنا ونحن نعد لهذا الكتاب مواده ومعلوماته ، باستجواب عدد من الزعماء والشخصيات التي برزت على مسرح الحياة السياسية الأسبانية خلال العقود القريبة الماضية ، وطلبنا من كل منهم الاجابة أولا عن مجموعة ثابتة من الأسئلة ثم الدخول في حوار عن الأوضاع السابقة والراهنة فكانت لقاءات مفيدة جدا نشكر عليها أصحابها . أما الأسئلة الثابتة الموحدة التي وجهت إلى كل من تكرم باستقبالنا والأجوبة التي حصلنا عليها فقد جمعناها وضممنّاها ملحقا لهذا الكتاب .

أول هذه الأسئلة هو " كيف تعرّف عهد فرانكو ؟ " فجاءت الأجوبة عديدة مختلفة باختلاف آراء وميولات المجيب وتحرره من العاطفية والعصبية والتعصب والانجرار إلى الحكم التعسفي اللا متعقل .

إن السيد خوزي ماريادي أريثا ، الدبلوماسي البارز ، المعروف بميولاته الملكية القوية ، يعرف النظام الفرنكي بقوله " انه نظام تولد عن حرب أهلية وان كل نظام هذا مولده معرض إلى أن يصبح دكتاتورية ومن الصعب أن تفضي أية دكتاتورية إلى تحول سلمي نحو الديمقراطية ومن هنا جاء الإعجاب بالتحول الأسباني " (49) .

أما الأستاذ المؤرخ ريكاردو دي لاثيارفا فقد تبنى تعريف أستاذ آخر من مفكرى

النظام نفسه هو الأستاذ رودريغو فرناندث دي كارفاخال الذي وصف النظام بأنه " دكتاتورية دستورية انمائية " اعتمادا على القوانين التشريعية السبعة التي أصدرها فرانكو على مدى سنوات حكمه والتي كانت بمثابة الدستور الذي تدير البلاد على ضوئه وفي خطه .

وألقينا نفس السؤال على الصحافي المعروف السيد أنطونيو نوفائس فقال " هناك تعريف مثالي وهو أن النظام دكتاتورية لينتها الثورة . أما أنا فأسميه سلطة فردية " ليس هذا ما يراه السيد فراغا ايريارني زعيم اليمين والوزير الأسبق في إحدى حكومات فرانكو . فهو يرى أن نظام الكاوديتو هو النظام الرمزي للفصل بين عهدين .

نستطيع مواصلة نقل التعريفات إلى ما لا نهاية إذ هي كما قلنا كثيرة متعددة مختلفة أما نحن فنرى فيه نظاما جاء نتيجة التعصب ورفض آراء الغير ، وزرع في أرض الحقد والضغينة مروييا بالدم والدموع فأثمر التعسف والقمع . ومهما يكن من أمر ، فهو نظام استمر أربعة عقود تقريبا فبصم أسبانيا بطابعه الخاص وأفضى ، خلافا لكل التكهنات ، وكل مخططات عمده وأنصاره ، إلى نظام مخالف تماما ، مقام على الحريات والوفاق والتعايش . وقد لا نبعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلنا أن صاحب هذا النظام وعماده الرئيسي ونعني فرانكو ذاته ، هو الوحيد الذي كان يعرف ويتيقن أن نظامه سوف لن يستمر بعده وسوف يتعرض إلى تغيير قد يكون جذريا . فقد كان يقول للأمير خوان كارلوس ، الذي أصبح بعده ملكا على أسبانيا بموجب قانون الخلافة الذي وضعه فرانكو نفسه ، " ان السلطة لها موارد تستجيب لكل شيء ، لأن السلطة تعطي واسع الحرية للعمل والتحرك . إن فيها امكانات كثيرة " . إن هذه العبارات ليست سوى اشارة أو إيعاز أو درس يوحي بأن من يستلم السلطة بامكانه تغيير ما يشاء حتى ولو كان نظام " الكاوديتو فرانكو " . وهذا ما تم فعلا وما أقدم عليه وأنجزه الأمير بمجرد مبايعته ملكا على البلاد .

سنة التطهير : لكن لتتبع الأحداث ولا نسبها ولنعد إلى نهاية الحرب ونتبع الخطوات التي خطاها فرانكو خلال السنة الفاصلة بين آخر بيان عسكري له يعلن فيه نهاية الحرب وبين بداية الخمسية الأولى حسب تقسيمها سالف الذكر .

دخلت قوات المتمردين " الوطنيين " مدينة مدريد العاصمة متصرة وبذلك اعتبرت الحرب منتهية ولو أنها استمرت لأيام قلائل في مدن الساحل الشرقي بلنسية وأليكانتي وقرطاجنة ، وهي المراكز والموانئ التي خرجت منها آخر فلول القوات الجمهورية وأخر قوادها ومناصريها نحو الهجرة والغربة والمستقبل المجهول .

انتهت الحرب وظن الشعب البسيط أن ساعة الخلاص قد دقت وتحت تأثير الدعاية أمن السواد الأعظم منه بأن ساعة نصر قوى الخير على قوى الشر قد حلت وحتى بعض جنود الجمهورية والكثيرين من أهاليهم قد وصل بهم الظن بأن " الجانب الآخر ليس شيئاً كما كانوا يعتقدون أو كما كان يقال لهم " . وزاد في هذا الاستبشار الواسع النطاق تصديق الكثيرين للشعار الذي لوح به فرانكو وأجهزة دعايته وهو " لا بيت بلا نار ولا أسباني بلا خبز " ففرح الجميع بالدفء الموعود والشعب المنتظر .

أما فرانكو ، وقد أصبح الرجل الأول والحاكم المطلق بدون منازع ، فقد انكب ورجاله على طمأننة النفوس لكسب الأنصار والمؤيدين ، وتوطيد أركان النظام الجديد بما يحتاجه من قوانين واجراءات وتنظيمات . فمنذ اليوم الأول لنهاية الحرب أي من يوم أول أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1939 إلى أول شهر سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ جاب فرانكو معظم المناطق التي عرفت بولائها للجمهورية وبمعارضتها له وحاول خلال الأشهر الخمسة تلك ، شرح غاياته وأهدافه واعداد بكل خير ومبشرا بالسعادة والرفاه ، فكان يؤثر على الجماهير التي تجلب لسماعه " رغم افتقاره لسليقة الخطابة ورغم ضعف وأنوثته صوته " .

إلا أن خطابات الإقناع هذه وأبواق وطبول الدعاية كانت مرفوقة بالانتقام والجزر والتأديب والقمع . فالمحتشدات الكثيرة المرتجلة غصت بجنود الجمهورية وعمداء البلديات والمستشارين والضباط والقادة النقابيين ومسيري المنظمات وكل من يوسم ، إن حقاً أو باطلاً ، بصلته وولائه أو انتماؤه لأية مؤسسة أو هيئة أو إدارة تابعة للجمهورية . إن العذاب والشدائد التي كانت تنزل بمعصاريها على شقي أسبانيا ، أصبحت الآن تسير في اتجاه واحد وتنزل على شق واحد فقط حتى أن رافاييل أبيبا كتب يقول " كان الألم في جانب واحد كما لو أن أسبانيا واحدة فقط كان لها الحق في

أن تبكي موتها جهارا وأن ترفع إلى الملاء عظمة خسائرها ، بينما أسبانيا الأخرى لم يكن لها الحق إلا في الصمت والاعتراف بالذنب " . لكن حتى الصمت قد منع أحيانا لأن النصر والسلم قد أصبحا بالنسبة لعدد كبير جدا من الأسبان يعادل السجون والمحتشدات والمحاكم الحربية المستعجلة وطوابير تنفيذ الإعدام . إن عمليات " التطهير " التي ستستمر طويلا وعمليات القمع التي ستتواصل هي الأخرى قد بلغت حدودا لا توصف وقد تعطي عنها صورة ولو باهتة ، آخر أبيات الشاعر الأسباني الكبير ميغال هيرنانديث " الذي مات سجيناً وهو في ريعان شبابه بعد أن حصده منجل القمع والحقْد . لقد مات وهو يقول " كانت السجون تزحف وسط رطوبة العالم ، كانت تشاقل عبر الدروب المظلمة في اتجاه المحاكم ، باحثة عن رجل ، باحثة عن شعب ، تلاحقه ، تمتصه وتبتلعه " .

هكذا يوصف العام الأول من عهد فرانكو من الناحية السياسية بل الإنسانية البحتة . وهو أيضا عام التنظيم والتنصيب والشروع في إعطاء البلاد مؤسساتها الضرورية لإدارة دواليبها وذلك بإصدار التشريعات والقوانين وهي عملية ستتواصل على مدى ما يزيد عن العقدين إذ انتهت عملية التأسيس أو وضع ما يسمى بـ " القوانين التأسيسية " في شهر يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1967 بإصدار القانون الأساسي للدولة الذي سبق نشره اجراء استفتاء بشأنه وكان ذلك خلال شهر — / ر ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ من سنة 1966 .

والجدير بالذكر والملاحظة هو أن هذه التشريعات والقوانين كانت توضع وتصدر بأمر ورأي وحسب أهواء فرانكو وحده لأنه القائد الأوحْد والرئيس الأعلى والحاكم المطلق بموجب قوانين عمل استصدره من زملائه ورفقائه إبان الحرب فأسدل الشرعية على اللاشرعية . فقد عين ، كما رأينا سلفا ، رئيسا للدولة الأسبانية عندما " بايعه " رفقائه بمدينة برغش سنة 1936 ، وهو رئيس الدولة والحكومة معا بموجب القانون الصادر في 30 من يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1938 وكما لو لم يكن كل هذا كافيا فقد أصدر في 8 أغسطس ﴿ آب ﴾ 1939 قانونا يعطيه صلاحية تعدي مداولات وقرارات مجلس الوزراء وموافقته وإصدار ما عنّ له مباشرة .

على مثل هذه الأسس سيقام هذا النظام الذي سنستعرض مراحلَه خمسية بعد خمسية لكن قبل الشروع في ذلك يجب التذكير بأنه ما أن انتهت الحرب الأهلية

الأسبانية ، أي ما أن أخذ نظام فرانكو في تركيز نفسه وتنظيم البلاد حسب أهواء القائد ، حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية فوضعت الحكومة الأسبانية وأسبانيا في وضع حرج دقيق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . فالمنتصرون الحاكمون في البلاد آنذاك كانوا من الناحية الفعلية حلفاء النازية الألمانية والفاشستية الإيطالية اللتين قدمتا لهم أثناء حربهم كبير المساعدات وعظيم التأييد . وكانت البلاد من الناحية الاقتصادية في أشد الحاجة إلى بعث اقتصادها ومؤسساته التي قضت الحرب على بعضها وقضى التغيير السياسي والمذهبي على بعضها الآخر فكان لابد من مجهود جبار لأحياء الأراضي المهمللة وترميم أو بناء المصانع المدمرة وبعث الحياة في الحركة التجارية . أما من الناحية الاجتماعية فالحمل أثقل والمشاكل أصعب إذ كانت البيوت والمدارس والمستشفيات أطلالا خربة وآلاف ملايين المواطنين يشكون الفاقة للمأكل والملبس والسكن ويبحثون بلا طائل عن عمل ، وعن خدمات طبية تخفف الألم وتبعد الوباء .

الفصل الثالث

الصراع من أجل البقاء

بمثل هذه الأوضاع الصعبة داخليا وخارجيا استقبل عهد فرانكو خمسينية الأولى التي ستكون خمسية العمل من أجل البقاء وتركيز النظام . لقد أشرنا إلى الشدة والقوة والتعسف التي استعملها النظام وأصحابه ضد جانب كبير جدا من المواطنين وهي تصرفات استمرت على طول الخمسية الأولى بكل عنف وبلا هوادة . يقول روبرت غراهام في كتابه " تشريح ديمقراطية " إن " موجة القمع التي دامت واستمرت قرابة العشر سنوات ابتداء من نهاية الحرب ، قد ذهب ضحيتها عدة آلاف من الأشخاص . كانت الصحافة مراقبة خاضعة ، وعدة مظاهر من الحياة أصبحت عسكرية ، وأخذت العدالة العسكرية على عاتقها جرائم توهمتها موجهة ضد النظام بينما مقاليد السلطة قد أمسكت بها يدا شخص واحد هو فرانكو . وهكذا كانت أسبانيا خلال السنوات الأولى دكتاتورية فاشستية " . ديكتاتورية مأخوذ على فرانكو فيها أنه لم يظهر أية شفقة ولارحمة كما لم يظهر شهامة ولا عفوا عند المقدرة . فهو وأنصاره لم يعتبروا الحرب أهلية بل هي حرب صليبية ضد قوى الشر وضد الشيوعية والماسونيين والمتهترين . أليس فرانكو هو القاتل " يجب إعادة تنصير ذلك الجانب من الشعب الذي أرتد بفعل سموم عقائد هدامة ؟ ولذا جاء القمع " ليظهر " البلاد من كل تلك الأوبئة حتى أن عدد ضحايا هذا " التطهير " قد بلغ نصف مليون ضحية . أما الآلام والفواجع والمواجع والاهانات فلا حصر لها ولا وصف حتى أنه إلى غاية سنة 1980 كان من بين الأسبان من لا يزال يبحث عن أهله . ولو صدقنا ما جاء في مذكرات الكونت تشيانو ، وزير خارجية إيطاليا الفاشستية وصهر موسوليني ، فإن الفوضى والأخذ بالثأر والانتقام الشخصي قد أودت بما يتراوح بين المائتين والمائتين وخمسين ضحية يوميا . كان يبعث باليساريين أو بكل من يوصف بأنه " أحمر " إلى المحتشدات والمعسكرات والأشغال الشاقة بالمناجم وحظائر الشغل مثل أشغال بناء مقبرة الشهداء ﴿ فاتي دي لويس كاييدوس ﴾ في منطقة جبلية على مقربة من مدريد (50) .

وإذا تركنا القمع والظلم والحيف وغير ذلك مما كان يرتكب باسم استتباب النظام والأمن ، وجدنا أن فرانكو قد كرس الجانب الأكبر من هذه السنوات الخمس في

إصدار القوانين والمراسيم لتوطيد ملكه . فعلى مدى ستين تقريبا تتالى إصدار القوانين القمعية من جهة والرامية لإعادة بناء الدولة من جهة أخرى ، بنائها من أعلى إلى تحت دون أهمال أية إدارة أو مصلحة . فمن الأركان العامة إلى المعهد الوطني للصناعة مرورا بمجلس الاقتصاد الوطني ، كل دواليب الدولة خضعت للتحويل والتغيير وإزالة من فيها وتعويضهم بمن تأكد ولاءهم وكان معظمهم أتيا من الجيش الذي أشركه فرانكو في كل مظاهر الحياة وقطاعاتها إلى آخر يوم من حياته أو أتيا من الكتائب . إلا أنه في كل هذا ستركز الحركة القوية في العمل على خلق " ازدواجية " أجهزة الدولة بأجهزة أخرى تابعة " للحركة " التي ليست سوى حزب الكتائب بعد أن غيرت هياكله وحوّرت فلسفته فأصبح حزب النظام الأحد وأصبحت فلسفته ومنهجه وأسلوبه ما أراده فرانكو الذي أصبح بالطبع الرئيس الأعلى للكتائب مفضلا تسميتها " حركة " لأنه كان يبغي ويخشى كل ما هو حزب أو ماشابه ذلك . وهكذا سميت هذه الحركة " الكتائب الأسبانية التقليدية والمجالس الهجومية الوطنية النقابية " وصارت ، وهي ما أصبحت عليه ، الإطار المذهبي السياسى الذي ارتكز عليه نظام فرانكو ، وألهم به فرانكو أنصاره والشعب والكل كان من تدبير وتنظيم صهره رامون سيرانو الذي تولى أيضا مقاليد السياسة الخارجية وعرف بميوله للنازية الألمانية .

لأحاجة للتذكير بأن سلطة فرانكو داخل وعلى الحزب أو " الحركة " كانت مطلقة " مقننة مشروعة " . فقد رأينا كيف حصل عن طريق قانون 8 أغسطس 1939 ﴿ أب ﴾ على مطلق السلطة للتشريع وإصدار القوانين طبقا للبند السابع من القانون المشار اليه والذي جاء فيه أن " لرئيس الدولة الحق في كامل السلطة وأسماها لإملاء الأوامر القانونية ذات الصبغة العامة . . . وتتمركز فيه بصفة مستمرة دائمة صلاحيات ومراسيمه وقراراته التي تأخذ كلها شكل قوانين تكون سارية المفعول ولو لم تمر مسبقا على مداولات مجلس الوزراء وذلك إذا دعت أسباب مستعجلة " .

كذلك سيكون وضعه في الحزب بل فوق الحزب الذي جاء قانونه الأساسي ليضعف من سلطات فرانكو ويعززها . فهو " الزعيم الوطني " ، " المسؤول أمام الله والتاريخ وفيه تتجسم كل القيم وكل الشرف " ، شرف الحركة التي من صلاحياته أيضا تعيين خلفه على رأسها .

ولم يفت فرانكو ولا مساعده الذين وضعوا كل هذه القوانين والتنظيمات أن يترك الباب مفتوحا أمام إمكانية عودة الملكية ، لكن لا تلك التي سقطت قبل سنوات ، بل أحداث ملكية جديدة ولو من نفس السلسلة التي منها الملكية التي سقطت سنة 1931 . وبهذه الحيلة والتلاعب بالكلمات وضع أحبولة وقع فيها خصومه الملكيون ورد بها عن نفسه الكثير مما كان يمكن أن يلحقه نتيجة تحركات الملكيين ، من بينهم عدد من زملائه في السلاح وخاصة منهم الوريث الشرعي المطالب بالعرش الأسباني آنذاك الأمير دون خوان آل بوربون الذي سنفرده له ولحركته وتعامله مع فرانكو فصلا خاصا ولو موجزا لأن تحرك دون خوان كان له في نظرنا تأثير كبير على الأحداث التي انتهت بعودة الملكية ولو أنها تعدته لتتجسم في ابنه خوان كارلوس الملك الحالي .

إن النشاط النقابي قد أحرز هو الآخر على اهتمام وعناية واضعي أسس النظام لأنه هو الآخر قوة يجب أن تروض وتوضع تحت مظلة السلطة العليا . لهذه الأغراض ولغيرها أصدر قانون الوحدة النقابية في شهر يناير ﴿كانون ثان﴾ 1940 فقضي به على التعددية وعلى حق الإضراب وغيره من الحقوق المعترف بها للعمال . ولحق ذلك قانون أسس التنظيم النقابي الصادر في شهر ديسمبر ﴿كانون أول﴾ 1940 الذي جعل من أسبانيا " نقابة منتجين عظيمة " وأعطى الكتائب حق رئاسة كل الهيئات عن طريق نيابتها الوطنية النقابية (51) . وينص القانون أيضا على أن رئيس كل نقابة وطنية يعين من طرف القيادة الوطنية للحركة - أي لحزب الكتائب - وبذلك وضعت النقابة فعلا ومباشرة تحت هيمنة الحزب خاصة وأن كل القادة النقابيين وعلى كل المستويات يتم تعيينهم من طرف قادة الكتائب حسب ترتيبهم .

وطبيعي أيضا أن ينال الشباب وما إليه ، حظه الكبير من العناية والتقنين ، فأملت في أواخر نفس السنة ، تعليمات وقوانين تنظيم جبهة الشباب بغية ضم الطفولة والشباب وتكوينهم تكوينا عقائديا يتماشى والنظام . كما تضاعف الاهتمام بالفرع النسائي للكتائب ﴿الحركة﴾ وتقويته وتنظيم ميليشيا الكتائب .

وطبيعي أيضا أن لا يهمل الأمن الذي ، بالإضافة إلى كل القوانين السابقة الصادر معظمها أثناء الحرب والأحوال الاستثنائية وبقيت سارية المفعول بالرغم من السلم و " الحياة الجديدة " التي وعد بها المواطنون ، سيعرف صدور قوانين جديدة من

شدة الرقابة وكابوس الشرطة ورجال الأمن . وهكذا أصدر في أول مارس ﴿ آذار ﴾ 1940 قانون " قمع الما صونية والشيوعية " وكان قانونا ذا مفعول رجعي تلاه سنة 1941 قانون آخر هو قانون أمن الدولة .

أما الجانب الديني للنظام فقد رأينا كيف أنه منذ البداية ، ومن الأيام الأولى للحرب ، قد جعل فرانكو وصحبه منها حربا صليبية تبشيرية لإنقاذ الوطن من أيدي " الملحد ين الكفرة " واستمر هذا المخطط والأسلوب طيلة عهد فرانكو وبلا هوادة . فلم يكن إذن في حاجة إلى طلب تأييد الكنيسة أو مساعدتها إذ هي منه واليه وهي واقفة إلى جانبه وقفة حازمة مستمرة مشاركة إياه في الرقابة والتربية والقمع الأخلاقي .

بكل هذا ، وغيره كثير ، أقيمت دولة هياكلها وقوانينها تتماشى ونوعيتها وهي دولة ذات السلطة المطلقة وهذا ما يؤكد باستمرار في مقدمات القوانين والنصوص الرسمية وحتى في الخطابات الرسمية .

وضعت إذن الأسس الأولى للنظام وكانت أسسا ثلاثة هي الجيش والحركة ﴿ حزب الكتائب ﴾ والكنيسة ، وفوق الكل " كاوديتو " أي القائد الذي لم يوزع السلطات بعد نهاية الحرب بل زاد في تركيزها في شخصه ويديه محافظا على توازن تفرضه الظروف ، بين الثالث جيش ، حركة ، كنيسة ، سادا الطريق أمام كل من قد يحاول القيام بمعارضة ولو شكلية تجلب حوله تيارا مناهضا للقائد . ولذا بني دوما اختياراته وتعييناته على الولاء له وجعل من الوفاء لشخصه شرطا أساسيا للتعين في أي منصب . كان من الطبيعي إذن أن يحتل العسكريون أعظم نسبة من الوزارات والمصالح العامة لقربهم منه ومعرفته لهم ولخوفه المشط من السياسيين ومن الديمقراطية معتبرا بما آل اليه النظامان السابقان لنظامه بسبب الساسة والديمقراطية ولاقطاع حماس الجماهير والقاعدة وأبتعادها عن النظام بينما هي أساس وجوده .

في هذه الأثناء ، قامت كما رأينا ، الحرب العالمية الثانية ، فألقت بالنظام في وضع لا يحسد عليه . فالبلاد مهدمة محطمة تحتاج إلى إعادة بناء وتعمير ، والشعب ممزق مشتت جائع عار مشرد ، يحتاج إلى المأكل والملبس والسكن والشغل ، والعالم حول

أسبانيا قد انقسم إلى جبهتين متحاربتين منشغلتين عن أسبانيا وحاجياتها الملحة . ثم إن أسبانيا هذه محسوبة ، بحكم قادتها الجدد ، على إحدى الجبهتين ، جبهة المحور المكونة من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية فاليابان .

لكن بعد الدهشة والحيرة ، أخذ المتخصصون ، وفي مقدمتهم فرانكو نفسه وصهره رامون سيرانو سونيار الذي كان في الوقت نفسه الفكر الايديولوجي للنظام وزيرا للخارجية ، في إعداد مخطط واتخاذ موقف يتناسب والظروف فانتهى الأمر إلى اعتناق مبدأ الحياد ، حياد تتزعمه أسبانيا للبحث عن حل يسوى الخلاف بين المتحاربين لكن لم يلاق هذا الموقف اهتماما ولا اعتبارا من المعنيين فتغير الحياد إلى " عدم المشاركة في الحرب " وهو موقف يفتقد إلى الوضوح والجلاء ، أساسه ، كما هي العادة لدى فرانكو ، التلاعب بالألفاظ وعدم الإفصاح عن كوامن النفس ولو أنه زل مرة واحدة وعبر بوضوح عن استعداد أسبانيا للدخول في الحرب ، إلى جانب ألمانيا طبعاً ، وذلك في رسالة بعث بها إلى هتلر يوم 14 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1940 يعبر فيها عن رغبته في عدم البقاء على جانب إذا كان " الفوهرر " في حاجة لذلك (52) لكن يظهر هنا أيضاً أسلوب فرانكو المناور لأنه قد ربط استعداده بوجوب إعطاء أسبانيا فترة استعداد وتحضير تقدم لها أثناءها ألمانيا مساعدات من عتاد ومؤونة .

هل كان فرانكو فعلاً ينوي الدخول في الحرب إلى جانب ألمانيا؟ أم هي مجرد حيلة يطمئن بها حليفه ويغنى من ورائها معونة بلاده في أشد الحاجة إليها وهي في الوقت نفسه ربحاً للوقت ؟

تبقى هذه الأسئلة هي الأخرى دون جواب شاف ولو أن الدلائل تجعل المرء يميل إلى صدق النية في المشاركة لتجانس الأنظمة وتقارب الأفكار وتشابه الأساليب ولقائمة من المطالب أرفقت بعرض الدخول في الحرب إلى جانب المحور تشمل الرغبة في احتلال المغرب ومنطقة وهران بالجزائر والصحراء الغربية وتمديد السلطة الأسبانية على ساحل غينيا إلى مصب نهر النيجر . مهما يكن من أمر فإن عرض فرانكو قد قوبل ببرود وتحفظ من جانب الألمان ولو أنهم لم يهملوا تماماً اقحام أسبانيا في الحرب لأهمية موقعها الاستراتيجي ولذا فقد اغتتم " هانرش هملر " الرئيس الأعلى لكل فروع الشرطة الألمانية النازية زيارة أداها لمدير بدعوة من سيرانو سونيار ، ليدعو بدوره

فرانكو لمقابلة هتلر ، وتمت المقابلة يوم 23 أكتوبر * تشرين أول * 1940 بمدينة هندايا على الحدود الأسبانية الفرنسية . تقابل فرانكو أيضا مع موسوليني الذي دعاه هو أيضا ، ورغم كره فرانكو السفر إلى الخارج فقد تحول صحبة وفد كبير من أعوانه وأعضاده إلى مدينة " بورديغوا " وفي " فيلا مارغاريتا " دار اللقاء التاريخي بين الدكتاتوريين وهو لقاء سيسفر ، مثل اللقاء مع هتلر ، على لا شيء له قيمته بالنسبة لفرانكو .

رجع فرانكو من اللقاءين بخفي حنين ، وماربح منهما سوى تأكيد ارتباطه بالمحور وتوسع نشاط النازية الدعائي والجاسوسي بالأراضي الأسبانية وانطلاقا منها .

رغم هذا لم يلق فرانكو السلاح وواصل ، بمعية أعضاده يتقدمهم سيرانو سونيار الذي كان وزيرا للخارجية ، البحث عن طريقة للأحراز عن رضا هتلر والمشاركة في الحرب حسب رغبة وشروط الجانب الأسباني . كان فرانكو والكثيرون من مساعديه يؤمنون إيمانا قاطعا بانتصار المحور وعلى رأسه ألمانيا النازية ولذا كان لابد من البحث عن وسيلة للحصول على " عضوية نادي المنتصرين " للتمكن من الجلوس حول المائدة يوم اقتسام الغنيمة . ولذا وقع فرانكو مع هتلر بروتوكولا سريا على انضمامه إلى الحلف الثلاثي متعهدا بدخول الحرب إلى جانب قوات المحور بعد أن تكون هذه قد قدمت له المساعدات العسكرية ويقرر تاريخ المشاركة باتفاق الأطراف الثلاثة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعدادات العسكرية المشار إليها آنفا . لكن رغم هذا فإن فرانكو لم يكن ليترك حيطته ومناورته لأنه يخاف لو دخل حربا طويلة سيصعب على الشعب الأسباني تحملها وهو الخارج من حرب أهلية دامية ومن ثم فهو يخاف على نظامه من جراء مغامرة كهذه . فهو كما يقول المثل العامي كان " يريد الحج والسلامة " وسيخسر الاثنين .

لقد جاء هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفياتي فرصة ليظهر المسؤولون الأسبان تمسهم لسياسة وخطوات هتلر ليرزوا تصميمهم على مكافحة الشيوعية حيث هي ففروا المشاركة في الحملة ضد روسيا ، لكن بعد الأخذ والرد وبعد الوصول إلى حافة دخول الحرب مباشرة ، تقرر تكوين فرقة من المتطوعين ألح العسكريون على أن تكون تحت قيادة البعض منهم وهكذا كان ففي يوم 13 يوليو * تموز * 1941

غادرت أسبانيا فرقة المتطوعين الأسبانية ﴿ الفرقة الزرقاء كما سماها الكتائبون فعرفت بهذا الاسم ﴾ وكانت تضم قرابة 19 ألف رجل بين قادة وضباط وجنود .

كان فرانكو كما قلنا ، يؤمن مثل الكثيرين من مستشاريه بالفوز وانتصار المحور الا أن هذا لم يمنعه من المحافظة على حيطة الطبيعية وحذره المعتاد فأبرم مع البرتغال اتفاقا يقضي بتكوين كتلة أييرية ﴿ أسبانيا والبرتغال ﴾ للدفاع المشترك ، وأبلغ الولايات المتحدة موافقته على انزال القوات الحليفة بأسبانيا لأنه صدق الإشاعات التي روجها الحلفاء حول احتمال إنزال في أسبانيا لغزو أوروبا وما كانت تلك الإشاعات سوى تحويل للأنظار لأن الانزال تقرر أن يكون في شمال أفريقيا وذلك ما تم فعلا يوم 8 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1942 .

فالمواضح إذن هو أن فرانكو وصحبه كانوا يميلون إلى قوات المحور ويتعاطفون معها ومع سياستها وأساليبها وكانوا يؤمنون بنصرها إلا أنه كما يقال و ما بالطبع لا يتغير ، وفرانكو سيزيد في تأكيد هذه القاعدة لأنه في هذه الحالة أيضا سيخضع لطبعه الحذر المتلاعب فيضع الجسور ، ولو كانت واهية ، في اتجاه الحلفاء الذين قد تدور العجلة لصالحهم ويتصورون . لكن هذا التلاعب سوف لا يجديه كثيرا لأن الحلفاء قد صنفوه ووضعوه ونظامه في جانب المحور وسيقفون منه موقفا مناسباً لميولاته كما سنرى في ما بعد .

لكن في الوقت الحاضر ، أي والحرب جارية فان الطرفين المتقابلين في حاجة لأسبانيا ولذا ضغط كل منهما يبغى فصلها وقطيعتها عن الآخر . وبعد لأي نجح رئيس الحكومة البريطانية عن طريق سفيره في إبعاد فرانكو وبلاده ولو قليلا ، عن ألمانيا فتغير " عدم دخول الحرب " إلى " حياد " وانقطع مد ألمانيا بمعدن " التنغستين " ﴿ فولفرام ﴾ وتزويد بريطانيا به وأغلقت القنصلية الألمانية بطنجة وأطرد عدد من الأعوان الألمان ﴿ جواسيس ﴾ وكل هذا مقابل تعزيز التبادل التجاري مع بريطانيا وكذلك مع الولايات المتحدة التي وعدت بالترخيص لعدد من كبريات شركاتها مثل " الجنرال إلكتريك " و " وستنغهاوس " و " أ.ت.ت. " بالاستثمار في أسبانيا والتعاون مع الشركات المحلية المماثلة وقد تم ذلك فعلا .

قام فرانكو بكل هذا في سبيل ضمان مركزه وبقائه في السلطة وكذلك المحافظة على نظامه الذي سيواصل توطيد أركانه بإصدار المزيد من القوانين واحداث المزيد من المؤسسات من ذلك أحداث مدرسة الصحافة ، وكلية العلوم السياسية والاقتصادية سنة 1942 وإصدار قانون تكوين " لاس كورتيس " ﴿ البرلمان ﴾ في 17 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1942 وهو قانون جعل من هذه المؤسسة هيكلًا آخر يضيفي الشرعية على سلطة فرانكو الذي احتفظ لنفسه ، لا بحق تعيين أعضاء مكتب البرلمان فحسب ، بل بتعيين نسبة كبيرة من النواب الذين سيسجلون فيه بحكم مناصبهم الوزارية أو غيرها في الإدارة العامة و" الحركة " وما هو أهم ، حقه في إسدال الصلاحية أو عدمها على القوانين التي يشرعها المجلس .

لكن مهما يكن من أمر ، فهذا البرلمان الفاقد للأسس الديمقراطية في تكوينه قد أسدل على الدولة رداء من الشرعية والانتظام فخفف من وطأة التهمة والضغط الموجهين ضدها من الخارج والقائلة بأنها دولة التعسف والأمر الواقع .

بهذا البرلمان وبغيره من المؤسسات واصل فرانكو تركيز دولته الجديدة ولو أن هذه السنوات سيواجه فيها صراعا ذا بال بين مختلف التيارات والاتجاهات التي يبحث كل منها عن احتلال مكان بارز مميز تحت شمس فرانكو داخل أجهزة دولته . لم يكن ذلك ليخفي على حصافة فرانكو ولا على ذكائه فجعل يناور كعادته ويقرب ويبعد ، وسلاحه القوى في كل ذلك هو التحويلات الوزارية التي اعتبرت دائما مؤشرا لميولاته في تلك الأونة . ومنذ السنة الأولى لهذه الخمسية قرب اليه رجلا سيبقى إلى أن " نسف " بعملية ارهابية ، عضده الأقرب والأوفى والأخلص ونعنى الأميرالاي " لويس كاريرو بلانكو " الذي عينه في 5 مايو ﴿ أيار ﴾ 1941 كاتب دولة للرئاسة أي المحرك الرئيسي والمساعد الأساسي لفرانكو في مهمته كرئيس حكومة .

وخلاصة القول هو أن هذه الخمسية كانت فترة البحث عن مكان وسط اللعبة السياسية والحربية العالمية وكانت فترة تركيز النظام وإقامة أسس الدولة ، هذه الدولة التي ستعرف خلال هذه السنوات بدولة الـ 145 ألف سجين سياسي ، ودولة الـ 14 ألف من العمال المسخرين اجباريا ودولة الجوع والسوق السوداء ومستثمريها الذين أثروا على حساب جوع وفاقه السواد الأعظم من الشعب . وهي أيضا فترة الرقابة

الشديدة المشطة على الصحافة وغيرها وما ترتب عنها من تعيين وفرض مدراء الجرائد على أصحابها وفترة عودة أصحاب رؤوس الأموال إلى هيمنتهم ونفوذهم . وهي أيضا فترة تركيز النظام واحكام ربطه حتى يسير في الطريق " السوى " الطريق الذي رسمه فرانكو والذي جعل الوجود الأسباني منحصرا داخل الهيكل الذي بناه ونظمه سيرانو سونيار والذي تلخص في شعار من ثلاث كلمات هي : دولة ووطن وزعيم .

الفصل الرابع

العزلة

تناسب الخمسية الثانية مع نهاية الحرب العالمية وانحيار فزوال المحور وزعمائه . وهي خمسية ليست أحسن من سابقتها بالنسبة لنظام فرانكو على الصعيد الداخلي . فالجذب والجفاف قد امتد إليها وأجبرها على استيراد القمح ومواد أساسية أخرى مثل النفط والقطن والسماد . لم يكن من السهل الحصول على تلك الحاجيات لتأثير الحرب من جهة ولقاطعة أسبانيا من طرف معظم الدول فلم تجد رحمة وعونا إلا من قبل الجمهورية الفضية التي مدتها بالحبوب واللحوم . وطبيعي والحالة تلك أن تستمر المجاعة وأن تحاول اليد العاملة العودة إلى الزراعة في نفس الوقت الذي يهاجر فيه الكثيرون من القرى إلى العواصم الكبيرة للعمل في قطاع الخدمات .

كل هذا سيدفع المعارضين وغير الراضين إلى التحرك والنشاط ولو في نطاق محدود إلا أنه كاف ليوقظ عين فرانكو التي لم تنم والتي واصلت تسليط نظراتها وضرباتها إلى من أراد له حظه التعيس أن تكون له صلة قرابة أو رأي أو موقف يحلو لأي أن يصفه بالمعاداة للنظام أو بعدم التحمس له أو بالميل إلى " الحمر " وأعوانهم .

ورغم هذا فإن المنظمات العمالية أو ما تبقى من رجالها قد تآزروا وتحركوا فطبعوا سرياً جرائدهم ، في شكل مناشير ، ووزعوها على نطاق واسع فتعرضوا كما هو طبيعي للإيقاف فـالسجن والتعذيب .

وتحرك كذلك قادة الاتحاد الجامعي المدرسي وحاولوا القيام بنشاط معارض ولكن سرعان ما سقطوا في فخ الشرطة وأوقفوا ليعرفوا المصير المنتظر لكل معارض . تحرك أيضا اتحاد المثقفين الأحرار الذي تأسس في شهر نـوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ سنة 1944 وأصدر منشورات أسبوعية وشهرية استمر صدورها بانتظام إلى سنة 1947 .

قد لا تكون هذه المعارضة ، أو هذه المحاولات لتعجز فرانكو الذي قد متن جهازه بل أجهزته الأمنية الشرطية أيما تمتين فلم يعد يخشى على نفسه ولا على نظامه في ذلك الوقت على الأقل . لكن تحركات الملكيين وعلى رأسهم الأمير دون خوان ، وريث

التاج وولي العهد المطالب بالعرش ستقلق فرانكو وتقض مضجعه وستطلب منه ،
لدرء أخطارها ، كل حنكته وحيلته ومقدرته على التلاعب والمناورة . فالأمير دون
خوان آل بربون قد وجه لفرانكو رسالة يقترح فيها نقل السلطات ويشير إلى ضرورة
عودة الملكية لإعادة توحيد أسبانيا (53) . وقام أيضا سبعة وعشرون نائبا بالبرلمان
✽ لاس كورتس ✽ وكلهم من الجانب المنتصر طبعاً ، بتوجيه عريضة لفرانكو
يطالبون فيها بعودة الملكية بالإضافة إلى ظهور مناشير سرية وزعت في كامل البلاد
تطالب هي الأخرى بانتهاء حكم فرانكو وعودة الملكية ، بينما أصدر الأمير دون خوان
من مدينة لوزان السويسرية ، بيانا بتاريخ 9 مارس ✽ آذار ✽ 1945 يصف
فيه النظام بعدم الشرعية ويلح على وجوب عودة الملكية ، ملكية ستكون دستورية
تظل كل الشعب بمظلة القانون .

ولعل أخطر هذه التحركات في نظر فرانكو هو تأييد بعض الضباط السامين ممن
برزوا أثناء الحرب وهم يقاتلون إلى جانبه ، تأييدهم لهذا التيار المعادي والمطالب بعودة
الملكية والذي لم يعد تياراً " خارجياً " أو معارضة " الحمر " المهزومين بل هو يضم
رجال أعمال ومدراء بنوك ووزراء . وفوق كل هذا يظهر الخطر الذي لا يحتمل إهمالا
ولا تأجيلا وهو قيام بعض أولئك الضباط بالاتصال ببعض رجال الجبهة الشعبية
الجمهورية والبحث عن وفاق معهم وتنسيق العمل في سبيل بداية عهد جديد .

وهكذا ، وبفضل تسرب المعلومات ، تأكد لدى فرانكو أن الأمر جدّ خطر يحتاج
منه إلى اتخاذ إجراء عاجل حاسم سيبدأه بالتفكير جدياً ومنذ الأونة ، في " دسترة "
نظامه في شكل ملكية . وفي الأثناء أبعد من استطاع إبعاده من الضباط واستعمل
حيلته ودهاءه في اقناع المدنيين الأقوياء الذين يحتاج اليهم أولاً يقدر عليهم بعدم
جدوى صنيعهم وقام في نفس الوقت صحبة أعضاده باتصالات جماهيرية لبعث
الحماس والقضاء على التأثيرات . بكل هذا استطاع أن يعيد للجبهة الداخلية
تراصصها حوله تاركا لمصالح الأمن والشرطة والحرس الوطني القضاء على نشاطات
وتنظيمات المعارضة التي ، بعد محاولة أحداث حرب عصابات قام بها ما يقرب من
ألفي مقاوم مسلح احتلوا منطقة بأسرها ✽ وادي أران بالشمال ✽ وبعد تأسيس نواة
عصابات مقاومة في العاصمة وبعض المدن الأخرى ، ركنت إلى المقاومة السلبية
متحينة الفرص المناسبة .

الجفاء الخارجي : لكن إذا استطاع فرانكو اسكات المعارضة داخليا ، ولو لحين ، فالأمر يختلف بالنسبة للخارج حيث تكوّنت ضده وضد نظامه جبهة معادية تتهمه بالفاشستية والتعاون مع المحور والمشاركة في الحرب بارساله " الفرقة الزرقاء " إلى الجبهة الشرقية . كانت معارضة قوية متنوعة ولكنها مشتتة رغم محاولات الشيوعيين لتوحيدها وضم الصفوف ومع هذا فهي ستقوم بالاتصالات العديدة في كل مكان وخاصة الاتصال بقيادة الحلفاء المتصرين في الحرب العالمية الثانية وحكوماتهم لحملهم على عدم الاعتراف بنظام فرانكو وإعلان عدم شرعيته وتطبيق مبادئ الحرية والديمقراطية تجاه أسبانيا وشعبها .

ما أن انتهى فرانكو من وضع جبهته الداخلية على " الطريق البسوي " حتى انتهت الحرب وسقط المحور وبرزت نتيجة لذلك مبادئ ستكون قاعدة التعامل بين دول وشعوب العالم أهمها الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان الطبيعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها . وللسهر على ضمان هذه المبادئ وتحقيق احترامها أنشئت في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا " الولايات المتحدة " جمعية الأمم المتحدة التي خلفت " عصبة الأمم " المؤسسة سنة 1919 لتصبح المسرح الذي تفصل فيه أي مشاكل من هذا القبيل . من أول العرائض والشكاوى التي قدمت للجمعية الأمية الناشئة عريضة المعارضة الأسبانية تقدمت بها " الهيئة الأسبانية للتحرير " التي تطالب بعدم قبول أسبانيا في عضويتها وهكذا فعلت فلم " تقبل أسبانيا لأن حكومتها قد حصلت على السلطة بمساعدة بلدان المحور ثم تعاونت معها " .

كان لهذا القرار معناه البعيد المثلث بالعواقب فكان وقعته على فرانكو شديدا مما دفعه إلى زيادة التحرك وتزيين نظامه حتى يبدو أكثر تحورا ، ولو شكليا ، فيحسّن صورته في الخارج ويقلل من وطأة التهمة الموجهة اليه . فتقدم يوم 16 يوليو " تموز " 1945 إلى برلمانه يطلب من نوابه المصادقة على ما أسماه " قانون امتياز الأسبانيين " فحصل عليها " بالاجماع " . وهذا القانون الذي أصدر يوم 17 يوليو " تموز " 1945 وحوّز بموجب " القانون التنظيمي للدولة " الصادر في 10 يناير " كانون ثان " 1967 ، هو أشبه شيء " بدستور مصغر " أهداه للشعب الأسباني تحت تلك الضغوط الخارجية وجاء في مقدمته " أن الدولة الأسبانية تعلن أن المبدأ

المحرك لتصرفاتها هو احترام كرامة وسلامة وحرية الإنسان معترفة له وهو العضو في المجموعة الوطنية بواجبات وحقوق تضمن التمتع بها ضمن الصالح العام " .

ولم يكتف بذلك إذ توجه يوم صدور القانون إلى الشعب عن طريق المجلس الوطني للحركة بخطاب كان بمثابة الدرع أراد به درء خطر التهجمات التي توالى عليه وعلى نظامه من كل جانب وخاصة منها المتمثلة في حركة دون خوان المطالب بالعرش .

وهنا سيظهر حقا دهاء فرانكو وقوة مناورته . فقد طمأن المطالبين بالتغيير وبالحرريات والحقوق المشروعة ببعض ما نص عليه القانون الصادر يومها وطمأن وهذا أهم شيء ، الأمير دون خوان إذ أشعره بأن النظام سيحافظ على الملكية لكن كما يريد ها هو . وبهذا التلاعب والمداينة والدهاء ترك باب الأمل مفتوحا أمام دون خوان كي يخفف من حركته أو يشلها وهدده في الوقت نفسه بإعلان أن الملكية سوف لا تكون استمرار السابقة بل تنصيب ملكية جديدة وهذا المفهوم يحمل معه ما يحمل من التهديد إذا تذكرنا أن هناك فرعاً آخر من العائلة المالكة ، فرع الكارليين ، لا يزال يطالب هو الآخر بالعرش الذي شُن من أجله عدة حروب كما رأينا سلفاً . قال فرانكو ، من جملة ما قال في ذلك الخطاب " إن أخطر المشاغل التي هيمنت على عقلي طوال هذه السنين التسع ، هو ضمان خلافتي والوصول داخل نظامنا التأسيسي إلى تحديد شكل وأسلوب تحقيقها تماشياً مع إرادة الأسبانيين ودون أضرار تلحق الدولة ولاخطر يهدد استمرار العمل الذي أنجزته حركتنا " .

ويستمر فرانكو في تزيين وتنميق نظامه فيصدر قانون الإدارة المحلية الذي " يجعل عمداء البلديات معينين من طرف الحكومة بينما النواب ينتخبون طبقاً " للاقتراع العضوي " وهذا يعني أن ثلثهم تنتخبهم النقابات العمودية والثلث الثاني تنتخبه الجمعيات الأسرية ، التي لم توجد فعلاً أبداً ، والثلث الأخير يتم باختيار أعضائه من بين رؤساء العائلات والأسر التي تتكون منها البلدية " .

في هذه الأثناء اجتمع الحلفاء الثلاثة الكبار ، تشرشل وستالين وترومن بمدينة بوتسدام وتناولوا بالبحث ، ضمن ما تباحثوا فيه ، موضوع أسبانيا فعارض تشرشل بكل شدة إتخاذ أي إجراء ضد فرانكو لأن بلده ، حسب الرئيس البريطاني ، " لم

يزعج الحلفاء " ولتجنب حرب أهلية أخرى . ثم أن ما يجري في أسبانيا هو في نظر السياسي البريطاني أمر داخلي صرف ، لا يجوز لأي كان ، طبقا لمبادئ وقانون الأمم المتحدة نفسها ، التدخل فيه . وطال النقاش وطال معه تصلب تشرشل ولم يحل المشكل الا بعد أن سقط هذا الأخير في انتخابات بلاده وخلفه في رئاسة الحكومة البريطانية الزعيم العمالي كليمنت أتلي . اقتصر ستالين آنذاك على المطالبة بعدم قبول أسبانيا في عضوية الأمم المتحدة فتم الاتفاق على ذلك بسرعة نظرا " لماضي نظام فرانكو ومصدره " . تم الاتفاق بين الثلاثة الكبار يوم 28 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1945 ومن يومها ستتوالى التهجئات على نظام فرانكو واتخاذ المواقف ضده . فالجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت يوم 9 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1946 أن نظام فرانكو المفروض بالقوة بمساعدة قوات المحور ، لا يمثل الشعب الأسباني وهذا يدفع إلى عدم امكانية إسهامه في الشؤون العالمية " . وأما الحكومة الفرنسية فقد ذهبت إلى ما أبعد من ذلك إذ وجهت بتاريخ 27 فبراير ﴿ شباط ﴾ من نفس السنة عريضة إلى الثلاثة الكبار تعتبر فيها نظام فرانكو تهديدا للسلام في أوروبا وتعلن عن نيتها رفع هذه المشكلة إلى مجلس الأمن ثم أرفقت كل هذا بقطعها علاقاتها مع أسبانيا مغلقة حدودها معها على طول وعرض جبال البرانس .

بعد أسبوع من ذلك ، في 4 مارس ﴿ آذار ﴾ نشرت وثيقة حول أسبانيا وقعتها حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تعلن فيها ادانتها النظام الفرنسي ولكنها تتعهد في نفس الوقت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأسبانيا . وهي تشير من جهة أخرى إلى " انسحاب فرانكو سلميا وحل حزب الكتائب وتشكيل حكومة مؤقتة عن طريق قيادة أسبانيين وطنيين أحرار ويكون ذلك متبوعا بعفو عام وعودة اللاجئين وحرية الاجتماع والانتخابات الحرة " ويأمل الموقعون أن لا تعود أسبانيا إلى مجابهة " فظائع ممرات الحرب الأهلية " .

كانت رغبة الحكومة الفرنسية الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك إلا أنها وجدت معارضة من طرف الحليفين الآخرين . لكن أخذت بولاندا الأمر على عاتقها وأعادت مشكلة نظام فرانكو " المهدد للسلام " إلى مجلس الأمن ووضعتها أمامه في جلسته المنعقدة يوم 17 أبريل ﴿ نيسان ﴾ . إلا أن خطوة بولاندا هذه لم تحظ باجماع

أعضاء المجلس فأحيل الأمر طبقا لما أصبح عادة لدى هذه الهيئة العالمية ، إلى لجنة خاصة وهذا معناه اخماده في طريق مسدود الا أن هذا لايعني أن الموضوع قد نسي أو أهمل لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عادت إلى بحثه والتصويت يوم 13 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1946 على قرار يدين النظام القائم في أسبانيا ويطلب الدول الأعضاء بسحب سفرائها من أسبانيا وعلى أنه ان لم يتم في وقت معقول تشكيل حكومة نابعة من إرادة الشعب فان مجلس الأمن سيدرس الإجراءات المناسبة والرامية إلى إصلاح الوضع . كان هذا نتيجة تحرك المعارضة في المهجر ونشاط الأمير دون خوان وأنصاره .

فقد تأسست جمعية الملكيين في بداية 1936 وبدأت نشاطها المطالب بعودة الملكية ممثلة في شخص دون خوان الذي غير اقامته من مدينة لوزان السويسرية إلى استوريل بالبرتغال كأنه كان ينبغي التقرب إلى موطن الأحداث فيسهل على أنصاره في الداخل مهمة الاتصال به في ظروف يمنع فيها النظام على المواطنين السفر إلى الخارج ويسحب جواز السفر بأسهل ما يكون . ورغم هذا فقد تحول إلى استوريل عدد من كبار أنصار الأمير دون خوان ووضعوا أسس جمعية أو تحالف الملكيين وهي أسس إن لم تكن دستورا ديمقراطيا كاملا فهي على الأقل قاعدة لأقامة نظام ملكي ديمقراطي . إلى جانب هذا كانت بعض أصوات الجمعية الوطنية للقوات الديمقراطية تطالب بالتفاهم وتنسيق العمل مع الملكيين الذين لم يرفض البعض منهم ذلك بل قام باتصالات في هذا الشأن لكن بشرط ثابت دائم لانتقاش فيه هو عدم مشاركة الشيوعيين في أي مشروع أو أية حركة . ورغم هذا فان عضوا بارزا من أعضاء الـ ث . ن . ت . ، اتحاد النقابات الفوضوية ، قد انتقل إلى استوريل حيث اتصل بالقيادة الملكيين كما فعل ذلك أيضا ممثل عن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني بالمهجر وذلك بغية تكوين جبهة متراصة ضد العدو القوي . أما حكومة الجمهورية ، بل حكومات الجمهورية لتكرار سقوط احداها وصعود أخرى . فقد حاولت ونجحت بعض الشيء في حمل جمعية الأمم المتحدة على اتخاذ ذلك القرار الذي أدان نظام فرانكو ولكنها لم تستطع اقناع العالم ، وخاصة الدول الأوربية والولايات المتحدة بالاعتراف بها ولم تستطع كذلك تكوين وحدة انسجام لا في داخلها ولا وسط المعارضة بأكملها رغم محاولة رودولفو يوبس الذي تولى رئاسة الحكومة

في 9 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1947 فوضعت ، كأساس لسياستها التفاوض مع الملكيين وأسندت المهمة لأحد أعضائها لكن فشلت المحاولة كمثيلاثها التي منها تلك التي تمت بايعاز أو وساطة وزير الخارجية البريطاني أنيورين ييفن ، بين السيد خل روبلس زعيم " الشيدا " وأحد الزعماء النشطين المحيطين بدون خوان وبين انداليثو بريياتو الزعيم الاشتراكي .

كان حرص بريطانيا على حل المشكل الأسباني جزء من خطة ستشمل أوروبا الغربية ترمي أولا وأساسا إلى وقف التيار الشيوعي وسد الطريق في وجهه ، وهو الذي برز وانتشر بصفة ملحوظة على أثر الحرب العالمية الثانية ، من مظاهر تلك الخطة طرد الحكومة الفرنسية عددا كبيرا من أعضاء الحزب الشيوعي الأسباني المقيمين بفرنسا واغلاق كل نواديهم ومكاتبهم محجرة على جميعهم ، بما في ذلك القيادة العليا ، كل نشاط أو حركة . وكما لكل قاعدة شذوذ ، فان محاولة توحيد الجهود لمقاومة نظام فرانكو ، قد أحرزت مرة على تحقيق هذه الرغبة فتجسمت في الاتفاق الذي أبرم بمصيف سان خوان دي لوث بجنوب الساحل الأطلسي الفرنسي ، يوم 30 أغسطس ﴿ آب ﴾ من سن 1948 بين الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني وكنفيديرالية القوات الملكية ، والذي اشتمل على ثماني نقاط أشار فيها المتفقون إلى أهم المسائل التي كانت تشغل بالهم وبال الجميع والتي تعتبر أساسا لنظام يخلف نظام فرانكو . فقد جاء في تلك النقاط الثماني الإشارة إلى العفو العام وحقوق الفرد العامة ، والنظام والأمن العامين ، وتصحيح الوضع الاقتصادي وإزالة كل تعسف والانتفاء إلى الكتلة الغربية وضمان الحرية الدينية مع اعتبار خاص للدين الكاثوليكي واستشارة الشعب ليقرر نظاما بديلا يرتضيه .

لكن لئن نجح أصحاب النوايا الطيبة في إبرام الاتفاق فانهم لم ينجحوا في إخراجه من بقائه حبرا على ورق وجد حيث هو فلم تكن له فاعلية ولا نتائج ، ونسفه فرانكو من أساسه باحدى مناوراته كما سنرى .

رد الفعل : لم يكن فرانكو نائما طوال هذا الوقت طبعاً ولم يكن ليترك الأحداث تغمره بل استعمل كل ذكائه ودهائه ومقدرته على المناورة وجند كل أنصاره وأصحاب المصالح والمستفيدين من نظامه لشن حملة داخلية وأخرى خارجية فيؤمن بالأولى وضعه ويفك بالثانية الحصار .

لقد استغل قرار الأمم المتحدة ، الذي كان يعلم عدم كبير فاعليته ، ليطلق عنان أبواقه الدعائية ، وهو في مقدمتها طبعاً ، لإثارة الحماس والغيرة على الوطن المستهدف من أعدائه وأعداء الله وإثارة الحمية والنخوة التي تأبى الانصياع لإرادة الغير الباحث عن انتهاك كرامة الوطن والأمة . لقد عرف فرانكو وأجهزته كل الأوتار الحساسة في مختلف فئات الشعب فأعطوا كل فئة شرايبها من معسول الكلام ومثيرة وتحصلوا بذلك على التفاف كبير حول القائد ورجاله .

وانكب ، كما رأينا ، على إعطاء نظامه بعض الملامح الديمقراطية ، بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم من أهمها وأكثرها تأثيراً على مصير أسبانيا السياسي هو قانون الخلافة الصادر في 31 مارس ﴿ آذار ﴾ 1947 والذي سيخلفه بموجبه الأمير خوان كارلوس على عرش أجداده ملكاً على كل الأسبان لكن هذا القانون الذي أراد به فرانكو إزالة كل الشكوك التي حامت حول نواياه في الحكم ودحض كل الآراء والتقولات التي تكاثرت حول الموضوع ، قد أثار موجة من الاستنكار والمعارضة خاصة من طرف دون خوان الذي أبلغ فحوى القانون في نفس يوم صدوره عن طريق عضد فرانكو الأول كاريو بلانكو الذي أرسل إلى مدينة أستوريل لهذه المهمة . فقد أصدر دون خوان منشوراً رفض فيه القانون وفحواه الذي تضمن أول ما تضمن التأكيد على بقاء فرانكو في السلطة مدى الحياة ثم انه أكد وركز القوانين الأساسية وإنشاء " مجلس المملكة ﴾ (54) ﴿ كأنه مجلس وصاية ﴾ ومجلس التاج وتنظيم اجراءات الخلافة التي احتفظ فرانكو لنفسه بشأنها بكل الحقوق بما في ذلك " تغيير اسم المرشح للخلافة في أي وقت شاء وإلى آخر يوم من حياته " .

أصدر هذا القانون ثم عرض على الشعب في استفتاء عام حتى يبدو الأمر مطابقاً ، ولو ظاهرياً ، لما يطالب به الكثيرون وخاصة لما تبغيه الأمم المتحدة والدول الأوربية التي تحيط بأسبانيا .

اطمأن فرانكو على وضعه الداخلي وجبهته داخل الحدود ثم التفت إلى الخارج يعني فك الحصار الذي فرض عليه وعلى البلاد من أجله . ما من شك من أنه " إذا سألتهم الله فاسألوه البخت " والبخت سيكون في معظم الشدائد حليف فرانكو ونصيره . فقبل أن تنتهي هذه الخمسية من عهد فرانكو " اندلعت " الحرب الباردة

وبموجبها ستعرف سياسة الرئيس الأميركي ترومن تحولا ملحوظا وستعرف أوروبا تحركات كبيرة عميقة منها مشروع مارشال الاقتصادي لإعادة بناء أوروبا الغربية طبعاً وإخراج الشيوعيين من عدة حكومات أوربية إلى غير ذلك من المواقف السياسية التي جعلت العالم موقوفا على كتلتين ، شرقية وغربية ، شيوعية و " حرة " وسيكون في كل هذا فرصة فرانكو ليفتح لنفسه ولنظامه طريقا نحو فك الحصار والخروج من العزلة ثم أخذ مكانه بين أنظمة العالم .

لم يكن فرانكو وأعضاده في حاجة إلى كبير الحنكة أو إلى قوة الدهاء للتغلب على أصحاب الأفكار والمواقف المعادية . فمعظم القادة والمسؤولين الأوربيين والأميريكانيين طبعاً ، قد لينوا من تصلبهم ولم يعد نظام فرانكو ، في نظرهم ، فاشستيا كما لم يعد يوضع في ميزان المعادلة بين الدكتاتورية والديمقراطية بل أصبح في نظر معظمهم قطعة هامة جدا داخل اللعبة الجديدة ، لعبة الكتلتين والصراع الحاد بينهما الذي يشمل ، بالنسبة للغرب ، إيقاف التأثير والتسرب الشيوعيين خاصة بعد " انقلاب براغ " واندلاع الحرب الأهلية اليونانية .

جند فرانكو نخبة من رجاله ليجوبوا العالم عارضين بضاعة يعرفها ويعرف قيمتها الجميع وهي مركز أسبانيا الاستراتيجي ووجوب عدم بقائها خارج الصف الغربي لما عرفت به منذ أن استتب فيها هذا النظام الجديد من عداوة للشيوعية ومقاومة لها ، ولم تنته هذه الخمسية أي قبل أن تتم سنة 1950 كان الحصار المضروب على أسبانيا قد تفلل وبدأت العلاقات بينها وبين مختلف الأقطار تتطبع أو على الأقل تسير نحو التطبيع . ففي يوم الثامن من أغسطس 1947 عاد إلى مركزه بمدير سفير الجمهورية الفضية وفي أوائل 1948 فتحت فرنسا حدودها مع أسبانيا واقترح بعض النواب في الولايات المتحدة تمكين أسبانيا من مساعدات مشروع مارشال وسبق كل هذا عدم موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تسليط العقوبات على نظام فرانكو نوفمبر * تشرين ثان * 1947 إلى غير ذلك من الخطوات التي " تسابقت " الدول على اتخاذها وكانت ترمي في معظمها إلى التقرب إلى أسبانيا وعدم ابقائها في عزلة كي لا " تنحرف " أي يجرى بها ما لا يحبذه أحد . وانطلاقا من هذا المفهوم بدأت المساعي بعد الآراء تنتشر وتعم لصالح قبول أسبانيا في عضوية الأمم المتحدة .

وطبيعي أن تضع الولايات المتحدة ، وهي زعيمة الكتلة الغربية ، عيونها على أسبانيا وموقعها الاستراتيجي وما يمكنه أن يقدم من عظيم الفائدة والخدمات للحلف الأطلسي الحديث التأسيسي والذي أبدت الولايات المتحدة رغبتها في انضمام أسبانيا إليه مبدية هذه الأخيرة استعدادها لذلك . ولكن إذا ما استحال ذلك لأي سبب كان ، ﴿ بقية أعضاء الحلف لم يقبلوا آنذاك هذه الفكرة ﴾ فلا بد من إيجاد حل آخر وهو استعمال الولايات المتحدة وحدها الموقع الاستراتيجي الأسباني واستغلالها ، بمفردها ، التسهيلات والمساعدة التي قد تقدمها أسبانيا عند السماح باستخدام أراضيها . واستعدادا لذلك تكثفت الاتصالات والزيارات بين الولايات المتحدة وأسبانيا من ضمنها تلك التي قامت بها بعثة عسكرية يقودها رئيس لجنة القوات الجوية بالكنجرس الأمريكي وقد صرح رئيس البعثة بعد مقابلته لفرانكو وعودته إلى بلده بأن " كل الذين يقاومون الشيوعية عليهم أن يفهموا الفائدة التي تكمن في دخول أسبانيا الأمم المتحدة والحصول على عضويتها " .

هكذا كان ، وقررت الأمم المتحدة يوم 4 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1950 الغاء قرارها الصادر في شهر ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1946 وبذلك فتح الباب على مصراعيه أمام أسبانيا وبدأت لها مرحلة جديدة .

في هذه الأثناء واتباعا لعادته ، لم يتوقف فرانكو عن المناورة على كل الخطوط . فبينما كان رجاله يعملون على فك الحصار في الخارج ، وشرطته وحرسه يقمعان المقاومة في الداخل ، كان هو يعمل على سد ثغرة قد يفيض عليه منها الماء ويغمره فأوحى بتنظيم لقاء بينه وبين الأمير دون خوان وتم ذلك اللقاء يوم 25 أغسطس ﴿ آب ﴾ 1948 على متن يacht فرانكو الخاص في عرض الشاطئ الشمالي قرب مدينة سان سباستيان وتم في هذا اللقاء الاتفاق بين الرجلين على إرسال الأمير خوان كارلوس ، ابن دون خوان ، ليدرس ويتكوّن في أسبانيا . تم فعلا سفر الأمير يوم 8 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1948 وبهذا ضرب فرانكو عدة أهداف بحجر واحد : طمأن دون خوان عن الوضع والمستقبل وشل نشاط أنصاره الذين لم ينظروا إلى ذلك اللقاء بعين التأييد أو التحمس وأفشل اتفاق " سان خوان دي لوث " الذي تم بين الملكيين والاشتراكيين لأن اللقاء أثار شكوكا ساورت الاشتراكيين والمعارضة بصفة عامة حول صدق نوايا دون خوان وإخلاص الملكيين .

ليس ابتعادا عن الحقيقة اعتبار هذه المرحلة وكيفية انتهائها نصرا ثانيا لفرانكو وقد يكون نصرا رئيسيا ركز ومتن أسس النصر السابق ، النصر الحربي ، ومن ثم وطد النظام ودعمه فبقي واستمر طويلا .

الفصل الخامس

التمركز

لذا دخل فرانكو بنظامه الخمسية الثالثة وعقد الخمسينات يحدوه الأمل والثقة في المستقبل . فالجبهة الداخلية متلاحمة و " الشعب " ملتف حوله والحصار الخارجي قد تلاشت معظم أسواره وصوت الخارج أصبح أضعف من صوته وفي الأفق علامات وإشارات دنوغمامة تحمل غيث المساعدة والعون الخارجيين اللذين سيكونا حبل النجاة من الهوة والانهيال الاقتصادي الذي كانت تتردى فيه البلاد وشعبها . شعبها الذي رغم كل المظاهر الخارجية والصور اللامعة التي كانت ترسمها الدعاية وأجهزة الإعلام ، لم يكن " كله " وراء فرانكو ولم ينعم كله بالخبز والمسكن كما وعدوه قبل عشر سنوات ، وجانب كبير منه غارق في الجوع والحاجة ومبعد عن كل القطاعات والمجالات الحياتية وذلك تحت مفعول سياسة التفرقة والتمييز بين الغالب والمغلوب وتحت تأثير رحي القمع التي لم تتوقف عن دورانها طاحنة في طريقها أعدادا كبيرة ممن ألصقت بهم تهمة الصلة أو الانتفاء لأي شيء أو نشاط محرم . فلم يكن مع النظام إذن مجموعات العمال الذين لم يتوقفوا عن القيام بالإضرابات خاصة في بلاد الباسك وفي قاطالونيا ولم يكن معه آلاف العمال الزراعيين الأندلسيين المبتئين جوعا وفاقة ولا مئات الآلاف من أهالي وأقارب المساجين والمباعدين ولا رجال الفكر المنتمين إلى اتحاد " رجال الفكر الأحرار " ولا غيرهم من حملة القلم المستعملين الصمت سلاحا ولاعمال منطقة مدريد ولا السواد الأعظم من مواطني الأقاليم ذات الشخصية الاعتبارية التي ألغاهما النظام فحرم على المواطنين هناك حتى التخاطب بلغتهم المحلية خارج البيوت ورغم هذا " فالشعب كله معه " . لكن لم يكن هذا ليقلق فرانكو أو رجاله لأن السلطة المالية معهم والكنيسة مؤيدة فهم مباركة خطواتهم وصغار التجار منساقون يحدوهم الأمل في مستقبل أسعد وجيش موظفي الدولة ، بعد عمليات التطهير ، لا حق له في الكلام أو ابداء الرأي خاصة وأن مرتبه مضمون بضمان الوضع وازدهار اقتصاده .

استقبل فرانكو المرحلة الجديدة بحكومة جديدة شكلها في شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ 1951 وأراد منها أن تكون ، حكومة الحرب الباردة وحكومة العلاقات مع الولايات المتحدة وحكومة تركيز الدولة الأسبانية في المحافل الدبلوماسية الغربية ففيها

استحدث منصب وزير أمن عام لمجلس الوزراء وضع فيه رجلا يعتبره أوفى أوفياه وهو الأميرالاي لويس كاريرو بلانكو الذي سيقوى تأثيره على مجرى الأمور والشؤون وعلى قرارات فرانكو إلى أن يصبح المرشح الحقيقي الأول لرفع لواء " الفرنيكية " وضمان استمرارها بعد فرانكو . وتميزت هذه الوزارة أيضا باحداث وزارة جديدة وزارة الأخبار والسياحة التي ستلعب دورا هاما على جبهتين إعلامية واقتصادية عن طريق نمو وتطور السياحة . لكن ما يلفت الانتباه أكثر من أي شيء آخر هو إسناد وزارة التربية الوطنية إلى رجل ، هو الأستاذ خواكين رويث خيمانث ، ستدفعه طبيته أو " سذاجته " كما أسماها البعض ويحدوه به إيمانه الراسخ بالحرية إلى محاولة تحرير النظام من الداخل ومصالحة الأسبانيين في ما بينهم ناسيا أو متناسيا أن ذلك النظام ليس سوى دكتاتورية ذات سلطة شخصية فردية قد توطدت أسسها قبل وقت قصير فلن تقبل أية محاولة لتغيير وجهتها ولا أساليبها لكن من اجتهد ولم يصب فله أجر واحد هو ما حصل عليه الأستاذ رويث خيمانث الذي بعد صراع ومحاولات دامت أربع سنوات ونصف تقريبا ، لم ير غير الاستقالة سبيلا ليأخذ بعدها طريقا آخر هو طريق المعارضة بالرأي وبالقلم .

بالحكومة الجديدة إذن دخل فرانكو عتبة الخمسينات وهي التي ستعطيه سنة 1953 ثميتين هامتين ستغذيان النظام فيزداد قوة واستقرارا . أولى الثمرتين كانت الاتفاقية الباباوية المبرمة مع الفاتيكان والتي أعطت أسبانيا بعض الامتيازات وكانت بمثابة اعتراف بشرعية واستقرار النظام الاسباني والثانية هي الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة وهي معاهدة تعاون اقتصادي دفاعي سمحت بموجبها اسبانيا بإقامة قواعد بحرية وجوية أميركية على أراضيها مقابل مساعدات اقتصادية وبذلك دخلت أسبانيا مجموعة دول الحلف الاطلسي والحلف نفسه بصفة غير مباشرة وبأرخص الأثمان بل أكثرها ربحا وأعظمها فائدة .

قبل ذلك ، أي سنة 1952 كانت أسبانيا قد حصلت على عضوية منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة وستحصل على كرسيتها في المنظمة العالمية نفسها في نهاية الخمسية إذ قبلت عضويتها في الأمم المتحدة يوم 15 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1955 .

وعرفت هذه الخمسية أيضا تحسنا في الوضع الاقتصادي فألغي العمل بالتقسيط
فسي المواد الغذائية وانهاء العمل بالبطاقات للحصول عليها سنة 1952
وشرع في انجاز مشروع باداخوث للتنمية والإصلاح الزراعي كما عرفت نصرا سياسيا
آخر لفرانكو تمثل في توصله إلى اقناع دون خوان ، وريث عرش أسبانيا ، بالسماح
لابنه خوان كارلوس مواصلة دراسته العليا بأسبانيا فوافق الأب على ذلك بعد مقابلة
مع فرانكو جرت باحدى الضيعات بالمنطقة الغربية من البلاد ناحية البرتغال .

وهكذا ، وإذا استثنينا بعض الإضرابات التي قام بها الطلبة هنا وهناك يمكن
القول أن هذه الخمسية التي غطت النصف الأول من الخمسينات كانت سعيدة على
فرانكو ، وتوالت فيها الإنجازات والانتصارات فما أتمها الا ونظامه راسخ الأسس ،
شرعي المظهر ، آمن داخليا ومحتل مكانه خارجيا وفي المحافل الدبلوماسية العالمية ولو
كان ذلك ببعض التحفظ من طرف العديد من الدول .

الفصل السادس

غزو التكنوقراط

قد يستغرب القارئ من تسمية هذه الخمسية التي تمثل النصف الثاني من الخمسينات والتي كان يمكن أن نسميها " انفجار الطلبة أو مولد نقابة أو مرحلة التغيير " أو ما شئنا من الأسماء التي تنطبق عليها لكثرة ما عرفت من أحداث على مختلف المستويات فهذه الخمسية هي التي تم أثناءها استقلال المغرب وجرى فيها الاعتداء الثلاثي على مصر وقامت فيها انتفاضة المجر وحصل فيها الشاعر الأسباني المهاجر خوان رامون خيانت على جائزة نوبل للأدب ومات فيها ييو باروخا أحد مشاهير رجال الفكر وهو من مجموعة ما سمي بجيل 98 كما مات أثناءها 15 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1956 آخر رئيس حكومة للدولة الأسبانية إيان الجمهورية ورمز المقاومة اليائسة خلال الحرب الأهلية ونعني الدكتور خوان نغرين الذي توفي بيته بالمهجر بباريس . وهي أيضا محاولة التغيير أو البحث عن الانفتاح وبداية هجرة اليد العاملة إلى أوروبا وبداية استرجاع المعارضة أو المقاومة الداخلية أنفسها والشروع في تنظيم صفوفها وغير ذلك كثير من الأحداث التي يمكن أن تعرف بها هذه الخمسية .

لكن فضلنا تعريفها بالتكنوقراطيين لأن سيطرة عدد منهم على مجرى الأمور في البلاد ، كانت أبرز مظهر لهذه الفترة التي تأثرت والبلاد بأجمعها بأعمالهم ومنجزاتهم وأسلوب عملهم .

كانت البلاد والنظام في حاجة إلى صورة جديدة تظهر بها أمام العالم بعد أن انفتحت لها أبوابه وكان الوضع الاقتصادي في حاجة إلى تغيير في البرامج وفي أساليب العمل وكان الهيكل السياسي المحيط بفرانكو والماسك بمقاليد الأمور في البلاد في حاجة هو الآخر إلى تجديد وتغيير . فقد اشتد الصراع بين ما يمكن أن نسميهم بالتقليديين أو رجال الساعة الأولى ونعني رجال الثامن عشر من يوليو ﴿ تموز ﴾ ورجال الحكومة أي الكتائب الذين عاشوا ويعيشون بها وضعوه للنظام من الشعارات والتقنيات التي كانت تنتمي كلها إلى فترة الحرب وعقليتها ، وبين رجال آخرين أكثر واقعية وأقل تحمسا لعقلية الحرب . وما من شك أن الآخرين أصلح للفترة التي كانت تعيشها البلاد . ولذا لم يتردد فرانكو في القيام بتحويل وزاري تحويل جذري

ينم عن النية في احداث تغيير كبير في مخططات وبرامج البلاد السياسية والاقتصادية . فقد أعلن يوم 25 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1957 عن تشكيل الحكومة الجديدة التي ، خلافا لسابقتها ، احتوت على اثني عشر وزيرا جديدا أي لم يحتفظ فرانكوفيا من القدامى الا بالأوفياء له وفي مقدمتهم كاريرو بلانكو الذي كان له ضلع كبير في هذا التحول وفي نوعية الوزراء الجدد . كان معظمهم من التقنيين الممتازين في اختصاصاتهم وكانوا بشكل ما بعيدين عن السياسة ذات الصبغة اليومية المتحزبة ولو بدون حزب ، كانوا طبعا قريبين أو متعاطفين مع القوتين الرئيسيتين في البلاد وهما رأس المال والكنيسة . لكن الجديد حقا في الأمر ، والذي لا بد من الإشارة إليه هو أن ثلاثة على الأقل من أبرز الوزراء الجدد ، إن لم يكونوا أبرزهم ، قد أسندت إليهم وزارات حساسة ﴿ التجارة والأشغال العامة وفي رئاسة الحكومة ﴾ وهم معروفون بانتمائهم إلى جمعية دينية " غربية غامضة " كما وصفها الكثيرون وهي " الأوبس داي " ﴿ العمل في سبيل الله ﴾ التي ستسيطر منذئذ وبواسطة رجالها على الحياة والمسيرة الأسبانية عدة سنوات تاركة ، خاصة في الحقل الاقتصادي ، أثارا ومنجزات لا تنكر ولو أن الجمعية أنكرت دائما أن يكون لها دور في هذا الشأن أو أن يمثلها أولئك الرجال ، مؤكدة أن كل عضو من أعضائها يتصرف ويعمل بصفته الخاصة البحتة وبكل حرية واستقلال عن الجمعية .

ليس من الصعب تصديق هذا لكن لكل هذه المجموعة من التقنيين قاسم مشترك فان لم يكن الجمعية والانتساب إليها فهو جبهة سياسية أو اقتصادية أو فكرية عمل رجالها من أعلى المستويات داخل السلطة فغيروا الكثير دون أن يلمسوا ما كان محرما لمسه وهو السلطة الفردية المجسمة في فرانكو ، فاستمر باب الديمقراطية مغلقا رغم الفجوات العديدة التي أحدثتها المعارضة العمالية والطلابية والتي بدأ نسيم التحرير يتسرب منها لكن دون أن يهب قويا فيلاحظ . لم يمسوا بسلطة فرانكو مباشرة ولكنهم نجحوا في وضع وانجاح " مخطط تنمية اقتصادية " أدخل في كل أسبانيا جوا جديدا يحدوه الأمل والرجاء في سياسة متفتحة استجاب لها بنجاعة وصدى كبير طرح قانون الدولة الأساسي الصادر في أواخر سنة 1966 على الرأي العام فقبول بتأييد كبير (55) . كان المخطط الذي أسموه " مخطط الاستقرار " يرمي إلى إخراج البلاد من ركودها الاقتصادي وفقرها ثم توجيهها نحو أوربا اقتصاديا أولا فسياسيا . ولذا

فتحت الحدود للحركة في الاتجاهين فسمح بهجرة العمال إلى الخارج وباستجلاب السواح إلى الداخل وبقبول الاستثمارات الخارجية دون تحديد . بكل هذا أخذ وجه أسبانيا يتغير شيئا فشيئا . كانت مغلقة عن العالم الخارجي ، جامدة لا تماشي التطور المحيط إلا عن بعد وفي تودة . لكن الآن ستدخلها تدريجيا صور للحياة جديدة وأساليب حديثة وسيحدث هذا تأثيرا في النفوس وانطبعا في العقليات . إن التغيير الأساسي الذي بدأ سنة 1957 كان اقتصاديا لكن جاء نتيجة تغيير سياسي أي تغيير في الرجال العاملين في قمة الهرم فحل التقنيون محل السياسيين أو العقائديين وكان ديدنهم تعصير أجهزة الدولة واتخذوا النجاعة شعارا للعمل والحركة . وبذلك أدخلوا العقلانية والنظام على الأساليب الإدارية في جهاز الدولة والمؤسسات الشبه دولية وأحدثوا هيئات ومؤسسات جديدة واستصدروا لكل ذلك مجموعة من القوانين كانت لهم ولنشاطهم سندا شرعيا ومنها قانون النظام التشريعي لإدارة الدولة وقانون الإجراءات الإدارية وقانون الاتفاقات الجماعية الذي حطم من الأساس القوانين والتراتيب المعمول بها قبلهم في مجال الشغل والمعاملات الأجنبية وأحدث نوعا آخر من الترابط والاتفاق بين الأطراف الاجتماعية وهو ما عرف منذئذ بالاتفاقيات الجماعية التي فتحت الباب أمام الطبقة الشغيلة لمناقشة ومفاوضة الأطراف الأخرى بخصوص حقوقها وطلباتها .

ريح التغيير : إن غزو التكنوقراطيين سوف لا يعرف حدا وستسرب أفكارهم وأساليبهم إلى كل أجهزة الدولة التي ، حسب قول أحدهم ، " لا بد لها من اتباع مبادئ وأساليب تنظيم المؤسسات الخاصة إذا هي أرادت النجاعة والانجاز " قد تكون هذه الغاية نفسها ، والنجاعة والانجاز ، هي التي دفعت إلى تجديد تشكيل تركيبة البرلمان الذي تعرض في دورته التي بدأت سنة 1958 لتغيير ما يزيد عن 46٪ من أعضائه الذين عوضوا بعناصر جديدة ، كثير منها سيلعب دورا بارزا في محاولة تفتح النظام وتحرره ثم تركيز الديمقراطية في البلاد بعد وفاة فرانكو . ومن أبرز هذه العناصر الأستاذ مانوال فراغا ايريباني زعيم التيار اليميني والنائب بالبرلمان الأوربي في هذه الآونة .

لم يتوقف التغيير عند هذا الحد بل تعداه أيضا إلى العماد العقائدي للنظام ونعني

حزبه الأوحده أو حركته كما كان يحلو لفرانكو تسميتها والتي كانت الكتائب دوما نواتها الأساسية . فقد أصدر فرانكو بموجب السلطات الواسعة غير العادية والممنوحة له مدى الحياة " قانون مبادئ الحركة " الذي أتى أولا على النقاط الست والعشرين التي تكون منها قانون ومبدأ حزب الكتائب والتي سارت في ضوئها الحركة طوال هذه المدة . صدر هذا القانون يوم 17 مايو ﴿ أيار ﴾ 1958 وجاء ، كأنه دستور ، فرسم صورة أسبانيا كما أرادها واضعوه وحدد المفاهيم والمبادئ التي ستسير على ضوئها بموجب هذا القانون الذي أشار إلى " وحدة وعظمة وحرية الوطن " الذي سيكون نظامه " ملكية تقليدية ، كاثوليكية ، اجتماعية ، نيابية . . . " أما من الناحية الديمقراطية والحريات العامة فإن القانون قد تناساها أو أنه نظر إليها من منظار سابق ، ذلك الذي نظر منه العقائديون السابقون الذين نظموا الكتائب والحركة إذ أنه نص على أن " المشاركة الشعبية في المهام التشريعية وغيرها من المهام والأعمال ذات المصلحة العامة ، فهي تتم عن طريق العائلة والبلدية والنقابة وغيرها من الهيئات ذات التمثيل العضوي المعترف به قانونيا لهذا الغرض . ان أية منظمة سياسية مهما كان نهجها تأتي خارجة عن هذا الأسلوب النيابي تعتبر غير شرعية . . . " وخلاصة القول هو أن ربح التغيير وإبدال الصورة بأخرى قد هبت بدخول التكنوقراطيين مراكز الحكم والقرار وقد تم ذلك بإيعاز ومباركة أقوى رجل في النظام ، بعد فرانكو طبعا ، هو وزير الرئاسة آنذاك لويس كاريرو بلانكو . ثم ان قانون المبادئ قد ألغي أو أبعد المرحلة الأولى من نظام فرانكو التي تميزت بالعقائدية المطلقة المتزمتة ولكنه لن يتعدى ذلك إلى قبول التعددية الحزبية أو النقابية فذلك محرم في مذهب فرانكو ولا يمكن بحال أن يقبله وفعلا لم يحقق ذلك الا بعد وفاته كما سنرى .

عرفت هذه الخمسية أحداثا أخرى ذات أهمية أيضا لأنها لم تكن سوى إشارة لما هو أت وعلامة على ما سيحدث . فقد وجه طلبة الجامعات مكتوبا للسلطات التربوية يطالبون فيه بعقد اجتماع عام لانتخاب ممثليهم في النقابة الطلابية التابعة للحزب أو الحركة والتي ككل النقابات الفرنكية تتبع الطريقة العمودية في تكوينها والتي كانت طوال سنين يدا من أيدي النظام إن لم تكن عصي من عصيه التي تنظم بها الأمور في الأوساط الطلابية وبها ترجع إلى الجادة كل من يتيه عنها أو يضل الطريق " . لكن لم

تستجيب الإدارة إلى طلبهم وأمام سكوتها قام الطلبة باحتلال إحدى الكليات واستولوا على مقر النقابة " الحكومية " ثم خرجوا وتظاهروا في شوارع العاصمة وهي أول مرة يعارض النظام فيها جبهة وعلى قارعة الطريق منذ الحرب الأهلية . كانت مظاهرة ضخمة سارت من الجامعة إلى وزارة التربية بينما هاجم حرس فرانكو مبنى الكلية وبعد اعتداء على العميد والاشتباك مع الطلبة المتواجدين هناك ، أجبرهم هؤلاء على التراجع . تصرف فرانكو نتيجة لهذه الأحداث تصرفه المعهود فعزل وزير التربية الذي حاول ، كما قلنا ، تحويل وجهة النظام نحو التفتح والتحرر وعزل معه عميدي جامعتي مدريد وسالامنقة . لكن وللمحافظة على التوازن المعهود في تصرفاته عزل أيضا الوزير المكلف بالحركة وأمينها العام المساعد وهكذا ضرب يمينه ويسرة لتبقى كالعادة نواياه مجهولة وأحكامه سرا لا يعرفه غيره . عرفت هذه الخمسية أيضا قلاقل أخرى تمثلت في إضرابات عديدة قام بها العمال في عدة أماكن ومناطق من البلاد خاصة حيث تركزت الصناعات كما عرفت هذه الفترة ميلاد " اللجان العمالية " التي ستنمو وتتطور لتصبح اتحادا نقابيا ضخما يقسم اليوم المجال النقابي العمالي مع الاتحاد الآخر اشتراكي الميول والاتجاه بينما اللجان شيوعية الميول .

لكن الذي جذب الانتباه ، ولو أن السلطات لم تعره اهتماما آنذاك ، هو بروز المعارضة في أوساط الكنيسة التي بدأ البعض من رجالها يكتب ويعملون لفائدة الشغاليين ومطالبهم ومن ثم يعارضون إجراءات السلطة وتصرفاتها بالرغم من تعاطف كبار أئمة الكنيسة معها . كان تحركا بسيطا " خجولا " كما يقال ولكنه بداية وكان كافيا ليدل على أن الأوساط الكنيسية بها هي الأخرى تيارات مختلفة أو حتى متقابلة فيما يتعلق بالنظام والأوضاع السائدة ونتائجها .

هذه إذن نظرة مجملة لأهم ما عرفتة خمسية النصف الثاني من الخمسينات والتي عرفناها بخمسية التكنوقراطيين وهي أيضا خمسية بداية انطلاقة اقتصادية وإصلاح وظهور للملامح المعارضة . لكن لأن عرفت بعض المجالات نوعا من الانفتاح أو إمكانية التحرك ، فهذا لا يعني أن النظام قد لان أو أصبح قابلا لما رفضه من قبل . لقد استمر النظام محافظا على شدته وتصلبه بخصوص كل ما هو حريات أو أحزاب أو منظمات أو ديمقراطية رغم كثرة القوانين المتعلقة بالنظام والأمن العام فقد أصدر قانون جديد للأمن العام بتاريخ 30 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1959 نص على أنه تعتبر

مخالفة " أي توقف جماعي عن العمل واغلاق أو تعطيل المؤسسات بطريقة غير
مرخص بها " ويعتبر مخالفا لمفهومه ونصه " كل أولئك الذين ينشرون أو يثيرون
المشاغبات أو يوصون بها أو يبررون العنف أو أية وسيلة أخرى تؤدي إليه . وفي شهر
سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1960 أصدر قانون آخر هو قانون اللصوصية والإرهاب مضافا
لما سبقه من قوانين استعملها النظام بكل شدة وتصلب ضد كل من حدثته نفسه
" بالخروج عن الطريق السوي " .

الفصل السابع

النمو الاقتصادي

إذا كان النصف الثاني من الخمسينات قد شهد تغييرا في نوعية رجال الدولة وتكوينهم ومبادئهم ، فتغير نتيجة لذلك اتجاه السياسة الاقتصادية بوضع أسس لها ومخططات جديدة وما يحتاجه كل ذلك من قوانين فإن النصف الأول من الستينات قد شهد الانطلاقة الاقتصادية الفعلية التي سيكون لها تأثير كبير على الحياة في أسبانيا لأن شبح الحاجة والبطالة قد ابتعد تدريجيا وبدأت تظهر طبقة متوسطة انعدمت دوما في أسبانيا أو كانت صغيرة محدودة الوزن والتأثير . لم تعرف أسبانيا ، وقد لن تعرف ، نموا وتطورا كبيرا مدهشا كذلك الذي عرفته في الستينات فحققت " نموا اقتصاديا بلغ معدله 7٪ سنويا فالمداخل الحقيقية للفرد قد بلغت معدل نسبة يفوق 6٪ سنويا وهذا الرقم هو ثلاثة أضعاف ما كان عليه متوسط الدخل في السنوات السابقة لعهد فرانكو وخمسة أضعاف ما كان عليه الدخل الفردي منذ أوائل القرن إلى اقامة الجمهورية . والفترة التي تحققت فيها أكبر نسبة لهذا النمو هي الواقعة بين سنتي 1961 و 1964 . " فخلال هذه المدة كانت أماكن عدة في أسبانيا تبدو وكأنها حظيرة شغل وبناء كبرى ، وعمال قطاع البناء تخاطفتهم شركات المقاوله المتنافسة . كان كل ما ينتج يباع وكان لشركة " ميات " لصنع السيارات قوائم طويلة بأسماء الراغبين في اقتناء سيارة والمتظرين لمدة طويلة دون أن يشترطوا لونا للسيارة المنتظرة أو يمكنوا من اختياره .

إن عدد مالكي السيارات ومستعملي جهاز الهاتف والغسالة وجهاز التلفزة يدل على سرعة ارتفاع المقدرة الشرائية التي عمت البلاد . ففي 1960 كانت هناك عشر سيارات فقط لكل ألف ساكن فارتفعت هذه النسبة إلى 58 سنة 1969 وإلى 111 سيارة مقابل كل ألف نسمة سنة 1975 . كانت البلاد سنة 1960 لا تنتج سوى مليوني طن من الفولاذ سنويا ولم يتنه العقد حتى بلغ الانتاج سبعة ملايين طن يستهلك معظمهم داخليا . يقول روبرت غراهام في كتابه " تشريح ديمقراطية " معالجا هذا الموضوع " إن ازدياد الاستهلاك قد أدى إلى ارتفاع مواز للمرتبات والأجور التي شهدت الصناعية منها خلال الستينات ارتفاعا متوسطه 7٪ وهو ما إنجر عنه تحسن في مستوى المعيشة " لقد تغيرت الوجهة الجديدة للاقتصاد ، كما سبق وأن قلنا

سنة 1959 انطلاقا من " مخطط الاستقرار " الذي كان عبارة عن حزام
تقشف سبق تحرير الاقتصاد ودفع التنمية فكان بمثابة المحرك الذي دفع الآلة على
طريق الانجاز الذي لعب فيه الخواص أكبر دور وأنجعه .

" فالمخطط قد أصلح أكبر الأخطاء والإعوجاجات التي أحدثها الاكتفاء الذاتي
والرشوة التي أصبحت وبائية مزمنة ولم تعد تقوم بمهمة الدفع والتشجيع كما
كان ذلك في إيطاليا حيث ساعدت الرشوة على دوران عجلات النظام . ثم إن المال
المتأتي من اقتصاد مواز * اقتصاد مستتر يعمل بدون تراخيص رسمية ولو أن السلطة
تعلم بوجوده * كان يعاد استثماره في إيطاليا بينما في أسبانيا كان مآله الاختزان في
الحسابات الجارية بالمصارف الأجنبية في الخارج والاستعمال في مضاربات عقارية .

إن مخطط الاستقرار كان الإشارة الأولى التي أعطاه النظام إجابة عن المصالح
الجماعية للمجموعة التجارية . إن مصالح هذه البورجوازية الناشئة كانت بصفة
متماشية مع الدكتاتورية . فهذه الأخيرة كانت تبحث عن فوائد والأخرى مهتمة
بالاحترام والاستقرار السياسي . فلم يكن أفضل لفرانكو من انفجار * بوم * يبرز
معجزة التعصير والتطوير ويرفع مستويات المعيشة . وليس أحسن للأثرياء الجدد
من قروض بفوائد بسيطة ويد عاملة رخيصة وحرمان العمال من حق التكتل والتنظيم
وسوق في اتساع متواصل وارتفاع في الأداءات على الواردات وأسعار مرتفعة
للممتلكات الرئيسية . فالعلاقة إذن بين النظام وهذه الطبقة الجديدة كانت أكثر من
رمزية " (56) .

لم تكن هذه الخمسية مقصور الإنجاز فيها على الاقتصاد . فقد عرفت هي الأخرى
أحداثا سياسية ذات بال كان لها تأثيرها ورد فعلها المباشر على مستقبل أسبانيا
وخروجها سالمة من مأزق الدكتاتورية والسلطة الفردية المطلقة إلى الملكية الدستورية
والديمقراطية التعددية بما تحتويه من تعايش وانسجام بين كل ميولات ومذاهب وآراء
المواطنين .

لقد ذكرنا سلفا مقابلة أخرى جرت في إحدى الضيعات بغرب البلاد بين فرانكو
ودون خوان آل بربون بخصوص مواصلة الأمير خوان كارلوس * الملك حاليا *

دراسته الجامعية بأسبانيا . حدث هذا بسيط في مظهره ، عميق في معناه ، قوى تأثيره على مجرى الأحداث المستقبلية . فبقاء الأمير حال دون القطيعة الكاملة بين المطالب بالعرب ، الأمير دون خوان ، وبين صاحب السلطة والقول والفصل ، فرانشيسكو فرانكو . وانعدام القطيعة هذا حال دون توجيه فرانكو أنظاره وجهة أخرى لضمان خلافته وتعيين من سيتولى أمور البلاد بعده ، من غير سلالة آل بربون أو من فرع آخر من فروعها غير الذي تسلسل ونزل منه دون خوان فابنه خوان كارلوس .

وما من شك أن أعظم وأهم حدث تميزت به هذه الخمسية هو لقاء " ميونخ " أو " تواطؤ ميونخ " كما أسمته أجهزة فرانكو الاعلامية التي أطلقت العنان لغضبها الذي لم يعرف حدودا متماشيا في ذلك مع غضب فرانكو نفسه الذي استلم خبر الحدث وهو وأجهزته أكثر ما يكونون انشغالا بالوضع الاجتماعي والأمني اللذين أثرت فيهما تأثيرا كبيرا أحجام وأعداد الإضرابات العمالية والمشاغبات الطلابية وما هو أكثر وقعا ، تحركات القساوسة ومواقفهم المؤيدة للشعب في معارضته لأساليب الحكم وانعدام الحريات وهدر الكرامة والحقوق حتى أنه جاء في تصريح أحد القساوسة قوله " ليس وراءنا خمسة وعشرون عاما من السلم بل ربع قرن من النصر " مشيرا بذلك إلى التفريق الذي استمر سائدا بين المنتصرين والمهزومين وسياسة الغلبة التي كانت تتبعها الحكومة ولم تتخل عنها حتى النهاية .

لم يكن الحدث سوى اجتماع أو مؤتمر عقدته الحركة الأوربية بمدينة ميونخ عاصمة بافاريا الألمانية الغربية من يوم 5 إلى 8 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1962 . لكن الجديد فيه والمهم هو أن 118 شخصية اسبانية ، بعضها أت من داخل البلاد وبعضها الآخر من المهجر قد التقت وشاركت في المؤتمر كوفد موحد يمثل أسبانيا بالرغم من تباين مذاهب تلك الشخصيات السياسية وميولاتها الاجتماعية ورغم العداء الذي كان يسود العلاقة بين مختلفها . إن المائة وثمانية عشر فارسا كانوا يمثلون مختلف تيارات المعارضة لنظام فرانكو باستثناء الشيوعيين والفوضاوين . فقد التقى هناك وتصافح ممثلون عن كل الأحزاب التي يشملها اطار السياسة الأسبانية والتي تجابه البعض منها ضد البعض الآخر في حرب أهلية دامية وستبقى مثالا يتعظ به من يريد الاتعاظ بالمآسي والألام ولو حلت بغيره .

ثمانون من الذين شاركوا في اللقاء قدموا من داخل أسبانيا ممثلين عن الديمقراطية الاجتماعية المسيحية واليسار الديمقراطي المسيحي والحركة الاجتماعية الديمقراطية وجبهة التحرير الشعبية وغيرها وكان أبرز المشاركين السيد خـلل روبلس زعيم " الشيدا " تحت الجمهورية ووزير الدفاع فيها وهو معروف بميولاته الملكية وبصلته المتينة بدائرة الأمير دون خوان آل بربون ، وريث عرش أسبانيا آنذاك . أما من المهجر فالبقية وكانوا يمثلون الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني والمجموعة الجمهورية الديمقراطية الأسبانية والحزب الوطني الباسكي وشارك جميعهم جنبا لجنب في أعمال المؤتمر وفي اللجنتين الأسبانيتين اللتين كلفتا باعداد نص اللائحة المتعلقة بالأوضاع في اسبانيا .

لم يكن الأمر يتعدى وضع الشروط والمتطلبات التي يرى المؤتمرون وجوب توفرها في أي بلد أو نظام يريد الانتماء إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية وهي شروط لخصت في خمس نقاط هي : أن تكون للبلد مؤسسات نيابية حقة وديمقراطية وأن تضمن قوانينه حقوق الشخص بإزالة الرقابة الحكومية وأن يعترف فيه بالشخصية الذاتية لمختلف المجموعات الطبيعية ويضمن الحريات على أسس ديمقراطية وحق الإضراب والسماح بتكوين منظمات لمختلف تيارات الرأي العام وأحزاب سياسية مع الاعتراف بحق المعارضة لكن هذا في نظر فرانكو أقرب شيء إلى الكفر خاصة وأن رجالا كانوا أعداء بالأمس ﴿ وعاش على عدائهم ونفورهم فرانكو ونظامه ﴾ قد تصافحوا اليوم وتواعدوا بطي صفحة الماضي والعمل من الآن ، كل في نطاقه ومكانه وحسب معتقداته على تغيير الأوضاع في أسبانيا نحو الانفتاح والتحرر وهيمنة سلطة الحق والقانون على الجميع وللجميع . وهذا هو ما لا يفهمه فرانكو ولا الكثيرون من رجال نظامه ولذا فقد عم الغضب والاستياء وتعالت الأصوات بالسب والشتم متبوعة بالإجراءات التعسفية الظالمة ، مثل النفي في بعض صغريات الجزر الأسبانية أو التبعات العدلية بموجب تهم ملفقة كالإضراب وغيره .

ومهما تكن تصرفات السلطات والنظام بأسره ، فإن خطوة كبيرة هامة قد خطتها أسبانيا نحو الوحدة والوثام ، وضربة كبيرة وجهتها للفرنكية التي بعد انتهائها إلى معظم المؤسسات والمنظمات الدولية وبعد تحالفها مع الولايات المتحدة عن طريق

المعاهدة الثنائية الدفاعية الاقتصادية وزيارة الرئيس أزنهور لإسبانيا وبعد تصريحه الشهير الذي قال فيه حسب جريدة نيوز ويك الصادرة يوم 22 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1960 " لم أشعر أن هناك خوفا في أسبانيا فكل أولئك الذين التقيت بهم قد تحدثوا لي بكل حرية " ، بعد كل هذا لم يبق سوى دخول المجموعة الأوربية الحديثة الانشاء والتي طلبت أسبانيا الدخول في عضويتها في شهر فبراير الذي سبق المؤتمر ، والقضاء بذلك على مركب ساور البلاد طويلا من يوم أن قال نابليون " بأن أوروبا تنتهي عند جبال البرانس " .

لكن ها هي الأمور تتعقد من جراء هذا المؤتمر و " خيانة " من لا يعملون صراحة وجهارا حسب قول فرانكو نفسه في خطاب ألقاه بضواحي مدريد أثناء تخليد ذكرى إحدى معارك العاصمة أثناء الفتنة إذ جاء في خطابه قوله " ان الأمر يتعلق بالصراع الصريح النبيل الذي جرى البعض منه يوما ما في ميادين القتال لدينا ، بل باجراءات غير معترف بها وبالطعن والافتراء وشراء الضمائر وتنمية الخيانات وبكل ما هو دنيء سافل وهو ما يميز تلك المنظمات .

لكن كل هذا لم يحل دون الاستمرار في الاتجاه الذي سبق اتخاذه في أواخر الخمسينات وهو الاعتماد على التقنيين والسير قدما في الانفتاح الاقتصادي فأبقى فرانكو في حكومته التي شكلها يوم 10 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1962 على كل التكنوقراطيين وخطى أخرى هي إبدال وزير الاخبار والسياحة الذي جثم الرقابة المشددة أيما تجسيم باستاذ جامعي سيعمل أو يحاول دفع النظام نحو الانفتاح والتحرر وهو الأستاذ مانوال فراغا ايريسارني الذي لعب دورا مهما في مجال حرية الصحافة التي خففت عليها الرقابة تخفيفا كبيرا ملحوظا ومدتها بقانون جديد اعتبر ثورة في ذلك الوقت وحتى اليوم لاتزال فصول كثيرة منه صالحة مناسبة .

ولم يحل ذلك أيضا دون تصاعد نشاط الحركات المعارضة التي لم تعد مقتصرة على الطبقة الشغلية بل تعدتها إلى الأوساط الطلابية ورجال الفكر فتشهد هذه الخمسية ميلاد الكنفيدرالية الديمقراطية الجامعية الأسبانية التي ضمت أساتذة بارزين منهم أنريكي تيارنوغالبان الذي لعب هو الآخر دورا مهما في مقاومة الدكتاتورية فتعرض كغيره إلى العزل والسجن والإهانة والمراقبة لكنه مثل الكثيرين من زملائه وطلبته ،

واصل العمل وساهم بقسط كبير في بناء الديمقراطية التي تنعم بها البلاد اليوم ومات وهو عميد بلدية مدريد للدورة الانتخابية الثانية فبكته البلاد من أقصاها إلى أقصاها ولا شك أنه سيبقى رمز الكفاح ورجل الفكر الذي ليس له سوى كلمته وسيلة وسلاحاً .

الفصل الثامن

بروز المعارضة

نحن الآن في النصف الثاني من الستينات وفي بلد تغيرت صورته كما تغيرت تشكيلته الاجتماعية إذ أصبحت فيه طبقة متوسطة عريضة كانت منعدمة أو تكاد وظهر جيل جديد لم يعيش الحرب الأهلية وفي كثير من الأحيان لم يسمع عنها لامتناع الأباء وغير الأباء عن إثارة ذلك الموضوع الأليم وما يحيط به من " محرمات في نظر السلطة القائمة . في سنة 1965 بدأت خمسية جديدة كان يمكن لنا تسميتها " الصحوة " أو " اليقظة " أو " الجيل الجديد " أو " البحث عن المفقود " أو غير ذلك من عديد الأسماء والنعوت والأوصاف التي تنطبق جيدا وهذه الخمسية وتماشى وما شهدته من أحداث وتحركات كانت في معظمها حاسمة بالنسبة للمستقبل القريب الذي تلاها . لكننا فضلنا تسميتها بروز المعارضة لأنه كان من المفروض تخصيص باب كامل للمعارضة ضد نظام فرانكو وحكمه ولكن لا الباب يكفى ولا المجال يناسب ، إذ ليست المعارضة موضوعنا الرئيسي ولو كان الأمر كذلك لاحتاج إلى مجلدات . لكن لابد لنا ونحن نستعرض عهد فرانكو ونظامه من الحديث عن المعارضة التي لم تنقطع أبدا وبدأت ببداية النظام متخذة أشكالا متعددة ومتبعة أساليب مختلفة حيرت النظام حيناً وقمعها أحيانا إلى أن انتصر الحق وعلا وحققت البلاد مطمحها في الحرية والديمقراطية . وعند الحديث عن المعارضة لابد من ذكر حقيقتين لا جدال فيهما وهما أن المعارضة بمختلف أشكالها وطرقها وأساليبها واتجاهاتها السياسية والعقائدية لم تستطع ازاحة فرانكو عن السلطة بل بقي متشبها بها ماسكا مقاليدها إلى أن أنهكته السنون فمات وسنه ثلاثة وثمانون عاما وهو رئيس للدولة . أما الحقيقة الثانية فهي أن الشيوعيين على مختلف مستوياتهم قد تحملوا أكبر نصيب من هذه المعارضة التي كانت ثمرة مجهود جماعي متنوع ولو أنه لم يوحد .

أما اختيارنا لهذه الخمسية للحديث عن المعارضة فهو عائد إلى تميز هذه الفترة بحركة بارزة منها ومقاومة متزايدة . فهي في هذه الفترة قد خرجت نوعا ما من سريتها وكشفت عن وجهها وأصبحت تتحرك تحت ضوء الشمس وفي الشوارع والطرق بعد أن قضت أكثر من عقدين تعمل في الخفاء ولا يظهر من أعمالها إلا ما كانت تسرب أخباره عن طريق المناشير السرية أو من لسان إلى أذن . فالصحافة كانت

ملجومة والرقابة شديدة ولم يكن ينشر إلا ما يروق للنظام وما يجمل صورته فدفع هذا الوضع بالكثيرين إلى " المغامرة " بالاستماع إلى إذاعة لندن أو إذاعة الحزب الشيوعي السرية التي كان يظن أنها تبث من داخل البلاد لإذاعتها أحدث الأنباء وأخبار أجد الأحداث بالرغم من أنها كانت تبث من الخارج لكنها كانت تعتمد على شبكة اتصالات ثابتة ناجعة العمل والانجاز .

بدأت المعارضة كما قلنا ، وكما هو طبيعي ، مع النظام الذي قاومته وقاومها فكانت مجهودا وتضحيات فردية وجماعية خليقة بكل احترام وتقدير . لقد اتخذت المعارضة أشكالا مختلفة واستعمل المعارضون كل الوسائل التي تمكنوا منها وكل الحيل التي أوصلها إليهم تفكيرهم واجتهادهم فأصابوا حيناً وأخطأوا أحياناً وكانوا واقعيين مرات وخياليين مرات أخرى فكان لأعمالهم تأثير يذكر في بعض الأحيان وذهبت مجهوداتهم سدى أحياناً أخرى لكن نحن واثقون من أن كل تلك الأنشطة والعمليات قد أفادت على الأقل في " خلق شعور وحدة وجو توافق وتناسق ديمقراطيين كان لجميعها تأثيره في ما بعد . أكيد أنه في كثير من الأحيان كانت نتائج العمليات التي أنجزها أعداء الفرنكية قليلة الفائدة والتأثير على الوضع ، لكن جميعها وكل واحدة منها كانت نواة ديمقراطية وحية أو حفنة تراب قدمت لبناء وتشيد المجتمع الحر الجديد " (57) .

انبثقت المعارضة مع دخول طواير المتصرين في الحرب الأهلية ومسيرتهم في استعراضات في شوارع كل مدن أسبانيا حيث تنفس الجميع الصعداء لنهاية الحرب لكن دون أن يشمل الفرحة الجميع لأن جانباً كبيراً من المواطنين " سيدخل منذ ذلك الحين النفق الطويل ، نفق القمع والمحتشدات والسجون أو دهاليز الاختفاء السرية " فقد بدأ العهد بالرعب إذ كان يعدم الفرد دون تمييز ولا محاكمة وكانت أسبانيا كلها أقرب شيء إلى سجن كبير فظهرت المقاومة المسلحة في شكل عصابات انتظارا أو أملا في أن يقضي الحلفاء على إثر الحرب العالمية الثانية على فرانكو ونظامه . وفشلت هذه المحاولة كما فشلت كل محاولات توحيد المعارضة والمقاومة لكن شيئا فشيئا تكاثرت المجموعات وتحركاتها فكانت الإضرابات العمالية والعمليات الإرهابية الفردية والعصيان المدني ✳ إضراب شعب برشلونة عن استعمال وسائل النقل

العمومية في شهر مارس ﴿ آذار ﴾ 1951 والتظاهرات الطلابية ومواقف رجال الفكر والقلم إلى غير ذلك من مظاهر ونشاطات معارضة حتى إذا ما جاء عقد الستينات كانت المعارضة منتشرة واسعة القواعد مما جعل من الصعب انتسابها لحزب أو أحزاب معينة واقتصارها على أنصار تلك الأحزاب . فإلى جانب الحركات الحزبية والنقابية كان هناك نشاط مجموعات عاملة ذات صبغة مهنية أو غيرها وقفت كلها مواقف سياسية أثرت على الحياة العامة ومجراها . من بين هذه المجموعات المنظمات الكاثوليكية وخاصة منها منظماتها العمالية والشباب العمالي وغيرها كثير .

" منذ سنة 1942 ورغم الظروف المختلفة التي لا تسمح بالمعارضة بدأت هذه تبلور وكانت لها صور متعددة . إحداها ما يسمى بالمعارضة الملكية المكونة في الحقيقة من رجال كلهم من البورجوازية العليا وأوساط قريبة منها بدأوا يتعدون عن السلطة الفرنكية المطلقة كلما بدأ نجم المحور النازي يأفل وتدور الأمور معاكسة له . أما الثانية فكانت ذات مظهر ديمقراطي سميت أيضا معارضة جمهورية لأنها شملت أحزاب ومجتمعات الطبقات المتوسطة والأقاليم ذات الشخصية الخاصة ومختلف التيارات العمالية وأخرى تشكل النوعين الأولين هي المعارضة في الخارج مع العلم بأن القيادات العليا للأحزاب الديمقراطية وللحركات العمالية قد عملت وسيرت دوما من الخارج " (58) .

محاولات : استمرت المعارضة الحقيقية تعمل بدون نظام ولاتنسيق فالحزب الشيوعي واصل سياسته الباحثة عن تحقيق وحدة وطنية دون أن يشاركه فيها أي من الأحزاب الأخرى . والحزب الاشتراكي استمر يشكو تصادم الاتجاهات في داخله وداخل نقابته التي جددت تنظيم هيكلها في المهجر وكانت تعاني تصادم الاتجاهين المسيطرين عليها وهما التعاون مع الشيوعيين وعدم التعاون معهم ، بينما جرت محاولات لتأسيس اتحاد آخر في الداخل . نفس المحاولة قام بها المنتسبون للنقابات الفوضوية ث . ن . ت . دون أن يصلوا إلى نتيجة وبقوا كما بقي النقابيون الاشتراكيون ، تابعين لقيادتهم في الخارج . في الوقت نفسه تواصلت الجهودات وتعددت المجموعات التي منها الاتحاد الوطني للقوات الديمقراطية الذي كانت رغبته وهدفه المحافظة على استمرارية تاريخية الديمقراطية الجمهورية وجعل حرية القرار بخصوص الأشكال السياسية ودواليها أمرا ممكنا . وأنشئت أيضا بفرنسا المجموعة

العسكرية الجمهورية الأسبانية التي ضمت ما يقرب من 300 ضابط من الجيش الذي حارب إلى جانب الجمهورية . كما أنشئ " تحالف القوات الديمقراطية " بداخل البلاد وآخر مواز له وسميّه بمنطقة قاطالونيا و" تجمع القوات المسلحة الجمهورية الأسبانية " وعدد كبير من المجموعات داخلا وخارجا ، باتصال بين الفرعين أحيانا ، إذا كان للمجموعة أصل في الخارج ، وبدون أي اتصال أو تنسيق أحيانا أخرى . بالإضافة إلى هذه الشبكة الواسعة المشتتة من الفرق والتشكيلات يجب اضافة تلك الكثيرة أيضا التي اتخذت طابعا اقليميا بحثا وحصرت أهدافها وغاياتها ونشاطاتها في الإقليم الذي تنتسب إليه ونذكر بالذات تشكيلات وحركات إقليم قاطالونيا وبلاد الباسك .

وهكذا بدت صورة البلاد وهي مزروعة تكتلات وجماعات وبرزت فيها وخارجها شبكة عريضة متنوعة من أعشاش وخلايا المقاومة وإن دل ذلك على شيء فأنا يدل على أن جانبا كبيرا من الشعب الاسباني لم يهضم ولم يقبل الهزيمة وهو مصمم على أن لا يدعن للدكتاتورية ولا إلى قمعها .

وكما قلنا سلفا ظن الكثيرون من الأسبان أن الحلفاء إذا ما انتصروا سيعملون على الاطاحة بنظام فرانكو لتعامله وتعاونه من دول المحور ولذا رأوا من واجبهم مواصلة الحرب ، لكن ضد المحور هذه المرة ، مع استئنافها في شكل آخر ضد فرانكو . أما هذا الشكل الأخير ، فقد ذكرنا في ايجاز واقتضاب المحاولات التي قام بها الحزب الشيوعي بتنظيمه عصابات في عدة نقاط بالتراب الاسباني نفذ عدد منها عمليات جريئة واحتل مواقع لكن سرعان ما خسرها وأجبر المقاومون الذين نجوا ، على اللجوء أو الاختفاء ومواصلة العمل سرا .

أما الطريقة الأخرى وهي مقاومة المحور ، فقد كنا أسعد حظا واستطاع المناضلون الأسبان اثبات شجاعتهم وتعطشهم لانتصار الحق والحرية . فقد انضم ما يزيد عن الستة آلاف متطوع إلى القوات الفرنسية بالداخل (ف.ف.أ.ف) وهي القوات التي نظمت داخل فرنسا بعد احتلالها من طرف الألمان والتي أدارت وقامت بالمقاومة ضد المحتل وبمساعدة الحلفاء سريريا وبغير ذلك من الأعمال إلى أن تم تحرير فرنسا من النازية فأبلوا البلاء الحسن حتى أن بعض المدن قد حررها المقاومون الأسبان وحدهم مثل " تارب " و " ألبى " و " بو " وغيرها

وساهموا مع قوات فرنسية في تحرير مدينة تولوز وخاصة تحرير مدينة باريس العاصمة فكانوا هناك ضمن جيش اللواء لوكلارو وهم أول من وصل إلى بلدية باريس حيث استقبلوا من طرف المجلس الوطني للمقاومة .

لكن ، كما أشرنا إلى ذلك في حينه ، لم يقف الحلفاء من نظام فرانكو الموقف الحازم والعدائي الذي كان يظنه ويأمله الكثيرون من الأسبان بل اكتفوا بأدائه إدانة لم تدم هي الأخرى طويلا فألغيت ليحل محلها التعاون والتبادل الاقتصادي والدفاعي فكانت خيبة الأمل لدى الذين ظنوا خطأ أن انتهاء الحرب العالمية الثانية هو نهاية الظلم وانتصار الحق وهو انهزام العبودية وفوز الحرية إذ الواقع هو ما قاله شاعر تونس الشهير أبو القاسم الشابي :

" لا عدل الا ان تعادلت القوى وتصادم الإرهاب بالإرهاب " .

لا شك وأن كل شيء يتطور حتى المعارضة التي ما أن دخلت الخمسينات حتى أصبحت ذات أبعاد أوسع داخل البلاد ولم تعد أهدافها ولاغاياتها صورة تعكس خلافات وأوضاع البلاد خلال الحرب (1936 / 1939) كما لم تعد مكونة ممن كانت لهم مسؤولية أو كانوا طرفا في النزاع والقتال إبان الحرب الأهلية ، بل سرى فيها دم جديد ، وحمل لواءها جيل جديد فكانت لها استراتيجية مختلفة عما كانت عليه وأهداف هي الأخرى مختلفة . وباختصار يمكن القول كما قال المؤرخ الأستاذ تونيون لارا في كتابه " أسبانيا تحت الدكتاتورية الفرنكية " بأن المعارضة في الخمسينات تغيرت إلى أشكال ثلاثة : أولا في أهدافها لأن الحلول ذات الطابع العنيف أو التمردى قد أصبحت أقلية ثانيا في تركيبها السياسي والاجتماعي والجيلي لا لظهور معارضين لم يعيشوا الحرب فحسب ، بل لوجود جوانب من الطبقة المتوسطة ذات اتجاه سياسي معتدل لم تكن موجودة في المعارضة التي تلت الحرب وثالثا في شكل تنظيمها إذ أن انغراسها في المراكز الجامعية من جهة وداخل المنظمة النقابية * منظمة حكومية وحيدة كما هو معلوم * سيكون النواة لشبكة من العناصر أخذت تتمركز في مواطن الشغل والمدارس المهنية وغيرها عند انتهاء الخمسينات " .

الثوب الجديد : من هنا يمكن أن نستنتج أن هذا العقد كان بمثابة مرحلة

المخاض أو فترة التنقية التي خلعت فيها المعارضة ثيابها وأشكالها البالية لتبدلها بمكونات وعناصر وطرق وأهداف جديدة تتماشى وتتناسب والظرف الذي تعيشه البلاد وهو ما لم يفهمه معظم القادة المعارضين بالخارج لجهلهم حقيقة الأمور بالداخل وعدم معرفتهم ما أصبحت عليه البلاد والعباد بعد أكثر من عشرين عاما . لذا تسببت هذه الحال في الكثير من النزاعات بين القيادات في الداخل والقيادات بالخارج بلغت حدود الشطط والحدة والقطيعة في بعض الأحيان وكانت هذه ظاهرة عامة لم يسلم منها أي حزب أو مجموعة وما الفرق إلا في المتصر ولو أنه في معظم الحالات والأحزاب كان الفوز للقيادة بالداخل إلا الحزب الشيوعي فقد حافظت قيادته العليا بالخارج على مركزها ومكانتها لما أظهرته من مرونة أولا ثم لكثافة الاتصال بين الجانبين فكان كلاهما امتدادا للآخر .

أشرنا سابقا وعدة مرات أيضا إلى كثرة الأحزاب والمجموعات والخلايا التي تكونت منها المعارضة وهذا أمر ولئن كان يؤسف له ، فهو طبيعي بعض الشيء إذا اخذنا بعين الاعتبار ظاهرتي العمل السري وشدة القمع . ولهذا يصعب علينا كما صعب على غيرنا إعطاء قائمة كاملة بكل الكتل ، كبيرة كانت أو صغيرة ، أسهمت بشكل أو بآخر في معارضة نظام فرانكو خاصة وأن الأمر ليس موضوعنا الرئيسي . لكن سنحاول إعطاء القارئ فكرة عن أوسع تشكيلة ممكنة من الجمعيات والخلايا التي قامت ، في نظرنا ، بعمل ذي نتائج ولو بعيدة أو استقطبت عددا كبيرا من الأنصار والمتسبين .

كانت هناك ما يمكن أن نسميه بالمعارضة الملكية المكونة في معظمها من الطبقات المهيمنة مالياً واقتصاديا والتي تبحث عن تغيير كبير في الآلة السياسية دون أن تبدي رغبة واضحة في تغيير الأوضاع الاجتماعية . وكان هناك ما يسمى بالديمقراطية المسيحية التي ، بعد تشكيلات عدة وفروع كثيرة وأسماء أكثر ، أسفرت على اسم اليسار الديمقراطي المسيحي كأن المسؤولين أرادوا بذلك " التقرب من مجموعات أخرى والتعاون معها " . كان هذا التنظيم يتزعمه الأستاذ خل روبلس الوزير الأسبق بالجمهورية ورئيس " الشيدا " الشهير وهو زعيم معروف بميولاته الملكية وقربه من الأمير دون خوان آل بربون . ثم كانت هناك عدة تنظيمات اشتراكية غير تابعة ولا

منضوية تحت لواء الحزب الاشتراكي العمالي الذي كان يشكو منذ أواخر الخمسينات وإلى بداية السبعينات مرض الصراع والخلاف بين الداخل والخارج الذي تحدثنا عنه سلفا . من تلك التنظيمات الاشتراكية التي تعاونت عند الحاجة مع الحزب الاشتراكي نذكر الجمعية الاشتراكية الجامعية والحركة الاشتراكية بقاطالونيا إلى جانب الحزب الاشتراكي الموحد بقاطالونيا .

كذلك الأمر بالنسبة للحزب الشيوعي الذي عقد خارج أسبانيا مؤتمره السادس فأتى بالسيد سانتياغو كاريو إلى الأمانة العامة فعرف الحزب تحولا كبيرا وأخذ منعرجا كان له أثر كبير على تاريخ الحزب وتاريخ أسبانيا . لقد أدخلت على قانون الحزب تحويلات تميزت بالمرونة والاعتدال كما نودي باستدعاء الحزب للقيام بكل التنازلات بغية الوصول إلى تفاهم مع كل قوات المعارضة . جدير بالذكر أيضا الحركة المسيحية القطلانية والديمقراطية المسيحية بقاطالونيا وفروع الشباب التابعة للأحزاب الكبرى كالحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي .

ولابد أيضا من التذكير بالتنظيمات التابعة بصورة أو بأخرى إلى الكنيسة . فهذه الأخيرة ، كما عرفنا ، وقفت إبان الحرب وبعدها إلى جانب فرانكو ونظامه وأيدته وباركته وأصبغت أو كادت صفة القداسة على حربه وحركته من بعدها . لكن شيئا فشيئا تطورت الأمور وظهر من بين رجال الكنيسة ، خاصة من بين الشباب منهم ، أي القساوسة المتصلين مباشرة بعامة الشعب وجماهيره الدنيا في صغار المدن والقرى ، ظهر رجال لمسوا مآسي تلك الجماهير وقسوة الحكم عليها وانتبهوا إلى مخالفة النظام المحتمي بالدين لأبسط تعاليم الدين ومنها العدالة والحق والرحمة . وفي هذا الصدد ، قال لنا الأستاذ خواكين رويث خيانات محامي الشعب حاليا وأحد كبار الاتجاه الديمقراطي المسيحي الذي حاول من كرسي وزارة التربية الوطنية أن يجعل نظام فرانكو أكثر انفتاحا ويسمح بأكثر قدر من الحريات العامة فلم يفلح مسعاه فعاد إلى ميدان الفكر ، وهو من رجاله ، ولما حانت الفرصة ساهم ، عن طريق مجلة أصدرها بعنوان " كراسات للحوار " في تغيير عقلية لا المسيحيين فحسب بل في عقليات مختلف الفئات داخل المجتمع الاسباني . قال لنا الأستاذ ، في مقابلة معه خاصة بهذا الكتاب ، " قد تأثر المسيحيون بالبابا يوحنا الثالث والعشرين وبما صدر عن مجلس

الفاتيكان في عهده فكان عظيم التأثير في تغيير العقلية الدينية لدى جانب كبير من المسيحيين فأرادوا أنذاك أن يطرحوا جديا مسألة التعايش وهكذا فعلوا في ذلك الاجتماع المشترك الذي عقده القساوسة والأساقفة والذي أنهى بالعناق مه المغلوبين واتخاذ موقف طالب المذرة للافراط الذي اقترف والأخطاء التي ارتكبت " .

بهذه الروح ظهرت المعارضة الكنيسية أول ما ظهرت داخل الحركة العمالية عن طريق منظمين نشطتا أيما نشاط في أواخر الخمسينات وهما الشباب العمالي المسيحي والأخوة العمالية للحركة المسيحية ، ثم تطورت مع مرور الأيام إلى معارضة سياسية يعلنها القساوسة في عدة مناسبات وعلى أشكال مختلفة كالتظاهر في الشوارع أو الاعتصام بالأديرة علاوة على مد يد المساعدة إلى المعارضين الآخرين بأيوائهم أو إيواء ملتقياتهم واجتماعاتهم السرية .

وهناك طبعا المنظمات العمالية التقليدية كالاتحاد العام للشغل الاشتراكي النزعة وبقايا النقابات الفوضوية " ث . ن . ت . " وحركات جديدة ولدت داخل النظام وبالرغم منه مثل الاتحاد النقابي العمالي وبعده اللجان العمالية . لكن لا تكون هذه الصورة قريبة من الحقيقة ، ولو أنها صورة غير مكتملة ، إلا إذا ذكرنا حركتين لعبتا دورا هاما على مسرح السياسة الأسبانية خلال العقود الأخيرة . أولاهما هي " جبهة التحرير الشعبية " التي أنجبتها الظروف والتي رغم طابعها الاشتراكي حرصت فوق كل شيء على بلوغ توحيد حركة المعارضة وحدة لاتصدع فيها ، وهكذا ضمت الجبهة نفسها عناصر امتدت ميولاتها من أقصى اليسار إلى اليمين مرورا بالوسط ولذا انتهى كل منها في الحزب الملائم لميولاته بعد انحلال الجبهة ، التي كان لها أيضا فرع شباب تحت اسم اليسار الجامعي الجديد .

أما الحركة الثانية فهي باسكية المنشأ والهدف . فالحزب الوطني الباسكي قد عرف في الخمسينات انخفاضا في حماس جانب من أنصاره الشبان خاصة منهم الآتين من الطبقة البورجوازية الصغرى . وبعد فترات من النزاع والأخذ والرد وبعد انفصال بعض العناصر وتأسيس حركة خاصة بهم ، احتد الموقف بين هؤلاء الشباب والحزب فكانت القطيعة . وفي صيف 1958 أسست أغلبية المنفصلين في بداية عام 1959 منظمة باسكية جديدة أسموها " أووسكا دي تا أنكاتاسونا " أي وطن وحرية وهي

منظمة عرفت منذ ذلك الحين بالأحرف الأولى من كلمات أسمها الثلاث فصارت " ايتا " نفس " ايتا " الانفصالية الارهابية التي لاتزال إلى اليوم تقض مضجع السلطات الأسبانية رغم كل الحريات الممنوحة والسائدة في البلاد وهي التي لاتزال تذهب بأرواح العديد من الضحايا الأبرياء .

بدأت " ايتا " نشاطها بكتابة الشعارات على الجدران وتعليق العلم الباسكي في الأماكن العامة وزرع ايدولوجيتها عن طريق نشرية اسمها " توتيك . مع بداية الستينات تعرض أعضاؤها إلى الايقاف والسجن فشرعت هي في عملياتها الإرهابية . وأخيرا وإلى جانب مذكرنا ، وغيره كثير ، قد تكتمل الصورة بعدد من الجمعيات الطلابية وحركات الشباب التي سيكون لها أيضا دورها الكبير والتي سيخرج من الكثير منها الرجال الذين حققوا ما كان خيالا فمكنوا البلاد من الانتقال من دكتاتورية فردية إلى ديمقراطية جماعية دون عنف ولا هزات وكثيرون اليوم في أعلى المناصب المسؤولة عن تسيير دفة البلاد ومؤسساتها .

بهذه المجموعة الكبيرة من الكتل والمنظمات والمجموعات والنقابات تصاعد العمل وتضاعف نشاط المعارضين متخذا كل الأشكال الممكنة : إضرابات عمالية وطلابية (309 إضرابا سنة 1968) جرائد ومناشير سرية ، عرائض وتصريحات * منها عريضة القساوسة الشهيرة التي وقعها 339 قسيسا من بلاد الباسك انتقدوا فيها انعدام الحريات وعدم إنسانية تصرفات الشرطة * ، إحياء ذكرى أحداث هامة * مثل موت الشاعر أنطونيو ماتشادو الذي ساهم في إحياء ذكره كل رجال الفكر تقريبا باستثناء القلائل المتعاملين مع النظام ، والذي تبعه اعتقال جماعي للمشاركين * ، وغير ذلك من الوسائل السلمية رغم كل ما يجابهه المعارضون من تعذيب واعتداء على الجسد والكرامة وما تقابل به الجماهير المتظاهرة من خشونة وحتى وحشية في بعض الأحيان .

روح التعايش : لم تقتصر المعارضة على مجابهة السلطة والحكام وقوانينهم بل سعت أيضا إلى زرع روح جديدة بين المواطنين ، روح بعيدة عن آثار الحرب الأهلية وبقاياها من بغضاء وحقد وكراهية ونفور وحب انتقام . سعت إلى خلق تصالح فتفاهم بين كل المواطنين لأن الوطن واحد وهو وطن الجميع . ونعود مرة أخرى إلى ما قاله لنا في

هذا الخصوص الأستاذ خواكين رويث خيانت وهو أن " التصالح أسهم فيه أيضا المسيحيون المتأثرون بقرارات الفاتيكان ومثال البابا يوحنا الثالث والعشرين فعملوا على تغيير عقلية المسيحيين في أسبانيا الذي ساهمت فيه بصفة فعالة جماعة المبشرين والأساقفة وفي مقدمتهم الكاردينال أنريكي إي تارانكون الذي لعب دورا هاما في هذا الاتجاه ، ومن جهة أخرى نجد أن عدة زعماء ماركسيين قد فهموا أنه لم يعد ممكنا التصرف تحت تأثير الحق وأنه لا يمكن السير عن طريق الأخذ بالثأر أو الانتقام . ويجب هنا الاعتراف بأهمية موقف السيد سانتياغو كاريو بهذا الصدد . لقد كان مقتنعا بأن الحزب الشيوعي يجب أن تعترف به الملكية وإذاك يسهم في ديمقراطية أسبانيا ، وفي تقدم سلمي . وكان الأمر كذلك . كان زعيم الحزب الشيوعي أمينا مخلصا وفقا لهذا الشرط . وفي الحزب الاشتراكي كان يوبس أمينه العمام ولما أنتخب فيلبي غونثالث لذلك المنصب أصبح واضحا أن كل المعطيات الإيجابية قد تجمعت للتصالح " .

بهذه الروح دعت منظمات منها الحزب الشيوعي ، كما رأينا في قول الأستاذ رويث خيانت وجبهة التحرير الشعبية واليسار الديمقراطي المسيحي والعمل الاجتماعي الديمقراطي ولجنة التنسيق الجامعية والحركة الاشتراكية بقاطالونيا والاتحاد الديمقراطي القاطالاني ، دعت إلى تنظيم مظاهرة سلمية بكامل تراب الوطن تدعو المواطنين إلى التصالح ونسيان الماضي وفتح الباب للتعايش في كنف الوئام والأخوة الوطنية . وزعت المناشير لتهيئة الرأي العام وتهيأت البلاد للحدث ، لكن تهيأت معها أجهزة القمع والتعسف الحكومية وأجهزة اعلامها فكانت الدعاية المضادة والتذكير بروح الفتنة وكانت أيضا الاعتقالات على أوسع نطاق .

وهكذا لم يأت النصف الثاني من الستينات حتى كانت المعارضة عاملا فعالا له تأثيره في الأحداث متخذة لنفسها صبغة جديدة وأشكالا تنظيمية حديثة . فهي منذ أوائل الستينات قد تركزت في الداخل واعتبرته مسرحها الطبيعي ثم إنها عملت وانتشرت بين الطبقات الشعبية على اختلافها وتميزت أيضا ، على الأقل في أوساط القادة ، وبالميل إلى عزل الحزب الشيوعي أو الابتعاد عنه كأنها تريد بذلك إسقاط أكبر حجة استعملها النظام أثناء الحرب أولا ثم خلال الأربعة عقود التي حكم فيها

البلاد ، وهي أنه جاء لمحاربة الشيوعية التي تؤمر وتسير من الخارج فهي إذن غير وطنية ، أو لعل المعارضة قد شعرت بالحضور الأميركي في البلاد وقدرت تأثيره الكبير و تأثير بقية الدول الغربية ان دعت الحاجة فحاولت طمأنة الجميع عن أن مسارها غير معاد للغرب ولا هو متأثر بما قد يأتي من الشرق . ورغم هذا فقد واصل الحزب الشيوعي نشاطه المكثف كبقية المنظمات وفي بعض الأحيان أكثر منها وأعم وأنجع مستعملا كما قلنا المرونة واللين في موافقه ومطالبه ومبتعدا عن خط موسكو حتى كادت أن تكون القطيعة كما سنرى في حينه . وكما كانت المعارضة تنظم صفوفها وتنسق نشاطاتها وتكيف تحركاتها وتعبيراتها بما يتطلبه الظرف ، وكذلك السلطة كيفت نفسها وحوورت أسسها وهياكلها بما يتماشى والظروف وبما تقتضيه الأوضاع حسب ما كان يراه فرانكو والمقربون منه ومن قراره .

لقد بدأ النظام هذه الخمسية بتحويل وزاري جديد أجراه في 7 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1965 تميز بعدة ظواهر . أولاها نوعية الوزراء ومراكزهم داخل المجلس وهنا نلاحظ الحرص على إيجاد أكثر انسجام بين الأفراد ، وصعود المقتدرين منهم إلى الوزارات الحساسة وذات الانعكاس الواسع على البلاد والشعب . وثانيها الاستغناء عن خدمات الوزراء الذين استهلكتهم السلطة أو الذين لم تعد تتماشى عقلياتهم والظرف إذاك . والظاهرة الثالثة هي ابقاء وزارتي " الحركة " ﴿ أي الحزب ﴾ والأخبار والسياحة بأيدي رجلين عملا ما استطاعا من أجل التفتح وإدخال بعض المرونة والحرية على الأساليب والنظم المتبعة حتى ذلك الحين . أولهما هو الأستاذ خوزي سوليس الذي استطاع الحصول على تجاوب كبير في الأوساط النقابية الأوربية وحتى السياسية وثانيهما وهو الأكثر أهمية وتأثيرا هو الأستاذ مانوال فراغا ايريبارني الذي من منصبه كوزير مسؤول عن الأخبار والسياحة قد أعد الوسائل الأساسية لفتح باب الديمقراطية في القطاعين السياسي والثقافي وأهم تلك الوسائل قانون الصحافة والطباعة والنشر الذي ، وإن كان منقوصا ، فهو في تلك الظروف بمثابة الثورة العميقة التي غيرت بشكل واضح ملموس وفي عمق مشهود صورة الإعلام وخاصة منه السياسي ووضع وسائل النشر والأخبار . فهذا القانون الذي صدر في 18 مارس ﴿ آذار ﴾ 1966 قد وعد به الأستاذ فراغا منذ توليه الوزارة سنة 1962 وهذا التأخير يدعو إلى الظن بأنه جابه صعوبات جمة لإصداره ولكنه أصدره

فخفف به وطأة الرقابة وفتح به المجال للصحفيين كي تتسرب مقالاتهم فتنتشر ولو وسط بحر من المنشورات والنصوص الرسمية .

وهذا القانون قد ساعد أيضا على تحطيم الاحتكار الكامل الشامل الذي كان يشكو منه ميدان الإعلام لأنه مكن من ظهور بعض النشريات الجديدة أو تطور بعض القديمة . ما من شك أن أبرز وأهم المطبوعات الجديدة هي مجلة " كراسات للحوار " التي صدرت تحت إدارة ومسؤولية الأستاذ خواكين رويث خيماث الذي تولى ، كما أسلفنا ، وزارة التربية لعدة سنوات حاول منها دفع الوضع إلى الانفتاح واتخاذ شكل أكثر إنسانية وتحررا ولكنه اصطدم بجدار التصليب والتعصب فأبعد عن تلك المسؤولية . أما الآن فما هو يستغل قانون الصحافة الجديد ولربما أيضا صداقته مع الأستاذ فراغا فهما زميلان في مجال التدريس الجامعي ، فيصدر مجلة ظهرت من يومها الأول بمظهر المسرح الذي فوقه ستلتقى كل المساهمات وفوق ركحه سيجري الحوار بين كل الاتجاهات والميولات فأصبحت ، وهذا ما أراده لها صاحبها ، مجلة كل المعارضة .

من الخطوات الأخرى التي اتخذها النظام لتكييف نفسه ومماشاة الأحداث والأوضاع قانون تأسيسي آخر هو قانون نظام الدولة الصادر في 10 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1967 . إنه عبارة عن دستور محدود المرامي ، مقتصر على نظام أو هيكل الدولة فجاء واصفا لها بأنها مملكة دون الإشارة إلى مصدر السلطة فيها . أما عقيدتها أو أيديولوجيتها فقد أخضعها القانون الجديد هذا ، إلى مبادئ وتعاليم الحركة الوطنية التي حددها وبينها القانون الصادر في 17 مايو ﴿ أيار ﴾ 1958 . وتبرز أيضا في القانون الجديد صورة الملك مقيدا بمجلس المملكة ﴿ كأنه مجلس وصاية ﴾ واسع السلطات . ويتبين من هذا القانون أن النظام كان يبحث ، تحت ضغط الأحداث والمعارضة دون شك ، عن اتخاذ صورة أخرى أو شكلا آخر لكنه لم يكن مستعدا ليضحى في سبيل ذلك بتمركز السلطة أو إتيان ما من شأنه أن يهدد بقاء سلطة فرانكو الفردية وهيمنته . ولذا أبدلت الدكتاتورية الفردية بدكتاتورية " نبلاء " أو إلى حكم أقلية من " النبلاء " يدورون في فلك الرجل الأول خاضعين لتعييناته وإشاراته مؤتمرين بأوامره منفذين لتعليماته .

لكن رغم هذا فإن شيئاً جديداً قد تأكد بموجب هذا القانون وهو ضمان الخلافة ومن وراء ذلك محاولة ضمان استمرار النظام بموجب الترتيب والإجراءات التي حددها هذا القانون فبدأ كل شيء " موثقاً بحكم الوثائق " حسب تعبير أحد رجال النظام . لكن سنرى أن الشعوب قادرة على فك أي قيد أو وثاق وكيف أن الأمور ستجري بخلاف ما ظنه قائل هذه العبارة المتداولة .

التحدي : كان يمكن لنا أن نسمي هذه الخمسية بالصراع الطلابي أو الطلابي العمالي لأنها بدأت باصطدام السلطة والطلبة الذين نجحوا في مقاومتهم حتى أجبروا السلطة إلى حل اتحاد نقابة الطلبة الحكومي الذي كان يعد نقابة طلابية وكان جهازاً من أجهزة السلطة للسيطرة والهيمنة وتسليط سوط العقاب على كل خارج عن الصف أو غير ممثل .

اصطدم الطلاب بالسلطة واستمر ذلك التصادم الذي شمل كما رأينا مختلف الفئات والطبقات الشعبية التي تحملت ما تحملته ، بمختلف مستوياتها ومراكزها ، من ظلم وعنف وحيف مثلما كان الأمر بالنسبة لأعضاء الكنفيديرالية الديمقراطية الجامعية الأسبانية التي أسست سنة 1963 وضمت طلاباً وأساتذة نذكر منهم الأستاذ أنريكي تيارنو غالبان والتي قامت بأنشطة متعددة تعرضت من جرائها إلى العقاب والتعسف والقمع . فقد أقصي الأستاذ تيارنو غالبان وبعض زملائه عن كرسي التدريس بالجامعة وسجنوا بعض الوقت ولم يعودوا إلى وظائفهم إلا بعد تغيير الأوضاع .

لكن المعركة السياسية الحقبة التي جرت بين السلطة والمعارضة ككل وفي أن واحد ، هي تلك التي أثارها السلطة نفسها عندما قررت تقديم قانون الخلافة إلى استفتاء شعبي مدعية أنها ترمي من وراء ذلك إلى إسدال ستار الديمقراطية وثوب الجماعة على ذلك القانون الذي لم يكن في الحقيقة سوى محاولة الحفاظ على النظام وضمان بقائه بعد فرانكو . وهذا فعلاً ما رأته المعارضة خاصة بعد أن لاحظت أن الحملة الحكومية لفائدة الاستفتاء ركزت وسائل الإعلام الرسمية ولم يكن هناك غيرها على فرانكو نفسه كما لو كان الاستفتاء غاية تركيز الكاوديو وتمتين وضعه ونظامه ولذا لم يكن من المعارضة ، بمختلف تياراتها واتجاهاتها ، من الملكيين

والديمقراطيين المسيحيين يمينا إلى الشيوعيين يسارا ، إلا مطالبة الشعب بالامتناع عن التصويت وكانت الحجة فقدان الضمانات القانونية والسياسية وتلك هي الحقيقة . وانطلاقا من هذا المفهوم وقع رؤساء كل الكتل والمجموعات المعارضة ، وثيقة وجهوها إلى الحكومة فلم تقبلها وأعيدت إلى مرسلتها . نتيجة لذلك ، قامت عدة شخصيات في مقدمتها الأستاذ خواكين رويث خيمانث ، الوزير الأسبق وصاحب مجلة " كراسات للحوار " ، بتوجيه لائحة احتجاج إلى القائد فرانكو أشاروا فيها إلى الحيف وفقدان العدالة وتساوي الفرص والإمكانات تجاه وخلال الحملة الاستفتاءية . لم يغير كل هذا طبعاً من موقف وتصرف الحكومة بل دفعها إلى النداء بوجوب المشاركة والإدلاء بالصوت وإلا تعرض الممتنع إلى عقاب اقتصادي . وجرى الاستفتاء وكانت نتيجته ايجابية طبعاً وبذلك تحصل النظام " رسمياً " على تأييد أكبر مما حصل عليه عام 1947 .

لكن هذا النجاح " الرسمي " لم يحل دون بروز حقيقة لم تعد تخفي على ذي لب وهي أن المعارضة أصبحت ملموسة في كل مكان وعلى كل المستويات الشعبية وأنها أصبحت واقفة وجها لوجه مع السلطة داخل نفق بلا منفذ وسوف لن تهدأ البلاد أو تجري الأمور طبيعية إلا بانفتاح النظام وتغيير أساليبه أو بسقوطه أو بالقضاء على المعارضة وهو ما أصبح مستحيلاً .

غير أن السلطة لم تقتنع بذلك وظنت أنها قادرة مرة أخرى على قمع ومحق المعارضة فزادت في شدة معاملاتها ونشطت محاكم الأمن العام ، الشهيرة المخيفة ، ثم أعلنت حالة الطوارئ في ولاية غيبوثكوا * بلاد الباسك * أولا (21 أبريل نيسان) 1967 وفي كامل التراب الاسباني ، ثانيا * 25 يناير كانون ثان عام 1969 * وكانت نتيجة ذلك اعتقال أكثر من مائتي أستاذ وطالب وكل هذا بينما المعارضة تشتد وتعم هي الأخرى فتتالت واشتدت المظاهرات الطلابية وكثرت الإضرابات العمالية وتهاطلت الغرامات والايقافات على الصحافة والصحفيين وظهرت العمليات الارهابية من طرف منظمة " ايتا " وغير ذلك من أشكال التصادم بين القوتين وما يتبع عنه من ضحايا عرفوا بالايقاف والتعذيب أو الموت .

في هذه الأثناء وفي يوم 22 يوليو * تموز * 1969 بالذات ، تحركت نخبة من

رجال النظام ، قد يكون بايعاز من فرانكو ، لإعداد وتنظيم الخلافة فقدم إلى البرلمان ﴿ لاس كورتس ﴾ مشروع يقترح الأمير خوان كارلوس آل بربون ، ابن وريث العرش الاسباني دون خوان آل بربون وحفيد الملك ألفونسو الثالث عشر الذي تخلى عن السلطة عند قيام الجمهورية ، اقترح ليكون خلفا لرئيس الدولة بعد وفاته طبعاً . وتمت موافقة البرلمان على تعيين الأمير خوان كارلوس خليفة لفرانكو وبرتبة وتسمية ملك يوم 22 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1969 .

لكن هذا الحدث الهام الذي ستكون له انعكاسات عميقة سعيدة على أسبانيا ليس هو خاتمة هذه الخمسية بل ستنتهي بحدث محزن ، بفاجعة سوف تهتز لها أسبانيا بأسرها ، وسيكون لها صدى كبير في العالم مما يجبر النظام على التراجع في قرار اتخذه فيثبت ، قد يكون هذا لأول مرة ، قوة المعارضة وتصميمها . وخلاصة الحدث هو أن محكمة حرية فتحت يوم الثالث من ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1970 محاكمة بمدينة برغش ضد ستة عشر مواطناً من بلاد الباسك تابعين لمنظمة " ايتا " وطالبت النيابة لستة منهم حكماً يقضي بالإعدام . وسرت في البلاد كهرباء السخط والتذمر والاستنكار حتى بدا الأمر وكأن الشعب بأسره مدان في القضية التي انتقد كل المحامين أخطاءها وإجراءاتها القانونية وأساليبها التعسفية علاوة على ما تعرض إليه المتهمون من اعتداء على أشخاصهم وأجسادهم . لم تشهد البلاد توتراً أشد من ذلك الذي سادها بسبب هذه المحاكمة ولم تعرف البلاد تأزراً كذلك الذي أعرب عنه الجميع تجاه المتهمين . فالاجتماعات والتظاهرات تتالت بلا انقطاع في كل الجامعات ، وأصبحت الكنائس والمصانع والميادين العامة في منطقة الباسك صوتاً واحداً يمتد تحت قيادة قساوسة المنطقة وتؤيد كل تلك الاحتجاجات بإضرابات عمالية على أوسع نطاق . وفي قاطالونيا اعتصم 300 من رجال الفكر في معبد ليعبروا عن استنكارهم واحتجاجهم . أما في العاصمة مدريد فقد اجتمع ممثلو عدة منظمات من المعارضة لاتخاذ قرار موحد ففاجأتهم الشرطة واعتقلت معظمهم .

جرت المحاكمة حيث أظهر المتهمون شجاعة وتصميماً أذهل الحكام أنفسهم وأخافهم فالتجأوا إلى اخلاء القاعة بينما كانت حناجر المتهمين والحاضرين تنادى بحياة الباسك وتردد نشيد محاربيها .

استمرت المحاكمة إلى ما بعد أعياد الميلاد التي قضاها الناس عامئذ في قلق وحزن وتوتر . ويوم 28 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ أعلنت الأحكام وكان من بينها تسعة بالإعدام على ستة من المتهمين وبالسجن لأعداد مختلفة من الأعوام على البقية من ذلك مثلا خمسون عاما لاثنين من القساوسة . نزلت الأحكام كالصاعقة على كل الناس ، فعم التأثير وساد الحزن وعادت حركة الاستنكار وبدأ العمل من أجل الحصول على عفو من رئيس الدولة . لم يكن الاستنكار مقصورا على المعارضة ، بل هناك مؤسسات داخل النظام قد استنكرت هي الأخرى تلك الأحكام منها بعض الصحف وبعض أعضاء مجلس المملكة . كما لم يكن الاستنكار محصورا داخل أسبانيا بل تعداها إلى معظم البلدان الأوربية التي بعثت ، باستثناء فرنسا ، تطالب بالعفو والرحمة .

وأمام هذه الموجة العارمة من الاستنكار والمطالبة بالعفو لم يجد فرانكو بدا من الرضوخ إلى المنطق والواقع فتراجع لكن مختفيا وراء جهاز من أجهزة الدولة إذ اجتمع أعضاء مجلس المملكة يوم 30 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ ومن الغد نشر العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام ستهم .

كان هذا نصرا لا يستهان به للمعارضة ولتصميم ووحدة الشعب تجاه حدث من الأحداث كما أنه دليل على أن النظام لم يعد كما كان عليه إذ أنه تعرض قبل ذلك إلى مثل هذه الحملة الداخلية والخارجية بمناسبة محاكمة أحد القادة الشيوعيين هو " خوليان غريماو " الذي حكم عليه بالإعدام سنة ثلاث وستين ونفذ فيه الحكم رغم كل الاحتجاجات والتدخلات والمطالبات بالعفو التي انهالت على فرانكو من كل أنحاء العالم بما في ذلك رؤساء الدول وحتى البابا يوحنا 23 تدخل وطلب العفو على المتهم .

ومهما يكن من أمر فإن ريح التغيير بدأت تهب على أسبانيا . فالنظام بدأ يهرم والمعارضة أصقلت الأحداث والعالم حول أسبانيا أصبح أكثر اهتماما بما يحدث ويجري داخلها . والحكومات المعترفة بنظام أسبانيا ومتبادلة معه العلاقات الدبلوماسية لم تعد تخشى الاتصال ﴿ إن لم نقل الاعتراف ﴾ بالمعارضة وزعمائها ، غير عابئة بردود فعل الحكومة الأسبانية ورئيسها . من ذلك أن وزير الخارجية الألمانية ، والتر شيل

أنذاك ، اقتبل عددا من ممثلي المعارضة هم السادة رويث خيانت و تيارنو غالبان وستروستغي وأريلشا . ثم إنه داخل النظام نفسه تكاثر عدد الذين أصبحوا يرون وجوب الانفتاح ومجارات التغييرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تعرض إليها المجتمع الاسباني فأصبح ، نتيجة رشد وثقافة الأجيال الجديدة المتحررة من عقدة الفتنة الأسبانية ، ونظرا لتطور أسلوب الحياة ومستوى المعيشة لدى مختلف الفئات والقطاعات بالمدن والقرى ، وتحت عامل التلقيح الثقافي والسياسي والمدني الذي تم نتيجة هجرة العمال إلى الخارج وتوارد السواح على البلاد ونظرا لغير ذلك من العوامل أصبح المجتمع الاسباني غير قابل لنظام كنظام فرانكو ودكتاتورية كدكتاتوريته التي بدأت وقتئذ كالبر الجاف المظلم وسط واحة أينعت فيها خضرة الديمقراطية وازدهرت وما تلك الواحة سوى أوربا المحيطة بأسبانيا من كل جانب .

كل هذا سيدفع النظام والمعارضة إلى مراجعة مواقفهما وتحوير سياستهما وأساليبهما طبقا لما تتطلبه الظروف آنذاك ، لكن ، دون أن يسجل أي تقارب أو بداية تفاهم بل بالعكس تصلب المتجابهون وتشددت أساليبهم فازداد التوتر وارتفعت درجة التشنج وأخذت كل القوى تنظم وتتحفز لأن النهاية لم تعد بعيدة والهدف أصبح على ملمس اليد والثمرة قد نضجت ولم يبق إلا اقتطافها أو تحريك الشجرة لتسقط .

الفصل التاسع

الأفول

ما من شك أن العرض الذي قدمناه عن المعارضة في أسبانيا خلال عهد فرانكو وخاصة خلال النصف الأخير من الستينات ، قد جاء منقوصا لا يعطي سوى صورة باهتة عما كانت عليه في الواقع . لكن ، كما قلنا سلفا ، ليس ممكنا الاحاطة بهذه الحركة في صفحات معدودات خاصة إذا لم يكن الموضوع أساسيا بل هو عرضي ، الغاية منه زيادة الايضاح والمساعدة على فهم ما جرى وتحقيق في أسبانيا بدخولها عهد الديمقراطية بطريقة وأسلوب جلبا لها إعجاب وتقدير العالم وجعلا منها مثلا يذكر فيحمد ويدفع إلى الاعتبار به والحذو حذوه .

إن المعارضة اتخذت في أسبانيا جميع الأشكال الممكنة والصور المحتملة واستعملت كل الطرقات والأساليب والتجأت إلى كل الحيل والمناورات ولذا استحققت ، وما زالت ، اعتناء واهتمام المتخصصين فأفردوا لها مجلدات منها الجامع الشامل ومنها المركز على مظهر خاص أو فترة معينة ومن أهم ما قرأنا بخصوصها " أخبار معارضة الفرنكية " للزميلين الصحافيين فرناندو خاورغي وبيدرو فيغا ، والأبواب الطويلة التي خصصها لها الأستاذ المؤرخ مانوال تونيون لارا في " تاريخ أسبانيا " الذي أشرف على إنتاجه في عشرة مجلدات و " رجال المقاومة " * الماكي * في أسبانيا " لأغوادو صانشث و " معركة من أجل قاتالونيا مستقلة " لجوزيب بيشت و " غدا أسبانيا " لسانتياغو كاريو " و " الطالب ببرشلونة " لجوزيب مارييا كولدميرو و " الكل ضد فرانكو " لأنريكي ماركو نادل و " اسبان في المقاومة " لأليبرتو فرناندث و " المقاومة الداخلية في أسبانيا فرانكو " لفالنتينا فرناندث فارغس وعدد كبير من المؤلفات التي قد يطول على القارئ سردها الآن . وما من شك أيضا أن عرضنا قد أهمل أو لم يعط العديد من المنظمات والحركات ومن الشخصيات أيضا حقها في الذكر والتعريف بما قامت به لكن هذا مرده ضيق المجال علما بأن هذه المعارضة قد ساهم فيها ، كل حسب طاقته وموقعه ، عدد كبير وكبير جدا من المواطنين . ولعل الميزة التي تجلب الانتباه وتفرض الاحترام هي تنوع وعدد الذين عملوا فعلا وضحوا فعلا داخل اطار المعارضة في سبيل تحقيق الديمقراطية واسترجاع الحريات . فالمعارضون النشطون كانوا من كل فئات الشعب وشرائحه بدرجة جعلت

المتناقضات تلتقي فيحتضن القس في كنيسة أو الناسك في دير مناضلين شيوعيين يتنكرون بدورهم بشباب رجال الدين ويحضرون القداس ويشاركون فيه ، ليجتمعوا بعد ذلك داخل الكنيسة وفي حماية عبّادها .

والخلاصة هي كما قال الأستاذ تونيون " لارا " أن " الحقيقة التاريخية لذلك العهد تعطينا الدليل على أنه بالرغم من الصعوبات التي كانت موجودة فإن الحركة العمالية والطلائية ﴿ بما فيهم الأساتذة ﴾ وكذلك الحركات الاقليمية في قاطالونيا وفي بلاد الباسك ، كانت التعبير الحقيقي عن قوة مضادة للسلطة أو مقاومة لاستعمال السلطة الفرنكية . وهذه الصفة لا تعود عليها لأنها معارضة من خارج الكتلة السياسية والاجتماعية الاقتصادية المهيمنة فحسب ، بل أيضا لأن قراراتها وطريقة تنفيذها تلك القرارات أو على الأقل محاولة تنفيذها ، كانت الوحيدة طيلة سنوات عديدة في مجابهة قرارات السلطة وتنفيذها " (59) .

حلت والحال هذه الخمسية الأخيرة ، خمسية الأفول ، أفول نجم النظام وسقوط مؤسسه وقائده ، لا تحت ضربات العدو أو عنف المعارضين ، بل تحت ثقل الزمن وععب السنين وتأثير المرض .

لم يتعظ الحكام وفي مقدمتهم فرانكو طبعاً بما كان يجري داخل البلاد وخارجها من تغييرات وتأثيرات وسدوا أذانهم عن سماع أي صوت ينادي بالانفتاح والحرية بل استعادوا تصلبهم واستمروا كما لو لم يكن هناك ما يدعو إلى القلق فأصدروا سنة 1970 قانون التربية العام الرامي إلى إدماج التربية في النظام الرأسمالي المعاصر وأصدروا سنة 1971 (17 فبراير) ﴿ شباط ﴾ القانون النقابي الذي لم يكن تغييراً ولا تحراً كما وعد واضعوه . لم تغير السلطة تصرفاتها ولا أساليبها تجاه المواطنين والمعارضة فأوقفت في شهر فبراير ﴿ شباط ﴾ 1971 المجلة الأسبوعية " تريونفو " ﴿ الانتصار ﴾ كما أغلقت الجريدة اليومية " مدريد " (25 نوفمبر) ﴿ تشرين ثان ﴾ 1971 وحجرت رابطة المحامين بمدريد (1972) ثم أوقفت في شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ قادة اللجان العمالية ، وهي النقابات الشيوعية الميول التي كانت تعمل في السر من داخل النقابة الوطنية ، الحكومية الوحيدة ، والتي فرضت نفسها على الساحة منذ أول ظهورها سنة 1964 .

مولد نقابة : إن قانون الاتفاقات الجماعية الصادر عام 1958 قد أحدث وضعاً جديداً بين العمال الأسبان لأنه فتح أمامهم باب المساهمة ، ولو نسبياً ، في مداوالات إعداد الاتفاقات الجماعية وهكذا جاءت الانتخابات النقابية سنة 1960 ليستغلها الشيوعيون ، بصفة منعزلة عن الحزب واستجابة لمبادرات شخصية لا إلى تعليمات ، ويبدوون بذلك تسربهم إلى المنظمة النقابية بصفة أكثر نظاماً وتخطيطاً . وسيمر عقد أو ما يقاربه قبل أن يشرع الحزب الشيوعي في استغلال الامكانيات الشرعية المتاحة أمامه استغلالاً كاملاً وهذه الامكانيات هي النقابات " اللجان العمالية " ورابطات المحامين . كان مارثيلينو كاماتشو وزميله خوليان أريشا يعملان في شركة " بركنس " فرع أسبانيا فانتخبا في لجنة الاتصال النقابي بها . ومن هذا المركز تمكنا من الاتصال المباشر المستمر بزملائهما الذين صوتوا لهما بالإجماع عند ترشحهما لذلك المنصب ثم بالاتصال بأعضاء لجان شركات أخرى مثل " بيغاسو " وبزملائهم العمال في مدارس التكوين النقابي دون أن يلفتوا إليهما الأنظار ودون أن يهملوا الحذر والحيلة . وتناسب هذا النشاط مع تضعف وضع النقابة العمودية من جراء الإضرابات المتتالية وأصبح جلياً أمام العمال عجز هذا الهيكل الرسمي الهرم عن الدفاع عن مصالحهم ووجوب إيجاد سبيل آخر لضم شملهم والسهر على حاجياتهم . فاغتنم كاماتشو وزميله أريشا تلك الفرص وجعلا يجتمعان كل أسبوع مع عدد من العمال يزداد ضخامة يوماً بعد يوم في نفس مقر النقابة الرسمية بدعوى متابعة المناقشات حول الاتفاق الجماعي لعام 1964 وخلق الفرص المناسبة للعمل عن طريق التشدد في مطالبهم التي يريدون تحقيقها في ذلك الاتفاق .

وهكذا أسفرت المداوالات على جمعية عامة عقدت يوم 2 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1964 في المقر الرئيسي للنقابة حيث حضر محلفو وأعيان الاتصال من مختلف شركات الصلب والمعادن . كانوا أكثر من ست مائة عضو أنهم أعمالهم بانتخاب ما أسموه " اللجنة العمالية " التي فاز بعضويتها بالرغم من مناورات الرسميين مارثيلينو كاماتشو وأربعة من زملائه فكان ذلك ميلاد أول " لجنة عمالية " سرعان ما أصبحت مثالا احتذاء العمال في مختلف القطاعات والمناطق فكونوا لجانهم وهكذا تعددت اللجان فما كان من كاماتشو وصحبه إلا ربط الصلة بينها وتنسيق أعمالها ونشاطاتها فأصبحت أشبه شيء باتحاد نقابات عمال داخل النقابة الرسمية الوحيدة .

لكن رغم الحذر والحيطه ظهرت الحقيقة جلية أمام المسؤولين ولم يكن منهم سوى استعمال الشدة وتوجيه العقاب المختلف الأشكال إلى قادة تلك اللجان التي أصبحت فعلا " اللجان العمالية " أي اتحاد النقابات العمالية التي ستلعب من يومها دورا اجتماعيا وسياسيا يزداد خطورة وتأثيرا والتي سيستغلها الحزب الشيوعي ، كما أسلفنا ، للقيام بنشاطاته وهو المنوع المحجر الملعون . وهكذا اعتبر يوم 2 سبتمبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1964 يوم أنشاء وميلاد " اللجان العمالية " التي هي اليوم ثاني اتحادين نقابيين يقتسمان بالتساوي تقريبا النشاط العمالي النقابي على الساحة الأسبانية وهو اتحاد يميل إلى الحزب الشيوعي بينما الاتحاد الآخر اشتراكي النزعة وهو ذلك الذي أسسه بابلو اغليسيا مؤسس الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني الحاكم اليوم بأغلبية مطلقة في مجلس النواب والشيوخ .

استمرار التصلب والمعارضة : استمرت الحكومة التي انفصلت رئاستها منذ يوم 21 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1973 عن رئاسة الدولة والتي أصبحت تحت رئاسة كاريرو بلانكو ، الصديق الوفي والموظف الممثل ، والمؤمن " بعقيدة " النظام وروحه ، استمرت في تعنتها فأوقفت العمل باستقلالية جامعات مدريد وأقالت رئيس الأركان العامة العليا اللواء دياث ألبيغريا المعروف بأرائه وأفكاره التحررية إلى غير ذلك مما يدل أكبر الدلالة على أن السلطة قد أعماها التصلب والتعصب عن مشاهدة الحقيقة التي أصبحت ملموسة في كل مكان وعلى جميع المستويات وهي أن الشعب ينبغي حريته ، ويطالب بالتغيير . لكن لاتصلب السلطة وتشدها ، ولا الزيادة في القمع والأعمال البوليسية من اعتقالات وتعذيب ﴿ أو حتى دفع إلى الانتحار أو الأعدام في شكل انتحار مثل ما حدث يوم 21 يناير ﴾ كانون ثان ﴿ 1969 عندما ألقى طالب بنفسه من نافذة مركز الشرطة حيث كان يجري معه استجواب ، ولا الكثرة في إعلان حالات الطوارئ ستستطيع قطع دابر رأس المنظمات المعارضة . فالكنيسة عرفت تزايداً وتصاعداً في تحرك أعضائها فتتج عن ذلك ابتعاد أكبر عن السلطة وماسكيها . لقد ظهر هذا جليا بعد موت المطران مورثيو رئيس أساقفة أسبانيا وخلفه المطران فيثانتي أنريكي إي تارانكون الذي واجه مؤامرة كبيرة محكمة لمنع انتخابه لكنه عرف كيف يتغلب عليها وتولى مقاليد الكنيسة التي دخلت تحت رئاسته في مجابهة صريحة مع النظام . فقد نادى الجمعية العامة للأساقفة المنعقدة في سبتمبر ﴿ أيلول ﴾

1971 بحرية التعبير وحرية الاجتماع والحرية النقابية والسياسية داخل إطار التعددية كما طالبت بحق الأقليات العرقية في إبراز شخصيتها وثقافتها وبإلغاء المحاكم الخاصة واحترام السلامة الجسدية وعدم التعذيب وما هو أشد من كل ذلك على النظام هو انتقادها للاتفاقية الباباوية التي أعطت الحق لفرانكو في تعيين الأساقفة والتي اعتبرها النظام إحدى منجزاته التي يفتخر بها ، كما انتقدت الجمعية العامة للأساقفة " الكاثوليكية الوطنية " وهي ما يمكن أن نسميه محور عقيدة أيديولوجية النظام . ومما جاء في اللائحة الختامية لهذه الجمعية إعلان المجتمعين عن " اعترافهم في تواضع بكل ما ارتكب من أخطاء وطلبهم العفو لأنهم لم يعرفوا في الإبان ، كيف يكونون وزراء تصالح وسط شعبهم المنقسم على نفسه من جراء حرب بين أخوة . . " فكانت هذه اللائحة بمثابة تصحيح ما جاء في الرسالة الرعائية التي صدرت باسم الأساقفة سنة 1937 (60 مكرر) .

أما الأحزاب فقد ضاعفت من نشاطاتها وتنظيم صفوفها من ذلك أن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ، وهو حزب تاريخي كما هو معلوم ، قد عقد مؤتمرا بفرنسا كان حاسما في تاريخه وتاريخ الحركة الوطنية في البلاد إذ فيه برز جيل جديد جاء من داخل البلاد فهيمن على المؤتمر وعلى أعماله مما دفع بالقيادة القديمة العائشة في المهجر إلى إيقاف المؤتمر لكنه استمر بدونها وانتخب في نهاية أعماله قيادة من 14 عضوا ، 9 منهم من الداخل و5 من الخارج وقرر أنه من الممكن القيام بعمل موحد مع جميع الكتل والمنظمات المعارضة بما فيها الحزب الشيوعي . لكن المؤتمر المصيري حقا ، والأخير الذي يعقد خارج تراب الوطن ، هو المؤتمر الثالث عشر الذي انعقد من 11 إلى يوم 13 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1974 بقرية سوراغن ، قرب باريس عاصمة فرنسا ، والذي تولت أعماله مجموعة الداخل ، أي الجيل الجديد ، فهيمنت إذًا مجموعة إشبيليا التي يتزعمها فيلبي غونثالث ، الذي كان اسمه الحركي " ايزيدورو " ، وألفونصو غيرا أو " أندريس " . وهكذا صعد فيلبي غونثالث إلى الأمانة العامة وتحت زعامته سيعرف الحزب مصيرا آخر وسيتخذ منحرجا إن لم يُرض تمام الرضى الأرثودكسين من الاشتراكيين فهو قد أوصل الحزب إلى الحكم وقيادة البلاد بأغلبية مطلقة لأول مرة في تاريخه .

عقد الحزب الشيوعي الأسباني هو الآخر مؤتمرا سنة 1972 اعتبر بداية التحول في

منهجه وفلسفته وأصدر على أثره ماعرف باسم " معاهدة الحرية " . كان الحزب الشيوعي في تلك الآونة يعمل على عدة جبهات لفرض وجوده بالاضافة إلى نكرائه ومقاومته من طرف النظام وسلطته فهو معارض أيضا من طرف معظم التنظيمات السياسية التي رفضت دوما التعاون معه أو إدماجه في أي قرار أو ميثاق جماعي اتخذته وحتى لما فعلت لم تحترم تعهدها ازاءه .

وكما فعل الحزبان الاشتراكي والشيوعي تهيأت كل الأحزاب والمنظمات الأخرى فتأسست بقاطالونيا الجمعية الدائمة التي شملت كل الاتجاهات بالإقليم وجندت كامل شعب قاطالونيا خلال السنوات الأربع الأخيرة من حياة النظام . وفي بلاد الباسك ضاعف الحزب الوطني الباسكي ، وهو الحزب التقليدي التاريخي بالإقليم ، ضاعف تمركزه وانتشاره بين مختلف الفئات الشعبية وعبر عن قوته وتأثيره بمختلف التظاهرات والنشاطات ولم تتخلف النقابات عن الركب فعقد الاتحاد العام للشغل مؤتمرا في أغسطس ﴿ آب ﴾ 1973 نظم فيه صفوفه وهياكله وانتخب لأمانته العامة السيد نيكولاس ريدوندو الذي رشح في مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي انعقد بفرنسا والذي أشرنا إليه آنفا ، رشح لمنصب الأمين العام ولكنه لم يقبل مفضلا النشاط النقابي فكانت له أمانة الاتحاد التي لا يزال يحتفظ بها إلى اليوم .

وإلى جانب هذه التنظيمات والتأهبات ، لم تتوقف المعارضة عن أعمالها الميدانية فتوالت الإضرابات العمالية وتكاثرت المقالات والمنشورات وتوالت الاجتماعات سرية وشبه سرية وعلنية وكثرت الدراسات فتأسس المجلس الديمقراطي وهو عبارة عن حلف للعمل المشترك الذي شارك فيه الحزب الشيوعي الأسباني والحزب الاشتراكي الشعبي الذي أسسه الأستاذ أنريكي تيارنو غالبان بعد أن انفصل عن الحزب الاشتراكي العمالي ، وحزب الشغاليين الأسباني والتحالفات الاشتراكية وعدد من الشخصيات المستقلة وكانت أولى طلبات هذا المجلس هي الانتقال إلى الديمقراطية وإنهاء الدكتاتورية . كما تأسست " المنصة الديمقراطية " التي لم تكن سوى حلف آخر للعمل المشترك ضم هذه المرة الحزب الاشتراكي العمالي واليسار الديمقراطي المسيحي والحزب الوطني الباسكي والمنظمة الثورية العمالية والاتحاد الديمقراطي المسيحي بقاطالونيا وبلنسية وبعض المنظمات الأخرى وطالبوا هم أيضا بالانتقال إلى الديمقراطية ووضع حد للدكتاتورية . وفي نفس الفترة ﴿ يونيو/ حزيران ﴾ 1975

أسس السيد أدلفو سووارث صحبة جمع من الشخصيات السياسية " اتحاد الشعب الأسباني " بينما فضل الأستاذ مانوال فراغا ايريبارني والأستاذ أريلسا وبعض الساسة الآخرين التحرك داخل تنظيم في شكل شركة فأسسوا شركة " فاديسا " التي لم تكن في الواقع سوى تنظيم سياسي أو حزب مستتر.

مقتل كاريو: لكن لنعد قليلا إلى الوراء وإلى عام 1973 الذي سينتهي بحدث هو دون شك أهم وأعظم ما حدث خلال هذه الخمسية إذا استثنينا موت فرانكو نفسه . ففي صباح يوم 30 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ قامت جماعة تابعة لمنظمة " ايتا " بعملية جريئة صعبة قضت بها على حياة الرجل الذي أصبح القائد الثاني للنظام والذي كان مرشحا ليكون حامي النظام والساھر على استمراريته بعد فرانكو .

كان من المعتاد ، طيلة عهد فرانكو . أن لاتنشر الأخبار السيئة أو أنها تحور وتنمق ليخفف وطؤها داخليا . وفي يوم 20 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1973 تلقت السلطات في أسبانيا ضربة قاسية للغاية . ف رئيس الحكومة الأميرالاي لويس كاريو بلانكو ، أصدق وأوفى مساعدي فرانكو طيلة اثنين وثلاثين عاما قد اغتيل في قلب مدينة مدريد .

" جرى انفجار كبير صباح هذا اليوم بحي سالامنقا بمدريد أسفر عن عدد من الجرحى وحتى الآن لم يعرف بعد سبب الانفجار . . . " بهذا البلاغ المنقوص المتور اعترفت السلطة بما حدث وجاء هذا الاعتراف بعد ثلاث ساعات تقريبا من وقوع الحادث . والواقع هو أن كاريو بلانكو كان قد حضر القداس بالكنيسة كعادته صباح كل يوم وخرج متجها إلى مكتبه وإذا بانفجار قوي جدا دوى تحت سيارته المصفحة نتيجة عبوة كبيرة من المتفجرات وضعت في نفق حفر خصيصا تحت بلاط الشارع فقذف بها خمسة عشر مترا بعيدا عن حيث كانت فاصطدمت بجدار الكنيسة ثم وقعت في فناء بيت مجاور . فمات في الحين سائق السيارة والحرس الخاص المرافق للرئيس ومات هذا الأخير وهو منقول إلى المستشفى . كان الانفجار قويا والعبوة كبيرة حتى أنها تركت بالمكان حفرة اتساعها عشرة أمتار على سبعة .

كانت العملية من انجاز منظمة " ايتا " الانفصالية الباسكية التي قضت ستة

أشهر في إعداد ضربتها وكانت النية متجهة أول الأمر إلى اختطاف كاريرو بلانكو واحتجازه إلى أن يتم إطلاق سراح بعض المعتقلين الباسكيين لكن بعد أن عين كاريرو رئيسا للوزراء وتعززت الحراسة حوله ، تغيرت الخطة وأصبحت ماتمت عليه . إن هذا الاغتيال هو أول ضربة توجه إلى قلب النظام وصلبه منذ نهاية الفتنة سنة 1936 .

كانت السنون قد أوهنت قوى فرانكو وأنقصت تدريجيا من قدرته على تسيير دفة الحكم والسهر بعناية وشدة على نظامه فتنازل شيئا فشيئا على بعض صلاحياته إلى الوفي كاريرو بلانكو إلى أن سلمه رئاسة الحكومة في شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ من نفس سنة 1973 . لم يكن فرانكو قد سلم صديقه رئاسة الحكومة فحسب ، بل سلمه في الواقع مصير الدولة لأنه ما من شك " الرجل الوحيد الذي سيحافظ على أسبانيا على درب الوحدة والقيم الكاثوليكية واحترام ميراث النصر الذي تلا الحرب الأهلية وذلك رغم سنه التي بلغت إذاك السبعين عاما . لقد عمل لويس كاريرو طويلا إلى جانب فرانكو وكان له دور مؤثر في كل المحادثات والمفاوضات التي دارت بين " الكاوديتو " والأمير المطالب بالعرش دون خوان آل بربون . ثم إن قانون الخلافة وأجرائها قد أعده كاريرو بلانكو وأراد به أن تكون الملكية التي تأتي بعد فرانكو " ملكية كاثوليكية معادية للشيوعية والليبراليين وتكون متحررة مستقلة عن أية تبعية خارجية في جميع شؤونها الداخلية والخارجية " .

كانت هذه نظرة كاريرو بلانكو وبعض رجال ذلك النظام إلى الملكية التي سترث فرانكو وهي نظرة أقل ما يقال عنها أنها غير ديمقراطية وتتنافى تماما مع ما تطالب به كل الفئات والمنظمات بالبلاد وما أصبح صيحة واحدة وهتافا واحدا صادرا عن كل الحناجر وهو الديمقراطية الحققة والحريات للشعب والسيادة له ومصيره بيده .

لم ييك فرانكو طيلة حياته كما بكى كاريرو بلانكو ولكنه فاه بعبارة أنذاك تدل دلالة واضحة ، في نظرنا ، على بعد نظر فرانكو و يقينه بأن ما سيحدث بعده بالبلاد لن يكون أبدا ما أراده هو ولا ما كان سيحاول كاريرو بلانكو المحافظة عليه . لقد ردد أنذاك مثلا شعبيا يقول مامعناه " لاشر يأتي إلا ومعه خير " . نعم فشر موت كاريرو بلانكو قد أتى دون شك بخير وفير للبلاد لأنه جنبها متاعب جمة وحتى احتمال اصطدامات جديدة كما جنب الملك مشقة الصراع مع رجال يمسون حوله

بخطوط الإدارة وهياكل البلاد ، أو كما صرح السيد خوزي ماريا أريثا وزير الخارجية الأسبق وسفير فرانكو في بيونس آيرس وواشنطن وباريس والذي كان إذاك بعيدا عن نظام يرفض الانفتاح والتحرر ، ومع هذا فقد كان من بين القلائل الذي علموا بالحادث بعد بضع دقائق فقط من وقوعه بالرغم من أنه كان على مسافة بعيدة من العاصمة . فقد اتصل به أحد كبار مسؤولي الأمن برئاسة الحكومة ونقل له النبأ فصرح لمراسل جريدة " لوموند " الفرنسية يقول " ان موت كاريرو بلانكو قد اقتضب عملية الخلافة بما لا يقل عن خمس سنوات .

نصف الساعة الأخير : كان هذا وغيره صحيحا . فموت كاريرو بلانكو كان المنعرج الذي اتخذته الأحداث والتطورات بالبلاد ومن يومها ستجري الأمور بسرعة مذهلة وتتراكم الأحداث مما يجعل تتبعها وتنظيمها زمنيا غير سهل ولا بسيط . فقد عين فرانكو على رأس الحكومة السيد كارلوس أرياس نافارو الذي كان وزيرا للداخلية وهو رجل مخبرات وعلى علاقة وثيقة مع وكالة المخابرات الأمريكية . تولى السيد أرياس مقاليد الحكومة في يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1974 وتقدم إلى الشعب والأمة ببرنامج طموح في نظره سيحقق للبلاد تطورها الطبيعي في ما تبقى من حياة فرانكو وبعده . لكن برنامج السيد أرياس نافارو والخطاب الذي قدمه به يوم 12 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1974 لم يكونا ليرضيا أحدا في البلاد سواء . ففي داخل النظام والحكومة نفسها كان الرجعيون أو قل المحافظين كما يسمون أنفسهم يرون في ما قدمه السيد أرياس عقوقا وابتعادا عن روح ومفهوم 18 يوليو ﴿ تموز ﴾ أي روح الانتفاضة والنظام الذي تلاها . أما الليبراليون والمتحررون داخل النظام والمعارضة خارجه فقد رأوا في برنامج الحكومة الجديد تمسكا بما كان عليه النظام من تحجر وتصلب وعدم مسايرة للظروف والمطالب الشعبية ورغبات الجماهير التي لم تعد تقبل بغير الديمقراطية بديلا .

لم يكف هذا بل تضاعف تشابك الأمور بمرض فرانكو ففي شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ من نفس السنة سنة 1974 فآدى ذلك إلى إتخاذ خطوات أخرى منها تطبيق البند رقم 11 من القانون التأسيسي للدولة وتعيين الأمير خوان كارلوس للقيام بمهام رئاسة الدولة بالنيابة بينما التوتر والحيرة يتضاعفان ويسيطران على الجميع

وانتظار ما سيحدث أصبح ثقيلًا مملاً ولم يكن على الألسن ولا في العقول سوى سؤال واحد هو " ما الذي سيحدث بعد فرانكو ؟ " .

إن الذي سيحدث آنذاك هو أن فرانكو قد استرجع قواه واستأنف نشاطه واستعاد سلطات رئاسة الدولة يوم أول سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ بينما حكومته تواصل تتبعاتها للمعارضين فتعدم ﴿ سلفادور بوتج أنتيتش برشلونة ﴾ وتعتقل الكثيرين ولو كانوا قساوسة وما أعيب عليهم أتوه في نطاق مهامهم الدينية وداخل معابدهم ﴿ 3 مارس / آذار أوقف مون سنيور أنيوفيروس ﴾ وتسجن السياسيين بالعشرات والمئات وتوقف وتحجز الصحف والمجلات وتحاول في الوقت نفسه تطبيق برنامجها فتقدم إلى البرلمان قانوناً جديداً ينظم تشكيل وتسيير الجمعيات وتصدر قانوناً ينظم حق الإضراب . في هذه الأثناء تتابع المعارضة التي تعددت تشكيلاتها وتكتلاتها وأحزابها بشكل فاق كل معقول أو معلن ، تتابع نشاطها على كل الجبهات متعرضة لكل الضربات . فالإضرابات لم تنقطع بل تضاعفت ، والاجتماعات تكاثرت والأحلاف تعقد وتحل ، وأحزاب جديدة عديدة تتأسس ، والإرهاب يتصاعد فبدت البلاد كالمرجل يغلي وصمامه يتحرك منذراً بقرب الانفجار .

لم يكن رجال القوات المسلحة ليتخلفوا عن الركب فالجيش هو الذي قام بالانتفاضة وهو الذي أتى بالنصر على " العدو " وهو الذي قاد البلاد قرابة الأربعة عقود عن طريق قائده فرانكو ومنه أكثر من 114 ضابطاً تولوا مناصب وزارية طيلة العهد وغيرهم كثيرون أسندت إليهم مناصب عليا غير وزارية ولاسياسة كإدارة المؤسسات والشركات الاقتصادية وغيرها . لكن هذا الجيش هذه القوات المسلحة هي الأخرى قد جرى في عروقها دم جديد وقد أصبح من مكوناتها جيل جديد له روح جديدة وعقليات أخرى ومشاعر تختلف عما كان عليه الجيل السابق من أحاسيس وأفكار ومشاعر فتعارضت أفكارهم مع ما كانوا يعيشونه يومياً كجنود أو كمواطنين . وهكذا قرر جمع منهم تأسيس حركة داخل القوات المسلحة للعمل من أجل تحرير البلاد من وطأة الدكتاتورية والسير بها على درب الديمقراطية ومن ثم تحرير القوات المسلحة من عقدها " التاريخية " وإخراجها من جمودها والعمل على تطويرها وتعصير أسلحتها وأساليبها . يمثل هذه الروح وهذه الغايات تأسست " الوحدة

العسكرية الديمقراطية " ، 28 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1974 وبشرت أعمالها في
الحين إذ كُثف أعضاؤها اتصالاتهم بزملائهم من ناحية وبقيادة الأحزاب من ناحية
أخرى وخاصة منهم قادة الحزبين التاريخيين الاشتراكي والشيوعي . إلا أن نشاطهم
هذا ستضع له حدًا ضربات الحكومة التي اكتشفت الأمر فاعتقلت قادة المنظمة
الرئيسيين وكان ذلك يوم 29 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1975 .

ليس هذا كل ما قامت به الحكومة في مجال القمع والحد من الحريات . فقد قدمت
للمحاكمة أمام محكمة حربية خاصة عددا من المتهمين بانتسابهم إلى الجبهة الثورية
الشعبية المضادة للفاشية التي قامت بعدة عمليات أرهابية خلال السنتين
الأخيرتين . وتمت المحاكمة بكل ما يعترها من خلل قانوني ومخالفات إجرائية ، تمت
بإصدار خمسة أحكام بالإعدام يوم 17 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1975 سرعان ما صادق
عليها مجلس الوزراء يوم (26) ونفذ الإعدام في خمسة مواطنين فجر يوم 27 سبتمبر
﴿ أيلول ﴾ بالرغم من الموجة العارمة من الاحتجاجات والتدخلات والتوسلات التي
جاءت من داخل البلاد ومن خارجها وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن
فرانكو، ورئيس وزرائه كارلوس أرياس غير مستعدين للتخلي ولو قيد أنملة عن
نظامها الدكتاتوري وأساليبه التعسفية المانعة لأي تحرر أو انفراج .

هكذا رأت المعارضة الوضع في تلك الآونة وهكذا رآه العالم الخارجي الذي استاء
كثيرا للإعدامات المتكررة فشن على فرانكو ونظامه حملة اعلامية تنديدية شديدة منها
مطالبة حكومة المكسيك بطرد أسبانيا من جمعية الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس وزراء
السوق الأوروبية المشتركة بتأجيل المفاوضات مع أسبانيا إلى أجل غير مسمى وختم
ذلك بإصدار حكم محكمة لاهاي الدولية بشأن الصحراء الغربية التي كانت خاضعة
للحكم الأسباني وتبعه قرار الأمم المتحدة بنفس الخصوص ونص الاثنان على وجوب
انهاء استعمار تلك المنطقة وإعطاء الفرصة لسكانها بتقرير مصيرهم .

غير أن كل ذلك لم يكن ليحيد الحكومة عن ضلالها وقابلته بتظاهرة ضخمة
نظمتها بلدية مدريد لتأييد فرانكو فالتقت الجماهير المؤتى بها من كل مكان ، التقت
في الساحة المواجهة للقصر الملكي بمدريد ومن شرفته وجه فرانكو الهرم بعض
الكلمات إلى تلك الجماهير فكانت آخر صلة له بالشعب مباشرة . فالمظاهرة نظمت

يوم أول أكتوبر ويوم 21 منه أعلن رسميا مرض الكاوديو.

دخلت البلاد بهذا الإعلان المرحلة الأخيرة أو نصف الساعة الأخير كما يقال قبل أن تطوى صفحة لتفتح أخرى . لذا كان القلق والخرج والحيرة تسيطر على رجال الدولة وخاصة المحافظين المتصلين منهم ، وكان الأمل ورغبة بلوغ الهدف يهيمنان على قادة المعارضة وأعضائها فاندفع الجميع في سباق مدوخ مع الزمن أو ضده بينما تولى الأمر الأمير خوان كارلوس مرة أخرى رئاسة الدولة بالنيابة فيجابه في وحدة وانفراد فترة من أخرج وأصعب ما عرف في حياته ومن أدق ما عاشت أسبانيا والأسبان . استمر هذا الحال بكل ما حواه من أحداث * كالمسيرة التي نظمها المغرب ضد الصحراء والأوضاع في تلك البلاد * ومواقف معادية أو نافرة أو غير فاهمة لموقف الأمير ودوره إلى أن دقت الساعة ومات فرانكو يوم 20 نوفمبر * تشرين ثان * 1975 بعد أن حاول الذين حوله إطالة عمره بكل وسيلة فعرضوه وهو في الثالثة والثمانين من العمر إلى سلسلة من العمليات الجراحية التي لم تفعل سوى إطالة فترة التوتر والانتظار المقلق داخل أسبانيا وخارجها .

موت فرانكو : مات فرانكو الذي تردد طويلا قبل أن يقرر المشاركة في الانتفاضة التي أدت إلى الحرب الأهلية والتي أتت به إلى القيادة برئاسة الدولة وتسيير البلاد عبر نظام سلطة فردية مطلقة دامت قرابة الأربعة عقود . مات فرانكو الذي لو عاش له ثلاثة ، الفريق سان خورخو والفريق مولا ومؤسس الكتائب خوزي أنطونيو أو أحد هؤلاء الثلاثة لما كانت له القيادة ولا الرئاسة . فأى من الثلاثة عاش مع فرانكو كان ولا بد أن يعرقل مسيرته ويعطل صعوده . مات فرانكو الذي قال عنه الفريق ميغال كاربانياس . وبعد أن سلم له رئاسة مجلس الدفاع الوطني في فجر الانتفاضة " أنكم ، موجهها كلامه لبقية زملائه الذي عملوا لفائدة رئاسة فرانكو ، انكم لا تعرفون فرانكو كما أعرفه . فقد خبرته وهو يعمل تحت امرتي داخل جيش افريقيا . . . فإذا ما أعطيته القيادة كما طلبتم فإني أعطيه أسبانيا وسيعتقد أنها ملكه ولن يترك أحدا يحل محله لا خلال الحرب ولا بعدها وإلى أن يموت " .

مات فرانكو بعد أن جمع لنفسه كل الألقاب وبعد أن تربع إلى " جانب " عرش بلاده أسبانيا فكان طيلة عهده ملكا بلا تاج . فهل فكر يوما في تنويع نفسه ؟ سؤال

لا يستحق الإجابة عنه الآن لأن فرانكو قد مات دون أن يسلم مقاليد الحكم وكان أنسب لو فعل ذلك قبل وفاته بعدة سنوات لأنه كان في آخر عهده عجوزا شاخ جسميا وعقليا فجعله ذلك غير قادر على مواجهة الأمور بمثل ما يجب أن تجابه به " . لكن ذلك ، كما يقول غراهم غرين ، أعطى الفرصة للأسبان كي يفكروا في ما بعد الفرنكية . وهكذا لم تعارض بعد موته إلا أقلية رجعية وجوب التحول إلى الديمقراطية " . مات فرانكو وترك ، حسب ظنه ، " كل شيء موثوقا بحكم الوثائق " لكنه في الواقع ترك وراءه كل شيء في حاجة إلى الربط والتوثيق . نعم لقد أنجز في عهده الكثير فهو كما قال عنه الأستاذ ريكاردو دي لاثيارفا " قد استلم بلدا فقيرا وتركه وهو غني أو يكاد . استلم بلدا زراعيا وسلم بلدا صناعيا وبلد خدمات . استلم بلدا أغليته في بعض المناطق الحيوية أمية فاستطاع خلال عهده أن يخفض ذلك بصفة ملحوظة . استلم بلدا بلا حاضر وسلم بلدا جاهزا للمستقبل ، بلدا لقنه درسه الأساسي في كلمة واحدة ردها على مسمعه آلاف المرات وبكل الوسائل وهي . . . الوحدة . . . وكان عهده وسط مشاكله وأخطائه أطول عهد سلم وخصوبة في كل تاريخ أسبانيا المعاصرة (60) .

لكنه لم يعرف كيف يوحد هذا الشعب الذي طال به بالوحدة . فقد حافظ على التفرقة والشقاق بعدم استعماله العفو عند المقدرة وعدم اعتبار نفسه رئيسا لكل الأسبان لأنه رغم إدعائه ذلك فهو لم يعترف بنصف أسبانيا واعتبره عاقا مارقا خارجا عن الملة والدين فعامله معاملة العدو . ثم أنه ترك شعبا تربى وسط الخوف والشك وعدم الطمأنينة مغذى بأفكار وعقيدة محجرة جامدة تركزت وانحصرت في الوطن الواحد والدين الواحد والقائد الواحد أي الأوحـد " القائد الموهوب والملمهم والمرسل والمسؤول أمام الله وأمام التاريخ " لاغير . مات فرانكو والأفق الخارجي تغشيه الغيوم المنذرة بالعواصف . فالبلاد لم تجد تحت حكمه مكانها بين الحقائق والأوضاع الجديدة في العالم . " فهو لم يحدد ولم يركز موقفها تجاه الولايات المتحدة إلا على مدى قصير وكذلك فعل تجاه العالم الاشتراكي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي وبصفة خاصة تجاه أوربا التي يمكن فعلا أن تبتدي الآن بالنسبة لأسبانيا من حدود البرتغال . هذا بينما التلاقي المحتوم بين أسبانيا الجديدة وأميركا لاتينية جديدة لا يزال موقوفا بعامل الجهل والحنين وبقايا الجدال حول أحلام الامبراطورية " (60) .

مات فرانكو وبموته أغلقت أسبانيا بابا من أبواب دهاليز التاريخ لتفتح آخر

ورغم هذا فقد قابل الشعب الأسباني الأحداث بهدوء موزون يصحبه الاعتقاد بأنه أمام المستقبل المجهول يتحتم على كل فرد الإسهام في بناء ذلك المستقبل ولا يتم ذلك إلا بالتعايش في أمن وسلام . مات فرانكو فبكاه ، رغم كل شيء ، الكثيرون لأن الشعوب لا تنسى ولا تنكر الفضل ولذا رغم معارضته أو الحقده عليه فقد سار الشعب في صفوف طويلة لوداعه وإيداعه مقره الأخير . مات فرانكو بعد أن ترك كل شيء " موثوقا بحكم الوثائق " لكن لأية غاية ؟ فكان فرانكو رغم حذقه وذكائه قد نسي بأن الشعوب تصمم أحيانا على أن تصنع تاريخها بنفسها وإذا صممت أنجزت .

الباب الرابع

دون خوان والخوانية

إذا المرء تجرد من كل وضع ، وتاقت نفسه إلى كل رفيع ، فتعالت عن المظاهر الدنيا ، وسمت إلى المبادئ العليا ، نال من الإكبار عظيمه ومن التقدير وافره وذكر دوما مع الخالدين . هذا ما تقدم به وما ينطبق تماما في نظرنا على صاحب السمو دون خوان آل بريون ، كونت برشلونة ، والد الملك الأسباني الحالي دون خوان كارلوس ابن ألفونسو الثالث عشر الذي تخلى عن العرش قبيل إعلان الجمهورية تفاديا لمغبة الفتنة التي رغم تضحيتها لم تسلم منها البلاد .

أردنا قبل الدخول في موضوعنا الرئيسي ، تخصيص هذا الباب القصير لهذا الرجل الذي نرى أنه لو لم يقم بما قام به لما كان للملكية أن تعود بهذه السهولة وهذا الهدوء إلى أسبانيا وإن هي عادت كان من الممكن أن تخرج من سلالة آل بريون هذا إن لم تعد الجمهورية وإن لم تتعرض البلاد الى فتنة أخرى .

أفردنا له هذا الباب على قصره ، كي نعطي ولو لمحة عما قدمه الرجل لعرشه وبلاده وكي نطلع القارئ ولو في ايجاز على رأي وأفكار ومبادئ هذا الذي كان مفروضا أن يتولى قبل ابنه مقاليد البلاد ويجلس قبله على عرش أجداده احتراماً للتسلسل الشرعي الطبيعي للتداول على عرش آل بريون بأسبانيا . لكن أرادت الظروف ، داخلية وعالمية ، وأراد فرانكو ، أن يحل محله ابنه الذي ما من شك أنه تبنى مفهومه للملكية ودورها من مفهوم أبيه لها وهذا من الدواعي التي أدت بنا إلى تخصيص هذا الباب لهذا الرجل التزيه القنوع ، الوفي لمبادئه ، المؤمن بالحرية والعدل والمساواة وبأن دور الملكية الأول هو ضمان هذه الحقوق للمواطنين وصونها من كل معتد أو جبار.

حياته : ولد دون خوان آل بريون وبَاتنبارغ بقصر " لاغرانخا " على بعد سبعين كيلو مترا عن مدريد فكان الابن الثالث للملك ألفونسو الثالث عشر وزجته فكتوريا أوخينيا آل باتنبرغ .

لم يكن دون خوان ولا أي عارف متصل بالقصر الملكي وقوانينه وتشريفاته يحلم أو يظن أو يتتظر أن يصل دون خوان يوما إلى ولاية العهد ومنها إلى العرش ، لأنه كان ثالث الأبناء وأصغرهم ولذا كان يجب أن يموت أو يتنازل ثلاثة قبله ، هم أبوه وأخواه ، كي يصبح ذا حق في الجلوس على العرش . ولذا ولبعده عن ذلك الاحتمال تمتع في طفولته بشيء من الحرية والتخلص من شدة قيود تراتيب القصر .

درس دون خوان أول ما درس على يدي مدرسات أوتي بهن لتعليمه وأخويه اللغات فكانوا يعيشون ، كما قال هو نفسه ، بعيدين عن كل ما هو سياسة . ولما بلغ العاشرة عين له أساتذة عسكريون ثم التحق كجندي بمدرسة السكك الحديدية . وعند التفكير في المستقبل وفي الدراسة التخصصية وجه نحو الهندسة . لكن بحكم صلتة بمحيط البحرية ونشاطاتها في مدينة سان تاندير مال إلى هذا التخصص وفضل أن يصبح بحارا . عرض ذلك على والده ، الملك ، فكان جوابه " إذن إلى الأمام وهيئ نفسك للمدرسة البحرية . فاجأه تخلي والده عن الحكم ثم إعلان الجمهورية وهو بالمدرسة البحرية فما كان منه إلا الإسراع إلى قاعدة جبل طارق القريبة حيث وصل يوم 15 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1931 فجرا ومنها وعلى متن باخرة مدنية إيطالية سافر إلى جينوا وبالقطار قصد باريس حيث التحق بعائلته . لم يكن أحد هناك يهتم به وكان عليه أن يفكر في مستقبله وهكذا فعل فهو يقول " لقد فكرت بأنه لو استطعت لأتممت دراستي البحرية التي بدأتها بأسبانيا والتي تعجبني فحل أبي هذه المشكلة بسرعة إذ قال لي " سأذهب إلى انجلترا لأرى إن كان الملك جورج الخامس يقبل أن تلتحق بالبحرية البريطانية " وفعلا ذهب . وبما أن أحداث أسبانيا كانت قريبة العهد فقد وجد أبي الملك البريطاني متأثرا جدا بها وبدون تأخير ألحقت بمدرسة " الأشبال الملكية " بدورت مونث بعد أن أجرى لي امتحان دام ساعات .

وهكذا واصل الأمير دون خوان دراسته العسكرية البحرية تلك ، وبقي تابعا للبحرية الملكية البريطانية إلى أن تحصل على رتبة نقيب بعد قضاء مدة تدريبية عملية على ظهر البارجات " انتربرايز " و " آيرن ديوك " و " ونشستر " وأرادت الأقدار أن تجعل ممكنا ما كان أقرب إلى المستحيل . ففي سنة 1933 ، جرى وسط العائلة المالكة وهي في مهجرها ما لم يكن في الحسبان . فقد تنازل الأخوان

الأكبران عن جميع حقوقهما في الملك وبذلك أصبح دون خوان ولي عهد وأمير أستورياس كما يقتضي العرف . فالأخ الأكبر ، دون ألفونسو شرح أسباب تنازله وهو زواجه بسيدة ليست من سلالة ملكية . أما الثاني ، دون خايمي ، فلم يشرح الأسباب التي لم تكن سوى عجز جسدي ناتج عن مرض أصابه في صغره فخلف له الصمم وصعوبة الكلام . ومهما يكن من أمر فقد تنازل الاثنان وها هو دون خوان الذي كان بعيدا عن المسؤولية الكبرى ، وعن السياسة ومشاكلها ، ها هو يجد نفسه وسط المعمة ، وليا لعهد ملك في المهجر ، بلاده في اضطراب ونزاعات وصحته تحتاج إلى كبير العناية من جراء ضعف في القلب يشكوه . وجد نفسه في الصف الأول وفي المقدمة لمجابهة المسؤولية ، مسؤولية المحافظة على العائلة والعرش وإعطاء أسبانيا ما تحتاجه من استقرار وعدل ورفاهية . كانت هذه مسؤوليات الأمير الشاب إلا أن الأحداث والظروف ستضعه في أول درب طويل مليء بالأتعاب لا ينتهي ولا يبلغ الأمير مداه الا عن طريق ابنه وبعد موت فرانكو أي بعد نيف وأربعين سنة .

الحرب الأهلية : إن أول الأحداث التي واجهها الأمير دون خوان هي الفتنة التي اندلعت بأسبانيا في 18 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1933 فأتت على البلاد ماديًا وأدبيًا والتي وجدته وهو شاب متحمس يغلي في عروقه دم الشهامة والغيرة على الوطن فما كان منه ، وهو الحر آنذاك من وثائق الملك وما تفرضه على الملك من اعتدال وحياد وسعي للمصالحة بين المواطنين ، ما كان منه الا أن اجتاز الحدود الفرنسية الأسبانية عبر جبال البرانس صحبة جمع من الرفاق واتجه جميعهم تحت أسماء مستعارة نحو الخطوط الأمامية بغية المشاركة في الحرب وبمنطقة مدريد ان أمكن . إلا أن مجموعة الشباب هذه لم تستطع اجتياز مدينة أراندا بشمال أسبانيا إذ اعترضهم هناك نقيب يبلغهم أن على " الأمير دون خوان آل بربون أن يعود من حيث أتى ويعبر الحدود ثانية في الاتجاه المعاكس لأن دخوله أسبانيا يجب أن يتم بصفة أخرى ، حسب قول النقيب .

عاد إذن الأمير إدراجه وما هي إلا أشهر حتى عاوده الحنين إلى مشاركة أنداده التضحيات والمشاق في حرب يشارك فيها الأجانب ويذهب ضحيتها الوطن . لم يحاول اجتياز الحدود هذه المرة بل كتب إلى فرانكو ، بصفته المسؤول الأول عن قيادة الجيش " الوطني " وقال له : حضرة الفريق المحترم ، لما كانت الحرب الأسبانية ذات

صبغة داخلية بحتة ، حاولت ، بطريقة قد تكون غير ناتجة عن سابق تفكير ، حاولت المشاركة في الحرب مدفوعا بمشاعر بعيدة عن السياسية . اني أفهم وأحترم الدوافع التي أدت بالسلطات العسكرية آنذاك إلى منعي من الانخراط في الجيش .

لكن المعركة اليوم تزداد ، على ما يبدو ، اتخاذ شكل معركة ضد أعداء من الخارج فتصبح حربا على كل اسباني حقيقي في سني أن يحتل مكانا فيها ثم يذكر الأمير فرانكو بدراسته العسكرية ويقترح التحاقه بباخرة حديثة الصنع وعلى أهبة الإبحار . لكن فرانكو لم يكن مستعدا لقبول وجود الأمير معه في القتال لأن ذلك من شأنه أن يقربه من الشعب ويفضي عليه من البطولة ما يفضي فيسد ذلك الطريق أمام فرانكو ، الطريق نحو السلطة وهو الطامع فيها العامل من أجلها ولو أنه سيجيب الأمير بما لا يفضح نواياه بل ما من شأنه أن يدل على حكمة وإخلاص والكل في فائدة العرش وأصحابه إذ يقول في جوابه . . . " حقا ان الصراع الذي نقوم به قد تعدى حدود الدولة ليدخل إلى المجالات العالمية لأنه لم يعد مقصورا على مصير أسبانيا فقط بل ومصير المدنية الغربية أيضا ومعها الكنيسة الكاثوليكية المهاجرتين بشدة من طرف الشيوعية الروسية ، بمشاركة وتعاون حكومات خارجية معينة .

كان يمكن لي أن أسرّ كثيرا لاستطاعتي الاستجابة لرغبتكم ، الأسبانية والشرعية معا ، في المحاربة في سبيل قضيتنا ضمن قواتنا البحرية . لكن تفرد شخصيتكم لا يسمح بتمكينكم من الخدمة تحت مجرد رتبة ضابط ، لأن حماس البعض وفضول الآخرين يحول دون تحقيق تلك المطامح النبيلة . هذا دون نسيان المرتبة التي تحتلونها داخل التسلسل العائلي والواجبات المترتبة عن ذلك والتي تفرض على الجميع ، وتتطلب من جانبكم التضحية برغبات على درجة من الوطنية مثلما هي نبيلة ورشيدة ، في سبيل مصلحة الوطن . . . " وأسرّ فرانكو للشخصية التي حملها رسالته إلى الأمير بقوله " إن من واجبي عدم تعريض حياته لأي خطر ، لأنها قد تكون غالية علينا يوما ما . . . فإذا ما عاد يوما من الأيام ملك على رأس الدولة ، فهذا الملك يجب أن يأتي مصلحا ذات البين ولا يجب أن يعد من الغالين " .

كان الأمير دون خوان معروفا بعدائه للشيوعية وقد يكون هذا الشعور هو الذي أدى به إلى الرغبة في حمل السلاح ضد " الأعداء الخارجيين " . ثم إنه لم يكن يؤمن

ولا يقبل بالفاشستية ولا النازية ولذا لم يكن ميله إلى المشاركة في الحرب إلى جانب الوطنيين تأييدا منه لسياسة التعاون والتعامل مع المحور فقد قال في إحدى المناسبات " أنا لم أؤمن قط بالفاشستية ولا بالنازية . أما بقاؤنا في روما فلم يكن إلا لأن أبي الذي هاجمته الشيخوخة كان يشعر بشيء من الراحة هناك وفضلنا نحن العيش بقربه .

انطلاقاً من هذه المشاعر كان ، على الأقل عاطفياً ، مع الحلفاء لما قامت الحرب العالمية الثانية التي شعر بقدمها مسبقاً ، وكان مؤمناً إيماناً قاطعاً بانتصار الحلفاء والديمقراطية وانهزام المحور والأنظمة الدكتاتورية . كان هذا إيمانه حتى في أعز أيام ازدهار المحور وتسجيله انتصارات باهرة ضد الحلفاء الشيء الذي تسبب لأمه وله في أتعاب وقلق من طرف السلطات الفاشستية الإيطالية مما أجبر والدته أولاً وهو بعدها على التحول إلى سويسرا والإقامة هناك بعد وفاة والده الملك ألفونسو الثالث عشر الذي وافاه الأجل في 28 فبراير ﴿ شباط ﴾ من سنة 1941 والذي ترك وصية يقول فيها " إنه لم يتنازل عن العرش يوم 14 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1931 ولذا لم يتنازل عن حقوقه المشروعة فيه وهي التي ينقلها إلى ذريته حتى يستعملوها عندما يتناسب ذلك مع مصلحة أسبانيا " .

بتنازل الأخوين الأكبرين وبموت الوالد أصبح دون خوان رئيساً لسلالة آل بربون وملكا على أسبانيا ولو أنه يعيش بحكم الظروف بعيداً عن عرشه ووطنه إذاك ، بعث برسالة لأمه يقول لها فيها بعد إخبارها بقبولة تلك المسؤوليات العظيمة " ولما تشاء إرادة الله بأن أضع على جبينني تاج أسبانيا . . . وعندما تأتي ساعة قيامي بواجبي وتحقيق رغبتني في خدمة وطننا ، سأبذل الجهد في ضمان وحدته المعنوية واستمراره التاريخية والدستورية وسوف أخفف بكل عطف وسلطة أبوين ألاما لاتزال حديثة وألبي بنجاعة مطامح الجماهير الأسبانية الراغبة في حياة أحسن وأكثر عدلاً . . . " .

وجهها لوجه : هذا هو الرجل ، الملك الشرعي المطالب بعرشه والذي سيقف طوال سنوات في صراع سياسي دبلوماسي مع فرانكو والماस्क بزمام الحكم في البلاد والحاكم بأمره فيها .

ثلاثة كانوا يطالبون بالسلطة في أسبانيا ويدعون الشرعية لهم فيها . ملك في المهجر ورث العرش عن أبيه الذي تخلى عن السلطة وغادر البلاد حقنا للدماء وتحاشيا لتصادم الأسبان في ما بينهم ولو أن صنيعة لم يغير مما خافه شيئا . وحكومة جمهورية في المهجر هي الأخرى . أجبرت عليه بعد انهزام أنصارها وفوز الجانب المتمرد عليها وأنصاره . وحكومة نابعة من الجانب المنتصر تمسك بزمام الأمور في داخل البلاد وتعتبر نفسها الحكومة الشرعية الوحيدة ورئيسها " القائد الملهم الذي لا يحاسب إلا أمام الله والتاريخ " لاينوى التخلي عن مركزه وسلطته بدعوى أنه تحت حكم ذاك أو أولئك ستسقط البلاد مرة أخرى في أيدي الاتحاد والماصونية والشيوعية العالمية وهو ما لا يرضاه لها . ومن هذا المنطلق سيقوم صراع مستمر لن ينقطع إلا بموت فرانكو .

كان أول اتصال بين هذا الأخير والأمير إذاك ، عندما رغب ولي العهد الانضمام إلى القوات الوطنية والمشاركة في الحرب الأهلية فمنعه فرانكو عن ذلك بلباقة ودبلوماسية محنكة . ومن يومها ستعرف العلاقات بين الرجلين تقلبات عدة وستعرض إلى مد وجزر إلى أن جاء مد الحياة وأخذ في جزره فرانكو وسلطة فرانكو فأوداهما في غياهب التاريخ .

أما المعارضة ، بحكوماتها الجمهورية المتتالية وأحزابها المتعددة ومنظماتها وفرقها العديدة المشتتة القوى فقد رأينا أنها استمرت متخذة كل الأشكال ، قائمة بكل المحاولات جدلية كانت وسياسية ودبلوماسية وعملية وصلت إلى حد العنف والأرهاب . وأما دون خوان وأنصاره فقد كانت مطالبتهم سلمية مبنية على الحوار مع الطرف الثالث ، فرانكو ، أكثر من أي شيء آخر . ولذا فقد تمثل الصراع أكثر ما تمثل في مراسلات بين دون خوان وفرانكو تتخللها من حين لآخر مقابلة مباشرة يوعز بها فرانكو لتنفيذ خطته التي يبدو أنه رسمها من أول يوم ولم يجد عنها إلى أن مات (61) .

كانت أولى المراسلات تلك التي أشرنا إليها وكانت نتيجة لرغبة دون خوان حمل السلاح والإسهام في القتال الذي كان دائرا في البلاد . أما مراسلاته وهو ملك فقد بدأت ببرقية التعزية التي وجهها فرانكو بعد وفاة الملك ألفونسو وألحقها برسالة لم تخل من التحيل والمراوغة ولا من التهديد أذ فيها يشير فرانكو إلى أنصار دون خوان ويحذره

منهم واصفا اياهم بالقلّة والانتهازية والبحث عن الاستفادة الخاصة وهو يعلم أن من بينهم ضباط سامون لا يزالون حوله وبقره ، أسهموا معه في الحرب وفي تحقيق الانتصار وبايعوه مسلمين له السلطة إذ كان ظنهم أنه مثلهم سيعيد للبلاد ملكها بمجرد أن تستقر الأمور . فيجيبه دون خوان ، الملك ، قائلا " اني أفهم من سعادتكم حرصكم على تحاشي المس بالملكية وبشخصي . . . لكن الظروف التي جعلت مني الممثل للسلطة الملكية تدفعني إلى الفهم بأنه علي القيام بواجبي . تجاه أسبانيا وأنه لا يمكنني أن أترك نفسي ترتاح إلى حياة الرفاهية وعدم الاهتمام . ان هذا الواجب هو علي أمام الله وبكل إخلاص لا أستطيع رفضه . . . " ويعاود فرانكو الكرة فيجيبه قائلا " إن مصالح الوطن العليا ، سواء أكانت داخل البلاد أو خارجها ، هي شديدة الوثاق بانجاز برامج حركتنا * يعني الحزب الواحد الذي جعل منه العمود العقائدي الذي يقوم عليه نظامه * وهو أيضا الطريق الوحيد لسموكم وللنظام الذي تمثلونه والذي ، إذا ما دعاكم الواجب يوما لخدمة أسبانيا ، اتخذتموه لتتويج عملنا بعودة النظام التقليدي الذي بالنسبة لي أتم له الممثل الأوحد والشرعي وحتى يستطيع ذاك النظام الحصول على القوة والسلطة الكاملة التي أملها . . . "

لقد قال " الكاوديو " كلمته وهي التي كانت وستكون إلى النهاية الحد الفاصل بين الرجلين .

التباين : إن مفهومي الرجلين للملكية ودورها كانا متباينين تماما ولا مجال للتقارب بين وجهتي النظر . ففرانكو ، كما جاء في رسالته أنفة الذكر وكما سيردده المرات العديدة ، كان يشترط * في حالة احتمال قبوله عودة الملكية وتخليه عن الحكم وهو ما لم يكن يفكر فيه ولا يريده * أن تكون ملكية " سلطوية " بعيدة عن التحرر والحرية وخاصة بعيدة عن قبول الأحزاب وتياراتها وفوق وقبل كل شيء ، لا بد لها وأ تكون ضامنة استمرارية مبادئ ومفاهيم نظام فرانكو و " حركته " .

أما الملكية التي ينادي بها دون خوان فهي في نظر فرانكو " ليست سوى المدخل للجمهورية والشيوعية " .

كان الكاوديو يرى أنه لا ولن يعيد الملكية إلا بعد أن يتم " ثورته " وهذا يعني

إبعاد ذلك الاحتمال قدر المستطاع وما هو إلا ربحا للوقت وتمويها يتحاشى به الضغوط الكثيرة التي نزلت عليه والتي أزعجته في بعض الأحيان وهي ضغوط داخلية يقوم بها الملكيون وخاصة سامي الضباط الذين لا يستطيع فرانكو نكران ما أبلوه أثناء الحرب ولا فضلهم عليه . وضغوط خارجية نتيجة تحركات دون خوان وصحبه ونتيجة نشاط المعارضة داخل ظروف عالمية لم تكن في صالح فرانكو ولا في صالح نظامه .

لقد كتب دون خوان إلى أحد أوفياؤه يقول " لقد استلمت من " جينير السمو " الفريق الأعلى ﴿ رسائل مسهبة في ما يخص الاعتبارات التاريخية . . . ولكن لما ظهر في تلك الرسائل ولأول مرة شيء ملموس ونهائي ، كان لينذرني أنه ينوي إعادة تنصيب الملكية عندما يرى أنه أتم عمله الثوري وإذا ما توحدت ذاتيا مع الكتاب . . . "

هذه هي إذن آراء فرانكو وشروطه وهذا ما لم يقبله دون خوان ولا كان يستطيع قبوله إذا احترم نفسه وضميره ومبادئه وفعلا احترم كل ذلك ولم يجد مفهومه لدور الملكية ولو قيد أنملة ذلك المفهوم الذي رسمه دون خوان في رسالة بعث بها إلى " الكونت " روداثو يقول فيها " أريد التأكيد بأني أعرف جيدا الواجبات التي يفرضها على حقي في تاج أسبانيا . . . وأجدد اعتقادي بأن الملكية يجب أن تكون لجميع الأسبانيين ، طبقا لمتطلبات ومفهوم الملكية وحسب تعريف أساتذة الفكر الملكي . واليوم ، كما بالأمس . فإن التاج فوق كل المصالح الحزبية أو الطبقية وهو أجنبي عن كل روح ضغينة أو قمع وهو ما يجعله يستطيع تجسيم العدالة الضرورية لاقامة الوحدة المعنوية للوطن الأسباني " ويقول في مناسبة أخرى " . . . إن عودة الملكية تحمل معها وجوب صياغة كل القوانين ، الأساسية أو الأدنى منها حقوقيا وسياسيا ، باتفاق إرادة الملك مع المؤسسات التشريعية التي تعكس تمثيلا وطنيا حقيقيا . فمتى خضعنا ، حاكما ومحكوما ، للقانون ، حصلنا على دولة القانون التي أرغب في أن أراها مقامة وموطدة في أسبانيا . إن الملكية يجب أن تسعى إلى غاية هي من أهدافها الأساسية وهي مصالحة كل الإسبان . عقليتان ومفهومان وإرادتان متقابلتان ولن تلتقيا . اجتمعتا من أجل وطن واحد وتباعدتا في طريقة محبة هذا الوطن وشكل الحكم المطلوب له . في خريف سنة 1942 جرت سلسلة من الأحداث غيرت مجرى

الحرب العالمية وبدا المحور الذي كان قبل قليل محزنا على أبهر الانتصارات يتدهور وتدهور أوضاعه العسكرية مما أشار بوضوح إلى أن الحرب أخذت وجهة أخرى لا شك وأن منتهاها انتصار الحلفاء . أمام هذه الأحداث أخذ كل المعارضين لنظام فرانكو في التحرك طمعا في مساعدة الحلفاء لهم على الاطاحة بنظامه الذي تعامل مع المحور بل كان نتيجة مساعدته وتأيدته . كان الملكيون ، وفي مقدمتهم دون خوان ، يرون أن انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء سيضع أسبانيا أمام حلين وهما عودة الملكية أو عودة حكومة الجبهة الشعبية وأمام هذا الاحتمال الأخير سرى في الأوساط الملكية نوع من التشنج الدافع إلى الإسراع بالحركة والانجاز حتى أن الفريق كندلان ، وهو من أشهر كبار الضباط بقرب من فرانكو ومن أكثر الملكيين وفاء وحماسا ، قال مطالبا بوجوب إنجاز تنصيب الملكية " يجب انجاز ذلك بفرانكو والا بدون فرانكو أو حتى ضد فرانكو " قال هذا وأجرى في الوقت ذاته مقابلة مع فرانكو نفسه محاولا اقناعه بدوران الدوائر على المحور وأن هذا يقضي وجوب عودة الملكية وملاحظا له أن أسبانيا داخليا معدومة الدولة وأن رئيسها هو في الواقع رئيس حزب وجانب من البلاد وأن الكتائب قد فشلت وأن لا حل إلا الإسراع بعودة الملكية . ولكن فرانكو لم يأبه بكل ذلك وكان رده حسب ما ذكره الفريق كندلان نفسه في رسالة إلى دون خوان ، هو أن الملكيين ليسوا سوى " أربع قطط " وأن الكتائب مغروسة في البلاد وهو يرى أن التاج يعود بلا منازع لدون خوان . ثم يشير الفريق كندلان بأن العودة لأبد وأن تكون نتيجة لنهاية الحرب العالمية ويلمح إلى الاستغناء عن فرانكو أي القيام ضده .

نظرا لتسارع الأحداث عاد دون خوان واتصل بفرانكو ليلاحظ له " الأخطار العظيمة التي تتعرض لها أسبانيا بسبب النظام الوقتي القائم وأن هذا ناتج عن ثلاثة أشياء هي تجسيم السلطة وتفردتها في شخص واحد بدون قانون أساسي شرعي ودستوري ، والانقسام العميق الذي عليه الرأي العام السياسي والعاطفي في أسبانيا وأخيرا الوضع الناشئ عن الحرب العالمية إنى لا أرى إلا طريقة واحدة لتحاشي العقبة التي ستقف في طريق مستقبل أسبانيا عند تنظيم أوروبا إذا ما انتصر الطرف الآخر وهذه الطريقة هي الإسراع باقامة نظام وطني جديد متحرر من أية مسؤولية أو تعهد مضر "

واضح من كل هذا أن الحوار ليس إلا حوار أصمين وهو أنه لن يؤدي إلى ما كان

يأمله ويبيغيه دون خوان وهو عودة الملكية كي تتجنب أسبانيا انتقام أو ازدراء أو نسيان الحلفاء لها بعد نصرهم وتتجنب أيضا عودة حكم الجبهة الشعبية باشتراكيهها وشيوعيهها ، لأن دون خوان كان واثقا من أن الحلفاء لن يهملوا الاهتمام بأسبانيا ولن يغفروا لفرانكو ونظامه التعاون مع المحور لذا سيعملون ويساعدون على تغيير النظام وليس من بديل مناسب سوى الملكية التي لم تشارك في الحرب الأهلية فهي إذن ترضي الطرفين اللذين تنازعا في حرب أهلية طاحنة . ولم يدرك قط بخلد دون خوان أن هناك احتمالا آخر وهو بقاء فرانكو لأن الحلفاء ليسوا كما كان يتصورهم وهذا فعلا ما كان .

القطيعة : وصف عام 1943 بأنه عام انعدام الصبر لكثرة التحرك وكثرة المتحركين في كل الأوساط وخاصة بين الملكيين حتى أن دون خوان وجه يوم 3 سبتمبر ﴿أيلول﴾ 1943 برقية لفرانكو كانت أشبه بالانذار والتحذير جاء فيها " . . . لم يعد هناك وقت للضياع إذا قررت سعادتكم الإسهام في تجنب أضرار كبيرة قد تلحق وطننا الحبيب وذلك بتسهيل عودة الملكية عودة غير مشروطة . . . لكن إذا تشبثت سعادتكم بعدم تغيير الشروط المرفوضة مني والتي وضعتها أمام عودة الملكية فأحدثتم بذلك القطيعة النهائية . . . وسأكون مجبرا على اللجوء إلى الوسيلة الوحيدة التي تركها لي الظروف وهي اشعار الرأي العام بشرح كامل للأحداث . . . "

ليس هذا ما من شأنه أن يزعج أو يحرك فرانكو . فهو مصمم على البقاء وعدم إخلاء المنصب وإن هو فعل ، وهذا بعيد الاحتمال ، لن يكون لملك مثل دون خوان أو مثل الذي يرسمه دون خوان . أصبحت القطيعة بين فرانكو ودون خوان واقعا ملموسا ولم تعد تنتظر إلا بيانا يصدره دون خوان لتجسيمها .

وجاء هذا البيان يوم 19 مارس ﴿أذار﴾ 1945 وعرف ببيان لوزان المدينة السويسرية حيث كان يقيم دون خوان وحيث أصدر البيان . لقد جرت محاولات عديدة قبل القطيعة . محاولات قام بها بعض النواب في البرلمان ﴿لاس كورتيس﴾ وجمع من الشخصيات إذ وجهوا مكتوبا لفرانكو يطالبونه بإعادة الملكية وكذلك فعل جمع من أساتذة الجامعات ومثلهم ثمانية فرقاء بالقوات المسلحة يعدون فرانكو بتأييد الجيش كله ، قراره ان هو أقدم على اتخاذه . لكن كل تلك المساعي ذهبت سدى

وبقي فرانكو ثابتاً على رأيه فأدخل ذلك خيبة أمل شاملة قد يكون أكثر المتأثرين بها الفريق كندلان ، الرجل الذي حرص أكثر من أي كان ليحصل فرانكو على مبايعة رفاقه ، والذي أصبح بعد خيبة الأمل تلك ينادي بمقاطعته . وهكذا صدر البيان الذي جاء بمثابة تلخيص للحجج والأراء التي طالما ردها دون خوان الذي قال في هذا البيان ضمن ما قال " . . . بعد ست سنوات من الحرب الأهلية لم يعد النظام الذي أقامه الفريق فرانكو مستلهاً منذ البداية من الأساليب المطلقة لقوات المحور والذي يتنافى مع طبع وتقاليد شعبنا ولا يتماشى والظروف التي أحدثتها الحرب الحالية في العالم . إن السياسة الخارجية المتبعة من طرف النظام تورط كذلك مستقبل الدولة . . . إن أسبانيا مهددة بالانجراف نحو فتنة جديدة والوقوع في عزلة عن العالم . . . إن الملكية التقليدية وحدها التي تستطيع أن تكون آلة سلم ووثام لمصالحة كل الأسبانيين . . . هي وحدها من يستطيع الحصول على الاحترام في الخارج عن طريق دولة قانون فعلية . . . وكي أخلص ضميري من ثقل المسؤولية الملقاة عليّ والذي يزداد ضغطه يومياً ، أزمعت على رفع صوتي طالباً رسمياً من الفريق فرانكو أن يعترف بفشل مفهومه المطلق للدولة وأن يتخلى عن السلطة ويترك المجال حراً أمام عودة النظام التقليدي لأسبانيا . . . " .

ما الذي حدث بعد ذلك ؟ غضب فرانكو وتحرك دون أن يترك السلطة طبعاً لأنه لم يكن يفكر في ذلك مطلقاً . أليس هو القائل " أنا لست مثل بريمو دي ريفارا ، أنا لا أستقيل ولا أترك المنصب إلا وقدماي أمامي * أي ميتاً * " .

أما الحلفاء والدول العظمى التي كان يظن أنها ستعمل على الأطاحة بكل نظام دكتاتوري متجبر فقد اكتفت بالإدانة وبعض المقاطعة ثم عادت لتعامل مع النظام وتتحالف معه . وفي هذا أصاب فرانكو حينما قال في رسالة إلى دون خوان " . . . لا يوجد قط شيء نهائي في مجال العلاقات الدولية . فالدولة اليوم صديقة وغدا عدوة حسبما تمليه عليها مطالحتها ولذا فاحسن دفاع عن أسبانيا يكمن في وحدتها وقوتها المترجم عنها بقية رجالها وصلاحيات سياستها وإرادتها الراسخة أمام الخطر . . . " .

هذا فعلاً ما تبين عند الحاجة وهذا ما لمسهُ الأستاذ خوزي ماري دي أريثا السفير الأسبق ، من اتصالات قام بها لدى سفارات الدول العظمى فأخبر بذلك دون خوان



ثلاثة أجيال من المملكة المتحدة
دون خوان دي بوربون وابنه الملك خوان كارلوس و حفيده الأمير
فيلبي ولي العهد



أبو الملك يلقي بين يديه خطاب تنازله عن العرش

ثم فرانكو وملخصه هو أن " لا حكومة الولايات المتحدة ولا حكومة بريطانيا ولا حكومة فرنسا مستعدة لتسخير جندي واحد ولا باخرة حربية لتعزيز عملية تعيد الملكية " . فالحرب الباردة قد " اندلعت " والدول الغربية في حاجة إلى إيجاد توازن مع حليف الأمس الذي أخذ يتوسع شرقى أوروبا وينذر بالوصول إلى غربيها . ولذا لم تكن الدول الغربية ترى الحكمة في القيام بأي شيء ضد فرانكو ولكن لا يستبعد أنها كانت ترغب في إبقاء نار المطالبة بازاحتها ونشاط البديل مستمرا حتى يكون تهديدا يمكن من المساومة ومن الضغط على فرانكو فيلين فيستغل مقابل بقائه في السلطة .

بهذه الصورة تقريبا جرت الأمور التي انتهت بفوز فرانكو نتيجة تنازل وتخلي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية عن مبادئها المعلنة والتي نادت بها ونتيجة تردد كبار الضباط الملكيين وسلبية الكثيرين من أنصار دون خوان وعدم وحدتهم . وهكذا وكما قال لوبث رودو ، أحد كبار وزراء فرانكو السابقين " كان دون خوان متيقنا أن البديل الأوحده المعروض أمام وطننا هو الملكية وإلا فعودة إلى الجبهة الشعبية لعام 36 لكن التاريخ أثبت أن هناك حلا آخر وهو استمرار فرانكو . لكن هذا لا يقلل من منطق ذلك البديل الظاهر "

قد يكون فرانكو فكر في تتويج نفسه والجلوس ملكا على عرش أسبانيا وقد يكون فكر فعلا في إعادة دون خوان إلى الجلوس على عرش آبائه وقد يكون ويكون ولكن المؤكد هو أنه لم يفكر قط في التنحي ولا في البقاء في المرتبة الثانية . ولذا كانت كل تصرفاته وأقواله ومناورات لا ترمي إلا لشيء واحد وهو بقاءه على رأس الدولة إلى آخر يوم من حياته . ولكنه لم يكن غيبا ولا أبلها وكان حصيف الرأي كثير الدهاء يعرف كيف يذعن للظروف فيطويعها لمشيئته ويسيرها طبقا لمطامحه .

لقد عرف أن الدول تتعامل حسب مطالحتها وفهم أن الحلفاء المنتصرين في حاجة إليه وإلى مركز بلاده الاستراتيجي لكنه يعرف أيضا أن الحياة أخذ وعطاء وأنه إن لم تستطع أو لم تشأ تغيير الجوهر فغير المظهر وسر في الركب وهكذا فعل مجابها كل التهجمات والانتهاكات المكالة له ولنظامه . لم يكن يؤمن بإعطاء الحريات وكان يخاف من أي انفتاح ولذا فإن أبسط السبل وأسهلها اضفاء صفة الملكية على الدولة والنظام

وإعلان ذلك في قانون أساسي فيطمئن بذلك من يريد الاطمئنان فيبقى منتظرا الخطوة التالية وهي تعيين من سيجلس على العرش .

الثالث : عرف فرانكو بهويته الصيد ، بنوعيه ، ويبدو أنه ماهر في إصابة أكثر من هدف بطلقة واحدة . منذ أن نشر البيان ، بيان لوزان ، انقطعت الاتصالات بين فرانكو ودون خوان كلية . فقد نقل هذا الأخير مقر إقامته من سويسرا إلى البرتغال ﴿ مدينة أستوريل ﴾ حتى يكون أقرب إلى مواطن الأحداث ويسهل على مناصريه الاتصال به وحتى التحول إلى حيث هو . لكن رغم كل ما قيل لم يتم أي اتصال بين الرجلين ، لا كتابيا ولا عن طريق خواص ، الا بعد مرور أكثر من سنتين .

أما فرانكو فلم يهتم لا بإدائته ولا بتملئ المعارضة ولا حتى بـريـان بعض الأراء التحررية في أوساط الجيش . فهو ماسك بزمام الأمور صامدا لأن مفاتيح اللعبة بيده وحتى نشاط دون خوان لم يكن ليزعجه بل ليسليه لأنه كما قال الأستاذ " فكتور سالما دور " " كان ذلك التحرك يعطيه عذرا يبرر به تأخره في إعادة الملكية وفي شكوكه قبل تسليمه التاج " لكن كما قال أحد المعلقين " غير مجد البحث عن أسباب أو أعذار معقدة لتصرفات من هذا القبيل ، لأن الأمر بسيط جدا . فرانكو يشعر أنه متناقض مع الملك حتى ولو كان دون خوان ملاكا . . وهذا مرده أن مؤخرتين لا يتحملها مقعد واحد " .

لم يكن فرانكو لينام والأوضاع على ما كانت عليه لأن عدم الاكتراث شيء والإهمال والنوم شيء آخر . ولذا وضح استراتيجيته للدفاع عن موقفه ومصيره وتمثلت في تحريك المخططات الدستورية التي كان يقترحها عليه وفيه وصديقه كاريو بلانكو . وأهم هذه المخططات والبرامج إصدار قانون الخلافة عام 1947 ، وهو قانون سيخلق ثالوثا للعبة السلطة العليا في أسبانيا حاضرا ﴿ أي في عهده ﴾ ومستقبلا وسيستغله فرانكو لتثبيت رئاسته مدى الحياة . أما الثالث الذي ستدور حوله الأحداث المتعلقة بالسلطة ونظام الحكم فهو مكون من فرانكو ، ودون خوان ، وابنه دون خوان كارلوس ، الذي بموجب هذا القانون عينه فرانكو خلفا له ولكن بعد أكثر من عشرين عاما فكان ذلك سنة 1969 .

لقد تحدثنا عن هذا القانون في حينه ضمن التعرض لعهد فرانكو ونضيف هنا بعض الجزئيات منها أنه ، كما قال الأستاذ فكتور سالما دور ، " قد وضع لأربعة أهداف : أولها إعلان أن أسبانيا ملكية وثانيها مبايعة فرانكو رئيسا للدولة وثالثها تحديد أنه بنهاية انتداب فرانكو يأتي ملك أو وصي ورابعها وضع إجراءات وتراتبية الخلافة " ثم إن هذا القانون هو مجابهة صريحة مع دون خوان ونكران صريح لكل ما كان يمثله . ولذا فرغم حذر فرانكو واحتياطه وإبلاغه نص القانون لدون خوان قبل نشره على العموم وعن طريق عضده الوفي كاريرو بلانكو ، فإن تأثيره ونتائجه لم تكن سوى ما كان منتظرا أي استياء دون خوان واعتباره ذلك تحطيا للملكية التاريخية ومن ثم انعدام أي اعتراف بأي حق أو صفة له .

لم يتأخر رد فعل دون خوان . فما أن خرج من مقابلته رسول فرانكو حتى أصدر مكتبه بلاغا أهم ما فيه هو التهديد بأنه إذا ما اتخذ فرانكو موقفا أو خطوة بمفرده بخصوص مشكلة كبيرة كهذه فإن دون خوان يكون في حل ليحدد علنا هو أيضا ، موقفه في الوقت المناسب . لم يطل انتظار هذا الوقت إذ لم يمر أسبوع حتى أصدر دون خوان بيانا آخر يقول من جملة ما فيه " إن الفريق فرانكو قد أعلن عن نيته تقديم مشروع قانون الخلافة في رئاسة الدولة إلى ما يدعى " كورتس " البرلمان وفي هذا القانون ينتظر أن تتبع إجراءات متنافية تماما مع القوانين التي نظمت تاريخيا الخلافة على التاج . . . وفي ظروف حرجة كهذه بالنسبة لاستقرار الوطن ، لا يمكنني عدم التوجه إليكم . بصفتي الممثل الشرعي للمكيتم ، كي أحدد موقفني من محاولة خطيرة كهذه . . . التي لا تقلل بل تزيد في خطورة المسألة الرئيسية التي يطرحها المشروع المذكور . فبدون اعتبار الضرورة الملحة التي تشعر بها أسبانيا للحصول على مؤسسات مستقرة ، إن ما نوي الآن هو ، بكل بساطة ، جعل هذه الدكتاتورية الشخصية ﴿ يعني دكتاتورية فرانكو ﴾ باقية مدى الحياة وتثبيت بعض الشعارات التي يبدو أنها حتى الآن ثم تنكر نظام سلطوي مطلق لم تعد هناك حاجة إليه منذ مدة ، في ثوب الملكية المجيد . . . إن مشروع الخلافة هذا يبدل الثبات بقلّة الوضوح ويتخلى عن الاستمرارية الوراثية ليعود ، بعقلية رجعية يؤسف لها ، إلى إحدى تلك الطرق غير الكاملة للزعامة الاختيارية التي تجبّط فيها الشعوب . . . وبعد التذكير بصفته الشرعية وتمثيله للوراثة القانونية التقليدية للعرش يقول " لا يمكن أن

يطلب مني المصادقة على اجراءات تعني عدم احترام واجب الأمانة المقدس لحقوق هي ليست للتاج وحده بل هي جزء من تراث الوطن الفكري : ظهرت عند هذا الحد المواقف وتباينت . فرانكو ، وهو في مركز القوة والقرار يتقدم بقانون يعطيه الزعامة والرئاسة مدى الحياة إلى جانب حق تعيين الشخص الذي سيخلفه فيصبح الخليفة ملكا ولذا يشترط فيه أن يكون من سلالة ملكية ، وهذا الشرط المانع يعطي فرانكو الصلاحية لاختيار مرشحه من عائلة دون خوان أو من غيرها . ثم ان المفردة التي اختارها لتسمية القانون هي نفسها غير واضحة إذ تعني في نفس الوقت الخلافة أو التابع أو التسلسل ومن وراء كل هذا كان فرانكو يرمي إلى عدم الالتزام بالتسلسل الوراثي الذي كان الورقة الشرعية القوية ، ولعلها الوحيدة التي يقف بها دون خوان لمجابهة مناورات فرانكو .

عند هذا الحد يبرز العنصر الآخر من الثلاث الذي نعينه وهذا العنصر ليس سوى الأمير خوان كارلوس نجل دون خوان ووريثه .

لقد ضرب فرانكو عدة أهداف برمية واحدة إذ بالقانون طمأن من كان يخاف على الملكية أو على الوطن من جراء نظامه بعده وضمن لنفسه الزعامة مدى الحياة وحق تعيين الخلف ثم حط بصره على نجل دون خوان ليضع هذا الأخير بين نارين وليضمن لنفسه ولنظامه مزيدا من الوقت إذ الأمير لم يكن إذاك إلا طفلا وهو بحكم سنه بعيد عن المركز المرشح له وتفصله عنه سنوات كثيرة ستعطي الفرصة لفرانكو في التفكير وزيادة المناورة لتثبيت نفسه ونظامه .

لكن لنحترم تسلسل الأحداث ولنعد إلى القانون وتاريخ صدوره وهو يوم 26 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1947 بعد أن صادق عليه " الشعب " في استفتاء أجري يوم 6 يونيو ﴿ حزيران ﴾ . بهذا القانون سد فرانكو ثغرة داخلية فضمن نوعا من الهدوء لأنه حسب كل الدلائل قد أخذ قراره النهائي إذاك ، قرارا يقضي بتنحية دون خوان من أي مخطط مستقبلي ووضع ابنه مكانه إذا جرت الأمور كما يبغيها هو " الكاوديو " فرانكو الذي لا يحاسب إلا أمام الله والتاريخ ، لكنه جريا على عاداته لا يحطم الجسور ولا يصل إلى القطيعة كما أنه لا يصل قط إلى التعهد بما يربط خطاه المستعدة دوما لتغيير الوجهة في كل حين . كان كما يقال ،

استعمل " شعرة معاوية " ولذا فبعد أن أصدر قانونه وبعد أن تأكد على نظامه بالنسبة للأوضاع العالمية ، واطمأن على أن الحلفاء لن يتدخلوا عسكريا للاطاحة به بل هناك منهم من أخذ يفكر ويوصي بـجوب التعاون معه لأن أسبانيا هي القاعدة للدفاع عن البحر المتوسط ، تذكر أن الأمير خوان كارلوس الذي أدخله في لعبته ، قد بلغ سن العاشرة (38 / 1 / 5 - 48 / 1 / 5) وأنه قد حان الوقت للتفكير في دراسته وثقافته وتربيته بما يتماشى والدور الذي سيلعبه مستقبلا . لذلك طلب من أحد مساعدي دون خوان أن ينظم بينهما مقابلة هي تلك التي أشرنا إليها سلفا عند الحديث عن فرانكو والتي تمت في عرض البحر على متن يخت فرانكو " الشهير " ، الأثور * الصقر * يوم 25 أغسطس * أب * 1948 . كانت مقابلة عجيبة بين رجلين متقابلين في كل شيء حتى في موضوع حوارهما . فبينما كان فرانكو يتحدث عن المستقبل ، كان دون خوان يعنى بالحاضر . وبينما كان هذا الأخير يصارح كان الآخر يناور . لكن دار الحديث ودار ، وتشعب النقاش ، ليعود إلى الموضوع الرئيسي الذي كان يدور في رأس فرانكو وهو دراسة الأمير في أسبانيا . هنا حرص دون خوان على التأكيد على أن ذلك من مهامه ومسؤولياته الخاصة كأب والد ولو أنه لا يمانع في أن يدرس ابنه في أسبانيا . لكن كيف يمكنه أن يترك ابنه يدخلها واسم الملك محرم ونشاط الملكيين مقيد والبعض منهم معرض للمتابعة والملاحقة من طرف سلط الأمن ؟ لم يكن ذلك مشكلا لأن " كل ذلك يمكن أن يسوى " على حد قول فرانكو . وانتهت المقابلة دون الوصول إلى حل أو اتفاق ملموس سوى البقاء على اتصال .

أثارت المقابلة طبعا الكثير من التعاليق والمناقشات والمواقف من طرف أنصار الطرفين ومن المعارضة اليسارية التي كانت في نفس الفترة التي تمت فيها المقابلة ، قد وقعت اتفاق تنسيق وتعاون مع ممثلي حركة أنصار دون خوان فاعتبر بعض الموقعين على الاتفاق أن صنيع دون خوان اخلال بالوعد وعدم احترام الاتفاق .

أما العنصران الأساسيان ، فرانكو ودون خوان ، فقد عاد كل منهما ليحاسب النفس ويقدر النتائج ويستعد لما سيأتي . أما فرانكو فكان يرى الأمر بسيطا بشرط أن

يتم حسب مخططاته . أليس هو القائل " أنا أعتبر دائما بأنه (دون خوان) وابنه خوان كارلوس يجب أن يكونا وريثي النظام الحالي ولكن ضمن ملكية مقامة على مبادئ الحركة لا ملكية مثيلة أو شبيهة بتلك التي سقطت يوم 14 أبريل ﴿ نيسان ﴾ لأنها سوف لا تدوم ولو عاما وستحدث الفوضى في أسبانيا فتجعل الحرب الصليبية ﴿ الحرب الأهلية ﴾ غير ذات فائدة " . أما دون خوان فهو يقول في إحدى المناسبات لفرانكو نفسه " لا يمكن أن تكون الملكية التي تلي هذا النظام مساوية له لأن الانتقال من النظام الحالي إلى الملكية سيحتاج إلى تغييرات ولأن النظام الفردي لا ينتقل أبدا ثم إنه بقدر ما تكون الشخصية التي تجسده فريدة بقدر ما يصعب انتقاله . فالسلطة ﴿ مع الملكية ﴾ ستتوزع وتزول مركزيتها وهذا يفرض تغييرا شاملا . لكن ما هو ثابت أبدا هو أنه لم تحارب قط ملكية نظاما سابقا لها ، كان ذلك النظام ما كان ، ثم إن الملكية ، في كل مكان وأوان ، أعلنت دوما أنها مواصلة لكل ما هو إيجابي تستلمه من النظام السابق لها . . " يكفي التمعن في هذين القولين لمعرفة الحقيقة القائمة آنذاك بين الرجلين وأن الأمر الآن انحصر في العنصر الثالث ، في الابن خوان كارلوس وأولى علامات السير في هذا الاتجاه ستكون انتقاله إلى أسبانيا ومزاولته الدراسة والتكوين فيها محاطا ، كما وعد بذلك فرانكو ، بكل التشریفات والعناية المناسبة لمقامه . فالقرار أصبح إذن بيد دون خوان الذي سيكون صراعه نفسانيا ، باطنيا ، شخصيا قبل كل شيء صراع سيقدر في نهايته عودة العرش إليه ، إن قبل فرانكو ، أو إلى ابنه . صراع سيقدر منتهاه بقاء الملكية في فرعها التاريخي الذي هو رئيسه آنذاك أو يعطي الفرصة لفرانكو كي ينقل التاج إلى فرع آخر أو حتى سلالة أخرى . صراع سيظهر فيه أي الشعورين أقوى لدى هذا الرجل ، حب الذات والأنانية الفردية أم مصلحة التاج ومن ورائه الوطن . صراع سيؤدي التخلي والذوبان لفائدة بقاء العرش والملكية والجواب عن كل هذا سيكون بالموافقة على رغبة فرانكو وإرسال الأمير إلى أسبانيا ليتم تكوينه هناك .

وفعلا وافق وقرر إرسال الأمير فكان بذلك قد صالح بين المثالية والواقعية ونتيجة لقراره ذاك ، أمكن في النهاية عودة الملكية ولو أنه احتفظ إلى آخر لحظة بحق وامكانية صعوده شخصيا على العرش . فتح السبيل أمام مبايعة ابنه " وبقي في الاحتياط طيلة الوقت المناسب لتوطيد الملكية " فهم دون خوان كل ما سترتب عن إرسال ابنه إلى

أسبانيا وقبل عن طواعيه ، قد تكون مشوبة بالمرارة ، أن يحوله ذلك إلى الصف الثاني وأن يبعده نهائيا عن العرش . لقد قال مرة لبعض أخصائه " منذ اللحظة التي قبلت فيها بتربية الأمير بأسبانيا ، فهمت أن فصل عودة الملكية قد يكتب بطريقة أخرى خاصة إذا تأكد لدى فرانكو طول العمر الذي عرفت به عائلته . كنت واثقا من ذلك واتخذت قراري بمفردي ، بيني وبين ضميري دون أن تؤثر في نفسي رغبات شخصية مهما كان نوعها باستثناء مصلحة أسبانيا وحدها وخدمة الملكية نفسها . . . منذ تلك اللحظة لم أعد أجهل أن عودة الملكية وتقويتها وتركيزها قد تتطلب مني ثمنا هو بقائي على الهامش ، فلم أغرّ بنفسي ولم يغرّ بي أحد .

أشعر دون خوان فرانكو بقراره بعد شهرين من لقائهما وطلب منه في نفس الرسالة أن يفى بوعده بخصوص " تهيئة جوّ الوداد الذي يسهل مستقبلا وطريقا فيهما كل الفائدة لسياسة ابتدأت بمقابلتنا " .

مرحلة جديدة : وصل الأمير خوان كارلوس إلى أسبانيا يوم 8 نوفمبر 1948 * تشرين ثان * قادما إليها من البرتغال حيث كان يقيم دون خوان ، الأب ، وحاشيته الصغيرة . قدم الأمير في الرتل الرابط بين عاصمتي البلدين وقطن في مسكن لائق أعد لأقامته ودراسته صحبة نخبة متقاة من أنداده . غير أن ذلك لم يدم إلا سنة واحدة قرر بعدها دون خوان سحب ابنه من أسبانيا لأن فرانكو لم يف بوعده واستمرت ملاحقات الملكيين والضغط عليهم كما لم يسمح لهم بالقيام بأية دعاية تعرف الشعب بدون خوان وابنه . عاد الأمير إذن إلى " أستوريل " حيث يقيم دون خوان وعاد التوتر إلى علاقات هذا الأخير مع فرانكو ، كما أخذ بعض الضباط العسكريين وبعض الساسة يفكرون في العمل لتغيير النظام دون أن يحققوا شيئا بينما دون خوان يرفض بشدة العودة إلى اللقاء بفرانكو إلا إذا أعد مسبقا جدول أعمال يحصر النقاط التي ستناقش أثناء اللقاء .

مرت سنة ، واصل الأمير أثناءها دراسته في البيت ، قبل أن يقرر أبوه عودته إلى أسبانيا مرفوقا هذه المرة بأخيه ألفونسو ، وبعد أن قبل فرانكو شروط الوالد . استمرت إقامة الأمير ودراسته بأسبانيا إلى أن بلغ سن السادسة عشرة وحين وقت دخوله الجامعة . إذاك ظهر خلاف جديد بين أبيه وفرانكو . فالأول يريد إرساله إلى جامعة " لوفان " بلجيكا والثاني قد أعد له برنامجا دراسيا مكثفا يبدأ بتكوينه

العسكري في أكاديميات القوات الثلاث وينتهي بالجامعة . بعد لأي ومراسلات تم الاتفاق ثانية وعاد الأمير دون خوان كارلوس ليتلقى دراسته حسب البرنامج الذي أعده فرانكو .

كانت تقاليد الدخول إلى الأكاديمية العسكرية العامة بساراقسطة تقضي بأن يؤدي الطالب ما يسمى " اليمين للعلم " وبهذه المناسبة بعث دون خوان لابنه رسالة على غاية من النبل والوطنية والتجرد نأخذ منها مقتطفاً قصيراً قد يكفي لإعطاء فكرة عن دون خوان وإخلاصه لمبادئه وحسن طويته . يقول دون خوان لابنه " . . . إن كل أعمالنا يجب أن تكون مستوحاة من مفهوم سام للواجب ومصبوغة بوطنية تصمد أمام كل امتحان وأمام كل ميل مضاد . إنك قد قضيت بالأكاديمية وقتاً يكفيك لتفهم مدى سهولة الطاعة إذا أعجبنا ما أمرنا به وصعوبة ذلك إذا كان ما يؤمر معارضاً لما يناسبنا شخصياً . ثم إنه إذا ما تطلب الواجب منا تعريض حياتنا أو رفاهيتنا للخطر تحت واعز واحد هو ضميرنا فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة . . . إني واثق بأنه من هنا فصاعد ، يمكننا ، أنا وإسبانيا أن نعول فيك على جندي حقيقي آخر " .

وهكذا وإلى أن مات فرانكو ، بقيت العلاقات بينه وبين دون خوان في مد وجزر وظلت مواقفهما متباينة متقابلة لا يربط بينهما فيها سوى دراسة وتكوين الأمير الذي سيكون على أية حال خلفاً لهذا أو ذاك . كان فرانكو يريد بقاء نظامه من بعده أو على الأقل لا ينفى ملكية " منحلة " على حد تعبيره ، تضيع كل ما كان يرى أنه حققه بانتصاره في الحرب الأهلية . وكان دون خوان ثابتاً لا يتزعزع عن مبادئه التي تلخص في أنه صاحب الحق في العرش والتاج وأنه لا ولن يحكم " بمبادئ الحركة " إن كانت لها حقاً مبادئ ، وأنه لن يكون ملكاً على نصف إسبانيا ونصف الأسبان بل لابد له وأن يكون ملك الجميع الساهر على مصلحة الجميع والمصالح بين الجميع .

تبادل الاثنان عدداً كبيراً من المراسلات تمكنا من الحصول على ما عرف منها حتى الآن بفضل دار النشر " بلانيتا " ومديرها الأدبي الأستاذ رافايل بوراس بتريو الذي نخسه هنا بشكرنا الجزيل ، أما الرسائل فأننا نلحقها بهذا الكتاب ليتمكن القارئ من مطالعتها والاستفادة حول الموضوع منها . علاوة على المراسلة جرت مقابلة أخرى بين دون خوان وفرانكو ، كانت الغاية منها ، حسب هذا الأخير ، وهو الذي أوعز

بها ، التحاور بشأن المرحلة الأخيرة من دراسة وتكوين الأمير . جرت المقابلة يوم 28 مايو ﴿ أيار ﴾ 1960 في ضيعة قرب الحدود البرتغالية اسمها " لاس كايشا " الرؤوس ﴿ ولان ﴾ كان الرجلان قد وصلا أثناء هذه المقابلة إلى اتفاق بخصوص اتمام دراسة الأمير وثقيقفه ، فهي لم تكن سوى مناسبة أخرى لإبراز التباين وتأكيد القطيعة . فعلا كان ذلك آخر لقاء يتم بين دون خوان وفرانكو للحديث حول مسائل سياسية . ليس من المفيد كثيرا التعرض هنا إلى ردود الفعل الكثيرة من جوانب متعددة قريبة أو مناصرة لدون خوان أو قريبة من فرانكو ونظامه . قيل الكثير وتكاثرت التأويلات التي كان نصيب دون خوان فيها من الاتهامات نصيب الأسد ولكنه صبر وصمت وترك الأحداث تجري وهو يتبعها عن قرب .

بعد مقابلة " لاس كايثاس " بستين تقريبا أي سنة 1962 ، تم زواج الأمير خوان كارلوس على الأميرة صوفيا ابنة ملك اليونان آنذاك ولم يسمع فرانكو بالأمر إلا قبل إعلانه رسميا في أثينا بلحظات . تأثر فرانكو عظيم الأثر لذلك لأنه كان يرى أنه من حقه أيضا " تعيين " أو اختيار التي ستصبح ملكة اسبانيا أو على الأقل استشارته في الأمر وأخذ رأيه فيه . تأثر فعلا لكنه سكت عن مضض ولم يفعل شيئا . لكن برزت مشكلة اقامة العروسين ومكانها . وبعد نقاش وأخذ وعطاء تقرر استقرارهما باسبانيا وفي قصر " لاثارثويلا " على بعد بضعة أميال من مدريد وعلى مرأى البصر تقريبا من قصر " البارديو " حيث يقيم فرانكو .

في الستينات أيضا انعقد مؤتمر مونيخ ، مؤتمر المصالحة بين مختلف التيارات الاسبانية بما فيها الملكية ، وهو ما سيكون له تأثيره على العلاقات بين " البارديو " و " أستوريل " خاصة وأن بعض زعماء الحركة الملكية ومن المقربين لدون خوان قد ساهموا بصفة فعالة في المؤتمر وتعرض من عاد إلى الوطن منهم إلى ملاحقات السلطة الفرنكية .

كل هذه الأحداث وغيرها كثير ، مضاف إليها بلوغ الأمير السن القانونية لامكانية تعيينه ، أدت بالوضع إلى التأزم ، على الأقل داخل عقل فرانكو مما دفعه إلى التفكير في تعيين غير خوان كارلوس لخلافته . يشير الأستاذ فكتور سالمايور في " أسرار عودة الملكية " أن فرانكو كتب في مذكرته الخاصة (أي لنفسه) طرح مشكل التنازل على دون

خوان ، وعلى خوانيتو (أي الأمير خوان كارلوس) الالتحام التام مع النظام والاستسلام له ."

المعركة الأخيرة : كان فرانكو اذن يبغى من دون خوان أن يتنازل لابنه ومن هذا الأخير أن "يعتنيق" النظام ويلقي بنفسه في أحضانه والا فالعرش لغيرهما لكن لا هذا ولا ذاك ، وستجري الأمور ببطء كعادة فرانكو في معالجة الشؤون الشائكة ورغم الضغوط عليه والمحاولات أو حتى شبه المؤامرات الجدلية هنا وهناك ، لم يعزم ويقدم ثم يعلن عن قراره المنتظر الا عام 1969 . في شهر لوليو (تموز) من تلك السنة اتخذ فرانكو قراره وأسرّ بذلك الى الأمير نفسه طالبا منه كتمان ريثما يحين الوقت وريثما يشعر بذلك أباه .

ليس من السهل تصوّر وتخيّل بعض الحالات العاطفية التي يمر بها المرء . فقرار فرانكو مثلا لم يكن سوى مفتاح أزمة نفسانية عميقة قوية بالنسبة لدون خوان وابنه . فالأول هو صاحب الحق الشرعي في العرش والجلوس عليه قبل نجله وهذا الأخير يعرف ذلك ويؤمن به . لكن هناك قوة طارئة أبت الا تغيير تسلسل الأمور طبيعيا وتلك هي ارادة فرانكو التي قطعت حلقة من السلسلة وحافظت عليها وعلى تتابع حلقاتها بعد ذلك . ما العمل اذن؟ قبول الأمر الواقع أو التشبث بالمنطق والتاريخ والشرعية؟ لقد صمد دون خوان أمام الجميع بما في ذلك فرانكو وثبت في وجه كل العواصف التي عاداته . لكنه الآن أمام الاختيار النهائي . اختيار ليس بالهين لأنه يضعه في احدى كفتي الميزان مع ابنه ووريثه . كان دون خوان يتشبث بالشرعية والتطور الطبيعي وكان الابن معترفا بذلك ومطيعا لأي أمر يأمره به أبوه . لكنه كان في نفس الوقت يرى أن قبول قرار فرانكو هو المنفذ الأوحـد الذي تعود منه الملكية الى البلاد وتبقى في سلالة آل بوربون ولو بعدم احترام نظام محدد أو تقاليد معينة .

ليس من السهل معرفة ما دار بخلد الأب والابن ولا ما دار بينهما من نقاش أو تفاوض أو حوار أو اتفاق . انها الواقع وما تم فعلا هو تعيين الأمير خوان كارلوس من طرف فرانكو خلفا له بلقب ملك وعدم تنازل دون خوان عن حقه إلا لما تأكد من تركز ابنه والملكية حق التمرکز ولم يعد هناك ما يهددها . وبقي فرانكو على رأس الدولة إلى أن مات فنودي بخوان كارلوس ملكا .

" ولدي أتى بالملكية التي كافحت من أجلها " بهذه العبارات أوضح دون خوان عن رضائه وسروره للطريقة والمبادئ التي قاد بها ابنه الملك خوان كارلوس الأول سفينة الوطن منذ اللحظة الأولى لإبحارها وكيف طبق ، بعد أن اعتنق ، كل أو معظم المبادئ والمفاهيم التي كان هو ، دون خوان ، ينادي بها ويرى أنها القاعدة الوحيدة الصالحة لأقامة الملكية عليها .

وفي يوم تاريخي ، يوم 14 مايو ﴿ أيار ﴾ 1977 ، وفي احتفال يكاد يكون عائليا لم يخل من العظمة ولا من الشهامة ولا من نكران الذات ولا من العاطفة وفيض المشاعر أعلن دون خوان أمام ابنه بقصر الثارثويلا عن تخليه فقال " بعد أن أعيدت الملكية وتركزت في شخص ابني ووريثي دون خوان كارلوس ، الذي لاقى منذ أول إبحار لعهد ، قبول الشعب قبولا واضحا التعبير عنه ، والذي يفتح أمام الوطن وعلى الصعيد العالمي دروبا جديدة ، أظن أنه قد حان الوقت لتسليمه ميراثا تاريخيا ورثته ، ولذا فإنني أقدم لوطني تخلي عن الحقوق التاريخية للملكية الأسبانية وعن ألقابها ومزاياها وعن رئاسة العائلة والقصر الملكيين الأسبانيين ، رئاسة وحقوق استلمتهما من والدي ألفونسو الثالث عشر . وطبقا لهذا التخلي فإن ابني ووريثي الملك دون خوان كارلوس الأول ، هو الذي يرث كل الحقوق الملكية عن أبي ألفونسو الثالث عشر " .

وفي جلال وعظمة ينزل على ركبة ونصف أمام ابنه ويقول " يا صاحب الجلالة في سبيل أسبانيا ، الكل في سبيل أسبانيا . لتحيا أسبانيا ، يحيا الملك " .

ولما نهض قال له ابنه الملك خوان كارلوس الأول " باهدائكم أسبانيا تخليكم عن الحقوق التي استلمتها عن الملك ألفونسو الثالث عشر ، تقومون بخدمة عظيمة . وأنا كابن أتأثر لذلك عميق الأثر وبقبولي لما تتخلون عنه أشكر فيكم نكرانكم الذات والمصالح وأشعر بعميق الارتياح لانتسابي إلى سلالتيكم وأنا أستلم من يديكم الميراث التاريخي الذي تقدمونه لي ، أريد أن أؤدي لكم حق محبتي البنوية مقرونة بالاحترام العميق الذي أكننته دوما لك منذ أن فهمت وأنا لم أزل طفلا ، أنه فوق الكل وأعلى من الكل ، لم تكن لكم مثالية أخرى غير التضحية الكاملة خدمة للشعب الأسباني " هكذا تمتحن الرجال ، وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان .

الباب الخامس

التحوّل

كانت هذه وقفة لازمة عند دون خوان وتحركاته واستعراضا للبراز الذي استمر بينه وبين فرانكو طيلة أربعة عقود تقريبا . براز تحرك فيه فرانكو من مركز القوة وتحرك دون خوان من مركز المهجر والبعد عن ميدان المعركة . براز تسليح فيه فرانكو بالواقع والسلطة وتسليح فيه دون خوان بالشرعية والمبادئ . ورغم تفاوت القوى ، ومهما اعتبر فرانكو منتصرا ، فإن دون خوان لم يهزم لأنه : أولا لم يستسلم لفرانكو ولم يقبل ما كان يريد له وهو جعله شبيها بملك إيطاليا الأخير ، فيتوريو ايمانوالي الثالث ، الذي احتل المنصب ولم يملأه ، فكان الصورة وكان موسوليني الجسم . لم يستسلم إذن بل حافظ على شعلة الحركة والمطالبة بالعرش ملتهبة مما أدى ، إن لم يكن أجبر ، فرانكو على تعيين الابن ليتوج ملكا وتستمر أسبانيا ملكية وتستمر سلالة آل بربون على عرشها . ثم إن الابن بفضل عوامل عديدة منها الشخصي ومنها الخارجي ، مكن البلاد من الانتقال والتحوّل من نظام الحكم السلطوي الفردي ، إلى نظام متحرر متفتح لتيارات ومفاهيم العالم المعاصر ، نظام متسامح مع المعارضة مهما تقابلت معه عقائديا . كان انتقالا خاليا من كل تصادم أو تشابك ، بدون عظيم خسائر أو تضحيات بل فيه وبه ومن أجله استعملت أو استهلكت أو تأكدت أو همشت أو جمدت بعض المفاهيم العقائدية في سبيل أخرى وقد تم كل هذا بهدوء و"مجاملة " وبسرعة مذهشة .

بعد هذه الوقفة نواصل السير مع تسلسل الأحداث فندخل المرحلة الانتقالية ونتابع وقائعها ولو فرض علينا ذلك العودة قليلا إلى الوراء إلى ما قبل موت فرانكو بقليل .

ملامح البلاد : رأينا سلفا كيف أنه بدخول السبعينات ، تأكدت المعارضة بكل ميولاتها وأصنافها من ظهور بوادر تعب النظام و " شيخوخته " المستمدة من شيخوخة صاحبه ، فاندلعت في سباق مجنون لتنظيم صفوفها حتى تكون جاهزة مهياة إذا ما حان وقت تغيير الحكم وانتقاء البديل . كذلك فعلت أيضا أبرز وأهم قطاعات النظام نفسه ، فبدت البلاد وكأن حمى التكتل والتنظيم قد أكلتها فظهرت على بشرتها أثارها في شكل موائد وحدوية ومنظمات إصلاحية تبحث كلها أو تأمل في

أن تكون البديل .

قامت أهم الأحزاب والتكتلات المعارضة بتنظيم هياكلها الداخلية تنظيماً يؤدي إلى تهذيب يجعلها تتماشى والظروف الجديدة المنتظرة .

إن أول سماح ، محدود ، بتعددية الآراء ظهرت سنة 1968 عندما تمت الموافقة على القانون الأساسي " للحركة " الذي أدرج فيه فصل يسمح بوجود الجمعيات ولكنه كان سماحاً ضيق الحدود كثير الشروط حتى أنه لما بدت الرغبة سنة 1969 في تعميق فهم الفصل واستظهار مراميها ، ازداد بذلك شدة وضيقاً حتى اقتصر الأمر على مجرد قبول تعدد أكثر للآراء في صلب الحركة وبين قاداتها الحاكمين . أما الحركة ذاتها فقد وصلت إلى السبعينات وهي خالية من كل مبدأ أو مفهوم ولم تعد سوى آلة إدارية ضخمة مهمتها السهر على الولاء للنظام ، الذي يكره صاحبه وقائده الأحزاب والسياسيين ولذا لم يكن في المستطاع تحويل الحركة إلى حزب أو قبول بروز ما يشبه الأحزاب فيها وهذا ما دفع إلى اللجوء إلى الجمعيات دون أن يفضي ذلك إلى نتيجة إلا بعد وفاة كاريرو بلانكو مغتالاً ، وتولي الرئاسة من بعده من طرف أرياس نافارو الذي وعد بتغيير قانون الجمعيات فقدم إلى البرلمان * لاس كورتس * في شهر ديسمبر * كانون أول * 1974 قانون الجمعيات الذي لم يكن سوى ظل لما وعد به وكل جديد في هذا القانون انحصر في قبول الشكل السياسي للجمعيات .

لقد كان القانون خيبة أمل حتى لمن دافع عن فكرة الإصلاح من الداخل مثل الأستاذ مانوال فراغا ايريبارني الذي من مركزه كوزير للأخبار والسياحة أقدم في الستينات على التخفيف من حدة الرقابة وأصدر قانوناً للصحافة والنشر اعتبر ثورة في زمانه . ورغم خيبة الأمل تلك ، فقد ترك فكرة الجمعية جانباً وأسس ، بعد أن عاد من سفارته بلندن ، شركة للدراسات السياسية وصحبه فيها بعض الوجوه اللامعة في سماء السياسة والدبلوماسية في عهد فرانكو منهم الأستاذ خوزي ماري دي أريثا . ولم يكتف بالشركة الأولى " فيديسا " فأسس ثانية تحت اسم " غودسا " لينطلق منها مبتعداً وصحبه عن الفرنكية التي كانوا محسوبين عليها وبتنهياً لنظام ديمقراطي برلماني .

نفس الموقف وقفه غيرهم فأسسوا وكونوا المجموعات خارج الشرعية في بعض

الأحيان ، لكن دون أن يتعرضوا لمتابعات نظرا لشهرتهم وثقة الإدارة فيهم . من أبرز هذه المجموعات ما عرف باسم " الضمنيين " ذوي الميول المسيحية الديمقراطية. لم تتأسس ، طبقا لقانون الجمعيات ، قانون أرياس سالف الذكر ، سوى ثماني جمعيات أهمها " وحدة الشعب الأسباني " التي أسسها رجل قريب من الحركة الفرنكية ، مات بعد تأسيسها بأسابيع ، وبعد أن وضع على رأسها أدولفو سوارث الرجل الذي هيلعب دورا ذا بال في أدق مرحلة ، مرحلة الانتقال التي عاشتها أسبانيا في النصف الثاني من السبعينات ، والذي انطلقا من حزبه سيتزعم حزب " اتحاد الوسط الديمقراطي " ، حزبا مكونا من مجموعة كتل أو أحزاب صغيرة فاز في الانتخابات الأولى للعهد الجديد متفوقا على غيره من الأحزاب التقليدية أو التاريخية كما تسمى ، مثل الاشتراكي أو الشيوعي .

لكن الانفجار الكبير الذي جعل الساحة الأسبانية " تعج " بالأحزاب ، لم يحدث إلا بعد شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1976 لما صدر قانون جزئي للاعتراف بالأحزاب السياسية ، قانون لم يسمح بتحويل القانون الجنائي حتى لا يعترف بالحزب الشيوعي وغيره من الأحزاب المتطرفة ذات النزعة الاقليمية . لكنه مع ذلك فتح المجال أمام اليمين والوسط فاندفع رجال التيارين إلى تأسيس عدد لا يحصى من الأحزاب كان بعضها مرتكزا على شخصية المؤسس دائرا في فلكها . ظهرت أحزاب ليبرالية واشتراكية وديمقراطية ومسيحية ديمقراطية ومحافظة كاثوليكية ، أكد ظهورها لمن يريد أن يتأكد تفتت اليمين وتشتت رجاله وكان من بينهم ، بل كان أكثرهم على مستوى عال من الثقافة والعلم والخبرة السياسية نذكر منهم على سبيل المثال الأستاذ خواكين رويث خيانت صاحب محاولة التفتح الذي أراد انطلاقا من وزارة التربية التي تولاهها في الخمسينات وأيضا صاحب مجلة " حوار من أجل الديمقراطية" أسس الأستاذ رويث خيانت حزب " اليسار الديمقراطي " ذا النزعة الديمقراطية المسيحية بينما أسس الأستاذ خوزي مارييا خيل روبلس ، ابن زعيم " الثيدا " الذي سبق ذكره في الثلاثينات ، حزبا آخر في نفس الاتجاه أسماه " الجامعة الشعبية الديمقراطية وكون زميله الأستاذ ألفارث دي ميراندا " اليسار الديمقراطي المسيحي " . لم يختلف الأمر بالنسبة للأحرار الذين كونوا ما لا يقل عن أربعة أحزاب كان أبرزها " اتحاد الأحزاب الديمقراطية الليبرالية " الذي تزعمه السيد خواكين غاريكس وولكر .

خلافًا لما كانت عليه أحزاب اليمين والوسط من حداثة وجدة ، كانت الأحزاب اليسارية تتمتع بأقدمية وعراقة ويأتي في مقدمتها الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني الذي تأسس ، كما رأينا ، في أواخر القرن التاسع عشر والحزب الشيوعي الذي تكوّن من مجموعة مناضلين انشقوا عن الحزب الاشتراكي في أوائل هذا القرن وبدأ نشاطه بصفة ملحوظة في أواخر عهد الجمهورية وأثناء الحرب الأهلية فاكسب خبرة وقوة سارت في تصاعد مع الأيام . كان الحزبان موجودين ، ولو اسمياً أو سرياً ، طيلة عهد فرانكو وكان لهما نظامهما وقيادتهما المعترف بها من القاعدة ، عاشت في المهجر لكن بقيت باتصال يكاد يكون مستمرا بالبلاد وبالأتباع فيها خاصة من طرف الحزب الشيوعي .

رغم هذا فإن الحزبين قد أصابتهما أيضاً حمى الاستعداد والانتظار فأدخلا تجديدًا على هياكلهما وسياستهما حتى يكونا قادرين على مجابهة الأحداث . أما الحزب الاشتراكي فقد رأينا كيف قامت مجموعة من الشباب في الداخل بالسيطرة على أعمال المؤتمر الذي انعقد بضواحي باريس وكيف أزاحوا القيادة القديمة " الهرمة " وأمسكوا بمقاليد الحزب فأعطوه فلسفة جديدة ووجهة وأساليب عمل حديثة وانتخبوا للأمانة العامة المحامي الشاب فيلبي غونثالث ماركث .

أسرع القادة الجدد للحزب إلى البحث عن السند الخارجي وكانت أولى خطواتهم نحو الاشتراكية العالمية التي أتجه إليها أيضاً الأستاذ أنريكي تيارنو غلبان الذي عرفناه في ما سلف مناضلاً في الأوساط الجامعية والذي أسس هو الآخر حزباً جديداً ذا نزعة اشتراكية وكان ذلك على اثر خلافات مع القيادة القديمة للحزب الاشتراكي العمالي الأسباني وأسمى حزبـه الجديد " الحزب الاشتراكي بالداخل " ثم غيره ليصبح " الحزب الاشتراكي الشعبي " وبه تقدم يريد الحصول على اعتراف وتأييد اتحاد الاشتراكية العالمية . إلا أن هذه الأخيرة قد فضلت ، لأسباب يطول شرحها وتخرج عن نطاق هذا الكتاب ، فضلت الاعتراف بالحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ، وبزعيمه الشاب فيلبي غونثالث فأيدته وساندته .

كذلك فعل الحزب الشيوعي ، عقد مؤتمرا وجدد الهياكل دون كبير تغيير في الزعامات ولكن بتغيير جذري أو يكاد في السياسة والمنهج مبتعدا بذلك عن خط

موسكو حتى كادت أن تكون قطيعة بينهما .

وختاماً لهذه النظرة العابرة عن حالة البلاد وتعدد الأحزاب والحركات فيها وكثرة تحركاتها قبيل وعلى أثر وفاة فرانكو ، نذكر الحزب الذي احتل الصدارة خلال الخمسية الأولى من التحول والذي فاز في الانتخابات الأولى التي عرفها العهد الديمقراطي الجديد . كان هذا الحزب تجمعاً لعدة أحزاب أحس قاداتها بضرورة تكوين قوة في الوسط بين اليمينيين واليساريين . جرت المحاولة الأولى في سبيل هذه الوحدة بين مجموعات الوسط والوسط اليميني وأتت من لدن الحزب الشعبي الذي يتزعمه يـتـو كابانياس . وفي أوائل عام 1977 ، وأمام احتمال التقدم والمشاركة في الانتخابات العامة ، اتحد الحزب الشعبي مع الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يرأسه ألفارث دي ميراندا وسمي الهيكل الجديد " الوسط الديمقراطي " الذي استقطب شيئاً فشيئاً التجمعات الليبرالية والاقليمية والمحافضة . ورغم هذا فقد بقي " الوسط الديمقراطي " مجرد مجموعة من الشخصيات البارزة الفاقدة لأية قاعدة شعبية تذكر . ولذا فقد كان النجاح موقوفاً على الاتحاد مع أدولفو سوارث وزملائه في الإدارة وبانضمام سوارث وحزبه " اتحاد شعب أسبانيا " ولد اتحاد الوسط الديمقراطي الذي بعد الفوز والوصول إلى الحكم دبت في صفوفه علة الانشقاق والتفرقة نتيجة الحسد والطموحات الشخصية فضعف وتفكك وسقط . (62) .

إلى جانب الأحزاب والكتل السياسية كانت هناك النقابات التي لم تتخلف هي الأخرى عن ركب التنظيم والاستعداد . رأينا ونحن نتحدث عن المعارضة كيف أنه من بين الشباب الاشتراكي الذي لم يعيش الحرب الأهلية والذي عمل في الداخل ثم استلم قيادة الحزب ، نجد السيد نيكولاس ريدوندو الذي رشح كما رأينا ليكون أميناً للحزب الاشتراكي ولكنه رفض مفضلاً النشاط النقابي الذي تخصص فيه ويهواه ، فكانت له أمانة الاتحاد العام للشغل الذي ، خلافاً للاتحاد الآخر ، اللجان العمالية التي أسسها ويتزعمها السيد مارثيلينو كاماتشو ، رفض العمل من داخل النظام خوفاً من الاتهام بالتعامل ولكنه نظم صفوفه وأعد هياكله وأسهم بكل جدية في الإضرابات والأعمال المناهضة للوضع والنظام الفرنكي ثم أسهم في عملية التحول بكل نجاعة وحنكة وتعقل .

أما اللجان العمالية ، النقابات الشيوعية النزعة ، فقد رأينا كيف أنها ولدت في صلب النظام ومنظمتها النقاية ولذا كانت أقرب إلى ميدان العمل والصراع وأكثر تعرضا للملاحقات من طرف قوات الأمن . ورغم هذا ورغم اعتقال العديد من قادتها فقد تهيأت هي الأخرى ، دون أن تكف عن نشاطها النقابي البحت الذي جعلها في المقدمة خلال الفترة الأخيرة من حكم فرانكو ونظامه .

بقيت نقابات " الث . ن . ت " الشهيرة ، الفوضوية المنهج والاتجاه ، والتي كانت بارزة كل البروز في الثلاثينات ، فهي الأخرى قد تهيأت واستعدت للشرعية كغيرها ولكنها لتطرفها الذي لم تحد عنه لم تحرز على ما كانت تعد به قاعدتها فلم تحقق تقدما ولا توسعا يذكر .

في الجانب الآخر من الصورة ، كانت هناك القوات المسلحة بكل ما عرف عنها من تصلب ورجعية ومن غيرة على النظام الفرنكي وإرادة المحافظة عليه أو على شبيهه فهي الركيزة الأساسية للنظام الذي أقنعها طيلة أربعين عاما ، بالاضافة ، إلى التاريخ والتقاليد التي تذكرها بما يردده ، لها النظام ورجاله ، بأنها وفي كل الظروف منقذة الوطن وعماده . لكن الانقاذ له أشكال مختلفة باختلاف الظروف ونوع الأخطار وهذا ما فهمه الكثيرون من رجال القوات المسلحة فاستعدوا وعملوا لفائدة التحول في هدوء وسلم دون الحاجة إلى العنف والسلاح لكن مع البقاء في يقظة وانتباه كما هو خليق بكل حارس أمين . وبرز في هذا الاتجاه رجال كثيرون منهم اللواء دياث أليغريا الذي كان على رأس الأركان العامة ، فأزاحه عنها رئيس الحكومة أرياس نافارو ، واللواء غوتيارث ماياو وعدد من الضباط الآخرين كأولئك الذين أسسوا " الاتحاد العسكري الديمقراطي " فتعرضوا للعزل والسجن ولم يرجع إليهم اعتبارهم ولا ردت إليهم حقوقهم إلا عام 1977 أي بعد أكثر من عشر سنوات . وعلى أية حال ، وسواء أكانوا مؤيدين التحول والدخول في نظام ديمقراطي متفتح ، أو متمسكين بالنظام السلطوي والحكم العسكري أو ما يشابهه ، فإن رجال القوات المسلحة قد تحلوا في معظمهم وفي كل الظروف بالانضباط الكامل والطاعة لأوامر القائد الأعلى الذي ليس سوى رئيس الدولة سواء أكان هذا فرانكو أو الملك .

وأخيرا نجد الكنيسة التي رأينا كيف انتهى بها الأمر هي الأخرى إلى نقد النظام

ومعارضته وكيف تحالف قساوستها ورهبانها مع العمال في حركاتهم ونضالهم فعرفت بذلك تجددًا وتماشت مع التطور الطبيعي للأحداث بفضل التغيير الذي حدث في أعلى هرمها والذي أتى برجل يفهم الدين من نواحيه الإنسانية قبل الرهبانية ويضع الإنسان وحقوقه في أعلى مرتبة من الإيمان والعمل وهذا الرجل هو الكاردينال فيثانتي أنريكي أي طارانكون الذي جعل الكنيسة تقف في صف الحق والشرعية وتعمل في سبيل غرس الديمقراطية وانتشار الحريات .

التوتر والاسراع : كانت هذه صورة البلاد وحالتها في آخر عهد فرانكو وبعد وفاته مباشرة . كانت حركة دائبة واتصالات متعددة وتدارس للأوضاع داخليا وخارجيا وتكهنات بمختلف الاحتمالات والاستعداد لها ولأسوتها . أحلاف تعقد واتفاقات تلغى وتكتلات تكوّن والكل ينتظر لحدث واحد تأكد بعد يوم 21 أكتوبر
﴿ تشرين أول ﴾ 1975 لما أعلنت السلطات رسميا عن مرض فرانكو الذي لزم الفراش منذ يوم 13 يشكو التهابا وريديا .

إن أبرز ما تميزت به هذه الفترة ، ونستطيع أن نقول كل السبعينات ، هو هذا المظهر الجماعي الذي اتخذ الصراع والعمل دفاعا عن الحريات واستعدادا لدفن الدكتاتورية إلى الأبد . فالجامعة وعالم الشغل والشغالين والمدارس الصناعية وحتى بعض القطاعات العسكرية والدينية قد اندمجت في هذا العمل الجماعي ، بعيدا في بعض الأحيان ، عن تعليمات الأحزاب السرية وتوجيهاتها ، بحثا عن قطع آخر مرحلة من طريق الدكتاتورية والتفرقة المظلم ، وفي وحدة وتقارب حتى بلوغ آخر النفق .

أما على الصعيد الخارجي فقد جرى حدثان سيكون لهما تأثيرهما على عقلية وتفكير الكثيرين من السياسيين والقادة والزعماء في أسبانيا فغيروا أو على الأقل هذبوا من برامجهم وسياستهم الكثير . هذان الحدثان هما تغيير النظام في كل من الشيلي والبرتغال ، حيث لعبت صناديق الاقتراع دورا عظيما وحيث أفهم سقوط سالفادور أياندي في الشيلي الكثيرين من الساسة الأسبان أن عليهم اتباع التعقل والمداواة والاعتدال دون اسراع أو تطرف .

كانت البلاد بكل فئاتها وقطاعاتها تعيش في دوامة وغليان خفي وعصبية قوية واستعداد لكل الطوارئ لأن كل شيء ممكن في مثل تلك الحالات . كانت على بساط البحث والمطالبة وفي عقول الساسة والمسؤولين وأتباع الطرفين فكرتان تعتبران عن حلين محتملين هما : الاستمرارية وينادي بها رئيس الحكومة آنذاك السيد أرياس نافارو والجانب الأكبر من المنتصبين في النظام ومقاعد السلطة الوثيرة فيه ، والقطيعة الديمقراطية ، أي الكف عن العمل بكل ما جاء من الدكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي بعد فترة انتقال تشكل فيها حكومة ائتلافية إلى غير ذلك مما هو معروف لمثل هذه الظروف وهذا الحل تنادي به معظم أحزاب المعارضة . لكن ما لم يكن يتصوره الكثيرون هو أن الأمور ستجري لا نحو الاستمرارية ولا نحو القطيعة بل نحو الحلين معاً ان صح التعبير ، نحو ما أسماه الأستاذ أورتيغا ديثا في محاضرة ألقاها خلال شهر ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1974 ، " التطور الديمقراطي " تسمية وإشارة لم تلفت الانتباه إذاك ولكن فحواها هو الذي تم تقريبا وهو التطور من الأوضاع والحالات القائمة إلى أوضاع ونظم جديدة مع احترام الشرعية وروح القوانين في جميع الظروف والحالات .

انحصرت الحياة السياسية الرسمية أكثر فأكثر في قصر " الباركو " وحول سرير فرانكو الذي كان يعاني أزمات الالتهاب الوريدي والشيخوخة ويعرض إلى العديد من العمليات الجراحية ، وتوزعت الحياة السياسية الواقعية في كل الأحياء والنوادي ومكاتب المحامين فتكونت كما رأينا الجمعيات والأحزاب وحتى " الشركات السياسية " تبغي كلها احتلال مكان مناسب في إحدى عربات الرتل الوشيك الإقلاع . لكن من بين كل التحركات كان التوحيد بين المجلس الديمقراطي والمنصة الديمقراطية أنجع خطوة في نظرنا يشكر عليها الأستاذ رويث خيمانث ومن معه الذين عملوا جاهدين لتحقيقها فتم بذلك تكتل معظم الأحزاب والحركات المعارضة حول مائدة واحدة لتبادل وجهات النظر واتخاذ القرارات التي تملئها الظروف ولو بقيت كل حركة وكل حزب متمتعاً بحريته في وضع سياسته وبرامجه الخاصة . كانت الأمور تجري بسرعة مذهلة وكلما طال مرض فرانكو واقتربت نهايته ازدادت الأحداث سرعة وتوتراً يزداد حدة بتصرفات الحكومة التي توخت الشدة سلاحاً لمجابهة الأوضاع فكان إيقاف أعضاء المجلس الديمقراطي ﴿ يناير 1975 ﴾ وإعدام خمسة

معتقلين حوكموا قبل ذلك (75 / 9) واعتقال الضباط أعضاء الوحدة العسكرية الديمقراطية ، إلى غير ذلك مما يدل على حالة التوتر والعصبية التي كانت تحياها الحكومة وكل أجهزة السلطة وهو مازاد في مظهر التوتر والعصبية العام .

وسط هذه الأجواء الغائمة المنذرة بالعواصف ، استلم دفة السفينة لقيادتها بالوكالة ، شاب لم يكن ذا خبرة بالقيادة ولكنه كان معدا ومستعدا ليصبح الربان المنتظر للإبحار بالسفينة نحو شاطئ السلامة والاستقرار مهما بلغت العواصف قوة ومهما أظهرت التيارات معاكسة وعنادا . هذا الشاب البالغ آنذاك 37 عاما من عمره ، ليس سوى الأمير خوان كارلوس آل بربون الذي عينه فرانكو خلفا له فيصبح ملكا على أسبانيا بدل أبيه دون خوان صاحب الحق في العرش حسب التسلسل العائلي الطبيعي .

استلم دون خوان كارلوس رئاسة الدولة بالوكالة للمرة الثانية يوم 28 أكتوبر * تشرين أول * 1975 والبلاد على ما هي عليه من توتر وتمليل داخليا وفي أزمة تنذر باندلاع حرب خارجيا بسبب المسيرة الخضراء التي أعلنها الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، زاحفا بها على الصحراء الغربية التي كانت خاضعة للاستعمار الأسباني . كانت الأوضاع هناك أيضا منذرة بالانفجار وكان العسكريون بالصحراء وبأسبانيا في حالة تشنج وعصبية والسفارات الأجنبية التي تهمها الصحراء الغربية من بعيد أو من قريب في نشاط دؤوب بينما القضية نفسها معروضة على المحكمة الدولية بلاهاي وكان على خوان كارلوس أن يجابه كل ذلك وهو قائم بأعمال رئيس دولة في صراع مع الموت وهو مشرف على حكومة ليس بينه وبين رئيسها أي تقارب أو انسجام استطاع الأمير ، رئيس الدولة بالوكالة أن يكون في مستوى الأحداث وتصرف بكل ماتطلبت من رصانة وحزم وعزم . وبعد ثلاثة أو أربعة أيام فقط من تسلمه مقاليد الأمور ، طار إلى الصحراء ليطلع على الحالة عن كثب ويلمس الأمور في ميدانها ويتصل بقيادة الحامية العسكرية هناك وهي على أهبة الدخول في تصادم مع المشاركين في المسيرة الخضراء الذين كانوا على مقربة من الحدود وعلى أهبة اجتيازها . برهن الأمير خوان كارلوس بذلك على أنه ليس كما كان يحكم عليه الكثيرون من رجال النظام ومن غير رجال النظام وضرب برحلته المفاجئة تلك ، عدة أهداف في أن واحد أشعر السلطات العسكرية أنه كقائد أعلى يتبع معهم الأحداث ، لا من مكتبه

ومركز قيادته ، بل على الميدان ليشاركهم أفراحهم وأتراحهم ، مشاغلهم وقلقهم أفكارهم ومقترحاتهم ويبحث معهم لا في معزل عنهم عن حل يناسب الوطن في تلك الظروف الحرجة الدقيقة التي يجتازها . وأشعر الساسة الذين شكوا في قدرته وخبرته أنه رغم عدم الممارسة لا ينقصه تدبير وهو عازم بالنشاط والحزم والجدية على قهر المشاكل واخضاع الأحداث . كما أشعر الشعب أنه سيكون الملك الساهر والجندي المدافع والمواطن العامل في كل ميدان وكل أوان لا يأبه بالأتعاب ولا يتوقف عند تشريفات أو مراسيم بل يكون حيث تدعوه الأحداث والظروف أن يكون . وأظهر للعالم المعلقة أنظاره عليه وعلى وطنه ، أنه يعرف ثقل المسؤولية التي تنتظره وأن له كاهلا يستطيع حملها بكل ما تتطلبه من جرأة وشجاعة وحكمة وإخلاص . بعد أسبوع من زيارته الصحراء أي يوم 9 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1975 أمر الملك المغربي بتوقف المسيرة الخضراء حيث هي ، وكانت قد اجتازت الحدود بين المغرب والصحراء ويوم 14 من نفس الشهر توصلت لجنة ثلاثية تمثل المغرب وأسبانيا وموريتانيا إلى ما عرف باتفاق مدريد الذي استلم بموجبه المغرب الإشراف على الصحراء الغربية متعهدا بإجراء استفتاء شعبي فيها حتى يقرر شعبها مصيره .

كان الأمير خوان كارلوس يعيش كل هذه الأحداث التي جعلت أسبانيا على فوهة بركان بينما كان هو نفسه عرضة لتوتر وصراع باطنيين سببهما وضعه الذي لم يكن ليحسد عليه . فهو من حين لآخر سيصبح ملكا فيجلس على عرش ورثه بحكم وإرادة فرانكو بينما هو يؤمن في قرارة نفسه أن العرش من حق أبيه . وهو من حين لآخر سيصبح على رأس دولة حكمت طوال أربعين عاما حكما فرديا مطلقا لم يعتبر ضمن مواطنيه الا نصف أسبانيا وعامل النصف الآخر معاملة العدو أو الأجنبي الدخيل بينما هو ، الأمير خوان كارلوس الذي سيصبح ملكا بعد مدة قصيرة مهما طالت ، يرى أنه لابد وأن يكون ملكا على كل الأسبانيين ، أن يكون أبا وأخا وحكما وراعيا للوطن كله ولكل من ينتمي إليه مهما كان منبته ومهما كانت آراؤه أو معتقداته فكيف التوفيق بين ما هو موجود وما ينوي إيجاده وهو قد أقسم عند تعيينه خليفة لرئيس الدولة الراحل أن يخلص لقوانين النظام الأساسية ويعمل بمقتضاها ؟ أيتراجع في يمينه أم يخون مبادئه التي يؤمن بها ولا يرى سواها بديلا لإقامة دولة عصرية محترمة ؟ إن الجواب عند أحد الرجال القلائل الذين أحبوه ووثقوا به ، ومن النادرين الذين كان يستطيع التحدث إليهم دون رقابة وهو رجل على مقعدة وعلم وتضلع مشهود له

بها في عالم القانون والتشريع والعلوم السياسية . إنه أستاذة السيد توركوأتو فرناندث
ميراندا * هو اليوم دوق وحامل لوسام فارس الجزء الذهبية * الذي كان يرى ،
خلفا وبمعكس ما يراه المتزمتون من رجال النظام ، أن مبادئ الحركة ، والقوانين
الأساسية * قامت دوما مقام الدستور المنعدم * قابلة للتحويل وهي تلزم الأمير
ولكنها لا تقيده وهي علاوة على ذلك تحمل في طياتها مبدأ الإصلاح ، من القانون إلى
القانون . إن القوانين ليست جامدة ولا أبدية وهي تحمل دوما معها آلية لتحسينها
وتهذيبها تستعمل مرة في حالات منعزلة ومرات أخرى في تسلسل وتتابع يوصل إلى
إزالة مسائل ومشاكل كانت قبل ذلك مستعصية . فكل ما في الأمر هو تطبيق العلوم
التشريعية .

ويذكر الأمير كذلك ، وهو في تلك الحالات العصبية والاضطراب النفساني لعظيم
تقديره ما ينتظره من مسؤوليات ، يتذكر ما كان يدور أحيانا بينه وبين فرانكو نفسه
الذي كان يرتاح كثيرا لما يفتحه الأمير في بعض شؤون الدولة والحكم ، لأنه كان يرى
في ذلك منه اهتماما وعناية فكان يعامله إذاك معاملة الابن والخلف الذي حرمة
الأقدار إنجابه . كان الأمير يذكر فرانكو بأنه الملكية لا يمكنها أن تكون مجرد تقليد
للنظام الذي كان قائما ولا يمكن بحال أن تكون استمرارا له لأن انعدام الشخصية
التي كان النظام مقاما عليها ، خاصة إذا كانت فذة ولها مفهوم محدود للسلطة مثل
ما كان فرانكو ، يفرض التغيير ، الكبير أحيانا ، في طريقة طرح المسائل السياسية
ومعالجتها . وكان فرانكو يجيبه بما يدل على خبرة وتجربة طويلة في ممارسة السلطة
والحكم فيقول له : إن في السلطة إمكانات وسبل إلى كل شيء ، فهي تعطي كبير
الحرية في التصرف وتسمح بإمكانات كبيرة كثيرة .

تذكر الأمير كل هذه الدروس بلا شك ، خلال تلك الأيام الصعبة التي وقف فيها
وحده أو يكاد ، مسؤولا عن مصير أمة ودولة ، أمام شعب حذر غير مرتاح ،
ومعارضة غير واثقة في إمكاناته ولا في نواياه ، ومتحفزة لكل الطوارئ ، وحكومة
بجهازها ورجالها يرون فيه " الطفل " غير القادر على حمل المسؤولية ، وهو تجاه كل
هذا لا يملك السلطة إلا بالوكالة . لكنه تجلد وصبر ، كما عرف كيف يصبر طوال
السنوات العديدة التي قضاها في إسبانيا كطالب وأمير مرشح للخلافة ، ثم كخلف
معين وملك منتظر .

ثالث آخر : إن التحول الذي عرفته أسبانيا وأتقنته ، الانتقال من دكتاتورية فريدة دامت أربعين عاما ، إلى نظام ديمقراطي متفتح أساسه الحريات الفردية والجماعية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الاعتقاد والتفكير والتعبير والعلم والعمل وتحقيق كل هذا في مدة زمنية بالغة القصر وفي ظروف داخلية شائكة وخارجية صعبة ووسط أزمة اقتصادية حادة يعود الفضل فيه حسب رأينا إلى عناصر ثلاثة هي الملك والرئيس الذي اختاره الحكومة الانتقال السيد أدلفو سوارث والشعب الأسباني ان هذا لا يعنى أنه لم يشترك في التحول غير هذا الثالث فالجنود المجهولون موجودون في كل الأعمال والنشاطات البشرية خاصة إذا كانت من هذا القبيل وتعلقت بشعب كامل بل بمجموعة شعوب . ثم إن العنصر الثالث وحده ، يكفي ليدل على تعدد الأسهامات وتأزر في المجهودات لكن ولكي نجمع شمل الحديث ونضم شتاته حصرنا العمل في هذه العناصر الثلاثة لأنها كانت الرئيسية والفعالة في هذه العملية التاريخية التي أصبحت مثالا يذكر فيحمد .

لقد رأينا كيف استلم الأمير خوان كارلوس إدارة شؤون الدولة بالوكالة ، دولة ونظام دارا في فلك رجل واحد وارتكزا عليه وحده . ولإن عرفت البلاد في ذلك العهد تغييرا كبيرا ، اقتصاديا واجتماعيا ، فهي في المجال السياسي وفي شكل المؤسسات وتطورها لم تعرف أي تقدم أو تغيير يذكر . ومجلس المملكة ومجلس الحركة هيأتها العليا والقوات المسلحة كانت كلها تحت سلطة وهيمنة عناصر محافظة ورجعية منتسبة كلها إلى الجانب المسمى بالوطني وإلى النظام وهذه كلها عراقيل في وجه أي إصلاح أو تغيير يريدده خوان كارلوس وحواجز في طريقه نحو غايته الأساسية وهي الانتقال بأسبانيا إلى نظام آخر هو في واقعه نقيض النظام القائم . ولعله من المفيد هنا وقبل الشروع في سرد مراحل التحول وأحداثه ، من التوقف عند تحليل للوضع في أسبانيا جاء في كتاب روبرت غراهام " تشریح ديمقراطية " قارن فيه الكاتب أولا بين يوغسلافيا وموت رئيسها تيتو وبين أسبانيا ثم قال " بالنسبة لأسبانيا كان الجميع ينتظر التغيير لأن الجو العام داخليا وخارجيا كان لصالح الديمقراطية . أولا : كان أهم حلفاء أسبانيا وهي الولايات المتحدة على أهبة ابرام معاهدة دفاع سنة 1975 وإدارة كارتر التي كانت مهتمة بحقوق الإنسان كانت بلا شك مستعدة للقيام بضغوط ان لم يتم بسرعة حل ديمقراطي ثانيا : دلت الثورة البرتغالية على أنه لن يسمح لشبه الجزيرة الايبيرية بأن تصبح منطقة نفوذ سوفياتي . . . ومن الثورة

البرتغالية يؤخذ درس تتمثل فيه الأخطار التي تكمن في ثورة عسكرية ، ستكون عنيفة لو حدثت في أسبانيا خلافا لما تمت عليه في البرتغال ، ثالثا : كان الاقتصاد الأسباني مرتبطا ارتباطا وثيقا بأوروبا وكانت السوق الأوروبية رافضة طلب أسبانيا الانضمام إليها لأن أسبانيا لم تكن بلدا ديمقراطيا ولكن كانت السوق سنة 1975 مستعدة لتوقيع اتفاق تجاري جديد ووقعته فرفع في الحين من حجم الصادرات الأسبانية ، رابعا : كان موقف الكنيسة الكاثوليكية قد تعرض إلى تغيير كبير على أثر مجمع الفاتيكان الثاني ، خامسا : وأخيرا ، أقنعت التجربة الشيوعية اليساريين بالخطر الكامن في إثارة العسكريين ونتيجة لذلك أظهر الشيوعيون والاشتراكيون اعتدالا كبيرا تجاه فكرة التحول التدريجي "

هذه الصورة تدل على أن العوامل قد توفرت أمام أسبانيا لتقوم بالتحول وليس من عائق سوى فرانكو الذي يقوم أنصاره والشلة التي حول فراشه بمحاولة إطالة عمره معرضينه لعملية جراحية تلو الأخرى . لكن لم يكن الأمر بهذه البساطة . نعم قد توفرت عوامل التحول لكن عوامل الجمود أو الاستمرارية موجودة هي الأخرى باقية في مراكزها مستعدة للدفاع عن مكاسبها ونظامها الذي لا ترى للبلاد غيره بديلا ولا تقيم للعوامل الخارجية وزنا لأنها رأت كيف تحداها فرانكو وكيف خضعت لمشيئته . وليس أدل على ذلك من الحوادث العديدة المتكررة التي اصطدم فيها مختلف فئات الشعب المتحركة لصالح التحول مع قوات الأمن وأجهزة السلطة التي ضربت بلا شفقة ولا رحمة ولا تبصر أو تعقل فسجنت وقتلت . ولعل أحسن وأحزن مثال نسوقه هو حوادث مدينة فيتوريا حيث كان يوم 3 مارس * آذار * 1976 يوم ألم ودم ، يوما انتفضت فيه مدينة بأسرها بعد إضرابات عمت البلاد ، تعرض أثناءها الشغالون إلى العنف والقمع فما كان من اليساريين العاملين في السرية إلا إشعال الشرارة فتحولت مدينة فيتوريا إلى ميدان معركة بين المتظاهرين وقوات الأمن فسقط الموتى وتراكم الجرحى وكثر المساجين .

إن هذا يدل على أنه رغم ما بلغت إليه الأمور من تطور داخل الإطار الاجتماعي العام في أسبانيا لم يزل هناك من كان يؤمن بوجوب بقاء النظام الذي قال عنه الأستاذ ريكاردو دي لا ثيارفا " إنه رغم كل الإنجازات التي لا تنكر يبرز الآن كنور مظلم ، خطؤه الأساسي . فخلال أربعين سنة أنقذنا أسبانيا ونظمنا اقتصادها وغيروا مجتمعها

وأدخلنا أطفالها المدارس لكن لم نستطع تنظيم تعايشنا السياسي " . وهذا التعايش هو الذي يبحث عنه دون خوان كارلوس الآن وهو الذي تطالب به فئات مختلفة من المجتمع الأسباني عن طريق حركات المعارضة أو في استقلال عنها لأن الشعب الأسباني خلافا لما كان يظن بأنه لا يهتم إلا بالرفاهية الاقتصادية التي أصبح يتمتع بها ، كان واعيا بأوضاعه السياسية وهو كما قال دون خوان آل بربون " كان ظهور الشعب الأسباني على المسرح السياسي ، بكل وزنه الخاص ، خطوة من تلك الخطوات التي يقوم بها التاريخ إلى الأمام والتي لا يشعر بها أحد الا بعد تخطيها " .

كان الشعب فعلا قد تخطى تلك الخطوة منذ سنوات وهو اليوم يقف بكل عناصره وقواته على باب عهد يريده عهد التعايش والخروج من الجمود الذي عاناه عقودا طويلة وإلا كان بابا يؤدي إلى كارثة أخرى كذلك التي أتت له بالنظام الأقل نجمة .

الملك : أخيرا حدث ما كان منتظرا ومات فرانكو يوم 20 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1975 على الساعة الخامسة والربع صباحا . مات فرانكو وبقيت حول فراشه أسئلة معلقة هي صدى لهمس حاشيته ورجاله الذين تعوّدوا الغمز واللمز في قاعات الانتظار ونقل المشاة والنوادر . أسئلة كثيرة كانت تدور في الرؤوس أو على الألسن ومنها ، من هو رئيس الحكومة المقبل ؟ ومن سيعين رئيسا للبرلمان ومجلس المملكة ؟ إلى غير ذلك مما هو بلا شك دون ما يجدر بالمقام والظروف . لكن كان هناك سؤال آخر ، سؤال واحد فريد يدور في كل الرؤوس وتتناقله كل الألسن وتنتظر الجواب عنه كل المحافل السياسية والدبلوماسية في داخل البلاد وخارجها . كانت الأجواء على أقصى ما تكون من التوتر والتشنج . كانت البلاد وكأن عقارب الزمن بها قد توقفت وهي في الحقيقة لم تدر قط بالسرعة التي دارت بها آنذاك .

إن أول ما كان يجب عمله في تلك اللحظة التاريخية هو مبايعة دون خوان كارلوس وتنصيبه ملكا وبذلك يصبح الرئيس للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ويستلم السلطة الفعلية أصالة عن نفسه لا نيابة عن غيره .

تم ذلك صبيحة يوم 22 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1975 طبقا لمقتضيات قانون الخلافة والمراسم التي ينص عليها . وبعد أن انتهت الاجراءات وأدى دون خوان كارلوس اليمين في قاعة البرلمان بالعاصمة مدريد ، نودي به ملكا وألقى العاهل

الجديد الملك خوان كارلوس الأول آل بربون وبوربون خطابا كان في الواقع الحدث المنتظر والجواب على كل الأسئلة المطروحة ، إذ قال :

" في هذه الساعة المشحونة بالتأثر والأمل ، المليئة بالألم للأحداث التي عشناها مؤخرا ، أتقلد التاج الملكي بكامل الشعور بمسؤوليتي أمام الشعب الأسباني وبشرف الواجب الذي يمليه عليّ تنفيذ القوانين واحترام تقاليد عريقة اجتمعت الآن في العرش .

كمملك على أسبانيا ، لقب تمنحنيه سنة تاريخية والقوانين الأساسية للمملكة والتفويض الشرعي من طرف الأسبانيين ، يشرفني أن أتوجه اليكم بأول خطاب للعرش ، نابع من أعماق قلبي " .

وبعد الإشارة إلى " الشخصية الفذة التي دخلت التاريخ " ، شخصية فرانكو وذكره وما قدمه للوطن من خدمات قال " نبدأ اليوم مرحلة جديدة من تاريخ أسبانيا . وهذه المرحلة التي سنقطعها معا ، تبدأ وسط السلم والعمل والازدهار وهي ثمرات المجهود الجماعي والإرادة الجماعية الحازمة . ان الملكية ستكون الحارس الأمين لهذا الميراث وستحاول في كل حين المحافظة على أوثق العلاقة مع الشعب .

إن المؤسسة التي أمثلها تشمل كل الأسبان ، واليوم ، في هذه اللحظة الخطرة ، أدعوكم ، لأنه علينا جميعا وعلى حد سوى ، واجب خدمة أسبانيا . ليفهم الجميع ، وبكرم وسمو نظرة أن مستقبلنا أساسه الرضاء الفعلي بالوثام الوطني إني أطلب من الله عونهُ لأصيب دوما عند اتخاذ القرارات الصعبة التي سيضعها المصير ، دون شك ، أمامنا إني أتمنى أن أكون قادرا على التصرف كمُسَكِّن وحارس النظام الدستوري وباعثا للعدالة . فلا أحد يخشى على قضيته النسيان ولا أحد يأمل فضلا أو امتيازا سأحمي وأجعل الكل يحمي القوانين متخذنا من العدل دليلا ومقتنعا بأن خدمة الشعب هي الغاية التي تبرر كل وظيفتي إن الوطن مؤسسة جماعية على الجميع تقويتها وتعظيمها

ثم يتعرض الملك في خطابة إلى مشكل الأقاليم التي تطالب بابرار ذاتيتها فيقول " لنحرص على بناء نظام عادل ، نظام يكون فيه النشاط العام والخاص تحت الحماية الشرعية نظام عادل ومساو بين الجميع ، ويُمكن من التعرف على الخاصيات الإقليمية داخل وحدة المملكة والدولة ، كتعبير على تنوع الشعوب التي يتكون منها الواقع الأسباني المقدس . إن الملك يريد أن يكون ملك الجميع في آن واحد وملك

كل شعب ضمن ثقافته وتاريخه وتقاليده .

" إن التاج يرى واجبا الاعتراف بالقيم الفكرية والوصاية عليها اني بصفتي جندي الدولة الأول ، سأكرس جهدي بحماس كي تحصل القوات المسلحة الأسبانية ، مثال الوطنية والانضباط على النجاعة والقوة التي يحتاجها شعبنا إن التاج يفهم أيضا كواجب أساسي ، الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي لاغاية لها سوى الضمان لجميع الأسبان الشروط المادية التي تمكنهم من ممارسة كل حقوقهم وحررياتهم إن احترام كرامة الإنسان الذي يعني مبدأ الحرية الدينية هو عنصر أساسي لانسجام التعايش وسط مجتمعنا ان التاج الأسباني أمين تقاليد عالمية عريقة ، يبعث إلى كل الشعوب تمنياته بالسلم والتفاهم مع الاحترام دوما للمميزات الوطنية والمصالح السياسية التي لكل شعب حق تنظيمها وفقا لأصوله الخاصة "

لقد قال الملك كلمته وأوضح نقاط برنامجه وخط معالم الطريق الذي يريد أن تسلكها البلاد . لقد أجاب عن كل الأسئلة وأزال كل المبهات . إنه ملك على كل الأسبان ، فلا غالب ولا مغلوب ولا أثر للحرب الأهلية في المستقبل الذي يجب أن يكون مستقبل الوثام والانسجام ولهذا طلب من الجميع أن ينظروا بسمو نحو مستقبل أساسه " الرضاء الفعلي بالوثام الوطني " . إنه أيضا مستقبل هيمنة العدل والحرية والحق في التعليم والعمل بكرامة وشرف ، تحتل فيه القوات المسلحة مكانها عاملة على تطويرها وتقديمها ويساهم الشعب فيه في تسيير شؤون البلاد ومراقبة ثروتها وتمتع فيه كل الشعوب المكوّنة للنسيج الاجتماعي الوطني بحرية إبراز ثقافتها ومميزات داخل وحدة الوطن الكبير.

هذا هو الطريق وهذه الخطوط الكبرى لبرنامج طموح . لكن على من سيعوّل لتطبيق ذلك وتحويل المثل والأمان إلى حقائق وواقع ملموس ؟ سيتم البحث عن المرغوب فيه لكن بعد أداء واجب آخر ، واجب دفن القائد الراحل الذي بقي جثمانه في القصر الملكي ثلاثة أيام مكنت الكثيرين من أبناء الشعب من توديعه . وودعه الشعب في حزن ووقار لأن الشعوب تحترم الموت وأنها ، مهما قيل عنها ، لا تنسى ولا تنكر الصنيع والجميل وتنسى بسرعة السيئ من الأفعال .

دفن فرانكو في " الفايي دي لوس كايدوس " مقبرة الشهداء التي أقامها بعرق وتعجب المساجين والمعتقلين من أنصار الجمهورية والصف المقابل المعارض له .

دفن ، وخلافا لما أصبح عرفا عند موت رئيس دولة ، لم تجضر جنازته من الخارج أية شخصية تذكر ، لأنه رغم كل شيء لم يغفر له العالم حكمه بلدا منقسما على نفسه وتحالفه مع هتلر وموسوليني وما سمح به من تصرفات على اثر الحرب الأهلية . لكن شعبه دفنه في جلال واحترام كما هو خليف بكل شعب عظيم متحضر .

بعد يومين أي يوم 25 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ أصدر الملك أمرا بالعفو العام فكانت تلك أول خطوة نحو التسامح والتعايش ونسيان الماضي الأليم واستقبال عهد الحريات والحياة الدستورية التي وعد بها خطاب العرش والتي تطالب بها كل فئات الشعب وطبقاته باستثناء النادر القليل .

عدم وضوح : كان العفو العام طبعا خطوة ضرورية لاتخاذ ما يتلوها من خطوات تحتاجها البلاد لتغيير نظامها وهياكلها وقوانينها واتخاذ الشكل الجديد المنتظر ، شكل نظام دولة عصرية ، دولة القانون والحرية . ولذا كان الجميع ينتظر في قلق وحيرة خطوة الملك المتمثلة في اختيار رئيس حكومة جديد . كان هذا ما يبغيه الملك أيضا ولكنه كان في وضع حرج وتحت ضغط شديد من الأحداث والأشخاص وهو من جانبه لا يريد الاتيان بأية هفوة أو تخطي أية خطوة غير ثابتة لأن في ذلك دون شك انهيار صرح الأمل الذي بناه معه معظم الشعب الأسباني . كان الملك الجديد يشعر ويتيقن من أن كل الأنظار تراقبه ولكنه تعود ذلك فقد عاش مراقبا كل المدة التي قضاها قرب فرانكو وأوساطه السياسية مما أجبره على توخي مظهر لم يساعد على معرفة الآخرين لحقيقته وحقيقة ما هو قادر عليه .

وها هو على المنصة مرة أخرى والأضواء مسلطة عليه والبلاد بأسرها والعالم كله ينتظر ما سيأتيه وخاصة أية حكومة سيختار . لقد وعد في خطاب العرش بالحد من وها هو سيتوخاه من أول لحظة . فما كان منه إلا أن جدد الثقة بآرياس نافارو مثبتا إياه على رأس أول حكومة ملكية تباشر العمل في العهد الجديد ، عهد خوان كارلوس الأول . وساد اليأس الجميع . فالرئيس " القديم الجديد " ليس سوى المثال الحي للمحافظة على النظام السابق واستمراريته وهو دون شك غير ودون ما تتطلبه الأحداث . والذي زاد في الدهشة والغربة هو أنه علاوة عن تباعد وجهات النظر بين الملك ورئيس الحكومة ، لم تكن علاقتهما تمر إذاك بأحسن ظروفها . فقبل وفاة فرانكو بقليل وبينما كان خوان كارلوس قائما بأعمال رئيس الدولة استدعى الوزراء العسكريين الثلاثة ﴿ في عهد فرانكو كانت هناك وزارة لكل قوة من القوات المسلحة وحدث بعد

التحول في وزارة الدفاع * واجتمع بهم دون حضور رئيس الحكومة أرياس نافارو فغضب هذا الأخير وقدم استقالته ولم يتراجع عن قراره بشأنها إلا بعد ما كاد أن يعتذر له الأمير . فما الذي دعا بالملك تعيينه من جديد إذن ؟ هل هو البحث عن طمأنة قوى النظام السابق ؟ أم هو ربح للوقت ؟ أم هناك قوى خفية ضغطت عليه فأتى بما لا يتناسب والظروف ؟ أم كل هذه الدوافع مجتمعة ؟ أيا كان السبب أو الأسباب فإن تثبيت أرياس قد خيب ظن أكثر الملاحظين تفاؤلا فما بالك بالمعارضة التي عضت على أنيابها وتهايت لما هو أسوأ .

كان أرياس نافارو شاعرا بالتغيير الذي سيحدث ولكنه كان عاجزا على معرفة مداه وأبعاده . لقد سبق له وأن وعد بالإصلاح ولكنه لم يفلح فأتى هذه المرة ببعض الوجوه المعروفة بالميل إلى الإصلاح من الداخل وأسند إليها مهام في حكومته فكانت للسيد فراغا الداخلية وللسيد أريثا الشؤون الخارجية . وفوق هذا فقد وعد في خطاب تزكيته يوم 12 فبراير * شباط * 1976 بإصلاح شامل وبقانون جديد للجمعيات السياسية لكن لم ينجح مشروعه لأنه حكم عليه هو نفسه بالموت وعندما أكد وهو يعلن الإصلاح بأنه " بعيدا تماما عن عالمنا السياسي أية فكرة ثورية تبغي القطيعة وأي مطلب انفتاح نحو عهد دستوري " بمثل هذا أمات الوليد في مهده لأنه كان كمن أعطى الكراع لمن ينتظر الكتف . يقول الصحفي المعلق السيد أميليو روميرو بهذا الشأن " ان ما حدث هو أن نص ومفهوم الإصلاح ، في عقل كارلوس أرياس ، يجب أن يتوافقا مع القوانين الأساسية للنظام ، وهذه الأخيرة هي الحاجة . كان كارلوس أرياس لاينوي فتح عهد دستوري بل تفسير القوانين الأساسية تفسيراً ديمقراطياً ، في حدود المستطاع " .

فكيف يمكن التفاهم والانسجام بين هذه الرؤى وبين رؤى الملك التي ترى وجوب إعطاء حق تأسيس التجمعات السياسية وتغيير وضع " لاس كورتس " نحو برلمان ومجلس شيوخ وتحوير القانون الجنائي في كل ماله مساس بحق التجمع والتظاهر وتشكيل الجمعيات والقيام بالدعاية إلى غير ذلك مما أصبح حاجة أكيدة لشعب متحضر نام يعيش على أبواب القرن الواحد والعشرين .

شعر الرئيس أرياس بانسداد الطريق في وجهه وشعر حتى بانحدار ثقته في أبعاد سلطته نفسها كرئيس للحكومة ولاحظ بعين الواقع انحباس إدارته بين قوتين

أساسيتين . فمن ناحية كان هناك قلق عمالي وتوتر شديد أساسه المشاكل السياسية وأزمة اقتصادية تزداد عمقا وتشعبا مع الأيام وعنف متصاعد في بلاد الباسك وتحذ يزداد بروزا باستمرار من طرف الأحزاب السياسية المحجورة . ومن ناحية ثانية أجبر أرياس على اتخاذ موقف دفاعي أمام أنصار النظام السابق المتشبهين المتطرفين الذين كان منهم أعضاء في وزارته نفسها .

هكذا دخلت الأمور طريقا مسدودا . فلا انسجام بين الملك ورئيس الحكومة ولا تقارب بين آراء وبرامج الطرفين ، ولا اعتبار للمعارضة ولا اعتراف بوجودها وهي التي تطالب بكل شدة تشكيل حكومة وقتية لتعمل على إرجاع السيادة كاملة للشعب عن طريق الحريات والحقوق والواجبات الديمقراطية ، ورفع الحجر على كل الأحزاب السياسية دون استثناء وحرية التنظيم النقابي والاعتراف بحق الإضراب والتجمع والتظاهر وحرية الصحافة والتعبير والإعلام واستقلال العدالة ، والحياد السياسي من طرف القوات المسلحة والاعتراف بالشخصية والحكم الذاتي للشعوب ذات الثقافة الخاصة داخل الوحدة الوطنية وفصل الكنيسة عن الدولة وغير ذلك من المطالب التي لا تدخل البتة في عقل كارلوس أرياس نافارو ومن كان على شاكلته .

كان التباين واضحا جليا فاحتدت المواقف وتصلبت واستولى توتر الأعصاب على الحكومة فزجت بعدد كبير من زعماء وعناصر المعارضة في السجن بينما الملك الذي يريد أن يكون " ملكا على جميع الأسبان " وأن تكون ملكيته دستورية ديمقراطية يكثف اتصالاته ومشاوراته مع الشخصيات السياسية بالبلاد يستوضح الطريق ويبحث عن الرجل المناسب . لكن ما هي الشروط التي يجب أن تتوافر في هذا الرجل المناسب وأين هو ؟ يجب أن يكون أو على الأقل أن يوحي بأنه من رجال الحركة فلا يثير شكوك أو عدااء أنصار النظام الأفل ، رجال " البنكر " كما كانوا يلقبون ، وأن يكون إداريا عارفا بمختلف دواليب الإدارة ومحركاتها ، وأن تكون آراؤه إصلاحية حقا وأن يكون ذا حزم ولباقة ومفاوضا قادرا على الحوار وأن يكون ويكون . . . لكن أين هو ؟

كان قريبا من الجميع يعرفونه ويجهلونه لكن الملك ومستشاره المقرب في تلك الأيام الحرجة ، أستاذ القانون والتشريع الذي فتح أمامه المنفذ ليوفق بين أيفائه بقسمه وبين

إخلاصه لمبادئه ، كانا يعرفانه ودرسنا ماضيه وخصاله وكانت أخرها طلاقة لسانه وطريقة القائه التي استعملها أمام " لاس كورتس " وهو يخطب مقدما مشروع قانون الجمعيات الجديد الذي جاء ضمن برنامج أرياس الإصلاحى . لقد كان واضحا ، قوي الصوت ثابت اللهجة فنال هتاف وتصفيق البلاد بأسرها . لاحظ الملك ذلك التصرف ووضعه في ميزانه السياسى .

أصبحت أيام حكومة أرياس معدودة منذ ذلك الحين . فهي لم تستطع التقدم في ادخال الترتيب والاجراءات الديمقراطية وهي بذلك تسيء إلى سمعة أسبانيا خارجيا وتثير خيبة الأمل وتزيد في تأزم الوضع داخليا . إن حوادث مدينة فيتوريا وبعدها حوادث مشابهة في " مونتي خورا " قد أكدت لكل ملاحظ بصير، إن الحكومة التي اعتبرت في الأول حكومة ممتازة لما حوته من شخصيات مرموقة مشهود لها بالمقدرة ، هي الآن كالمركب التي تسرب إليها الماء من كل جانب وهي على وشك الغرق لأسباب كثيرة قد يكون أهمها انعدام الانسجام بين أفرادها إذ كل يعمل لحسابه والتنسيق مفقود تماما والانضباط هو الآخر قد أخذ في التلاشي وأصبح رئيس الحكومة عاجزا عن السيطرة على الموقف . كل هذا بينما الشارع يتحول شيئا فشيئا إلى ميدان مشادات واصطدامات والكل يتساءل عما دعا الملك الى ايقاع البلاد في مثل هذا المأزق وإدخالها الى هذا الطريق المسدود الذي لن يؤدي إلا الى ما لا تحمد عقباه .

لكن لم يكن الملك مختارا عندما حدد تعيين كارلوس أرياس على رأس الحكومة وثبته في مركزه . إن ما لم يكن يعلمه أحد هو أن أرياس نافارو كان في شبه عصيان وتمرد تجاه الملك . فهو من أشد المخلصين لفرانكو ومن أكثر المعجبين بالنظام والمتحمسين له والمؤمنين بوجوب استمراره وهو لا يتحمس كثيرا للنظام الملكي إن لم يكن يناوئه ، ثم وفوق كل هذا هو معين من طرف فرانكو طبقا لقوانين معمول بها وهي تعطيه الصلاحية والحق في البقاء على رأس الحكومة خمس سنوات لم تنقض منها سوى اثنتين ولذا فهو باق إلى نهاية الفترة . هذا التفكير وهذه النظرة الضيقة إلى الأمور دفعت به إلى نسيان كل شيء بما في ذلك اللياقة المعروفة عنه والعرف المعمول به والقاضي بوجوب تقديم استقالته على إثر مبايعة الملك وتحول السلطة العليا رسميا إلى أيد جديدة . لم يفعل ذلك إلا بعد لأي بعد ضغوط الأصدقاء والحصول على الوعد

بإعادة تعيينه . ثم إنه وقف بشدة ومعه طبعاً كل المشايهين له في الرغبة والعمل على استمرارية النظام القديم ضد رغبة الملك والحاحه على تعيين أقرب وأخلص وأقدر مستشاريه الأستاذ توركوأتو فرناندث ميراندا على رأس " لاس كورتس " ﴿ البرلمان ﴾ ومجلس المملكة وهما المجلسان المتحكمان في العديد من التعيينات والتشريعات من بينها تعيين رئيس الحكومة الذي يتم بعد مصادقة مجلس المملكة على ثلاثة مرشحين مرتبين حسب الأولوية التي يرتئها المجلس ثم تقدم القائمة إلى رئيس الدولة لاختيار أحد المرشحين الثلاثة .

لهذا السبب وغيره أصر الملك على أن تكون رئاسة المجلس بيد أحد أوفياءه علاوة على أن المرغوب فيه هو من أكثر رجال القانون والسياسة مقدرة ومعرفة ألا وهو الأستاذ فرناندث ميراندا ، الذي من منصب رئيسي حيوي كرئاسة المجلسين سيعرف كيف يوجه الأمور في الوجهة التي يريد لها الملك وترغبها البلاد وتقتضيها الظروف دون المساس بالشرعية ولا بالقانون .

لكن صعب تحقيق ذلك على الملك ولم يستطع اتمام رغبته إلا بعد أن تنازل عن مفضل وطلب من رئيس الحكومة أرياس مساعدته فقبل وجرت بعد ذلك الأمور بسرعة وعلى بساط من الحرير . هذه الموافقة والظروف المحيطة بها إذن هي التي دفعت بل أجبرت الملك الشاب الرصين أن يثبت أرياس على رئاسة الحكومة ولو أنه حرص مستعملاً كل الأساليب والوسائل على أن يدخل الرئيس تحويراً جذرياً على حكومته حتى تكون موحية بالتجديد والتغيير فكان ذلك ولم يبق ضمن التشكيلة الجديدة من أوفياء الرئيس وخلصائه إلا وزيران أو ثلاثة وهذا ما زاد في تفكك الوزارة وعدم انسجام أفرادها بالاضافة إلى أن رئيسها قد تميز ، من ضمن ما تميز به ، بعدم استطاعته التفاهم مع الأوضاع الجديدة ومماشاتها . كان وفياً للقائد الراحل فتجاهل الملك الحاضر وكان مخلصاً للنظام الأفل فتعامى عن الواقع الدامغ وكان يعيش في الإعجاب بالماضي فأنكر المستقبل . وهكذا تراكمت العوامل وتفاعلت وبلغ الأمر إلى حدود اليأس وأصبح يهدد بالانفجار فكان لابد من إزاحة أرياس نافارو وإبداله برئيس جديد لأن البلاد " تحتاج إلى رئيس شاب " كما قال الملك .

لم يكن هذا الرئيس الشاب بعيداً ولكن لم يجلب إليه الأنظار ، إلا أنظار الملك ثم

انتباه مستشاره الأستاذ فرناندث ميراندا . وبعد الدرس والتمحيص ومتابعة المواقف والتصرفات والاستفسار عن الشخصية وإرادتها بدا توفر الشروط في تلك الشخصية جليا ولم يبق إلا العمل على إزاحة الرئيس الحالي والاقدام على ادخال اسم الشخصية التي وقع النظر عليها ضمن قائمة المرشحين الثلاثة التي يقدمها مجلس المملكة للملك الذي يختار منها من يرثيه أصلح وأنسب .

لم يكن من السهل إزاحة أرياس ولا ادراج اسم الشخصية المنتخبة لكن خبرة وتجارب الأستاذ فرناندث ميراندا ومقدرته النادرة على اخضاع القوانين لما هو مطلوب منها دون تحريفها أو المساس بجوهرها ومركزه السامي الذي لم يكن سوى المفتاح لكل أبواب العملية التي وجب اجراؤها سوف تمكن هذا السياسي والحقوقي الكبير من تغيير مجرى الأمور قبل أن تتعفن الأوضاع فتستحيل الديمقراطية وتقع البلاد في دوامة التطاحن .

فكر فرناندث ميراندا ، الذي لقب آنذاك بأنه " رجل الملك " وفكر ، ثم اتصل وتحاور فرأى أن تلك الطريق لن تؤدي ، إن هي أدت ، إلى الغاية إلا بعد زمن طويل والطول يهدد بالمخاطر . ولذا استقر رأيه على إحداث أزمة تسقط الحكومة تحت تأثيرها وعندها يبحث نهائيا عن الشخصية المطلوبة خاصة أن القوانين تمنح مهلة عشرة أيام لسد الثغور وهذه فترة كافية يمكن أن يتم فيها الكثير . وضع الأستاذ خطته إذن وأخذ في تهيئة الجو لها باتصالات مكثفة واسرارات وإيعازات وتلميحات دون أن يصدر منه أو من الملك ما من شأنه أن يكشف النوايا أو يعتبر وعدا أو التزاما . أعطت هذه الطريقة أكلها فالشخصيات السياسية البارزة التي تعتبر نفسها مرشحة أو ترشحها الأقاويل لرئاسة الحكومة أصبحت تعمل عن وعي أو بدونه على الإسراع بالأزمة التي توافرت الجهود ، دون سابق اتفاق ، على إحداثها .

إن ما زاد في تعقيد الموقف هو أن كل الأنظار البصيرة وكل الزعماء المخلصين في رغبتهم التحول وإدخال إصلاح جذري على الأوضاع لم تكن ترى أحسن من الأستاذ فرناندث ميراندا نفسه ليملاً منصب رئاسة الحكومة عند شغوره ، لكن أخلاقياته وسلامة تفكيره جعلاه يرفض بشدة ويقنع كل من يجاهر بهذا الرأي بوجوب العدول عنه . إنه يرى " أن منصبه في خدمة العرش ليفيده لا ليستعمله لفائدته

الشخصية " . هل من الأخلاق أن يزيع أرياس ويستقيل من رئاسة المجلسين ويطرح لرئاسة الحكومة فيختاره الملك وهذا مؤكد ؟ انه إن فعل سيحمل ذلك على الكثير من التأويلات مثل الانتقام والمعاملة بالمثل لأسباب وتصرفات عدائية تعرض هو نفسه لها من طرف أرياس وما هو أخطر من كل هذا هو اتهامه بأنه يسير الملك حسب أهوائه وهو في الواقع أرفع وأنبل من كل هذا . ولذا سيبقى حيث هو ويصبح الألة الفعالة في تفكيك الهيكل الحكومي القائم وتعويضه بأخر أكثر ملاءمة للأوضاع وأكثر حركية وتحرا (63) .

لم يبق أمام الملك إلا أن " يمسك بالشور من قرنيه " كما يقال في أسبانيا نفسها والاقدام على ما كان يفضل أن لا يقدم عليه لو جرت الأمور على منوال طبيعي . إن التوتر والتشنج قد بلغا حدود الانفجار وانه لو تأخر عن اتخاذ الخطوة الضرورية لفقد زمام الأمور وقد يدفع بالبلاد الى ما لا تقدر عواقبه .

كان شمس آخر يوم من شهر أغسطس ﴿ أب ﴾ قد غابت وخيم ليل الصيف اللطيف على ضواحي العاصمة حيث يقيم أرياس نافارو الذي كان دون شك يتوقع في قرارة نفسه أنه مزاح لا محالة فهو على درجة من الحصافة تجعله يفقه وضعه ويتبين الواقع الذي هو فيه . إلا أنه تعنت المخلص الوفي الذي يدفع صاحبه إلى معاندة التيار والسباحة في اتجاه معاكس له مما يؤدي إلى الغرق والغوص إلى الأعماق . في تلك الليلة ناداه ديوان الملك هاتفا يطلب منه المشول بين يدي العاهل عند ظهر اليوم التالي ، فحضر في الوقت المحدد بدقته المعتادة وهناك وقبل أن يتم الملك حديثه الرامي إلى طلب الاستقالة منه عرضها عليه إن كانت تلك رغبة العاهل .

لقد جرت الأمور بأسهل مما كان منتظرا واقتصرت العملية على حوار قصير بين رجلين شهمين ، ملك يطلب في حرج وأدب استقالة رئيس حكومته وهذا يعرضها ويستجيب إلى الرغبة السامية بطاعة وانضباط الجندي المثالي وقضى الله أمرا كان مفعولا .

خيبة أمل : لم يعرف أحد بالتحديد ، وقد لا يعرف أبدا ، متى قرر الملك وعضده القدير اسم المرشح الجديد ، كان الواقع وكانت الأوساط السياسية والدبلوماسية

تتقدم بأسماء عديدة تصلح للمهمة ولها حظوظ كبيرة في الوصول إلى رئاسة الحكومة . لكن برز بين الجميع اسمان حتى أصبح شبه مؤكد أن أحدهما سيقع عليه دون شك اختيار العاهل . أولهما الأستاذ مانوال فراغا ايريارن صاحب الانفتاح من الداخل وتحرير الصحافة في أواسط الستينات ولذا فقد يرضى المعارضة وهو يتميز بقوة الإرادة والقدرة على المثابرة وهو قوي الشخصية وصاحب سلطة وهو ما يرضي الجانب المتشدد ويطمئنه . أما الثاني فهو الأستاذ خوزي ماريادى أريثا الدبلوماسي المحنك صاحب العلاقات الطيبة المتعددة في مختلف الأوساط الدبلوماسية في أوروبا وأمريكا وهو ملكي صرف تولى أمانة ديوان دون خوان أبي الملك وهو وثيق الصلة بالمعارضة اليسارية ويتعامل معها في سرية وحذر . لكن لافراغا ولا أريثا ولا غيرهما ممن رشحهم " العارفون " سيقع الاختيار على رجل مغمور بينهم لم يبرز على السطح ولكنه تميز وعرف بالجدية والمثابرة والصلابة عند الحاجة إلى جانب اللين واللفظ وقوة الإقناع مع الصبر والتحمل أثناء النقاش .

لم يكن تعيين رئيس الحكومة موقوفا على تعيين الملك بل كان يأتي عن طريق مجلس المملكة عبر عمليات معقدة من الترشيح والانتخاب بين مجموعة أو مجموعات من الأسماء يتقدم بها أعضاء المجلس حسب مفاهيم معينة منها اختيار المرشحين من مختلف العائلات السياسية والكتل المتجانسة لانعدام الأحزاب السياسية . وتجري الاقتراعات متتالية يسقط في كل دورة منها بعض المرشحين إلى أن يستقر الأمر على ثلاثة ترفع أسماؤهم إلى الملك فيختار من بينهم من يرتبه أصلح . انحصرت المهمة في مجلس المملكة إذن وبالنسبة للملك أصبح الأمر بيدي مستشاره وعونه خاصة أنها وحدهما ولا أحد غيرهما يعرف اسم من وقع عليه اختيارهما الذي يجب أن يدخل اسمه ضمن المرشحين ويصمد إلى النهاية فيأتي ضمن الثالث النهائي .

تعود أعضاء المجلس ، طيلة عقود ، على التعرض إلى الضغوط والتوصيات والمساومات وحتى المطالبة بالطاعة والانضباط ، إن لزم الأمر ، كي ينجح دوما من كانت ترغب نجاحه السلطات العليا ، سلطة فرانكو وحاشيته . لكن " رجل الملك " كان يريد الوصول إلى ما يبغيه العاهل دون ضغوط ودون تهديدات ولا مساومات أو شروط فلا بد إذن أن يجري عمل المجلس بكامل الحرية حتى يضمن

بعد ذلك للملك وللرئيس الجديد كامل الحرية والتخلص من أي ارتباط أو تعهد . كيف فعل وتوصل إلى تحقيق ما كان يبغيه ؟ هذا ما لا يستطيع معرفته سواء وهو قد ذهب بسرّه إلى العالم الآخر . لكن أيا كانت الطريقة أو الأسلوب ومهما كانت الإجراءات والمنعرجات " التي اتخذها فقد استطاع بعد أربع ساعات من المداولات والترشيحات والاقتراحات أن يخرج بانتصارين يتمثلان في نجاح مرشح الملك وظهوره ضمن الثالث ورضاء وسرور أعضاء المجلس على الجو والطريقة التي تم بها عملهم وعلى النتيجة التي رأوا فيها أنذاك ضمانا للاستمرارية مع مطابقة الحاضر ومماشاة الأوضاع الراهنة . استطاع الأستاذ توركسواتو فرناندث ميراندا أن يقول للصحفيين وهو في طريقه ليرفع إلى العاهل أسماء أفراد الثالث " إني في وضع يمكنني أن أرفع إلى الملك ما طلبه مني " .

كان ذلك اليوم ، يوم السبت 3 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1976 يوما طويلا على الكثيرين يوم الانتظار والأمل بالنسبة لمن يتوقعون تعيينهم ويوم الانتظار والتكهن لغيرهم من المستبعين أو المتربصين لأية طارئة . طال الانتظار وتخللته برقيات وكالات الأنباء حتى أذاعت إحداهن ، وكانت معروفة بثقة مصادرها ، أذاعت أسماء ثالث آخر لا صلة له بالواقع فاتجهت الأنظار والصحفيين إلى بيت السيد أريثا على أنه رجل الساعة . ولكنها فرحة لم تدم إذ جاء أخيرا النبأ الصحيح يقول " دعا الملك السيد أدولفو سوارث إلى قصره وطلب منه تشكيل الوزارة " .

لو نزلت على أسبانيا صاعقة مساء ذلك اليوم لكان وقعها أخف وطأة من وقع ذلك النبأ . الوزيران اللذان كانا متأكدين من فوزهما قدما في الحين استقالتيهما ولو أنها حركة لم تكن تعنى شيئا إذ كل الحكومة مستقيلة باستقالة رئيسها ولكنها عملية دلت على ضخامة الصدمة وعظيم الخيبة . الصحافة بأجمعها عبرت عن دهشتها أو حتى استيائها وتصرفت كما لو خيم الظلام الأبدي على البلاد فجاءت عناوينها الضخمة نادبة الحظ منددة بما رآته " استمرارية ومحاكم تفتيش تقهقرا وخيبة أمل ، خيبة كل الآمال التي تعلقت بها أسبانيا بأسرها والتي أنهارت اليوم بهذا التعيين " إلى غير ذلك من العناوين المعبرة عن الدهشة والاستغراب وعدم الاستحسان والتشاؤم . والصحافة الأجنبية هي الأخرى كالت ما سمح لها الكيل من عبارات

الخيبة والتشاؤم فقالت " أسبانيا بأسرها ضد الوزير الأول * الفيفارو * أو خيبة أمل في أسبانيا على إثر تعيين أدolfo سوارث * * فرانكفورتير ألغامين تسايونغ * ووصفت معظمها الرئيس الجديد بأنه مجهول ، فاقد الخبرة وكل الصفات التي كان على الملك أن يفكر فيها ويشرطها في رئيس حكومته .

أما المعارضة فلم يختلف تصرفها ورد فعلها عن ردود فعل الملاحظين أو الصحفيين . تعجبت ودهشت واستاءت فتشاءمت وتأهبت لكل طارئ .

هكذا دخل أدolfo سوارث . وهكذا ووسط هذه الإجراءات المعادية الراضية تقدم إلى قلب الركح حيث سلطت كل الأنوار وبدأ العمل . لكن بمن ومع من سيعمل ؟ لقد تحاشاه وابتعد عنه الجميع فبقي وحده أو يكاد . غير أنه لم يكن ممن تحبط عزائمهم بسرعة ولم يكن يجهل عندما قبل عرض الملك أن الطريق مزروع شوكا وعراقيل وأن الضربات قد لا تتأخر في النزول على ظهره من كل جانب . لكن رغم كل هذا لم يأبه لا بالتهجمات ولا بالمقاطعة ولا بما قد يعترضه من عراقيل . لقد أتى وفي رأسه برنامج وهذا البرنامج يتجاوب تجاوبا كاملا مع ما تطمح إليه أغلبية الشعب ولذا ليس الأمر سوى مسألة وقت وهو عنده من الصبر والثبات ما يكفي لقتل هذا الوقت وأطول منه .

رغم الصعوبات استطاع تشكيل حكومته الأولى في ثلاثة أيام فجاءت حكومة أقل ما يقال عنها أنها شابة وبها سيمسك سوارث بمقاليد أمور البلاد عازما المضي قدما في إدخال تغيير جذري على الأوضاع ولن توقفه أية عقبة . لكن قبل أن نمضي قدما في استعراض ما فعله هذا الوزير الشاب وكيف حقق المعجزة لتعرف عليه أولا . هو أدolfo سوارث غونثالث من مواليد عام 1932 ببلدة " ثيراروس " من ولاية " أفيللا " على بعد مائة ميل تقريبا عن مدريد ، خريج حقوق ، تحصل أيضا على شهادة انتهاء الدروس من المعهد الاجتماعي للبحرية . منذ تخرجه تقلب في مناصب إدارية داخل الأمانة العامة للحركة وبالإدارة العمومية حتى عين سنة 1968 حاكما مدنيا على سيغوفيا وفي عام 1969 تسلم إدارة الإذاعة والتلفزيون الوطنية ، وفي سنة 1975 عين نائبا لأمين عام الحركة ومنها وزيرا مكلفا بالحركة داخل حكومة أرياس نافارو الأخيرة . ومن هذا المنصب تم اختياره لرئاسة الحكومة

وكلف بتشكيلها يوم 3 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1976 .

لقد قيل الكثير وكتب أكثر عن سووارث فوصف ونعت بكل الأوصاف الحسنة منها والمشينة حسب أهواء ودوافع المتكلم أو الكاتب لكن الذي يكاد يتفق عليه الجميع هو وصفه بالذكاء والفتنة والصرافة ، يعالج الأمور بعزم ثابت لأنه يقتنع بما يفعل . وهو رجل حوار ، يتناول الموضوع رأساً دون التواء أو تحيل وإذا وعد وفي بوعده وهذا ما جلب له احترام وتقدير كل زعماء المعارضة ولولا الخوف من أن يتهمنا القاريء بالتحيز والمحاباة لنقلنا هنا ما سمعناه مباشرة من زعماء تفاوضوا سرا وجهرا وفي أصعب مرحلة مع سووارث نذكر منهم السيد تاراديباس الذي بعد العودة من المهجر والتفاوض أصبح ، عن طريق الانتخابات ، أول رئيس " الجينيراليتات " وهي الحكومة المحلية باقليم قاطالونيا ذي الشخصية والثقافة الخاصة والذي حرم من حكمه الذاتي الذي ما انفك يطالب به أكثر من أربعين عاما . وكذلك السيد بوجول من أبرز زعماء الإقليم وهو اليوم رئيس حكومة قاطالونيا وأيضا الأستاذ أنريكي دي لاماتا الذي ترأس لعدة دورات متتالية جمعية الصليب والهلال الأحمرين العالمية والسيد سان تياغو كاريو زعيم الحزب الشيوعي الأسباني الذي مدح سووارث حتى قيل عنه أنه " افتن " به .

ومهما يكن من أمر فلهذا الرجل من الخصال ما مكنه من أن يكون الحاكم الأسباني الذي مقراطي الذي بقي في الحكم أطول مدة في تاريخ البلاد رغم صعوبة ودقة الوضع الذي حكم فيه ﴿ يبدو أن الرئيس الحالي السيد غونثالث سيسجل رقما جديدا في هذا المضمار ﴾ وهو الذي غرس جذور الديمقراطية في شبه الجزيرة بعد أن اقتلعتها العواصف والأهوال والأحداث وهو الحاجز الذي تحطمت ضده أمواج كل المحاولات الرجعية وهو الذي قال عنه الكاتب " برنات كابو " . . . " هو الرجل الذي قد استعاد لنا الكرامة الضائعة فاتحا نوافذ الأمل كي يجري النسيم الحر ، نسيم حقوق الإنسان . إنه الرجل الذي أظهر حزما وجسارة ، مخاطرا بحياته نفسها دفاعا عن جميع وكل واحدة من حرياتنا " .

ماذا فعل سووارث وما هو برنامجه ؟ لقد قال خصومه إن أبرز صفة فيه جعلت

الملك يختاره هو أنه " خلو من الأفكار حتى يطبق أفكار وآراء صاحب الإصلاح وهو الملك " . لكن لا ينفي عليه خصومه رغم هذا ، خصلة اعتبروها شرطا من الشروط الضرورية لمثل مهمته وهي المقدرة على الإقناع والإغراء . إلا أن الإنسان مهما بلغت قوة اقناعه واغرائه لن يستطيع تطبيق برنامج عظيم معقد صعب المسالك كبرنامج الانفتاح والتحول في أسبانيا دون أن تكون له آراء فيه واقتناع بمحتواه . ونحن نعلم أن الملك الذي تعرف على السيد سوارث سنة 1969 لما كان حاكما على سيغوفيا قد حافظ على صلته به وقبل موت فرانكو بستين طلب منه أن يحرر له تقريرا عما يجب عليه فعله لما يجلس على العرش . فأعد سوارث ذلك التقرير في ما يقل عن أربع صفحات وهذا في نظرنا دليل على أنه كان لسوارث برنامج متماش في أسسه وأهدافه مع برنامج ورغبة الملك وهو مادفع بهذا الأخير إلى اختياره لتلك المهمة الصعبة علاوة على أوصاف وخصال أخرى ارتأها فيه وأكدها الأيام والتجربة .

كان لسوارث آراء وبرامج إذن وها هو نفسه يتحدث عنها فيقول " لما استلمت السلطة عام 1976 وترأست الحكومة الأسبانية كان الهدف بالنسبة لي واضحا تماما وهو وجوب إقامة ديمقراطية عن طريق إرجاع السيادة إلى الشعب الأسباني لأنه هو صاحبها الشرعي . . . لم يكن النظام السابق في نظري قادرا على الاستمرار إلى ما بعد حياة الذي أقامه وجسمه . . . ثم إن الهياكل التي وضعها العقائديون لهذا النظام قد رسموا أسلوبا تمثيلا جماعيا يفرض إدماج منظمات الأعراف والنقابة الوحيدة في محور السلطة الإدارية العمودي . أما التمثيل السياسي فكان مقاما على أسس عضوية ويتم بطريق ضيقة من الانتخابات غير المباشرة . ومن جهة أخرى كان بين الهياكل السياسية وحياة المجتمع الأسباني الواقعية تباعد عميق أسماه " أورتيغا " الفرق بين أسبانيا الرسمية وأسبانيا الواقعية . . . وخلال السنوات الأخيرة تباعدت الهياكل السياسية بدرجة خطيرة عن مجتمع يزداد كل يوم تمردا وواقعية . ولذا جاءت ضرورة التغيير ثمرة للمجتمع الأسباني الجديد . . . من كل هذا برز سؤال جعل الوضع ينقسم على نفسه . فهل يمكن إذا ما تمت مبايعة خوان كارلوس الأول ، أن تعيش ، في بلد عصري ، ملكية سلطوية محشورة في القرارات السياسية وغير قادرة على تصريف وتوجيه تمثيل حقيقي ؟ هنا بدأ الانقسام بين مناصري الاستمرارية وبيننا نحن المنادين بملكية مستندة على ديمقراطية عصرية تتوج بناء دولة قانون

حقيقية . ولذا كان واضحا ، في نظري أن الملك لا يمكن أن يكون ملكا على أولئك الذين يعتبرون أنفسهم جانبا من القطاع المتصرف في الحرب الأهلية أو ممثلين له . . لأن الملك ، وهكذا صرح بنفسه ، لابد وأن يكون ملك كل الأسبان ولذا فإن التاج سيصبح أداة مصالحة ومكان لقاء بين الأسبانيتين . . إن الملك ، وأنا أيضا ، قد أقتسمنا احترام القوانين الأساسية كفرض تمليه الضرورة والملاءمة لأنه ، وللمرة الأولى في تاريخنا ، كان لزاما تحمل كل الواقع الأسباني بما فيه الماضي القريب وكان لزاما علينا السير نحو المستقبل دون اصطدام ولاروجة ولاشغور في السلطة . . . وأمام الخيار الثنائي " استمرارية أم قطيعة " اخترت طريق الإصلاح العميق المخلص " انطلاقا من الشرعية " وأمام الخيارين " المحافظة أو الثورة " ملت إلى برنامج تغييرات اقتصادية واجتماعية تساعد على تحقيق ظروف عدل تسمح بغرس الديمقراطية وبناء دولة القانون ، وأمام إقرار " المركزية أو الفيدرالية " سن طريق جديد هو دولة الحكومات المحلية . . . وأخيرا أمام الحيرة بين " اليسار واليمين " شعرت بأن أسبانيا التوازن والاعتدال ، أسبانيا الوسط هي التي يجب أن تتحمل دور ومسؤولية التحول السياسي . إن الطريق الذي تم اختياره يمر عبر احترام دقيق للشرعية القائمة . فهو إصلاح منطلق من الشرعية لتغيير الشرعية نفسها وليس انقلابا على حساب الشرعية . لقد أعددت قبل مدة رسما للخطوات التي يجدر اتخاذها ولذا لم تكن هناك حاجة للارتجال بل الأمر مقصور على تطبيق استراتيجية معدة ومحسوبة بكل دقة . . . يجب لكل هذا أن تكون هناك الشجاعة لعدم البحث عن " مذنب الماضي " . . . وعدم طرح تاريخ أسبانيا كفجعة بين " طيبين " و " أشقياء " لأن المهم ليس تحريك رماد الماضي بل وضع أسس المستقبل حتى يخرج بناء القفزة إلى الأمام دون قيود ولا ضمان .

هذا هو برنامج الرئيس سوارث أو بالأحرى هذه هي الأسس التي قام عليها برنامج سوارث لما اختاره الملك لرئاسة حكومة التحول ، حكومة الانتقال ، حكومة الأمل . هذا هو البرنامج الذي ما أن شكل حكومته وفاز بالتزكية حتى أنكب يطبقه بكل دقة وفي سرعة بدت في بعض الأحيان غير عادية ، لأن أسبانيا كانت في سباق مع الزمن والحكومة في سباق مع الأحداث التي ضغطت من كل جانب والجميع يعيشون تحديا ورهانا لابد من ربحهما . كان الكثيرون في الداخل والخارج يرون أنه يستحيل على أسبانيا القيام بما تنوي القيام به وبذلك الطريقة أي من الشرعية إلى

الشرعية لأنه لم يعرف من قبل أن نظاما دكتاتوريا اختار في حرية التحول إلى ديمقراطية حقيقية . لكن كما قال السيد سووارث " انعدام السابقة ليس سوى مسلمة تاريخية ولذا هي ليست حجة تؤكد مفهوما فلسفيا . والحقيقة هي أننا خلقنا المبادرة . . . " .

كيف كانت هذه المبادرة ومن حققها ؟ سبق وأن قلنا أن عناصرها ثلاثة هي الملك والرئيس سووارث والشعب . ورأينا كيف أن الملك الذي تمثلت فيه الوحدة الوطنية وضمن بالتاج الاستقرار وعدم الشقاق بخصوص رئاسة الدولة سن الطريق وخط المعالم وها هو رئيس الحكومة يضع البرامج وينفذها بحزم ووضوح وثبات .

الانطلاقة : انطلق سووارث على طريقه الشائك دون تردد باحثا أولا عن تغيير رأي الآخرين بشأنه ثم احراز الثقة فيه وفي نواياه وأخيرا التعاون معه لتحقيق ما ينوي تحقيقه . وهكذا وبعد تعيينه بتسعة أيام فقط فتح سلسلة طويلة من الاتصالات والمشاورات بدأها بمقابلة مع زعيمى اليمين المتحرر هما السيدان خوزي مارييا خل روبلس وخل دلغادو . كان ذلك يوم 11 يوليو ﴿ تموز ﴾ وفي اليوم الموالي طار إلى باريس حيث تقابل وتحدث مع الوزير الأول الفرنسي ورئيس الجمهورية فأحدث بهذه المقابلة ثغرة كبيرة في سور الجفوة وعدم الثقة الذي ضرب من حوله . كانت رحلة خاطفة لكنها مفيدة خاصة وأنه خرج منها بتغيير رأى الفرنسيين فيه وإعجابهم به وبانفتاح سياسته تجاه أوروبا . قبل أن ينتهي شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ قررت حكومته إصدار العفو عن مجموعة الأساتذة الجامعيين الذين فصلتهم سلطات النظام السابق عن العمل نتيجة نشاطهم المعارض لسياستها والذين من بينهم الأستاذ أنريكي تيارنو غالبان زعيم الحزب الاشتراكي الشعبي فعادوا إلى عملهم وإلى نشاطهم السياسي . بعد ذلك بأقل من أسبوعين أقدم السيد سووارث على تغيير عشرين حاكما مدنيا من حكام الولايات كخطوة أولى نحو تغيير واجهة البلاد الإدارية والسياسية وأردف ذلك بخطوة أخرى تجاه المعارضة فتقابل سرا في بيت أحد الأصدقاء بالسيد فيلبي غونثالث زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني المحجور آنذاك . وتواصل العمل في هذا الاتجاه فتقابل بعد يومين فقط مع السيد جوردي بوجول زعيم اقليم قاطالونيا اليميني النزعة ومعه السيد باياتش الزعيم الاشتراكي بالاقليم بينما تقابل وزيره للعلاقات

النقابة السيد أنريكي دي لاماتا مع قادة النقابات الاشتراكية المحجورة أيضا .

لم تكن هذه الاتصالات والمحادثات إلا نموذجا أعطيناه عما كان عملا يوميا للسيد سوارث إذ أنه طيلة مايقرب من الستين وإلى أن تم الاعتراف بالحزب الشيوعي وأجريت الانتخابات العامة الأولى تحت ظل النظام الجديد ، لم ينقطع عن الاتصال جهة وخفية حسب الظروف والمعطيات بمعظم أو بكل كبار قادة الأحزاب والحركات السياسية باحثا عن حل أو شارحا برنامجا أو مفاوضا حول نقطة أو مشكلة لأنه ، والملك من ورائه ، كانا كما قال هو نفسه " نحن نعرف أهدافنا ونحن شاعرون بما تعهدنا به . نحن نعرف صعوبة الحكم خلال مرحلة انتقال لما يكون التشريع راسيا بميناء الانطلاق ونحن علينا أن نصل إلى ميناء المصير حيث الديمقراطية الكاملة ولذلك وجب تغيير هياكلنا السياسية بغية جعلها مطابقة لواقع اسبانيا وإلى التعددية الموجودة بقاعدتها الاجتماعية " .

فرض الاعتراف بتلك التعددية داخل المجتمع الأسباني الاتصال بالمعارضة اليمينية واليسارية ولكنه فرض أيضا ، وقد تقرر الإصلاح والتغيير ، توضيح ذلك وشرحه لقادة القوات المسلحة . ولذا استدعى السيد أدolfo سوارث يوم الثامن من سبتمبر 1976 * أيلول * إلى قصر الحكومة كل الفرقاء بالجيش وقادة مختلف الأسلحة والحكام العسكريين رؤساء المناطق العسكرية ورئيس المجلس الأعلى للعدالة العسكرية ورئيس الأركان العامة والمدير العام للحرس المدني ورئيس الأركان المركزية وشرح لهم الأوضاع كما يراها وما تتطلبه من تغييرات فكان " واضحا ، مقنعا ، لبقا ، ماهرا " باعتراف أولئك القادة البارزين . استطاع السيد سوارث أن يقنع مستمعيه وكان لابد له وأن يفعل ذلك حتى يضمن النجاح . ولكن رغم مجهوده ووضوح كلامه ورغم اقتناع واستعداد القادة العسكريين ظهرت بعد مدة نقطة خلاف يبدو أنها لم توضح بالالفاظ اللازمة أو أنه وقع بشأنها سوء تفاهم . لقد قبل القادة العسكريون ربما عن مضض ، تكاليف التحول الباهظة وضرورة التعددية المفتوحة وإدماج المعارضة ضمن تعايش شرعي وتحت نور الشمس ولكن أن يصل ذلك إلى الاعتراف بالحزب الشيوعي وادماج الشيوعيين فلا .

لاشك أن السيد سوارث قد فهم ذلك من محادثيه ولاشك أنه دون ذلك ليضعه

في ميزان التقديرات عند الحاجة لكن لاشك أيضا أنه لم يعد بأنه لن يفعل ذلك أي أنه لن يعترف بالحزب الشيوعي لأن ذلك يتنافى وروح خطابه ويتعارض ومفهوم برامجه لأنه كما قال السيد سووارث نفسه " كان جليبا بأن المسيرة الديمقراطية لن تحترم في الداخل ولا في الخارج إذا استثنى منها الحزب الشيوعي ثم إن ذلك في حد ذاته غير مقبول " .

مهما يكن من أمر فإن الانفتاح إلى ماوراء حدود معينة قد لحقه بعض الالتباس خلال الحوار الذي دار بين رئيس الحكومة والقادة العسكريين الذين اتهموا ، أو اتهم البعض منهم ، رئيس الحكومة بعدم الإيفاء بوعدده . فالذي حدث بعد ذلك اللقاء بمدة قصيرة ، بعد أسبوعين على وجه التحديد هو استقالة نائب رئيس الحكومة لشؤون الدفاع الفريق أول سان تياغو أيدياث دي مانديفل مما أحدث هزة كبيرة وسط الرأي العام وأثار الاشاعات حول وجود خلافات في صفوف الجيش وهذا لعمري من الأمور القوية التأثير في مثل مرحلة الانتقال تلك ، التي كانت تعيشها أسبانيا . غير أن التعقل من الجانبين جعل الأمر يقف عند ذاك الحد ، حد استقالة ضابط أبت عليه مفاهيمه وأبى عليه ضميره المضي قدما داخل حكومة مقبلة على خطوات يعارضها ولا يؤمن بجداولها ، وحد تعويضه بغيره هو الفريق أول مانوال غوتيارث ما يادو المتمتع باحترام كبير من طرف الملك ورئيس الحكومة والمعروف بأنه رجل ذو آراء تحررية وأفكار جديدة بخصوص إعادة تنظيم وتعصير القوات المسلحة وهذا فعلا ما كرس له جهده طيلة بقائه على رأس الوزارة .

كان الحدث في مثل تلك الظروف ذا بال ولكن الأمانة تفرض علينا القول بأنه على الرغم من الأخطاء التي لا تسلم منها مسيرة بشرية أو عمل إنساني فإن القوات المسلحة قد حافظت إذاك وبعد ذلك على درجة عالية من الانضباط وبقيت ، ولو مقابل جهد كبير ، على هامش المعتقدات والميولات السياسية ووقفت مع الدولة ومع الإرادة الشعبية ومع العرش ، فكانت ، بالرغم من الأقاويل والانتقادات وبعض الشواذ التي تثبت القاعدة كما يقال ، جدية بالتقدير والاحترام .

استمر التقدم في طريق الانفتاح والتحول إلى الديمقراطية وسط جو مكهرب لم يخل من هزات وصدمات كانت من أخطرها العمليات الإجرامية التي قام بها

المتطرفون الارهابيون مثل منظمة " ايتا " الباسكية أو منظمة " غرابو " أي مجموعة أول أكتوبر الثورية المضادة للفاشية وبعض المتطرفين من أقصى اليمين . ففي يوم 4 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ أغتيل رئيس مجلس ولاية غيبوثكوا ومعه أفراد حرسه الخاص فكان حدثا استاءت له كل القوى الحية في البلاد خاصة أنه تصادف مع قدوم أحد زعماء حزب العمال البريطاني الذي اعتبرت زيارته تأييدا من حزب العمال لسووارث وسياسته ولعلها عبرت كذلك عن تأييد كل القوى الديمقراطية في أوروبا لتجربة سووارث وهي قوى قاطعت نظام فرانكو وناوأتها إلى آخر لحظة .

إن الخطوة الكبيرة الحاسمة التي سيخطوها الرئيس سووارث هي دون شك قانون الإصلاح السياسي الذي تقدم به إلى مجلس النواب ﴿ لاس كورتس ﴾ الذي لم يزل إذاك بأعضائه المنتخبين والمعينين من طرف فرانكو . كان القانون الإطار السياسي الذي اقترحه رئيس الحكومة لتجري عملية الانتقال داخله فيتم التحوّل بطريقة شرعية قانونية أي من الشرعية إلى الشرعية . فهو يعتقد كما جاء في خطابه الذي قدم به المشروع " أن الديمقراطية لا بد وأن تكون من عمل جميع المواطنين ولا تكون أبدا هدية وتنازلا أو فرضا أيا كان مصدره . ولذا فنحن معتقدون ﴿ هو والملك ومن معها من قوى تحررية ﴾ بأن تحقيقها يستوجب تأزر كل القوى المكونة للهيكل الوطني " . وكان القانون اللبنة الأساسية التي حسب مخططه ، سيبنى عليها الشعب مستقبلا " لأن المستقبل ليس مكتوبا ولا أحد غير الشعب يستطيع كتابته " . ولذا أعطى الكلمة للشعب بشأن القانون فعرضه على المجلس الوطني وعلى البرلمان الذي رغم نوعية وميولات أعضائه أجاز القانون بأغلبية ساحقة أي بموافقة 425 نائبا ضد 59 وامتناع 13 نائبا . ويقول السيد خواكين براديفو " ان قانون الإصلاح السياسي الذي تمثل فيه التغيير الأساسي للنظام كان عمليا " وفي مجموعه من صنع الاستاذ توركوواتو فرناندث ميراندا لأن النصوص الإصلاحية الشرعية التي كانت بيد السيد سووارث أتية من لدن اللجنة المشتركة بين الحكومة والمجلس الوطني وكانت غامضة معقدة وفي النهاية غير صالحة للاستعمال . وكما هو طبيعي كان الأستاذ فرناندث ميراندا يعرفها لأنه شارك فيها في ظروف صعبة متعرضا إلى تعثرات مستمرة وعراقيل في كل خطوة . ولذا ، تجاهلها وانكب يعمل في قانون الإصلاح الذي حصر كل شيء فيه في نقطة واحدة هي الانتقال من الديمقراطية العضوية إلى الديمقراطية اللاعضوية . وهكذا

اقتصد اللف والدوران حول عشرين موضوعا ، وركز على نقطة ثبت فيها الرافعة الشرعية ، وإذ بالعالم السياسي الأسباني ينقلب في هيبة وثبات والحكومة الأسبانية تجني ثمرة النجاح إذ لم يذكر أحد مصدر القانون . وفي آخر جلسة وافق فيها البرلمان على القانون هتف النواب وقوفا إلى حيث يجلس أعضاء الحكومة . أما سوارث فقد وجه نظره إلى رئاسة المجلس وخص بتصفيقه الأستاذ توركواتو فرناندث ميراندا (64) .

لكن لاشك وأن السيد سوارث كان يؤمن في قرارة نفسه أن ذلك البرلمان المشكل في ظروف أخرى لم يكن يمثل الشعب حقيقة التمثيل فعرض القانون على الشعب مباشرة ليدلي برأيه فيه عن طريق استفتاء شعبي عام أجرى يوم 15 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من تسلمه رئاسة الحكومة . كانت المعارضة إذك كثيرة النشاط والحركة وقد توصلت بعد مجهودات جبارة إلى توحيد عملها داخل لجنة مشتركة تعمل باسم الجميع سميت لجنة التنسيق الديمقراطية المكونة من أهم الأحزاب والتي مهمتها التفاوض مع الحكومة . كان هذا التشاور المستمر بين كل الكتل المعارضة والمحجورة آنذاك وهذا التنسيق في عملها ومواقفها خطوة ما من شك جبارة ساعدت على اختصار الوقت والإسراع في الإنجاز وإدخال الثقة والطمأنينة على نفوس مختلف الاتجاهات حتى أن السيد سان تياغو كاريو أمين عام الحزب الشيوعي اعتبر ذلك معجزة إذ قال " إن كانت قد حدثت في أسبانيا معجزة فتلك معجزة المعارضة . فأي بلد من بلدان العالم يمكن فيه تحقيق اتفاق كالذي تحقق يوم السبت 27 نوفمبر ﴿ تشرين ثان ﴾ والذي تم بسهولة بين معارضة متعددة الاتجاهات تبدأ بالماووين وتنتهي باليمين الديمقراطي المسيحي والليبرالي والرابطة القطلانية والحزب الشعبي ؟ " (65) .

كانت المعارضة غير واثقة في سوارث وكما هو طبيعي كانت تفضل وتطالب بإعطاء الحريات الكاملة أولا ثم اجراء الانتخابات العامة قبل إصدار قانون الإصلاح السياسي الذي كانت تبغي الإسهام في إعدادده ولذا وقفت من هذا الأخير ومن الاستفتاء حوله موقف الحذر . ولكن الرئيس سوارث أتم ما قرره وأجرى الاستفتاء ففاز قانونه بالموافقة الشعبية . إذك شعر " سوارث " بجانبه قد تقوى وانطلق

يطوي المراحل لأنه اعتبر أنه بقانون الإصلاح السياسي قد وضع الحجر الأساسي لبنى الدولة الديمقراطية ودولة القانون لكن " كان يجب ، كما قال هو نفسه بعد سنوات ، بناء هذه الدولة رسميا ويجب أن نشيد ذاك البناء في ما بيننا جميعا نحن الأسبان . فكان ضروريا إذن خروج المعارضة من الظلام ، من السرية أو العودة من المهجر . فبعد شهر من تسلمي رئاسة الحكومة وبعد أسبوعين من تشكيل أول وزارة أصدر المرسوم الملكي 76 / 10 بتاريخ 30 يوليو ﴿ تموز ﴾ يمنح العفو الذي اكتمل بمرسوم آخر سنة 1977 يمنح العفو العام وبقانون العفو 77 / 46 المؤرخ في 15 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ لم يعد أحد في نظري وفي نظر الحكومة ، لبقى خارج المسيرة السياسية التي على جميع الأسباب القيام بدور فيها .

منذ اللحظة الأولى أجهدت نفسي في الحوار مع مجموعات المعارضة وزعمائها متفهما وجهات نظرهم . لقد كنا عازمين على اقامة ديمقراطية ذات شكل غربى ودولة قانون ديمقراطية وهذا يعني حكم الأغلبية مع احترام الأقلية وإمكانية تداول الأحزاب السياسية على الحكم . حول هذه الرغبة اتفقت وجهات نظر الحكومة والمعارضة وجاء نتيجة لهذا الحوار ، المرسوم الملكي الصادر في 6 سبتمبر ﴿ أيلول ﴾ 1976 الذي ينظم سجل الجمعيات السياسية وأهم منه المرسوم الملكي المؤرخ في 8 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1977 الذي تخلت به الحكومة عن السلطات الاختيارية التي كانت لها بحكم القانون فجعلت من مشمولات نظر القضاء شرعية الأحزاب وعدمها معطية المحكمة العليا الكلمة لأخيرة في حالة الشك في شرعية أية جمعية سياسية . هذا الجو الذي خلق انطلاقا من الشرعية وعبر حوار تميز بالصبر ، جعل بالإمكان الاعتراف قانونيا يوم 17 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1977 بمعظم الأحزاب السياسية وسمح للمجموعة التي حصلت على الشرعية التاريخية للحزب الاشتراكي العمالي الأسباني وحصلت على تأييد واعتراف العالمية الاشتراكية ، باحتلال المكان العائد إليها بحكم أحقيتها فيه وبحكم الضرورة التاريخية .

إن مفتاح مصداقية مسيرتنا الديمقراطية كان بدون شك الاعتراف بالحزب الشيوعي . لقد تم ذلك بأمر صادر يوم 7 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1977 وأمام نهي المحكمة العليا تحملت وحدي مسؤولية تلك الخطوة . كان جليا أن المسيرة الديمقراطية لن تلقى احتراما ، لا داخليا ولا خارجيا ، إذا استثنى الحزب الشيوعي علاوة على أن هذا في حد ذاته غير مقبول .

كثمرة للحوار السياسي جاءت أيضا أسس النظام الانتخابي التي تجسمت في المرسوم الملكي الصادر في 18 مارس ﴿ آذار ﴾ حول إجراءات انتخابية لم تزل سارية المفعول . كان قانون الإصلاح السياسي قبل ذلك قد ضم طريقة انتخاب هي الطريقة النسبية وذلك ضد الميولات اليمينية التي كانت تفضل طريقة الانتخابات الأغلبية . إن الاختيار ، وأريد تأكيد ذلك ، كان حاسما لأن الانتخابات التي كانت ستحدد التشكيلة البرلمانية التي عليها إعداد الدستور ، كان لابد وأن تعطي صورة أقرب ما يمكن من الميولات السياسية الحقيقية بالبلاد

قبل إجراء الانتخابات العامة التي دعا إليها المرسوم الملكي الصادر في 15 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1977 ، أعيدت للأسبان حقوق وحريات أساسية كانت غير مقننة بالشمول اللازم ومنها حق التجمع النقابي وحرية التعبير الخ وكان يجري في نفس الوقت تفكيك هياكل النظام القديم باحترام كامل للحقوق المكتسبة من طرف الأشخاص الذين قدموا خدماتهم فيها والذين تحولوا إلى موظفين داخل جهاز الدولة وأصبحت ممتلكات الأجهزة السابقة ملكا للدولة .

ولما استطاع الأسبان يوم 15 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1977 ، وبعد أربعين سنة التعبير بحرية عن اختياراتهم السياسية أسهمت بكل قواها في خلق عرض سياسي وسط كان يهدف إلى جمع حاجيات المجتمع الأسباني العصري ويهدف للوصول بكل ثمن إلى تجنب الانقسام الانتحاري للأسبانيين . لقد اقتنعت آنذاك ولا يزال هذا رأيي ، بأنه انطلاقا من الاعتدال والتسامح فقط كان يمكن تعصير هياكلنا والتمتع بحرياتنا وبالعدالة التي تقضي على الامتيازات العديمة الأسس وبالسلم المدنية للجميع وبين الجميع . يوم 26 يوليو ﴿ تموز ﴾ 1977 ابتدأت أول دورة تشريعية للبرلمان ﴿ لاس كورتس ﴾ الديمقراطي . كان من واجب هذا البرلمان إعداد دستور يخدم ويظل كل الأسبان دون أي تمييز . وأعد هذا الدستور ثم عرض على الشعب في استفتاء عام يوم 6 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ ونشر بالجريدة الرسمية للدولة يوم 29 من نفس الشهر . إن دستورنا لا يمكن أن يحسب ملكا خاصا لأية مجموعة سياسية لأن إعداداته تم بتعاون كل القوى السياسية التي لها تمثيل بالبرلمان وفي هذا الدستور مبادئ وطرق تنظيم دولة اجتماعية وديمقراطية وقانون . . . قد يكون في هذا الدستور بعض العيوب ، لكن تاريخنا مليء بالدساتير التي هي أقرب إلى الكمال

من الناحية العلمية ولكن لم يصل بعضها ولاحتى إلى التطبيق الفعلي . إن تاريخنا الدستوري كان كله هزات وعواصف ولذا فالأساسي بالنسبة لنا كان ولا يزال تحقيق مماشاة العقائديات للفرصة السياسية داخل النظام لا على حسابه . ولهذا كنا نريد وكنا في حاجة إلى دستور يسمح بالحكم شمالا أو يمينا على حد سوى دستور يضم مفهوم الاعتدال الذي كان في الواقع العامل الذي جعله يقبل من طرف كل المجموعات السياسية .

بإعلان الدستور تم الايفاء بكل التعهدات الأساسية التي التزمت بها تجاه شعبي . كنت وعدت نقله بالطرق الشرعية من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية فحققت ذلك . وكنت وعدت الوصول إلى اتفاق اجتماعي يثبت الخطوط الأساسية لاقتصادنا فتم يوم 27 أكتوبر * تشرين أول * 1977 توقيع ما سمي " اتفاقات مونكلووا " من طرف كل الأحزاب ذات التمثيل البرلماني باستثناء حزب التحالف الشعبي . وعدت بادخال تحويل على النظام الجبائي حتى يجعل ممن له أكثر دخلا يسهم بقسط أكبر في المصروفات الوطنية فأنجزت ذلك . وعدت بأن أجد سبيلا يسمح عن طريق اتفاق الجميع ، بحل المشكل الأبدي ، مشكل تعددية الأسبانية ويؤدي إلى دولة موحدة متناسقة فجاء ذلك الدستور الذي احتوى على طريقة تأسيس تلك الدولة ، دولة الحكومات الإقليمية . ووعدت بأن يكون الدستور الذي سينظم حياة أسبانيا العصرية من صنع الجميع ويصلح للجميع فها هو الدستور هنا فاتحا طريقا لا يمكن السير فيه إلا جماعا وعن طريق الحوار . لقد أمكن بلوغ الهدف الرسمي وهو إقامة دولة اجتماعية ديمقراطية ودولة قانون " .

نعم لقد حقق سوارث وحكومته كل هذه الآمال والبرامج ، وكما قلنا سلفا كانت أهم هذه الخطوات ذلك القانون الإصلاحي الذي لو فشل الرئيس سوارث في الحصول على موافقة " لاس كورتس " عليه وهي التي كانت ولا تزال فرنكية التكوين والعقلية لخسر مصداقيته ولخسر هو والمملك كل ثقة بما يعدان ، لأن أية انتخابات مثلا ، تجري دون إصلاح القانون الذي كان ساريا ، اعتبرت مهزلة ولقاطعتها المعارضة وأغلبية الشعب وكما يقول روبرت غراهام " ان ذلك الإصلاح والاعتراف بالحزب الشيوعي هما عمل أتاها سوارث ويعود كل فضلها له وحده " .

لكل حوار طرفان : حقق فعلا الرئيس سووارث كل ما وعد به عند تعيينه وأنجز ذلك في وقت اعتبر قياسيا نظرا لضخامة الانجاز وتشابك المعطيات وقدم المشاكل وتعهدها . لكنه ركز عمله على الحوار ووجد في الحقيقة محاورين أكفاء ، معتدلين ، مستعدين للتعاون ولعظيم التنازلات في سبيل تحقيق رغبة الجميع وهي إرساء تعايش كان مفقودا ولا بد أن يكون داخل نظام ديمقراطي صرف . لقد أظهر زعماء المعارضة وكبار الساسة من الحنكة والتعقل والاتزان وأبدوا من حسن الاستعداد لتقديم أعظم التضحيات على شرط إقامة الدولة المأمولة ، دولة القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين . دولة ديمقراطية حديثة تسمح ما علق بالوطن من ضغائن الماضي ومن أحقاد التطاحن الطبقي ومن حساسيات التباين العقائدي . لقد قبل اليميني بأن يتعاون ويتأزر مع اليساري وقبل اليساري والجمهوري بأن يتعاون ويتأزر مع الملكي ورضي بالنظام الملكي نفسه الذي وعد من جهته وعلى لسان الملك بأنه سيكون نظاما ملكيا دستوريا .

نعم لقد أنجز السيد سووارث ما وعد ولكن قد ساعده على ذلك وجود قوات مسلحة منضبطة مهما غضبت أو استاءت وممثلة لأوامر رئيسها الأعلى ملك البلاد .

نعم ، أتم السيد سووارث ما خطط له وبرمج لأنه وجد شعبا صبورا ، ممثلا مقدرا للصعوبات والعراقيل فوضع وعيه وقدراته في خدمة ما يتطلبه الصالح العام داخل الهياكل الموجودة من إدارة ومنظمات وأحزاب ونقابات ، مشروعة كانت أو محجرة .

لا يعني هذا أن الطريق فرش حريرا سندسا . إن كان كذلك لما كان ما أنجز عملا بشريا . لقد عرفت الفترة الأولى من التحول هزات وأزمات كثيرة وخطيرة في بعض الأحيان . فمن إضرابات عمالية بلغت أحيانا حد تجريد الحركة في البلاد إلى عمليات إرهابية من هذا الاتجاه أو ذاك مثل اغتيال أربعة محامين عماليين ونقابي يوم 24 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1977 ، إلى احتجاز شخصيات سياسية أو اقتصادية بارزة إلى غير ذلك من الأعمال التي كان يرمي أصحابها إلى إثارة القوات المسلحة وقوات الأمن أو إجبار الحكومة على التراجع عما قرره أو التباطؤ في انجازه فتبعث اليأس في نفوس المعارضين والشعب فيقدمون على ما يستوجب الضرب والردع وبذلك تختلط

الأوراق . لكن لم يقع أحد في حبال المتطرفين . فالحكومة مضت قدما في انجاز ما وعدت والمعارضة حافظت في كل حين على تعقلها واعتدالها وقوات الأمن والقوات المسلحة حافظت على انضباطها وامثالها والشعب في مجمله حافظ على اتزانه وورصاته وابتعد عن التطرف والانتقام أو الأخذ بالثأر فكبت المشاعر وأخذ الدوافع ولم يطلق العنان إلا لما يساعد على التصالح والتعايش والتفاهم وبناء الصرح الجديد بكل ما يتطلب ذلك من مجهودات أو تضحيات أو تنازلات .

كان سووارث في عمله محاورا أو مفاوضا يتعامل مع الشعب لكن عن طريق ممثليه أو بالأحرى ممثلي مختلف اتجاهاته السياسية وهذا يعني أن حوار سووارث انحصر خاصة في زعماء الكتل السياسية . رأينا سلفا أن الشارع السياسي الأسباني غص بالجمعيات السياسية خاصة بعد ظهور القانون الخاص بهذا الفرع من الحياة العامة الذي أصدرته حكومة أرياس نافارو . كثرت الجمعيات السياسية والأحزاب وكان بعضها كما قلنا ، مرتكزا على شخصية المؤسس دائرا في فلكها أو جاء تلاحما واتفاقا بين مجموعة صغيرة من الشخصيات السياسية وهذا هو ما أكثر من عدد الأحزاب أولا ثم دفع بالكثيرين منها إلى التجمع داخل اتحاد يبدو في شكل حزب كبير . كان هذا طبعا يزيد من صعوبة دور الرئيس سووارث ولو أن الصورة تبلورت بعد صدور قانونه الإصلاحية فعرفت أهم التنظيمات وبرز الزعماء الذين وجب التفاوض معهم والذين لا مناص من اعطائهم الدور اللائق نظرا لمكانتهم الشخصية أو لأهمية أحزابهم وبعد جذورها داخل الجماهير الشعبية . وأهم هذه الشخصيات الأساتذة خواكين رويث خيمانث زعيم اليسار الديمقراطي * ديمقراطي مسيحي انحل بعد فشله في الانتخابات الأولى * وأنريكي تيارنوغالبان ، رئيس الحزب الاشتراكي الشعبي * انضم إلى الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني على إثر الانتخابات * خوزي ماريّا خل روبلس ابن الزعيم الحامل لنفس الاسم والذي برز في الثلاثينات بحزبه " الثيدا " . السيد خل روبلس كان يتزعم الفيدرالية الشعبية الديمقراطية * ديمقراطية مسيحية * وفي نفس الاتجاه أسس الأستاذ فرناندو ألفارث دي ميراندا اليسار الديمقراطي المسيحي هذا إلى جانب أربعة أحزاب ليبرالية أهمها فيدرالية الأحزاب الديمقراطية الليبرالية بزعامة خواكين غاريكس وولكر . بقي ذكر الحزب الاجتماعي الديمقراطي برئاسة السيد فرناندث أوردونيث واتحاد شعوب

أسبانيا برئاسة السيد أدلفو سوارث نفسه . إلى جانب هذه التجمعات برزت الرابطة الشعبية التي كانت أشبه شيء بفيديريالية تجمعات صغيرات على رأس كل منها شخصية مرموقة من عالم السياسة ولم يكن لهذه الرابطة أو التحالف أية جذور أو تاريخ سوى ارتباطها أو انطلاقها من شركة الدراسات السياسية التي أسسها الأستاذ فراغا ايربارني ولذا كان هذا الحزب من أول نشأته يتميز ويعرف قبل وبعد كل شيء بشخصية زعيمه .

لم تكن هذه كل الشخصيات التي على السيد سوارث مواجهتها والتحاور معها ولو كان كذلك لأصبح الأمر هينا ميسورا . لكن كانت هناك شخصيات أخرى تتزعم أحزابا اقليمية وحركات جهوية مقامة أساسا على تشبث تلك الأقاليم بشخصياتها ومميزاتها وحرصها على الحصول والتمتع باستقلال لتدبير شؤون أرضها وشعبها . وأبرز هذه الأقاليم وأكثرها نشاطا تاريخيا وحاضرا إقليما قاطالونيا وبلاد الباسك وأقل منها تطرفا وحركة إقليما بلنسية وإقليم جليقية . كان طبيعيا إذن أن يواجه السيد سوارث هذه المشاكل وأن يشرح ما احتواه برنامجا بخصوص هذه الأقاليم وغيرها ، لشخصيات متزعمة حركات تلك الأقاليم زعامة تاريخية تعود إلى عهد الجمهورية والحرب الأهلية كالسيد جوزيب تارادياس بالنسبة لقاطالونيا أو هي زعامة حديثة شابة تمثلت في نفس الإقليم مثلا في عدد من الشبان كان في مقدمتهم السيد جوردي بوجول . ولذا كثيرا ما تمثلت صعوبة الموقف بالنسبة للسيد سوارث في المواضيع السياسية الصرفة وما يترتب عنها بل أيضا في معرفة واختيار الشخصية الممثلة حقا لهذا التيار أو ذاك أو هذه الكتلة أو تلك داخل الاتجاه الواحد وتحت نفس اللافتة . فكثيرا كانوا يعملون باسم الديمقراطية المسيحية مثلا وكثيرون أيضا باسم الاشتراكية أو الليبرالية أو غيرها من الاتجاهات وكان جميعهم يدعى تمثيل الاتجاه المنتسب إليه وتمثيل الأغلبية في ذلك الاتجاه . ولذا لم تكن مهمة السيد سوارث سهلة ولكنه عرف كيف يختار وينتقي معتمدا على التاريخ من جهة وعلى الواقع من جهة أخرى وباحثا على من يفهم برنامجا ووضع من جهة ثالثة فأتت كل اتصالاته أكلها خاصة لما نظر إلى الواقع نظرة الحكيم الباحث عن قطع دابر الداء واعتبر التاريخ القريب ليتحاشي هفواته . فالمسرح السياسي كما رأينا كان مليئا بالجمعيات السياسية اليمينية أو الوسط يمينية وكانت كلها حديثة الانشاء والتأسيس ولو أن لبعضها رجالات قدماء في الميدان السياسي . لكن خلافا لما كان عليه اليمين ظهر اليسار

بحزبيه التاريخيين ، الاشتراكي والشيوعي ، أكثر " أصالة " وأحسن تنظيما وأقوى مركزا ، لأنها الحزبان الوحيدان اللذان ظلا طيلة عهد فرانكو ، محافظين على هياكلهما . كانت لكل منهما إدارته المعترف بها من القاعدة ومن خارج الحزب أيضا وهذا رغم المتابعات الشديدة العنيفة المستمرة من طرف النظام الذي اعتبرهما ، وبخاصة الحزب الشيوعي ، أشد الحرام ورمز الكفر وعلامة الخيانة . لكن رغم الحياة في المهجر ورغم العمل في الخفاء ومخاطره ورغم التضحيات الجسيمة استطاع الحزبان أن يعيشا ويحافظا على حد أدنى من التنظيم والهياكل مما مكنهما من الوقوف في مستوى الأحداث لما دقت ساعة العمل شرعيا وتحت نور الشمس .

كان دور زعماء الحزب الاشتراكي أكثر سهولة وأقل عراقيل . فالشلة الشابة التي افتكت رئاسة وقيادة الحزب وعلى رأسها الأمين العام السيد فيلبي غونثالث كانت تتمتع بعوامل عدة لصالحها . أولا ، لم يكن عداء النظام السابق للحزب الاشتراكي بارزا في دعايته وتحذيراته كما كان الشأن بالنسبة للحزب الشيوعي ومن ثم فلم تكن العقول والرأي العام في مجموعه يشكو مركب العداء الذي كان يشكوه تجاه الحزب الشيوعي . ثم إن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني بقيادته الشابة الجديدة هو الذي اعترفت به الاشتراكية العالمية رافضة نفس الحزب بالقيادة القديمة والحزب الاشتراكي الشعبي بزعامه الأستاذ الشيخ أنريكي تيارنو غالبا . ثم إن الحزب الاشتراكي ، وهو الحزب التاريخي ذو الأصل والجذور في البلاد لم يتمتع باعتراف المنظمة الاشتراكية العالمية به فحسب ، بل ساندته مساندة تامة ماديا وأديبا كانت أبرزها مساندة رئيس الاشتراكية العالمية نفسه السيد ويلي براندت الذي زار مدريد يوم 6 نوفمبر 1976 * تشرين ثان * وكما قال الصحفي الكاتب السيد خواكين باردافيو " لاشك السيد فيلي براندت قد قدم التوصيات الملحة وربما الماركات القوية " . وإلى جانب هذا كانت هناك مؤتمرات أخرى مثل مؤازرة رئيس الفينيزويلا آنذاك السيد كارلوس أندريس بيريث التي جعلت السيد سووارث وحكومته يعيران الحزب الاشتراكي ما " يستحقه " من الاهتمام فهو حزب ، مهما كان ماضيه وتاريخه ، هو اليوم موثوق به وقدمت بشأنه الضمانات الكافية .

لم تكن هذه الضمانات وحدها لتكفي لو لم يظهر قادة الحزب أنفسهم وخاصة الأمين العام السيد غونثالث مقدرة تتماشى والظروف ومرونة تناسب الوضع واعتدالا

كان من ضرورة المرحلة . كان السيد غونثالث فعلا الرجل المناسب في الظرف المناسب . كان شابا يتقد حيوية وحاسا ، يمثل بسنه أغلبية الشعب العاملة التي لم تعرف ولم تعيش الحرب الأهلية ولذا كان خلوا من مركباتها وبقاياها وكان رغم سنه رصينا في تفكيره ، معتدلا في مطالبه وهو فوق هذا يتمتع بالذكاء والصراحة واللباقة والخطابة . ولذا كان من العناصر التي ، رغم كل شيء ، قد سهلت مهمة السيد سوارث إذ وجد في الأمين العام للحزب الاشتراكي طرفا يحب الحوار هو أيضا ويعتبره الوسيلة الأفضل لحل المشاكل ويبحث ، مثل الجميع ، عن إرساء أسس متينة لنظام يسوده القانون والحرية .

كان على السيد سوارث أن يفاوض زعماء اقليم قاطالونيا أيضا على حدة فمشكل الأقاليم عقبة كأداء وقفت دوما وعلى طول تاريخ أسبانيا الحديث بصفة خاصة ، في وجه أي انسجام أو تعايش خال من الضغط أو الاجحاف . لكن لأن هان الأمر بالنسبة لبلاد الباسك بوجود حزب تاريخي قائم ، تتمثل فيه أغلبية طموحات الأقليم ، وهو الحزب الوطني الباسكي بقاتته القدامي والمحدثين ، فإن قاطالونيا قد تعددت فيها الأحزاب والحركات فكان على الساحة أكثر من زعيم يمكن التفاوض معه أو يريد هو أن يتم التفاوض معه . ولذا لم يكن الاختيار سهلا ولا خال من إثارة الحساسيات والحزازات . غير أن السيد سوارث قد أفلح هنا أيضا فوفق بين القديم والحديث وحاوّر الشيخ والشاب ثم ركز على من في نظره كان حلا من الارتباط مع أي حزب أو مجموعة فكان العمل الرئيسي مع السيد جوزيب تارادياس .

كان السيد تارادياس رئيسا لآخر حكومة اقليمية قاطالانية زالت بانتصار الجانب المعادي للجمهورية في الحرب الأهلية وبقي السيد تارادياس في المهجر بفرنسا إلى أن حلت مرحلة الانتقال هذه فتقدم إلى الميدان ليبدلي بدلوه ويسهم في البناء . وفعلا أسهم بقسط كبير . فهو جمهوري لا يقبل بغير الجمهورية نظاما ولكنه قبل الحوار والتفاوض وفهم برنامج السيد سوارث ومخططات الملك فقبل ، كما قبل غيره من الجمهوريين ، نظام الملكية الدستورية فعاد من مهجره والتفت حول شخصه معظم الحركات في قاطالونيا ولما أجريت الانتخابات رشح ففاز فكان أول رئيس لحكومة قاطالونيا الاقليمية بعد التحول وهو ، وقد ناهز الثمانين فترك النشاط السياسي ، لايزال جمهوريا حسب ما صرح به في برنامج تلفزيوني بث يوم 31 يناير

﴿ كانون ثان ﴾ 1988 ولكنه يقدر الملك عظيم التقدير لأنه يرى أن مآتاه ومأحقه ليس سوى عمل عظيم .

الحزب الشيوعي : كل الأحزاب التي كانت في الساحة ، شرعية كانت أو محجرة ، لم تكن تمثل بالنسبة للسيد سووارث وحكومته مشكلة ذات بال حتى ولو كان الحزب الاشتراكي العمالي نفسه . لكن المشكل الحقيقي والعقبة الصعبة الكأداء والخطر الكبير كان يكمن ويتمثل في الحزب الشيوعي .

كان هذا التنظيم حديثا عند اندلاع الحرب الأهلية كما رأينا وكان أقوى وأبرز منه الحزب الاشتراكي . لكن لعوامل عدة ليست المساعدة السوفياتية للجمهوريين من أقلها ، تركزت " فلسفة " التمردين على الجمهورية ومبررات تمردهم كما انحصرت دعايتهم أثناء الحرب وبعدها ، على التنديد بالشيوعية والشيوعيين ومقاومتهم مقاومة شديدة . فطيلة مايزيد عن أربعين عاما ، أي طيلة عهد فرانكو ، لم تفعل أجهزة التثقيف والدعاية سوى " غسل " أدمغة الجماهير الشعبية جاعلة لها من عدااء وبغض الشيوعية عقيدة ومبدأ . لم يترك النظام وسيلة ، كنيسة كانت أم مدرسة . نقابة كانت أو جمعية رياضية صحيفة أو إذاعة إلا واستعملها طوال بقائه لمقاومة الشيوعية ومن إليها وتربية الجماهير على بغضها وكراهيتها . ونتيجة لكل هذا فقد كان كل شيء ممكنا بعد وفاة فرانكو إلا الاعتراف بحركة شيوعية والسماح لمن يدعي أنه شيوعي بالحياة وسط المجتمع العام أو أن يعتبر مواطنا ذا حقوق وواجبات . أما أن يعود إلى البلاد السيد سان تياغو كاريو أمين عام الحزب والسيدة دولورس اباروري ، رئيسته ، فهذا من باب المستحيلات . فكلاهما قد لعب أثناء الحرب الأهلية دورا كبيرا والسيد كاريو بالذات قد أسهم بصفة فعالة في الدفاع عن مدريد وفي صمودها أمام الهجمات المتتالية التي قام بها ضدها الوطنيون وجيش فرانكو بالذات ثم هو متهم بمجزرة كبيرة حدثت آنذاك بالقرب من مدريد ، مذبحه باراكووايوس الشهيرة . فكل شيء ممكن إذن إلا شيء اسمه شيوعية وشيوعيون .

كمعادلة لهذه التريية وهذا التكوين ولهذه الآراء السائدة في كثير الأوساط بما في ذلك ، بل وخاصة ، لدى كبار القوات المسلحة ، كان الحزب الشيوعي أكثر الأحزاب حركة وأعمقهم جذورا وأمتهم اتصالا بالطبقة الشعبية خاصة منها ، كما

هو طبيعي ، الطبقات العمالية . فالحزب رغم كل ما لاقاه من شدة وقمع وتعسف طيلة ما يقارب النصف قرن لم يتكلف قط نهائيا وبقي يعمل كثيرا أو قليلا حسب الظروف واستمر يقض مضجع النظام فوصل إلى مرحلة التحوّل والانتقال التي نحن بصدددها وهو منظم في الداخل والخارج وله قيادته المعترف بها في الداخل والخارج أيضا وإلى جانبه نقابات قوية نشيطة ذات نفوذ ، ولدت داخل النظام ووسط الظلم والرعب ، وله قائمة طويلة من الضحايا ومن " شهداء " الحرية سقطوا في ميدان المعركة ضد الدكتاتورية وعلى طيلة أحقاب .

كان كل هذا في رصيد الحزب الشيوعي الأسباني والبلاد على أبواب تحوّل كبير عميق وكان الملك والسيد سووارث يعرفان هذا حق المعرفة ولكنهما يعرفان أيضا الوجه الآخر للحقيقة وهو الرأي العام اليميني والكنيسة أو بعض من إليها والقوات المسلحة أي وبعبارة مختصرة كل القوى التي كانت لا تزال تمسك بمقاليد الحياة العامة في البلاد والتي لا بد من محاولة عدم صدمها وإلا كان لرد فعلها ما يبحث الجميع عن تفاديه ولفشل بناء الدولة الديمقراطية التي هي بدون شك رغبة السواد الأعظم من الشعب الأسباني .

كان الملك والسيد سووارث وقادة الحزب الشيوعي أنفسهم يعرفون هذه الحقيقة وهذا الواقع وكان الجميع يبحث عن حلول لإرساء نظام جديد . لكن بأي ثمن ؟ أو بالأحرى من سيدفع الثمن ؟ هل هو الحزب الشيوعي ؟ إنه غير مستعد لذلك ولا يمكن أن يكون مستعدا لغير الاعتراف به مثل كل الأحزاب الأخرى تماما وفي نفس الوقت لأنه كما قال أمينه العام السيد كاريو " نحن - الشيوعيون - ولدنا وترعرعنا تحت ظروف مقاومة واضطهاد لا يمكن مقارنتها إلا بما عرفه المسيحيون الأولون . فهؤلاء قد أُلقي بهم إلى الوحوش المفترسة وصلبوا وزج بهم في الدواميس فصمدوا متشبثين بايمانهم ومعتقداتهم ورموزهم حتى حطموا الحصار الاجتماعي الذي كان ينبذهم . ونحن مررنا من وضع مشابه ولم نخرج منه في عدة بلدان . . حتى أصبح لنا ما يشبه الكنيسة الجديدة ولنا شهداؤنا وأنبياؤنا . طيلة سنين طويلة كانت موسكو ، حيث بدأت أحلامنا تتحق ، أشبه شيء لنا بروما بالنسبة للمسيحيين حتى أننا كنا نتحدث عن ثورة أكتوبر العظيمة كما نتحدث عن عيد الميلاد . كان ذلك عهد طفولتنا . أما الآن فقد أصبحنا كهولا " (66) .

ما الذي يعنيه السيد كاريو بكهولته وكهولة رفاقه ؟ انه يعني التغيير العميق الذي

أدخله وصحبه على مفهوم الشيوعية والقاضي باقتباسها وتطويرها حتى تصبح مماشية متناسقة مع الطرق المعيشية والنظم الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الغربية صالحة بأن تلعب دورا مفيدا داخل تلك الأنظمة . وهذا التطور هو ما عـُـرف باسم " الشيوعية الأوربية " ﴿أوروكومونزم﴾ ولو أن السيد كاريو يرفض هذا التعبير ولا يقبل التسمية إلا عن مضمض لأنها أصبحت معروفة عالميا . كان السيد كاريو يرى اذن ، كما يقول هو نفسه " وجوب جعل طروحات معلمينا متماشيا مع الوقت الحالي دون الخوف من التخلي عن بعض النظريات التي أصبحت لاغية بعامل التطور التراخي . وحيث أننا في اسبانيا مقدمون على ما يبدو ، على مرحلة جديدة ديمقراطية فالحزب الشيوعي الاسباني يهيمه أن يؤم هذه المرحلة متحررا بعض الأثقال العقائدية وذلك ، وفي نفس الوقت ، بوضوح أهداف صسسياسية مستندة بنشبات الى قواعد نظرية ماركسية " . (66)

لم تعد شيوعية السيد كاريو إذن شيوعية متصلبة جامدة كشيوعية ستالين بما احتوت عليه من دكتاتورية الحزب والدولة لأن " كل ثورة حقيقية تمر عبر تحوير لسلطة الدولة القائمة والذي يميزنا في هذا الصدد عن الديمقراطيين الاجتماعيين ﴿الاشتراكيين﴾ هو أن نوضح كيف يمكن تحوير الدولة الرأسمالية الحالية بطريقة ديمقراطية . . . فالمهم إذن هو أن يبقى الرفاق على استعداد ويتحلوا بالمرونة ويعلمون أنه في هذه الأوقات يمكن أن تصبح التغييرات التكتيكية السريعة ضرورية للبقاء في مجرى الأحداث ومحاولة اخضاعها " (66) .

هكذا كان يفكر السيد كاريو وهذا كان نهج الحزب الشيوعي في تلك الظروف . كان الملك والسيد سووارث على بينة من كل هذا لكن ، كما قلنا ، كان جانب ذو وزن من المجتمع الاسباني يرى الأمور بعين أخرى ولا يثق في " الكفرة الملحددين الخونة العاملين بتعليقات موسكو " .

غريب أمر البشر أحيانا فالسند المادي والأدبي الآتي من الخارج مقبول بالنسبة للحزب الاشتراكي أو الديمقراطية المسيحية مثلا ولكنه خيانة اذا قدم للحزب الشيوعي . لسنا ندافع بهذا عن الحزب الشيوعي أو غيره ولكننا نرى أن أي عون مهما كان مأتاه وقصده هو تدخل خارجي لا محالة ويجب أن يكون مرفوضا من الجميع وعلى الجميع وإلا كان الحيف والظلم وما إليهما .

هكذا ، على أية حال ، كان الوضع بأسبانيا ملكا وحكومة يبحثان عن تنفيذ

برنامج يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي وحزب شيوعي مستعد ، ضمن ومثل كل الأحزاب الأخرى ، لأبعد حدود التعاون في سبيل تلك الغاية المشتركة وجانب من ذوى النفوذ والسلطان ، بحكم مراكزهم في العهد السابق ، يقفون بتحجرهم عائقا كبيرا في طريق يريد الجميع سلوكه . ما العمل إذن ؟ إن الحكمة توصي بالصبر والتأني . فمن سار على الدرب وصل لكن بالتأني لأن في التأني السلامة . إن الصبر والتأني هنا جماعيان ولكن الذي يجب أن يتحمل أكبر قسط منهما هو الحزب الشيوعي ولذا وجب اقناع قاداته بذلك ويجب البحث عن طريقة للاتصال بهم وهذه الطريقة سيجدها الملك . لكن قبل الاسترسال في هذا الموضوع لنرى ما الذي كان يفعله الحزب الشيوعي وقاداته خلال هذه الفترة .

كان الحزب نشيطا مثل بقية الحركات وكلها تنظم وتخطط وتفاوض كما رأينا ولكن للحزب الشيوعي خاصية لا بد من ذكرها ولو على سبيل الاسطورة . كانت قيادته العليا منقسمة في تواجدها بين الداخل والخارج وكان أمينه العام السيد كاريو يعيش في المهجر منذ آخر أيام الحرب الأهلية ، وكان اسمه بالنسبة للنظام الفرنسي وأهله مرادفا لاسم ابليس أو الغول أو الوحش أو كلها معا ولذا كانت عودته الى أرض الوطن ضربا من ضروب المستحيلات على الأقل في هذه المرحلة التي كانت أقرب شيء الى امتداد العهد السابق . الا أن السيد كاريو لم يكن من أولائك الذين يستسلمون الى الواقع بل ممن ينازلونه حتى يخضعوه . ولذا وأمام استحالة الحصول على جواز سفر أسباني وعلى سماح بالعودة شرعيا قرر دخول أسبانيا بطريقة غير شرعية فتنكر واضعا جمعة مستعارة * بروكة * على رأسه واستجلب جواز سفر باسم مستعار وأخذ الطريق متجها إلى أرض الوطن ، إلى ميدان العمل الفعلي والإيجابي ، إلى حيث يجب أن يكون كل قائد أو زعيم . دخل أسبانيا عن طريق الحدود مع فرنسا صحبه رفيقين من الحزب ليعمل من الداخل حسب ما تتطلبه الظروف لأنه كما كتب هو نفسه " منذ وفاة فرانكو طرحت أمام إدارة الحزب وجوب عدم التأخير بعودتي إلى البلاد . كنا مقدمين على مرحلة حاسمة تفرض على كل القادة أن يكونوا متواجدين في الميدان وعلى أهبة . فأولئك الذين بإمكانهم العودة بالطرق الشرعية ما عليهم الا طلب الحصول على جواز سفر . أما بالنسبة لي وكذلك دولوريس اباروري ، لم يكن هناك أمل في الحصول على الجواز في تلك الأونة وهذا يعني أنه كان علي أن أعود سرا " (66) .

خفية فجعل قوس المعارضة يمتد من الحزب الشيوعي يسارا الى الديمقراطية المسيحية والليبرالية يمينا . ما الذي حدث بعد الإيقاف ؟ ما يجري عادة في مثل هذه الحالات . استجابات وأخذ بصمات وفتح ملف الإحالة على السجن انتظارا للقضاء . وهكذا فعلت الشرطة ولو أنها ، حسب شهادته ، عاملته بمنتهى اللياقة والاحترام . أما ردود الفعل فكانت مختلفة . اليمين يصفق واليسار يحتج وفي رمشة عين ظهرت آلاف الكتابات على جدران المدينة تطالب باطلاق سراحه وشرع في الحين في تنظيم مظاهرات للضغط حتى يطلق سبيله . كتب الأستاذ أريثا حول هذا الموضوع في مذكراته " كراسات التحول " فقال " إني أشعر بأن المسألة مجرد اخراج مسرحي ﴿ أنجز بكامل المهارة . ما الذي كان يراد من هذا ؟ محاكمة مشهدية ؟ حكم عدلي ؟ بطل من المقاومة المضادة للفرنكية ؟ لا ، ليس ثمة من بين وزراء حكومة سووارث من يرى مثل هذه الآراء . إن اعتقادي هو أنه بعد مضي أسبوع من الإجراءات العدلية سيتمنح السراح المؤقت فيسمح بذلك تواجهه بأسبانيا ومن هذا الوضع إلى الاعتراف بالحزب الشيوعي لم تبق سوى خطوة . وبها يتم توفير الشرط الضروري لإغلاق القوس الانتخابي من اليسار . إن الحزب الشعبي ﴿ حزب السيد أريثا حديث التأسيس ﴿ هو الوحيد من بين الأحزاب غير اليسارية الذي أعلن جهارا وفي ميثاقه وجوب الاعتراف بالحزب الشيوعي " (67) .

تم فعلا ما قدره الأستاذ أريثا . فالسيد كاريو لم يبق في السجن إلا أسبوعا خرج بعده طليقا دون أن يثير تواجهه بوطنه مشاكل من أي نوع باستثناء تهجمات وانتقادات جريدة أقصى اليمين .

كان الملك ، كما أسلفنا قد لجأ إلى طريقة يبحث من ورائها عن حل لمشكلة الحزب الشيوعي وقد تمثلت في إرسال مبعوث خاص في منتهى السرية إلى رئيس الجمهورية

الرومانية السيد نيكولاس سيباوشسكو يطلب منه التدخل لدى السيد كاريو كي يتحلى بالصبر لأن إعطاء الشرعية للحزب الشيوعي في تلك الأونة كان صعبا ومسببا العديد من المشاكل لكنه - أي الملك - يعد باتمام ذلك بعد سنة أو سنتين . يروي هذه القصة السيد كاريو نفسه فيقول " في أواخر شهر أبريل أجبرت على الخروج مرة أخرى من أسبانيا . فقد أبلغت بأن الرفيق نيكولاس سيباوشسكو لديه خبر مهم يريد إبلاغه مباشرة . ذهبت دون أن أعرف الموضوع . لم أكن أرغب في كثرة الدخول والخروج ولكن ستفيدني هذه الرحلة بالمرور بباريس فيستمر الظن بأنني أعيش هناك فلا أثير حراسة الشرطة في مدريد . . . أصل إلى بوخارست وأتقابل حالا مع رئيس الدولة الروماني الذي فاجأني بقراءته رسالة من الملك خوان كارلوس وملخصها ما يلي " إن الملك يعرف علاقات الصداقة الرابطة بيني وبين سيباوشسكو ولهذا فهو يستعمل هذا الطريق ليوصيني بالصبر وعدم محاولة الإسراع بالأحداث لأنه - وأوضاع أسبانيا على ما هي عليه - لا يمكن اضافة الصبغة الشرعية على الحزب الشيوعي قبل مضي بضع سنوات وأن أي تسرع قد يكون مضرا لمسيرة التغيير " .

" . . . كان جوابي قاطعا . لا أقبل اقتراح أو إشارة الملك . إن لم تضاف الشرعية على الحزب الشيوعي مع بقية الأحزاب قبل الانتخابات ، فإن نظام أسبانيا قد لم يعد ديكتاتورية فرنكية ولكنه لم يصبح نظاما ديمقراطيا ، بل سيصبح حكما فرديا * أوتوقراطية * . إن الرأي العام الأوربي ، الذي يعرف أن خوان كارلوس الذي أجلسه فرانكو على العرش سوف لا يستطيع تبين الوضع الناتج كتغيير ديمقراطي حقيقي . وداخل البلاد ، فنحن الشيوعيون سنناضل بكل الوسائل لإفشال فكرة ابقائنا خارج الشرعية . نحن نشعر بأننا أقوىاء ولنا سلطة سياسية كبيرة تمكننا من القيام بهذه المعركة لأننا نحن الذين كنا دوما في طليعة المقاومة من أجل الحريات " (68) .

كان هذا هو الجواب الذي عاد به الرسول إلى الملك . غير أن هذا لم يتسبب في القطيعة وبعد سجن كاريو وتعود الرأي العام على تواجده في البلاد وذكر اسمه ونشر تصريحاته سارت الأمور رويدا إلى أن تحمل الرئيس سووارث المسؤولية شخصيا وأمر بالاعتراف بالحزب الشيوعي . وهكذا أصبحت الأغلبية العظمى من الرأي العام

الأسباني واتجاهاته ممثلة في أحزاب وحركات شرعية معترف بها امتدت كما قلنا من الحزب الشيوعي يسارا إلى المحافظين والديمقراطيين المسيحيين يمينا . ولم يبق - كما هو طبيعي - خارج الإطار الشرعي إلا المتطرفين يسارا ويمينا والذين لا يعرفون غير العنف والارهاب لغة ووسيلة .

البراز : إن الاعتراف بالحزب الشيوعي واعطائه شرعيا صلاحية العمل جهارا داخل الإطار العام قد أثبت للمتشككين نوايا السيد سووارث وإلى أي مدى يمتد انفتاح برنامجه ثم أنه قد جنب البلاد الكثير من المتاعب والقلق ولو أنه أغضب الجانب المتزمت وشنج أعصاب البعض من رجالات القوات المسلحة . لكن لم يأت هذا الاعتراف سدى ولم يكن هينا . فقد أسهمت في تحقيقه قوى مختلفة تأزرت بسابق اتفاق وبدونه ، حتى أزال تلك العقبة من طريق التحول الكبير . الشيوعيون قد تحركوا على واجهتين . أولاهما تنظيم صفوفهم وتحريك جماهيرهم في إضرابات وتظاهرات يؤكدون بذلك لمن يبحث عن التأكيد قوتهم وحضورهم الكبير الواسع داخل الجماهير الشعبية . أما الثانية فهي الاتصال بكل الاتجاهات الأخرى تقريبا ، بما في ذلك الحكومة عن طريق أطراف ثالثة ، والعمل المستمر داخل مجموعات المعارضة معلنين مؤكدين مقترحاتهم وبرامجهم ومخططاتهم المستقبلية واعتدال سياستهم وحرصهم على إقامة نظام ديمقراطي تكون الكلمة فيه للأغلبية مع احترام الأقلية وإمكانية التداول على الحكم حسب ما تسفر عنه الانتخابات العامة الحرة المباشرة ، والأحزاب التي تواجدت آنذاك على الساحة وقفت في معظمها ، باستثناء حركتي فراغا وخل روبلس إلى جانب وجوب رفع الحجر عن الحزب الشيوعي أسوة ببقية الأحزاب حتى يضمن نجاح المسيرة . يقول الأستاذ أريلسا في مذكراته السالفة الذكر " زارني فيلبي غونثالث * أمين عام الحزب الاشتراكي * . . . عقله يفكر بطريقة جيدة وقد عرف كيف يصمد أمام الضغط الأميركي المسلط عليه بواسطة بعض الاشتراكيين الأوربيين ، مثل الألمان ، كي يترك في " العزلة " الحزب الشيوعي طيلة بضع سنوات وهو * السيد غونثالث * . . . سيبقى ثابتا على موقفه لأن المؤامرة الحقيقية لرجال " البونكر " الأيديولوجي لليمين غايتها ليست ازاحة الحزب الشيوعي فقط بل إذا أمكن الحزب الاشتراكي أيضا حتى لا تدخل الطبقات العمالية إلى السلطة الفعلية برلمانية كانت أو تقليدية وذلك لعدة سنوات فتبقى مرة أخرى داخل الدياميس فهذا ، كما قال ، معناه المجابهة بعد أمد قصير ، ولذا فلو خيرت بين قبول

عدم إضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي وقبوله داخل اللعبة الانتخابية وبين إعلان تأييد الاعتراف ولو كان ذلك مقابل بقائي خارج اللعبة ، لقبلت الخيار الثاني ولو أنني أعرف صعوبة البقاء طيلة سنوات خارج الشرعية ووسط التضحيات . نحن نلعب لعبة الديمقراطية الحقة لا لعبة الشباك التي يعدونها فإن لم تكن هناك ضمانات ولم تكن هناك حريات لن تكون هناك ديمقراطية في أسبانيا "

نفس الرأي كان يراه السيد فرناندث أوردونيث وزير الخارجية حاليا والمنتمي إلى الحزب الاشتراكي وكان إذاك يتزعم كتلة صغيرة ذات ميول اشتراكية ديمقراطية .

كانت كل الأحزاب المعارضة إذن ترى وتطالب بالاعتراف بالحزب الشيوعي بينما بقايا النظام السابق والأحزاب اليمينية تقف ضد أية خطوة تتخذ في هذا الطريق . أما الحكومة ، وخاصة رئيسها السيد سوارث ، فكان رأيه يتفق ورأي زعماء الوسط واليسار ولو أن المحيط والظروف تنصح بغير ذلك . فالبلاذ خلال الشهور الأولى من سنة 1977 وطيلة السنة كلها كانت مسرحا لحركة سياسية كبيرة متنوعة . ميلاد أحزاب وتأسيس اتحادات مثل " الوسط الديمقراطي " وتقديم اقتراحات ووضع خطط وشروط . لكن النشاط الإرهابي خلال الشهر الأول من هذه السنة كان أبرز من أي نشاط آخر وطفغت أخباره وتأثيره على أية تأثيرات أخرى . ففي اليوم الموالي الذي عقد فيه أمين عام الحزب الشيوعي ندوته الصحفية " السرية " أي يوم 11 ديسمبر 1976 قام مجهولون باختطاف وحجز رئيس مجلس الدولة وبعد ما يقرب من خمسة أسابيع وبينما لا يزال مصير السيد أوريول ، رئيس مجلس الدولة المحجوز ، مجهولا ، قام مجهولون آخرون باختطاف رئيس المحكمة العليا للعدالة العسكرية الفريق أول فيياسكوسا وجرت في ليلة نفس اليوم مذبحة " أتوتشا " تلك العملية الوحشية التي هجم فيها بعض المتطرفين اليمينيين على مكتب مجموعة من المحامين العماليين وأطلقوا نيران رشاشاتهم على الحاضرين فمات خمسة أشخاص ولولا تغطية الموتى بأجسامهم الجامدة بقية الجرحى لكان عدد الضحايا أكثر والجريمة أشنع .

كانت البلاذ في أواخر الشهر الأول من سنة 1977 على فوهة بركان . كانت كل المظاهر تدل على أن زمام الأمور قد أفلت من أيدي الحكومة فرجال الأمن يتساقطون تحت رصاص الإرهابيين ، ورئيسا مجلس الدولة والمحكمة العسكرية العليا رهن

احتجاز الإرهابيين ، ومناضلون شيوعيون يموتون برصاص المتطرفين والشارع في توتر وتشنج مما دفع بالكثيرين إلى اعتبار ذلك " تمهيدا لحرب أهلية أو على الأقل لتدخل عسكري " . والذي زاد الطين بلة هو أن موكب جنازة ضحايا " مجزرة أتوتشا " الذي حضره آلاف المواطنين قد تحول بالرغم من المنظمين والمشرفين إلى مظاهرة دلت على خطورة الوضع ودقته ودعت الجميع إلى التفكير مليا في الحد الذي وصلته الأوضاع .

كان الملك في حيرة وعرضة للضغط من كل جانب ونوع وكان كبش الفداء الأول هو السيد سووارث " لضعفه أو عدم خبرته أو عجزه " كما كان يدعي المغرضون أو الذين طغى عليهم الخوف . لكن السيد سووارث كان مؤمنا بما كان يفعل وكان متأكدا من أن ما كان يؤتى بين الفينة والفينة ليس سوى عمل فئة صغيرة ضالة تريد إيقاف المسيرة التي ابتدأتها الأغلبية أو توجيهها وجهة أخرى لا يعرف أحد منهاها ولذا لم يتردد في الظهور على شاشة التلفزيون مساء يوم 29 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1977 ليؤكد للمتطرفين أنه وحكومته عازمين على التصدي لأي تطرف أو إرهاب أو خرق للقانون وأنه " لن يكون هناك استسلام لقلب النظام ولن تكون مواقف لينة تجاه الاستفزاز ولن يكون إهمال لكبريات المسائل التي يمكن أن تחדش وحدة أو استقلال أو أمن الوطن وما هي الأهداف التي تحاول بلوغها هذه المجموعة المحترقة الإرهاب ؟ ليس سوى إدخال الرعب في قلوب السكان وتحطيم الثقة في الحكومة أيا كان لونها والاعتداء على هياكل الدولة واستفزاز القوات المسلحة وقوات الأمن وتعكير صفو التعايش بين المواطنين والقضاء على المسيرة السياسية التي نحن منغمسون فيها والوصول إلى جعل القوى السياسية بالبلاد تتجابه مجابهة أساسية وعنيفة ولذا إذا كنتم على استعداد لعدم التأثير بهذه التهديدات الإجرامية وإذا كنتم ترغبون ، كما عبرتم عن ذلك سلفا ، في إجراء انتخابات حتى يكون المستقبل الذي أصبح قريبا محكوما مسيرا من طرف ممثليكم وإذا كانت الأحزاب السياسية ، كما يبدو ذلك واضحا ، شاعرة بأننا أمام هجوم واعتداء على الدولة فهو إذن هجوم على اليمين واليسار والوسط على حد سواء وإذا كانت وسائل الاتصال ، كما برهنت على ذلك ، شاعرة هي الأخرى أننا أمام اعتداء على مجموع الشعب الأسباني وإذا شعرتم كلكم بأن هذه الآمال والتصرفات الإجرامية تبحث عن تحطيم السلم الاجتماعي أو القيم

الاجتماعية وثقة المواطنين في مؤسساتهم وأخيرا إذا كنتم جميعاً شاعرين بكل هذا فاني اعدكم بأن الارهاب سيهزم لا محالة وبأن أسبانيا ستواصل طريقها نحو المستقبل في نظام وحرية ولو بشيء من الآلام في بعض الأحيان وبأن الحكومة ستمضي قدما في تنفيذ برنامجها الذي هو برنامجكم " (69) .

قبل هذا الخطاب بيومين . أي يوم 27 تقابل السيد سوارث مع السيد كاريو أمين الحزب الشيوعي . كانت مقابلة سرية دارت في بيت أحد الأصدقاء وكانت أشبه شيء بشريط بوليسي . خرج الرئيس من قصر الحكومة مختفيا وغير وسيلة نقله مرتين أو ثلاث قبل أن يصل إلى مكان الموعد خارج مدينة مدريد ويقف وجها لوجه أمام هذا الزعيم المجرب الخبير الذي طالما سمع وقرأ عنه . انه يختلف تماما عما تصفه ملفات الشرطة الفرنكية ومخابراتها فهو " لين ، دبلوماسي ، منشرح ، لطيف ، ذكي مع شيء من الخفة الخفية " أما السيد كاريو فهو يقول أن " سوارث تقدم إليّ ودودا لطيفا كما لو كنا صديقين قديمين ولم يكن في اللقاء ما فاجأني بل كان مطابقا لما عرفته عنه " .

هكذا تقابل الرجلان اللذان ، إن تفاهما ، سيزيلان العقبة الأخيرة " الوحيدة " التي تهدد التحوّل إلى الديمقراطية الحقّة التي يعمل من أجلها ويرغبها الجميع ملكا وحكومة وشعبا . كان الرجلان قويي الحدس والذكاء كثيري الصراحة والواقعية ولذا بعد مدخل لطيف من طرف السيد سوارث يرويّه السيد كاريو فيقول " بدائي قائلا بأننا قضينا هذه السنة لاعبين مباراة شطرنج مضيت أثناءها متقدما ببيادقي حتى ضغطت على لعبه . كانت طريقة متواضعة ولطيفة للدخول في الموضوع قضت نهائيا على تشنج المحادثة .

بدأنا متفقين على أننا ستحدث في السياسية بمفهومها الكبير واضعين نصب أعيننا مصلحة أسبانيا . لقد خصصنا الجزء الأول للحديث عن الأزمة الاقتصادية التي تتطلب مجهودا جماعيا لإيجاد حل لها . ودخلنا بعد ذلك في الموضوع الأساسي " (70) .

لم يأتيه بطرق ملتوية بل جابها كل أوجهه بدقة وصراحة : العلم ؟ لاجدال في ذلك ، أحمر وأصفر ، العلم التقليدي الذي رفرّف على أسبانيا منذ عهد كارلوس

الثالث (1716 / 1788) الوطن ؟ واحد لايتجزأ ، والملكية ؟ مقبولة لأنها محرك هذا التحول ، والديمقراطية ؟ هي الإطار الوحيد الممكن لضمان تعايش سليم ، والانتاج ؟ مخجل . يجب العمل كثيرا وأحسن حتى تنهض أسبانيا ، وموسكو ؟ ماض رومنتيقي مهجور ، والشيوعية ؟ عمل ديمقراطي داخل إطار أوربي وهو محب للحرية ، مستقل عن الخارج . والاشتراكية ؟ مغامرة يترأسها شبان لطاف متحمسون " (71) .

لقد تفاهم الرجلان . هذا قال ما كان يريد أن يقوله والآخر عرف ودون ما كان يبحث عن معرفته . ولما تفارقا قرابة نصف الليل كانا حسب قول السيد كاريو نفسه " قد خطوا خطوة حاسمة في اتجاه إعادة الحريات الديمقراطية . . . لقد قيل الكثير عن علاقاتي بسووارث حتى عرفها بعضهم " بالافتتان " بينما الأمور أبسط من ذلك . خلال محادثاتي مع زعماء المعارضة كنت أراهم يتقلبون ويحتفظون دوما بورقة في جيوبهم ، احتياطا للمناورة حسب ما يرون الأوضاع . أما محادثتي مع سووارث فقد كانت خلافا لذلك ، أوضح محادثة أجريتها خلال تلك الفترة . لقد عاجلنا مواضيع ملموسة وتوصلنا إلى حلول ملموسة محددة وأوفى هو بما تعهد وبكل جدية " (70) .

هكذا انقضت كل سنة 1977 وكل الفترة الفاصلة بين استلام السيد سووارث مقاليد الحكم وإعلان الدستور والتصديق عليه شعبيا في ديسمبر ﴿كانون أول﴾ عام 1978 . كانت البلاد في براز مستمر . كانت هي نفسها في براز مع التاريخ الذي صممت على غلبته هذه المرة وتحقيق اللحمة أبديا بين شقي أسبانيا اللذين تنازعا طوال الحياة . وبراز بين الحكومة والمعارضة بأكملها يتفرع عنه براز آخر يتنازل فيه الرئيس سووارث مع الزعماء والسياسيين فرادى . وبراز داخل القوات المسلحة بين المؤمنين بالتطور والتحول وبين الذين عشقوا الماضي فجمدوا . وبراز " باطني " عرفه الكثيرون من قادة القوات المسلحة وعناصرها المهمة ، براز بين العقل والعاطفة وبين الوفاء والطاعة وبين العصيان والامثال . وبراز بين أغلبية الشعب وبين أقلية متطرفة لا لسان لها غير لسان القوة والعنف والدم والدموع .

في كل هذه المبارزات انتصر العقل على العاطفة وفازت الواقعية على الخيال وتغلب المستقبل على الماضي فجاءت الحرية ثمرة مجهود جماعي ونصبت الديمقراطية لتشمل

بردائها شعبا عانى الكثير فأصبح من حقه أن يعيش عيشة حرة كريمة .

اعترفت الحكومة بالحزب الشيوعي ، كما رأينا ، وتحمل الرئيس سووارث وحده ، مسؤولية تلك الخطوة التي أقدم عليها يوم 9 أبريل ﴿نيسان﴾ 1977 . كانت لخطوته هذه ردود فعل عديدة ومختلفة وأشدّها كانت استقالة وزير البحرية الذي لم يعوّض الا بصعوبة وموقف كبار القمة في القوات البرية المجتمعين في المجلس الأعلى للجيش الذي كاد يصدر بأغلبية كبيرة شجبا شديدا للحكومة لولا نجاح اثنين منهم في تهدئة الخواطر ورغم هذا فقد أصدر المجلس بيانا شديدا للهجة يدين فيه خطوة رئيس الحكومة . لم يتعد الأمر أن يكون زروبة في فنجان . فالقوات المسلحة لم تتغير عما تركها عليه فرانكو من هدوء وطاعة للسلطة القائمة .

بعد هذا جرت الأمور بأكثر سرعة لأن الزمن عامل مهم في الحالة التي كانت عليها أسبانيا والمرحلة التي كانت تجتازها . أضفيت الشرعية على الحزب الشيوعي يوم 9 أبريل ﴿نيسان﴾ وقبل ذلك بيومين أنزل إلى الأبد شعار " الحركة " أو الحزب الأوحّد الذي أصبح شعار الوطن طيلة عهد فرانكو ، فكان الوقت قد حان لفتح باب آخر على العالم ، منفذ ثان ليدخل منه نسيم التعامل فيتحطم جانب جديد من جدار العزلة . فتح السيد سووارث هذا الباب وخرج منه نحو الغرب هذه المرة ، نحو الولايات المتحدة التي زارها من قبله الملك وأوضح إلى مسؤوليها برنامجا وبرنامج رئيس حكومته . سافر سووارث إلى الولايات المتحدة يوم 24 من شهر أبريل ﴿نيسان﴾ أي بعد أسبوعين من اعترافه بالحزب الشيوعي فكانت زيارة مليئة بالمعاني لأنها كانت زيارة مليئة بالصراحة والوضوح أتت أكلها حالا فأزالت لدى وزير الخارجية الجديد آنذاك السيد سايروس فانس كل الاحترازاات والتخوفات وحتى الحذر الذي ميز موقف السيد كيسنجر من أسبانيا الجديدة .

عاد الرئيس سووارث من الولايات المتحدة ليزيل الشكوك والغموض اللذين خيما حوله منذ إعلانه قانون الإصلاح . كان المسرح السياسي كله يبحث عن معرفة ما إذا كان السيد سووارث ينوي ترشيح نفسه للانتخابات العامة الأولى أم لا ، لأنه على ضوء ذلك يضع كل اتجاه خططه واستراتيجيته . إلا أن السيد سووارث قد حافظ على السر ولم يفصح عن نواياه الا يوم 3 مايو ﴿أيار﴾ أي عند

بداية الحملة الانتخابية تقريبا . لم يكن ذلك تخطيطا مسطرا بل كان تأنيا وتأملا حتى تتضح الرؤيا وتكتمل الصورة . واكتملت بعد الاعتراف بالحزب الشيوعي فبدت التركيبة السياسية للبلاد شبيهة بالتى عانتها طوال تاريخها . كان هناك يمين بكل ميولاته وكان هناك يسار منظم تاريخي ، ممثل في حزين جاءا من وراء الحرب الأهلية ولهما فيها تاريخ مذكور . يمين ويسار ولا شيء بينهما حتى إذا انتصر أحدهما ثار الآخر وهذا هو داء أسبانيا المزمّن الذي لا بد له من القضاء عليه ووسيلة ذلك تكمن في وسط قوى يجبر الناخبين إليه في هذه المرحلة الأولى من الحياة الديمقراطية وبعدها تكون الأنفس قد اطمأنت والجروح قد ضمدت والذكريات قد سكنت والجميع قد تعود على الجميع وأنس الكل للعبة فتجري الأمور مجراها الطبيعي . كان هذا هو المنطلق والغاية وكان لا بد وأن ينجح تأسيس الوسط ولا بد من فوزه حتى يضمن نجاح المسيرة . وهكذا نظر سوارث بعين الرضا إلى المحاولات التى كان يقوم بها البعض من زعماء الكتل الصغيرة مثل السيد أريثا عن الحزب الشعبى والسيد فرنانث أوردونيث عن الديمقراطية الاشتراكية والسيد اغناثيو كامونياس عن الحزب الديمقراطى الشعبى وأوسكار ألكاغا عن الحزب الشعبى الديمقراطى المسيحى وغيرهم كالسيد غاريكس وولكر عن الليبراليين . كان هذا الوسط مكونا من ثمانية أحزاب قبلت حتى تلك الفترة الانضمام إلى ما أسموه الوسط الديمقراطى ولكن لثن وحدث الرغبة وصدقت النية فإن أسباب القوة منعدمة والزعامة القومية مفقودة فالرباط منحل من أوله والنسيج مهلهل والرئاسات كثيرة وهذا خطر على المركب . تابع الرئيس سوارث كل هذا التحرك ، ودرس الوضع وحلله من مركزه كرئيس حكومة ومن منصبه كزعيم لحزب وحدة الشعب الأسباني وعلى ضوء نتائج دراساته وضع مخططه الذى شرحه في مقابلة خاصة من السيد أريثا وبيو كإبانياس ويرويا أولهما في مذكراته فيقول " إن الوسط الديمقراطى الذى شرعتم في تكوينه كتجمع أو تحالف هو فكرة حسنة ولكنها رديئة الانجاز وهي لن تثمر كما يجب بسبب خلافات ومنـاورات مكوّنها . انه من المناسب أن يزول عنها ، عن المجلس التنفيذى ، زعماء الأحزاب ويعوضون بأخريين دونهم منزلة . وبعد هذا من الضرورى أن تعين الحكومة ، بل رئاسة الحكومة ثلاثة أو أربعة أشخاص ذوى نجاعة مؤكدة فيشرفون على إدارة التنظيم تقنيا وبعد أن يتم تنسيق هذا " الوسط " بالطريقة

السابقة الذكر فهو ﴿ السيد سوارث ﴾ يتتظر ويتمني بأن يتم التوجه إليه علنا ليطلب منه وضع نفسه على رأس هذه الحركة الانتخابية والسياسية وكزعيم لها " (72) .

هكذا أو بطريقة قريبة من هذه تم تأسيس حزب " اتحاد الوسط الديمقراطي " في شهر مايو ﴿ أيار ﴾ 1977 وكانت الغاية الأولى ، وقد تكون الوحيدة ، منه هو التقدم للانتخابات التشريعية الأولى بحركة وسط قوية تحول دون انتصار يمين متزمت أو حتى متعصب أو يسار لا يزال يخيف ويرعب وغير موثوق به تمام الثقة .

كانت بيد سوارث إحصائيات مدققة عن الأوضاع في البلاد وعن مشاعر الناس وميولاتهم وهو يعلم ، كما قال أثناء حديثه مع السيدين أريثا وبيو كابانياس السالف الذكر ، " بأنه لاتزال في البلاد قوات كثيرة تعارض التطبيع الديمقراطي منها الإرهابيون من كل جنس والتابعون لمنظمة " غرابو " ومنها الأقليات العنيفة والشرطة الموازية وبقايا هامة وقوية من النظام السابق " ولذا وجب العمل بسرعة وحذر حسب برنامج واضح لما بعد الانتخابات .

كان برنامج الشخص جاهزا لخصه في نقاط خمس هي : تحديد الإصلاح الدستوري ووضع خطط اقتصادية اجتماعي لمدى متوسط مع التعهد بالتفاوض للاحراز على اتفاق مع الاتحادات النقابية وبقية الأحزاب . أما النقطة الثالثة فهي تحديد القوانين الأساسية الأولى التي يمنح على ضوءها الاستقلال الذاتي للأقاليم مع الحذر والحيلة في هذا المجال لأن رجال القوات المسلحة لايقبلون النقاش في ما يرون فيه اعتداء على وحدة أسبانيا والنقطة الرابعة تخص القيام بإصلاح جبائي وأخيرا إصلاح الإدارة العامة . بهذا البرنامج إذن وهذه الآراء والغايات دخل السيد سوارث وفي آخر لحظة المعركة الانتخابية الديمقراطية الأولى على رأس اتحاد الوسط الديمقراطي المكوّن من ثلاثة عشر حزبا ومجموعة فكان النزال الأكبر والبراز الأهم لا بالنسبة للسيد سوارث ولحكومته فحسب ، بل لأسبانيا ككل التي تدخل التجربة الديمقراطية التعددية الحقبة لأول مرة والتي إن فازت فيها ستبدأ حقها مسيرتها نحو مستقبل جديد .

امتحان الانتخابات : جرت الانتخابات كما كان مقررا يوم 15 يونيو

﴿ حزيران 1977 ونزل الحلبة من أجلها عدد كبير من الأحزاب الوطنية والاقليمية وأقبل على صناديق الاقتراع نسبة كبيرة من الناخبين الذين كانوا مثال النظام والهدوء الذي أثار استغراب أكثر من ملاحظ . لقد جرت الحملة والانتخابات في هدوء ونظام مثاليين رغم الحماس الكبير ورغم كثرة عدد الأحزاب المشاركة . فقد ولدت عدة أحزاب يسارية ويمينية جديدة بالإضافة إلى القديمة المسماة بالتاريخية . فقد كانت هناك عدة شيوعيات واشتراكيات ولو أن الدور الرئيسي الهام قام به الحزبان الرئيسيان فبالنسبة للاشتراكية كان فرع السيد فيلبي غونثالث هو البارز وكان إلى جانبه الحزب الاشتراكي الشعبي الذي يتزعمه الأستاذ أنريكي تيارنو غالبان فكان أشبه شيء بالجنح الفكري للحزب الأم الذي انضم إليه واندمج فيه نهائيا بعد الانتخابات . كان للشيوعيين أجنحة وكتل متعددة تحاول احتلال مكان إلى جانب الحزب التاريخي الذي يتزعمه السيد كاريو . فكان هناك شيوعيون متطرفون وثوريون وحتى صينيون أي مبالون للخط الصيني .

أما اليمين فكان ممثلا في ثلاث كتل رئيسية : الديمقراطية والمسيحية " التاريخية " أيضا يرأسها الأستاذ خوزي مارييا خل روبلس والأستاذ خواكين رويث خيمانت ، ويمين في طليعته عدد من الوزراء السابقين في نظام فرانكو حتى سميت بيمين " الروائع السبع " نسبة إلى عدد تلك الشخصيات ، وكانت حركتهم هذه تقبل التعايش مع كل التيارات الأخرى لكنها ترفض قبول الحزب الشيوعي داخل التشكيلة . ثم كان هناك ما يمكن أن نسميه بالحركة الفرنكية الجديدة لأنها لم تكن سوى امتداد ووفاء للنظام القديم وكان على رأسها الأستاذ بلاس بينيار . وأخيرا وبين هذين الاتجاهين تحرك اتحاد الوسط الديمقراطي الذي ، كما رأينا جمع بين أكثر من عشرة أحزاب صغيرة تمتد من حيث عقائديتها وميولاتها السياسية من يمين الحزب الاشتراكي إلى يسار الديمقراطية المسيحية ولذا كان أقوى رباط لها وأحكمه السلطة التي توجت هذا الاتحاد وتزعمته عن طريق السيد سوارث . وإذا أضفنا إلى هذه التشكيلة الأحزاب الإقليمية البحتة خاصة منها العاملة في قاطالونيا وبلاد الباسك ، تكونت لدينا صورة قريبة من الواقع الذي تقدمت به أسبانيا لأول انتخابات تشريعية حرة بعد ما يزيد عن أربعين سنة من الحكم الفردي .

كان طبيعيا ومنطقيا أمام تعدد الاختيارات التي قدمت للناخب الأسباني أن يميل هذا الأخير إلى الوسط لأن اليمين تحمّل سياسته سنين طويلة وكانت له معه تجربة

غير مشجعة . واليسار يخافه ويخشاه لما سمع عنه طوال سنين . ففاز فعلا اتحاد الوسط بزعامة رئيس الحكومة ولو أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة التي تمكنه من الحكم بمفرده وبارتياح فكان هذا عقبة في طريقه حملته عظيم الصعاب طيلة بقائه ماسكا بزمام السلطة . وأتى في المرتبة الثانية ، بعد الوسط ، حزب السيد فيلبي غونثالث أي الحزب الاشتراكي العالمي يتبعه الحزب الشيوعي ووراءه حزب الرابطة الشعبية أو حزب " السبعة العظام " الذي يتزعمة الأستاذ مانوال فراغا ايبارني .

تكفي نظرة عابرة على نتائج هذه الانتخابات الأولى كي يخرج المرء باستنتاجات عديدة أثبتتها الأيام في ما بعد . أول استنتاج هو أن اليمين لم يكن في أسعد ظروفه وكان يشكو ضعفا وانحلالا سيقاسيهما سنين طويلة . والاستنتاج الثاني هو أن أقصى ما تبلغه أغلبية الشعب من ميل إلى اليسار هو الاشتراكية المعتدلة . أما الثالث فهو أن الوسط بتلك الطريقة التي بني بها وعليها نظم سيصعب عليه الحكم ولن يعمر طويلا .

لكن مهما كان الأمر فإن البلاد قد دخلت بهذه الانتخابات حياة جديدة أساسها التنافس الحر بين مختلف التيارات والاتجاهات وأن الحكم دوما للأغلبية وأن المسيرة الحقيقية ستبدأ الآن وستكون أولى الخطوات متمثلة في إعداد دستور تسير على ضوئه البلاد وتستظله المؤسسات والمواطنون لكن ، ألم يكن هناك إلا إعداد الدستور في حاجة للإنجاز ؟ كلا . كان هناك الكثير ينتظر الإنجاز ، وكان لكل حزب وللحكومة برامج لمجابهته في ظروف وضع يصفه السيد أميليو روميرو قائلا " كانت هناك طبقة سياسية جديدة غير متدربة على النظام الديمقراطي وعلى سيادة الشعب ، ويسار عائد من السرية أو من المهجر تسانده داخلها عبوءة عاطفية أو عبوءة حقد يجبر التفهم على قبولها ، وتطور عنيف للشعب الأسباني بالنسبة لما كان يعانيه ذلك التغير المشهود المدخل على النظام السياسي ، وطريقة جديدة في النظر إلى العلاقات الصناعية والعمالية في وقت لم توجد فيه بعد رابطة أرباب عمل وصناعيين عاملة ومتحركة بينا وجدت على الساحة النقابات العمالية بعقيدتها السياسية في الواجهة . كانت هناك أيضا أزمة اقتصادية ذات بداية متصلة بالطاقة وقد جاءت بسرعة خلال السنوات الأخيرة كما كان هناك تخوف منطقي من الفرنكية الحقة التي كانت تشاهد زوالها وهي شاعرة بفشلها وبالاكتياط الذي تعرضت إليه ، وكان هناك إرهاب ذو مصدرين الباسكي المتطرف والشيوعي المتطرف وكان في تصاعد مستمر ، وقوات

مسلحة كانت في حالة انتظار وانشغال بال خاصة منذ أن غشها أو خدعها أدولفو سوارث باعترافه بالحزب الشيوعي . ان القوات المسلحة التي تربت على الطاعة والانضباط والتي مهما كان مأتاها كانت تتابع تصرف الملك فتقبله منه لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ولأنه الملك وهذان عنصرا طاعة " .

بينما كانت البلاد تعيش حمى الحملة الانتخابية أقدمت شخصيتان بارزتان على خطوة دلت على أنها مثال التجرد والتضحية وأثبتتا وسيطتان على مدى التاريخ أن صاحب النفس النبيلة والضمير الصادق يتسامى - وفي كل الظروف - على ماديات هذه الحياة وبهرجها ولا تتوق نفسه إلا لما هو سام خالد . فأول الشخصيتين هو دون خوان آل بربون ، والد الملك وصاحب الحق الشرعي في وراثة التاج والجلوس على العرش ولكن حالت ظروف شرحناها سلفا ، دون ذلك ، فلم يتشبث ولم يعاند ولم يقف حجر عثرة في سبيل استقرار الملكية وأسبانيا ، فقام كما شرحنا ذلك في باب خاص بالتنازل رسميا لابنه دون خوان كارلوس وكان ذلك يوم 14 مايو ﴿ أيار ﴾ 1977 خلال حفل عائلي لم يحضره سوى وزير العدل بصفته كبير محرري العقود بالملكة .

أما الشخصية الثانية فهي الأستاذ توركوواتو فرناندث ميراندا الفكر القانوني والعقل التشريعي والجندي المجهول الذي تحرك في صمت وفي شبه خفاء فأناز طريق الملك بافتائه القانوني وساعد على وصول سوارث إلى الرئاسة بالطرق الشرعية وأسهم بقسط كبير في وضع قانون الإصلاح السياسي الذي اعتبر أهم محور بين عمليات التحوّل وبعبارة ملموسة موجزة عمل بكل إخلاص للعرش والملك وأسبانيا في تواضع وبكل حماسة وثبات واحترام للقانون إلى أن وضعت القاطرة على السكة فاعتبر أن دوره قد انتهى وأن ما عليه فعله إذاك هو الزوال لأن الحلبة ستستقبل الآن فرسانها الجدد .

استقال السيد فرناندث ميراندا يوم 31 مايو ﴿ أيار ﴾ 1977 بينما المعركة الانتخابية على أشدها فكانت استقالة مثيرة لشتى التعاليق وعديد التفسيرات التي لم تكن سوى مغرضة أو خيالية . نعم ، كان من حق الأستاذ فرناندث ميراندا البقاء قانونيا وشرعيا على رئاسة البرلمان ومجلس المملكة إلى نهاية الستة أعوام من تاريخ

تعيينه ولذا لم يكن صعبا بقاءه واستمرار رئاسته للمجلس الجديد . فالقوانين السارية المفعول آنذاك تسمح بذلك وتجيّزه . غير أن السيد توركوواتو وهو السياسي المحنك ورجل التشريع والقانون ، كان يعرف أكثر من أي كان أن المجلس النيابي الذي سيسفر عن الانتخابات الأولى سوف لن يكون سوى مجلس تأسيسى وستكون مهمته الأولى إعداد دستور جديد للبلاد وهذا يكفي بأن يجعل من بعض أو الكثير من القوانين السارية المفعول آنذاك نصوصا غير ذات مفعول لأنها لم تعد تتماشى والأوضاع الجديدة وأن المجلس النيابي المنتخب انتخابا ديمقراطيا حرا لابد وأن ينتخب رئيسه من بين أعضائه انتخابا حرا أيضا طبقا لقانون داخلي سيوضع وفقا للحالة الجديدة إلى غير ذلك من الإجراءات التي إذا أريد لها أن تكون ديمقراطية حرة غير مفروضة لابد من إحداث شغور في معظم أو كل المناصب الرئاسية ورئاسة المجلس النيابي ليست من دونها . ولذا فقد قرر الأستاذ والمعلم الانسحاب وأشعر بذلك الملك قبل التاريخ الذي حدده بوقت مناسب ، مايقارب الثلاثة أشهر ، فاعترض الملك ولكنه تفهم في الأخير لاسباب أستاذه فقبل الاستقالة لما قدمها له يوم 31 مايو ﴿ أيار ﴾ 1977 أي قبل يوم الانتخابات بأسبوعين . هكذا تكون الرجال وهكذا يكون الإخلاص والتجرد والا فلا .

انتهت الانتخابات إذن وفاز فيها كل حزب وتنظيم بالدرجة التي منحه اياها الشعب فجاء في المرتبة الأولى ، كما أسلفنا ، حزب اتحاد الوسط الديمقراطي بقيادة الرئيس سووارث محرزا على مائة وستة وستين مقعدا متبوعا بالحزب الاشتراكي العمالي بزعامة فيلبي غونثالث وقد حصل على 118 مقعدا وجاء وراءه الحزب الشيوعي الذي يتزعمه السيد كاريو وقد فاز بعشرين مقعدا وأخيرا التحالف الشعبي الذي يرأسه الأستاذ فراغا ايريبارني والذي تحصل على ستة عشر مقعدا . أما بقية المقاعد فقد تقاسمتها تنظيمات صغيرة معظمها اقليمية وكان في مقدمتها الحزب الوطني الباسكي الذي اعطته صناديق الاقتراع ثمانية مقاعد .

بينما كانت الحكومة وعلى رأسها السيد سووارث تزيل العراقيل وتمهد فتعبر الطريق نحو الهدف الذي أصبح هدف الجميع ، كان الملك هو الآخر يجتاز امتحانا ذا وجهين داخلي وخارجي . كان العرش في الداخل في حاجة إلى التركيز والتوطيد وإلى

التعريف بتاريخه ومهمته ودوره . فالبلاد وإن كانت في مجموعها تنظر بعين الاحترام والتقدير وحتى الرضى إلى الملك فهي لم تكن كلها ملكية ولذا كان ضروريا افهام واقناع الجميع أن الملكية التي تجسدت اليوم في دون خوان كارلوس الأول هي ملكية من نوع جديد ، هي ملكية يمكن أن تعيش في ظل عرشها كل الاتجاهات والميولات مهما كانت متعارضة معها حتى ولو كانت جمهورية . فالوطن للجميع والملك للجميع وهو حكم لا حاكم ومشرف منسق لا مدبر إذ القرار الأساسي والسيادة في يد الشعب بكل ما يحتوي عليه من آراء واتجاهات . فهي إذن ، كما أسماها بعضهم " جمهورية على رأسها ملك " .

أما على الصعيد الخارجي فكان الوقت قد حان للبلاد أن تخرج من العزلة وأن تعرف بنفسها وبنظامها الجديد وأن تشرح أهدافه ومراميه وأن تبحث لها عن أصدقاء وحلفاء وباختصار أن تأخذ مكانها الذي حرمت منه أحقابا ولا أحد يستطيع تحقيق ذلك أحسن من الملك .

من أجل تحقيق كل هذا تحول الملك إلى رسول نفسه وعرشه إلى الشعب فقام بالعديد من الزيارات لمختلف الأقاليم حيث استطاع الملاحظون كما استطاع هو نفسه أن يلمس محبة الشعب وتقديره له والتفاف كل فئات وعناصر الشعب الأسباني العديد الأصول والثقافات حول العرش والملك . بدأ دون خوان كارلوس زياراته " الميدانية " بالتنقل إلى قاطالونيا لما يتميز به هذا الاقليم من مميزات تاريخية وثقافية فخاطب الجماهير هناك باللغتين الأسبانية والقاطالانية مؤكدا بذلك احترام العهد الجديد لخصايص كل شعب وكل مجموعة . وزار بعد ذلك اقليم أستورياس لأن تقاليد العرش الأسباني تضيف على ولي العهد لقب " أمير أستورياس " إلى جانب لقبه كوريث .

وهكذا تتالت الزيارات وكانت كلها مثال الحماسة والمحبة المتبادلة وفي كل مكان وتجمع ألقى الملك خطابا أو كلمة توضح الغاية وتحدد المرمى . كلها كانت زيارات خالية من أي تعكير أو تشويش باستثناء زيارة بلاد الباسك حيث حاول نفر من المتطرفين مقاطعة خطاب الملك أمام البرلمان المحلي ولكن سرعان ما أسكتهم الجمهور

وأخرجتهم الشرطة من القاعة .

لم يكتف الملك بالاتصال المباشر بالشعب ليوضح نواياه وأسلوب عرشه تجاه البلاد وأوضاعها بل أردف ذلك بتصرفات ومواقف أكدت صدقه في قوله بأنه ملك الجميع وفوق الجميع لا يتحزب ولا ينتمي لشق أو جانب . لقد منحت انتخابات عام 1977 الملك ميزة فأعطته حق تعيين أربعين عضوا من مجموع أعضاء مجلس الشيوخ ، فاحتاط كثيرا في اختياراته واتبع الحذر وراعى المصلحة العامة في انتخاباته التي منها تعيين السيد خوستينو أتكاراتى ، أحد رجال الفكر المعروفين ، وهو جمهوري الميول وكان يعيش في المهجر نتيجة الحرب الأهلية وعداء نظام فرانكو لأمثاله .

بمثل هذه التصرفات وطد الملك عرشه وساعد على تركيز النظام الجديد بادخاله الطمأنينة والثقة في النفوس الحائرة والمتشككة .

أما بالنسبة للخارج فإن الشكوك العالمية التي حامت حول الملك خلال المرحلة الأولى من جلوسه على العرش قد تجلت بكل وضوح خلال حفل تتويجه . فأصدقاء أسبانيا وحلفاؤها الكبار قد أبدوا بعض التحفظ ولم يحضر الحفل إلا عدد قليل من رؤساء الدول خلافا لما جرت عليه العادة من تكاثرهم في مثل هذه المناسبات . من هنا كان واضحا أن على أسبانيا جلب احترام وثقة الكثيرين عن طريق تحرر نظامها وانفتاحه واتكائه على الديمقراطية الحقة . بحثا عن هذا الاحترام وهذه الثقة انتقل الملك خلال الستين الأوليين وبصحبه دوما حرمة الملكة صوفية إلى أقطار أميركا ثم الفاتيكان فمصر والأردن وألمانيا وبلجيكا والمملكة السعودية والنمسا وإيران والصين وعدد من الأقطار الأفريقية .

قد لا نخطيء إذا قلنا أن زيارته التي حطمت الثلج وأزالت الغموض حوله وحول عهد أسبانيا الجديد هي زيارة الولايات المتحدة التي قام بها ما بين يومى 31 مايو ﴿ أيار ﴾ و6 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1976 وكانت بشكل ما أولى حلقات سلسلة زيارته . لقد اكتست الزيارة أهميتها لعدة أسباب منها البلاد المزاراة ومناسبتها علاوة

على خطابه الأساسي أثناءها ومكانه . فقد ألقى خطاباً عظيماً باللغة الانجليزية في جلسة موحدة عقدها خصيصاً مجلسا النواب والشيوخ بالمناسبة فشرح الملك لمستمعيه وللعالم بأسره من ورائهم صورة النظام الذي ستقيم أسبانيا لنفسها والذي سيكون هو، الملك ، حاميه وراعيه .

وهكذا وبانتهاء عام 1977 كانت كل القواعد قد وضعت وأحضرت أهم العناصر والمكونات لإقامة النظام المنتظر بديل الدكتاتورية السالفة ، وهذا النظام ليس سوى ملكية دستورية ديمقراطية السيادة فيها للشعب والحكم فيها للعدل والقانون والعمل فيها للجميع .

معاهدات مونكلووا : للظروف أحيانا أحكامها وأهواؤها وهي بحكم ذلك كثيراً ما تكيف أعمال وأحوال البشر فتؤثر في أوضاع الدول والبلدان . أرادت هذه الظروف أن تتزامن مع وفاة فرانكو وإقدام أسبانيا على إقامة نظام بديل للسابق مع أزمة اقتصادية عالمية حادة كانت عندما بدأ التحول في أيامها الأولى منذرة بعظيم الأخطار والصعوبات ولم يكن أحد يستطيع إذاك التكهن بموعد زوالها ولا بكيفية نهايتها . فالصناعة والتجارة أخذتا في التقلص والأسعار ارتفعت بصفة سريعة مفرغة وخاصة أسعار الطاقة وفي مقدمتها النفط ، والمقدرة الشرائية في معظم البلدان قد انخفضت والتضخم المالي بلغ نسباً خيالية مخيفة ومهددة بانحيار الاقتصاد العالمي في مجموعه . كانت الأزمة عالمية شاملة ولم تكن أسبانيا لتشد فتفلت من الوقوع تحت وطأتها بل كانت أنسب من غيرها وأخصب لتكبر فيها الأزمة فتكون أشد وطئاً وأقوى تأثيراً . لقد كانت السنوات الأخيرة من حياة فرانكو سنوات جمود اقتصادي اقتصر فيه الحياة الاقتصادية على " العيش " يوماً بيوم دون مخططات مستقبلية ولا برامج تحويل أو تطوير ولا حتى اهتمام بالأزمة الزاحفة محاولة اتخاذ تدابير أو إجراءات لرد البعض من أخطارها ومؤثراتها . كان الجميع في معزل وبعد عن ما يمكن أن نسميه بالضروريات اليومية وانحصرت الحياة في حالة فرانكو الصحية التي استقطبت كل الأنظار والاهتمامات خاصة بعد أن بدأ يمرض ويعلن عن مرضه .

كانت الأزمة إذن حادة في أسبانيا أيضاً حيث ارتفع التضخم وكان مستمرا في ارتفاعه فوجب الحد من ذلك كما وجبت مراقبة الأجور والإقلال من تبعية البلاد

بالخارج فيما يتعلق بالطاقة . لقد بلغ التضخم في أواخر عام 1977 نسبة 37٪ وانخفض الاحتياطي من العملة الصعبة وفي ميزان المدفوعات إلى مستوى يهدد بالعجز عن تمويل الواردات وبإثارة قلق اجتماعية قد تنسف الديمقراطية الوليدة من أساسها .

هل كان المسؤولون الجدد وفي مقدمتهم الرئيس سوارث شاعرين بخطورة الموقف والأوضاع الاقتصادية ؟ كان كل القادة ودون أي استثناء على بينة جلية لما عليه الوضع الاقتصادي داخليا وخارجيا وكان كلهم يولونه الأولوية حتى على المشاكل السياسية التي هم بصدد حلها . فالرئيس سوارث قد اختار على رأس وزارة الاقتصاد واحدا من كبار الأساتذة في هذا المجال ومن أبرز وأقدر الخبراء في الميدان وهو الأستاذ فوونتس كنتانا الذي رفض في البداية قبول تحمل المسؤولية ولكن الحاح السيد سوارث قضى على تردده فأصبح نائب رئيس الوزراء مكلفا بالشؤون الاقتصادية . ثم إن السيد سوارث كان في جميع مفاوضاته مع زعماء المعارضة يطرح المشكل الاقتصادي قبل غيره من المواضيع التي كان يتناولها بالدرس مع الزعماء الآخرين .

لم يكن هذا غريبا منه ولا تلقائيا . فالوضع يجبر على ذلك والحكمة توصي بالتعجيل بعد الاهتمام ولذا فمنذ العاشر من سبتمبر * أيلول * أي بعد شهرين فقط من تشكيله الحكومة توجه إلى الشعب بخطابه الذي قدم به قانون الإصلاح السياسي ملفتا انتباه الجميع إلى خطورة الوضع طالبا من كل الأطراف والفئات الاجتماعية إعطاء الأزمة الاقتصادية ما تستحقه من الاهتمام والعناية والبذل وقال " إن المشاكل الأكثر قربا هي ، بدون شك ، المتعلقة بحياتنا اليومية . فأنا شاعر ، وكذلك كامل أعضاء الحكومة ، بأننا تحملنا إدارة وضع اقتصادي صعب جدا . ويديهي بأن تشغل بالكم هذه الصعوبات وطبيعي أن يحسها الشعب الأسباني بأسره وأن يتألم لوقعها ذوو الدخل الضعيف أكثر من غيرهم . لذا فمن حق كل الأسبان أن يطالبوا بعلاج ناجع علما بأننا أمام ظرف تصادف فيه التحول السياسي الضروري مع الأزمة الاقتصادية حتى أن كل الحلول بدت باهظة التكاليف وأن بعض الترتيب التي تبدو حسنة سياسيا هي غير مناسبة اقتصاديا وبالعكس .

وهذه الحال تزداد خطورة لأنه إذا كانت الأوضاع الاقتصادية الغربية قد تأثرت من جراء أزمة الطاقة فإن أسبانيا لم تتعرض إلى تسديد فاتورة ارتفاع أسعار النفط

فحسب ، بل عليها أن تتحمل كذلك الانعكاس السلبي على سياحتنا وتجارتنا الخارجية الناتج عن تأثير البلدان الأخرى بالأزمة . إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد كان ضررها أكثر على بلد كبلدنا ، يسير في طريق النمو ولكنه ليس بعد بلدا ناميا .

فهذا الوضع يحتاج إلى المزيد من التقشف على كل المستويات ، العمومية منها والخاصة وإلى حد أعلى من الشعور بالمسؤولية من طرف أرباب العمل والعمال الذين لابد وأن تتفق مصالحهم أساسا في وقت أهم ما فيه هو تحريك اقتصادنا عن طريق تشجيع المبادرة الشخصية والتعاون بين جميع المساهمين في الحركة الانتاجية ولنعترف جميعا بأن المشاكل التي أمام أسبانيا ، مثل ما هو الشأن بالنسبة إلى أي بلد ينمو ، لا يمكن حلها مرة وأنه ليس بيد الحكومة طريقة سحرية قادرة على حل تلك المشاكل في الحين " .

إن الحل يكمن في إعطاء المشكل أهميته المستحقة وفي مجابهته بكل واقعية وصراحة وعزم وفي توافر الجهود وتعاون الجميع لأنه ، كما قال نائب رئيس الحكومة إذاك ، المكلف بالشؤون الاقتصادية الأستاذ فووانتس كنتانا " إن أية أزمة اقتصادية تطرح مشاكل يغامر عند تحسّسها ومعالجتها بشرعية النظام الديمقراطي إذ كيف يمكن تعزيز نظام ديمقراطي لا يضع المجتمع أمام مسؤولياته أولا يطلب منه مجهوده وتعاونه لحل المشاكل التي تمس يوميا بحياة جميع المواطنين وبحياة المجتمع الذي يشكو تلك المشاكل ؟ فهل من الممكن الوصول إلى دستور ديمقراطي في بلد مثل أسبانيا ، يخسر يوميا ﴿ بعد الانتخابات ﴾ مائة مليون دولار تسحب من رصيده الاحتياطي الخارجي الذي لم يكن يكفي لتغطية حاجيات التوريد لأكثر من ثلاثة أشهر ؟ وكيف يمكن بناء تعايش ديمقراطي مستقر فوق عدم استقرار التضخم الذي زاد في شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ 1977 عن 35٪ فأبعدنا نهائيا عن أوروبا ؟ وكيف يمكن الضمان في حياة اقتصادية لمجتمع تجاهل أزمة الطاقة المربعة التي غيرت الطباع والتصرفات في جميع البلدان الغربية باستثناء بلدنا ؟ وكيف يمكن بناء تعايش مستقر على هيكل انتاجي موروث عن الماضي وتضرر عدد كبير من قطاعاته الصناعية بسبب الأزمة ؟ وأخيرا كيف يمكن تشييد مجتمع ديمقراطي متقدم بنظام اقتصادي بعيد الصلة بنظام العرض والطلب السائد في جميع البلدان الغربية ؟ إن الشعور الكامل بالخطورة

والتأثير السياسي لكل هذه الأسئلة هو شرط أولي لبناء الديمقراطية التي ترغبها أغلبية المواطنين وللوصول إلى الدستور " .

كانت هذه وغيرها صيحات ذعر وانذار من طرف الخبير المتخصص لم يهملها أحد ولكن لم تؤخذ بعين الاعتبار على حذافيرها . فالاستاذ فووانتس كنتانا يرى وجوب تقديم الاقتصاد على السياسة بينما الساسة ، بحكم اختصاصهم وحتى غاياتهم ، قدموا السياسة لكن دون إهمال الاقتصاد كما رأينا عبر خطاب واهتمامات الرئيس سوارث الذي اتفق معه كل قادة الأحزاب تقريبا . ففي أحد اللقاءات الأولى من بين تلك التي كانت تعقد في سرية أو شبه سرية بين عدد من الزعماء ، يتحدثنا السيد أريثا وكاريو عن الأهمية التي كان يوليها قادة المعارضة للأوضاع الاقتصادية ومشاكلها . انعقد اجتماع في شكل مأدبة عشاء ببيت السيد خوزي ماريثا أريثا حضره السادة خوواكين رويث خيمانت وأنريكي تيارنو غالبان وفيلبي غونثالث وسينيوسا وسان تياغو كاريو وصاحب البيت الأستاذ أريثا وتناول أثناءه الزعماء الستة مختلف مشاكل الساعة وفي مقدمتها المشكل الاقتصادي بالرغم من أن الأحزاب كانت إذاك محجرة وكان شغلها الأكبر الحصول على الشرعية وتغيير القوانين المجحفة . يقول السيد كاريو " بعد عرض الأستاذ أريثا أعطى ضيوفه الكلمة فاقترح أنريكي وخوواكين بأن أكون البادئ فحشرت رأي الحزب في ثلاث نقاط . أولا ان ما يشغل بالنا أكثر من الاستفتاء والانتخابات هو وضع البلاد وخاصة منه الاقتصادي . فالأزمة كانت خطيرة جدا وستزداد حدة وخطورة عندما ترتفع أسعار النفط أكثر في مستهل السنة (1978) إن العلوم الاقتصادية لا تزال تفتقر إلى حلول لأزمة مثل هذه غير العادية والتي لها مميزات جديدة تماما لم أتعرض إليها باعتبارها في متناول الجميع .

إن الامكانية الوحيدة لمجابهة هذه الأزمة بصفة بناءة تمر حتما عبر اتفاق وطني بين الرأسماليين والعمال . . . كثر الحديث في هذه الآونة عن " ميثاق اجتماعي " كأكسير أت من أوساط المؤسسات والسلطة . . . لكن ما يغيب عن الأذهان في كل هذا هو أن البلدان التي يتم فيها الوصول إلى " ميثاق اجتماعي " هي تلك التي توجد أحزابها الممثلة للعمال في السلطة أو هي بديل شرعي للسلطة فتستشيرها الحكومة . وفي أسبانيا ليس ثمة ما يشبه ذلك بل بالعكس . والبلدان التي ليس فيها هذه المعطيات ينعدم فيها الميثاق الاجتماعي وهو مع ذلك مستحيل .

إن العمال في أسبانيا يمثلهم سياسيا الشيوعيون والاشتراكيون وهم ليسوا بعيدين عن السلطة فحسب بل هم ليسوا بديلا شرعيا وهم الآن مهمشون ومحرومون من الشرعية .

ولذا إن لم يتغير هذا الوضع لن يكون هناك " ميثاق اجتماعي " ولا اتفاق وطني . . . ونظرا للوضع الاقتصادي الذي نعيشه ، وما هوأت أخطر منه ، بإمكان أي كان أن يستنتج ما يمكن أن يجري في هذا البلد . وإن لم يكف كل هذا فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار بأن الأزمة عالمية وإن أسبانيا لن تستطيع حل مشاكلها بفضل ازدهار الآخرين كما حدث منذ عهد قريب " سياحة وإرساليات العمال في الخارج واستثمارات أجنبية . فكل بلد سيهتم بنفسه قبل أي اعتبار آخر " (73) .

كان الجميع إذن شاعرا بخطورة الوضع ويرى الأزمة ويلمسها ويؤمن بوجوب التصدي لها قبل كل شيء وظهرت للجميع الحاجة في جعل الاقتصاد يتطور ويتمشى مع الشكل الجديد للمجتمع الأسباني وهذا يعني توزيعا عادلا للثروة وتحسين الخدمات الاجتماعية داخل نظام اقتصادي ذي وجهين ، خاص وعمومي ، يزول منه أسلوب الحماية والمساندة الذي خلق روح اتكال قضت على كل مبادرة أو أقدام . هذا هو شكل النظام الاقتصادي الذي كان على أسبانيا اعتناقه إذا هي أرادت الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة التي قدمت إليها طلبا في ذلك في شهر يوليو * تموز * 1977 وكان الطلب مؤيدا ومزكى من طرف كل الأحزاب الوطنية . غير أن كل هذا كان يستوجب اتخاذ إجراءات شديدة الصرامة ومكلفة العمال تضحيات جسيمة . ومثل هذه الإجراءات لم يمكن اتخاذها ممكنا خلال فترة تقام فيها الديمقراطية حتى لا تعتبر هذه الأخيرة سياسة " الدم والدموع " كما قال روبرت غراهام ولها تنسب كل الإصلاحات والسياسات العديمة الشعبية .

كان السيد سووارث يعرف كل هذه الصعاب والعقبات ولكن كان لابد له أن يجابه تلك الحقائق وأن يسعى لحل المشاكل بأحسن وأسرع ما يمكن ولهذا بذل كل ما في وسعه ليصل مع كل الأطراف إلى اتفاق يكون قاعدة للعمل المشترك والجهد والتضحيات الجماعية يمكن على الأقل من اجتياز مرحلة أولى ، مرحلة إتمام تشييد النظام الجديد وهو بعدها كفيف وحده بمعالجة الأوضاع وحل المشاكل . وهكذا ،

وبفضل حرصه وتفهم واستعداد زعماء الأحزاب وأرباب العمل واتحادات الشغل
أمكن الوصول إلى الاتفاق وإبرام ميثاق مونكلووا الذي اعتبر في حينه " تحولاً " داخل
التحول الكبير .

كانت الغاية الأولى من ميثاق مونكلووا ، كما أسلفنا ، مجابهة الأزمة الاقتصادية
والحد من أثارها ولكن خلافاً لما أراده الأستاذ فوويتس ككتانا ونادى به ، وخلافاً لما
كانت تقتضيه الأوضاع ، تقدم الحل السياسي على الحل الاقتصادي وهيمن الأول
على الثاني وعلى غيره من الحلول الأخرى . فقطاع مثل قطاع التعليم والتربية الوطنية
مثلاً وأهميته وأولويته ، ذهب هو الآخر ضحية السياسة فسبقت وتلاها . لكن الميثاق
في جملته وخاصة من حيث مفهومه العام وروح الوفاق والتعايش والتضامن الذي دفع
إلى إبرامه ، هو كما قال السيد سوارث " برنامج اقتصادي قد جاء ليبرهن من وراء
قيمه الفعلية على أن الديمقراطية ممكنة في أسبانيا وليزيد في قيمة الأحزاب ويحسنها
ويزيد من قيمة البرلمان إذ استطاعوا جميعاً أن يقولوا للبلاد ، وعن طريق الواقع المنجز
المللموس ، بأن التفاهم ممكن إذا انطلق من تولينا لهذا الزمن التاريخي الفريد الذي
نحياه .

فلأول مرة ، اتفقت قوات ذات عقائد مختلفة على طروحات أساسية لتحسن
وحل الأزمة الاقتصادية البيئة التي تعانيها حالياً أسبانيا . . . ان الحكومة ومعها
أغلبية القوى السياسية والاجتماعية ، قد رأت أن القرارات الخطيرة والضرورية
للتغلب على الأزمة الاقتصادية ، تتطلب إرادة جماعية لتحمل أعباء هذا البرنامج
بصفة عادلة وهذا بدوره كان في حاجة إلى الاتفاق داخل برنامج جماعي لا ينسب
لأي حزب بل هو الاتفاق المتناسك بين الجميع وهذا هو ميثاق مونكلووا " .

كان هذا الميثاق مكوناً من جزأين أو كان ذا وجهين ، أحدهما سياسي والثاني
اقتصادي . أما السياسي فكان أقرب شيء إلى موجز دستور أو هو موجز لما سيكون
عليه الدستور المنتظر وإطار للتعامل والتعايش ريثما يجهز الدستور . فقد احتوى على
تسعة أبواب رئيسية وضعت فيها أسس حرية التعبير وحرية وسائل الاتصال وحق
التجمع وحق تأسيس الجمعيات السياسية وتحويل القانون الجنائي وقانون المحاكمة
الجنائية وقانون العدالة العسكرية والأمن العام وإعادة تنظيم قوات الأمن . أما

الجانب الاقتصادي للميثاق فقد احتوى على عشرة أبواب وضعت فيها الأسس للإصلاح الاقتصادي وللإصلاح الجبائي وللمراقبة المصرفية وللسياسة التربوية والسياسة المعمارية وللإصلاح التأمين الاجتماعي والنظام المالي والسياسة الزراعية والبحرية ولسياسة الطاقة وأخيرا مفاهيم نظام الأقاليم المستقلة .

جلي من خلال عناوين أبواب الميثاق أن هذا الأخير قد وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والإصلاحية التي سيتبعها السيد سووارث والتي رغم كل شيء أعطت نتائج ملموسة وأثبتت بدون أي شك أنه تم تحقيق الغاية العامة التي وضع من أجلها الميثاق . ففي فترة حيوية حاسمة كمرحلة التحوّل أمكن الحفاظ على التماسك والانسجام الاجتماعي . أما المشكل الاقتصادي المستعجل والأكثر خطورة وهو التضخم المالي المتزايد بصفة مهولة فقد أمكن الحد منه بنسبة معقولة . ويمكن الميثاق كذلك من مراجعة النظام الجبائي مراجعة أساسية لم تكلف إلا توضيحات خفيفة ونتيجة لذلك شهدت أسبانيا إسهام أغلبية الأجزاء في مالية الدولة . فقد أكدت الإحصائيات في هذا الخصوص أن نسبة الذين دفعوا الضرائب التي عليهم قد ارتفعت إلى سبعة أضعاف بين أواخر عهد فرانكو والمرحلة الأولى من التحوّل ، وهذا مكن الحكومة بطبيعة الحال من تقديم المزيد من الخدمات الاجتماعية وتحسينها وأعطى النقابات تشريعات مكنتها من إقامة حوار مع أرباب العمل انطلاقا من مواقع مستقلة . ولذا ، وكما قال روبرت غراهام " إن الأهمية التي تنسب لميثاق مونكلووا لن تكون أبدا مبالغ فيها " .

لكل دولة دولة : ما إن تمت الانتخابات التشريعية الديمقراطية الأولى يوم 15 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1977 حتى أنكبت كل القوى الحية في البلاد على بناء الصرح الجديد ، صرح نظام ديمقراطي يرعاه ويسهر على سلامته ملك دستوري ، يعمل على أن يظل الدستور للجميع ، وأن تبقى السيادة للشعب دون حيف أو تمييز.

شرع البرلمان الجديد ، الذي أسفرت عنه أول انتخابات ديمقراطية حرة يمارسها الشعب الأسباني بعد توقف زاد عن الأربعين عاما ، شرع في أعماله وكان أولها وأهمها إعداد دستور للبلاد يكون الإطار الذي تدور داخله اللعبة الديمقراطية بين كل فئات الشعب وكل عناصره مهما كانت معتقداتها وميولاتها المذهبية أو السياسية . كان لابد وأن يكون دستورا يخالف الدساتير الكثيرة الأخرى التي عرفت أسبانيا .

كانت كل أو معظم الدساتير السابقة نتيجة اجتهاد شق معين من الشعب كانت له الغلبة أو دانت له السلطة في ظرف معين فتلون الدستور بلون ميولات ذلك الشق السياسية والاقتصادية وحتى العقائدية فأهملت عن قصد أو عن غير قصد ما قد يوجد في البلاد من آراء واتجاهات وميولات مختلفة عما دَوّن وقتنّ بالدستور إن لم تكن متقابلة ومتناقضة معه . كان عدم الشمول هذا أو عدم اعتبار أكثر ما يمكن من الاتجاهات سببا في فشل كل تلك الدساتير التي لم يصل بعضها حتى ولا إلى دخول حيز التنفيذ . ونظرا لتلك التجارب المريرة وتجنبنا للوقوع في ما وقع فيه السلف ، تركّز الاهتمام على أن يكون الدستور الجديد متسعا للجميع ، يستطيع العيش تحته كل أسباني مهما كان معتقده ومهما كان وسطه الاجتماعي ومهما كانت ثقافته أو سنه أو ثروته أو نزعاته الفكرية والسياسية وغيرها . تركّز الاهتمام إذن على أن يكون دستور الجميع وكي يضمن ذلك لأبد وأن يسهم في إعداداته الجميع . فالبرلمان الناتج عن انتخابات حرة مباشرة خالية من كل زيف أو غش أو تحريف ، وهو خير ممثل للشعب ولذا منه ستأتي اللجنة التي ستعد الدستور بل مسودة الدستور وتقدمها بعد ذلك للبرلمان لمناقشة البنود وتحويرها إن لزم الأمر .

تشكلت هذه اللجنة من نواب عن كل الأحزاب التي حصلت على تمثيل برلماني وكان كل أعضاء اللجنة من أبرز أساتذة التشريع والقانون وهم السادة ميغال هيريرو اي رودريغث دي منيون وغابريال ثسناروس وجوردي سولي تورا وميكال روكا جونيانت ومانوال فراغا ايريبارني وخوزي بيدرو بيرث يوركا وغريغوريو بيشس باربا .

انكب الأساتذة على مهمتهم التاريخية الصعبة وبعد أربعة عشر شهرا أمكن للشعب الأسباني أن يزكي في استفتاء عام أجري يوم 6 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1978 أول دستور " جماعي " قد مرت عليه اليوم عشر سنوات وهو لا يزال يثبت صلاحيته وجدواه . لقد اتهم بعضهم الدستور الأسباني لسنة 1978 بأنه مبهم من بعض الوجوه وتعوزه الدقة أحيانا . قد يكون ذلك ، وقد يكون في هذا الدستور بعض الهفوات أو النقائص التقنية فما هو إلا عمل بشري . لكن التاريخ الأسباني جاء حافلا ، كما أشرنا سلفا ، بالدساتير التي اتصف بعضها بالكمال تقنيا وعلميا ولكنها لم تصلح عمليا . فالغاية الكبرى التي سهر على تحقيقها عند إعداد الدستور هي " أن تقع ممشاة الايديولوجيات مع الفرصة السياسية داخل النظام لاعلى حسابه " كما قال السيد سوارث . ولذا جاء هذا الدستور ساعحا بأن يحكم به

وفي ظلّه اليمينيون واليساريون على حد سواء وجاء دستوراً مليئاً بروح الاعتدال لأنه ولد عن الاعتدال .

لما تمت التزكية الشعبية للدستور وصادق عليه الملك في حفل بهيج انتظم تحت قبة البرلمان يوم 27 ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1978 ، اعتبر السيد سووارث أن دور البرلمان الناتج عن انتخابات يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1977 قد انتهى والضرورة تدعو إلى تغييره ، فهو بصفة ما ، لم يكن سوى مجلس تأسيسى ينتهي دوره ويزول بزوال سببه ولا بد أن تجري انتخابات جديدة طبقاً لأحكام الدستور الجديد . وهكذا حل البرلمان ودعي الشعب إلى انتخابات أخرى جرت في 1 مارس ﴿ آذار ﴾ 1979 أسفرت على نتيجة مشابهة جداً لنتائج الانتخابات السابقة لها إذ انتصر في المرتبة الأولى ودون الاحراز على الأغلبية المطلقة ، حزب السيد سووارث ، اتحاد الوسط الديمقراطي (168 مقعداً) وجاء بعده الحزب الاشتراكي العمالي ، حزب السيد فيلبي غونثال (121 مقعداً) ومن ورائه وعلى مسافة كبيرة حزب السيد سان تياغو كاريو ، الحزب الشيوعي الأسباني (23 مقعداً) متبوعاً بالتحالف الشعبي ، حزب السيد مانوال فراغا (9 مقاعد) .

بهذه الانتخابات كانت البلاد قد اتمت وضع الأسس الرئيسية للنظام الديمقراطي الجديد وقد اثبتت خلال كل هذه المرحلة الصعبة ، نضجها وحيويتها وإيمانها بضرورة التعايش وسط نظام ديمقراطي سليم . أما الآن فأمامها البناء ، أمامها الحياة بما فيها من مشاكل وأتعاب وظروف حرجة ، أمامها المستقبل الذي من أجله سيقام النظام الديمقراطي . على هذا الدرب وفي سبيل بلوغ المزيد من الاستقرار والتقدم والرفاهية ، انتظمت الحياة السياسية وسارت سيرها الطبيعي الذي سوف لا يخلو من الهزات .

كانت الديمقراطية تفرض تغييراً جذرياً في مفهوم قوات الأمن ودورها فهي بدل أن تخصص الجهد لمتابعة " السياسية وأصحابها خدمة للنظام ، عليها أن تحمي الحريات العامة وتسهر على راحة المجتمع بأكمله . فدورها يجب أن يكون اجتماعياً لا سياسياً وعليها أن تحوز على احترام المواطنين أو حتى محبتهم فاستكانتهم . كانت الشرطة المسلحة أحوج من قوات الأمن إلى التحرير والتطوير فلم تتردد حكومة السيد سووارث في ذلك وأقدمت على تغيير اسم هذه القوة وزياها فتحوّلت منذ عام 1979

إلى " شرطة وطنية " وأصبح الرمادي بنيا . لم يكن التغيير في أوله كبيرا ولا عميقا ولكنه كان كافيا بأن يحدث في الشعب وفي أعوان الشرطة أنفسهم صدمة أو انطبعا نفسانيا أبعد الماضي وذكرياته الأليمة وهيا لتنظيم شرطة مدنية عصرية .

رغب الجميع في ادخال مثل هذه التحويلات على " الحرس المدني " لكن اصطدمت الرغبة وحتى المحاولات بعدم قبول إن لم نقل برفض من جانب أوساط هذه القوة . فهي قوة عسكرية ولا رغبة لها في إعطائها طابعا مدنيا كما يريد المسؤولون . رغم كل التهم التي حامت حول تصرفات بعض أفرادها لم تستطع حكومة الوسط برئاسة السيد سووارث ولا الحكومة الاشتراكية برئاسة السيد غونثالث ادخال التغيير الجوهري المراد ادخاله عليها ولو أن حكومة السيد غونثالث استطاعت أن تضعها تحت أمرة رجل مدني بدل القائد العسكري الذي أحتل دوما منصب ادارتها .

كان الجهاز العدلي هو الآخر ، ولا يزال ، في حاجة إلى إصلاح جذري عميق . فميراث عهد فرانكو في هذا المجال كان ثقيلًا وكان أي تدخل من طرف السلطة التنفيذية يصطدم بالحرص على استقلال العدالة كما هي الحال في أي نظام ديمقراطي ونظام أسبانيا يريد أن يكون كذلك . ثم انه ، لان تغيرت الظروف التي تعمل فيها العدالة وتغيرت بعض القوانين فالذين ينفذون القانون لم يتغيروا ولا تغيرت عقلياتهم . ورغم هذا فقد أمكن القضاء على محاكم الأمن العام الشهيرة التي أرعبت الشعب خلال عهد فرانكو كما أمكن تنظيم المحاكم تنظيمًا جديدًا . ولما صدر الدستور ونص على أن " العدالة تنبع من الشعب " كان لزامًا بأن يوكل تسيير إدارة تلك العدالة إلى " قضاة وحكام تابعين لسلك القضاء مستقلين غير خاضعين إلى خلع ومسؤولين وخاضعين لهيمنة القانون لا غير " . هكذا نص الفصل 117 من الدستور الذي حرم انشاء المحاكم الخاصة وأنشأ المجلس العام للسلطة العدلية الذي رأى النور سنة 1980 واعتبر ، بل كان فعلا ، خطوة كبيرة نحو استقلال وحياد السلطة العدلية . هذه السلطة التي لا بد للجانب العسكري منها أن يخضع للمدني . لم يكن هذا بالأمر الهين ولكن رغم كل شيء فقد أصدر عام 1981 قانون العدالة العسكرية فحد كثيرا من صلاحيات المحاكم العسكرية وفتح المجال لاستئناف أحكامها أمام المحكمة العليا ذات الطابع المدني الصرف .

كانت الإدارة العمومية هي أيضا في حاجة إلى إصلاح واسع عميق لأنها كانت مبنية على نظام تستطيع تسميته بنظام الرابطات أو الاختصاصات إذ كان صنف من الموظفين كالمهندسين أو المحامين أو غيرهم كان يدخل الرابطة أولا أو النقابة الخاصة بأصحاب مهنته عن طريق الامتحانات وفي حالة النجاح يصبح المعني موظفا في ذلك السلك مدى الحياة . ونتيجة لهذا النظام الذي بسطنا وصفه بالغ التبسيط ، كانت الوظيفة العمومية تفتقر إلى أساس وجوهر وجودها وهو الخدمة العامة وخدمة المجتمع خاصة إذا عرفنا أن الوظيفة العمومية حشرت أيام فرانكو بالكثيرين مقابل خدمات سياسية قدمت ولذا كان من أهم الضرورات منذ بداية التحول ، إعادة تنظيم الإدارة بطرق عصرية محكمة . ولهذا الغرض شرع عام 1978 في إعداد قانون الإصلاح الإداري ثم أعيد تحريره سنة 1980 ولكنه لم يصدر ولم ير النور لتضارب المصالح داخل الحزب الحاكم إذاك ، حزب اتحاد الوسط الديمقراطي الذي كثيرا ما عرقل بخلافاته الداخلية ، الخلافات المستمرة بين مختلف الكتل التي يتكون منها الحزب ، إصدار أو تنفيذ قرارات ذات أهمية كبرى رغم كل ما بذله الرئيس سوارث من جهد وقوة .

لهذا اغتتم الاشتراكيون وهم في المعارضة هذا النقص فشجبوا حكومة السيد سوارث من أجله ومن أجل ما ارتأوه من نقائص واعددين بالإصلاح الجذري والقضاء على ازدواج العمل من طرف الموظفين إلى غير ذلك من الوعود التي نفذوا بل حاولوا بجد وبصدق تنفيذها لما وصلوا إلى السلطة ورغم هذا فإن الإدارة لا تزال تشكو عيوباً كثيرة بسبب الصعاب التي وجدها ويجدها كل إصلاح مهما كان مأتاه ولو أن الدلائل تشير إلى تحسين ولو بطيء ساعد عليه نقل الكثير من السلطات والاختصاصات من الحكومة المركزية إلى الحكومات الإقليمية .

إن ما أشار إليه الملك في أول خطاب له اثر مبايعته من احترام مميزات وثقافة ولسان كل شعب من شعوب أسبانيا ، لم يكن يعني سوى نية منح تلك الشعوب وأقاليمها نوعاً من الحكم الذاتي يمكن من تخفيف المركزية التي كانت دوماً عائقاً في سبيل تقدم أسبانيا ويعطي الفرصة لكل اقليم وأهله من تطوير أنفسهم بأنفسهم طبقاً لمقتضيات كينونتهم ومميزاتهم الثقافية . داخل هذا الإطار والمفهوم وعد حكومة السيد سوارث

وشرعت في الإيفاء بالوعد بمنح الاقاليم حكمها الذاتي ثم جاء الدستور وصير تلك الوعود شرعا وحقا وقانونا فاعترف بالذاتية الخاصة لا للأقاليم المعروفة " بالتاريخية " كقاطالونيا وبلاد الباسك فحسب ، بل لسبعة عشر اقليما اصبحت تتكون منها أسبانيا .

لقد أثارت هذه الخطوة الغضب والنقد والرفض من جوانب كثيرة من المجتمع الأسباني ، بالرغم من أنها من أهم الخطى ، إن لم تكن أهم خطوة ، نفذت لاقامة الديمقراطية الحقبة وضمان مسيرتها . لقد صاح المحافظون التقليديون وفي مقدمتهم جانب كبير من رجال القوات المسلحة منددين بضياح وحدة أسبانيا وتفكك أجزائها بينما صاح أهل بعض الأقاليم منددين بقلعة ما منحوا من استقلال وحكم ذاتي . كانت خطوة صعبة عسيرة واجهها السيد سوارث مسنودا من طرف الملك والأحزاب اليسارية ، وبكل شجاعة وصبر وتؤدة يقول السيد سوارث غراهام بهذا الخصوص " إن الاعتراف بالمطالب التاريخية لإعطاء الحكم الذاتي للباسكيين والقاطالانيين جاء داخل نسق المصالحة الوطنية التي شرع فيها على أثر وفاة فرانكو . ولكن بين الاعتراف بهذه المطالبات وبين الشروع في إرضائها مرت سبع سنوات وبذلك ضاع وقت ثمين بينما أرياس وبعده سوارث يترددان دون معرفة إلى أي حد سيصل إرضاء مطالب الحكم الذاتي وإن اقتراحات العفو العام والوعد بالحكم الذاتي المطروحة في أواخر 1977 قد تأخر إنجازها كثيرا وجاءت مبهمة فلم تشجع على إيقاف العنف المسلح الذي كانت تقوم به منظمة " ايتا " وأشعرت مجموع الباسكيين بخيبة أمل نتيجة تأجيل الاستجابة إلى مطالبتهم . أما القطلانيين فقد بدوا أكثر اتزاناً لكن لا أقل خيبة . . . بعد سنة عاد الزعيم القاطالاني القديم جوزيف تارادياس من المنفى وحى الجماهير الغفيرة التي كانت في استقباله بقوله " وأخيرا ها أنا هنا " .

أثبت تارادياس أنه سياسي أصيل استطاع بسرعة مراقبة خيوط السلطة في قاطالونيا مما جعل منه مفاوضا معتدلا لمدر يد . ورغم هذا ، أجبر القاطالانيون على الانتظار حتى عام 1979 ليحصلوا على القانون الأساسي لحكمهم الذاتي وقد كان متوقفا على المفاوضات مع الباسكيين (74) .

ليس من السهل الخروج من مركزية شديدة قوية إلى توزيع السلطة في ما يشبه الفيدرالية وأقل من هذا سهولة أيضا إرضاء أقلية تؤمن بذاتيتها وشخصيتها ومميزاتها وترغب التحكم فيها بنفسها ، ولذا كان مشكل الحكم الذاتي منذ بداية التحول إلى اليوم خاضعا إلى مد وجزر ، ومطالبات وترضيات ، وأخذ وعطاء ، وهو الآن في طريقه إلى الاستقرار النهائي إذا حلت معظم المشاكل الأساسية وبقيت شكليات تتعلق أحيانا بنوع وحجم السلطات التي تنقل نهائيا إلى الإقليم وأحيانا أخرى تتعلق بالاختصاصات إلى غير ذلك مما لا يمس بجوهر الموضوع ألا وهو تمتع كل إقليم بحكمه الذاتي مجسما ذلك بحكومة وبرلمان محليين وما إليهما من مصالح وإدارات .

هذه نماذج من المشاكل الكثيرة سقناها لإعطاء فكرة ولو غير مكتملة عما كان على القادة والمسؤولين الأسباب عمله خلال السنوات القليلة الأولى من التحول . وإذا أضفنا لكل هذه المشاكل والتشريعات والتنظيمات والإرهاب بكل ألوانه وأشكاله عرفنا حق المعرفة ما كان يحتاجه التحول من مجهودات جماعية وفردية ومن تأزر وتعاون في كل الميادين وكل ذلك داخل إطار سياسة رصينة ومنجزة ، معتدلة وحازمة ، قوية ومتفهمة لأن الإرهاب بالذات كان يرى أن البساط يسحب من تحت قدميه شيئا فشيئا لأنه بقدر ما تتمركز الديمقراطية ويتمتع المواطنون جميعهم بكل الحريات والحقوق الطبيعية بقدر ما تزول أعذار الإرهاب المسببة وجوده فيزيد خروجاً عن القانون ويضعف سنده الشعبي وحتى العالمي الذي تمتع به أيام الكفاح ضد الدكتاتورية والقمع .

جابه السيد سووارث كل المشاكل بشجاعة وصبر واقدام وحزم فشهد له بذلك حتى ألد خصومه . فهو بعد إعلان الدستور وإجراء الانتخابات قد أصبح مسؤولاً أمام البرلمان ليس له فيه إلا أغلبية نسبية وله فيه حزب معارض في قوة حزبه تقريبا وزعيم معارضة مصمم على تحقيق الكثير ومصمم على الوصول إلى منصب الرئاسة أيضا . شبيه كان وضعه داخل مجلس الشيوخ أو في المجالس البلدية . فعلى أثر الانتخابات التي أجريت في 3 أبريل ﴿ نيسان ﴾ 1979 وكانت الأولى بعد إعلان الدستور وبداية التحول فعلا ، قد سيطر على المجالس البلدية في معظم المدن

الكبرى والهامة الاشتراكيون والشيوعيون عن طريق تحالف مؤقت محدود كانت الغاية منه افتكاك عمادة البلدية في تلك المدن من يد السيد سوارث وحزبه .

لكن حزبه بالذات هو الذي سيكون المشكل الأكبر بالنسبة إليه لأن الصراع أو التعاون أو الشجار مع الأحزاب الأخرى ليس سوى قاعدة اللعبة الديمقراطية وهو كسياسي لحما ودما مستعد لكل أطوار تلك اللعبة . لكن ما لم يكن مستعدا له أو على الأقل لم يكن يحسبه بتلك الخطورة هو تفكك وحدة حزبه وتأمر عناصره الرئيسية عليه ومن ثم تحطيم الحزب من الداخل واسقاط الرئيس سوارث من " منصبه الرفيعة " .

رأينا كيف تكون حزب " اتحاد الوسط الديمقراطي " من مجموعة أحزاب صغيرة وشخصيات مستقلة وحد بينها سوارث من عل وحصل على رئاستها وقيادتها إلى أن تمت الانتخابات الأولى والثانية البلدية وأرسيت الحياة السياسية والبرلمانية اليومية على قواعدها ودخلت شيئا فشيئا نسق الحياة العادي . فاز في هذه الانتخابات ، كما رأينا ، حزب اتحاد الوسط وكان مرد هذا الفوز إلى عاملين أساسيين أولهما صورة وبراعة السيد سوارث وثانيهما قلة خبرة وتعود الجماهير إذاك على الانتخابات فكان معظمها يخاف اليسار ويأبى اليمين ولذا اختار الوسط ، إلا أن هذا الوسط قد ولد بعللة فيه جعلت تنخره باطنيا حتى قضت عليه وكان يعززها من الخارج تصاعد الإرهاب وسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي . كان كل رؤساء الكتل المكونة للاتحاد يريدون مقاعد داخل السلطة وفي الأماكن ذات الفائدة المباشرة أو البراز المفيد كما كانوا يطالبون بعدد من المقاعد يتناسب وقوة كتلهم وحجمها كما يرون هم ذلك . وهكذا وشيئا فشيئا تدهور وضع الحزب واستحالت قيادته كما ضعف وضع السيد سوارث وحكومته داخل البرلمان حيث انعدام الأغلبية المطلقة مضاف إليه انعدام الانضباط في صفوف الحزب الحاكم نفسه أدى بالرئيس سوارث إلى البحث عن سند ومفاوضة المساندين حول كل مشروع يطرح أمام البرلمان ولعله كان يجابه الصعوبة نفسها داخل التشكيلة الوزارية ذاتها .

لم يكن هذا الوضع قصير المدى بل طال أجله وامتد من فترة ما بعد انتخابات 1979 بقليل إلى شهر مايو (أيار) 1980 لما بلغت الأمور حدا لا يطاق من جراء

عامل جديد هو موقف الاشتراكيين . لقد لاحظوا وضع السيد سووارث الشائك وظنوا أن الوقت قد حان لاسقاطه واحتلال مكانه فنقضوا " الميثاق " وقدموا لائحة لوم ضد الحكومة أملين أن تحوز لائحتهم على الأغلبية المطلوبة فتسقط الحكومة ويصبح من حق السيد فيلبي غونثالث زعيم الاشتراكيين تشكيل حكومة جديدة .

لم تفز لائحة اللوم الاشتراكية ولكنها تركت سووارث وحكومته في شبه قعود عن الحكم والانجاز وهذا معناه شلل التحرك والسير وإذا جمدت الحركة انهارت الديمقراطية الهشة الطرية . ولذا لم ير سووارث ، أمام هذا الموضوع ، إلا حلين وهما حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات استثنائية أو الاستقالة . وبعد عمق التفكير وموازنة المعطيات والنتائج مال إلى الاستقالة حتى يستطيع حزب اتحاد الوسط الديمقراطي مواصلة نشاطه دون أن يكون هو ، السيد سووارث ، سببا في خلافات أعضائه وانهار وحدته ، ان وجدت .

كان كل الملاحظين يبحثون عن السبب الذي دفع سووارث إلى الاستقالة بدل الدعوة إلى انتخابات استثنائية ولم يهتد أحد منهم إلى الصواب . أما الآن وقد مرت الأيام فقد عرف أنه كانت لدى السيد سووارث آنذاك إحصائيات تؤكد فوز الاشتراكيين في الانتخابات ان هي أجريت واليقين بأن القوات المسلحة لم تكن آنذاك على استعداد لتقبل بحكومة اشتراكية (75) .

ولذا كانت الاستقالة هي الحل الأفضل فأعلن سووارث قراره بشأنها يوم 29 يناير ﴿ كانون ثان ﴾ 1981 . لم يعط سووارث سببا لاستقالته أكثر من الإشارة إلى رغبته في أن لا يكون حجر عثرة في طريق بناء الديمقراطية ولو أن عوامل أخرى ، سياسية وإنسانية ، ساعدت دون شك على اتخاذ مثل هذا القرار الذي أعلن بداية النهاية بالنسبة لاتحاد الوسط الديمقراطي . فبعد محاولات عديدة ، وتغيرات ثلاثة في رئاسة الحزب وصل هذا الأخير إلى انتخابات أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1982 مفككا منهوك القوى بعد أن تركه سووارث وأنصاره وعدد من رؤساء الكتل وأتباعهم فكانت له في الاستشارة الشعبية هزيمة نكراء لم يعمر بعدها طويلا .

الديمقراطية في خطر : انسحب السيد سووارث وسط دهشة واستغراب الجميع ولربما وسط شهامة الشامتين أيضا لأن الحكم لم يكن قط جلابا للأصدقاء بل هو

جذاب لذوي التملق والطمع والنفاق وصاحبه محسود مكروه وان عدل .

انسحب السيد سووارث بعد أن أنجز الكثير وحقق الآمال ووضع الركب على الدرب فلم يعد أمامه إلا السير والتغلب على عثرات الطريق فبين شهر يوليو * تموز * 1976 تاريخ تعيينه لرئاسة الحكومة وشهر يناير * كانون ثان * 1981 تاريخ استقالته ، استطاع السيد سووارث ، مسنودا وموجهها من طرف الملك ، أن يغير وجه ومصير أسبانيا فأخرجها من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ومن الجمود إلى الحركة ومن الأنطوائية إلى التفتح ومن القعود إلى السير .

فخلال ما يقرب من خمس سنوات فقط أصدر العفو العام وسرح المساجين وأطلق المعتقلين فطمأن الأنفس وأثار الأمل ثم أصدر قانون الإصلاح السياسي فوضع أسس وقواعد التعامل والتعاون سياسيا واجتماعيا لمجابهة مشاكل الحاضر والاستعداد للمستقبل وأسدل الشرعية على الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ففتح المجال لتنظيم الشعب نفسه وإبراز ميولاته واتجاهاته واستعمل الحوار أساسا لحل المشاكل فأرسى قاعدة أولتها البلاد ظهرها قرونا طويلة فوضح بذلك ركنا هاما للتعایش والتفاهم وفكك هياكل النظام السابق ومؤسساته العقائدية فأسدل الستار على الماضي وآلامه وأصدر قانون الانتخابات فأعطى الشعب بذلك أول زمام لسيادته وأصدر مرسوم الحريات العامة فأزال المخاوف والاحتراقات ومهد الطريق أمام الانتخابات الحية المباشرة وأجرى الانتخابات الأولى بعد انقطاع دام أربعين سنة ونيف فأعطى الشعب الوسيلة لتنظيم وتقنين ممارسة سيادته وأعد صحنه بقیة الزعماء دستورا فأعطى البلاد إطارا تعمل ضمنه وتتعایش فيه وحرص فحقق إبرام ميثاق اقتصادي سياسي اجتماعي فبرهن للشعب أن الوفاق والتفاهم هما اقصر وأسهل السبل إلى دحر الصعاب وأخيرا أجرى انتخابات عامة ثانية فأذاق الشعب طعم الحرية الحقيقي وأجلسه على عرش سيادته وسلطته .

انسحب سووارث بعد ما أسدل عليه الملك لقب " دوق " وبعد أن رشح لخلافته في رئاسة الحكومة السيد ليوبولدو كالفو سوتيلو ، انتظارا لتزكيته من طرف البرلمان وتعيينه نهائيا في المنصب الشاغر .

كان الفرق بين السلف والخلف كبيرا جدا وبارزا حتى للعين المجردة . فالرئيس المرشح إنطوائي ، صامت ، بطيء الحركة والانجاز ، يميني النزعة بورجوازي المفهوم والأسلوب ، وهو في نفس الوقت رصين التفكير والتصرف عنيد في انجاز ما ارتأه وقرره ، لأنه يؤمن بها يقرر .

جاء السيد كالفو سوتيلو إلى الرئاسة في ظرف ليس من أفضل ولا أنسب الظروف للحزب الذي سيحكم باسمه قد تفشى فيه الشقاق والخلافات ولم يعد ممكنا الاستناد إليه في أي قرار . والوضع العام بالبلاد تشوبه المخاوف نتيجة تصاعد الارهاب واحتداد الأزمة الاقتصادية وحنين البعض إلى الماضي القريب وعدم تعود البعض على ممارسة الحريات والديمقراطية .

رشح السيد كالفو سوتيلو لرئاسة الحكومة وسط هذه المعطيات وتقدم إلى البرلمان طالبا تزكيته فلم يحصل على الأغلبية القانونية فلزم إجراء عملية تصويت ثانية كان يكفي فيها الحصول على أغلبية أصوات الحاضرين من النواب للفوز بالتزكية . لكن هذه المرة أيضا ستتعلل تزكية السيد كالفو سوتيلو . فبينما كان التشنج يسود قاعة البرلمان وكان الجميع منتظرا ما سيسفر عنه التصويت الذي بدأ قبل قليل إذ هاجم البرلمان ما يقرب من مائتي عسكري من رجال الحرس المدني يترأسهم المقدم أنطونيو تيخيرو مولينا وحجزوا أعضاء الحكومة وممثلي الشعب داخل البرلمان ما يقرب من ثماني عشرة ساعة . في نفس الوقت قام قائد حامية بلنسية الأعلى الفريق ميلانس دل بوش بحركة موازية فأعلن حالة الحرب في كامل المنطقة الخاضعة لإدارته وأخرج الدبابات والسيارات المصفحة إلى الشوارع فكان ما يشبه الانقلاب أو هو استعداد لانقلاب .

لماذا قام هؤلاء العسكريون بهذا الصنيع ؟ وما الذي كانوا يبغونه من وراء تحركهم هذا ؟ ومن كان وراء هؤلاء القلة البارزين للعيان ؟ كل هذه أسئلة وكثير غيرها يحتاج إلى الاجابة . لكن من المفيد قبل كل جواب العودة إلى الورا والقاء نظرة ولو سريعة موجزة على القوات المسلحة في أسبانيا وتاريخها مع هذه القوات .

رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب كيف كان الجيش أو القوات المسلحة بالتعبير العصري ، يمثل ، بصفة ما ، العمود الفقري للدولة وخاصة إذ كانت امبراطورية

مثل الامبراطورية الأسبانية الشاسعة الأطراف المقامة أساسا على الجيش وقادته . رأينا كيف أن انهيار تلك الامبراطورية كان يعني انهيار معنويات الجيش فيتحول ذلك الانهيار إلى نقد للسياسة ومن ثم إلى تمرد أو انتفاضة بغية الإصلاح والتقويم فعرفت أسبانيا من بداية القرن التاسع عشر إلى نصف القرن العشرين (1814 - 1936) أربعاً وخمسين (54) محاولة لتغيير أو إسقاط الحكومة من طرف العسكريين ولو أن اثنتي عشرة انتفاضة فقط أحرزت على نجاح . " ليس غريباً كل هذا . فالجيش خلال القرن التاسع عشر كان ، كما أسلفنا ، المعول الوحيد الفعال في يد الحكومة لتسيير السلطة . فكان الجيش ، والحالة هذه ، يحتكر بصفة ما كل الدولة لأننا نجد أنه في الخمسينات من القرن الماضي كان الجيش يستهلك أكثر من 60٪ من الميزانية العامة للدولة . ثم إن العسكريين قد ورثوا تقليداً يجعلهم يعتبرون أنفسهم آخر ضمان للقيم والسيادة الوطنية . وأمام ملكيات ضعيفة وصراعات من أجل العرش وأمام سياسيين منحرفين لم يكن العسكريون يستطيعون البقاء طويلاً مجرد متفرجين . وهكذا تدخلوا وفي كل مرة برروا تدخلهم بابتعاد السلطة المدنية عن خدمة مصالح أسبانيا ومن ثم فقدان تلك السلطة شرعيتها . لكن هذه الشرعية كثيراً ما كانت تحدث داخل الأوساط العسكرية نفسها خلافات ومناقشات انطلاقاً من مفاهيم مختلفة لشرعية الانتفاض نفسه لأن القانون والأوامر الملكية والعرف والمنطق تقضي كلها بمساندة العسكريين للنظام القائم . هذا الاختلاف حول المفهوم وتفسير الموقف يجد أحسن مثال له في الحرب الأهلية الأخيرة التي شهدت أكبر انقسام في صفوف القوات المسلحة وكان انقساماً لا صلة له أو تكاد بالمذهب السياسي أو الميولات الأيديولوجية بينما نجد أهم أساس له في التساؤل حول وجوب الوقوف إلى جانب الحكومة الشرعية أو عدمه " (76) .

إن الذي حدث مساء يوم 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1981 لم يختلف عما سبقه عام 1936 إلا في الطريقة لأن المنتفضين أو المتمردين لم يكونوا يريدون ، على ما يبدو ، إلا إزالة أو إبعاد السياسيين الذين أقدموا في نظرهم على " هلاك أسبانيا وضياعها " . إن ذلك الاقتناع الذي رافق كبار القوات المسلحة طويلاً وهو أنها عماد الوطن ومحوره ، قد زاد في قوته نظام فرانكو الذي ألح دوماً في مختلف مظاهر دعايته وإعلامه على إبراز دور القوات المسلحة خلال الحرب وبعدها وجعل منها ،

ولو سوريا ، فئة محظوظة مميزة ، فطيلة عهد فرانكو أشرفت القوات المسلحة على النظام العام وعلى مؤسساتها الخاصة ولكنها هشتت في معظم أو كل القرارات الاقتصادية الهامة التي غيرت وجه أسبانيا . لقد منح رجالها الأوسمة وبرزوا في الاستعراضات ولكن غض الطرف عن تجهيز القوات المسلحة بما يتطلبه العصر وما يستوجبه الدفاع . لقد استوزر فرانكو طيلة عهده أربعين ضابطا من كبار القوات المسلحة وحافظ إلى الستينات على توازن بين عدد الوزراء العسكريين والمدنيين لكن بقدر ما دعت الحاجة إلى التقنية والإخلاص وبقدر ما نمت أسبانيا اقتصاديا وتطورت اجتماعيا مال ذلك التوازن لصالح المدنيين .

كانت القوات المسلحة الأسبانية ، كما هو طبيعي وكأي مجتمع كبير أو صغير ، مكونة من أجيال مختلفة المفاهيم والأراء ومن ثم اختلاف الغايات والأهداف وطرق بلوغها . وهذه الحقائق تنطبق على القوات المسلحة الأسبانية التي لم تكن أجيالها ترى بنفس المنظار . فبينما كان كبارها يحيون في الماضي و " امجاده " يجتزون الأحقاد والضغائن فركنوا إلى نوع من الجمود ، كان معظم الأجيال الشابه وشبه الشابه قد حرروا أنفسهم من العقد والمركبات ينظرون إلى الحاضر ويتوقفون إلى المستقبل حتى أصبحت الأوساط العسكرية تعرف هي الأخرى ، مثل بقية المجتمع ، تيارات وميولات ولو أنها اختلفت بعض الشيء لبعدها عن الحزبية والتحزب ولا احترامها لأهم مميزات القوات المسلحة وهي الانضباط والامثال للقانون والتعليقات .

لم تكن الحياة اليومية إذن ، الحياة التي كان يعيشها الشعب الأسباني آخر عهد فرانكو لتمر دون أن تثير اهتمام جانب من رجال القوات المسلحة فقام فريق منهم مكون في البداية من اثنتي عشر ضابطا بتأسيس جمعية سرية سميت ، كما أشرنا إلى ذلك في حينه ، " الوحدة العسكرية الديمقراطية " وكانت غايتها العمل من داخل القوات المسلحة على إقامة نظام ديمقراطي يعيد للجيش شرعيته التي فقدتها بخدمته مصالح النظام لا مصالح الشعب . ازداد هذا الاعتقاد قوة ورسوخا على إثر محاكمات برغش التي جرت سنة 1970 ، والتي انتهت بإعدام خمسة مقاومين للنظام ، فاثار ذلك ، كما اشرنا سلفا ، موجة من الغضب والاستنكار عالميا وداخليا فأكد لدى

المتحررين من عناصر القوات المسلحة أن هذه الأخيرة لا تخدم سوى النظام ومصالحه.

كبرت الجمعية السرية بسرعة وبلغ عدد المنخرطين فيها ما يزيد عن ثلاث مائة عضو من مختلف المناطق العسكرية دون أن يكتشف أمرها . وفي سنة 1975 أعلنت الحكومة عن إيقاف تسعة من أعضائها تمت محاكمتهم من طرف محكمة عسكرية خلال عام 1976 بعد أن شنت حملة قوية ضدهم للتنديد بهم والمس من سمعتهم داخل القوات المسلحة . تأثر الكثيرون من قادة الجيش لتصرف هؤلاء الشبان وأحسوا كما لو كان العمل موجهًا ضدهم أو كما لو ثار عليهم أبناؤهم أو بعض من أفراد عائلاتهم . لكن لم يتعد الأمر هذا الحد . أما المحاكمون فقد أطلق سراحهم بعد أن قطع التحول شوطًا من حياته وبقيت مسألة إعادة الاعتبار لهم والاعتراف بحقوقهم بين أخذ ورد دام حوالي عشر سنوات وانتهى بإعادة الاعتبار والاعتراف بالحقوق وحتى بالعودة إلى العمل الفعلي داخل الجيش لمن كان منهم يرغب ذلك . أما برامجهم وإصلاحاتهم فقد أدخلت على القوات المسلحة ولو أنهم لم يشاركوا في إنجازها نذكر من بين هذه الإصلاحات توحيد وزارات القوات الثلاث في وزارة واحدة ، وزارة الدفاع ، واختصار مدة الخدمة العسكرية وغير ذلك من التطورات التي احتوى عليها برنامج " الوحدة العسكرية الديمقراطية " والتي نفذها المسؤولون بعد أن استقرت الديمقراطية وخاصة بعد أن جاء الاشتراكيون ومسكوا بزمام السلطة .

لم يكن أعضاء هذه الجمعية أول من فكر أو حاول إدخال الإصلاحات على نظام وهياكل القوات المسلحة وتطوير وسائلها وإمكاناتهم حتى تصبح متماشية مع العصر الذي تحياه . فالمصلحون والمحاولون كثيرون نجحوا مرة وفشلوا مرات نذكر من بينهم بالنسبة للعهد الذي نحن بصدد الفريق دياث أليغريا وهو الوحيد الذي حاول الإصلاح في عهد فرانكو ولكن ذهبت محاولاته سدى ولم يجن منها سوى ضياع شعبيته في الأوساط المتزمتة وعداء الكثيرين من زملائه الذين اعتبروه ليبراليا فأنتهى الأمر بعزله متهما بمقابلة أجراها مع الرئيس الروماني تشاوشسكو .

وكي لا نطيل فيتشعب الأمر ، لأن الموضوع يحتاج إلى دراسات عميقة مطولة نقول



الحقوقيون السبعة الذين ضموا الدستور الجديد

دستور الوفاق



ضدان اجتماعا من أجل الوطن
منويل فراغا زعيم اليمين
سان تياغو لاريو زعيم الحزب الشيوعي



الرئيس سوارث يودي اليمين القانونية

بأن القوات المسلحة كانت إبان التحول غير متحمسة لما يجري ولما عقدت النية على انجازه فحاولت الحفاظ على النظام القديم ولو في شكل جديد فيه شيء من التحور . فعارضت ثم قبلت عن مضض إعطاء الأحزاب اليسارية وخاصة منها الشيوعي ، حرية العمل في شرعية وقانون . غير أن هذا الموقف المحافظ أو الجامد لم يكن عاما ولا شاملا بل كانت هناك تيارات تحررية وإصلاحية وديمقراطية داخل القوات المسلحة التي تمسكت في كل وقت ورغم كل شيء بالانضباط والامثال للقائد الأعلى وهو الملك وللقانون ولو انتقدته بشدة في بعض الأحيان ولم يشذ عن هذه التصرفات إلا قلة والشذوذ يؤكد القاعدة .

نعود إلى قاعة البرلمان حيث الحكومة بكامل أعضائها والبرلمان بجميع نوابه محجوزون من طرف مائتي حرس مدني * الحرس الوطني * يقودهم المقدم تيخيرو، ولنحاول الإجابة عن تلك الاسئلة التي طرحناها والتي لا تزال مع أسئلة غيرها مطروحة وستبقى كذلك طويلا دون إجابة شافية لأنه من غير المعقول أن يقدم رجال في مستوى الفريق خايمي ميلانس دل بوش والفريق ألفونسو أرمادا والمقدم انطونيو تيخيرو مولينا على عملية كالتى أقدموا عليها بالصورة والطريقة التي تمت بها . فالانقلابيون لم يفكروا أو لم يقوموا باغلاق المطارات ولا بقطع المواصلات السلكية واللاسلكية ولا باحتلال محطات الإذاعة والتلفزيون * بعد ساعات من بداية العملية احتل فريق محطة الإذاعة الوطنية ثم انسحب فلم يحدث تغيير في البرامج يلفت الانتباه * وحتى فروع هذه الوسائل الموجودة داخل البرلمان استمرت تعمل وتنقل اخبار الحدث لمدة غير قصيرة . ثم أنهم لم يعلنوا للشعب ولا للقوات المسلحة ولا لأحد عن برامجهم وغاياتهم وعن الذي دفعهم لاتيان ذلك .

فالعملية منقوصة أو مرتجلة أو هي مجرد مسرحية ، ومهما يكن من أمر ، فالتحريات والمحاكمة قد أجابت عن اسئلتنا ، ولو أنها أجوبة منقوصة غير مقنعة ، فأفادت بأن الدوافع هي اعتقاد هؤلاء المتمردين بأن أسبانيا سائرة إلى التفكك والهلاك وسيأكلها " اليساريون وخاصة الحمر " منهم ولذا كانوا ييغون الاتيان بحكومة " وطنية " * قد تكون تلك التي تحدثت عنها الإشاعات الرائجة والتي تقول بأنها سترأس من طرف ثلاثي مكون من عسكريين ومدني * وأن تحافظ هذه الحكومة على

مكاسب أسبانيا الأخلاقية ووحدها الترابية . أما بخصوص من كان مع أو وراء المنتفضين فقد أثبتت التحريات أن ليس معهم أحد وليس فيه ما يدل على وجود أبعاد أخرى أكثر من مغامرة هذه القلة التي تشمل كذلك عددا من الجنود قد أنقادوا مغرورين أو لمجرد طاعة أوامر رؤسائهم .

دخل تيخيرو والرجال المرافقون له قاعة البرلمان واحتجزوا من فيها إلى منتصف نهار اليوم الموالي . بعد دخولهم بقليل التحق بهم الفريق ألفونسو أرمادا ليفاوض المقدم تيخيرو ، حسب ما ادعاه أثناء المحاكمة . لكن كل المعامات تدل أن المقدم تيخيرو كان يمثل الجناح المتطرف في العملية أما الفريق أرمادا فالتيار المعتدل لذا سارع ليغتسم الوضع وليحول دون فشل المحاولة نهائيا لأنه خلافا لكل الحسابات والسوابق التاريخية وحتى خلافا للمنطق لم يتحرك شيء في البلاد أمام ذلك الحدث الخطير . فكل الحاميات والوحدات وكل الأسلحة بقيت هادئة لم تتحرك ولم تخرج من قواعدها باستثناء حامية بلنسية . والأهم من كل هذا هو أن الشعب ، وقد يكون العنصر الذي عول عليه وعلى تحركه المنتفضون ، هذا الشعب لم يتحرك ولم يندفع في الشوارع لا هاتفا مؤيدا ولا غاضبا مستنكرا بل بقي في بيوته ومكاتبه ومقاهيه يتتبع الأحداث عن طريق الإذاعة والتلفزيون واثقا في كل من أوكل إليهم أمره من قادة وزعماء في تعقل قواته المسلحة وقائدها الأعلى الملك خوان كارلوس .

تصرف الشعب بحكمة ورصانة ، وكبح جماح عواطفه ومشاعره في تلك الظروف والساعات الحرجة الحبلى بكل الأخطار التي كانت تكفي هفوة بسيطة مهما كان مأتاها كي تنهال على أسبانيا عواصف الهدم والتدمير . ولا شك أن أكثر هذه الهفوات خطورة وأسرعها هدمها هي خطوة خاطئة بخطوها الشعب ، تقوم بها الجماهير دون تفكير ولا تبصر خاضعة فيها لاهوائها وعواطفها لا غير فلتتصور ، ولو لبرهة . أن الجماهير الشعبية انطلقت في الشوارع معبرة عن مشاعرها تجاه الحدث فتهتف ، مؤيد بعضها ومعارض مندد البعض الآخر . أليس من السهل ، والحال كهذا ، أن يصطدم المتظاهرون وتتدخل قوات الأمن فيحدث الهيجان وتكفي هذه الشرارة كي يلتهب الحريق ويتسع لهيبه وتقع البلاد في نزاع آخر قد ينتهي مرة أخرى إلى حرب أهلية أو إلى دكتاتورية أشد من سابقتها .

لكن لم يحدث من هذا شيء وحافظ الشعب على هدوئه فبقيت الأمور بأيدي صاحب الشأن . بأيدي الوحيد الذي لم يحتجز وهو الرئيس الأعلى للسلطة والدولة وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو ملك البلاد وصاحب عرشها . بقي الملك وحده مرة أخرى يواجه وضعاً في منتهى الخطورة وظرفاً حاسماً في منتهى الدقة وكان عليه أن يفكر ويمعن التفكير ويزن الأمور ويوازن بين الحلول النتائج ويختار القرار المناسب ويعمل على انجازه قارناً لكل خطوة عواقبها . بقي الملك وحده مرة أخرى ومصير بلاده ووطنه وشعبه في مهبط الرياح تكفي هفوة بسيطة لتقع البلاد في ما لا رجعة فيه . بقي وحده ماسكاً بدفة المركب وهي على وشك الغرق وكان عليه أن يرسى بها على شاطئ السلامة وأن يسرع لأن الأمواج لا تنتظر ولا تمهل .

بضع ساعات كفت الملك لينقذ البلاد من هاوية الفتنة وداء الشقاق . فلهجوم على البرلمان قد تم قرابة الساعة السادسة مساءً وقبل منتصف الليل ظهر الملك على شاشة التلفزيون ليطلع الشعب بكل فتاته على ما اتخذته من قرارات وما تم انجازه خلال تلك الساعات الحرجة وليطمئنه ويزيد من هدوئه ورضائته . إن أول قرار اتخذته بمجرد علمه بالحدث هو عدم مساندته الانتفاضة ومعارضته لها معارضة قاطعة . وكنتيجة لهذا القرار أمر في الحين كتاب الدولة بكل الوزارات بالالتحاق بمناصبهم والقيام بدور الوزراء المحتجزين وأن يعتبروا مجلس الوزراء ، مجلس كتاب الدولة في هذه الحالة في حالة انعقاد متواصل إلى أن ينفرج الوضع وتعود الأمور إلى نصابها . ثم اتصل بالقادة العسكريين وفي مقدمتهم قادة الأركان يأمرهم بوجوب احترام الدستور والقانون وعدم الانزلاق نحو المغامرة فلبى جميعهم النداء وأطاع الأوامر . أما ميلانس دل بوش رأس الحركة وعقلها المدبر فقد حاول إقناع الملك بضرورة ما قام به المنتفضون وبشرعية عملهم ولكنه أمام عزم الملك وتصميمه على احترام الشرعية القائمة والامثال للدستور والقوانين المشروعة ، عرف أن ليس أمامه سوى الامثال والطاعة فامتل هو أيضاً فألقى السلاح واستسلم . وهكذا بقي تبيخرو وجنوده في البرلمان صعبة رهائنهم إلى الصباح الموالي لما أخذ الجنود في الاستسلام إلى زملائهم الذين حاصروا مبنى البرلمان منذ الليلة الماضية وما أن جاء منتصف النهار حتى أطلق سراح كل المحتجزين واستسلم جميع من شارك في مهاجمة المجلس بما فيهم المقدم تبيخرو .

تنفست إذاك البلاد الصعداء وعادت الأمور إلى نصابها وشرعتها واستطاع الملك أن ينام نـومة هادئة وهو مطمئن على مملكته ، واثق من نجاتها من شباك الفتنة والفوضى التي كادت أن تقع فيها ، مؤمنا أن ما أرادها لها من ديمقراطية وعيش لثريم سيتحقق لا محالة .

أما الذين أسهموا في محاولة الانقلاب هذه ، فقد سجنوا وحوكموا بعد ذلك من طرف محكمة عسكرية ودامت المحاكمة من يوم 19 فبراير ﴿ شباط ﴾ إلى يوم 24 مايو ﴿ أيار ﴾ من عام 1982 . وكما يقول روبرت غراهام " أبرزت هذه المحاكمة مفهوميين متقابلين تماما داخل المجتمع . فبالنسبة للنظام الديمقراطي لم يتصرف الضباط أحسن من إرهابيين حاولوا مساومة الدولة ولذا استحقوا العقاب بما يتناسب ، لكن كان جانب من المؤسسة العسكرية والمدنيون اليمينيون المتطرفون يرون فيهم عسكريين مكرمين قاموا بكل شجاعة بواجبهم الوطني لانقاذ أسبانيا من الإرهاب وتدهور الأخلاق والانفصالية والسلطة الشيوعية . كان هذا انقساما واضحا بين الأسبانيتين ، بين ذلك المجتمع الذي تطور وتمدن وبين الآخر الرافض لفهم معنى التغيير " .

صدرت الأحكام ثم استؤنفت فنظرت القضية المحكمة العليا ، المدنية هذه المرة وأصدرت أحكاما أكثر شدة بالنسبة لكبار المسؤولين عن الانتفاضة وطويت بذلك صفحة كادت أن تكون سوداء في تاريخ أسبانيا الحديث وعهدها الجديد .

عاد البرلمان إلى الانعقاد في اليوم الموالي للافراج عن أعضائه وأعضاء الحكومة واستؤنفت عملية التصويت لتزكية السيد كالفو سوتيلو كرئيس للحكومة فتم ذلك بأغلبية كبيرة أملاها الوضع الحرج والظرف الحاسم .

استلم كالفو سوتيلو مقاليد الحكم ودام على رأسها عشرين شهرا سارت فيها الأمور على مهل ولم ينجز خلالها ما يستحق الذكر باستثناء إدخال أسبانيا في عضوية الحلف الاطلسي كما لو لم يأت السيد كالفو سوتيلو إلى الحكم إلا لاتخاذ تلك الخطوة التي لم يعتبرها سلفه السيد سوارث أمرا مستعجلا ولا سمح لنفسه باتخاذ قرار بشأنها قبل عرض ذلك على الشعب في استفتاء شعبي عام .

إن الانضمام إلى الحلف الأطلسي كان منذ أن بدأ التحول عنصرا من عناصر السياسية الخارجية الأسبانية التي تحدد ميولاتها واتجاهاتها طبقا للقرار الذي يتخذ في هذا الشأن . كان معظم الساسة والملاحظين يخضعون حكمهم على سياسة أسبانيا الخارجية لما تقرره بخصوص الحلف وروابطها معه ، لذا كان الجميع يرى وجوب اتخاذ قرار بهذا الشأن حتى تعرف وجهة أسبانيا . وهذا لعمري أكبر الخطأ لأن أسبانيا قد أعربت منذ الساعة الأولى من العهد الجديد على لسان عاقلها ورئيس حكومتها عن وجهتها التي تتلخص في أنها جزء من أوروبا الغربية وأنها ستعمل ضمن دول تلك المجموعة لما فيه المصلحة المشتركة والأمن والسلام للجميع وهي بحكم تاريخها لها روابط خاصة مع دول أميركا اللاتينية والعالم العربي وهي ستعامل مع كل دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وفي سبيل احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها والمساعدة على حل كل المشاكل بالحوار والكلمة الحسنة .

أبعد هذا ثمة حاجة لمزيد الإيضاح ؟ كلا . ولكن رغم ذلك كان الكثيرون في الداخل والخارج يرون أنه لا يمكن الحكم على سياسة أسبانيا الخارجية إلا عبر قرارها بشأن الحلف الأطلسي حتى أن بعض الملاحظين اعتبر أن كل المناورات التي حيكت حول السيد سووارث داخل حزبه وخارجه فأجبرته على الاستقالة كان أساسها ومحورها عدم إعطائه هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام وأولوية . لم يكن بوسع السيد سووارث غير ما فعل لأن الأمور والمشاكل التي كانت أمامه لمعالجتها كانت كلها حيوية مستعجلة وعليها يتوقف نجاح التجربة الديمقراطية وضمان مستقبل أسبانيا . أما الانتماء إلى الحلف الأطلسي فهو أمر يأتي في المرتبة الثانية أي بعد أن تستقر الأمور وتتركز الديمقراطية فيستطيع الشعب . المنقسمة آراؤه بهذا الخصوص بين محبذ ومعارض ، من اتخاذ القرار الذي يرثيه قرار الانتماء أو عدمه ، قرار يتخذه مباشرة عن طريق استفتاء عام وعد باجرائه في الوقت المناسب .

ومهما يكن من أمر ، فقد سارع كالفو سوتيلو بتقديم القضية إلى البرلمان فأحرز على موافقته وطار بعدها إلى بروكسل حيث قدم طلب الانتساب إلى الحلف فقبل الطلب وتمت العضوية .

كانت الأمور بعد هزة الثالث والعشرين من فبراير ﴿ شباط ﴾ ، تجري داخل

البرلمان ، فالمحاولة الانقلابية أفهمت الجميع أن الظرف لا يسمح باللعب والتهاون بل يدعو إلى التوحد والتعاون . على هذا الأساس ، توصل الحزبان الرئيسيان ، حزب الوسط والحزب الاشتراكي ، إلى نوع من الاتفاق الضمني حول التشغيل وحول منهج وأبعاد الاستقلال الذاتي للأقاليم وغير ذلك من الشؤون اليومية التي كانت تحتاج إلى حل أو قانون أو أي قرار .

سارت أمور الدولة والمجتمع في جو من الانسجام وفي شبه وحدة قومية فالإضرابات والتظاهرات العمالية قد انحسر عددها والإنجازات الحكومية كانت تحظى بموافقة المعارضة إلا الانضمام إلى الحلف الأطلسي فقد عارضه اليساريون بشدة لأنهم كانوا ينادون ، والاشتراكيون في مقدمتهم ، بسياسة عدم التسلح والسلم والحياد .

لكن لان كانت الأمور تجري طبيعية داخل الإطار الحكومي وفي معالجة الشؤون اليومية للبلاد ، فإن الأمر مخالف تماما داخل الحزب الحاكم وكانت حياة السيد كالفو سوتيلو داخله تزداد صعوبة يوما بعد يوم إذ لم يكن لينجح حيث فشل السيد سوارث الذي يفوقه جاذبية ومقدرة على الحوار ويوحى أكثر منه بالثقة والصدق . وهكذا ، وأمام تدهور الأمور حزبيا واستحالة الحكم والسير في طريق الانجاز لم يبق أمام رئيس الحكومة إلا اتخاذ ما ينصح به الشرف من تدابير ومخططات سياسية وانتخابية مغايرة ، فحل البرلمان ودعا إلى انتخابات عامة جديدة حدد موعدها ليوم 28 أكتوبر 1982 .

بهذه الانتخابات العامة ، وهي الثالثة خلال سبع سنوات ، باستثناء الاستفتاء والانتخابات البلدية والاقليمية بهذه الانتخابات دخلت عملية التحول شوطها الأخير ولم تكن نتائج الاستشارة الشعبية إلا تأكيداً لاقترب نهاية مرحلة التحول ودخول البلاد نسق الحياة بها محتوى عليه من مصاعب وأتعاب وتعقيدات .

امكانية المستحيل : بعد ست سنوات من بداية التحول ، كانت الخريطة السياسية الأسبانية قد تغيرت تماما وتغيرت فيها موازين القوى فأدى ذلك إلى المعادلات والنتائج . كانت الصورة جديدة بجدة البلاد وجدة الجيل الذي تقدم إلى الساحة ليأخذ المشعل ويواصل المسيرة .

تفكك الوسط الذي انتصب بين طرفي أسبانيا اللذين تنازعا طيلة أحقاب فسيطر على الموقف وحال دون اصطدام محتمل . تفكك الوسط وبتفككه قوي الحزبان اللذان على يمينه ويساره مباشرة بينما تقلصت الشيوعية لتبعثرها وتفرقها ونزل التطرف اليميني واليساري إلى أدنى مستويات الشعبية .

هذه هي الصورة التي كانت عليها البلاد حزبيا وسياسيا لما أقدمت على ثالث عملية انتخاب ستكون بنتائجها البرهان على أن التحول في أسبانيا قد نجح وأن البلاد قد تعدت خط الخطر واجتازت الامتحان بنجاح ولم يبق إلا شوط أخير تنظم فيه المنجزات وتهذب فيه الهياكل وتكمل فيه النواقص فلا يبقى أمام البلاد إلا السير والتقدم .

يقول الدبلوماسي والكاتب الأستاذ خوزي ماريا أريثا واصفا السيد فيلبي غونثالث ماركث ، زعيم الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ، " هو رجل ذو ذكاء سريع ، يلقف الأفكار بسرعة كبيرة جدا وهو محاور ماهر . فعبارته مقنعة وبصوت منخفض هي قوية الإيعاز " . وإذا أضفنا إلى هذا الوصف الدقيق الصادق مقدرة فائقة على الخطابة وتحريك الجماهير إلى جانب طلعة وجه تستريح لها النفس قبل العقل عرفنا أن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني وجد في السيد غونثالث ضالته المنشودة وكما قال المؤرخ الكبير الأستاذ ريكاردو دي لاثيارفا " انه الاكتشاف الكبير للاشتراكية في الداخل وللإستراتيجية الأطلسية " التقديمية " لمجابهة التحول الأسباني انه رجل ذو ميول ديمقراطية صادقة * ولو أنه على ما يبدو ، يخلط وبدرجة خطيرة بين الديمقراطية والاشتراكية * وهو يتمتع ، قبل كل شيء ، بحاسة عظيمة للاتصال المباشر ، دون كبير الاهتمام بالتناسق النظري والسياسي . . . إنه الزعيم المثالي لمجتمع ضعيف التكوين السياسي وفاقد التجربة الديمقراطية . إنه الزعيم المثالي لحزب يطغى فيه التطبيقي على النظري واستغلال السلطة على العناية بالجذور . . . "

إذا اعتبرنا كل هذه الأوصاف عرفنا إذن أن الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني كان بيد زعامة كفأة ، شابة ، قوية العزيمة ، مصممة ، وهي إلى جانب هذا تتمتع بسند أدبي ومادي كبير من طرف الأحزاب الأخرى في أوروبا وبقية العالم وخاصة من جانب

اتحاد الاشتراكية العمالية .

لم تكن هذه الزعامة محدودة أو مقصورة على السيد غونثالث بل هو يرأس فريقا من أنداده بدأوا المسيرة معا إلى أن استحوذوا على مراكز قيادات الحزب فافتكوه من القدامى وبعثوا فيه نفسا جديدا ودما شابا وها هم الآن ، والبلاد على أهبة المرور بتجربة انتخابية أخرى ، على وشك جني ثمار مجهوداتهم والصعود بحزبهم إلى المرتبة الأولى ولذا وجب تسخير كل القوى والإمكانات لتحقيق ذلك .

أما الإمكانات المادية فهي متوفرة بكثرة وستبذل بسخاء بيننا الامكانيات البشرية وعلى المستوى القيادي فهي محدودة ويجب أن تكون محدودة لأن العبرة بالكيف لا بالكم ثم إن الحزب يحوي تجربة جديدة فلا بد من الحيلة والحذر والمحافظة على زمام الأمور بأيدي قليلة لكن مقتدرة وامينة وثابتة . إن من حظ السيد غونثالث أنه وجد في علاقته المتينة بالسيد ألفونسو غيرا سندا قويا ومخططا ماهرا ومنظما محكما فكان كلاهما مكملًا للثاني وكوّنَا منذ الستينات الثنائي المتين الذي أدار دفة الحزب إلى أن أصبح ما هو عليه من قوة ونظام وشعبية فتقدم بكل هذا الرصيد إلى انتخابات أكتوبر 1982 * تشرين أول * واضعا برنامجا متكاملا وخطة للحملة الانتخابية حكيمة ، جعل شعارها " التغيير " فكان الشعار صدى لما يدور في خلد الجماهير وتجسيما لما كانت البلاد في حاجة إليه بعد أن أنهت مراحل التحوّل الأولى بما اقتضته من تقنين وتطهير وتنظيم .

عرف تقنيو الحزب كيف يستغلون الوضع أحسن استغلال ووضعوا في برنامجهم وفي دعايتهم كل ما بدا علاجا للأخطاء أو النواقص السابقة أو ضروريا للحاجيات المستقبلية فوعدوا بأحداث 800 ألف موطن شغل وبإصلاح الإدارة ودواليها وبتطوير الصناعات القديمة البالية إلى أخرى حديثة ضرورية لماشاة العصر ومتطلباته ووعدوا بإجراء إستفتاء يقرر به الشعب بقاء أسبانيا في عضوية الحلف الأطلسي حيث حصرها كالفو سوتيلو أو الخروج منه وبالعامل بكل الوسائل للقضاء على الارهاب والإجرام والانحلال .

كان هذا ما تريده الجماهير فاستجابت لنداء الحزب وأسفرت الانتخابات عن فوزه

وكان انتصاره عديم المثل في حياة أسبانيا الديمقراطية إذ لم يحرز أي حزب قط على أغلبية مطلقة بالبرلمان كالتى أحرز عليها الحزب الاشتراكي العمالي في هذه الانتخابات .

حصل الحزب الاشتراكي على مائتي مقعد (202) من مجموع ثلاث مائة وخمسين وهذا ليس بالأمر الهين . انه يعني تأييد أكثر من عشرة ملايين من المواطنين البالغين سن الرشد من مجموع ستة وعشرين ونيف . إنه يعني أغلبية مطلقة تمكن الحاكم من تنفيذ كل قراراته ومخططاته وتحويلها إلى تشريعات وقوانين يصادق عليها مجلسا النواب والشيوخ دون معارضة تعرقل ولا مفاوضات تعطل أو مساومات مع الكتل البرلمانية الأخرى . إنه يعني استطاعة إدخال كل الإصلاحات التي تحتاجها البلاد في مختلف القطاعات بكل سهولة ويسر . إنه يعني أيضا أن الاشتراكيين يمثل هذه الأغلبية في المجلسين وبأخرى تشابهها في الحكومات المحلية والبلديات ، سيحكمون بأمرهم وقد يتصاعد الغرور إلى رؤوسهم فيسيثون أو " يتدكرون " .

انتهت الانتخابات على أية حال برسم خارطة سياسية جديدة لأسبانيا فالبلاد ذات الخمس مائة حزب (580) بين أحزاب وطنية وإقليمية أصبح برلمانها يعكس ثنائية حزبية واضحة المعالم . حزب اشتراكي * يساري * بأغلبية الثلثين (202) وحزب التحالف الشعبي * يميني * بثلاث مجموع المقاعد - 106) وثمانية أحزاب أخرى حصلت جميعها على اثنين وأربعين مقعدا (78) .

إن الشعوب في تطورها وتفاعلها مع الأحداث تخضع علاوة على كل دعاية ومؤثرات إلى نسق طبيعي يدفعها إلى التحول من مواقف إلى أخرى ومن وجهة إلى غيرها وذلك على مراحل متتالية وبخطوات متتابعة بعضها سريع عريض وبعضها بطيء قصير . ولكن لا يكون ذلك أبدا تغييرا كلياً " انقلابياً " أي من اتجاه إلى آخر معاكس ولا يحدث أبدا بطريقة مفاجئة تلقائية إلا إذا كان الشعب مسيراً ، مغلوباً على أمره ، يؤمر فيطيع ويوجه فيسير . والشعوب في مراحل الانتقال تحتاج إلى مدة تقضيها في تحسس الطريق وفي الموازنة بين الاتجاهات فتؤيد هذا حيناً وذاك آخر وتسير في هذا الاتجاه خطوات ثم تعود وتغير الوجهة إلى أن يستقر قرارها ويزداد هذا الأسلوب أو هذا التصرف بروزاً كلما تشابهت برامج الأحزاب وانعدمت أو ضعفت أيديولوجيتها .

هكذا ، وطبقا لهذه القاعدة تصرفت الجماعير الشعبية الأسبانية في كل الانتخابات التي أقبلت عليها منذ وفاة فرانكو إلى شهر يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1987 وهي آخر انتخابات جرت قبل كتابة هذه الأسطر . وهذه الاستشارات الكثيرة العدد بالنسبة للمدة الزمنية ، استفتاءان وثلاث دورات انتخابية مضاف إليها الانتخابات البلدية والاقليمية ، تحتاج إلى دراسات عميقة مستفيضة لتحليل وفهم تصرفات الجماهير الشعبية في أسبانيا وهي جماهير لم تتخذ بعد قرارها النهائي في ما لا علاقة له بالاتجاهات السياسية وهي بأخذ ذلك القرار قد تفاجيء المتبع أكبر المفاجأة وسيوضح ذلك لا محالة خلال دورة أو دورتين من الانتخابات المقبلة . إذاك فقط ، ويكون قد مر على صدور الدستور ستة عشر سنة ، يمكن اعتبار اختيار الشعب الأسباني قد استقر وإذاك فقط يمكن اعتبار نتائج الانتخابات شبه ثابتة تعكس فعلا حقيقة ميولات الناخبين السياسية ، فترسم الخريطة السياسية للبلاد .

أما الآن فإن الملاحظ يواجه المفاجأة تلو الأخرى مع شيء من الثوابت . فلئن كان تطور الحزب الاشتراكي الإيجابي أو السلبي طبيعيا تبرره الأحداث والظروف وأعمار الناخبين إلى غير ذلك من المؤثرات ، فإن ما تعرضت إليه الأحزاب الأخرى يدل على أن الجماهير غير المتحيزة لم يستقر قرارها بعد وهي لا تزال في مرحلة الدروس والتجربة والاختيار . وهذا طبيعي في بلد لا تزال تطفئ فيه شخصية الزعيم وقائد الحركة على مبادئ هذه الأخيرة وعلى معتقداتها التي تنعدم أكثر فأكثر . فحزب الوسط الديمقراطي في البداية وحزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي الآن هما حزبا السيد سـووارث وحزب التحالف أو الرابطة الشعبية هو حزب السيد فراغا ﴿ حتى بعد أن استقال من رئاسته ﴾ وحتى الأحزاب التاريخية ذات المعتقدات ﴿ الأيديولوجيات ﴾ المعروفة عالميا والشبه مقننة أن صح التعبير مثل الاشتراكية أو الشيوعية فهي أحزاب زعمائها ولذا فالشيوعي حزب السيد كاريو ﴿ قبل أن يستقيل هو الآخر عام 1982 ويؤسس حزبا جديدا ﴾ والاشتراكي حزب السيد فيلبي غونثالث (79) .

مهما يكن من أمر فإن انتخابات أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1982 قد انتهت بفوز حزين ، الاشتراكي وسيحكم بأغلبية مطلقة تريجه من كل عناء برلماني وحزب يميني غير متطرف سيجسم المعارضة ويتم ثنائية شبيهة بثنائية الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى .

وهكذا تحققت المعجزة ، وأمكن ما كان مستحيلا . لم تمض على وفاة فرانكو سوى سبع سنوات يوما بيوم تقريبا وها هو الحزب الاشتراكي العمالي ، أحد الحزبين " الكافرين الملعونين " اللذين حرّم ذكرهما طيلة أربعين عاما أو يزيد ، ها هو يصل إلى القمة ويمسك بمقاليد أمور البلاد وتسير شؤونها وكان وصوله بطريقة شرعية ديمقراطية وجاء نتيجة لرغبة الشعب صاحب السيادة والقرار . ها هو الحزب الاشتراكي يستلم السلطة وحزب يميني يواجهه في كرسي المعارضة دون أن يكون هناك خرق للقوانين أو يكون هناك صراع غير ذلك الذي تشير وتسمح به قوانين اللعبة الديمقراطية . ها هو الحزب الاشتراكي اليساري النزعة يستلم السلطة بمفرده داخل نظام ملكي تقليدي عتيق حذ أن يكون دستوريا فكان " مملكة جمهورية " أو " جمهورية متوجة " ، جمهورية ملكية .

ما من شك أنه لو تجرأ أحد في شهر أكتوبر " تشرين أول " 1975 وقال ان الحزب الاشتراكي سيحكم البلاد وبمفرده في أكتوبر ﴿ تشرين ثان ﴾ 1982 أو إن الحزب الشيوعي سيسهم بصفة طبيعية وبحرية كاملة في بناء نظام جديد للبلاد وأن يكون هذا النظام ملكيا وأن الأحزاب اليمينية ستكون المعارضة الرسمية داخل البرلمان الأسباني قابلة لعبة التداول حسب نتائج صناديق الاقتراع ، لو قال أحد ذلك لزوج به في السجن أو في مستشفى المجانين لكن ، لو تعلقت همّة المرء بما وراء العرش لناله ، وقد تعلقت همّة الأسبان ملكا وسياسيين ومفكرين وعمالا وجماهير باقامة نظام ديمقراطي تكون السيادة فيه للشعب فنالوه وكان لهم ما نوا .

لقد مشت أسبانيا شوطا كبيرا جدا في مدة قصيرة جدا ، وقد أمكنها أن تحقق ما كان مستحيلا لأن " التاج " أراد أن يكون سلطة تقف حكما فوق الأحزاب السياسية وأن يسهر على تطبيق الدستور وأن يكون العاهل ملكا على كل الأسبان وأن يقيم مستقبل البلاد على اتفاق للتضامن الوطني الذي بدونه تصبح محاولة اقامة الديمقراطية غير مجدية " (80) .

أمكن المستحيل لأن الأمر بالنسبة للأحزاب اليسارية والجمهورية ، كما قال السيد فيلبي غونثالث " ليس الخيار بين الملكية والجمهورية بل بين الدكتاتورية والديمقراطية " . أمكن المستحيل لأنه في أقل من سنة أنتقل سان تياغو كاريو ،

ذلك الذي كان اسمه طيلة أربعين عاما ، ألعن من " الشيطان الرجيم " انتقل من زنزانة بمقر إدارة الامن العام إلى محرات القصر الملكي ومقاعد البرلمان . أمكن المستحيل لأن السيد فيلبي غونثالث انتقل في أقل من خمسة وعشرين شهرا من العمل السري الخفي إلى بديل للسلطة وبعد ست سنوات وصل إليها بالطرق الشرعية وفي نطاق الدستور والقوانين . أمكن المستحيل لأن كل فرد من أفراد الشعب الأسباني قد اعتبر أن مهمة التحوّل تهمه كما تهم الآخرين فأسهّم عن قصد أو عن غير قصد ، مباشرة أو بصفة غير مباشرة ، بالكثير أو بالقليل ، في بناء هذا الصرح الذي أراد الجميع تشييده ليعيش الجميع تحت سقفه في رغد وسلام ووئام .

ما إن ظهرت نتائج الانتخابات حتى وجد السيد غونثالث وهو الذي بصفته أمينا عاما للحزب الفائز سيعهد إليه تشكيل الحكومة الجديدة ورئاستها ، وجه خطابا للشعب قال فيه يجب أن لا يشعر أي مواطن أنه أجنبي عن هذا العمل الجميل ، العمل التمديني والتقدمي والتضامني الذي علينا انجازه معا . إن تعاون كل أسباني داخل نطاقه ضروري لبلوغ الهدف وهو دفع أسبانيا إلى الأمام . ان الدستور الأسباني الذي وافق عليه الشعب وصادق عليه الملك ، قد استغل بصفة صحيحة فمكن من التداول على السلطة وهذا التداول هو أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية ولذا ، وفوق ما قد يخالج ضمير كل فرد فيعرقله يمكن القول وبكل ارتياح إن الانتخابات العامة الثالثة قد جرت بكل صفاء ونظافة وبهذا فان الفائز والرابع هو الديمقراطية والشعب والأسباني ، أكثر من أي حزب معين " .

بهذا الخطاب أثبت السيد غونثالث أن التحوّل قد بلغ شوطه الأخير وأن الديمقراطية التعددية قد تركزت وأن التعايش بين الاسبان أصبح واقعا ولم يبق إلا السير قدما في هذا الطريق ومواجهة الحياة اليومية ومصارعتها وسيبدأ بتحقيق التغيير الموعود .

يقول الصحفي الشهير السيد خوزي أونيتو في كتابه " تشریح تغيير نظام " إن

مجموع 10 127 392 صوتا التي حصل عليها الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني يعني 202 نائبا والأغلبية المطلقة في مجلس النواب وأغلبية قوية في مجلس الشيوخ بمجموع 134 مقعدا تعززت بعد أشهر ومن خلال الانتخابات البلدية والأقليمية التي جرت في شهر مارس ﴿ أيار ﴾ 1983 ، بالسيطرة على المجالس البلدية والإقليمية الرئيسية في البلاد وبأغلبية الحكومات الإقليمية .

بهذه الحال ينتهي الإصلاح والتحول بتحويل الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني التحكم المطلق تقريبا في كل دواليب السلطة . تحكم في الجهاز التنفيذي وتحكم في السلطة التشريعية وتحكم في السلطة البلدية وتحكم في الحكومات الإقليمية وتحكم في التمثيل النقابي عن طريق جهازه الرئيسي ، الاتحاد العام للعمل ، وكذلك وفي الواقع ، تحكم في جانب من وسائل الاتصال الاجتماعي ﴿ جرائد الحركة الفرنكية التي تم في ما بعد بيعها بالمزاد العلني ﴾ وتحكم في التلفزة الوحيدة " .

" إن أغلبية كبيرة من الأسبان قد وضعوا عن طريق صناديق الاقتراع كل آمالهم بأيدي حزب وعد بمشروع عريض الآمال لتغيير المجتمع ولتخطي الشلل السياسي الذي وقع فيه الإصلاح وللخروج من الأزمة الاقتصادية ولتطوير بناء الدولة والحريات التي ضمنها الدستور تطورا كاملا ولتنظيم الجهاز الإداري غير الناجح تنظيما معقولا للتمكن من مقاومة البطالة وعدم المساواة الاجتماعية .

لم يحرز قط حزب من الأحزاب في تاريخ أسبانيا سلطة كهذه السلطة عن طريق صناديق الاقتراع ولم يحدث قط أيضا أن اتفق عدد كهذا من الآراء لتحقيق برنامجا طموحا يضم أحداث 800 ألف موطن شغل جديد خلال أربع سنوات المدة النيابية ودعوة استفتاء عام حول مستقبل أسبانيا داخل الحلف الأطلسي وتعميق وتوسيع الحريات التي ضمنها الدستور والتغيير الجذري والتحسين لكل الخدمات الاجتماعية الصحية والسكنية والتربوية وتعصير الأجهزة الانتاجية وتحسين الانتاج وتعصير البلاد وعقلنة العلاقات الصناعية ونشر الثقافة بين كل فئات المجتمع الأسباني .

ومع هذه الأهداف ، التي كان البعض منها خياليا أكثر منه واقعا كما أثبتت الأيام

ذلك ، تم الوعد بإجراء تخطيط يوافق عليه الجميع وبالمحافظة على المقدرة الشرائية للأجور وبشفافية الاعتمادات وبإعادة بناء المؤسسات العامة بتخفيض تكاليف التأمين الاجتماعي المستوجبة على الشركات وبالقضاء على التبذير في المجال الصحي وبعرض خدمات أحسن نوعية لتطوير وديمقراطية التربية العامة والخاصة ولنشر الثقافة ولقطع دابر الرشوة والمحسوبية داخل الإدارة وللحصول على عدالة أكثر نجاعة وسرعة ومجانية ولحماية الحقوق الخاصة وضمان حقوق الإسهام .

والخلاصة فهو برنامج لبناء مجتمع أكثر عدالة وأكثر مساواة وأكثر حرية وأكثر سعادة " (81) .

بهذا البرنامج الواسع الكبير الطموح ، وبهذه القوة المستمدة من أغلبية مطلقة ناتجة عن الاقتراع الحر السليم شكل السيد فيلبي غونثالث ماركث أول حكومة له في بداية شهر ديسمبر * كانون أول * 1982 فكان أصغر رئيس حكومة أوروبي وكانت حكومته التي شكلها ، دون استشارة أو أخذ رأي أحد على ما يبدو ، وزارة شابة تدور أعمار وزرائها حول الأربعين عاما وهي تقريبا سن الرئيس وسن الملك وهذا يعني أن معظم الساهرين على مصير أسبانيا ومعظم المسؤولين على تسيير دفتها هم أبناء جيل واحد الشيء الذي يسهل تفاهمهم وتعايشهم وسط دوامة السلطة والحكم . ألم يقل الملك لأحد زواره من رجال الإعلام وكان التحول في خطاه الأولى ، والسيد فيلبي غونثالث لم يعلن بعد قبوله وقبول حزبه بالنظام الملكي ، ألم يقل " أظن أنه يمكنني التفاهم مع فيلبي . فلنا نفس العمر تقريبا ولنا عدة نقاط تقارب " .

وأمكن للملك فعلا أن يتفاهم مع فيلبي لكن هل أمكن لهذا الأخير أن ينفذ ذلك البرنامج الواسع العريض الذي وعد به خلال حملته الانتخابية والذي جسم به أحلام الملايين فأعطته تأييدها ووضعت مصيرها بين يديه ؟ هل نفذ فيلبي غونثالث وصحبه كل تلك الإصلاحات والتغييرات التي وعدوا بها ؟ هل نجح الاشتراكيون في تغيير وجه أسبانيا " حتى يصعب على والدتها التعرف عليها بعد ذلك " حسب ما صرح به السيد ألفونصو غيرا نائب رئيس الحكومة والرجل الثاني في الحزب الحاكم ؟ هل حقق الاشتراكيون فعلا كل آمال المواطنين التي وعدوا بتحقيقها ؟ إن الجواب عن هذه الأسئلة يخضع للقاعدة التي جاءت في بيت الشاعر الأسباني حيث يقول " ليس ثمة كذب أو حقيقة بل كل شيء يبدو حسب لون الزجاج الذي ينظر من خلاله " .

كثيرة هي اليوم ألوان زجاج النظارات فكثيرة هي إذن المآراء والأحكام على منجزات
الحكام الاشتراكيين في أسبانيا . ولذا فنحن سنضع زجاجا جليا أمام عيننا الأولى
وأخر قائما أمام الثانية وسنحاول أن نرى الأمور من خلال اللونين عسانا نوفق إلى
إعطاء لكل ذي حق حقه .

لقد قضى الاشتراكيون في السلطة دورة تشريعية كاملة ثم جرت انتخابات أخرى
في 15 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1986 فاز فيها الاشتراكيون مرة أخرى ولو أنهم خسروا
أكثر من مليون صوت . فهذا هي إذن ست سنوات قد مرت والسيد غونثالث على
رأس الحكومة فأصبح بذلك الرئيس الذي بقي ديمقراطيا في الحكم أطول مدة . فماذا
أنجز مما وعد ؟

إن السيد غونثالث يتمتع بجانب عظيم من الواقعية وهي التي ، بدون شك
أوصلته إلى زعامة الحزب برئاسة الحكومة . وهو يعرف كيف يغلب الواقعي على المثالي
ومن ثم فهو يعرف من أين تؤكل الكتف . هذه كلها صفات تكاد تكون بيعية فيه لم
تزد لها الأيام والتجارب إلا صقلا وبروزا . ففي الأيام الأولى من التحول كان السيد
غونثالث مثاليا يتحلى بالواقعية . لكن بعد عدة سنوات من الحياة البرلمانية قضاها
متزعما المعارضة ، وبعد اجتياز الخطوات الأولى في تجربة الحكم ، أصبح واقعا يتحلى
بالمثالية . إن أبرز دليل على واقعيته هو " لون " تشكيلته الوزارية الأولى التي كان
معظم أعضائها من المعتدلين لا من المتطرفين ، فطمأن بذلك
المعارضين وخاصة الخصوم من أهل " اليمين " دون أن يغضب أنصاره ومؤيديه
لأن هذه الجزئية لم تكن لتلفت انتباههم ، في المدة الأولى على الأقل . ثم إن السيد
غونثالث قد حرص على تطبيق سياسة أقرب هي إلى ما عرف في أوروبا
" بالديمقراطية الاجتماعية " ﴿ الاشتراكية ﴾ وأكثر من قربها وانتسابها إلى
الاشتراكية الماركسية . وهذا قد أغضب الجناح اليساري داخل حزبه ومع مرور
الأيام قد أغضب أيضا نقابته العمالية " الاتحاد العام للشغالين " صاحب
التاريخ الموازي لتاريخ الحزب وهو أحد الاتحادين الرئيسيين اللذين يفتسمان
تسيير القوى العمالية في البلاد . لكن هذه السياسة ، خاصة في ما هو اقتصادي ،
قد جلبت له رضا ومهادنة قطاعات أرباب المال وأصحاب الأعمال إن لم نقل
تأييدهم ومباركتهم .

لكن لنترك النظريات جانبا ولنتحدث بلغة الجميع ولنعد إلى البرنامج الذي وصل به الاشتراكيون إلى الحكم ولنستعرضه بندا بندا مقارنين الوعد أو المخطط بما أنجز ونفذ. هل تم التغلب على الأزمة الاقتصادية لقد تحسنت الأوضاع تحسنا ملموسا ولو أن الطريق لا يزال طويلا لكن كما قال أحد المسؤولين " لقد بدأنا نرى نور آخر النفق ". فالاستثمارات الداخلية والخارجية قد تضاعفت وهي في تزايد مستمر وارتفع في البداية حجم الصادرات لكن دون القضاء على عجز ميزان المبادلات . ولهذا وحسب ما جاء في تقرير المصرف المركزي فقد " اتخذت إجراءات حتى يتوازن الطالب الداخلي مع ركود الطالب الخارجي وحتى نسبق التأثيرات التي سيحدثها * أحدثها * انخفاض سعر النفط والمواد الأولية بالنسبة للصادرات الموجهة إلى مناطق جغرافية معينة إن المظاهر الأكثر بروزا في التقدم الاقتصادي تنحصر إذن في نمو الطلب الداخلي استهلاكيا واستثمارا في تحسين العرض بالنسبة للصناعة والخدمات وكتيجة لهذا نجد ارتفاعا واضحا في التشغيل وفي الأجور الحقيقية . أما المظاهر السلبية فهي تلخص في انخفاض الانتاج الزراعي وركود الصادرات وفي استمرار التضخم وعجز الميزان العمومي . إن حجم البطالة لا يزال مخيفا ولو أنه بدأ في الانخفاض هذه السنة (1986) ولكن بنسبة لا تعني حتى الآن شيئا " .

وباختصار " فان الاقتصاد الأسباني قد اعطى ، خلال السنوات الأخيرة ، أدلة قاطعة على أنه خارج من الأزمة أو على الأقل هو خارج من مرحلتها الصعبة " . فالتضخم الذي كانت نسبته تفوق الخمسة عشرة بالمائة (15٪) قد انخفض إلى أقل من خمسة بالمائة (5٪) وهي نسبة لا تزال أعلى من معدل ما سجل في بقية البلدان الأوربية ولكن نسبة مجموع الانخفاض خلال هذه السنوات هي أعلى نسبة بين دول المجموعة الأوربية . ولكن ، كما قال رئيس الحكومة السيد غونثالث نفسه " كثيرا لا يزال يحتاج إلى الانجاز . فالتضخم يجب أن يستمر في الانحسار ، وارتفاع الفائض لدى المؤسسات يجب أن يترجم وبسرعة إلى زيادة في الاستثمار الانتاجي ويجب على النسيج الصناعي والتجاري أن يستمر في التجدد . وختاما يجب إعداد اقتصادنا حتى يستطيع المنافسة داخل السوق الأوربية المشتركة كما يجب في نفس الوقت بذل مجهود للتضامن مع القطاعات الاجتماعية الأقل امتيازاً * المتقاعدون * والعاطلون . . . * وهي التي لها أقل دخل * لا ننسى أن الشبان العاطلين ليس لهم أي دخل * والتي تملك أقل امكانية للضغط النقابي أو الاجتماعي " .

لم يقع التغلب نهائيا على الأزمة الاقتصادية ولكن تحسنت الحالة والأوضاع كثيرا ولو أن هذا التحسن لم يشمل الفئات الضعيفة كما هو ضروري وواجب خاصة بالنسبة لحكومة تريد لنفسها أن تكون اشتراكية. تسببت هذه الظاهرة في بعض الشغب العمالي والطلابي والشبابي وأحدثت أزمة بين الحكومة والنقابات وخاصة النقابات الاشتراكية التي تكاد تقاطع حزبها من أجل ذلك وما بالعهد من قدم ، صرح زعيمها السيد نيكولاس ريدوندو يقول " إن للحكومة دين تجاه العمال ، تجاه الفئات الضعيفة تجاه الذين أعطوها ثقتهم كي تغير ما بهم ولم تفعل " ❖ من خطاب ألقاه بالاندلس يوم 27 فبراير 1988 .

ما إذا تم بخصوص وعد أحداث 800 ألف موطن شغل جديد ؟ لم يحقق ذلك بل يمكن القول بأن تطوير الصناعة قد زاد في عدد العاطلين الذي بلغ حاليا فبراير ❖ شباط 1988 ، 3023646 عاطلا حسب إحصائيات المعهد الوطني للشغل . إن هذا الرقم يمثل نسبة 03 , 20٪ من مجموع اليد العاملة وهي نسبة كبيرة لا محالة وهي الشغل الشاغل للجميع مسؤولين كانوا أو من المعارضين وهي النقطة السوداء التي لا تزال تلتخض صفحة الأمل المفتوحة منذ أن أخذت الأزمة الاقتصادية في الانحسار .

لقد استلم السيد غونثالث رئاسة الحكومة وهو مقتنع بأن إصلاح الإدارة العامة وإدخال الديمقراطية عليها هو تحد تاريخي لا بد من التغلب عليه وهو في نظره هدف يستحق الأولوية من طرف الحكومة لأنه بدونها يصعب إنجاز مظاهر أخرى من مظاهر التغيير الأساسية . انطلاقا من هذا الايمان بذلت حكومة السيد غونثالث كل ما في وسعها فأصلحت وغيّرت ونظمت بالرغم من كبير الصعوبات الناتجة عن ميراث قرون من العادات والامتيازات . لكن هل وصلت حقا إلى إصلاح الإدارة إصلاحا كاملا مرضيا ؟ كلا ولكنها مواصلة العمل لتحقيق ذلك .

إن الأمر لا يختلف بالنسبة للعدالة التي جهازها الموروث في حاجة إلى مراجعة عميقة واسعة أنجز جانب كبير منها ولكن لا تزال العدالة تشكو العجز والبطء وغير ذلك مما يشل خطاها . إن الحكومة الاشتراكية وضعت في الحقيقة برنامجا إصلاحيا واسعا وعريضا لقطاع العدالة ولكن إلى اليوم لا يزال هذا القطاع محل نقد للجميع شعبا

ومعارضة وحتى حكومة . فالرئيس غونثالث نفسه على هامش نقاش برلماني حول أوضاع الدولة (24-25) فبراير ﴿ شباط ﴾ 1988 بأن العدالة تحتاج إلى الكثير من الإصلاح ولكنه أشار الى أن استقلالها يجعل أن هذا الواجب ملقى على كاهل رجال العدالة أنفسهم .

وعد الاشتراكيون أيضا بإجراء استفتاء " لإخراج " أسبانيا من الحلف الأطلسي ولكنهم لما حق الحق وجد الجد وأجرى وأجرى الاستفتاء طالب رئيس الحكومة الشعب بالتصويت لفائدة البقاء داخل الحلف دون الانتساب إلى منظمته العسكرية ففاز مرة أخرى بتأييد الشعب وبقيت أسبانيا ضمن الحلف . كانت الحكومة الاشتراكية قد توصلت قبل ذلك وبعد مفاوضات مضية طويلة إلى حمل المجموعة الأوربية على قبول عضوية أسبانيا فتم ذلك ووقعت معاهدة الانتساب إلى المجموعة بالقصر الملكي بمدير يد يوم 12 يونيو ﴿ حزيران ﴾ 1985 . بهذا الانتساب وبالبقاء في الحلف الأطلسي من بعده أخذت أسبانيا مكانها بين أخواتها الأوربيات وهو مكان أنكره عليها الأوربيون أحقابا لأسباب مختلفة منها وجوب التمتع بنظام ديمقراطي .

بقي داء الإرهاب الذي تجسم وانحصر في حركات وعمليات منظمة ايتا الباسكية لقد توصلت الحكومة وقوات الأمن ، بالتعاون مع السلطات الفرنسية من توجيه أقصى الضربات إلى هذه المنظمة وفككت معظم هياكلها وخلاياها واعتقلت كبار قادتها وهي الآن تجري معها ، بالجزائر ، مفاوضات غايتها القاء السلاح وقبول مبدأ العمل من أجل أية غاية داخل اطار الديمقراطية فقط وحسب القواعد الديمقراطية التي برهنت على قوتها وبعيد تمرکزها في أسبانيا . إن الآمال في هذا المجال عظيمة ولكن أخطار الفشل ليست بالهينة .

من كل هذا يمكن استنتاج حقيقة واضحة جلية وهي أن أسبانيا ليس أمامها اليوم إلا مشاكل يومية ، هي مشاكل كل دولة في العالم مع اختلاف في الأنواع والأحجام والمعطيات أي أنها مشاكل الحياة وما تتطلبه الحياة من عمل يومي وهذا إن دل على شيء فإنها يدل على أن مرحلة التحول قد انتهت ، انتهت يوم تأكد التداول على السلطة حسب القواعد الديمقراطية فوصل الاشتراكيون إلى الحكم داخل نظام ملكي دستوري دون أن يحدث ما قد يعكر صفو الأمور أو يهدد بالفوضى أو العنف من أي جانب كان مأتاه . تم التحول وتأكد وتمركز النظام الديمقراطي فحقق الأسبانيون ،

كما قال السيد فيلبي غونثالث رئيس الحكومة " مشروعنا وطنيا تمنيناه منذ قرون . فقد وطدنا نظاما ديمقراطيا ودخلنا أوربا ونحن الآن بصدد التغلب على أطول أزمة اقتصادية أو حتى أعمق أزمة عرفها العالم خلال القرن الأخير . إن قوانا كمجتمع عظيمة جدا كما تدل عليه الثقة التي توحى بها بلادنا سياسيا واقتصاديا . إذا استطعنا التغلب على بقايا الشعوبية وعدم التضامن التي لا تزال موجودة في بعض قطاعات مجتمعتنا وإذا كنا قادرين على رسم مشروع تقدمي للتضامن مع كل المجتمع الأسباني وخاصة مع الفئات الضعيفة فأنا ، شخصيا ، متفائل " .

إن صاحب العرش وملك البلاد دون خوان كارلوس الأول هو أيضا متفائل ولكنه لا يريد تفاؤلا غير عقلاني فقد قال مرة " إنه عند التفكير في الماضي القريب وأخذ الصعوبات اللازمة لأي تحول بعين الاعتبار أرى أن الانجاز والنجاح قد فاق الفشل ومع هذا فالمهم هو النظر إلى المستقبل وفي هذا الاتجاه قد يكون من الخطأ اظهار تفاؤل غير متعقل أو الاستسلام إلى تكهنات تشاؤمية يجب التعرف بصراحة على الصعوبات ولكن يجب في نفس الوقت التأكد من أنه بالوفاق والمجهود المشترك بين كل الأسبان سنستطيع التغلب على تلك الصعاب (82) .

إن الطريق - كما يقول الملك نفسه في مناسبة أخرى - إن الطريق الذي قطع كان صعبا وقد جابهنا فيه هزات كثيرة ولكن لم يكن هناك بد من قطع ذلك الطريق (83) .

قطع الشعب الأسباني بكل صبر وحكمة هذا الطريق وسار فيه بكل تعقل حتى أصبحت الحرية ظاهرة من ظواهر الواقع اليومي وليس ثمة من بين الأسبان اليوم من يرى أو يمكن أن يتصور المستقبل أو أن يحيا أي مواطن بدونها . هذا هو الواقع الأسباني اليوم وقد صنعه ، كما قلنا سلفا ، ثلاثة هم الملك والزعماء السياسيون والجمهور الشعبية . الملك لأنه جعل من العرش سلطة تحكيمية فوق كل الأحزاب السياسية ، تسهر على تطبيق الدستور وجعل من نفسه ملكا على الجميع ، لا حكرا لشق دون آخر ، وجعل المستقبل يقام على وفاق وطني جماعي لا يمكن للديمقراطية التمركز بدونه . هنا جاء دور الزعماء والقادة أيا كانت معتقداتهم أو ميولاتهم أو مذاهبهم . لقد توصلوا بكل حكمة وتجرد قبل وأثناء التحول ، خارج أسبانيا

وداخلها ، إلى اتفاقات ومعااهدات كانت ترمي كلها إلى تحقيق تعايش بين كل الأسباب مهما كان الثمن . بكل سخاء دفع كل جانب ثمن ذلك وكان باهظا لأنه كثيرا ما تجسم في التخلي عن بعض المبادئ التي تعتبر أساسية بالنسبة لكل مذهب من المذاهب السياسية المتواجدة على الساحة ولكن وفي نفس الوقت لم يتنازل أحد عن المبادئ الجوهرية . لقد دفع كل حزب واتجاه ذلك الثمن ولكنه ربح شرف بناء أسبانيا جديدة ، مقامة على قواعد وأسس ثابتة صحيحة تضمن لها مستقبلا مستقرا ، مزدهرا ، تعيشه في طمأنينة وسلام . إلا أن مجهودات الملك وتضحيات الزعماء والقادة كان يمكن أن تذهب سدى لو لم يكن العنصر الثالث ، وهو الجماهير الشعبية ، في مستوى الأحداث إن الجماهير هي بدون شك أهم وأكثر فاعلية من العنصرين الأولين لأنها القاعدة التي يتحرك عليها ومن أجلها العنصران الآخران . إن هذه الجماهير الصاخبة أو الصامتة متحيزة أو حرة من أي ارتباط سياسي هي دائما مليئة بالمشاعر والحماسة ومن بين مشاعرهما الانتقام والأخذ بالثأر وهي ، حسب التاريخ والتجربة ، كانت دوما عرضة للانفجار بعد مدة طويلة من الدكتاتورية أو بعد عهد ظلم وجبروت وانعدام حريات . لكن ، هذه المرة ، وفي أسبانيا ، كانت الجماهير مدركة دورها فشعرت تلقائيا بوجوب المشاركة في المهمة الضخمة والبناء العظيم فأسهمت بهدوئها ورصانتها على تحقيق المعجزة مسكتة أو ضاغطة على مشاعر الغضب أو الفرح ، مشاعر الحماس أو الأمل ، مشاعر الأخذ بالثأر أو الدفاع . لقد فعل المتطرفون الكثير والمستحيل لاثارتها وإخراجها عن رصانتها وهدوئها ولكنهم لم يفلحوا وبفضل هذه الأغلبية العظمى من الشعب الأسباني أمكن تحقيق ما كان مستحيلا .

الصحافة : إن للإعلام ووسائله دورا كبيرا في كل ما تم وتحقيق وأنجز في أسبانيا منذ وفاة فرانكو إلى اليوم ويكون إجحافا لحق " صاحبة الجلالة " لو لم نعرها ولو قليلا من اعتبارنا ونحن نتحدث عن التحول الكبير الذي عاشته أسبانيا خلال الحقبة الأخيرة . إن الصحافة بأنواعها الثلاثة مكتوبة ومسموعة ومرئية تحتاج دون شك إلى مؤلف خاص يتناول فيه كاتبه دورها بل أدوارها الكثيرة المتعددة الهامة التي أسهمت بها ، وبنجاعة ونجاح ، في إيصال مركب التحول والتغيير إلى شاطئ السلامة والهدف المنشود .

" إن لكل أسباني الحق في التعبير بكل حرية عن آرائه بشرط أن لا تمس هذه الآراء بالمبادئ الأساسية للدولة " . وبهذه الفقرة من الفصل 12 من قانون الأسبانيين " أحد القوانين الأساسية السبعة التي كانت تسير على ضوئها دولة فرانكو وبما جاء في الفصل الثاني من قانون الصحافة لعام 1966 وما اشتمل عليه الفصل 165 ب من القانون الجنائي ، كانت تسير الصحافة في عهد فرانكو وفي الأيام الأولى بعد وفاته سيرا غير طبيعي إذ كانت صحافة ملجمة مكمنة تعرضت للعقاب والايقاف كلما خرجت عن الطريق المرسوم و" الطاعة الواجبة " . بالإضافة لهذا ، كان النظام يمتلك جل ما يصدر من جرائد ومجلات وما يث من إذاعات أضيف إليها التلفزة التي بقيت ، منذ انشائها يوم 28 أكتوبر ﴿ تشرين أول ﴾ 1956 ولا زالت ، وحيدة وحكومية ولو أنها تحولت مع الإذاعة الوطنية في السنوات الأخيرة الماضية ، إلى مؤسسة " مستقلة " ذات شخصية اعتبارية يتكوّن مجلس إدارتها من ممثلين عن الأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني وبنفس نسبة عدد مقاعدهم بالبرلمان .

كنتيجة للحرب الأهلية وعن طريق الضغوط ونزع الملكية ، استولت الدولة في عهد فرانكو ، على كل الجرائد ومحطات الإذاعة ذات الصبغة أو الميولات الجمهورية ولم ينج من ذلك سوى الجرائد التي عبر أصحابها عن ولائهم " للقضية الوطنية " مثل عائلة لو كادي تينا صاحبة الجريدة اليومية " أ. ب. ث. وعائلة غودوا ، صاحبة جريدة الطليعة التي تصدر في برشلونة . أدمجت كل وسائل الاتصال التي تم الاستحواذ عليها في الحركة ﴿ الحزب الواحد ﴾ وأطلق عليها اسم صحافة وإذاعة الحركة . كانت تضم 35 جريدة و45 محطة إذاعة ووكالة أنباء " بيريسا " . وكانت هناك أيضا الصحيفة " أريبا " ﴿ إلى العلى ﴾ الناطقة باسم الحركة وظهرت بعد ذلك الجريدة المدريدية المسائية الناطقة باسم النقابات العمودية واسمها " البويلو " ﴿ الشعب ﴾ . . كانت معظم هذه الجرائد اقليمية صغيرة ، محدودة الانتشار بصفة عامة ولكنها كانت المصدر الأخباري المكتوب الوحيد . . .

إن الصحافة المسيرة لم تتنافس حقا مع الصحافة الخاصة . فلم تكن هناك سوى جريدتين مستقلتين تدعيان النوعية وتوزعان على نطاق وطني وهما " أ. ب. ث. " وجريدة " يا " . . . إن الخط الذي اتبعته جريدة أ. ب. ث. لا يمكن اعتباره ناقدا أو معارضا للنظام إلا في نطاق أن عائلة لودي تينا كانت ملكية متحمسة

فلم تكن لتوافق على رفض فرانكو تسليم السلطة لدون خوان ولكن أ.ب.ث. لم تعارض أبدا سلطوية فرانكو .

صحيفة " يا " ملك " دار النشر الكاثوليكية " . فهي بذلك الصوت المستقل للكنيسة الكاثوليكية وكانت مساندة تمام المساندة من طرف مسؤولي الكنيسة أما فيما يتعلق بجريدة " الطليعة " فالبرغم من محافظتها على شبكة من المراسلين الخاصين بالخارج بقيت أساسا جريدة قطلانية مثلها مثل " أ.ب.ث. " في تأييدها للملكية .

نظرا لانخفاض شدة الرقابة قرر وزير التربية الأسبق السيد رويث خيمانث تأسيس مجلة مسيحية ديمقراطية " كراسات من أجل الحوار " أسهمت في جمع عدد من الكتاب الديمقراطيين المسيحيين ابتعدوا عن النظام ، في احتشام أولا ثم بكل صراحة وعلانية . أما الجريدة المديرية " انفورماتيونس " (الأخبار) فقد كانت أكثر الصحف المستقلة تجديدا ومثلها الجريدة المسائية " مدريد " (84) .

كانت الصحافة على هذه الصورة تقريبا لما ظهرت ، وفي خضم التهيؤ للتحوّل ، جريدة ستصبح مع الأيام أكثر الجرائد تأثيرا وأصدقها تمثيلا للعهد الجديد . سميت هذه الصحيفة " الباييس " (البلاد) وسرعان ما جلبت إليها نوعا جديدا من القراء كانوا محرومين في عهد فرانكو من أي تعاليق نقدية أو أخبار متنوعة واسعة شاملة . وشيئا فشيئا حصلت الباييس على مساندة رجال الفكر الأسبان وتحولت إلى لسان حال المواطنين الذين لا تزيد أعمارهم عن الخمسين . كانت الصحيفة المناسبة في الوقت المناسب . لقد ظهرت سنة 1976 مع بداية التحوّل ووضعت لنفسها سياسية وسط قد تكون مائلة إلى اليسار بعض الشيء فجاءت مطابقة لميولات الأغلبية من المواطنين . أصدرت " البلاد " عددها الصفر لتعرف بنفسها وتبني نشرها فقالت فيه " إنها صحيفة بلا ماض ولذا ليست لتندم على شيء لأنها لا تشعر أنها مسؤولة عن أي شيء . ولذلك فهي سوف لا تستظهر بأوراق اعتماد تاريخية ولا بحنين من أي لون ولا بمراجعات ولا أخذ بالتأثر . سوف تنحصر مهمتها في أخبار قرائها بكل أمانة وستمدّهم بكل المعلومات الممكنة لتمكنهم من تفسير العالم المحيط بنا " .

قامت فعلا بكل هذا وبكل أمانة ومقدرة مهنية حتى أصبحت مثالا يحتذى فأرادت السير على منوالها صحف كثيرة خاصة بأمريكا اللاتينية . وهي كما يقول السيد أميليو روميرو ، المعلق الصحفي الشهير " إن جريدة " الباييس " تحولت منذ بداية إعادة الديمقراطية إلى " سلطة رابعة " ، سلطة حقيقية بالنسبة لكل القوى السياسية التي أصبحت تهابها وبعد ذلك ومن تحت ستار ، من تحت ستار فقط ، تحاول افتراسها الواقع هو أن تأثير جريدة " الباييس " السياسي والشعبي كان حاسما في تاريخ الديمقراطية " (85) .

ظهرت أيضا وفي نفس الوقت تقريبا مجلة " انترفيوف " التي أصدر صاحبها بعد ذلك صحيفة أسماها " البريوديكو " * الجريدة * التي سريعا ما تركزت هي الأخرى وأصبحت تقارب من حيث التوزيع جريدتي " الباييس " * البلاد * و " لافانغوارديا " * الطليعة * .

هذه لمحة سريعة مقتضبة ليست الغاية منها سوى تجسيم صورة وسائل الإعلام التي كانت عاملة أيام التحول . أما موضوع الصحافة في أسبانيا ووضعها ودورها فهو كما قلنا يحتاج إلى دراسة خاصة متخصصة ظهر منها مؤخرا كتيب صغير كأنه نشرة وهو بقلم " وليام تشسليت " وعنوانه " وسائل الإعلام الإسبانية منذ فرانكو " ويحتوى على تحليل قيم لدور الصحافة خلال التحول (86) .

أما عن الدور الذي قامت به الصحافة بأنواعها خلال الفترة التي نحن بصدددها فقد كان دورا عظيما ، ذابت فيه جرائد ووسائل اعلام الحركة ، وبرزت فيه الصحف المستقلة أو شبه المستقلة وخاصة منها الحديثة الظهور ومثل جريدة " الباييس " . عملت كل هذه الجرائد ، بالأساليب واللغة الخاصة لكل منها على اثارة وتهيئة الرأي العام للتحول الكبير الذي كانت تمر منه البلاد والدور الذي على كل مواطن القيام به . إننا لو استثنينا جريدة " القصر " اليمينية المتطرفة المؤمنة بوجوب بقاء واستمرار نظام فرانكو ولو بدونه ، وجدنا أن كل الصحف قد لعبت دورها المنشود فطالبت وألحت في الطلب بوجوب اصدار العفو العام وإعطاء الحريات وساندت وجوب الإسراع بإعطاء الشرعية للأحزاب بما فيها الشيوعي وفتحت صفحاتها لمعظم الساسة والمفكرين وحملة الأقلام دون ميز ولا تمييز فساعدت على إبراز تعدد الأفكار والآراء

كواقع وحقيقة يجب قبولها . لقد أسهمت الصحافة بقسط كبير في تهيئة الجماهير الشعبية لما استفزها المتطرفون بأعمالهم الإجرامية وجعلت المواطن على علم ودراية بكل ما يدور من أجله في المكاتب والقصور والنوادي وأفادته بكل دقة وتفصيل لم يتعود عليهما ، عن كل ما يهيا له من طرف المسؤولين والقادة السياسيين فاتحة أعمدها له كي يدلي فيها برأيه إن اراد .

لم يكن دور الصحفي سهلا ولا ميسورا . فالقوانين لم تحوّر ولم تغير آنذاك إلا جزئيا واستمرت البقية سارية المفعول وبقيت سيفا مسلطا على كل من يعمل في الصحافة خاصة وأن الكنيسة والعسكر كانت لديهم مجموعة قوانين تهدد الصحافة وحريتها .

ثم إن اليمين المتطرف كان قائما وقويا نشيطا فلم يتردد قط عن تهديد الصحفيين نتيجة كتاباتهم ومقالاتهم ولم يتوقف الأمر عند التهديد بل تعداه إلى الإنجاز والتنفيذ مثل ما كان مع السيد خوزي أنطونيو مارتينث سولير ، مدير إحدى الصحف الأسبوعية الذي اختطف في شهر فبراير ﴿شباط﴾ 1976 ثم احتجز وعذب لأنه نشر مقالا ضد الحرس المدني . لم يسلم الصحفيون كذلك من عنف رجال الأمن الذين كثيرا ما صبوا جام غضبهم على المصورين الصحفيين لما لصورهم من تأثير ومن تجسيم وإثبات لكل ما قد ينكر أو يكذب إذا ما اعتمد على الكتابة وحدها .

رغم هذا فقد قام الصحفيون بواجبهم كل حسب ضميره ومقدرته فكوّنوا عنصرا آخر ساند ونسق ووفق بين العناصر الثلاثة الأخرى وعزّف بعضها ببعض فأزال كل ما من شأنه أن يحدث التباسا أو سوء فهم بين مختلف القوى العاملة على ارساء النظام الجديد . من ذلك أن وسائل الاعلام قد أسهمت إسهاماً فعالاً في تقوية وتلميع صورة الملك والعائلة مبرزة إياها كمؤسسة وطنية داخل نظام ديمقراطي . وعاملت الكنيسة بكل احترام وتقدير فحالت بذلك دون إحياء المشاعر المعادية للكنيسة والكامنة في نفوس الكثيرين . كذلك كان تصرف وسائل الإعلام تجاه القوات المسلحة ورجالها . فحتى في أشد الحالات تأزما كانت لغة الصحافة بأسرها تجاه القوات المسلحة لغة احترام وتقدير ولما وجب النقد جاء النقد رصينا لا يحتوي على ما من شأنه أن يثير العسكر أو يحثهم على القيام بما لا يرضاه أحد .

بمثل هذا الشعور بالواجب وبمثل هذه الروح المهنية وبمثل هذا التعقل يمكن للصحافة أن تقول بحق أنها أسهمت إسهاماً مباشراً في بناء النظام الديمقراطي الجديد وأنها لا تزال تعمل في سبيل الفات النظر إلى ما لا يزال في حاجة إلى الإصلاح والتنبيه إلى ما اعوج من الحلول أو التصرفات وإعطاء المعلومات والأدلة عن كل من يعمل وكل ما يجري في البلاد ولو أن ذلك كثيراً ما كلفها غضب المسؤولين . إن حساسية رجال الحكم والقادة السياسيين في أسبانيا لما تقوله الصحافة حساسية قوية وهي مثيرة لأعصاب وغضب أصحابها إذا كان القول نقداً أو انتقاداً وهذا أحدث ولا يزال يحدث من حين لآخر جفوة وتباعدة بين الصحافة والرجال العموميين ولكن لا يتعدى الأمر ذلك الحد . فالإعلام ورجاله يتمتعون اليوم في أسبانيا بحرية كبيرة واسعة وبإمكانية للعمل وتقصى الأخبار والوصول إلى مصادرها قليلة المثل حتى في بعض الدول الغربية . ورغم هذا فلم تنقطع المطالبة بالمزيد وما هذا سوى برهان آخر على أن أسبانيا ودعت بدون رجعة أنظمة وعهوداً مظلمة تركتها وراء ظهرها لتحيا حياتها الجديدة ، حياة القانون والعدالة والحرية للجميع .

الخاتمة

بعد أشهر قليلة ، أي يوم ستة ديسمبر ﴿ كانون أول ﴾ 1988 تكون قد مرت عشر سنوات كاملة على إعلان الدستور الأسباني الأخير . هو أول دستور أسباني ، من بين دساتير عديدة ، ساهم في إعداده وتحريره ممثلون عن كل فئات وميولات الشعب الأسباني فكان دستوراً يظل كل الشعب الأسباني لا دستور شق دون آخر ، أو حامي مصالح جانب على حساب الجانب الآخر . إنه دستور الوفاق والتعايش الذي وحد بين شقي أسبانيا بعد أحقاب من الشقاق والتناحر انتهت بحرب أهلية مدمرة .

هل أثبت الدستور فاعليته ؟ إن المدة المنقضية منذ صدوره قصيرة ولكنها أكثر من كافية لاستطاعة الأدلاء بحكم واقعي عادل وذلك لكثرة ما تحقق خلالها . إن حادثة بسيطة في مظهرها ، عميقة في معناها ، شبيهة بالأسطورة كفيلة بالدلالة على أن دستور أسبانيا الجديد سيحقق أكثر مما حقق وسيعمر أكثر من كل الدساتير الأخرى . ولذا سنروي القصة مختصرة .

إنها معلمة باحدى المدارس الابتدائية باقليم قاطالونيا ، مدرسة من تلك التي تديرها الراهبات . ذات يوم ، تجرأت المدرسة وصرحت ، في شكل مسارة لأحد ما ، أنها ليست كاثوليكية . كان هذا كافياً بأن تستلم بعد يومين رسالة من المعهد تفيد بفصلها ولو أن الطرد علل بأسباب أخرى غير محددة .

ومهما يكن من أمر ، فقد رفعت المدرسة شكوى ضد معهدهما وحكمت لها المحكمة ، لكن دون التعمق في الحثيات ، فرأت الأنسة أن ذلك غير كاف وقررت الوصول إلى آخر ما يمكن الوصول إليه حتى تثبت أن في بلادها لا يجرؤ أحد على طرد أي كان من العمل لمجرد أنه يرى أو يفكر بخلاف ما يراه أو يفكره رؤساؤه . كانت ترى أن التحول يكون قد أتى بالقليل إن لم تدخل الديمقراطية حقاً إلى كل بيت ويتمتع بها كل مواطن . استأنفت الحكم ولكن محكمة العمل المركزية هي الأخرى لم تشأ الدخول في تعقيدات واشكالات فحكمت لها بالتعويض عن الأضرار وكان إذاك قد مر عام على طردها . لكنها لم تستسلم وقالت " كل هذا كان موجوداً أيام فرانكو فأين التجديد ؟ " .

بحثاً عن التجديد رفعت قضيتها إلى أعلى مؤسسة عدلية جعلت للسهر على الحقوق والحريات وبذلك كانت تريد أن ترى إن كان الدستور صالحاً حقاً ويمكن لأي مواطن أن يستفيد منه . رفعت قضيتها إلى المحكمة الدستورية فحكمت هذه بوجوب الاعتراف للمواطنة بحقوقها في حرية المعتقد وبعدم التعرض إلى أي تمييز لأسباب عقائدية واعترافاً بحقوقها تلك يجب إعادتها إلى وظيفتها . عادت الشابة إذن إلى وظيفتها في نفس المعهد ولو بعد ثلاث سنوات فقالت " بالرغم من أننا نظن أحياناً أننا لسنا عائشين تحت نظام ديمقراطي فإن الواقع يدل على أنه لولا الديمقراطية لما عدت إلى عملي وفي نفس المدرسة . نعم قد تم ذلك في بطاء لأنني احتجت إلى ثلاثة أعوام كي أثبت حقي ولكنني أثبتته في النهاية " .

هذه الحادثة البسيطة دليل قاطع على عمق وبعد ما وصلت إليه أسبانيا في ظرف عشرة أعوام . لقد ركزت خلال هذه المدة القصيرة نظامها الديمقراطي فكانت أطول مدة ، في تاريخ أسبانيا المعاصر ، يتعايش فيها الأسبان في أمن وسلام وحرية . إن هذا يدل على سلامة النظام . فسلامة الأنظمة تقاس بدرجة شرعيتها ودرجة نجاعتها الاجتماعية التنظيمية . والشرعية الديمقراطية تعني أن النظام المقام على الاعتراف بالحقوق الطبيعية للإنسان ، أساسه السيادة الوطنية ويأتي تعبيراً عن إرادة الشعب . أما النجاعة الاجتماعية في ديمقراطية تعددية فتعني تفرع المجتمع وقيامه بدوره بصفة طبيعية ودستورية لتحقيق تلك الحقوق .

فإذا اعتمدنا هذه المفاهيم وقارنا الديمقراطية الأسبانية بها وجدنا أنها سليمة وأنها مقامة على أسس صحيحة . لكن هذه الشرعية وتلك النجاعة ليستا من المفاهيم الجامدة ولذا لا بد للنظام الذي تتجسم فيه سياسياً أن يجدد شرعيته باستمرار فيحرر وينمي ويوجه مبادرات وتصرفات المجتمع .

إن أسبانيا بعد وفاة فرانكو بعد أن استعاد الشعب فيها سيادته وتم الاعتراف بحقوق الإنسان كمبدأ أساسي للتعامل ، كانت في حاجة إلى وضع أسس ثابتة تحدد هويتها السياسية وأهم هذه الأسس هي أولاً رسم إطار التعايش باقامة دولة قانون ذات نظام ديمقراطي برلماني وفي شكل ملكية دستورية . وثانياً ، تأسيس مبدأ

الاستقلال الذاتي السياسي كقاعدة مفرّعة لدولة لا مركزية يكون فيها توزيع مراكز القرار ترايبا ، مسيرا لإدماج القوميات التاريخية في الدولة وتمكين الأحزاب القومية المحلية ذات القاعدة الشعبية من ولوج مجال السلطة . وثالثا تحديد مصالح أسبانيا الدائمة بصفاتها عضوا بالمجموعة العالمية وهذا يعني توضيح وضعها العالمي في المجالين الاقتصادي والسياسي " (87) .

أقيمت دولة القانون وتركزت الملكية ووضع الدستور والمبادئ الأساسية للتعددية الإقليمية والحزبية وأجريت الاستفتاءات والانتخابات وتطبعت الحياة البرلمانية والتداول على السلطة حسب ما ينتج عن صناديق الاقتراع وتم الانضمام إلى المجموعة الأوربية وإلى الحلف الأطلسي . بكل هذا تم رسم الإطارات الضرورية لتحرك والعمل على دفع عجلة نمو البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فوضع في عهد سوارث " ميثاق مونكلووا " الاقتصادي الاجتماعي ووضع في عهد " غونثالث " الاتفاق الاقتصادي الاجتماعي فأمكن التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية وتحسين الخدمات والعلاقات الاجتماعية التي أصبحت مقامة قبل وفوق كل شيء على الحوار ثم الوفاق والاتفاق بين مختلف الأطراف الاجتماعية .

داخل تلك الإطارات السياسية تم أيضا وضع عدد كبير من القوانين واتخاذ الكثير من الإجراءات لإرساء النظام الاقليمي ، نظام الحكومات المحلية الذي أصبحت عليه البلاد ولنقل الاختصاصات من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية ولإصلاح التعليم ولتطوير الصناعة وإبدال قديمها بالحديث العصري ولتحسين النظام الجبائي حتى يكتسي أكثر عدالة اجتماعية ونشر الثقافة وتقريبها من المواطن في كل مكان .

داخل تلك الأطر تم أيضا تطوير مصالح الأمن والدفاع فأدخلت إصلاحات على هياكل وتنظيمات الشرطة ووسائلها وطرق عملها وأدخل تحوير عميق على هياكل القوات المسلحة التي أصبحت خاضعة للسلطة المدنية فاقتربت أكثر من الشعب التي هي منه وإليه .

وأحرزت المرأة على اهتمام كبير تجسّمت أولى إجراءاته في تحوير قانون الأحوال الشخصية الذي " حرر " المرأة فعلا ووضعها بعد أحقاب من الحيف على قدم

المساواة مع الرجل . فأخر قانون صدر بخصوصها مؤرخ في 20 فبراير
﴿ شباط ﴾ 1988 وهو يعطي المرأة الحق في الانخراط في القوات المسلحة بكل
وحداتها وأسلحتها ولها الحق في بلوغ أعلى الرتب في هذا السلك . فأين هي المرأة
الاسبانية اليوم من أختها التي كانت قبل عشر سنوات أو أكثر بقليل لا تستطيع
الحصول على جواز سفر إلا بإذن زوجها ولا فتح حساب مصرفي أو ما شابه ذلك إلا
بإذنه ؟

إن المنجزات كثيرة وكثيرة جدا وقد تمت في وقت قصير جدا مما جعل أسبانيا
وحيدة في أوروبا ، وربما في العالم أجمع ، تشهد وتحقق هذا التحول الكبير بالسرعة
التي تم بها . لقد عاشت أسبانيا فترة تطور صناعي ونمو اجتماعي لم تعشه جاراتها
الأوربيات سرعة وزمنا . إن النمو الاقتصادي السريع الذي عاشته البلاد بين 1955
و 1975 قد قلب مظهرها تماما . فمن دولة زراعية متأخرة أصبحت الدولة الصناعية
العاشرة في الغرب ، وانجر عن هذا تطور اجتماعي سبق السياسي وأنتج طبقة
متوسطة عريضة جدا حطمت إلى الأبد ثنائية أسبانيا ﴿ طبقة عليا وأخرى سفلى
وفراغ بينهما أو يكاد ﴾ فكان الاستقرار وبرز وعي اجتماعي فسياسي أجبر نظام
فرانكو في آخر أيامه على التخفيف من حدته .

ثم مات فرانكو فاستلم مقاليد الأمور رجلا نأما بالديمقراطية وبضرورة حياة
البلاد فتسلحا بالصبر والثبات واستعملوا آلة الحوار والكلمة الحسنة فبنوا ثقة وتفهم
قادة القوى الحية في البلاد فبنوا جميعا صرحا شامخا مقاما على الحرية والعدالة وحقوق
الإنسان . إن النزاهة تفرض علينا التذكير بأن القادة الاشتراكيين والشيوعيين قد
استجابوا لنداء الواجب ومصلحة الوطن العليا فأظهروا من الاعتدال والمرونة ما
جعلهم يستحقون اكبار وتقدير الجميع وسيذكر لهم التاريخ مساهمتهم إلى جانب
الملك وأدولفو سوارث في تحقيق الاستقرار لأسبانيا على أسس الحق والشرع .

يرى بعض المؤرخين والمعلقين أن العامل النفسي وشبح الحرب الأهلية قد ساعدا
على الاعتدال والرصانة فتأخر أنصار المحافظة على نظام فرانكو في فهم أن امتيازاتهم
قد قرب زوالها واحتاط الجانب المطالب بالقطيعة مع النظام السابق وإنشاء نظام
جديد في إثارة غضب الشق الآخر ومن والاه من القوات المسلحة ولذا جاء الإصلاح

تدرجيا حتى أن الدستور لم يعلن إلا بعد ثلاث سنوات من موت فرانكو ، وهي لعمرى مدة قصيرة ولو طالت على أمة كانت تريد أن تضع الحجر الثابت لتشييد حاضر ومستقبل مستقر دائم ، لكن هذا لا يمنع من الملاحظة أن المسؤولين قد تحركوا وتصرفوا آنذاك في شيء من الفراغ الشرعي وهذا ما يزيد من قيمة وشجاعة ومقدرة الملك والرئيس سووارث وما جلب إليهما اكبار وتقدير الجميع بالداخل والخارج .

والآن وبعد عشر سنوات من إعلان الدستور وبعد التداول على السلطة وقضاء الاشتراكيين فيها دورة تشريعية ونصف دورة ثانية يجدر بالمهتم التساؤل حول بعد جذور الديمقراطية في أسبانيا وإلى أين تسير البلاد . أما بالنسبة لأبعاد الديمقراطية فقد أثبتت الأيام والأحداث أنها عميقة الآن في مختلف شرائح وفئات الشعب وقد تركز النظام وثبت فأصبح شبيها بأي نظام ديمقراطي أوروبي غربي . والمؤسسات قد خرجت من ركودها وأصبحت تعمل وتحاول اللحاق بركب بلدان أوروبا الأخرى ولو أن عملها تعثره أحيانا أخطاء أو عراقيل أو مشادات بين مؤسسة وأخرى لكن ليس ما يحدث في هذا المجال بأكثر مما يجري في أي بلد من بلدان العالم الديمقراطي . تركز أيضا نظام الأقاليم واستقلالها الذاتي وكان قبل عشر سنوات مجرد رغبة ومطلب .

أما الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد أعيد بناء هياكل البلاد المتصلة به وسنت القوانين لتنظيمه فأدخل التجديد والطرق والأساليب العصرية المتقدمة على الصناعة ومختلف الخدمات فتم الحد من الأزمة الاقتصادية وبدأ الإزدهار ينمو نموا سريعا يخرج عن الطبيعة والمعتاد حسب الخبراء والمختصين .

خرجت أسبانيا خلال هذه الفترة من عزلتها وكسرت الحواجز التي كانت تحول دونها ودون احتلال مكانها وسط المجموعة الدولية فانتمت إلى السوق الأوروبية وإلى الحلف الأطلسي وأقامت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع معظم بلدان العالم بمعسكريه الشرقي والمغربى محاولة المحافظة على موقف وسياسة معتدلين محايدتين رغم انتماها بحكم الموقع الجغرافي والثقافة والتاريخ والنظام إلى الغرب ومدنيته .

أمكن خلال هذه المدة أيضا تنظيم وتطوير القوات المسلحة وقوات الأمن بما يتناسب والنظام الجديد الذي تتمثل السيادة فيه في الشعب وتمسك بالسلطة فيه حكومة مدنية ممثلة للشعب يتابع أعمالها ومنجزاتها ملك دستوري ومحاسبها برلمان ومجلس شيوخ منتخبان انتخابا حرا مباشرا وتخضع فيه قوات الأمن والدفاع إلى هذه السلطة المدنية المنبثقة عن الشعب .

نظمت أيضا العدالة فاستقلت تماما ووضعت على رأسها محاكم عليا تحسم الخلافات وتبت في النزاعات أيما كان مأتاها وأهم هذه المحاكم المحكمة العليا والمحكمة الدستورية .

لم يتوقف الإصلاح والتغيير عند هذا الحد بل شمل التربية والتعليم والصحة والتجارة الداخلية والخارجية والمعاملات النقدية والزراعة والسياحة والأشغال العامة وكل ما هو في حاجة إلى إصلاح وتغيير يفرضهما الوضع الجديد أو العصر أو دور أسبانيا الأوربي والدولي خاصة أن كل هذه القطاعات كانت تشكو في أسبانيا تأخرا وجهودا .

لكن هذا لا يعني أن كل هذه المنجزات لم تجابه صعوبات أو لم ترتكب عند تنفيذها أخطاء وهفوات أو هي كاملة غير منقوصة . فقد رأينا كيف أن تغيير النظام السياسي قد جابه عراقيل جمة وتسبب في هزات كالمحاولة الانقلاية التي جرت في 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ 1981 وكالارهاب ، وخاصة منه الباسكي ، الذي لا يزال يذهب بأرواح الضحايا الأبرياء وغير ذلك من المتاعب والصعوبات التي هي سنة من سنن الحياة وهي بعد وقبل كل شيء علامة من علاماتها .

إن كل هذه التغييرات والتحويلات قد أحدثت تغييرا آخر عميقا وعظيما وهو التحول الاجتماعي وتغير العقلية . لقد رأينا كيف أن التطور الاقتصادي الصناعي قد خلق طبقة متوسطة عريضة جدا حطمت الثنائية وحالت دون نزاع طبقتين ، وأصبحت لها متطلبات غيرت الاستجابة لها وجه البلاد . وهذا التحول الاقتصادي الذي عرفه المواطن الأسباني قد غير الكثير من مفاهيمه وطباعه وأخلاقه . فذاك الأسباني المنغلق على نفسه والمتزوي في بلاده أصبح اجتماعيا متفتحا يهتم بما يجري

حوله في الداخل والخارج . وذلك الانسان المنغلق المتعصب دينيا وعنصريا أصبح قابلا متفهما لكل الديانات والعقائد والتيارات محترما أصحابها متعاملا معهم وحتى متعايشا معهم .

إن أسبانيا اليوم لها مواطنون معتدلون في معظمهم يهتمهم العيش في أمن وسلام وسط عائلة متحدة سليمة ويعمل شريف يسد الحاجيات ووقت فراغ يمكن من التمتع بما تهبه الحياة .

وخلاصة القول هي أن أسبانيا اليوم شبيهة بأي بلد أوروبي آخر ، ومواطنوها أكثر حذرا ومحافضة تجاه الجديد من العادات لكن دون انغلاق أمام التطور التقني ، يحدوهم الأمل بالنسبة لحياتهم وحياة وطنهم ولو أن الكثيرين منهم لا يصدقون السياسة والساسة ويشكّون في الحكومة والمؤسسات وهم حريصون على المحافظة على الحريات المكتسبة التي حصلت عليها البلاد بعد قرون من الظلم والجبروت ، حريات يرون أن اختلال الأمن العام يهددها ولذا فهو في مقدمة مشاغلهم .

ما الذي بقي أمام أسبانيا إذن ؟ الحياة . الحياة بكل ما تحمله من مشاكل وأتعاب وصعوبات ونزاعات . الحياة العصرية التي يفرضها التقدم التكنولوجي والنمو الصناعي ، الحياة بكل ما تحمله من شوائب كالإرهاب والتدهور الأخلاقي وتعاطي المخدرات وكل تلك النواقص التي أصبحت ضريبة كل تقدم ونمو على الطريقة الغربية وفي ظل مدنيته .

وكما قال الملك خوان كارلوس " إن الطريق التي قطعت كانت صعبة وجابهنا عدة هزات لكن كان لزاما قطع هذه الطريق . . . وإذا ما فكر المرء في الماضي القريب وأخذ في الاعتبار الصعوبات التي يحملها كل تحول ، أظن أننا حققنا أكثر مما أخطأنا ومع هذا فالمهم هو النظر إلى المستقبل " .

وإلى المستقبل تسير أسبانيا اليوم ، لأن المستقبل ، كما يقول السيد سووارث ، ملك لمملكة الحرية وأن الإرادة الحرة التي يتمتع بها الناس الذين يواجهون هذا المستقبل ، انطلاقا من شروط هيكلية وقوى عاملة داخل المجتمع الذي يعيشون فيه ، هي التي تصنع التاريخ .

إنتهى

مدريد مارس / آذار 1988

الملاحظات

- 1 - ريكاردو دي لاثيارفا : تاريخ أسبانيا الحالية الأسباني . دار بلانيتا للنشر .
- 2 - خوزي لويس كومايس : تاريخ أسبانيا العصري والحاضر . دار ريبالب . 1968 .
- 3 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .
- 4 - نفس المصدر .
- 5 - كوماياس : نفس المصدر .
- 6 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .
- 7 - نفس المصدر .
- 8 - خوزي مارييا خوفر ثامورا : تاريخ أسبانيا بإدارة م . لارا ، ج 8 ص 356 دار لابور للنشر .
- 9 - نفس المصدر .
- 10 - نفس المصدر .
- 11 - نفس المصدر .
- 12 - رؤساء وزراء تداولوا على السلطة .
- 13 - رامون بارينيا : من اقتصاد أسبانيا .
- 14 - أميليو روميرو : رسائل إلى أمير .
- 15 - فكتور سالمايور : أسرار عودة الملكية ، مجلة ايبوكا ، أبريل 1987 .
- 16 - نفس المصدر .
- 17 - نفس المصدر .
- 18 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .
- 19 - تونيون لارا : تاريخ أسبانيا ج 8 و 9 .
- 20 - نفس المصدر ج 9 ص 114 .
- 21 - أدوارد مالفاكس : الإصلاح الزراعي والثورة الفلاحية في أسبانيا القرن

العشرين ﴿ نار أريال 1976 ﴾ . وأيضا تونيون لارا : الجمهورية الثانية ،
تاريخ أسبانيا . دار لابور للنشر .

22 - تونيون لارا : تاريخ أسبانيا : ج 9 أزمة الدولة 1923 / 1939 .

23 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .

24 - سالفادور دي مادارياغا : أسبانيا ، ص 442 .

25 - روبرت غراهام : أسبانيا ، تشريح ديمقراطية ، دار بلاثا وخانس .

26 - نفس المصدر .

27 - ف. س. برتشات : المزاج الأسباني .

28 - روبرت غراهام : نفس المصدر .

29 - أيميليو روميرو : ديباغوجيا الأغبياء ، رسائل الأحد ، مجلة ايوكا .

30 - من نص البلاغ الذي أصدره الفريق مولا .

31 - بلاغ عسكري أصدره الفريق كايو بأشبيليا وصدر بجريدة
أ. ب. ث. في 23 / 7 / 1936 .

32 - انظر الخريطة صفحة : .

33 - عادت لوحة غرنیکا إلى أسبانيا يرافقها وزير الثقافة الأسباني يوم الخميس
81 / 9 / 10 .

34 - برنامج وثائقي في حلقات بثته التلفزة الوطنية الأسبانية على طول سنة
1987 تقريبا .

35 - تونيون لارا : نفس المصدر .

36 - انظر قائمة المراجع .

37 - تونيون لارا : نفس المصدر .

38 - الخطيب الأسباني كان يدعى ألفارث دل بايو .

39 - ريكاردو دي لاثيارفا : نفس المصدر .

- 40 - مانوال آثانيا : سهرة بني كارلو ، أعماله الكاملة ، دار أوازي ، 1966 .
- 41 - فيشتي روخو : نفي الشعوب ، بيونس آريس .
- 42 - تونيون دي لارا : نفس المصدر .
- 43 - ريكاردو دي لاثيارفا : نفس المصدر وتونيون لارا : نفس المصدر .
- 44 - دي لاثيارفا : نفس المصدر بتصرف .
- 45 - تونيون لارا : نفس المصدر ج 9 .
- 46 - رامون تامامس : فكرة عن أسبانيا أمس واليوم وغدا ، دار بلاثا وخانس 1985 .
- 47 - تونيون لارا : نفس المصدر ج 9 .
- 48 - رامون تامامس : نفس المصدر .
- 49 - الأستاذ خوزي ماريا أريلا : في حديث مباشر معنا .
- 50 - هو مجموعة معمارية بنيت في أحد جبال واد الرمل بولاية مدريد لتخليد شهداء الحرب الأهلية ﴿ من جانب المنتصرين فقط ﴾ . استمرت أشغال هذا المعلم التي استعملت فيها أيدي ومجهودات المساجين والمحجوزين من أتباع الجمهورية ، من سنة 1940 إلى سنة 1950 وأهم جزء فيه هو الكنيسة المحفورة في الجبل والتي يبلغ عمق بيت العبادة فيها 262 مترا وفوق قبتها الملبسة بالفسيفساء وفي أعلى الجبل صليب ضخمة من الأسمنت ارتفاعه 150 مترا .
- 51 - خوزي أنطونيو بياسكاس : أسبانيا تحت الدكتاتورية الفرنكية ، دار لابور للنشر .
- 52 - تونيون لارا : نفس مصدر الإشارة 51 .
- 53 - انظر مجموعة الرسائل المتبادلة بين الأمير وفرانكو في آخر الكتاب .
- 54 - انظر الملحق .
- 55 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .

- 56 - روبرت غراهام : نفس المصدر .
- 57 - ف. خاوراغي وب. فيغاس : أخبار معارضة الفرنكية ، نشر أركوس فرغارا .
- 58 - تونيون لارا : نفس المصدر بتصرف .
- 59 - نفس المصدر السابق .
- 60 - دي لاثيارفا : نفس المصدر .
- 60 - ﴿ مكرر ﴾ الحقيقة هي أن الفاتيكان كان قد منح الملوك الأسبان ميزة تتمثل في أن البابا يقترح، عند الحاجة إلى تعيين أسقف ، ثلاثة مرشحين وللملك أن يختار أحدهم . إلا أن البابا بولس السادس أراد أن يلغي هذه الميزة فعارض فرانكو ذلك فنشأت مشادة بين الطرفين ولم ينقضم النزاع كليا إلا بعد جلوس الملك الحالي على العرش وتنازله عن هذه الميزة وكان ذلك أثناء رحلة أداها إلى الفاتيكان .
- 61 - كل ما جاء ويحيى على لسان دون خوان وفرانكو ، مأخوذ من رسائلها الملحق بعضها بآخر هذا الكتاب وعن " أسرار عودة الملكية " بقلم فكتور سالمايور التي نشرتها مجلة ايبوكا خلال عام 1987 .
- 62 - انظر " خوسي دي استيبان " و " لويس لويث غيرا " : الأحزاب السياسية في أسبانيا الحالية . معهد الدراسات الاقتصادية ، دار بلانيتا للنشر برشلونة 1982 .
- 63 - خواكين باردافيو : الحرج ، قائد صغير أو ملك كبير ، نشر سترييس 1978 .
- 64 - خواكين باردافيو : نفس المصدر .
- 65 - سان تياغو كاريو : سنة الجمعة المستعارة ﴿ البروكة ﴾ دار " ب " للنشر برشلونة 1987 .
- 66 - سان تياغو كاريو : نفس المصدر .
- 67 - خوزي ماريا أريثا : كراسات التحول ، دار بلانيتا ، برشلونة 1987 .

- 68 - سان تياغو كاريو : نفس المصدر .
- 69 - من خطاب الرئيس سوارث الذي ألقاه عن طريق التلفزة مساء يوم 77/1/29 .
- 70 - سان تياغو كاريو : نفس المصدر .
- 71 - خواكين باردافيو : نفس المصدر .
- 72 - خوزي ماريا أريثا : نفس المصدر .
- 73 - سان تياغو كاريو : نفس المصدر .
- 74 - روبرت غراهام : نفس المصدر .
- 75 - جوزيب ميليا : هكذا سقط أدولفو سوارث . دار بلانيتا ، برشلونة ، 1981 .
- خوزي أونيتو : أيام الرئيس الأخيرة ، دار بلانيتا ، برشلونة 1981 .
- 76 - خوليو بوسكاتس : انتفاضات وانهيارات بأسبانيا ، دار بلانيتا ، برشلونة 1981 .
- 77 - ريكاردو دي لاثيارفا : مراحل أخذ السلطة ، مجلة ايوكا عدد 155 في 88/2/29 .
- 78 - لدينا قائمة من وزارة الداخلية تنص على 580 حزبا وجمعية سياسية مسجلة رسميا في سجل الجمعيات السياسية بالوزارة فبراير 1988 .
- 79 - انظر لوحة نتائج الانتخابات 1977 / 1987 .
- 80 - من حديث للملك في احدى المناسبات .
- 81 - خوزي أونيتو : تشريح تغيير نظام ، دار بلاثا اي خانت .
- 82 - من خطاب الملك الذي وجهه للشعب بمناسبة عيد ميلاده عام 1977 .
- 83 - خوزي أونيتو : نفس المصدر .
- 84 - روبرت غراهام : نفس المصدر .

- 85 - أميليو روميرو : ملهاة فاجعة ، دار بلانيتا ، برشلونة .
- 86 - وليام تشسليت : رسائل الإعلام الأسبانية منذ فرانكو ، دار رايترز أند سكولارس أديكاشيونال تراست . لندن 1979 .
- 87 - عن مقال للسيد أدلفو سوارث ، مجلة " كاميو 16 " عدد 830 بتاريخ 87/10/26 .

المحقات

الأسئلة الثابتة المطروحة على المستجوبين

إن المقابلات التي أجريناها مع عدد من رجالات أسبانيا قد مكنتنا من التحوار وطرح الأسئلة والاستفسارات . لكننا ارتأينا إن نلقي في نفس الوقت مجموعة ثابتة من الأسئلة على جميع من تفضلوا باستقبالنا ، إلى جانب ما اقتضاه الحديث مع كل شخصية ، فقبلوا جميعهم مشكورين .

وهاهي الأسئلة متبوعة بالأجوبة عنها .

الأسئلة

- 1 - كيف تصف أو تعرف النظام السابق ؟
- 2 - ما هي حسب رأيك ، مظاهره الإيجابية والسلبية ؟
- 3 - لماذا امتنع فرانكو عن إعادة تنصيب الملكية ؟
- 4 - متى بدأ التحول ؟
- 5 - من هم حسب رأيك ، عناصر التحول الأساسية ؟
- 6 - أكان هناك حقا خطر تصادم جديد بين الأسبان عند وفاة فرانكو ؟
- 7 - هل كان التحول ممكنا بدون الملك ؟
- 8 - وهل كان ممكنا بدون الحزب الشيوعي داخل مجموعة الأحزاب السياسية ؟
- 9 - ما هو الدور الذي لعبته القوات المسلحة في بداية التحول ؟
- 10 - ما هو الدور الذي قامت به وسائل الاعلام ؟
- 11 - هل كانت هناك عناصر خارجية ساهمت بطريقة أو بأخرى في الأحداث ؟
- 12 - إلى أين تسير أسبانيا الآن ؟

أجوبة الكاتب الصحفي إيميليو روميرو

1 - دكتاتورية تأسيسية . فقد كانت هناك سبعة قوانين أساسية تقوم مقام الدستور وكان لها شكل السلطة والتمثيل . كان من أشكال تمثيل المجتمع ، العائلة والبلدية والنقابة والهيئات . ثم كانت هناك السلطات التنفيذية والتشريعية والدولية . إن هذه القوانين التي صدر أولها سنة 1938 وأخرها عام 1966 كانت أكثر من دستور ، كانت نظاما ، كانت دكتاتورية تأسيسية ولكنها معدومة التعددية السياسية والحريات الواسعة التي تطابق الديمقراطية ولذا كانت طريقة أخرى لصنع الدولة والمجتمع لا ديمقراطية تقليدية ﴿ كلاسيكية ﴾ .

2 - من حيث المظاهر الاقتصادية والاجتماعية كان النظام السابق إيجابيا جدا . أما بالنسبة للمظاهر السياسية فلا ، لأن البلد ، أيا كان ، ليس موحد الآراء ولا المعتقدات بل هو تعددي بالطبع ولذا أمكنت الثورة الصناعية وأمكن التأمين الاجتماعي والرفع من عدد الطلاب بالجامعات وأمكن التحول من مجتمع مكون من البروليتاريا ومن طبقة متنصبة إلى مجتمع ذي طبقة متوسطة . فكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية إذن ، كانت ايجابية . أما العوامل السياسية فهي لم تؤسس ديمقراطية ولذا لم تتماشى البلاد مع أوروبا المعاصرة .

لم يكن انعدام الحريات إذاك ضروريا ولكن النظام لم يكن متشابها طيلة العقود الأربعة فقد كان يتفتح مع تقدم الزمن ولذا اختلف النظام في الستينات أو السبعينات عما كان عليه في الأربعينات . ثم إن ذاك النظام لم يعد إلى الديمقراطية لسبيين أولهما هو أن الحرب الأهلية جاءت نتيجة فشل ديمقراطية سنة 1931 وفشل الجمهورية وثانيهما هو أنه لو فعل لبقى بدون دور يتجاوب مع الآخرين وهذا لم يكن يدخل في التركيب المعنوي ولا السياسي ولا العقائدي لذلك النظام .

3 - لأنه لم يكن متأكدا مما قد تقوم به الملكية في هذا البلد وكان هو نفسه يريد إعداد تأليف كامل لنظام عن طريق كل تلك القوانين التي ذكرتها .

لكن وبالإضافة لهذا ، فإن الملكية قد اتخذت موقفا مضادا للنظام على أثر الحرب العالمية الثانية . لقد بقي دون خوان مهاجرا متطوعا بالبرتغال وانتصب كبديل للنظام عن طريق إقامة ديمقراطية فدفع هذا الجنرال فرانكو إلى التخلي عن هذا الملك ، أو ملك محتمل ورغم هذا فقد اتفق معه على تربية ابنه بأسبانيا . قبل الابن ذلك النظام ، بل وأقسم الوفاء له ، عندما عين خلفا للجنرال فرانكو سنة 1969 وانتظر فرانكو الخلافة كما لو كان هو نفسه ملكا مدى الحياة . لم يكن يفكر قط بتتويج نفسه لأنه لو فعل لكان ذلك مضحكة لكل الأسبان لأنه لامتلكية إلا بالملوك التقليديين وليس ثمة غيرها .

4 - إن التحوّل نسق أو تدرج طويل في ما يتعلق ببداية الانشغال بخلافة النظام . كان الرأي السائد هو أن النظام كان مجسما كلية في شخص الفريق فرانكو وأنه بعد فرانكو يجب أن يؤتى بشيء آخر . ولذا يمكننا أن نقول إن مرحلة التحوّل قد بدأت عند وفاة فرانكو . كان الملك هو الموحى الأول أو المحرك الرئيسي لهذا التحوّل نحو الديمقراطية وقد غير رئيس الحكومة أرياس نافارو الذي حكم في آخر أيام فرانكو ، وأتى بأدولفو سوارث الذي ساعد الملك على إعادة إقامة الديمقراطية وهكذا بدأ التحوّل فعلا مع موت فرانكو . قبل ذلك لم يكن ممكنا .

5 - في البداية ، الملك . ثم ذلك الذي عينه رئيسا لمجلس النواب ✽ لاس كورتس ✽ أستاذ القانون السياسي توركوواتو فرناندث ميراندا ، وهو الذي صنع التحوّل بالطريقة السليمة وبواسطة برلمان النظام السابق حيث قدم قانون الإصلاح السياسي الجديد . فالذي قام بكل ذلك هو توركوواتو فرناندث ميراندا الذي قام ، من جهة أخرى ، بإدراج اسم أدolfo سوارث ضمن الثلاثي الذي قدم لأعضاء مجلس المملكة وبذلك عين رئيسا للحكومة بعد ذلك ، كان الملك المحرك الرئيسي ووجد في توركوواتو فرناندث ميراندا مساعدا أساسيا وكان أدolfo سوارث المنفذ للمشروع .

6 - نعم ، كان هناك ذلك الخطر . لكن كان هناك عنصر أساسي لإقامة أو

عدم إقامة الديمقراطية وهو القوات المسلحة . ولذا بتعاونها مع الملك زال الخطر.

7 - لا ، لم يكن التحول ممكنا بدون الملك لأنه كان عاملا حاسما إذ فيه اجتمع عنصرا ثقة وهما القوات المسلحة التي هو قائدها الأعلى والتي أبدت موافقتها على إعادة اقامة الديمقراطية ثم الشعب الأسباني الذي كان يثق في خلف فرانكو . كانت ثقة الشعب في الملك ، كتاج ومؤسسة لأن جدارة الملك لم تظهر حتى ذلك الوقت .

8 - كان ممكنا ولكن بنزاعات أي أنه كان من الأحسن مشاركة الشيوعيين إذ بذلك أعطى الدليل على أنهم لم يكونوا قوة كبيرة كما هو الشأن في إيطاليا . فقد كانوا قوة صغيرة وكان لهم 10٪ انتخابيا ولذا لم يكونوا يشكلون خطرا على أحد .

9 - إنه من الواضح أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولذا تصرفت هذه الأخيرة بطاعة وانضباط وأبدت موافقتها على ما وضعه الملك حتى أنه لما حدثت محاولة الانقلاب في 23 فبراير ❀ شباط ❀ كانت القوات المسلحة بصفة عامة إلى جانب الملك ولذا كانت المحاولة ظاهرة منعزلة لم تغير شيئا .

10 - لعبت وسائل الإعلام دورا مهما لأنه منذ عام 1966 لما ألغيت الرقابة السابقة للنشر ، تجرأت الصحف بعض الشيء وتفتحت نحو النظم المتحررة لأن وسائل الاتصال لا تحب إلا الحرية ، وهذا طبيعي . فمنذ ذلك التاريخ أخذت الصحف تعبر عن طريق الخبر والآراء عن انفتاح سياسي كان ضروريا لأن في هذه البلاد قد طال عهد نظام سلطوي جاء نتيجة لحرب أهلية . لقد انتصرت الديمقراطيات في الحرب العالمية وكان من المنطقي أن تسير أسبانيا أيضا نحو الديمقراطية ولكن كان هناك منهزمون في الحرب الأهلية يقومون بنشاطهم في العالم الخارجى ولذا لم يكن ممكنا إقامة الديمقراطية لأن ذلك كان يمكن أن يتسبب في تصادم

جيد بسبب الانتقام والثأر وهما من فضائع الحرب الأهلية . كان لزاما
إفساح مجال طويل من الوقت لستم المصالحة بعد مثل تلك التصرفات .

11- نعم ، كانت هناك مساهمة خارجية . . . لكن لا يمكن الحديث هنا عن
مساهمة واضحة ، مباشرة ، فالذي جرى هو أنه كانت هناك اشتراكية
عالمية متأزرة مع الحركات الاشتراكية الأوربية والأميركية ، متأزرة مع
الديمقراطيات ولذا فقد كان هناك ضغط وتأثير . لكن لم يكن هناك
تدخل فعلي مباشر . وفي الأونة الأخيرة اتضح جليا أن الاشتراكية
الأسبانية قد ساعدتها الاشتراكية الألمانية لكن لم تتدخل أية قوى حاسمة .

أما بالنسبة لمساعدة المعارضين بالداخل أيام فرانكو فإن النظام كان إذاك
قويا بقوات الأمن وقوات النظام العام والمتسبين إلى الحركة الفرنكية
وشعب لم يكن يرغب في المزيد من النزاعات ولا الدماء ولا أية مشاكل من
هذا النوع ولذا فالمعارضون لم يكونوا يمثلون قوى حاسمة حتى تهدد النظام
أو تشغل بال الفريق فرانكو . هذه هي الحقيقة والدليل على ذلك هو أنه
لم يستطع أحد أن يفعل شيئا حتى مات فرانكو .

12- إننا في الوقت الراهن في وضع مصالحة مع العالم الخارجى . فقد حططنا
العزلة التقليدية ونحن مع التزاماتنا السياسية والاقتصادية والدفاعية تجاه
أوروبا والولايات المتحدة وكل هذا يتم متأخرا . فقد دخلنا السوق الأوربية
المشتركة بعد تأسيسها بخمس وعشرين سنة وبالنسبة للدفاع ، نعم لدينا
قواعد أميركية بأسبانيا لكن التزامنا تجاه الحلف الأطلسي هو أوسع من
التزاماتنا عن طريق القواعد . فنحن إذن بصدد التأقلم مع هذه المعطيات
والضروريات الجديدة . إن هذا التأقلم أكثر صعوبة في المجال
الاقتصادي لأنه يحدث في أسبانيا الآن شيان : الأول هو التحرك حسب ما
تقتضيه المنافسة الخارجية وما تتطلبه من تحويل بعض القوانين والإجراءات
القديمة تحت ضغط حركة نقابية قوية ذات عقائدية اشتراكية وشيوعية
وهذا في نفس الوقت الذي يجري فيه تجديد وتطويع

الصناعة وهذا عمل يولد البطالة . اننا أمام ثلاثة ملايين عاطل وهذا يعني 20٪ من اليد العاملة الفعلية وهو ما يحدث طبعاً بعض الشغب في الحقل الاقتصادي الاجتماعي . بالنسبة للسياسة الخارجية فلا يزال هناك غموض نتيجة مصالحة العزلة مع الالتزام . ثم هناك أيضاً بعض الأخطاء في صنع شكل الدولة نتيجة الصراعات القومية ببلاد الباسك وقاطالونيا ونتيجة إرهاب باسكي هو أشد إرهاب في أوروبا . هذا هو الوضع إذن وعلينا معالجة أمورنا بأنفسنا والمؤكد هو أنه ليس ثمة خطر تدخل أو انقلاب عسكري كما حدث في الماضي .

أما المستقبل فاني لا أراه مظلماً . فالقوى السياسية التي كانت شابة خلال السنوات الأولى من التحول هي الآن ناضجة ، كانت طبقة سياسية جديدة وهي الآن تتمتع بخبرة برلمانية وخبرة في تسيير الدولة ولذا فأنا أقدر بأنه انطلاقاً من كل هذا سيكون التدرج إيجابياً .

أجوبة الصحفي السيد خوزي أنطونيو نوفائس

- 1 - هناك تعريف مثالي وهو أنها دكتاتورية مليئة بالثورة لكنني أسميه نظاما بل سلطة فردية . رجل يصل إلى السلطة وحافظ على نفسه فيها بالرعب وبعد مدة بسمعة الرعب فانتهى الى دكتاتورية .
- 2 - إن الإيجابي في هذا النظام قليل والسلبي فهو بأكمله . فقد حال النظام دون تطور أسبانيا فكريا وثقافيا وفي عدة مجالات أخرى .
- 3 - لا يعرف السبب ، ففرانكو كان ملكيا .
- 4 - أنا أرى أن التحوّل بدأ لما دعي الشعب للانتخابات الديمقراطية الأولى
- 5 - أول هذه العناصر هو الشعب ويأتي بعده الرئيس أدلفو سوارث الذي صنع التحوّل ونفذه والملك وكذلك السياسيون وأحزابهم .
- 6 - أعتقد أنه كان هناك خطر المجابهة وإن لم يكن كذلك فخطر استمرار الدكتاتورية . فلو عاش مثلا كيريرو بلانكو لحاول ذلك الاستمرار لأنه كان يعتقد مثل ما اعتقد فرانكو أن " كل شيء موثوق محكوم الوثاق " . ورغم هذا فلا أعتقد أنه كان هناك خطر حرب أهلية جديدة .
- 7 - نحن نعتقد أنه كان يمكن التحوّل بدون الملك لكن يجب الاعتراف بأنه كان وجها ضروريا وإنسانا استطاع أن يجعل نفسه ظاهرا أو بارزا فكان رمزا هشا للوحدة الوطنية . لقد كان ملكا ذا حق لا ملكا فعليا . ثم تحوّل إلى ملك صاحب حق وملك فعلي عندما أصبح أميرا وريثا .
- 8 - إن التحوّل بدون الحزب الشيوعي لم يكن ممكنا وذلك لأنه ، أولا ، في أية ديمقراطية تدعو الحاجة إلى حزب شيوعي وكان هذا أكبر نجاح للرئيس سوارث بسماحه واعترافه بالحزب الشيوعي فهو بذلك وضع نفسه في

الواقع القائم منذ عشرة أعوام .

9 - لم تلعب القوات المسلحة في البداية أي دور . لقد اقتصر دورها على الطاعة
إذ أن الملك هو رئيسها الأعلى .

10 - دور وسائل الاتصال كان مهما جدا . لقد كثر الحديث عن برلمان الورق
ذلك هو فعلا دور وسائل الإعلام . فكل وسيلة انطلقت من موقفها
وتحدثت حسب هويتها لكن جميعا نادت بالتعايش والسلم .

11 - لا ، لم يكن هناك تدخل خارجي . كان يوجد استلطاف تجاه رئيس
الحكومة من أجل التحوّل الديمقراطي ، لكن لا أعتقد غير هذا . لم يكن
هناك تدخل مباشر ولا حتى من طرف الأميريكان .

12 - أنا متفائل جدا . إني أرى أن أسبانيا سائرة حيث تسير أوروبا لأن الأولى
اندمجت في الثانية ولذا فأنا ، كأوروبي أرى أن أسبانيا سائرة نحو بناء أوروبا
، نحو خلق قوة ثالثة . وأسبانيا تستطيع أن تلعب دورا مهما جدا مع
العرب ومع أميركا اللاتينية داخل أوروبا .

أجوبة الدبلوماسية والسياسي والكاتب الأستاذ خ. م. أريثا

- 1 - أرى فيه نظاما ناشئا عن انتصار في حرب أهلية وهو ما يضيفي عليه مميزات أعتقد أنها من خصائص أي نظام يولد عن حرب أهلية ، ولذا وبسبب مولده فهو معرض إلى أن يصبح دكتاتورية . وكأية دكتاتورية يصعب في النهاية تحويلها سلميا ومن هنا جاء وجوب احترام التحوّل الأسباني .
- 2 - إن وجه النظام السابق الإيجابي يتمثل في محافظته على الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية وهو ما مكنه من تثبيت نفسه ومن استطاعة التفاهم مع الولايات المتحدة بالرغم من أنه لم يكن ديمقراطيا . وظاهرته الإيجابية الثانية هو أنه ، ولو أن العبارة ستبدو قليلة الوضوح ، نظرا لطول بقائه قد أعطى سنة 1959 أو 1960 أول انفتاح على برنامج تصنيع وتعمير . وبهذا ، فهو ولإن كان مخططا في التصميم وفي عدة أشياء ، قد غير عقلية هذا البلد وعند ذاك ابتداء حقا النمو الاقتصادي لأسبانيا العصرية .
- 3 - كانت سلطة يراها فرانكو باقية مدى الحياة ونتيجة لذلك لم يكن للملكية مكان مادام فرانكو حيا .
- 4 - ابتداء التحوّل في نفس اليوم الذي عين فيه الأمير خلفا لفرانكو . لكن شرع فيه قبل ذلك لما اتخذت الملكية موقفها الحاسم في الستينات .
- 5 - عناصر التحوّل الأساسية هي : أولا الملكية كمؤسسة ، وثانيا ، الملك الذي عرف كيف يوصل التحوّل إلى آخر مطافه وثالثا ، والد الملك ، دون خوان آل بوربون الذي تحلى بأسمى الكرم بانسحابه في الوقت الذي رأى فيه وجوب الانسحاب .
- 6 - لو اشتد الإلحاح على وجوب استمرارية النظام السابق ولو عاش أمير البحر كاريو بلانكو ونشأ نظام سلطوي بدون فرانكو كان انتهى بدون شك إلى العنف .

7 - نعم ، كان ممكنا بدون الملك لكنه كان انتهى إلى العنف أو أتى عنيفا لأن الملكية كانت ، من ضمن ما كانت ، كابع جماح الجيش والقوات المسلحة فأجبرتها على قبول التحوّل .

8 - كان أيضا مهما جدا إدماج الحزب الشيوعي ضمن الأحزاب التي شاركت عملية التحوّل . فالحزب الشيوعي كان ممثل ذلك العلم الذي يوضع في ملاعب كرة القدم كعلامة لحدود الملعب من الناحية اليسارية .

9 - كانت القوات المسلحة في الآونة الأولى ، لنقل في الساعات الأولى من التحوّل الضمان بأن لا تسفر وفاة فرانكو على أي عنف . كان ذلك ضمانا مهما . وفي مرحلة ثانية أي خلال التحوّل الفعلي وبداية العمل بالدستور فإن القوات المسلحة قد تحلت بالشجاعة والتجرد فقبلت بأشياء كثيرة لم تكن تعجبها وفي 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ أعطى معظم أفرادها المثال بعدم اتباع أي نوع من الانتفاض ولذا فمن الآن إلى الأمام لن يحدث شيء .

10 - كان دور وسائل الاعلام مهما جدا . فالتلفزة التي لم تكن تستعمل أيام الدكتاتورية الا لغاية واحدة أصبحت تستعمل للإعلام والإفادة بما يجري وبصفة واقعية . ومحطات الإذاعة كانت هي الأخرى وسائل مهمة تنقل الحقيقة كما هي وأخيرا قدمت الصحف مساعدة ذات بال . فقد تصرفتم عموما بكل تجرد وموضوعية وأعتقد أن جريدة الباييس ﴿ البلاد ﴾ كانت الظاهرة الصحفية للتحوّل .

11 - نعم ، اعتقد أنه كانت هناك مساهمة خارجية لا كما قيل عن طريق مرتزقة أو جواسيس خطرين ، لا ، لم يكن هناك جواسيس لا من البرد ولا من الحرارة . فالذي جرى ، حسب رأيي هو أن الولايات المتحدة مثلا كان يهمها بصفة مباشرة أن يتم التحوّل . وأعتقد أن كل البلدان الغربية ، مع بعض الاختلاف في درجة حماسها قد أيدت التحوّل ، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأعتقد أن الكنيسة قد لعبت دورا حاسما في التحوّل الأول وهذه كلها هي أهم العناصر . ثم كان تضامن شعوب أميركا وصداقة

الشعوب العربية التي كانت مهمة جدا في وقت ما . وبكل هذا ظهر في الأخير أن هناك تجاوبا عالميا لفائدة التحول .

12 - أسبانيا حاليا بصدد أخذ مكانها في أوروبا ، بكلمة أوضح ، داخل المجموعة الأوربية ، وهذا يعني برنامجا كبيرا للتعصير والتطوير بالإضافة لذلك ، هذا يترك الباب مفتوحا كي يتأقلم الأسبان مع العصر الجديد ، عصر الإعلامية الذي يغمرنا جميعا وعلينا التجاوب معه . انى اعتقد أن الأسباني لديه المعطيات التي تمكنه من أخذ مكانه وسط أوروبا المجموعة فتكون أسبانيا بلدا آخر من البلدان المكونة تلك المجموعة ، بلد ذو مستوى اقتصادي حسن وعلاقات ممتازة مع العالمين العربي والأميركي اللاتيني وأعتقد أن في هذا تكمن مهمة أسبانيا . ومن هذا فإني اعتقد أن العلاقات مع المغرب هي من العوامل الرئيسية بالنسبة للمستقبل .

أجوبة المؤرخ الأستاذ ريكاردو دي لاثارفا

1 - جاء في كتاب حول المحاولات الدستورية التي قام بها نظام فرانكو بقوانينه الأساسية ، كتاب وضعه أحد كبار نظريي النظام السابق هو الأستاذ رودريغو فرنانديث دي كارفاخال ، أستاذ القانون السياسي جاء قوله معرفا النظام فقال " انه دكتاتورية تأسيسية انمائية " وأنا أعتقد أن هذا التعريف حسن جدا لأنه من الواضح أن النظام لم يكن ديمقراطية ولكنه كان فعلا دكتاتورية تأسيسية أي أنه كان يسير في كل خطوة إلى مزيد من الحرية ، وفي كل مرة إلى مزيد من الإصلاح الداخلي ولم يكن يزداد شدة مع الزمن بل بالعكس ، كان يتفتح شيئا فشيئا دون أن يتخلى أبدا عن أن يكون دكتاتورية . ثم أنه يوصف بالانمائية لأن ما قام بدفعه نظام فرانكو بصفة رئيسية هو التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية . لذا فإني أعتقد أن ذلك التعريف مصيب .

2 - إني أرى أن وجهه الإيجابي هو استتاب السلم بأسبانيا بعد الحرب الأهلية . كان ذلك طبعا عن طريق الشدة العظيمة ولكن نظام فرانكو حقق تهذبة الأسبان حتى أنه في نهاية نظامه لم يكن أحد يفكر في اللجوء إلى الحرب الأهلية ، وهذا مهم في حد ذاته . ويأتى في المرتبة الثانية النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا تغير عميق جدا لم يحقق أبدا خلال أية مرحلة من مراحل التاريخ الأسباني .

لقد استلم فرانكو أسبانيا متخلفة وانتهى بتسليمها وهي عاشر قوة صناعية في العالم . حقق فرانكو تغيرا داخل المجتمع الأسباني . اليك مثلا دراسات وتقارير شركة " فورس " فهي تبرهن بكل وضوح بأنها أي أسبانيا انتقلت من مجتمع ريفي إلى مجتمع مدني ، انتقلت من مجتمع سادت فيه الأمية إلى آخر أكثر ثقافة . فحتى العقلية الاجتماعية نفسها قد تغيرت تماما ، كنتيجة للنمو الاقتصادي طبعا ، ولكن لا يخلو أن يكون كذلك .

ومن جهة أخرى نجد التنمية الثقافية التي كانت مهمة جدا هي الأخرى إذ انخفضت نسبة الأمية إلى ما يقارب 20٪ وعممت الجامعة التي لها مظاهر سلبية ولكن لها إيجابياتها أيضا إذ ارتفع عدد الطلبة إلى عشرة أضعاف ، من عشرين ألفا إلى مائتي ألف والأجيال الجديدة كلها تقريبا دخلت المدارس . هذه إذن بعض إيجابيات النظام ، أما سلبياته فهي أن فرانكو قد سار في ببطء ثقيل جدا نحو إرجاع الحريات إلى الشعب الأسباني . فهذه الدكتاتورية بدت عام 1966 وكأنها مقدمة على إصلاح يؤدي إلى الديمقراطية ولكن عاد فرانكو القهقري ، فبينما استمر يتقدم اقتصاديا واجتماعيا ، توقف سياسيا عام 1967 وأخذنا في التقهقر ما من شك أن وضع الأسس الاجتماعية للديمقراطية هو أمر يوجب الشناء لكن إيقاف " ثوران " تلك الديمقراطية ، إن صح التعبير فهو نقيصة دون شك .

3 - أعتقد أن فرانكو لم يعد الملكية لسبب بسيط جدا وهو أنه لم يكن يثق في من كان سيكون صاحب العرش في هذه الملكية وهو دون خوان . لم يكن يثق به ولو أنه فكر في البداية في إعادة الملكية لكن كان جليا أن فرانكو كان متشبها بالسلطة ويرأها سلطة مدى الحياة وهذا يعني أبدية ولذا لم يكن ليسلم في تلك السلطة مادام حيا . هذا في نظري هو السبب الرئيسي .

4 - أنا أرى أن التحول بدأ مع موت أمير البحر كاريو بلانكو لا مع وفاة فرانكو لأنها كانت آنذاك مطروحة . إن الموت العنيف الذي لقيه كاريو بلانكو قد أطلق عنان التحول بصفة تختلف عما كان مهيا من طرف كاريو بلانكو إذ هو أيضا فكر في التحول لأنه كان أقل انغلاقا مما يعتقده الناس . كان فعلا يبدو منغلقا لكن في أعماقه كان بحارا ، بحارا ذا نظرة طويلة ورجال البحر ، كما هو معلوم ، لهم دوما نظرة تختلف عما يبدو منهم . فالأميرالاي كاريو بلانكو كان أيضا يريد القيام بتحول مخالف ولا أدري ما الذي كان يحدث ولكن ما هو أكيد هو أن موته هو الذي أطلق عنان

التحول .

5 - هناك عنصر ، ولو أنه سلبي حسب رأيي ، فهو مهم جدا وهو رغبة الأسبان الجماعية في تحقيق التحول في سلام . كان ذلك شعورا وطنيا جماعيا يرفض الحرب الأهلية رفضا باتا ، إلى الأبد . كان عنصرا رئيسياً وجاء معه عنصر آخر هو رغبة التغيير لكن دون رفض أو نكران ما حققته أسبانيا خلال سنوات نظام فرانكو الذي كان يرى الجميع إيداعه التاريخ . كانت هناك رغبة في التجديد وفي محاولة التعايش في حرية . هذا هو العنصر الإيجابي . أما الأكثر سلبية فهو أننا اهتممنا جميعا بالسياسة وأهملنا الاقتصاد . ففي تلك الأونة التي سادت فيها أزمة اقتصادية عالمية ، كانت أوروبا قد شرعت في وضع الوسائل الكفيلة بإخراجها من الأزمة ، أما نحن فقد تأخرنا كثيرا في القيام بمثل ذلك .

6 - لا أظن ذلك . فخارج بعض الحلقات التي لم تكن تمثل سوى أقلية جد صغيرة مثل موضوع " ايتا " بالنسبة لبلاد الباسك أو بعض تصرفات أقصى اليمين ، من ذلك اغتيال المحامين الشيوعيين ﴿ مذبحة أتوتشا ﴾ لكن لم تكن هذه أو تلك الا تصرفات أقلية صغيرة . أما الشعب الأسباني في مجموعه فلم يكن يرغب في أي عنف أو اضطدام ، فالجيش لم يكن يريدته والكنيسة كذلك . ولذا فلان كانت المؤسسات الأسبانية الرئيسية عاقدة العزم على تجنب الاضطدام فلم يكن هناك ، حسب رأيي أي خطر يهدد المسيرة .

7 - من الصعب جدا ، لأن القوات المسلحة ، في واقع الأمر ، قد أطاعت الملك في كل حين بما في ذلك ابان أزمة 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ ولذا فارادة الملك المصممة والمخططة للسير بأسبانيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية كانت العامل الأساسي للتحول . فهل كنا نستطيع تحقيق التحول بدون الملك ؟ لست أدري ولو أنني أميل إلى النفي .

8 - لقد نجح الحزب الشيوعي في شيء مهم جدا وهو حمل الجميع على الاعتقاد

بأنه عنصر أساسي للديمقراطية ولكني أرى أنه ليس كذلك . فالواقع هو أن سمعته في النضال ضد النظام الفرنكي داخل اليسار جعل سان تياغو كاريو والحزب الشيوعي يريان أنهم الشيوعيون، سيكونون حقا القوة المهيمنة داخل اليسار أثناء مسيرة التحول . لكن ، مع سوء حظهم ، رأوا أن الأمور غير ذلك وأنهم بقوا عند نسبة 8 أو 9٪ فكانت خيبة أمل كبيرة . ما أريد قوله هو أنه من حيث الصورة كان اسدال الشرعية على الحزب الشيوعي ضروريا لكن إذا نظرنا داخل الواقع وجدنا أن قوته أقل بكثير مما ظنوه أنفسهم .

9 - لعبت القوات المسلحة دورا حاسما . إني لا أزال أذكر ذلك الخطاب الذي ألقاه الفريق غوتيارث مايدو متوجها للشعب ليلة انتخابات عام 1977 وقال " إن الجيش ساهر على أن تجري الانتخابات بصفة طبيعية . من حسن الحظ أنه لم تدع الأمور إلى تدخل الجيش الذي سادت أوساطه فكرة جماعية وهي وجوب طاعة الملك ووجوب ضمان تحول في حرية مهما كلف ذلك من ثمن تدفعه الأشخاص أو المؤسسات . كان كل هذا حاسما ومهما بالنسبة للتحول " .

10 - إن وسائل الإعلام ، على ما أرى ، قد لعبت دورا مهما لكن متغيرا . ففي المرحلة الأولى ، المرحلة الأخيرة من عهد فرانكو والأولى من التحول ، كان دور وسائل الإعلام ايجابيا جدا ومتعقلا . لقد تصرفت حقا ، كما كان يقال إذ اك ، وكأنها برلمان ورق ، لم تكن هناك انتخابات ديمقراطية فقامت الصحافة بدور البرلمان أو كادت . لكن بعد ذلك ، أظن أنه ابتداء عام 79 ، 80 ، 81 ، تغيرت الصحافة وسقطت في الحزبية التي سلمت منها حتى ذلك الحين . لقد كانت رفيعة مترفعة ثم سقطت لتدور في فلك سياسي واقتصادي بطريقة محزنة مما هدد في بعض الأحيان حرية الصحافة ذاتها لأنه بين ضغوط السلطة وضغوط الوسائل الاقتصادية التي تشرف على بعض الصحف فقدت بعض الوسائل سلامة دورها ولذا فإني اعتقد أن الشوط الثاني من التحول كان سلبيا على الصحافة وهذا ينعكس في ظاهرة يؤسف لها وهو أن الإقبال على الصحف ومطالعتها كان أكبر في أول التحول منه في آخره .

11 - أنا اعتقد أنه وجدت عناصر خارجية ساهمت في التحوّل لكن لا كتدخلها ' في الحرب الأهلية الذي كان تدخلا سلبيا للغاية . فالتدخل هذه المرة جاء ايجابيا وبصفة أدق أقول إني اعتقد أن أهم القوات بالعالم الغربي قد تدخلت بواسطة أكبر ممثليها ولكن بطريقة محتشمة وإيجابية . وإني أعرف أن الكثيرين من قادة العالم الغربي كانوا على اتصال مستمر بأسبانيا ، لا رغبة في التدخل بل للتعبير عن مساندتهم المعنوية ولذا أعتقد أنه لم يكن هناك تدخلات خطيرة .

12 - أرى أن أسبانيا سائرة في طريق تركيز النظام الديمقراطي تركيزا صحيحا . فهذا لا رجعة فيه . ثم إن مشكلة الانقلابات قد ولت بعد قرنين أو قرنين ونصف من الانتفاضات وجاء تجسيم قرار دفنها أبديا عن طريق قرار الملك وتعقل الجيش ليلة 23 فبراير ﴿شباط﴾ 1981 . فشبح الانقلاب إذن قد ولى ولم يعد التدخل العسكري يذكر الا في حالة أزمة شديدة مثل ما قد يثير مشكل بلاد الباسك . لكن مع هذا ، أعتقد أن الخطر في طريقه إلى الزوال وإنى أعتقد أن الديمقراطية ، إن لم تحدث أية رجعة في العالم ، هي الآن موطدة الأركان والمطلوب الآن هو توازنها ، أعني الحيلولة دون وجود حزب واحد ، كالاشتراكي الآن ، يهيمن ويتنصر دائما لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى الفساد في الحكم ولذلك فلا بد على اليمين أن يجد لنفسه دواء حتى يصبح بديلا للحزب الاشتراكي .

قد يكون هذا هو الحل المناسب .

أجوبة محامي الشعب الأستاذ خوواكين رويث خيانت

1 - من الواضح أن النظام السابق كان نظاما أطورقراطيا ، نظام سلطات متركزة جدا مع تقييدات شديدة على الحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة . قد يعلل ذلك ، على الأخص في مرحلته الأولى بأنه نتيجة الحرب الأهلية . لكنه دام وقتا مبالغا فيه وبقي مقيدا للحريات ، وأكرر ، شديد المركزية . إن النزاهة تفرض عليّ القول بأنني بحكم سني قد انتسبت إلى الجيش الوطني ومن ثم انضويت تحت النظام الذي جاء نتيجة الحرب الأهلية وفيه عينت سفيرا لدى الفاتيكان ثم وزيرا للتربية الوطنية ، كما كانت تسمى ومن حيث كنت حاولت ما استطعت في سبيل تصالحنا ، نحن الأسبان ، واقترحت اجراءات لاسترجاع رجال الفكر المبعدين والمهاجرين كما حاولت تحرير الحياة الجامعية الخ . لكن كل هذا قد أحدث ردود فعل شديدة فتركت وظائفى السياسية وابتعدت عن النظام السياسى وعدت إلى جامعتي . بعد ذلك شرعت في مهمة إعداد التطور السلمي من النظام الاستبدادي الى نظام ديمقراطي كالذي نعيشه الآن .

2 - من الظواهر الايجابية للنظام أذكر أولا تغييره للبنيات الاقتصادية في أسبانيا . هذا لا يعني أنه تقدم بنفس المقدار بإصلاح اجتماعي ونشر أوسع للعدالة لكنه رفع من حجم الانتاج الأسباني خاصة في الستينات حيث انطلقت التنمية الاقتصادية الاسبانية بحق . نعم إن ذلك تصادف مع الازدهار الاقتصادي الأوروبي الذي استوعب ثلاثة ملايين من العمال الأسبان وهو ما خفف ضغط البطالة .

خرجت أسبانيا في نفس المدة من العزلة التي فرضت عليها فأقامت العلاقات مع الفاتيكان والعالم الغربي وأبرمت اتفاقية مع الولايات المتحدة التي أنشئت بموجبها القواعد العسكرية وكل هذه عوامل لها قراءتان ، يراها البعض حسنة ويراها الآخرون سيئة أما أنا فأرى أنها ساهمت بطريقة ما

في جعل التحوّل ممكنا لأنها غيرت ، بشكل ما ، البنية الصناعية الاجتماعية . الاقتصادية فقبل الحرب كان المجتمع الأسباني مكونا من طبقة أرسطوقراطية صغيرة وطبقة كبيرة عريضة عمالية بروليتارية وبينهما طبقة متوسطة صغيرة وغير ذات فاعلية . لكن في نهاية السبعينات كبرت الطبقة المتوسطة وهو ما أعطى بعض الاستقرار لأسبانيا .

والآن إلى السليبيات . يجب أن أقول لك ، بكل أسف ، أنها كانت كثيرة . استعمل في البداية قمع شديد ضد المغلّوين وتقييد الحريات بالرغم من إصدار قانون ممتاز كان اشبه شيء بوثيقة حقوق وواجبات الأسبان الأساسية ولكنه لم يطبق في السنوات التالية باستثناء قانون الصحافة لسنة 1966 الذي والحق يقال كان خطوة نحو التحرر ولكنها محدودة جدا مثلها مثل قانون الجمعيات .

هناك مظهر سلبي آخر في نظري هو عدم التفهم للمشكلة القطلانية والمشكلة الباسكية أي موضوع الحكم الذاتي . أما المظهر الثالث فهو انعدام العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع بلدان أخرى بالعالم كبلدان أوروبا الشرقية مثلا وبعبارة مختصرة كان النظام السابق مثل أي شيء في هذه الحياة أسود وأبيض لكن اسوده أكثر من أبيضه ولذا كان التغيير حقا ضروريا .

يبدو لي ضروريا التذكير بأن عملا ايجابيا جدا قام به رئيس الدولة الأسبق هو اشارته بأن يكون خلفه الأمير خوان كارلوس الذي تربى وتعلم بأسبانيا والذي حال دون أن يعرف التحوّل أي اصطدام فبفضله قبل الجيش بتغيير القوانين الأساسية * التي سار بمقتضاها النظام السابق * وأمكن الشروع في نسق ديمقراطي أدى الى دستور 1978 .

3 - أعتقد أن فرانكو كان في الواقع ملكيا ولكنه كان يخشى ما نستطيع أن نسميه " الملكية الليبرالية " ، ملكية الحريات وخاصة ملكية تعددية الأحزاب السياسية وملكية حرية الصحافة الخ . كان يريد لها ولكن على أن تكون

استمرارا لنظامه وهنا خطؤه . ولكنه أصاب من جهة أخرى . فقد كان بإمكانه اعلانه جمهورية . معينا على رأسها خلفا له قائد الجيش أو أي نوع من تلك الحلول التي اتبعت في بلدان أخرى . لكنه برهن على أنه ملكي فتغلب على المغريبات الأخرى وعلى وسوسة بعض مساعديه وحافظ على الخط الملكي . نعم كان يريد لها ملكية خاضعة للقوانين الأساسية وقائمة عليها . لكن كثيرا ما ساءلت نفسي إن كان اعتقد فرانكو حقا إن نظامه ومؤسساته ستستمر بعد وفاته ؟ إنني أشك في ذلك لأنه كان يتمتع بحدس سياسي وحاسة قوية يجعلانه يفهم حق الفهم أن ذلك غير ممكن ولكنه كان يرتاح دون شك للعلم بأن خلفه سيكون ملكا وسيحظى . هذا الأخير بتأييد الجيش وبهذا تتم المحافظة ، على أقل تقدير، على المظاهر الأساسية للحياة الأسبانية . لقد أخطأ في الظن بأن الملك سيتحمل كل ذلك بينما الشعب الأسباني يرغب ويحتاج شيئا آخر ، وبينما دخول السوق الأوروبية المشتركة والوقوف على قدم المساواة في الحقوق عالميا لابد . من فتح الطريق للديمقراطية وهنا يظهر فضل الملك والذين ساهموا معه على اعطاء هذا الحل السلمي .

4 - يعتقد أحيانا أن التحوّل بدأ مع وفاة فرانكو وهذا خطأ لأن التحوّل بدأ قبل ذلك بخمس عشرة سنة على الأقل . إنني أضع بداية التحوّل في الستينات لما تحقق استقرار أسبانيا الاقتصادي والاجتماعي وبدأت من جهة أخرى المصالحة بين الغالبين والمغلوبين ، وقد ساهم في هذه المصالحة المسيحيون متأثرين بالبابا يوحنا الثالث والعشرين ومجمع الفاتيكان الذي غير بصفة ما العقلية الدينية لدى الكثيرين من المسيحيين الأسبان . ومن ناحية أخرى فهم كثيرون من الزعماء الماركسيين أنه لا يمكن العمل انطلاقا من الضغينة والبحث عن الأخذ بالثأر والانتقام . وهنا يجب الاعتراف بالموقف الذي اتخذته سان تياغو كاريو وكذلك فيلبي غونثالث بعد أن انتخب أمينا عاما للحزب الاشتراكي . فذاك العقد من سنة 65 إلى سنة 75 اعتقد أنه كان حاسما لجعل التحوّل ممكنا .

5 - أقول إنه ، أساسا ، الشعب الأسباني الذي لم يكن يريد حربا أهلية بل

يطمح إلى حل سلمي . ومن حسن حظه جاءه ملك شاعر بهذه المسؤولية فتحمل الخطوة الصعبة وهي تغيير القوانين الأساسية .

يجب أيضا اضافة عدد من الرجال من بينهم أدولفو سوارث وهو رئيس الحكومة الذي أعطى أكبر دفع للتغيير ثم يأتي الزعماء السياسيون والصحفيون ورجال الفكر وأهل الفن والعمال في الحقل والمصنع إني اعتقد أنه الشعب وإذا أردتني أن أختصر قلت هو الشعب والملك أو الملك والشعب .

6 - نعم ، كان هناك خطر المجابهة لأن جانبا من الأسبانيين ، مسيحيين من ناحية وماركسيين من أخرى ، لا يريدون التفاهم ويرفضون العناق . وكان جانب من الجيش لا يريد أن تمس القوانين الأساسية وأن لا يلمس شيء مما يتصل بالنظام السابق . كان يوجد هذا الخطر ومعه خطر الإرهاب الذي بدأ تحت حكم فرانكو ، منذ عام 1968 واستمر في التصاعد وفي تنويع ضرباته . واضح جدا أنه كان هناك خطر القطيعة وأوضح دليل على ذلك محاولة الانقلاب يوم 23 فبراير ﴿شباط﴾ . كل هذه الأخطار كانت واقعية .

7 - أنا أرى أن ذلك لم يكن ممكنا . كما من الممكن أن يترأس حركة التحول أحد القادة العسكريين وقدمت لذلك عدة أسماء لكن المؤكد هو أن الملك كان موجودا وتحمل مسؤوليته التاريخية العظمى بذكاء وافر وقلب كبير .

8 - سبق وأن قلت أن الحزب الشيوعي قد لعب دورا مهما وسيواصل القيام به . فالواقع هو أن سان تياغو كاريو وكل مساعديه في تلك الأونة كانوا يدركون أنه لا بد من انقاذ الديمقراطية قبل كل شيء وأنه داخل تلك الديمقراطية ولعبة الحريات يمكن التقدم نحو نظام العدالة الاجتماعية .

9 - يجب أن يعدل المرء في حكمه . إن كل القوات المسلحة قد قبلت ما أشار به رئيس الدولة السابق وهو خلافته من طرف الأمير خوان كارلوس فكانوا

متضامنين معه وقد ظهر ذلك جليا في محاولة 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ . فلما أشار عليهم بوجوب الدفاع عن الدستور والديمقراطية استجابوا له ونحن نعلم أنه لو انضم القادة الرئيسيون في القوات المسلحة إلى المتمردين لأغرقت الديمقراطية . لم يكن كذلك ومهما كانت الدوافع التي أدت بالقوات المسلحة إلى موقفها ذاك فالهمم هو أنه كان موقفا إيجابيا .

10 - حسب رأيي كانت وسائل الإعلام عاجزة في البداية لانعدام الحريات بالرغم من الخطوة الإيجابية في هذا الخصوص التي جاءت نتيجة قانون الصحافة الذي أصدره فراغا سنة 1966 . ولكنه لم يكن كافيا لأن الرقابة لم تلغ ومع هذا فقد مكنتنا من إصدار مجلات مثل " تريونفو " ﴿ النصر ﴾ وكراسات من أجل الحوار وبها خلق جو مختلف ، جو حريات وحوار لم تكن الصحف قادرة على خلقه إلى أن أقيمت الديمقراطية من جديد . ولذا فإن وسائل الاعلام اكتست أهمية كبرى خلال السنوات 76 ، 77 ، 78 بتهيتها الجو والعقليات التي جعلت إصدار الدستور ممكنا وها نحن على عتبة عامه العاشر وهذا مهم جدا .

11 - وجدت مساعدة أثناء التحوّل وخاصة من طرف الأحزاب المجانسة . فأين الشك في مساعدة العالمية الاشتراكية للحزب الاشتراكي العمالي الأسباني بصفة شرعية ؟ لا شك في ذلك والديمقراطية المسيحية فعلت نفس الشيء وأنا شخصا مستعد للشهادة بذلك . فقد ساعدتنا بالكلمة وماديا وحتى في الانتخابات . كان ذلك معقولا لأن الأحزاب الديمقراطية الأوربية كانت تريد أن تضمن حضور نظرائها في شبه الجزيرة الأيبيرية وعلى الأقل في أسبانيا . نعم كان هناك تأثير ولكنه لم يكن حاسما ، فهو لم يثن اندفاعات الشعب الأسباني الكبرى .

12 - أني أرى أن على أسبانيا أن تسير نحو تحقيق خطوط ومبادئ احتواها الدستور وهذا يعني أن أسبانيا يجب أن تستمر كدولة حريات وإلا فهي

ليست ديمقراطية حقا . يمكن القول أن لا أحد يستطيع اليوم في أسبانيا التذمر جديا من انعدام الحرية ابتداء بحرية الضمير إلى الحرية الدينية وحرية التعبير والنقد والتجمع الخ . . يبدو لي أننا تحصلنا على كل ذلك . تبقى بعد ذلك بعض النقاط السوداء التي تلاحظ من حين لآخر كالتلفزة الخاصة وغيرها ولكنها نقاط قليلة . يمكن القول إذن إن أسبانيا تعيش الحريات . لكن هذا لا يكفي لأنه يجب أيضا تحقيق المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية وهذه كلها أمور نص عليها الدستور الذي وجد للحماية ودفع الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ثم إن على أسبانيا أن تستمر كدولة المجموعات المستقلة ﴿ الحكم الأقليمي ﴾ خاصة وأنه قد انتهى العمل بشكل الدولة القديم ، الدولة المركزية ، وهذا هو أصعب طريق .

أجوبة الزعيم الأستاذ مانوال فراغا ايرياني

- 1 - ان التعريف الوحيد الذي يمكن أن يعرف به حقيقة النظام السابق هو انه نتيجة حرب تجابه فيها الأسباب مجابهة حتى الموت . بعد هذه الحرب ، نشأ نظام يرأسه ، باسم الجيش ، رجل عسكري أعتقد انه أصاب أساسيا عندما أعطى التعددية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سهل بها الأشياء لجيل آخر بدل محاولة حلها في الحين .
- 2 - أعتقد انه بالنسبة لمدة جد طويلة ، أربعون عاما تقريبا ، مرت الأمور من عدة مراحل ولذا وجب الحكم على كل منها منفصلة . لكن أعتقد ان التاريخ لن يصحح حكمي إذا قلت ان أحسن فضل له يكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أضفت عليها طبيعتها نفسها التكنوقراطية والإدارية ، مزايا كبيرة ، وهذه هي بطبيعة الحال تنمية مستوى المعيشة لدى الأسباب الذين انتقلوا من بلاد متخلفة إلى بلد متقدم نسبيا . كل ما تبقى سيشاهد الآن لكن يمكن القول اجماليا ان هذه السنوات الاحدى عشرة التي مرت منذ نهاية النظام تدل ، على ما يبدو ، انه لم يترك وراءه أثارا سيئة إذ نحن نشاهد كيف استطاع الأسباب ان يقوموا بهذا التحول بالهدوء الذي تم به .
- 3 - فرانكو أعاد الملكية في الحقيقة لكن بالنسبة للطريقة التي يتم بها ذلك ، فتلك مسألة أخرى . من الممكن انه أرتأى ان الملكية إذا ما أعيدت بعد الحرب مباشرة قد يقع رفضها من طرف الكثيرين من الجمهوريين وبعكس ذلك إذا ما أعيدت بعده اتخذ الأمر شكلا آخر . كل هذه مواضع فيها آراء كثيرة لأنه بعد هذا يجب القاء السؤال عليه .
- 4 - ان التحول بالنسبة لي ، هذا واضح لدي ، هو النظام السابق بالذات . فتحقيق تغييرات كثيرة اقتصادية واجتماعية قد تمت آنذاك . أما التحول الحالي فواضح انه بدأ مع وفاة فرانكو .
- 5 - العناصر الرئيسية للتحول هي شعب مسالم جدا ، تحول بصفة عميقة إلى

مجتمع طبقات متوسطة تعيش نموا اقتصاديا واجتماعيا حيث كان للكثيرين ما يخسرونه ولذا تصرف الجميع بحذر في أغلب الأوقات ومن جهة أخرى ، ملكية أعيد تنصيبها تصرفت كسلطة معتدلة .

6 - قلت دائما انه لم يكن هناك خطر. يبدو ان الزمن قد أعطاني الحق . اني أشعر بان الأسباب التي قدمتها مثل وجود مؤسسة فوق الأحزاب كما هو الحال بالنسبة للملكية ، وواقع أن أسبانيا كانت مجتمعا مسالما نسبيا داخل النطاق الاقتصادي والاجتماعي ، والحذر الذي توصي به تجربة المجاهبات السابقة ، كل هذه الأسباب لم تجعل محتملا أي نوع من المجاهبات كما ان الوضع العالمي لم يكن يسمح به أو يقبله . والنتيجة هي انه لم يحدث شيء وكثير منا تكهن بذلك .

7 - الحقيقة هي انه سهل الأمور كثيرا . لا أحد يستطيع ان يؤكد بانه لم يكن ممكنا تماما بدونه ولكني شخصا أعتقد انه تصرف بنجاعة كبيرة سهلت الأمور في أوقات مثل 23 فبراير ﴿ شباط ﴾ ولو ان هذه لم يكن لها كيان في حد ذاتها ولكن بدون الملك كانت الأمور تجابه أكثر صعوبة .

8 - بديهي ان الحزب الشيوعي لم يلعب دورا ثوريا واضحا ولعله لم يستطع القيام به ولو أرادته ولكن المؤكد هو انه لم يحاول القيام به . ولكن أحسن ما جرى خلال التحول هو تفكك الحزب الشيوعي وهذا قد ساعد فعلا .

9 - لم تقم بأي دور . لكن مجرد حضورها ووجودها إلى جانب الملك والملك إلى جانبها جنب ظهور أية طروحات لاتكون تلك التي قلناها .

10 - ان وسائل الإعلام التي حررت في الوقت المناسب ، في الستينات ، قد لعبت دون أي شك دورا نستطيع تسميته منطقيا ، الدور الذي كان يجب ان تلعبه . كان الأول دور سلطة والآخر فتح النقاش وقد فتحت وسائل الإعلام قبل وفاة فرانكو .

11 - اني ارى انه في مثل هذه الشؤون يمكن دائما للوضع العالمي ان يكون مواتيا وكذلك الشأن بالنسبة للموقع الجغرافي . فلو كنا مثلا حيث توجد النمسا لاختلف الأمر . لكن ما هو مؤكد هو انه بالطريقة التي تمت بها الأشياء ، كان التأثير الخارجي محدودا ولم يكن سلبيا .

12 - كلنا نأمل بان تسير في طريق مماثل للذي اتخذته بقية شعوب أوروبا وهو شيء أكده دخولها الحلف الأطلسي وانضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة إلى غير ذلك .

أجوبة السيد سان تياغو كاريو أمين عام الحزب الشيوعي

- 1 - اني أعتقد انه كان وبكل وضوح دكتاتورية فاشستية بدأت ، في وقت ما ، تفكك مبدية في داخلها علامات تغيير محتمل ، لكن أعتقد ان صفة الدكتاتورية الفاشستية هي الصيغة التي تتميز بها فترة هيمنة فرانكو .
- 2 - بالنسبة لي ليس في الدكتاتورية الفاشستية أي أوجه ايجابية إذ كل أوجهه سلبية .
- 3 - أعتقد ان السبب في عدم إعادة فرانكو النظام الملكي ، هو ان فرانكو كان يفكر في دكتاتوريته الشخصية ذاتها ولعل التجربة الإيطالية أفهمته بان الملكية قد تعرقل مهمته بدل تسهيلها .
- 4 - ان التحول ، في مفهوم البناء العظيم بدأ فعلا مع وفاة فرانكو لانه إذاك فقط أخذت تطرح بصفة ملموسة ضرورة السير نحو تغيير النظام . أما من الناحية الفعلية فان التحول أت من بعيد إذ هناك فترة بأكملها تحصلت فيها الحركة العمالية والحركة الطلابية على ما كنا نسميه في ذلك العهد " مناطق حرية " جعلت في ذلك الوقت دكتاتورية فرانكو تخسر بعض ملامحها وبدأت تظهر عناصر هيكلية ديمقراطية جديدة وكل هذا يعود إلى الستينات .
- 5 - ان التحول الفعلي هو التزام بين القوات المصلحة لنظام فرانكو والتي ترأسها تاريخيا أدولفو سوارث والقوى الديمقراطية المعارضة وكل هذا تم داخل تدرج ترأسه خوان كارلوس .
- 6 - لا ، أعتقد انه لم يكن هناك خطر مجابهة أخرى . ان الشعب الأسباني كانت له الذاكرة التاريخية التي لم تنسه الحرب الأهلية فلم يكن يريد تكرارها . كان يمكن ان تكون الأمور أكثر صعوبة وتكلفة لو لم تخلق ظروف خاصة مثل موقف خوان كارلوس وموقف إصلاحي الحركة لكن لا أعتقد انه كان هناك خطر حرب أهلية .

7 - أعتقد انه لو لم يكن الملك لبرزت طريقة أخرى بين هذا الشكل وذاك لانها ضرورة تاريخية . لكن وجد الملك وهذا قد سهل الأمور .

8 - أظن انه بدون الحزب الشيوعي لم يكن التحوّل ممكنا فعلا ، لان إزاحة الحزب الشيوعي في تلك الأونة ، الحزب المتمتع بسمعة مقاومة الدكتاتورية لا في أسبانيا فحسب بل وفي أوروبا وفي العالم لم تكن تلك الإزاحة لتفهم ولا ممكنة حسب اعتقادي ، وهذا ما يقوله مصلحو النظام أنفسهم وقاله خوان كارلوس في حديث خاص .

9 - أعتقد ان القوات المسلحة كانت في البداية لجاما للتحوّل لجاما خلع بعد ذلك لأن القوى الوطنية الراغبة في نظام ديمقراطي كانت مضايقة .

10 - أعتقد انها لعبت دورا إيجابيا جدا . فوسائل الإعلام ، باستثناء بعض الحالات المحددة ، قد عملت لفائدة استرجاع الحريات الديمقراطية وساهمت في الواقع في دفع عجلته .

11 - جلي ذلك . كان واضحا ان الاشتراكية الديمقراطية الألمانية قد ساهمت من الخارج مساهمة هامة في التحوّل . وأعتقد أيضا ان القوى التكتيكية الغربية قامت هي الأخرى بدور في التحوّل ولو ان بعض الأمور قد تمت بعكس ما نصحت به وإني بهذا أشير إلى مواقف معينة كموقف كيسنجر في ذلك العهد الذي لم يكن يرى مثلا بعين الارتياح إسدال الشرعية على الحزب الشيوعي . لكن كانت هناك فعلا تأثيرات خارجية واضحة جعلت التحوّل يتحقق داخل ما يعرف بالمنهج السياسي الغربي .

12 - اني أرى ان مستقبل أسبانيا كمستقبل أوروبا هو في الوقت الحاضر غير واضح لان هناك تحوّل اقتصادي عميق يجعل اننا نجتاز حاليا مرحلة تعرف باسم الثورة الصناعية الثانية . فنحن نعيش أزمة كبحت حاليا إلى حد ما ولكنها تخلق مظاهر يمكن ان تكون خطرة جدا على مستقبل أوروبا والعالم الغربي من ذلك مثلا تهيش الشباب والبطالة . فبالنسبة لي

بحالفا هناك أمر واضح وهو ان المجموعة الأوروبية اما ان تكون قادرة على حل هذه المشكلة ، مشكلة البطالة وخاصة مشكلة تهميش الشباب وإلا فالنظام الديقراطي قد يوضع على بساط البحث في أوروبا شكا في صلاحيته .

أجوبة الأستاذ بابلو كاستيانو

1 - من الواضح انه كان دكتاتورية . دكتاتورية صبغتها عسكرية وشخصية مستندة أساسا على الجيش الغالب في حرب أهلية . وكانت تحتاج هذه الدكتاتورية إلى غطاء أيديولوجي ، إلى مظهر سياسي فراحت تتخذه على عمر السنين مكيفة إياه حسب مصالح من كان يجسم تلك الدكتاتورية فاتخذ أشكالا سياسية مختلفة كانت كلها ذات طابع محافظ . والواضح هو اننا عندما نبسط التعبير فنقول بان نظام فرانكو كان فاشستيا انما نريد القول بانه كان كلياويا ولكن كلياويته كانت ذات صبغة خاصة وانعدم فيها أي أساس أيديولوجي . وحيث ان هذا النظام كان قائما أساسا على صورة صاحبه فان تدرجه البيولوجي كان متحدا طبعاً مع التدرج السياسي والظرف البيولوجي لصاحبه ولذا فعندما نقول بان فرانكو مات على فراشه من الواضح الفهم بأن نظامه مات معه على فراشه .

2 - اني لا أريد ان أكون متشيعا فلا أرى أي مظهر ايجابي لهذا النظام . أما السلبيات فان أولها هو تجميد حياة الشعب السياسية وتحريم كل نوع من حقوق الانسان وممارسة عملين مقامين على خطين يسميان الفساد والقمع حتى ان ما قد يمكن اعتباره ايجابيا إذ قد عرفت أسبانيا منذ 1939 إلى السبعينات ، تطورا ولكنه كان تطورا خاملا ، ان صح التعبير، سواء في ما هو اقتصادي أو ثقافي .

3 - لم يعد فرانكو الملكية لانه كان يرى انها ستكون ملكية برلمانية وديمقراطية تعيد الحياة للأحزاب السياسية وهذا يعني عودة ما قاومه دوما وكان جلاده الرئيسي ، ولذا ان أعاد هذه الملكية فقد تناقض مع نفسه . أما إذا كانت ملكية ذات طابع سلطوي مطلق فمن غير المعقول ان يتنازل حاكم مطلق لفائدة حاكم آخر سيكون مطلقا هو الآخر .

4 - ان التحول ، من حيث هو بروز للحاجة إلى نظام ديمقراطي ، فقد بدأ في الستينات لما أخذت قطاعات كبيرة من العالم الطلابي وعالم الفكر في اتباع سياسة نهوض وتحرك . وعندما أقول كبيرة أعني النوعية لا الكم . طبيعي ان هذه الحاجة إلى الديمقراطية شعرت بها الطبقة الشغيلة أيضا إلا ان

ممارسة الحرية جزء لا يتجزأ عن كل عقلية خلاقة وهي ضرورية حتى للبورجوازية نفسها التي بدأت تشعر أنذاك انه يحدث خارج حدودنا ما كان يسمى بالتدرج نحو التكامل الأوربي الذي سيترك على الهامش الطبقة البورجوازية الأسبانية التي بدأت تشعر أيضا ان انعدام الديمقراطية معناه نقص في الأرباح والفائدة . فبدأت إذن في إعادة طرح موضوع الشكل السياسي الذي يسمح بتراكم رأس المال وبالمشاركة في الصفقة الكبيرة التي كانت ترى انها ستبقى غريبة عنها .

5 - ان العناصر الأساسية للتحوّل من حيث هي المحرك له ، فهي بدون شك الطبقة الشغيلة . فهي بلا شك المهزومة الكبرى والأولى في الحرب الأهلية ولذا فهي لم تستسلم ولم تلق السلاح أبدا . أما إذا تركنا العنصر المحرك وبحثنا العنصر المشجع والدافع نجد ان عناصر أخرى كالبورجوازية والبورجوازية الصغيرة الليبرالية والطلبة وبعد ذلك وفي آخر وقت الرأسمالية الكبرى نفسها ، قد انضمت إلى ذلك المحرك الأساسي . لكن الذي تجدر ملاحظته هو الفرق بين العنصر المشجع أو الدافع وبين البطل القائم بالدور الرئيسي وهنا يكمن التضارب في ما عرف بتدرج التحوّل لان الباعثين الدافعين للحركة لم يكونوا أبطالًا لان ذلك الدور قامت به قوى جاءت من داخل النظام السابق نفسه .

6 - لا ، أبدا ، لم يكن هناك أي خطر لان الحرب الأهلية قد أثرت في هؤلاء وأولائك فتركت كثمالة لها في ضمير كل فرد توبيخا عن سوء التصرف وانعدام المنطق السليم في اتخاذ الموقف السياسي . ولذا فلان كان في باطن كل الأسبان شيء فهو عدم العودة إلى مثل تلك المأساة أبدا . لذا لم يوجد ذلك الخطر بتاتا وأكثر من هذا فانه لم يوجد حتى ذلك الخطر الذي اختلقه بعضهم لتجميد تقوية اليسار واحتمال انشاء نظام ذي طابع ثوري . ويجدر التذكير هنا بان ما جرى بالبرتغال قبل التحوّل الاسباني بقليل ، كان بمثابة الانذار إلى القوى السياسية الأسبانية يحذرهما من وخامة العواقب ان هي قامت على الجمام اندفاع وديناميكية القوى

الشعبية فأثر هذا كثيرا وأسهم بقسط كبير في تدرج التحوّل بالطريقة التي تم بها لانه ، والحق يقال كان في البداية نوعا من الاستمرارية .

7 - كثيرا ما يقال ان الملك هو محرّك التحوّل . وأنا أقول ، انه لو لم يكن الملك لأمكن نوع آخر من التحوّل . من الأكيد ان إعادة الملكية وشخصية خوان كارلوس قد أعطيا معنى خاصا وحددا - ولا أقول كيفا - وسطرا طريقا معيننا للتحوّل الأسباني ، فلو لم يتبع طريق إعادة الملكية لاجراء التحوّل لأمكن كذلك اجراءه ولو بشكل آخر لانه كان ضمن قوة الأشياء وان تم بتلك الصفة لكنا الآن نتحدث عن تحوّل آخر هو تجسيم للقطيعة بين النظام القديم والجديد وهذا يعني تلك القطيعة الديمقراطية التي كانت تدور على لسان كل القوى المعارضة خلال عام 1975 وأوائل 1976 ولكنها سرعان ما نسيت أو أهملت بدافع المفهوم العملي .

8 - كان التحوّل ممكنا أيضا دون الاعتراف بالحزب الشيوعي ومشاركته فيه ضمن الأحزاب السياسية الأخرى ودليل على ذلك فهناك من حاول هذا لكن كما قلت سلفا ، لو تم بغير الحزب الشيوعي لكان نوعا آخر من التحوّل ولكان أكثر تعقيدا ولكن مع مرور الأيام كان لابد من الاعتراف به لان مجرى الأحداث لابد أن يؤدي ان أجلا أو عاجلا إلى مشاركة الحزب الشيوعي في الحياة السياسية لان هذا ما يريده المنطق وما تفرضه قوى اللعبة .

9 - كان دور وسائل الإعلام مهما جدا . فقد مارست أولا ، بما في هذه الممارسة من مخاطرة ، مارست الحرية فعودت الآخرين على ضرورة ممارستها . ثانيا فهي كوسائل اعلام وإخبار ، كانت وسائل تكوين ووسائل خلاقة في الدفاع عن حقوق الانسان وعن القيم الديمقراطية . وبكل صراحة فان كل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد لعبت دورا في التحوّل لكن وسائل الإعلام التي مدحت في بعض الأحيان مدحا بليغا ولكنه لم يكن حقيقيا يتماشى والدور العظيم الهام الذي أدته أثناء التحوّل .

10 - القوات المسلحة طمأنتها شخصية الملك وعودة الملكية ولم لا ؟ فقد قادتها أيضا شخصية لعبت دورا مهما في داخلها . فلا يمكن القول بانها عرقلت التحول . نعم قد كلفته بمعنى حددت مقاديره عمقا وزمنا أي كما وكيفا فهذا واضح ولا تزال بعض آثاره باقية .

11 - بكل وضوح . فقبل موت الدكتاتور بكثير ، كانت السفارات ، بعبارة عامة تقدر ما يعنيه تغيير النظام في أسبانيا بالنسبة لكل أوروبا وتأثيره على سياسة المعسكرات ولذا كان يهم الجميع ان يكون المخرج من الدكتاتورية الفرنكية متجها وجهة أخرى ولذا لم يكن هناك من شك ان تلك القوى الخارجية قد تحركت عبر ما نستطيع تسميته بالأحزاب المتأخية أو ذات الاتجاه السياسي الواحد وحاولت وليس في هذا ما يدهشنا ، توجيه مسيرة وسياسة تلك الأحزاب . ان الموقف الذي قد يكون وقفه الاتحاد السوفياتي تجاه الحزب الشيوعي الاسباني واضح وواضح أيضا المجهود الذي بذله الحزب الأسباني لمباشاة وضع دقيق . وواضح كذلك الدور الذي لعبته الديمقراطية الاشتراكية الأوربية وبصفة خاصة الألمانية داخل الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ومثله وضوحا دور الكنيسة داخل القوى المحافظة من الراديكالية الأوربية ودور هذه داخل القوى المحافظة الأسبانية التي تصرف للمرة الأولى في التاريخ تصرفا متمدنا وديمقراطيا .

12 - اني أعتقد أن التحول الحقيقي قد ابتداء عام 1982 وقد تعرض الى هزات . وأسبانيا ، حسب نظرتي إلى الأمور ، لها الآن ريبة كبيرة وحذر وكبح فرضتها على نفسها ولا بد لها من التحرر منها . هناك أولا : العلاقات في نظام الأحزاب الذي لا يمكن ان ندعي انه بلغ الكمال . ثانيا : التأمل في ما يجب ان يكون دور النقابات الحقيقية لان نقابات أسبانيا لا تزال ضعيفة . ثالثا : تحقيق أولوية السلطة المدنية وعندما أقول السلطة المدنية يذهب التفكير إلى السلطة العسكرية بينما انا أعني السلطة المالية لاننا نستطيع ان نقول ان لنا ظاهريا سلطة ديمقراطية بينما لا تزال السلطات

المالية تستقطب التعبير السياسي وتعرقل تحقيق القيم الدستورية .
رابعاً: وهذا مهم جداً ، اننا لم نصل بعد إلى وضع العمود الفقري
للمجتمع الأسباني . فهناك نوع من اقتصار الحياة السياسية على ما هو
سياسي ، سياسي حزبي ، سياسي دستوري ، بينما المجتمع الأسباني لم
يبلغ بعد درجة النضج والهيكلية التي تجعله يحصل على حياته الخاصة إلى
جانب الدولة ومع الدولة لا تحت الدولة . فهذا الجدل دولة / مجتمع لم
نجد له بعد نقطة التوازن التي يجب الحصول عليها في نظام مثل هذا
ديمقراطي رسمي ، بورجوازي ، رأسمالي كالذي نحن سائرون فيه ،
أحببنا أم كرهنا ، ورغم هذا فان فوق الأرضية يوجد قدر من التوازن :
مجتمع / حركية / دولة ، ولكننا لم نحصل عليه بعد .

رسائل ومواقف

في الصفحات التالية نقدم للقارىء بعضا من الرسائل المتبادلة بين الأمير دون خوان آل بوربون المطالب بعرش أسبانيا آنذاك وبين الفريق فرانسكو فرانكو رئيس الدولة الأسبانية من آخر الثلاثينات إلى منتصف السبعينات بحكم انتصاره وانتصار أتباعه على الشق الجمهوري في الحرب الأهلية .

تحصلنا بفضل مساعدة السيد رافايل بوراس باتريو ، المدير الأدبي لدار بلانيتا للنشر ببرشلونة ، على عدد لا بأس به من هذه الرسائل التي لم نقدم على عرضها كلها لاعتبارنا انها تشكل موضوعا آخر غير موضوع هذا الكتاب ولانها في عددها وحجمها تشكل ما يكفي لكتاب منفصل . ولذا فقد اكتفينا بترجمة بعض منها لمجرد إعطاء فكرة للقارىء عن آراء ومفاهيم هذين الرجلين اللذين التقيا على درب تاريخ أسبانيا المعاصر ولعبا ، كل بطريقته ومن حيث وضعته الأقدار ، دورا في كتابة هذا التاريخ .

أملنا اننا أحسنا اختيار الرسائل لبلوغ القصد المرموق . ومع هذا الأمل نقدم بعض الايضاحات التي قد تساعد على فهم ما غمض :

1 - ان ما عرف تاريخيا باسم الملوك الكاثوليك هما فرناندو الثانى ملك أراغون (1452 / 1516) وزوجته ايزابيل الأولى ، صاحبة عرش قشتالة (1451 / 1504) اللذان بزواجهما وتوحيد عرشيهما شرعا في توحيد أسبانيا بعد استرجاعها من أيدي المسلمين وقد أضفى عليهما البابا ألكسندر السادس لقب الكاثوليك بعد سقوط غرناطة لما قدماه من خدمة للمسيحية .

2 - كثيرا ماوردت على لسان قلم الفريق فرانكو خاصة ، عبارة الحرب الصليبية وهذه ليست سوى بالحرب الأهلية الأسبانية التي كان يعتبرها حربا ضد الكفر والإلحاد الشيوعي والماصوني ومن ثم فهي حرب صليبية .

3 - كذلك عبارة " الحمر " أو " الحمراء " فقد وردتا كثيرا وبهما يشار إلى كل ما هو شيوعي .

4 - معاهدة أوترست هي مجموعة إتفاقيات وضعت حدا لحرب الخلافة على عرش أسبانيا واحتفظت فرنسا بموجبها بكل اراضيها وحصلت أنجلترا من وراثتها على قواعد بحرية هامة منها جبل طارق الذي لا يزال بحوزتها ولا تزال أسبانيا تطالب به .

5 - البسته هي وحدة العملة الرسمية الاسبانية .

6 - الموريسكوس ، اسم أصله اسباني يطلق على المسلمين الذين بقوا في أسبانيا بعد اصدار المراسيم التي تفرض عليهم الهجرة أو اعتناق المسيحية فهم إذن اسبانيون من أصل عربي يعتبرون مسيحيين من الوجهة الرسمية .

7 - الحركة ، هي في الواقع حزب الكتائب الذي جعل منه فرانكو قوام الحركة السياسية في عهده وكان يرفض تسميته حزبا .

8 - " كونت " و " ماركيز " ألقاب شرفية شبيهة بما كان متبعا في بعض البلدان العربية وما عرف بلقب " بيه " و " باشا " .

الرسالة رقم 1

فندق ايدن

46 شارع لوردوفيتشي ، روما

1936 / 12 / 7

سعادة السيد فرانشيسكو فرانكو

سعادة الفريق المحترم ،

لقد حاولت ، ربما بطريقة تلقائية ، المشاركة في الحرب الاسبانية وهي اذاك تكتسي صبغة صراع داخلي وكنت عندها مدفوعا بمشاعر بعيدة عن السياسة .

اني أفهم وأحترم الأسباب التي جعلت السلطات العسكرية تمنع اذاك انخراطي في الجيش .

أما الآن فان الصراع يبدو انه أخذ شكل حرب ضد أعداء خارجيين ، حرب يجب على كل الأسبان الطيبين الحقيقيين الذين في سني ان يأخذوا فيها مكانا للكفاح . ورغبة منى في احتلال مكان وبطريقة تبعد كل ريبة ، أقدم إلى اهتمام سعادتكم الأريحي أمنية التحاقي بالجيش .

حسب ما جاء في أخبار صحفية ، سيكون جاهزا للإبحار قريبا ، الطراد " باليارس " الذي قد أستطيع تقديم بعض الخدمة المفيدة فيه إذ اني قد انهيت دراستي في المدرسة البحرية البريطانية وأبحرت سنتين ونصف على متن الطراد " انتربرايز " التابع للأسطول الرابع ثم زاولت دروسا وتمارين في المدفعية على متن " ايفان " وأخيرا وقبل ترك البحرية الانجليزية وانا برتبة ملازم بحري * نقيب * عملت على ظهر المدمرة " ونشستر " .

اني على استعداد للانخراط على متن الباخرة رأسا وسأمتنع كليا عن النزول في أي ميناء أسباني وأعدكم طبعاً باني لن استقبل أحدا ولو كانوا أصدقائي الخاصين .

لست أدري سيدي الفريق هل اني أخالف وانا أكتب بهذه الطريقة ، الإجراءات
التشريفية المتبعة عند مخاطبة رئيس دولة . أرجوكم على أية حال معذرتي واني أضع
أمام شعوركم العسكري رغبتني هذه في خدمة أسبانيا بجانب رفقائي .

مع دعائي لله كي يساعدكم في مهمتكم النبيلة لانقاذ أسبانيا ، أرجوكم قبول
عبارات الاحترام التي بها أكرر " تحت أوامركم " وبكل مودة يحبيكم .
خوان آل بوربون

الرسالة رقم 2

1937 / 1 / 12

صاحب السمو الملكي دون خوان آل بوربون

ياصاحب السمو ،

إن رسالتكم المليئة وطنية وحماسة ، ملأتني ، كجندي ، بالرضى للوقوف مرة أخرى على درجة رسوخ الأصالة فيكم وكيف تشعرون سموكم بمشاكل أسبانيا العزيزة .

إن الصراع الذي نقوم به يتعدى فعلا حدود البلاد ليدخل الحدود العالمية لأن المعركة ليست حول مصير أسبانيا فقط بل ومصير المدنية الغربية والكنيسة الكاثوليكية المفترى عليهما من طرف الشيوعية الروسية باشتراك بعض الحكومات الأجنبية وتعاونها الأكيد .

قد كنت أسر كثيرا لو استطعت النزول عند رغبتكم الأسبانية بقدر ما هي شرعية ، رغبة الكفاح مع بحريتنا في سبيل قضية أسبانيا . لكن تميز شخصيتكم لا يسمح بان تخدموا تحت مجرد رتبة ضابط لان حماسة البعض واجتهاد الآخرين سيجعلان من الصعب تحقيق غايات نبيلة كهذه . هذا مع عدم اعتبار ان المكان الذي تحتلونه في تدرج السلالة الملكية والواجبات التي تنتج عن ذلك تفرض على الجميع وتقتضي منكم التضحية برغبات ، هي ما هي عليه من الوطنية والنبيل ، تحذوها مصلحة الوطن .

لكن هذا . وبالرغم من أكبار رغبتكم ذات المرجى الثمين الغالي على البحرية الأسبانية من وراء خبرتكم كضابط ومن حماسكم في هذا الوقت الذي ضحى فيه رفقاء كثيرون بسبب الهمجية الحمراء ، لا يمكنني الانصياع لما يمليه علي قلبي كجندي ، فأقبل عرضكم .

أشكركم جدا باسم أسبانيا ، وباسم جميع الرفقاء بهذا الجيش وهذه البحرية على

غيرتكم ودعائكم وحماسكم واعلموا ان لكم مودة واحترام هذا الجندي الوفي الذي
يحبيكم بكل مودة .

فرانشسكو فرانكو

سلامنقة 12 / 1 / 1937

الرسالة رقم 3

7 / 1938

الفريق دون فرانثسكو فرانكو

أيها الفريق المحترم ،

لقد بلغ مسمعي بانه تجري حاليا مفاوضات لتبادل بعض العسكريين اللاجئيين في مقر البعثة السويدية بمدريد وبعض الحمر الموجودين بمنطقتنا ولذا أقدم على ازعاج انتباهكم بغية الحصول ، ان أمكن هذا ، على ان يكون من بين الذين سيتم تبادلهم أستاذي الأسبق الراحل السيد لويس رودريغث باسكوال . ان ما يدفعني الى هذا ليس سوى دين واعتراف بالجميل تجاه هذا الضابط البحري الطيب الذي أسهم طيلة أربع سنوات في تكويني وتثقيفي ولهذا سمحت لنفسي بإبلاغ سعادتكم هذه الرسالة .

إني أغتنم هذه المناسبة ، يا حضرة الفريق ، لأهتكم بالانتصار في رد الهجوم على جبهة مدريد ومع تمنياتي بان تتمكنوا هذه السنة من تويج مهمتكم العظمى ، وهي انقاذ أسبانيا ، أرجوكم قبول فائق الاحترام والمودة من

خوان آل بوربون

الرسالة رقم 4

1941 / 3 / 6

صاحب السمو الملكي دون خوان دي بوربون

يا صاحب السمو

أغتنم توجه النائب البرلماني الوطني ألفونسو هويوس إلى إيطاليا لأجدد لكم تعازي الخالصة لوفاة الملك ، أبيكم رحمه الله الذي أكن له ودًا خالصا نتيجة خدمتي له لسنوات عديدة من مناصب عسكرية وهذا ما يزيد في عمق مشاركتي لكم في خطبكم .

أما في أسبانيا فقد أسهمت الدولة والشعب في هذا الحزن وكرّمت ذكرى الراحل بالعبارات التي أرتأيناها أهلا له وفي شكل سام وجدير .

أعتقد أيضا ان هذا هو الحكم العام لأحسن الأسبانيين بما فيهم أولئك الذين ، وهم قلة ، خدموا الملك باخلاص حقيقي وفعالية إلى آخر أيام ملكه .

وليس سوى مجموعة صغيرة تسعى لفائدتها الخاصة ، ولو على حساب خير الوطن ، لا شاغل لها سوى تظاهرها بالتبعية لكم وبما هي عليه من مقدرة على التكيف ، قد تحاول هناك التظاهر بطريقة أخرى مختلفة .

إن واجباتي الحالية كفائد تجبرني على سد الطريق في وجه هؤلاء لتلافي الضرر الخطير الذي قد يحدثونه لأسبانيا مع ما قد ينزلونه بالملكية وبسموكم .

إن المسؤولية التاريخية التي ترزحني في هذه المرحلة ذات التأثير الكبير على مستقبل أسبانيا ، تنصحني بالفات نظركم حتى لا يعوّج مستقبل رائع نتيجة مخاتلات أو تهورات يأتيها أعداؤنا المشتركون الذين هم دائما أعداء وطننا .

والى ان نتفق على ما يخالف هذا ، فإن رغبتى هي محافظتنا على الصلة بيننا بما
تقتضيه المصالح العامة ، عن طريق حامل هذه الرسالة أو عن طريق الدوق دي
صوتو مايور أو بواسطة بارديا .

تقبلوا في هذا اليوم ، ومع أحسن الذكرى ، عبارات ثقتي ومودتي .

فرانشسكو فرانكو

مدريد 6 / 3 / 1941

الرسالة رقم 5

1941 / 9 / 30

الى الأمير دون خوان

يا صاحب السمو،

أعهد إلي صديقنا المشترك ألفونسو هويوس مهمة إيصال هذه اليكم حملة بأجل تمنياتي للحدث الذي تنتظرون .

يؤسفني جدا بان تحول المسافة دون سرور الحوار الذي به كنت أتمكن من ان أرسم لكم صورة الوضع الحقيقي الذي عليه وطننا لأنني أعرف مدى حيرتكم بشأنه .

ففي هذه الأوقات الصعبة على العالم والمهمة بالنسبة لمستقبل أمتنا ، تشارك أسبانيا في تضحيات أوروبا ، حيث تواجهت أسبانيا دائما بقدر ما تتطلبه مصلحتها الخاصة وبقدر ما يسمح به وضع إمكانياتنا مع اتباع خط سير ناتج عن المبادئ التي قادت حربنا الصليبية وعمليها تاريخنا .

إن هذا الموقف السياسي لأسبانيا تجاه العالم ، يقاومه كل الذين كانوا أثناء الحرب الصليبية أعداء لنا مثيرين بذلك الهجومات الطبيعية والمستترة من طرف الأمم التي لعبت بيننا أمس والتي تقاوم اليوم ضد أوروبا .

فهم يستغلون هنا حقد المهزومين والمتبرمين لتنمية أعر المناورات التي ، ولو انها محكوم عليها بالفشل ، فهي لا تخل من محاولة استباحة سمعة وموقف أسبانيا بالخارج ، موقف سيكون أحسن بقدر ما يبدو الشعب الأسباني قويا ومتحدا ويقدر ما تكون سياسة النظام ثابتة ومستقرة . إن هذه الوحدة وهذا الاستقرار السياسي سوف لن يتحققا إن لم تنجز الثورة الوطنية التي شرعت فيها حركتنا وهي بالتخفيف من المظالم المزمنة ستجعل كل الأسبانيين متضامنين حول المهمة الكبيرة المؤدية بأسبانيا إلى تحقيق مصيرها التاريخي .

لم يعد أي أسباني يستطيع ان يجهل ان ، لا سقوط الملكية ، ولا تقدم الماركسية ،

ولا الثورة الحمراء التي خربت أسبانيا ، ولا انتصار الحرب الصليبية هي أحداث منعزلة أو عرضية بل هي تتويج لتدرج تاريخي سيعود حدوثه ان بقيت متواصلة الأسباب التي أولدته .

إن اهتمام عقيدتنا الكاثوليكية يكمن في اقتلاع الأسباب التي أدت إلى ابتعاد أسبانيا التدريجي عن القيم المسيحية اقتلاعا ابديا ، وان يتحقق البرنامج الاجتماعي الذي تدافع عنه التعاليم الكاثوليكية ، بالسرعة والقوة التي لا يمكن الحصول عليهما إلا تحت دولة قوية تساندها منظمة سياسية قوية .

إن مصالح الوطن العليا بالخارج والداخل ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بانجاز برامج حركتنا التي تبعثها تلك المصالح في جو من العدالة والانصاف لم يعرفا حتى الآن . وبهذا مرتبط طبعاً خير كل الأسبان .

وهذا أيضا بالنسبة لسموكم وللنظام الذي تمثلونه السبيل الوحيد التي تؤدي ، يوم تدعوكم خدمة أسبانيا ، إلى تتويجنا هذا العمل باعادة النظام التقليدي الذي ، بالنسبة لي ، أنتم مثله الأوحده والشرعي والذي ان يمكن تكون له القوة والسلطة الكاملة التي أتمناها له .

إن قصر نظر وسوء تصرف الكثيرين الذي بادعائهم ملكيين يخلطون بين مصلحتهم ومصلحة أسبانيا وبين عاطفتهم اللقيطة ومصلحتهم الخاصة فيتجنبون " الحركة " إن لم يعارضوها بينما هي الواقع الأسباني الوحيد والممكن والتي بدونها سيكون معرضا للزوال كل ما نحاول بنيانه والذي لا أحد سيحتاجه غدا أكثر من سموكم .

أظن انني عرضت عليكم بطريقة واضحة أرائي بالنسبة للوقت السياسي الراهن ، الذي لا يدركه الا القليلون ممن يسمون انفسهم انصاركم .

مع تمنياتي بالسعادة لكل الذين يتكوّن منهم بيتكم المسيحي أبقى صديقكم الوفي المخلص .

فرانشيسكو فرانكو

مدريد في 30 / 9 / 1941

الرسالة رقم 6

1941

الى سعادة الفريق فرانشسكو فرانكو

سيدي الفريق المحترم ،

استلمت رسالتكم الكريمة المؤرخة في 30 سبتمبر * أيلول * الماضي وسررت كثيرا لاستلامها .

إني أشكر لكم بكل اخلاص دعاءكم للحدث الذي كنا ننتظره والذي تحقق الآن . فكما علمت سعادتكم بكل تأكيد ، قد ولد لنا ذكر تمت الآن معموديته وسمي ألفونسو الذي سيضمن مجيئه استمرار سلالة العائلة . انا واثق من ان هذا الحدث سيدخل السرور على سعادتكم ولذا يطيب لي اخباركم به .

حدثتوني سعادتكم عن الظروف الصعبة التي يجتازها العالم والكبيرة الأهمية لمستقبل أمتنا . إني شاعر تمام الشعور بالمشاغل الخطيرة والمسؤوليات الملقة على كاهل سعادتكم وإني لأرفع إلى الله أحر الدعوات كي يعينكم على أداء مهمتكم الصعبة الشائكة وهي مهمة السير بوطنتنا إلى مجرى تاريخه في هذه الظروف الخاصة وبعد حرب بقيت أراضينا على أثرها خرابا ومات فيها خيارنا .

إن صراحة رسالتكم تسمح لي بان أقدم لكم بكل تودد ، الاعتبار التي سأعرضها عليكم بخصوص الظرف السياسي الأسباني . وانا واثق انكم ستقدرون الثقة التي أكتب بها .

ما من شك ان الذي جرى في وطننا يوم 14 أبريل * نيسان * 1931 كان تتويجا للتدرج في التنكر للعقلية الأسبانية ساهمت فيه الأسباب التي خلقت الوضع الفوضوي الذي بلغته أمتنا . ولكن ، لو بعد الانتصار الكبير الذي تم بفضل الأسلحة الأسبانية وقيادة سعادتكم ، استغلت الفرصة الحالية وأمكن تنظيم دولة وثبتت تلك العقلية تثبتا محكما وأمكن خلق المؤسسات التي تجعل أسبانيا قادرة على

القيام بمهمتها التاريخية لبقيت إلى الوراء تلك الأسباب التي كانت تفرقها ولتوحد الأسبان دون الحاجة إلى الاهتمام بها بصفة خاصة . تعلمون ، سعادتك ، انه كي تكون الدولة الأسبانية كذلك ، فان الملكية ضرورية وان كل محاولة لخلق دولة بدونها أو لرفع معنوياتها بدون التفكير فيها محاولة كان دوما مألها الفشل .

لكن الملكية ليست الملك وحده بل هي نظام سياسي وحكومي وهي ليست شيئا منفصلا عن الأمة ويمكن التوصل اليها على انها نهاية تدرج . ان الملكية ذات الجذور الأصلية ، كالمملكة الأسبانية ، والمركزة عن طريق الأجيال التي تتالت عبر القرون ، تخلق الأمة وتحافظ عليها بواسطة دولة قوية صاحبة سيادة تكون صلبة في ما له صلة بالمبادئ والمؤسسات ولينة في ما يتصل بالإدارة وتتقدم محسنة نفسها ومطورة النظام والمسيرة السياسية للبلاد . إن أسبانيا لا تستعيد ذاتها وروحها إلا بملكيتها التقليدية التي باستقطابها الحياة والتنظيم الوطني ، ستستطيع بعث الوطن .

لكن من الواضح أيضا أنه كي يتم التغلب على الأسباب التي جلبت الفوضى لأسبانيا فتعود حقا إلى ملاقة نفسها ، من الضروري القيام بشورة خصبة تعني عودة أسبانيا إلى ما كانت عليه وهذا يعني بصفة خاصة العودة إلى مفهومنا الديني للحياة بما في ذلك الاجتماعي منها واعادة تقوية النواة العائلية والتجمعات المهنية والحياة المحلية . وهذا يعني تجديدا لا بد ان يتم في داخل كل اسباني . لكن هذا سوف لن يكون عملا قصير المدى ويجب ان يشرع فيه سوية وإنشاء مؤسسات جديدة منها ومن الملك تتكون الملكية ثم إنه لابد وان يكون ، للأسباب المعروضة ، الوظيفة الأولى والدائمة والعادية لنفس الدولة الملكية .

ومن جهة أخرى ، فانا أرى ، من خلال تأملاتي المتواصلة حول أسبانيا وتاريخها ومستقبلها ، ان الأمة الأسبانية ، الأم ، وهي ملكية كاثوليكية للشعوب الأسبانية قاطبة ، وهي دابة أوربا في أفريقيا والمحيط الأطلسي وهي مفتاح البحر الأبيض المتوسط وهي التي كانت في نفس الوقت نور الأيمان الحقيقي في العالم في تلك الحقبة التي سميت نهضة ، تستطيع في هذه الأوقات الحرجة من التاريخ ، بالرغم من قلة الوسائل المادية التي بيدها ، ان تقدم للشعوب المثل الحي للأمة ذات العقلية العالمية بايمان كاثوليكي حقيقي . إن واجبنا ككاثوليكين وكأسبان

يجعلنا نتعمق في هذه التأمّلات ونعتبر الواجب الذي يملّيه علينا ضميرنا ، كل حسب المكان الذي وضعه الله فيه هو إعداد وطننا الحبيب ليقوم بهذه المهمة العظيمة الحاسمة وذلك بترك الدولة الملكية تنظم في ما يكفي من الوقت حتى تستطيع إسماع صوتها في هذه الحرب التي تقوم بها أوروبا ضد الشيوعية والتي بدأت في أسبانيا سنة 1936 دفاعا عن انتشار أكثر القيم الوطنية قداسة .

ومن الواضح ان الإنتقال من الوقت الحاضر إلى ممارسة السلطة الملكية الفعلية في أسبانيا يجب ان يتم بطريقة لا تحدّد فيها الدولة الحالية تاريخا لانتها صلاحيتها لان ذلك يضعف من سلطتها ، الضرورية دائما ، وخاصة في هذه الساعات التي تعيشها أوروبا .

إن الحل لا يبدو صعبا إذا وقع التفكير في إعادة اقامة بعض مؤسسات الدولة الملكية يمكن ان تنجزها وصاية تكون وسيلة لجعل ذلك التنقل يتم بأكثر مساعدة وأكبر احترام من طرف كل الاسبان مهما كانت المجموعة الوطنية التي كانوا ينتمون اليها لما قدّموا سنة 1936 تعاونهم الحازم للحركة الوطنية المجيدة .

وهذه الوصاية الموجهة بكل وضوح وعلانية نحو الملكية ، عليها ان تخبر البلد منذ البداية بغايتها المقررة والمتمثلة في تنظيم سياسي سينعكس على البلد ذاته بصفة خاصة .

وخلال مدة بقاء هذه الوصايا ، يجب تصفية الشؤون العدلية التي لها صلة بالحرب الصليبية .

إن ما قد يشغل بالي هو الصبغة الوقتية التي تكتسيها سلطات الدولة الأسبانية الحالية . لكن من الواضح ان توجيه وتخطيط سياسة الدولة الأسبانية وبنائها نحو الملكية التقليدية عن طريق وصاية ستجعل تلك السلطات لا تشعر بانها وقتية بل ستصبح معززة بالشعور بان خلافة سلطات سعادتك سيبتّ فيها دون الحاجة إلى حل استمراري . وهكذا ستندمج في سلطة واحدة منذ بداية الوصاية إلى ما بعد تنويع الملك كل من السلطة الملكية والسلطات التي مورست كنتيجة للحرب الصليبية الوطنية .

لا أريد ان أنهي هذه الرسالة ، سيدي الفريق ، دون التعبير لسعادتك بكل

اخلاص ، عن شكري لاعترافكم بأني ، بالنسبة لسعادتكم ، الممثل الأوحـد
والشرعي للنظام التقليدي الأسباني . هذا ما أعتقد ومن أجله كنت ولا أزال مستعدا
لتحميل نفسي كل الواجبات الشائكة التي قد يبعثها الله ، مصمما على قبولها كلها
بصدر رحب خدمة له ولأسبانيا ولأتمام ما كلفنا به موتانا . وبالنسبة للمفهوم الذي
أشـرتم اليه والذي هو مفهومي حول الوجهة السياسية لأسبانيا والملكية الأسبانية
تلاحظون ولا شك إلى أي حد أتحمل المسؤولية التي تثقل كاهلي سـهرا على القيم
الوطنية التي أراي اليوم ، بعد اعتراف سعادتكم بشرعيتي ، مجبرا أكثر من ذي قبل ،
إن صح التعبير على الدفاع عنها . ولتكوين فكرة قوية عن تلك المسؤولية فاني أفكر
في درجة مناسبة تلك الوصاية كوسيلة فعالة ووطنية لإعادة تنظيم الدولة الملكية
والمناداة بالملك لتوجيه في أسبانيا .

ان هذه الوسيلة تبدو حلا واضحا مقابلا لتصرفات بعض المجموعات وأمام
البراهين القليلة التروي التي ستضع البلاد أمام الأمر المقضي وهو تنصيب أمير على
العرش .

انى اشكر لكم كثيرا اعترافكم وصراحة رسالتكم وهذا هو ما سمح لي بكتابة هذه
إليكم بأكثر الثقة وأشد الحرارة لاني أعرف ان سعادتكم ، جندي أسبانيا المنتصرة ،
لا بد وان يقدرها ويفهمها بقلبه .

أبقى لسعادتكم الصديق المخلص الودود .

خوان آل بوربون

الرسالة رقم 7

1942 / 5 / 12

إلى صاحب السمو الملكي الأمير دون خوان آل بوربون

ياصاحب السمو ،

منذ أيام تحدوني رغبة أكيدة إلى مراسلتكم لأشكركم صراحة على رسالتكم وأعرض عليكم آرائي حول بعض النقاط التي إحتوتها تلك الرسالة بنفس الإخلاص والوضوح اللذين كانا قاعدة في علاقاتي مع والدكم واللذين تفرضهما علي من ناحية أخرى المسؤولية الملقاة على عاتقي .

يبرز في رسالتكم إيمانكم بالمؤسسة الملكية التي إن هي كانت ضرورية للملك كي يبقى على العرش فهي مع ذلك لا تعني كل شيء إذ يجب ان تتشابك المؤسسات والأفراد ويكون هذا التشابك ألزم في الأزمنة التأسيسية . ان الأفراد هم الخلاقون وجل ما للمؤسسات هو صيانة ما أحدث أو توطيده . إن الملكية كانت بأسبانيا قبل وبعد سني ايزابيل الكاثوليكية وكارلوس الأول وفيلبي الثاني السعيدة ، ومع هذا فإن سلفهم قد قضوا ثمانية قرون لاسترجاع ما اغتصبهم منهم العرب في أيام معدودات ثم ان الأمبراطورية التي شيدها عاشت ثلاث مائة سنة قضاها خلفهم في تصفيتها فالعمودية كُنت إذن في أولئك الملوك . ولو انغمسنا في فحص التاريخ والأحداث المعاصرة لوجدنا ان هموم أسبانيا ليست متأية من السنوات المباشرة للرابع عشر من أبريل ، لان تدرج تفككها له جذور أكثر عمقا .

إن المؤسسة الملكية أخذت بسلطتها ، في خسارة جذورها الشعبية على مر الأيام ، والأشخاص الذين كانوا يمثلونها لم يستمر تكوينهم في مدرسة سلفهم الأمجاد . ولذا ، حسب رأيي ، لا نستطيع التسوية بين الأشخاص الذين صنعوا الأمبراطورية وبين أوائك الذين خسروها بالرغم من الخصال التي ربما قد تحلوا بها واننا لما نتحدث عن الملكية فاننا ننسبها إلى الملوك الكاثوليك وإلى ملكية

كارلوس وثناروس أو لملكية فيليبي الثاني ولكن لا ننسبها إلى أولئك الذين أبرموا المهادنات التي بترت أمبراطوريتنا والذين وافقوا على انفصال البرتغال أو شانونا في أوترشت .

إن هذه القرون الثلاثة ، ذات التفكك المستمر لا تدخل في عدنا وأعرف انها لا تدخل في حساب سموكم أيضا .

ليست المؤسسات ، على ما يبدو ، وهي التي عليها ان تجعل أسبانيا قادرة على أداء مهمتها التاريخية بل هم الرجال الذين يقودون ثورتها الوطنية وأحداثها الذين ضحوا بأنفسهم ببطولة وتجرد عظيمين . إن ملكية الملوك الكاثوليك ، المحرزة على الإعجاب بقدر ما هي غير مفهومة ، كانت ملكية ثورية ذات سلطة بكل ما في هذه الكلمة من معنى وبرهان ذلك انها أمام المبالغات المتأصلة التي كان يأتيها السادة العظام ، انشأت " الأخوة المقدسة " ثم بها جابهت حتى أمنت المسافرين والتجارة ضد ساليهم وبها وضعت الأسس لقوة الأمن العام العنصرية وادعت وتحملت السلطة العليا في الرتب العسكرية التي كانت تمثل عصب الجيوش في تلك الأزمنة وكانت تلك السلطة من قبل بأيدي مختلفة . ووضعت حدا للقضاء وعززت السلطات فحصلت على تدخل أكبر وعلى أكثر فاعلية في تعيينات الكنيسة وفرضت عقيدة المسيح على كل الأسبان فطردت من أراضينا يهودا وموريسكوس ووحدت الجميع في المجد والتضحيات . كان بلاطها يتركب آنذاك ، من محاربين وقديسين والعظمة التي كانت تشعها في الخارج كانت تنعكس داخليا على الجميع عدلا وحماية .

أما الأزمنة التالية فهي بعكس ذلك أزمنة المدرسة السيئة ، أزمنة الملكية المتدهورة والمنعدمة القوة التي لم تعد تعكس على الخارج عبقرية أسبانيا ، بل تستلم وتستقبل وتمدح ما يضمه أعداء أسبانيا وراء الحدود وهو ما انتهى بالغزو " الانسيكلويدي " والماصوني الذي كانت ترعاه فلوريدا بلانكا والكونت دي أرانداو الذي انتهى ، كما أراد القدر ، برفع رجال المصارف والمضاربين إلى درجة النبلاء وهم انفسهم الذين قاموا في السنوات الأخيرة بتمويل النجدة العالمية الحمراء وساعدوا الجرائد الماركسية .

تحت ذلك النظام كانت تفشل أكثر الغايات ثباتا . كم كانت وطنية وحسن استعداد أيكم الحبيب ، الملك العزيز بالنسبة لي ، لخدمة الأمة وكيف غرقت نواياه الطيبة وسط انعدام المساعدة والانانية والمصالح البذيئة لمجموعات وأحزاب غير مسؤولة كانت أقوى وأكثر سلطة من الملكية نفسها ؟ وكم من هؤلاء الذين يسمون انفسهم اليوم ملكيين يعيشون تملأهم المزاعم الليبرالية والمطامح السافلة أو النوايا العكرة ويحنون إلى ذلك الماضي والأزمة التعسة ؟ إن أحداث التاريخ متسلسلة ولا تحدث عفوا ، بل تأتي نتيجة تدرج ، ومع هذا ، فكثيرا ما لا نحسن اكتشافه .

إن ضياع تأصل الملكية وإعلان الجمهورية وتقدم الماركسية والشيوعية وعصيان الجماهير المتولد عن ذلك كلها نتيجة مباشرة لأحداث أخرى لا يمكن تجاهلها .

فلما لم تعد الملكية بالنسبة للأسبان حاميتهم والمدافعة عنهم ولما أضاعت ، مع مثالياتها ، خصالها الحربية وبدأت تشرف على ولادة وتوسع وهيمنة الرأسمالية التي شرفتها الملكية ورفعتها إلى درجة النبيل ، فإن الشعب المستعبد من طرف الرأسمالية صنف الملكية من بين مضطهديه فكان هذا هو السبب الحقيقي الذي أدى إلى انه عند أول فرصة ودون مجد ولا ألم أطاح بها وأسقطها عند هبوب أخف ريح .

إن مقدرة الماركسية والشيوعية على الاستقطاب كانت ظاهرة منطقية . والدور الذي يقع على عاتق الملك دنيويا وعلى عاتق الكنيسة روحانيا للدفاع عن شعبنا ضد العبودية الجديدة للرأسمالية والذي كان يمكنه بعث الحرارة والحماسة في الجماهير ، لم يستطيعا رؤيته فرفعت الماركسية والشيوعية راية هذا الدفاع وحصلت بذلك على تلك القوة البشرية التي تتواصل محاولة تجاهلها .

إن الجماهير الأسبانية تعاني الأملاق منذ عدة قرون ومن يقول لكم غير هذا فهو خادعكم . ان 33٪ من مساكن الأسبان هي مقابر أو كهوف مضررة بالصحة والأسرة في المصحات الدولية المخصصة لمرضى السل لا يصل عددها إلى الجزء

العشرين من عدد الذين يموتون سنويا علاوة على ان الفقراء لا يمكنهم الحصول عليها .

إن معيشة طبقاتنا الضعيفة والمتوسطة هي دون مستوى البلدان الأوربية الأخرى . والزراعة وحيدة الانتاج والضيعات الكبرى تخلق بطالة فصلية لثلاثي السنة وإهمال التكوين المهني جعل فقدان العمال المتخصصين يؤدي إلى فائض من العمال العاديين يقدر بمئات الآلاف . إن التقاعد العمالي يتمثل في بسة واحدة يوميا تمنح للعامل بعد خمسين سنة من العمل المتواصل . أما التأمينات الاجتماعية فهي تعاني تأخيرا ان لم تعان احتيالا . إن المرء الذي يتحصل يوميا على خمس بسات أو أقل وكانت عائلته مكونة من عدة أفراد وانعدام ضمان أجره وخبزه وشيخوخته ، لا يمكن له ان يحب أو حتى يشعر بالنظام الذي يرأسه .

وخلافا لهذا ، فإذا نظرنا إلى القطاع المميز شاهدنا تضاعف الممتلكات والثروات وكيف تترك هذه الثروات لدى قلة كثر حقوقهم وقلت واجباتهم أو انعدمت في أكثر الأحيان .

هل تعتقدون ان في أسبانيا مثل هذه ، يمكن الشعور بتضامن الأسبان ؟ انا لا أعرف حتى كيف يشعرون بوطننا وستكون نعمة من الله إذا ما بقي هذا الوطن بالرغم من كل هذه المظالم هذا هو إذن سبب ثورتنا التي أرهاها انا والكتائب . إنهم كثيرون أولئك الأعداء الذين يحاولون منع تحقيق الثورة والخط من سمعة الحركة ووصفنا بالديماغوجية . لكن هذا لا يهم . لقد أحببت دوما ركوب الصعاب وإذا ما سقطت في الطريق فلن يمكنني الحصول على شرف أسمى ﴿ من هذا الشرف ﴾ .

ان تحقيق هذه الثورة التي بدونها ستعود أسبانيا إلى وضعها الاحتضاري ليس ملائما اليوم لإعلان مؤسسات ، لانه إن كان هذا ممكنا في شعوب مثل المجر الذي لفقدانه الملكية لا يضعونه في حالة انتداب ، فثقوا بأنه في أسبانيا سوف لا يصلح إلا ليقوم اعداؤنا من الطموحين والانتهازيين بالتحدي والتقرب من الأمير وهذا مجلبة لقلّة الاعتبار له وللضرر بالوطن .

يؤسفني إفادتكم بان هذا الشعور الملكي الذي يريدون ايهاكم بوجوده لدى شعبنا هو خطأ محض لان جانباً كبيراً ممن يتحدثون عن الملكية يحنون إلى ما هو متدهور عديم قوة بيننا آخرون يشبهون الملكية ويقرنونها باستغلال الضعفاء الغير معرضين إلى عقاب وباعادة اقامة النظام الليبرالي بمعية مجموعات في حالة مقاومة . إن الملكية بالنسبة للكثيرين هي السلامة من العقوبة على الجرائم وهي عودة بروز الانفصالية أو عودة المنفيين وهذا يعني انتصار أعدائنا في أجل محدد .

إن الملكية التي تناسب أسبانيا ، كما نشعر بها نحن ، وهي الوحيدة الممكنة ، هي بالذات التي يابونها .

اني لا أجهل ان هناك مجانين عُمي عن كل تعقل يحاولون اغتنام الفرصة التي يمنحها لهم سوء حالة التموين ﴿ في البلاد ﴾ والتأييد المشترك الإنجليزي الشيوعي المناسب جدا للعقلية الخرقاء التي عليها المهزومين المشتاقين للانتقام . ولكننا يفظون . لقد ولّت الأزمة التي تستطيع فيها مناورة سياسة أو انتفاضة ناجحة في شعب بلا روح اسقاط النظام . إن حربنا الصليبية هي برهان ناطق على وهم كهذا انه عند اصدار حكم على أوضاع أسبانيا لا يمكن نسيان ان الشيوعية والماصونية لا تغفران ولا تقبلان بالهزيمة . إن الخارج يساعدهما على تغذية الشقاق حيثما وجد لانه علاوة على المصلحة هناك اليوم حرب الحياة أو الموت التي يخوضها العالم والتي لأسبانيا فيها قسط واضح وأسباني جدا .

إن أجهزة شرطتنا تقاوم يومياً نشاطات شديدة من هذا النوع يتم قمعها بيد ثابتة . إن الطريق الوحيد لانقاذ أسبانيا هو توطيد وحدتها بتحقيق الثورة الوطنية التي تجعل الجميع متضامنين في خدمتها وهذه الوحدة وهذا التضامن لن يتحققا إلا عن طريق الحزب الواحد والتربية الكاملة للشباب على عقيدة سياسية تعتمد على حقائق أبدية هي : شريعة الله وخدمة الوطن والخير العام للأسبانيين .

هكذا يشعر اليوم الشباب بأجمعه دون أي تحريف لهذه الجماعية بمفعول التفرقة المفتعلة التي تساندها مجموعات صغيرة تتعرض دون ان تشعر إلى مناورات خارجية

كلما حدثوكم عما تراه الجماعات السياسية تذكروا ان تلك التي سميت أحزابا لم تكن سوى أقنعة تخفي مصالح رديئة فاسدة ، لم يكن فيها أبدا خير المصير الكاثوليكي لشعبنا ولا خير الوطن ولا الخير العام للشعب . إنهم كانوا يتتسبون لهذه المجموعة أو تلك لان ذلك كان يتماشى ومطامعهم المتنوعة ومن ذلك تفهمون تقلباتهم المتكررة التي تجعل الجمهورية أو الملكية لديهم سواء .

حللوا سيرة الشخصيات الذين يراودونكم وقيموا خدماتهم للوطن وتفحصوا آراءهم حول المشاكل الاجتماعية واستكشفون مطامعهم . فهي في بعض المرات سياسية وأخرى تبحث عن امتيازات وأكثرها ذات مطامع مادية وكثيرا أيضا ما يكون دافعها الغرور . هذا علاوة على المرشحين للقب كونت أو مركز . إن احتواء النظام الليبرالي على هذه الكثرة من الاستغلاليين والانتهازيين السياسيين لا يعني عدم وجود سياسة نبيلة أو ان الشعوب تستطيع ان تحيى بدون سياسة . إن كل المخلوقات العاقلة لها جوفان في تفكيرها وهما الديني والسياسي أي الاستعداد للإيمان بما فوق الطبيعة والحكم على ما يناسب المجتمع الذي تعيش فيه . ولما لا يمتلىء هذان الجوفان حقيقة يملؤها آخرون بأخطائهم .

إن عظمة ووجود الوطن نفسه يقومان إذن على العمل الذي يؤدي في شبيبة ذلك الوطن وعلى البناء فوقها لا فوق بقايا الفساد . وهذا العمل ، رغم اني في حاجة إلى الإسراع ، لا يتماشى والعجلة وتخطي المراحل وهو ما يحاولون دفعنا إليه . أن حياة أسبانيا مرتبطة أوثق الرباط بهذا العمل العظيم وبدرجة تأكدوا انه لولاها لانهار كل شيء ان عاجلا أو آجلا .

ان أمني الذي أشتاق اليه هو تنويع هذا العمل حتى أتمكن من إهدائك آنذاك القيادة الكاملة للشعب وجيوشه ومعها الانصهار في تلك الملكية الكليانية التي بفضل هذه الصفة فقط توسعت أراضيها ومياها .

إني اسمح لنفسي بان أرجوكم التأمل في هذه الآراء وستجدون انكم متفقين مع الكتاب الاسبانية التقليدية والشباب العمالي الوطني الاجتماعي وستحرمون على كل الذين يسمون انفسهم أصدقاءكم عرقلتهم أو تأخيرهم هذه الغاية . وانا مؤمن بانكم بذلك ستخدمون المصلحة العليا لوطننا والاستمرارية التاريخية لسلالتكم .

مع اسمى عبارات الإخلاص ومشاعر المودة

فرانشيسكو فرانكو

مجلس الوصايا

هو مؤسسة سياسية أسبانية انشئت بموجب قانون الخلافة في رئاسة الدولة (1947) والغاية منه ضمان ادارة دفة البلاد في حالة موت أو عجز رئيس الدولة . والقانون التأسيسي للدولة (1966) ينص على ان هذا المجلس يتكون من رئيس البرلمان الذى يتولى أيضا رئاسة مجلس الوصاية، ومن أعلى الأساقفة رتبة وأقدمهم ومن الحاكم العسكري الأكثر أقدمية والمباشر لنشاطه. ويستلم هذا المجلس السلطة ريثما يقوم مجلس المملكة والحكومة بتعيين الخليفة في رئاسة الدولة . وفي حالة تعيين الخليفة قبل حدوث الشغور. وتنحصر مهمة مجلس الوصايا في دعوة البرلمان ومجلس المملكة إلى الانعقاد وقبل تأدية اليمين من رئيس الدولة الجديد ، ملكا كان أم وصيا ومبايعته .

مجلس المملكة

هو مؤسسة سياسية أسبانية انشئت سنة 1947 طبقا لقانون الخلافة في رئاسة الدولة وذلك بغية مساعدة رئيس الدولة في الشؤون والقرارات الهامة * ارجاع قانون لاعادة مناقشته في البرلمان أو إعلان الحرب أو إبرام هدنة أو ترشيح خليفة وعرض ترشيحه على البرلمان الخ . . * أدخلت بعض التحويرات على هذا القانون بموجب القانون التأسيسي للدولة لعام 1966 وتمثل التحوير في زيادة عدد الأعضاء * المستشارين * ونص على ان المجلس بمعية الحكومة مكلف بتعيين شخصية من عائلة مالكة تخلف رئيس الدولة عند اقتضاء الأمر . ومن مشمولاته أيضا التصويت على ثلاثة مرشحين ليختار رئيس الدولة من بينهم رئيس الحكومة وتركيب المجلس هو الآتي : رئيس وهو رئيس البرلمان وأعضاء يسمون مستشارين وهم : الأسقف الأعلى رتبة وأقدمية ولابد ان يكون عضوا بالبرلمان وفريق أو فريق أول لا يزال مباشرة للخدمة العسكرية ولابد ان يكون أقدم زملائه بالقوات البرية والبحرية والجوية وبهذا الترتيب ورئيس الأركان العامة وفي حالة انعدامه أكبر الفرقاء سنا بين رؤساء الأركان للقوات البرية والبحرية والجوية ، ورئيس المحكمة العليا ورئيس مجلس الدولة ورئيس معهد أسبانيا وعضوان

منتخبان ينوبان عن كل من المجموعات التالية : مجموعة النواب الوطنيين
ومجموعة المنظمة النقابية ومجموعة التمثيل العائلي وعضو ممثل لكل مجموعة
من المجموعات التالية بالبرلمان ويتم اختياره انتخاباً : مجموعة مديري
الجامعات والمعاهد المهنية .

بعض التواريخ الهامة

=====

711	دخول طارق بن زياد إلى الأراضي الأسبانية .
1009	بداية تفكك الأندلس واستمرار الوضع إلى 1031
1031	ظهور ملوك الطوائف واستمرار الوضع إلى 1094
1479	وحدة مملكتي قشتالة وليون ، نواة توحيد أسبانيا .
1492	سقوط غرناطة آخر معقل إسلامي بالأندلس / اكتشاف أميركا .
1512	ضم نافارا إلى التاج الأسباني .
1561	تثبيت مدريد كعاصمة لأسبانيا .
1609	طرد " الموريسكوس " من أسبانيا بأمر فيليبي الثالث .
1700	حرب الخلافة على عرش أسبانيا إثر وفاة كارلوس الثاني .
1714	نهاية حرب الخلافة .
1808	انتفاضة شعب مدريد وبداية حرب الاستقلال (2 / 5)
1812	إعلان دستور الدولة الأسبانية (3 / 19)
1814	الملك فرناندو السابع يلغي دستور سنة 1812 .
1833	أول حرب كارلية ، استمرت إلى 1839 .
1837	دستور آخر يعلن في أسبانيا .
1843	انشاء قوة الحرس المدني ذات الصبغة العسكرية .
1847	الحرب الكارلية الثانية واستمرت إلى عام 1849 .
1859	أسبانيا تعلن الحرب ضد المغرب (22 / 10)

- 1869 إعلان دستور جديد في شهر يونيو (حزيران) .
- 1872 الحرب الكارلية الثالثة التي استمرت إلى عام 1876 .
- 1876 اجراء أول انتخابات وإعلان دستور جديد .
- 1879 تأسيس الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني .
- 1885 وفاة الملك ألفونسو الثاني عشر .
- 1888 تأسيس الاتحاد العام للشغل .
- 1895 تأسيس الحزب الوطني الباسكي .
- 1898 حرب بين أسبانيا والولايات المتحدة ، معاهدة باريس ، وضياح كوبا
- 1906 اتفاق بين أسبانيا وفرنسا على تقسيم المغرب .
- 1908 تأسيس الكنفيدرالية الوطنية للشغل (ث . ن . ت)
- 1909 شهر يوليو ﴿ تموز ﴾ أسبوع المأساة بـيرشلونة .
- 1914 اندلاع الحرب العالمية الأولى واستمرت إلى 1918 .
- 1917 ثورة أكتوبر الروسية .
- 1921 هزيمة أنوال في الحرب ضد الأمير عبد الكريم بالريف المغربي .
- 1923 انقلاب الفريق ميغال بريمو دي ريفارا .
- 1930 انسحاب بريمو دي ريفارا من الحكم والساحة السياسية .
- 1931 انتخابات بلدية يوم 12 فبراير / شباط .
- 1931 الملك ألفونسو الثالث عشر يتخلى عن السلطة وإعلان الجمهورية .

- 1931 إعلان دستور جديد يوم 9 ديسمبر / كانون أول .
- 1932 انتفاضة الفريق سان خورخو يوم 10 أغسطس ﴿ آب ﴾ .
- 1932 يوم 9 / 15 أعيدت " الجينيراليات " أو حكومة الاستقلال الذاتي لقاطالونيا .
- 1934 ثورة أستورياس وقمعها بكل شدة ﴿ شهر أكتوبر / تشرين أول ﴾ .
- 1936 انتخابات عامة يوم 16 / 2 وانتصار الجبهة الشعبية فيها .
- 1936 اندلاع الحرب الأهلية يوم 18 يوليو / تموز .
- 1936 تعيين فرانكو رئيسا للدولة في المنطقة المسماة " منطقة وطنية " .
- 1936 إعدام فيديريكو غارثيا لوركا (8 / 19)
- 1938 تشكيل أول حكومة من طرف فرانكو بمدينة برغش .
- 1939 مؤتمر ميونخ بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا .
- 1939 نهاية الحرب الأهلية يوم 1 أبريل / نيسان .
- 1939 إعدام خوزي أنطونيو بريمو دي ريفارا ﴿ يوم 20 / 11 ﴾
- 1947 إصدار قانون الخلافة .
- 1958 إعلان " مبادئ الحركة " .
- 1959 تأسيس منظمة ايتا الباسكية .
- 1966 إصدار قانون الصحافة
- 1971 إصدار قانون النقابات
- 1973 يوم 20 / 12 اغتيال كاريرو بلانكو ومحاكمة قادة اللجان العمالية
- 1974 يوم 24 أبريل / نيسان ، ثورة القرنفل بالبرتغال .

- 1974 يوم 29 / 7 تأسيس المجلس الديمقراطي بين عدة أحزاب يسارية .
- 1974 مؤتمر الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني ووصول فيلبي غثالث لأمانته .
- 1975 تأسيس مجموعة التقارب الديمقراطي .
- 1975 في الشهر السادس أسست المائدة الديمقراطية
﴿ أحزاب وسط ويسار ﴾ .
- 1975 يوم 28 / 10 الأمير خوان كارلوس يستلم رئاسة الدولة بالوكالة .
- 1975 يوم 2 / 11 الأمير يزور فجأة الصحراء الغربية .
- 1975 يوم 20 نوفمبر / تشرين ثان ، وفاة فرانشيسكو فرانكو .
- 1975 مبايعة خوان كارلوس ملكا على أسبانيا يوم 22 / 11 .
- 1976 يوم 4 / 7 أدولفو سوارث يعين رئيسا للحكومة .
- 1977 المصادقة على قانون الإصلاح السياسي ﴿ 18 / 11 ﴾ .
- 1977 الاعتراف بالحزب الشيوعي الأسباني (9 / 4) .
- 1977 يوم 15 يونيو / حزيران أجريت أول انتخابات عامة حرة .
- 1977 الإعلان عن ميثاق مونكلوفا في شهر أكتوبر / تشرين أول .
- 1978 إصدار الدستور الجديد (29 / 7)
- 1978 يوم 6 ديسمبر / كانون أول أجرى استفتاء عام وتمت المصادقة على الدستور .

نتائج الانتخابات العامة من 1977 الى 1986

	1986		1982		1979		1977		الأحزاب
	مقاعد	أصوات	مقاعد	أصوات	مقاعد	أصوات	مقاعد	أصوات	
	184	8887345	202	10127392	121	5469813	118	5358781	الحزب الاشتراكي
	105	5235396	106	5478533	9	1067732	16	1524758	التحالف الشعبي
	—	—	12	1494667	168	6268890	166	6387288	اتحاد الوسط د.
	—	—	4	856267	23	1911217	20	1718026	الحزب الشيوعي
	18	1012054	12	772726	8	483358	—	—	التقارب والوحدة
	19	1862856	2	604309	—	—	—	—	الوسط الديمقراطي
	6	308991	8	395656	7	275292	8	314409	الحزب الوطني
									الباسكي
	5	231558	2	210600	3	172110	—	—	هري باتاسونا
	—	84103	1	138116	1	123452	1	143409	يسار جمهوري
									قاطلاني
	2	106937	1	100326	1	85677	1	60312	اليسار الباسكي
	7	930223	—	—	—	—	—	—	اليسار الموحد
	4	284304	—	736385	17	2075354	20	2850908	أحزاب أخرى
	350		350		350		350		المجموع:

ملاحظات: هذه المعلومات مأخوذة عن احصائيات وزارة الداخلية الأسبانية بالنسبة لأسماء الأحزاب يرجى الرجوع إلى القائمة المرفقة لأن ضيق المساحة أجبرنا هنا على اختصار بعض الأسماء.

التحالف الشعبي ضم في انتخابات عام 1986 كلا من الرابطة الشعبية والحزب الديمقراطي الشعبي الذي أصبح يدعى الديمقراطية المسيحية وحزب الأحرار أو الليبرالي.

الحزب الشيوعي لم يتقدم هو الآخر بمفرده بل ضمن تحالف يدعى اليسار الموحد. أما حزب اتحاد الوسط الديمقراطي فقد زال ، كما رأينا من الخريطة السياسية.

أهم الأحزاب
التي عملت خلال القرنين الماضيين

التي ساهمت في التحوّل والتي لها تمثيل برلماني

=====

1. الرابطة الشعبية 0
2. الوسط الديمقراطي الاجتماعي
3. الائتلاف الجليقي
4. التقارب والوحدة 0
5. اليسار الباسكي 0
6. اليسار الوطني البلنسي
7. اليسار الجمهوري القطالاني 0
8. الكتائب الأسبانية
9. هيري باتاسونا
10. *اليسار الكاناري الموحد
11. اليسار الموحد
12. الحزب الديمقراطي الشعبي
13. الحزب الليبرالي
14. الحزب الوطني الباسكي 0
15. حزب شيوعي قاطالونيا
16. الحزب الشيوعي الباسكي
17. حزب اشتراكي قاطالونيا *

1. Alianza Popular (A.P.)
2. Centro Democrático y Social (C.D.S.)
3. Coalición Galega (C.G.)
4. Convergencia y Unión (C.I.U.)
5. Euskadiko Ezquerria (E.E.)
6. Ezquerria Nacional Valenciá (E.N.V.)
7. Ezquerria Republicana de Cataluña (E.R.C.)
8. Falanges Españolas (FF.EE.)
9. Herri Batasuna (H.B.)
10. Izquierda Canaria Unida (I.C.U.)
11. Izquierda Unida (I.U.)
12. Partido Demócrata Popular (P.D.P.)
13. Partido Liberal (P.L.)
14. Partido Nacionalista Vasco (P.N.V.)
15. Partido Comunista de Cataluña (P.C.C.)
16. Partido Comunista Vasco (P.C.V.)
17. Partido Socialista de Cataluña (P.S.C.)

18. الحزب الاشتراكي الباسكي *
19. حزب اشتراكي جليقية *
20. الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني 0
21. الحزب الاشتراكي للشعب الأندلسي *
22. الحزب الاشتراكي للعمال
23. * الحزب الاشتراكي الموحد بقاطالونيا 0
24. الحزب الأراغوني الأقليمي
25. ائتلاف الجمعيات المستقلة الكانارية
26. الاتحاد البلنسي 0
27. اتحاد الوسط الديمقراطي (انحل) 0
28. الحزب الاشتراكي الشعبي (اندمج في الاشتراكي العمالي) 0

ملاحظات :

0 أكثر الأحزاب بروزا خلال التحوّل .

* يعتبر فرعا من الاشتراكي العمالي الأسباني

شيوعي النزعة *

18. Partido Socialista Vasco (P.S.V.)
19. Partido de los Socialistas Gallegos (P.S.G.)
20. Partido Socialista Obrero Español (P.S.O.E.)
21. Partido Socialista del Pueblo Andaluz (P.S.A.)
22. Partido Socialista de los Obreros (P.S.O.)
23. Partido Socialista Unificado de Cataluña (P.S.U.C.)
24. Partido Regional Aragonés.
25. Convergencia de Agrupaciones Independientes Canarias
26. Unión Velenciana
27. Unión de Centro Democrático (U.C.D.)
28. Partido Socialista Popular (P.S.P.)

التي ساهمت في الحياة السياسية الى وفاة فرانكو

=====

1. الرابطة الجمهورية 0
2. الجمعية القطالانية
3. الجمعية الكاثوليكية الوطنية للدعاية 0
4. الجمعيات المهنية الطلابية 0
5. الجمعية الديمقراطية لطلاب قاطالونيا 0
6. الرابطة الاجتماعية العمالية 0
7. أبيري آغونا 0
8. الجمعية الاشتراكية المدرسية *
9. الحركة الوطنية
9. الحركة الأسبانية
10. الرابطة الوطنية للقوى الديمقراطية
11. الجمعية العسكرية للجمهورية الأسبانية
12. الجمعية الاشتراكية الجامعية *
13. جمعية القوات المسلحة الجمهورية الأسبانية
14. الجمعية النقابية للشغل
15. الحركة الديمقراطية
16. الجمعية الاشتراكية بقاطالونيا
- الجمعية الديمقراطية لطلاب قاطالونيا

1. Alianza Republicana (A.R.)
2. Asociación Catalana (A.C.)
3. Asociación Católica Nacional de Propagandistas (A.C.N.P.)
4. Asociaciones Profesionales de Estudiantes (A.P.E.)
5. Asociación Democrática de Estudiantes de Cataluña (A.D.E.C.)
6. Alianza Social Obrera (A.S.O.)
7. Aberri Eguna (A.E.)
8. Agrupación Socialista Madrileña (A.S.M.)
9. Acción Nacional (A.N.)
9. Acción Española (A.E.)
10. Alianza Nacional de Fuerzas Democráticas (A.N.F.D.)
11. Agrupación Militar de la República Española (A.M.R.E.)
12. Agrupación Socialista Universitaria (A.S.U.)
13. Agrupación de Fuerzas Armadas Republicanas Españolas (A.F.A.R.E.)
14. Asociación Sindical del Trabajo (A.S.T.)
15. Acción Democrática (A.D.)
16. Agrupación Socialista de Cataluña (A.S.C.)

} Acción Popular

17. الكنفيديرالية الإقليمية للشغل بقاطالونيا 0
18. الكنفيديرالية الوطنية للشغل (ث . ن . ت .) 0
19. الكنفيديرالية الوطنية الكاثوليكية الزراعية 0
20. الكنفيديرالية الوطنية للنقابات العمالية 0
21. المركزية العمالية الوطنية النقابية 0
22. الكنفيديرالية الأسبانية لليمين المستقل (ثيدا) 0
23. الكنفيديرالية الجامعية الديمقراطية الأسبانية
24. الكتلة العمالية والفلاحية 0
25. الديمقراطية الاجتماعية المسيحية
26. اليسار الجمهوري 0
27. وطن وحرية ﴿ منظمة أيتا الباسكية ﴾
28. الجبهة المضادة للفاشستية 0
29. الفيديرالية الوطنية لعمال الأرض 0
30. الجبهة العمالية لقاطالونيا 0
31. الجبهة الوطنية بقاطالونيا 0
32. الفيديرالية الاقتصادية الأندلسية 0
33. الفيديرالية الجامعية الديمقراطية الأسبانية *
34. جبهة التحرير الشعبية *
35. الفيديرالية الجامعية المدرسية *
36. الفيديرالية الجهوية الأسبانية 0

17. Confederación Regional del Trabajo en Cataluña (C.R.T.C.)
18. Confederación Nacional del Trabajo (.C.N.T.)
19. Confederación Nacional Católica Agraria (C.N.C.A.)
20. Confederación Nacional de Sindicatos Obreros (C.N.S.O.)
21. Central Obrera Nacional Sindicalista (C.O.N.S.)
22. Confederación Española de los Derechos Autónomos (C.E.D.A.)
23. Confederación Universitaria Democrática Española (C.U.D.E.)
24. Bloque Obrero y Campesino (B.O.C.)
25. Democracia Social Cristiana (D.S.C.)
26. Izquierda Republicana (E.R.)
27. Euzkadi Ta Azkatasuna (E.T.A.)
28. Frente Antifascista (F.A.)
29. Federación Nacional de los Trabajadores de la Tierra
(F.N.T.T.)
30. Frente Obrero de Cataluña (F.O.C.)
31. Front Nacional de Cataluña (F.N.C.)
32. Federación Económica de Andalucía (F.E.D.A.)
33. Federación Universitaria Democrática Española (F.U.D.E.)
34. Frente de Liberación Popular (F.L.P.)
35. Federación Unviersitaria Escolar (F.U.E.)
36. Federación Regional Española (F.R.E.)

37. الفيدرالية الفوضوية الأييرية 0
38. الكتائب الأسبانية التقليدية *
39. الفيدرالية الملكية المستقلة
40. الأخوة العمالية للحركة الكاثوليكية 0
41. اليسار الديمقراطي المسيحي *
42. الشباب الاشتراكي الثوري
43. الشباب الاشتراكي لمدريد *
44. شباب الحركة الشعبية *
45. الشباب الاشتراكي الجامعي *
46. شباب الحركة الكاثوليكية *
47. الشباب العمالي الكاثوليكي *
48. الشباب الطالبى الكاثوليكي *
49. مجالس الهجوم الوطني النقابي *
50. الحركة الاشتراكية بقاطالونيا *
51. المنظمة الثورية للعمال *
52. منظمة اليسار الشيوعي
53. الحزب الراديكالي الجمهوري 0
54. حزب الأحرار الديمقراطي 0
55. الحزب الجمهوري الراديكالي الاشتراكي 0
56. الحزب الجمهوري المحافظ 0

37. Federación Anarquista Ibérica (F.A.I.)
38. Falange Española Tradicionalista (F.E.T.)
39. Federación Monárquica Autonomista (F.M.A.)
40. Hermandad Obrera de Acción Católica (H.O.A.C.)
41. Izquierda Democrática Cristiana (I.D.C.)
42. Juventudes Socialistas Revolucionarias (J.S.R.)
43. Juventudes Socialistas de Madrid (J.S.M.)
44. Juventudes de Acción Popular (J.A.P.)
45. Juventudes Socialistas Universitarias (J.S.U.)
46. Juventudes de Acción Católica (J.A.C.)
47. Juventud Obrera Católica (J.O.C.)
48. Juventud Estudiante Católica (J.E.C.)
49. Juntas de Ofensiva Nacional Sindicalista (J.O.N.S.)
50. Movimiento Socialista de Cataluña (M.S.C.)
51. Organización Revolucionaria de Trabajadores (O.R.T.)
52. Organización Izquierda Comunista (O.I.C.)
53. Partido Radical Republicano (P.R.R.)
54. Partido Liberal Democrático (P.L.D.)
55. Partido Republicano Radical Socialista (P.R.R.S.)
56. Partido Conservador Republicano (P.C.R.)

57. الحزب الجمهوري الفيدرالي 0
58. الحزب الوطني الجمهوري
59. الحزب الديمقراطي بمدريد
60. الحزب الاشتراكي العمالي الأسباني 0*
61. الحزب الوطني الباسكي 0*
62. الحزب الراديكالي 0
63. الحزب الشيوعي الأسباني 0*
64. الحزب الشيوعي العمالي الأسباني 0
65. الحزب الاجتماعي الشعبي
66. الحزب الاشتراكي بالداخل *
67. الحزب الاشتراكي الموحد بقاطالونيا *
68. الجمعية العمالية للمقاومة
69. النقابات الكاثوليكية
70. التضامن العمالي 0
71. تضامن العمال الباسكيين
72. النقابات العمالية الكاثوليكية 0
73. تضامن العمال القطلانيين المسيحيين
74. النقابة الأسبانية الجامعية *
75. النقابة الديمقراطية الطلابية *
76. نقابة الشغل الباسكية

57. Partido Republicano Federal (P.R.F.)
58. Partido Nacional Republicano (P.N.R.)
59. Partido Democrático (Madrid) (.P.D.)
60. Partido Socialista Obrero Español (P.S.O.E.)
61. Partido Nacionalista Vasco (P.N.V.)
62. Partido Radical (P.R.)
63. Partido Comunista Español (P.C.E.)
64. Partido Comunista Obrero Español (P.C.O.E.)
65. Partido Social Popular (P.S.P.)
66. Partido Socialista Interior (P.S.I.)
67. Partido Socialista Unificado de Cataluña (P.S.U.C.)
68. Sociedad Obrera de Resistencia (S.O.R.)
69. Sindicatos Católicos (S.C.)
70. Solidaridad Obrera (S.O.)
71. Solidaridad de Trabajadores Vascos (S.T.V.)
72. Sindicatos Obreros Católicos (S.O.C.)
73. Solidaritat d'Obrers Catalanes Cristianes (S.O.C.C.)
74. Sindicato Español Universitario (S.E.U.)
75. Sindicato Democrático de Estudiantes (S.D.E.)
76. Sindicato de Trabajo Vasco (S.T.V.)

77. النقابة الديمقراطية للطلاب الجامعيين بمدريد *
78. النقابة الديمقراطية للطلاب الجامعيين ببرشلونة *
79. التقليديون والتجديد الأسباني 0
80. المائدة المستديرة
81. الوحدة الملكية الوطنية
82. الوحدة الجمهورية
83. الاتحاد العام للشغل 0 *
84. الاتحاد الوطني 0
85. الوحدة العسكرية الديمقراطية *
86. وحدة الطلاب الثوريين
87. الوحدة الديمقراطية بقاطالونيا
88. وحدة رجال الفكر الأحرار
89. الوحدة الديمقراطية المسيحية 0
90. الوحدة النقابية العمالية 0
91. وحدة شعب أسبانيا *
92. الطليعة العمالية الاجتماعية
93. اللجان العمالية (نقابات شيوعية) *

ملاحظات :

0 أبرز الأحزاب قبل الحرب الأهلية

* أكثر الحركات نشاطا تحت حكم فرانكو

77. Sindicato Democr. Estud. Univ. Madrid (S.D.E.U.M.)
78. Sindicato Democr. Estud. Univ. Barcelona (S.D.E.U.B.)
79. Tradiconalistas y Renovación Española (T.Y.R.E.)
80. Taula Rodona (T.R.)
81. Unión Monárquica Nacional (U.M.N.)
82. Unión Republicana (U.R.)
83. Unión General del Trabajo (U.G.T.)
84. Unión Patriótica (U.P.)
85. Unión Militar Democrática (U.M.D.)
86. Unión de Estudiantes Revolucionarios (U.E.R.)
87. Unión Democrática de Cataluña (U.D.C.)
88. Unión de Inelectuales Libres (U.I.L.)
89. Unión Democrática Cristiana (U.D.C.)
90. Unión Sindical Obrera (U.S.O.)
91. Ujión del Pueblo Español (U.P.E.)
92. Vanguardia Obrera Social (V.O.S.)
93. Comisiones Obreras (CC.OO.)

مراجع

BIBLIOGRAFIA

- **Anatomía de un cambio de régimen.** José Oneto. Plaza y Janés Editores, S.A. 1985.
- **Año de la peluca, El.** Santiago Carrillo. Ediciones B. Serie Reporter. Barcelona.
- **Así cayó Adolfo Suarez.** Josep Meliá. Editorial Planeta. Barcelona 1981.
- **Camino hacia la democracia, El.** Joaquín Ruiz Giménez. Centro de Estudios Constitucionales.
- **Cartas a un príncipe.** Emilio Romero. Afrodisio Aguado, S.A. Madrid 1964.
- **Conferencias. Tercer Centenario. Benissa.** Ayuntamiento de Benissa.
- **Crónica de Libertad.** José M^a de Areilza. Editorial Planeta. Barcelona.
- **Crónica del antifranquismo.** Fernando Jaúregui y Pedro Vegas. Argos Vergara.
- **De Franco a Felipe.** Antxón Sarasqueta. Plaza y Janés. Barcelona.
- **Diario de un Ministro de la Monarquía.** José M^a de Areilza.
- **Dictadura y disenso político. Obreros y Estudiantes bajo el franquismo.** José M^a Maravall. Alfaguara 1978.
- **Dilema, El.** Joaquín Bardavío. Ed. Strips. Madrid 1978.
- **Don Juan de Borbón: Grandeza y servidumbre del deber.** Víctor Salmador. Ed. Planeta 1976.
- **España.** Salvador de Madariaga. Espasa Calpe. 1979.

- **España, Anatomía de una democracia.** Robert Graham.
Plaza y Janés Editores, S.A. Barcelona 1984.
- **España, Diez años después de Franco (1975-1985).**
Varios autores. Editorial Planeta. Barcelona.
- **Gran diccionario enciclopédico universal.** Ed. Ortells.
- **Guerra de España, 1936-1939.** Ed. El País, bajo la dirección
del Sr. Edward Malefakis.
- **Historia Básica de la España actual.** Ricardo de la Cierva.
Editorial Planeta. Barcelona.
- **Historia de economía de España, infraestructura.**
Ramón Perpiñá y Grau. Editorial Ariel. Barcelona 1972.
- **Historia de España.** Manuel Tuñón de Lara. Editorial Labor.
- **Historia de la Guerra Civil española.** San Martín 1969.
- **Historia del franquismo.** Ricardo de la Cierva.
- **Idea de España, Una.** Ramón Tamames. Plaza y Janés .
Barcelona 1985.
- **Ideología Política del anarquismo español (1868-1910).**
José Alvarez Junco. Madrid 1976.
- **Informe sociológico sobre el cambio en España (1975-1982).**
Fundación FOESSA.
- **Memoria breve de una vida pública.** Manuel Fraga Iribarne.
Editorial Planeta. Barcelona.
- **Nuevo horizonte para España, Un.** Discursos del Presidente
de 1976 a 1978. Colección Informe nº 21. Madrid 1978.
- **Oposición democrática al franquismo, La.** Javier Tusell.
- **Pactos de la Moncloa, Los.** Servicio Central de Publicaciones
Presidencia del Gobierno. 2ª Edición 1977.
- **Reinado en la sombra, Un.** Pedro Sainz Rodriguez. Editorial
Planeta. Barcelona 1981.

- **Resurgir del Movimiento Obrero, El. Nicolás Sartorius.**
Laia 1977.
- **Revuelta Permanente, La. Baltasar Porcel.**
- **Secretos de la Restauración, Los. Víctor Salmador.**
Serie Coleccionable.
- **Revista Epoca. Madrid 1987.**
- **Silencios del Rey, Los. Joaquín Bardavío. Ed. Strips.**
Madrid 1979.
- **Spain under Franco. Max Gallo. Ed. George Allen and Unwin.**
London 1973.
- **Spanish Labyrinth, The. Cambridge 1943.**
- **Tragicomedia de España. Emilio Romero. Editorial Planeta.**
- **Ultimos días de un Presidente, Los. José Oneto. Editorial**
Planeta 1981.
- **Periódicos: ABC, ALCAZAR, EL PAIS.**

الموضوع	الفهرس	الصفحة
الموضوع		١
تقديم		١٧
توطئة		XIV
تمهيد	الباب الأول	
	الفصل الأول	
لماذا اسبانيا		١
تمهيد تاريخي		٤
منشأ اسبانيا		٦
مرحلة التدهور		٧
عرض الأحداث		٨
ميلاد اسبانييتين		١١
عودة الملكية		١٢
القرن العشرون		١٤
— الأحزاب السياسية		١٧
	الفصل الثاني	
ألفونسو الثالث عشر		٣٣
جلوس ألفونسو		٣٧
الأسبوع الفاجع		٤٣
دكتاتورية بريمو		٤٥
	الفصل الثالث	
الجمهورية		٦١
المشاكل		٦٢
القوات الاجتماعية		٦٣
الانجازات		٦٥
الانتخابات		٦٦
التأهب		٦٧
الدستور الجديد		٦٨
خطواته		٦٨
الوضع الاقتصادي الاجتماعي		٦٩
الحكومة بين نارين		٧١

الصفحة	الموضوع
٧٢	التكتلات
٧٥	المنعرج
٧٧	الخارج وتأثيره
٧٨	استعداد للثورة
٨١	صورة اجتماعية
٨٢	التجربة
٨٤	الفصل الأخير
٩٠	الضربة القاضية
	الباب الثاني
	الفصل الأول
٩٤	الحرب الأهلية
٩٥	الطبيعة الإسبانية
٩٦	التعمير
٩٩	اندلاع الحرب
١٠٣	انتشار الحرب
١٠٦	معارك مشهورة
١١١	القمع والارهاب
١١٣	تطور الحرب
١٢٠	التدخل الأجنبي
١٢٣	لجنة عدم التدخل
١٢٦	الحركة السياسية لدى الجمهوريين
١٣٣	الحركة السياسية لدى الوطنيين
١٣٨	صمود فرانكو
١٣٩	الكنيسة
١٤١	مقارنة
	الباب الثالث
	الفصل الأول
١٤٥	عهد فرانكو
١٤٦	تعريفه

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث	
الصراع من أجل البقاء	١٦٠
الفصل الرابع	
العزلة	١٦٩
الجفاء الخارجي	١٧١
رد الفعل	١٧٥
الفصل الخامس	
التمركز	١٨٠
الفصل السادس	
غزو التقنوقراط	١٨٣
ريح التغيير	١٨٥
الفصل السابع	
النمو الاقتصادي	١٩٠
الفصل الثامن	
بروز المعارضة	١٩٥
محاولات	١٩٧
الثوب الجديد	١٩٩
روح التعاضد	٢٠٣
التحدي	٢٠٧
الفصل التاسع	
الأفول	٢١٢
مولد نقابة	٢١٤
استمرار تصليب المعارضة	٢١٥
نصف الساعة الأخيرة	٢٢٠
موت فرانكو	٢٢٣
الباب الرابع	
دون خوان والخوانية	٢٢٦
حياته	٢٢٦
وجهها للوجه	٢٣٠
التباين	٢٣٢

الصفحة	الموضوع
٢٣٥	القطيعة
٢٣٨	الثالوث
٢٤٣	مرحلة جديدة
٢٤٦	المعركة الأخيرة
	الباب الخامس
	الفصل الأول
٢٤٨	التحول
٢٥٤	التوتر والاسراع
٢٦١	الملوك
٢٧٧	الانطلاقة
٢٩٠	الحزب الشيوعي
٣٠٤	امتحان الانتخابات
٣١٧	لكل دولة دولة
٣٢٥	الديمقراطية في خطر
٣٣٦	امكانية المستحيل
٣٥٠	الصحافة
٣٥٦	السخاتمة
٣٦٣	الملاحظات
٣٦٩	الملحقات
٤٠٢	رسائل و مواقف
٤٢٥	بعض التواريخ الهامة
٤٣٠	الأحزاب السياسية خلال قرنين
٤٣٧	المراجع

من أعماله :

- قصائد وقصص قصيرة ومقالات في مختلف الصحف والمجلات العربية .

- قصة طويلة ، نشر دار لبنان ، بيروت .

- الزواج في طرابلس ، بالفرنسية ، دار النشر الليبية ، طرابلس / ليبيا

1964

- نفس الكتاب السابق ترجم إلى

الانجليزية ونشر مرتين ، دار الفرغانسي

طرابلس / ليبيا ، 1977 . - مائة مثل عربي

من ليبيا ، بالانجليزية ، دار فيرنون وياتس

المحدودة لندن ، 1968

- تعلم العربية ، كتيب لتعليم العربية

للساطقين بالانجليزية نشر دار لبنان ،

بيروت ، 1966

- عادات الليبيين في الأعياد والمواسم

الدينية ، مخطوط سينشر قريبا .

قليلة هي الكتب العربية التي تتحدث عن اسبانيا والتي تتناول الموضوع بتوسع استنادا إلى الوثائق فتبرهن عن معرفة مباشرة وكافية . فالمصادر الكثيرة الموجودة التي عالجت الموضوع تسيطر فيها الآراء السطحية المكررة المعادة والانطباعات السريعة العديمة التحقيق والتروي والنصوص الموضوعية نتيجة لزيارات خاطفة واتصالات عديمة الرسوخ فاقدة الحرص والعناية في الاختيار وذات معلومات خالية في غالب الأحيان من الثقة الكافية ومن الموضوعية وعدم التحيز.

ان هذا الكتاب لا صلة له بمثل تلك المؤلفات وهو من ذلك يستمد مفهومه وقيمه وأهميته . فمؤلفه الصحفي التونسي محمد عبد الكافي يقيم منذ سنوات عديدة بأسبانيا حيث يتعاطى نشاطه المهني بجدارة وفاعلية . وعلى مدى هذه المدة استطاع عبد الكافي ان يربط الصلة الواسعة والمباشرة بشخصيات بارزة ممثلة للحياة العامة في هذه البلاد على مختلف مستوياتها ومختلف أوساطها ويربط الصلة بمؤسسات عامة وخاصة على اختلاف ميولها ونشاطاتها واتجاهاتها ، كما وطد الصلة مع الكثير من الجماعات والأفراد .

لقد استطاع عبد الكافي ان يطوف بتؤدة ودون مضايقة جغرافية أسبانيا الطبيعية وجغرافيتها الأخلاقية والعقائدية والروحانية . لقد تعرف بصفة خاصة على ما يشغل بال السياسي والمثقف ورجل الشارع فتذوق التجربة المثيرة التي عاشتها أسبانيا المعاصرة ، أسبانيا الحالية ، تذوقها في " مرقها " كما نقول نحن الأسبان فعرف كيف يستفيد من هذه التجربة الفريدة المركزة دائما على الحدث السياسي الصعب المعقد . لقد عرف عبد الكافي أولا كيف يتزود بالوثائق المناسبة وكيف يستقي المعلومات بطريقة ملائمة ومتزنة ، ثم كيف ينظم الأحداث ويرتبها بطريقة مستساغة ومفهومة جدا لدى القارئ العربي وهو ، أخيرا ، يمد القارئ بكمية ثمينة من المعلومات والأخبار التي لاشك وانه يصعب عليه جدا العثور عليها في كتاب آخر .

الدكتور بيدرو مارتيناث مونتاث